بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة المنيا

كلية الدراسات العربية

قسم النحو والصرف والعروض

السخاوي وجهوده النحوية

من خلا ل تفسير ه للقرآن العظيم

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

من إعداد

الباحث/ أشرف محمد محمد محمد عبد الله

إشراف الدكتور/ **محمد عامر أحمد حسن**

رئيس القسم

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم
صدق الله العظيم
وفوق كل ذي علم عليم

إهـــــــــداء

إلى والدىَّ ... رحمةً وبرًّا .

إلى معلمىَّ وأساتذتى وشيوخى ...

إلى كل من علمنى حرفا ...

إلى الأصدقاء والزملاء والأهل والإخوان ...

إليهم جميعًا أهدى هذا البحث اعترافًا بالجميل

الباحث

أشرف محمد

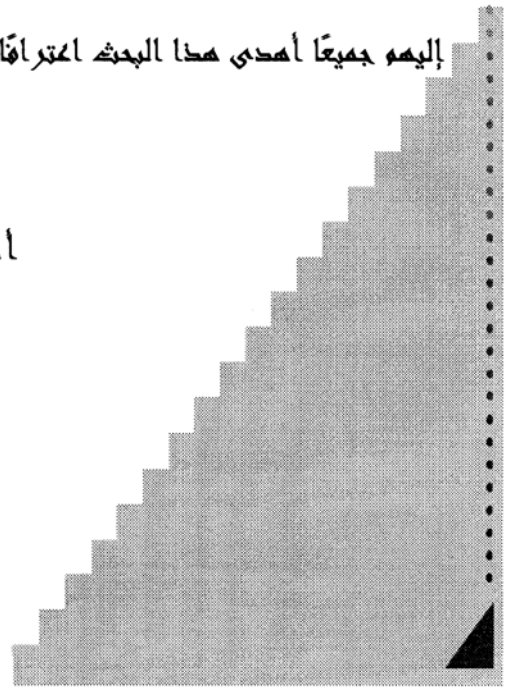

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل والعالم الجليل أستاذى

الدكتور/ **محمد عامر أحمد حسن** – المشرف على هذا البحث لما قدمه

من نصح وإرشاد وعون مادى ومعنوى وعلمى ولما أتاحه لى من وقت

ومراجع وتشجيع ولما أولانى من ثقة، وغير ذلك من أشكال العون سائلا

الله عز وجل أن يجعله فى ميزان حسناته وأن يمده بالصحة والعافية .

الباحث

أشرف محمد

المقـــدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،... وبعد .

فإن هذا البحث يهدف إلى محاولة بيان جهودالإمام علم الدين السخاوى النحوية والصرفية فى ضوء تفسيره المسمى «تفسير القرآن العظيم».

وقد كان وراء اختيار هذا الموضوع أسباب متعددة منها:

١ - شهرة السخاوى مقرئًا ولغويًا وأديبًا، مع أن جهوده النحوية تزيد على جهوده اللغوية والأدبية، ولا تقل عن جهوده فى القراءات أيضا.

٢ - رغم جهود السخاوى النحوية، فإنه لم ينل حظه من الشهرة إذا ما قيس بمعاصريه، وخاصة من شراح المفصل كـ«ابن يعيش» مثلا؛ مما دفعنى إلى محاولة الوقوف على جهوده وآرائه للوقوف على حقيقة مكانته بين النحاة.

٣ - عدم وجود دراسة مستقلة تستوفى الحديث عن السخاوى نحويًا رغم وجود عدد من الدراسات التى تتصل بمصنفات السخاوى، كما سيأتى بعد قليل.

٤ - قناعة الباحث بأهمية الدراسات التطبيقيَّة، وأنها أكثر فائدةً من دراسة المتون، وخاصة إذا كان مجال التطبيق تفسيرا لكتاب الله تعالى، مما يتيح للباحث فرصة أكبر للتعرف على آراء صاحب التفسير النحوية والصرفية من خلال آرائه فى الإعراب والتوجيه.

٥ - ومن الأسباب التى دفعتنى إلى اختيار هذا الموضوع -أيضا- ما تعرض له تفسير السخاوى من شكٍ فى نسبة النصف الثانى منه -أى من التفسير- إليه، وكان بعض الباحثين [1] عرض هذه القضية ولكنى وجدت فى نفسى رغبة فى الوقوف على الحقيقة متخذًا الدراسة النحوية سبيلا إلى التحقق من نسبة التفسير إلى صاحبه من خلال مقارنة آرائه النحوية والصرفية التى وردت فى التفسير بآرائه فى مصنفاته فى النحو واللغة والقراءات، وذلك لم يقلل من محاولة تقديم السخاوى نحويًا ومن هنا كان اختيار هذا البحث بعنوان «السخاوى وجهوده النحوية من خلال تفسيره للقرآن العظيم».

و لم يكن بحثى هذا أول بحث يتعرض لدراسة علم الدين السخاوى وإن كان أول بحث ينفرد بدراسة السخاوى نحويا، مع التطبيق على تفسيره والتركيز على الجانب التطبيقى، وذلك لوجود بعض الدراسات السابقة التى تتصل بهذا الموضوع، ومنها:-

١ - «المفضل وأثره فى الدراسات النحوية فى القرن السابع الهجرى»، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية -جامعة الأزهر- إعداد د/عبدالكريم جواد كاظم. تحت رقم (١٤٠٧).

---

[1] سيأتى الحديث عن كلام الأستاذ أحمد عثمان بالتفصيل. ينظر ص (٥٣)

ومجموع هذه الرسائل لا يقدم لنا المفضل كاملا بمقابلة الأجزاء المحققة مع كتاب المفصل؛ بل يبقى مفقودًا ما يقابل من(٣٤/٥)حتى (١٥٢/٧)، من (٩٨/٩) حتى نهاية (جـ١٠) من المفصل، ومعنى ذلك أن هناك أجزاء مفقودة من كتاب "المفضل" مازالت تحتاج إلى جهود المخلصين فى البحث عنها ومحاولة تقديم المفضل كاملا.

ب – الرسالتان الرابعة والسابعة، فى تحقيق كتاب "سفر السعادة وسفير الإفادة"، والأولى أسبق وقد منحت سنة ١٩٧٨م والثانية منحت سنة ١٩٩٤م ولذلك جاءت الثانية بعنوان "دراسة المسائل النحوية والصرفية فى كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة" والحق أن الدراسة الأولى لم تترك للثانية شيئًا يقال (!!) فى مجال الدراسة والتحقيق، وكان الأجدر أن تحمل عنوان الدراسة الأولى؛ فدراسة المسائل النحوية والصرفية لم تتعد أربعين ورقة من القطع الصغير والباقى تحقيق الكتاب.

جـ– السابعة: تحقيق كتاب "منير الدياجي".

د – الاتجاهات الأدبية فى تفسير السخاوى: هى الدراسة الأولى التى تعرض لتفسير السخاوى وتوثيق نسبته والاعتناء به ولكنها توسعت فى الحديث عن الاتجاهات البلاغية والأدبية للسخاوى فى التفسير، أمَّا الاتجاه النحوى فقد عرض له الباحث من منظورٍ معين وهو أن السخاوى يهتم بالمعنى، والإعراب عنده وسيلة للكشف عن المعنى، و لم يعرض هذا البحث للاتجاهات النحوية عند السخاوى بمفهومه عند الدارسين من حيث موقفه من أصول الصناعة النحوية وأدلتها ومسائل الخلاف والمدارس النحوية والمصطلح إلخ...

والحق أن مجموع هذه الرسائل اشتمل على ترجمة وافية للإمام السخاوى وعصره سياسيًّا واجتماعيًّا وما يتصل بحياته وآثاره وتلاميذه وشيوخه... والفضل فى ذلك للسابق وكان دور اللاحق مقتصرًا على النقل –فى هذا المجال– فى الغالب، وليس معنى هذا خلوَّ الدراسات اللاحقة من الإضافة، ولكن الإضافة قليلة جدًّا إذا قيست بالنقل والمتابعة، ولذلك اكتفيت فى هذه الناحية بالإشارة إلى الدراسات السابقة والمصادر والمراجع والإحالة عليها.

أما الاتجاهات النحوية عند السخاوى فقد حظيت بجانب من الحديث عند هؤلاء الدارسين وخاصة الدراسة الأولى –فى ترتيبى لها زمنيًا– ولكنه ليس حديثًا يشفى الغُلَّة ويقدِّم لنا الإمام السخاوى كما ينبغى أن يكون بين النحاة، كما أن هذا الحديث جاء فى مقدمات التحقيق فجاء مختصرًا، ورغم ذلك فقد أفاد منه هذا البحث كثيرًا.

ومما يلفت النظر فى هذه الدراسات –إضافة لما سبق– أن الدراسة الأخيرة وهى " الاتجاهات الأدبية فى تفسير السخاوي" والتى كان منطلق هذا البحث منها – لم تذكر من الدراسات السابقة إلا دراسة الدكتور/ عبد الكريم جواد كاظم وذكرت أنه حقق نصف "المفضل" –على حدِّ تعبير

٢ - تحقيق الجزء الثالث من «المفضل شرح المفصل»، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر تحت رقم (٢٦٧٨) إعداد. د/يوسف محمد محمود عبد الغنى سنة ١٩٨١م.

٣ - تحقيق الجزء الرابع من «المفضل شرح المفصل» رسالة دكتوراه- بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر-تحت رقم (٢٨٥٥) إعداد. د/محمود السيد الدرينى.

٤ - «سفر السعادة وسفير الإفادة، دراسة وتحقيق» رسالة دكتوراه بكلية الآداب -جامعة القاهرة بالمكتبة المركزية تحت رقم (٢٧٧١) إعداد. د/أحمد عبد المجيد هريدى سنة ١٩٧٨م.

٥ - «دراسة المسائل النحوية والصرفية فى سفر السعادة وسفير الإفادة».

رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية -جامعة الأزهر تحت رقم (٢٦٧٨) إعداد. د/محمد أحمد الطهراوي

٦ - « الاتجاهات الأدبية فى تفسير السخاوى» رسالة ماجستير بكلية الدراسات العربية -جامعة المنيا، بالمكتبة المركزية تحت رقم (٦٠١). إعداد الباحث/أحمد عثمان أحمد سنة ١٩٩٤م.

٧ - «منير الدياجى فى تفسير الأحاجى» رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى -السعودية. إعداد: د/سلامة عبدالغفور المراقى.

ومن مجموع هذه الدراسات يتبين لى بعض الأمور منها:-

١ - جميع هذه الدراسات تدور فى فلك التحقيق سواء حمل العنوان هذا المعنى أم لا، وذلك على النحو التالى:

أ - ثلاثة الرسائل الأول تمثل تحقيق معظم كتاب «المفضل» على النحو الذى ذكره أحد الباحثين [1] كما يلى:-

الأولى: تحقيق الجزئين الأول والثانى من «المفضل» وهو ما يعادل من كتاب «المفصل» من أوله حتى (ص٧٩) من الجزء الثالث، ويبدأ بمقدمة فى تاريخ النحو وأصوله ومدارسه وينتهى ببداية «أبواب البناء».

الثانية: تحقيق الجزء الثالث من«المفضل» ويقابله من المفصل من (ص٧٩) حتى (ص٣٤) من الجزء الخامس، وتبدأ بأبواب البناء والإعراب، وتنتهى بأسماء الأفعال.

الثالثة: تحقيق الجزء الرابع من المفضل وتعادل من (ص١٥٢) من الجزء السابع حتى (ص٩٨) من الجزء التاسع من «المفصل».

---

[1] ذكره الدكتور/ يوسف محمد محمود عبد الغني في مقدمة تحقيقه للجزء الثالث من المفضل. رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - الأزهر. تحت رقم (٢٦٧٨).

الباحث- ودراسة الدكتور/ سلامة عبد الغفور المراقى بتحقيق منير الدياجى و لم يذكر أية معلومات أخرى[١] ومع ذلك فقد أجاد الباحث فى بيان منهج السخاوى فى تفسيره وطريقته فى تناوله للآيات، وكذا نسبة التفسير وتوثيقها كما اتضح له وقدَّم أدلةً قوية تبين لى من قراءتها ودراستها موافقة الباحث فى توثيق نسبة النصف الثانى الذى ثار الشك حول نسبته إلى الإمام السخاوى، وكان دورى فى ذلك متابعة الأسباب التى ذكرها الباحث، ومحاولة إضافة أدلة جديدة من خلال الجانب النحوى، وهو ما توصلت إليه من خلال البحث بوجود نصوص فى التفسير هى ذاتها نصًّا فى مصنفات السخاوى الأخرى كـ«المفضل» و«جمال القُرَّاء» و«سفر السعادة»، إضافة إلى آرائه المتناثرة والتى تتفق -غالبًا- مع آرائه فى هذه المصنفات، كما يتفق بعضها مع بعض فى النصفين الأول والثانى من نفس التفسير، حتى اطمأنت نفسى إلى ثبوت نسبة التفسير كاملا إلى الإمام السخاوى، وإن كانت أدلة الباحث صاحب الدراسة المشار إليها تكفى فى ذاتها كما يبدو لى.

والحق أن الأستاذ/ أحمد عثمان قد اهتم بتفسير السخاوى اهتمامًا بالغًا وقدَّم دراسة مستفيضة حول توثيق النسبة ومنهج السخاوى فى التفسير ومميزاته ومآخذه عليه [٢] ... إلخ ولكن كان مثار دهشتى أن وجدته مسبوقًا إلى بعض النقاط مع خلوِّ بحثه من الإشارة إلى الدراسات التى عرضت لهذه الأمور مع تقدمها زمنيًّا (!!) على النحو التالى:-

أول ما يجب الإشارة إليه حديث الدكتور / أحمد عبد المجيد هريدى فى مقدمة تحقيقه كتاب «سفر السعادة» ؛ حيث قدَّم حديثًا فياضًا حول مصنفات السخاوى فى تنسيق رائع واستقصاء جيد أفدت منه أيَّما إفادة، حيث قدَّم - بإيجاز- حديثًا مختصرًا ومركزًا فى سطور عن تفسير السخاوى وتوثيق نسبته وكذا حول منهج صاحبه، ولعله من المفيد نقل كلامه نصًّا تحت عنوان: «تفسير القرآن العظيم» حيث قال:

يوجد من الكتاب نسخة واحدة [وحيدة] مخطوطة بمكتبة أحمد تيمور بدار الكتب برقم (١٥٩) بتفسير، وعليها كان اعتمادى فى التعريف بالكتاب وهى تقع فى (٣٥١)ق. وقد ذكر حاجى خليفة (كشف الظنون ٤٤٨) أن السخاوى ألف تفسيرًا للقرآن، وقال عنه: وهو كبير فى أربعة مجلدات إلى سورة الكهف و لم يتم، ولكن النسخة التى اطلعت عليها تحوى تفسير كل القرآن، وهذا ما دعانى إلى الشك فى نسبة الكتاب له، ولكنى بمراجعة النسخة وجدت فى نهاية الورقة (١٠٥) ما نصه: «إلى هنا انتهت قراءتى على المصنف من أول الكتاب من النسخة التى نقلت هذه منها» كتبه محمد بن منصور مالكها ومحمد بن منصور هذا من تلاميذ السخاوى، وهذا ما يجعلنى أفترض أن

---

[١] راجع مقدمة الاتجاهات الأدبية فى تفسير السخاوى رسالة ماجستير بكلية الدراسات العربية جامعة المنيا ١٩٩٤م.

[٢] راجع الاتجاهات الأدبية فى تفسير السخاوى (١٢٢) وما بعدها، (٢٤٢) وما بعدها، (٣١٨) وما بعدها، (٣٢٧-٣٣٣).

السخاوى ألف تفسيره كاملا؛ إلا أنه لم يقرأ عليه كاملا؛ بل قرىء عليه إلى سورة الكهف، خاصة وأن إشارة محمد بن منصور هذه قد وردت بعد نهاية تفسير سورة الإسراء وقبل بداية تفسير سورة الكهف.

وقد أورد أبو شامة تلميذ المؤلف فى تاريخه عند الحديث عن فتح بيت المقدس ما نصه: رأيت أنا فى كتاب تفسير القرآن لأبى الحكم بن برجان ذكر فى تفسير أول سورة الروم أن البيت المقدس استولت عليه الروم عام سبع وثمانين وأربعمائة وأشار أنه يبقى بأيديهم إلى تمام خمسمائة وثلاث وثمانين سنة وهذا الذى ذكره أبو الحكم الأندلسى فى تفسيره من عجائب ما اتفق لهذه الأمة المرحومة. وقد تكلم عليه شيخنا أبو الحسن على بن محمد فى تفسيره الأول فقال: وقع فى تفسير أبى الحكم الأندلسى فى أول سورة الروم إخبارٌ عن فتح بيت المقدس، وأنه ينزع من أيدى النصارى سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة".اهـ

قال د/ أحمد هريدى: و لم أجد النص الذى ذكره أبو شامة فى النسخة التى اطلعت عليها، وهذا يشير إلى أن هذا التفسير الذى بين أيدينا ليس هو التفسير الأول الذي ذكره أبو شامة للسخاوى وإنما هو تفسير آخر غيره؛ لأن سورة الروم تأتى فى الترتيب بعد سورة الكهف. وبمراجعة النسخة وجدت الكلام بما يتفق وطريقة السخاوى فى العرض فى كتبه التى اطلعت عليها..

والسخاوى فى تفسيره يهتم بالقضايا الفقهية ويدلل عليها بما ذكره الفقهاء والنحاة واللغويون والمفسرون. قال: والسخاوى لا يفسر آية آية، ولكن يفسر ما يراه يحتاج إلى توضيح، متابعًا منهجه الذى أشار إليه..."[1]

وقد أثار الباحث/ أحمد عثمان هذه القضية -كما تقدم- وأجاد فى إثبات النسبة وتفنيد أسباب الشك فى نسبته إلى صاحبه، ولكن دون إشارة إلى كلام الدكتور/ أحمد هريدى، في رسالته.

ولعل هذه القضية لم تلق اهتمامًا من الباحثين المذكورين أصحاب الدراسات السابقة المذكورة، على أننى قد وجدت ما يدعو للدهشة أيضًا، من ذلك: فى سرد تلاميذ السخاوى عند الدكتور/ كاظم، ذكر فى ترجمة "كمال الدين أبو العباس أحمد بن كاتب الذمارى" نصًّا لأبى شامة، قال: قال أبو شامة: "... وهو الذي ذكره شيخنا السخاوى فى خطبة تفسيره وأثنى عليه، وكان ملازمًا حلقة شيخنا وقت سماع التفسير وفى أيام ختمات الطلبة"[2]

---

[1] ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق ودراسة د/ أحمد عبد المجيد هريدى (٦٥) وما بعدها رسالة دكتوراه بآداب القاهرة ١٩٧٨م بتصرف.

[2] المفضل وأثره فى الدراسات النحوية (٩٤) من قسم الدراسة.

ثم قال الدكتور فى موضع آخر فى معرض حديثه عن مصنفات السخاوى: كتاب فى تفسير القرآن، وصل فيه إلى الكهف» [1] .

ولعل في هذا الكلام ما يدعو إلى عدم القطع بأن تفسير السخاوي لم يتم؛ بل يرجح احتمال إتمام السخاوي تفسيره.

والحق أن مثل هذه القضية تشير إلى مظهر مهم من مظاهر تبعية اللاحقين للسابقين دون إعمال فكر، ولست فى ذلك متجنيًا على أحد؛ فقد نقل اللاحقون عن السابقين أن للسخاوى تفسيرًا وصل فيه إلى الكهف و لم يتمه تابعين فى ذلك صاحب «إنباه الرواة».

ولأضرب على ذلك مثالا آخر، فقد ذكر المتقدمون أن للسخاوى شرحين على المفصل، وهما:

١- المفضل. ٢- سفر السعادة وسفير الإفادة وتبع الباحثون المحدثون فى ذلك أيضًا المترجمين القدامى فذكر الدكتور كاظم [2] «سفر السعادة» على أنه شرح للمفصل، وكذا الدكتور/ عبد الرحمن شاهين فى معرض حديثه عن شروح المفصل فى رسالته للماجستير.

والحق أن سفر السعادة ليس شرحًا على «المفصل» وربما كان اشتماله على شرح لبعض الألفاظ الغريبة التى وردت فى المفصل سببًا للظن بأنه شرح له، والكتاب عبارة عن مجموعة من القضايا المختلفة، لغوية ونحوية وصرفية وعروضية [3].

ومن العجيب -فى هذا المقام- أن الباحث/ أحمد عثمان لم يذكر شيئًا عن التحقيقين السابقين لهذا الكتاب مع أنهما رسالتان للدكتوراه، كما تقدم [4].

وأقول: لعله لم يطلع على هذه الدراسات السابقة، ويؤكد ظنّى أنى قد وجدت فى توصياته فى نهاية البحث أنه أوصى بتحقيق النصف الثانى من كتاب المفضل [5] (!!) وتقدمت الإشارة إلى أن (ج٢) ضمن تحقيق د/كاظم، وكان تحقيق (ج٣) قد تم ١٩٨١م. فكان الأحرى أن يوصى بتحقيق (ج٤). وأيضًا فيما يتصل بكتاب السخاوى «تنوير الدياجى» لم يشر إليه الباحث أحمد عثمان أو غيره بأزيد من قوله: حققه سلامة عبد الغفور المراقى فى رسالته للدكتوراة، مع أن الدكتور/ أحمد هريدى قدَّم حديثًا وافيًا عن محتويات الكتاب ومنهج السخاوى فيه وقيمته [6].

---

[1] السابق (٩٩).

[2] راجع المفضل وأثره فى الدراسات النحوية (٥٢) من الدراسة ، الزمخشرى وأثره فى الدراسات النحوية رسالة ما جستير بدار العلوم ١٩٦٩ د/ عبد الرحمن شاهين (٥٦).

[3] قدَّم الدكتور/ أحمد هريدى حديثًا جيدًا فى وصف الكتاب ومنهجه فى مقدمته للتحقيق.

[4] راجع الاتجاهات الأدبية فى تفسير السخاوى (١١٦).

[5] السابق (٣٣٩).

[6] راجع: سفر السعادة. تحقيق د/ أحمد هريدى (٦٧) وما بعدها من قسم الدراسة.

ولقد كان من مآخذى على مجموع الدراسات السابقة أن وجدت معظمها يطلق فكرة عن السخاوى ثم يتتبعها بأحكام عامة لتقريرها، ومن ذلك:

١ – الحكم ببصرية السخاوى.

٢ – الحكم بأن السخاوى أول من احتج بالحديث على النحو المنسوب إلى ابن مالك.. وغير ذلك مما يحتاج إلى إعادة النظر والبحث. وكما كان التكرار فى جزء الدراسة غالبًا، فإنه غلب أيضًا على بعض الدراسات بأكملها، كما فى الرسالتين اللتين قامتا بتحقيق "سفر السعادة" فكانت الرسالة الثانية للدكتور/ محمد أحمد الطهراوى صورة من مجموع الرسائل السابقة فى مجال الدراسة، وصورة أخرى لرسالة الدكتور/ أحمد عبد المجيد هريدى فى تقديم النص، مع قليل من الإضافة فى تحليل وعرض المسائل النحوية والصرفية التى اشتمل عليها الكتاب.

أما هذا البحث فقد بقى له محاولة تقديم صورة أقرب إلى الصواب –من وجهة نظرى– تقوم على ما أمكن الوقوف عليه من كل هذه الدراسات وما قام حول السخاوى من دراسات أخرى مع محاولة تصحيح ما يبدو محتاجًا إلى تصحيح، وإضافة ما لم يوجد فى الدراسات السابقة ويبقى الجانب التطبيقى من خلال التفسير ودراسة الاتجاهات النحوية والصرفية للسخاوى فى ضوئه سالمًا لهذا البحث؛ إيمانًا من الباحث بأهمية النحو التطبيقى من خلال النصوص كما تقدم بيانه قريبًا. ولذلك فقد أملت طبيعة هذا البحث منهجًا يتناسب مع مادة البحث وأهدافه، وهو ما تتناوله السطور التالية:

منهج البحث

اعتمدت فى هذا البحث المنهج الوصفى التحليلى فى محاولة تقديم السخاوى وإبراز جهوده النحوية والصرفية فى ضوء تفسيره للقرآن العظيم وفى ظلال هذا المنهج قمت بعمل الآتى:

١ – محاولة استقراء التفسير استقراءً تامًّا وتحديد الآراء والمسائل النحوية والصرفية التى يمكن أن يناقشها البحث فى مراحله المختلفة، وبالطبع فقد تجنب كثيرًا من الآراء والمسائل النحوية؛ كإعراب كلمة أو توجيه لقراءة أو غير ذلك مما لا يفيد فى تطور الفكرة التى يتم مناقشتها فى موضعه.

٢ – تصنيف هذه المادة ومحاولة توظيفها فى بيان الاتجاهات النحوية والصرفية حسبما يبدو لى أنه يتناسب مع خطة البحث وأهدافه. وقد غلب الجانب التطبيقى على هذا البحث فتضمن الكثير من المسائل لاسيما مسائل الخلاف.

٣ – تحديد رأى السخاوى فى المسألة محلّ الدراسة وذلك من خلال:

أ – نصوص التفسير إذا عرض المسألة باستفاضة، وكان هذا قليلا بالنسبة للحالة الثانية وهى عدم التفصيل، وذلك بالرجوع إلى المواضع المشابهة للمسألة من خلال التفسير.

ب – الرجوع إلى مصنفات السخاوى الأخرى وخاصة المصنفات النحوية واللغوية ومنها:

١ –كتاب «المفضل فى شرح المفصل». ٢ – كتاب «سفر السعادة وسفير الإفادة».

وذلك ليتضح لى رأيه فى المسألة بوضوح، وكذا ليتضح لى مدى مطابقة آرائه التطبيقية لآرائه النظرية.

٣ – عرض آراء السخاوى على آراء النحاة وذلك من خلال كتب إعراب القرآن الكريم وتفاسيره وكذا المصنفات النحوية الأخرى.

٤ – تحليل المسألة محلّ الدراسة وذلك من خلال:–

أ – تحديد أصحاب الآراء التى عرضها السخاوى ونسبتها إلى أصحابها؛ إذ غالبًا ما يبدأ السخاوى بما يرجحه، ثم يتبعه بما يستضعفه، وهو فى ذلك يستخدم التعبير بـ«قيل» وذلك مما أوقعنى فى مشقة محاولة نسبة هذه الأقوال والآراء إلى أصحابها من خلال: مصنفاتهم إذا تيسر ذلك، أو من خلال كتب الإعراب التى اهتمت بنقل هذه الآراء ونسبتها.

ب – مقارنة رأى السخاوى بالمشهور من أقوال النحاة.

٥– توقفت طبيعة عرض المسألة على الهدف من عرضها على النحو التالى:–

قد يجيء عرض المسألة بالتفصيل إذا احتاج الأمر إلى ذلك، وإلا فإننى تجنبت الإطالة فى عرض الحجج والأدلة؛ إذ لا حاجة إلى ذلك فى موضعه مع الاكتفاء بالإحالة إلى مصادر ومظانّ المسألة،وقد تتكرر بعض النصوص فى مواضع مختلفة؛ نظرًا لحاجة الشاهد إليها فى مظانّه من البحث.

٦ – محاولة الترجيح بين الآراء المختلفة إذا كان ذلك من أهداف عرض المسألة.

٧ – كان منطلق الدراسة ومفتاح المسائل التى تم عرضها ينبع من التفسير؛ إذ اقتصرت فى عرضى للمسائل التى قدمت السخاوى وجهوده واتجاهاته النحوية من خلالها على التفسير وما ورد فيه، وهذا يعنى أننى تركت كثيرًا من المسائل والآراء لأنها لم ترد فى التفسير على حدّ ما وقفت عليه.

٨– اعتمدت فى هذا البحث على الجانب التطبيقي؛ فجاء أكثر من الجانب النظرى، وأكثرت من الأمثلة والاستشهادات فيما يتعلق ببيان رأى السخاوى أو اتجاهه فى مَحَلّ الدراسة، وذلك للتأكيد على رأيه؛ نظرًا للاقتضاب الغالب على عرضه؛ وذلك ليفسر بعض النصوص بعضًا كلما كانت فى حاجة إلى ذلك.

خطة البحث

فى ضوء ما تقدم عرضه من طبيعة الموضوع وأهميته وأسباب اختياره ومنهجه، فقد استقر لدى أن يكون هذا البحث فى بابين يسبقهما مقدمة وتمهيد وتليهما خاتمة:

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن طبيعة الموضوع وأهميته وأسباب اختياره وأهدافه والدراسات السابقة ومنهج البحث وخطة الدراسة.

وأما التمهيد: فقدمت فيه حديثًا موجزًا عن حياة السخاوى من المولد إلى الوفاة والتزمت فيه الإيجاز اكتفاءً بما ورد فى الدراسات السابقة مع الإحالة إليها وذلك فى المبحث الأول أما المبحث الثانى فقدمت فيه حديثًا موجزًا أيضًا عن مصنفات السخاوى وآثاره وآرائه فى مصنفات الآخرين، وبينت فيه أهم من نقل عن السخاوى فى النحو واللغة والتفسير وغير ذلك، مع الاقتصار على الإشارة إلى هذه المواضع أحيانًا إذا كانت مما نوقش من قبل فى الدراسات السابقة، وعلى بعضها، إذا كانت مما يطول ذكره.

وقد جاء الباب الأول بعنوان: "موقف السخاوى من الأصول النحوية وأدلة الصناعة"، وقد جاء فى تمهيد وأربعة فصول:

أما التمهيد: فعرضت فيه مفهومًا سريعًا للمقصود بالأصول النحوية، وبينت سبب اقتصارى على بعض الأصول دون بعض.

أما الفصل الأول: فقد بينت فيه موقف السخاوى من السماع وقد جاء فى ثلاثة مباحث: الأول: موقفه من القرآن الكريم وقراءاته وقد بينت فيه موقفه المتميز من القراءات ومدى اعتماده على النص القرآنى وقبوله للقراءات وكيفية احتجاجه بها ومدى عنايته بالقراءات ودفاعه عن القراءات وأصحابها إذا توفرت شروط الصحة فيها، كما عرضت موقفه من الاحتجاج بالشاذ من القراءات.

أما المبحث الثانى: موقفه من الاحتجاج بالحديث فقد بينت فيه مدى اعتماده على الحديث مع التركيز على الجانب اللغوى فى التفسير، وعرضت فيه أهم المواضع التى احتج فيها بالحديث، وبينت مدى تميز موقف السخاوى عن النحاة السابقين، مما جعل بعض الباحثين يجعله أول من احتج بالحديث، وناقشت ذلك، وبينت ما أعتقده الصواب، وهو أن السخاوى ليس أول من احتج بالحديث، ولكنه من أوائل السابقين إلى التوسع فى الاحتجاج بالحديث؛ وخاصة أن السخاوى من شيوخ ابن مالك كما تذكر المصادر والمراجع [1].

وقد جاء المبحث الثالث بعنوان: كلام العرب. وقد عرضت فيه موقف السخاوى من الاحتجاج بالشعر فى المطلب الأول الذى بينت فيه طريقته فى الاحتجاج بالشعر ومدى اعتماده عليه. وفى

---

[1] ينظر: المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرن السابع الهجرى، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية جامعة القاهرة، د/ عبد العال سالم مكرم ومقدمة تحقيق شرح التسهيل (١/٧) تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوى المختون ط١ هجر ١٩٩٥م.

المطلب الثانى: عرضت موقفه من النثر، وبينت مدى اعتماده على الأمثال وكلام العرب ولمحاتهم فى الاحتجاج وإلى أى حدٍّ أكثر السخاوى من ذلك واعتمد عليه.

أما الفصل الثانى فقد جاء بعنوان: موقف السخاوى من القياس وقد بينت فى التمهيد مفهوم القياس باختصار شديد وفى المبحث الأول عرضت موقف النحاة من القياس باختصار شديد مع الإحالة على المصادر والمراجع، ثم تكلمت فى المبحث الثانى عن موقف النحاة من النصوص المخالفة للقياس ثم أتبعته بأهم القضايا التى تبرز موقف السخاوى من القياس كما تبين لى من خلال التفسير.

وقد عرضت فى الفصل الثالث موقف السخاوى من العلل النحوية فبينت بإيجاز موقف النحاة من العلل النحوية بين المؤيدين والمعارضين، ثم حاولت بيان موقف السخاوى من العلل النحوية ومدى اعتماده التعليل النحوى واحتفائه به وذلك من خلال مظاهر هذا الاهتمام كما تبينت لى من تفسيره، وعرضت فى ذلك مقدمة السخاوى الموجزة التى بين فيها مفهومه للعلة وأقسامها، ثم قدمت أهم العلل التى تبينت لى فى التفسير مع تحليل بعض القضايا النحوية والصرفية ثم ختمت هذا الفصل بخاتمة أوجزت فيها أهم ما تبين لى من العرض السابق وذكرت فيها أن السخاوى اعتمد معظم العلل النحوية التى اعتمدها النحاة ولكنه كان يكثر من استخدام العلل البسيطة، وكان يعتمد على العلل التعليمية والعلل الثوانى مبتعدًا عن العلل الجدلية وخاصة فى التفسير، وإن كان قد اعتمدها فى كتابه «المفضل» وأكثر منها ولكن فى بيانه لحجج النحاة واستدلالاتهم فى المسائل الخلافية خاصة.

أما الفصل الرابع فقد عرضت فيه موقف السخاوى من نظرية العامل فبدأته بمحاولة بيان موقف النحاة من هذه النظرية وعرضت خلافهم حول حقيقة العامل، وكل ذلك بإيجاز شديد؛ لأدلف منه إلى عرض موقف السخاوى من هذه النظرية، وبينت فيه مدى اعتماد السخاوى نظرية العامل وإيمانه بها وأثرها على تفكيره النحوى وعرضت مظاهر هذا التأثير وأهمَّ ملامح أصول نظرية العامل عنده كما تبينت لى من خلال التفسير مع الاستعانة بكتابه «المفضل».

وفى الباب الثانى الذى جاء بعنوان «موقف السخاوى من المدارس النحوية ومسائل الخلاف» عرضت موقف السخاوى من المدارس النحوية ومسائل الخلاف ومذهبه النحوى ولذا جاء الباب متضمنًا ثلاثة فصول:

الفصل الأول بعنوان «موقفه من مدرسة البصرة وأهم القضايا التى وافق فيها البصريين»، وركزت فى المبحث الأول على بيان موقفه من سيبويه وذلك لأسباب منها: أن موقفه من سيبويه أظهر ما تبين لى من خلال التفسير، وكذا لأن سيبويه إمام هذه المدرسة وموقف السخاوى منه يمثل موقفه من المدرسة البصرية، فعرضت مدى اعتداده بسيبويه وبالكتاب وبآرائه أما مخالفاته لسيبويه

فقد جاءت فى فصلٍ تالٍ. وقدمت لهذا الفصل بمقدمة بينت فيها اعتماد السخاوى للأصول البصرية أحيانًا -وهو الغالب- وأحيانًا أخرى يعتمد الأصول الكوفية، وكذلك عرضت أهم ملامح تأثر السخاوى بمدرسة البصرة. أما المبحث الثانى فقد تضمن عرضًا سريعًا لأهم القضايا التى وافق فيها البصريين والتى وقفت عليها من خلال التفسير وفى هذا العرض اقتصرت على المسائل التى لم تعرض من قبل فى هذا البحث؛ أو تقدمت الإشارة إليها فقط، أما ما تقدم فأشرت إلى موضعه من البحث.

وفى الفصل الثانى عرضت موقفه من مدرسة الكوفة وأهم القضايا التى وافق فيها الكوفيين، ولكن المبحث الأول لم يأت على غرار نظيره فى الفصل السابق؛ وذلك لعدم وجود شخصية كوفية ظاهرة التأثير على آراء السخاوى، ولذلك اقتصرت على محاولة عرض موقف السخاوى من مدرسة الكوفة من خلال ما تبين لى من مناقشة موقفه من الأصول النحوية وأدلة الصناعة وكذا مصطلحاته النحوية، وفى المبحث الثانى عرضت أهم القضايا التى وافق فيها الكوفيين على غرار المبحث المناظر فى الفصل السابق.

وتبين لى أن السخاوى قد وافق الكوفيين فى عدد كبير من مسائل الخلاف وقد كان ذلك أحد الأدلة على مذهبه النحوى كما عرضته، وكما سيأتى بعد قليل.

أما الفصل الثالث من هذا الباب فقد جاء بعنوان «شخصيته النحوية» وعرضت فيه أهم القضايا التى تبرز شخصية السخاوى النحوية من خلال ثلاثة مباحث:

أما الأول: فعرضت فيه أهم اعتراضات السخاوى على الآخرين وأهم مخالفاته لبعض النحاة، فعرضت أولًا لبعض مخالفاته لسيبويه، ثم الفراء، ثم الزجاج، وختمت بالزمخشرى ومع الأخير اقتصرت على بيان المخالفات النحوية دون الفكرية والعقدية؛ حرصًا على الإيجاز والتركيز.

وفى المبحث الثانى عرضت أهم اختيارات السخاوى ومناقشاته لبعض القضايا النحوية والصرفية التى برزت فيها شخصيته النحوية فى ضوء التفسير.

وقد جاء المبحث الثالث: ليكون ختامًا للفصل وللباب، وفيه عرضت مذهبه النحوى، وقد كان تأخير هذا المبحث عن عَمْدٍ ليَكون نتيجة لما سبق عرضه وليكون هذا المبحث صورةً صادقة لمذهب السخاوى النحوى كما تبين لى فى ضوء التفسير وكما فهمته. ولذا جاء هذا المبحث فى مطلبين: تكلمت فيهما عن اتجاه السخاوى النحوى وقلت إنه بغدادى النزعة وذلك من خلال: المطلب الأول: من خلال ما تقدم عرضه. الثانى: من خلال المصطلح النحوى عنده؛ إذ يعبر المصطلح غالبًا عن اتجاه صاحبه حسبما يغلب عليه استخدامه، وفى هذا المطلب عرضت طريقة استخدامه للمصطلحات النحوية، وقلت إنه استخدم المصطلحات البصرية والكوفية معًا، مع غلبة الأول ثم ناقشت بعض المصطلحات عنده، كعطف البيان وكمصطلح «القطع» الكوفى، وعرضت بعض

المصطلحات التى استخدمها السخاوى وتكاد تكون هذه المصطلحات خاصةً به -فيما أعلم- كمصطلح «المصادر الموحدة»، و «باء الثمنية» و«لام التأريخ»... وغيرها مما وقفت عليه فى تفسيره للقرآن العظيم.

ثم ختمت هذا البحث بخاتمة موجزة عرضت فيها أهم النتائج التى توصل إليها هذا البحث وبعض التوصيات التى رأيتها ضرورية بعد رحلتى السريعة مع السخاوى فى هذا البحث ثم ختمت البحث بفهارس للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأشعار وفهرس للموضوعات.

أما عن **الصعوبات التى واجهتنى** فى هذا البحث فهى قليلة ولله الحمد والمِنَّة وتمثلت فى بعض الأمور منها:-

١ - الإجراءات «الروتينية» الخاصة بالاطلاع والتصوير وهذه مشكلة عامة يعانى منها جميع الباحثين.

٢ - تمثلت مصادرى الرئيسية فى مصنفات السخاوى ومعظمها مخطوط، حتى ما حقق منها مازال معظمه مخطوطًا، والاطلاع عليه مع عدم وجوده تحت يد الباحث مَثَّل صعوبة كبيرة إلى حدٍّ ما، فأحيانًا كنت أرجع إلى المخطوط نفسه وأحيانًا كنت أرجع إلى هذه الرسائل ونصوصها المحققة.

٣ - طريقة السخاوى فى تعبيره عن الآراء؛ إذ تبنى منهج الاختصار والتعبير بـ«قيل» فمثلت هذه الطريقة صعوبة فى محاولة فهم رأى السخاوى فى المسألة، كما مثلت صعوبة فى محاولة نسبة الآراء إلى أصحابها.

وبتوفيق الله تعالى حصلت على نسخة من التفسير، وبالتردد على الأجزاء المحققة من مصنفات السخاوي حصلت على كثير من مادة هذا البحث التى أعانتني على فهم رأي السخاوي في كثير من المسائل، أما عن طريقة السخاوي فقد استعنت عليها بكثير من كتب إعراب القرآن الكريم.

ولست أذكر صعوبة مماثل ما سبق، ولله الحمد والمنة فى ذلك.

وفى النهاية فإننى أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم فى هذا البحث بنصح أو إرشاد ولكل من أعاننى عليه وعلى الاستمرار فيه والحق أنهم كثيرون يصعب على حصرهم ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله، وإذا كان الفضل لا بد أن ينسب لأهله ؛ فإننى أخص بالشكر والتقدير أساتذتى جميعًا وخاصةً أستاذى الكبير والعالم الجليل ذا القلب الكبير والعلم الغزير الدكتور/ محمد عامر أحمد حسن المشرف على هذا البحث ؛ والذى منحنى من وقته ونصحه وإرشاده الكثير و الكثير وغير ذلك مما قدمه لى من عون بشتى أنواعه فجزاه الله خيرًا وجعله فى ميزان حسناته ، كما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى لكوكبة من الزملاء والأصدقاء والأساتذة الذين كانوا عونًا لى على الاستمرار فى هذا البحث وأخص بالشكر الشيخين الفاضلين ، والأستاذين الكريمين ، صاحبى

مكتب (الشيخان) للدراسات الإسلامية و العربية وتحقيق التراث الشيخ/ علـــى محمـــد معـــوض، والشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود لما أتاحاه لى من فرصة الاطلاع على مصادر ومراجع مثلت نسبة كبيرة من مراجع هذا البحث وغير ذلك من أشكال العون والتشجيع ، فجزاهما الله عنى خير الجزاء، وأسأل الله أن يجعله فى ميزان حسناتهما يوم القيامة .

كما أتقدم بخالص شكرى للأخ الكريم والأستاذ الفاضل ، الدكتور/ أحمد طه البـــاحث بكليـــة الآداب جامعة عين شمس والذى قدم لى نسخة من التفسير أنقذنى بها من إجراءات (الروتين) ووفر علىَّ جزعًا كبيرًا من الوقت فجزاه الله خيرًا وجعله الله فى ميزان حسناته يوم القيامة وغـــير هـــؤلاء الكثيرون ممن ينبغى شكرهم ممن ساهموا فى هذا البحث بأى نوع من أنواع المساعدة فجزاهـــم الله جميعًا عنى خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذين الكبيرين والعالمين الجليلين اللذين قبلا قراءة وتقويم هذا العمل فجزاهما الله عنى خير الجزاء وجعله الله فى ميزان حسناتهما يوم القيامة .

الباحث

* * *

التمهيد

علم الدين السخاوى

حياته وآثاره

ويشمل:

- المبحث الأول: حياته.

- المبحث الثانى: آثاره.

المبحث الأول: حياته

المطلب الأول: علم الدين السخاوى [1] : من المولد إلى الوفاة

١ – اسمه ولقبه وكنيته:

هو الشيخ الإمام العلامة شيخ القُرَّاء والأدباء علم الدين أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن غطّاس الهمدانى المصرى السخاوى الشافعى، نزيل دمشق.

فأما «الهمداني» ؛ فنسبة إلى هَمدان بن مالك بن زيد بن أَوْسَلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وأما «السخاوي» فنسبة إلى مسقط رأسه «سخا» وهى بليدة بكفر الشيخ من محافظات مصر.

وأما «علم الدين» فلقبه، وأما كنيته فأبو الحسن وقلَّمَا يذكر لقبه دون كنيته أو العكس [2] .

٢ – مولده: ولد بـ«سخا» [3] من قرى مصر بمحافظة كفر الشيخ سنة ثمان وخمسين وخمسمائة من الهجرة وقيل سنة تسعٍ.

٣ – أخلاقه: وصفه الكثيرون من معاصريه وممن جاءوا بعده وأثنوا على أخلاقه ومن ذلك:

قال السيوطى فى نعته: «طويل الباع فى الأدب، مع التواضع فى الدين والمودّة وحسن الأخلاق، من أفراد العالم، وأذكياء بنى آدم، مليح المحاورة، حلو النادرة، حادُّ القريحة، مطّرح التكلُّف» [4] .

وقال ابن الجزرى بعد تعداد العلوم التى برع فيها السخاوى: «وكان مع ذلك ديِّنًا خَيِّرًا متواضعًا... وافر الحرمة، كبير القدر، محببًا إلى الناس، ليس له شغل إلَّا العلم والإفادة» [5] .

ووصفه السبكى بأنه «كان من أكابر بنى آدم» [6].

---

[1] قال ابن خلكان: وقياسه: سخوى، لكن الناس أطبقوا على النسبة الأولى. ينظر: وفيات الأعيان (٣/٣٤٠).

[2] ينظر ترجمته فى إنباه الرواة (٢/٣١١،٣١٢)، الأعلام (٤/٣٣٤)، البداية والنهاية (١٣/١٧٠)، بغية الوعاة (٢/١٩٢-١٩٤)، حسن المحاضرة (١/٤١٢-٤١٣)، خزانة الأدب (٦/٧٨)، الذيل على الروضتين لأبى شامة (١٧٧)، سير أعلام النبلاء للذهبى (٢٣/١٢٢-١٢٤)، شذرات الذهب (٥/٢٢٢،٢٢٣)، طبقات الشافعية للإسنوى (٢/٦٨،٦٩)، طبقات الشافعية للسبكى (٨/٢٩٧)، طبقات المفسرين للداودى (١/٤٢٥-٤٢٨)، غاية النهاية لابن الجزرى (١/٥٦٨-٥٧١)، وفيات الأعيان (٣/٣٤٠،٣٤١). وينظر مقدمات الدراسات السابقة المشار إليها فى المقدمة.

[3] ينظر معجم البلدان لياقوت الحموى (٣/١٩٦).

[4] بغية الوعاة (٢/١٩٢).

[5] غاية النهاية (١/٥٦٩).

[6] طبقات الشافعية (٨/٢٩٧).

٤- منزلته العلمية:

كان الإمام السخاوى إمامًا فى العربية، بصيرًا باللغة، فقيهًا، مفتيًا، عالمًا بالقراءات وعللها، مجوِّدًا لها، بارعًا فى التفسير، صنف وأقرأ وأفاد، وروى الكثير وبَعُدَ صيته، وتكاثر عليه القراء. فهو إمام فى القراءات، والحديث، والتفسير، واللغة، والأدب.

قال الإمام الذهبى: «كان إمامًا كاملًا، ومقرئًا محقّقًا، ونحويًّا علّامةً، مع بُصْره بمذهب الإمام الشافعى -رضى الله عنه- ومعرفته بالأصول، وإتقانه للغة، وبراعته فى التفسير، وإحكامه لضروب الأدب، وفصاحته بالشعر، وطول باعه فى النثر...»[1] .

وقال ابن خلكان: «ورأيته بدمشق والناس يزدحمون عليه فى الجامع لأجل القراءة ولا يصح لواحدٍ منهم نوبة إلّا بعد زمان... و لم يزل مواظبًا على وظيفته إلى أن توفى بدمشق»[2]

ونقل السيوطى قول بعضهم: «كان إمامًا عالمًا مقرئًا محققًا مجودًا بصيرًا بالقراءات وعللها، إمامًا فى النحو واللغة والتفسير، عارفًا بالفقه وأصوله، طويل الباع فى الأدب مع التواضع فى الدين والمودة، وحسن الخلق، من أفراد العالم، وأذكياء بنى آدم،...»[3]

فمنزلة الإمام علم الدين السخاوى العلمية منزلة رفيعة بين علماء فنون مختلفة؛ فى اللغة والقراءات والحديث والأدب... وليس أدلّ على ذلك من مصنفاته وتلاميذه وآثاره ؛ نقل ابن الجزرى العلوم التى برع فيها السخاوى، ثم قال: «أتقن هذه العلوم إتقانًا بليغًا، وليس فى عصره من يلحقه فيها، وكان عالمًا بكثير من العلوم غير ذلك، مفتيًا، أصوليًّا، مناظرًا...»[4] .

وقال أيضًا: «أقرأ الناس نيِّفًا وأربعين سنة بجامع دمشق عند رأس يحيى بن زكريا -عليهما السلام- ثم بتربة أم الصالح، ولأجله بُنِيَتْ وبسببه جعل الشيخ أن يكون أعلم أهل البلد بالقراءات، فقصده الطلبة من الآفاق، وازدحموا عليه، وتنافسوا فى الأخذ عنه» [5] .

وذكر الإسنوى أنه «كان فقيهًا على مذهب الإمام الشافعى، إمامًا فى القراءات والتفسير والنحو واللغة»[6] . ولعل قول الإمام الذهبى الذى ترجم له فى أكثر من كتاب يشير إشارة صريحة إلى إمامة السخاوى وتفوقه على أقرانه حيث قال: «وانتهت إليه رئاسة الإقراء والأدب فى زمانه بدمشق، وقرأ عليه خلق لا يحصيهم إلا الله، وما علمت أحدًا حمل عنه القراءات أكثر مما حمل عنه، وله تصانيف متقنة»[7] .

---

[1] معرفة القراء (٥٠٤)، بغية الوعاة (١٩٢/٢).

[2] وفيات الأعيان (٣٤٠/٣).

[3] بغية الوعاة (١٩٢/٢).

[4] غاية النهاية (٥٦٩/١).

[5] ينظر السابق.

[6] طبقات الشافعية (٦٨/٢).

[7] العبر فى خبر من غبر (١٧٨/٥).

٥- وفاته:

قال أبو شامة أحد تلاميذ الإمام السخاوى: ((وفيها -أى فى سنة ٦٤٣هـ- ليلة الأحد ثانى عشر من جمادى الآخرة توفى شيخنا علم الدين أبو الحسن على بن محمد السخاوى -رحمه الله- علامة زمانه، وشيخ عصره وأوانه بمنزله بالتربة الصالحية. وصُلّى عليه بعد الظهر بجامع دمشق، ثم خرج بجنازته فى جمع متوفر إلى جبل ((قاسيون))، فدفن بتربته التى فى ناحية تربة بنى صصرى خلف دار ابن الهادى. حضرت الصلاة عليه مرتين بالجامع وخارج باب الفرج، وشيعته إلى سوق الغنم ثم رجعت لضعف كان من أثر مرض قريب العهد وكان يومًا مطيرًا وفى الأرض وَحْلٌ كثير، وكان على جنازته هَيْبَةٌ وجلالةٌ ورقّة وإخبات. وختم بموته موت مشايخ الشام يومئذٍ. وفقد الناسُ بموته علمًا كثيرًا، ومنه استفدت علومًا جَمَّةً كالقراءات والتفسير [1] وعلوم العربية، وصحبته من شعبان سنة أربع عشرة، ومات وهو عنى راضٍ، والحمد لله على ذلك، رحمه الله، وجمع بيننا وبينه فى جنته آمين))[2] . اهـ

المطلب الثانى: شيوخه وتلاميذه

أولًا: شيوخه:

تلقى السخاوى فى مصر علومه على جِلّة العلماء ومنهم:

١ - الحافظ أبو الطاهر السِّلَفِى [3] : صدر الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن سَلَفة الأصبهانى، أحد الحفاظ المكثرين، رحل فى طلب العلم والحديث ولقى أعيان المشايخ، وكان شافعى المذهب، توفى بالإسكندرية سنة ٥٧٦هـ.

٢ - صدر الإسلام أبو الطاهر بن عوف بن إسماعيل بن مكى بن إسماعيل بن عيسى بن عوف الزهرى الإسكندرانى المالكى [4] توفى سنة٥٨١هـ.

٣ - أبو الجيوش عساكر بن على الشافعى [5] : فقيه مقرىء كامل، وإمام صادق صالح، توفى٥٨١هـ.

٤ - أبو القاسم البوصيرى [1] : هو هبة الله بن على بن مسعود بن ثابت بن هاشم بن غالب بن ثابت الأنصارى الخزرجى المعروف بالبوصيرى، كان أديبًا كاتبًا، له سماعات عالية، وروايات

---

[1] وقول أبى شامة: ((والتفسير)) يعتبر أحد الأدلة على إمام السخاوى تفسيره للقرآن الكريم؛ إذ قال: ((والتفسير)) ولم يذكر أنه توقف عند حدٍ معين.

[2] الذيل على الروضتين (١٧٧).

[3] وفيات الأعيان (١/١٠٥).

[4] شذرات الذهب (٤/٢٦٨).

[5] غاية النهاية (١/٥١٢).

تفرَّد بها، وألحق الأصاغر بالأكابر فى علوِّ الإسناد، و لم يكن فى آخر عصره درجته مثله، توفى سنة ٥٩٨هـ.

٥ - الشاطبى [٢] : هو الإمام أبو القاسم -وقيل أيضًا: أبو محمد القاسم- ابن فيرّه بن أبى القاسم خلف بن أحمد الرعينى الشاطبى الضرير المقرىء صاحب «حرز الأمانى» فى القراءات، وكان عالمًا بكتاب الله تعالى قراءة وتفسيرًا، وبحديث رسول الله ﷺ مبرزًا فيه، عالمًا بالنحو واللغة، وتصدر للإقراء بمصر، فعظم شأنه وبعد صيته، وانتهت إليه الرئاسة فى الإقراء، توفى سنة ٥٩٠هـ وهو من أكبر أساتذة السخاوى، ومع ذلك فقد قيض الله تعالى لقصيدته فى القراءات أن تذيع على يدى تلميذه، وكأنه كان يحس بذلك حينما قال:

يُقَيِّضُ اللهُ لَهَا فَتًى يَشْرَحُهَا ... ...

لازمه السخاوى مدة وقرأ عليه القرآن بالروايات، وتلقن منه، وقرأ عليه النحو واللغة.

٦ - أبو الجود اللخْمى [٣] : هو غياث بن فارس بن مكى المقرىء النحوى العروضى الضرير شيخ القراء بديار مصر، توفى سنة ٦٥٠هـ

٧ - الشهاب الغزنوى [٤] : هو محمد بن يوسف بن على، أبو الفضل الغزنوى، المقرى الفقيه النحوى، نزيل القاهرة، توفى سنة ٥٩٩هـ.

- **ومن شيوخه فى دمشق:**

٨ - ابن طبرزد [٥] : هو أبو حفص عمر بن أبى بكر بن معمر بن أحمد بن يحيى بن حسان المحدث المشهور البغدادى... كان عالى الإسناد فى سماع البلاد، وأفاد أهلها، وألحق الأصاغر بالأكابر، وطبق الأرض بالسماعات والإجازات، وامتدت له الحياة فخلا له العصر، وكان فيه صلاح وخير، توفى ببغداد سنة ٦٠٧هـ.

٩- حنبل بن عبد الله الرصافى [٦] أبو بكر عبد الله المكبر، المحدث راوى المسند بكماله عن ابن الحصين، وسمع المسند فى نيف وعشرين مجلسًا بقراءة ابن الخشاب، توفى سنة ٦٠٤هـ.

١٠ - أبو اليُمْن الكندى [٧] : هو زيد بن الحسن تاج الدين أبو اليمن الكندى البغدادى التاجر المقرىء النحوى الحنفى، شيخ القراء والنحاة بدمشق، كان عالى الإسناد فى القراءات والحديث،

---

[١] وفيات الأعيان (٦٧/٦).

[٢] وفيات الأعيان (٧٤/١).

[٣] معرفة القراء الكبار (٤٧٠).

[٤] معرفة القراء الكبار (٥٦٢).

[٥] وفيات الأعيان (٤٥٢/٣).

[٦] شذرات الذهب (١٢/٥).

[٧] معرفة القراء الكبار (٤٦٧).

توفى سنة ٦١٣هـ. عاود السخاوى قراءة القرآن بالروايات عليه، ولازمه وقرأ عليه جملة من سماعاته فى الأدب وغيره، قال عنه فى المفضل: «لقيت جماعة من أهل العربية منهم الشيخ الفاضل أبو اليمن زيد بن الحسن الكندى -رحمه الله- وكان عنده فى هذا الشأن ما لم يكن عند غيره، وأخذت عنه كتاب سيبويه، وقرأت عليه كتاب «الإيضاح» لأبى على مستشرحًا، وأخذت عنه كتاب «اللمع» لأبى الفتح وكان واسع الرواية وافر الدراية. وأخذ عنه «الحجة» لأبى على، وذكره فى سفر السعادة فى مواضع متعددة من الكتاب، وكذا ذكره فى المفضل مادحًا وناقلًا عنه كثيرًا من آرائه [١].

ثانيًا: تلاميذه:

قال الذهبى: وقرأ على السخاوى خلق لا يحصيهم إلا الله، وما علمت أحدًا فى الإسلام حمل عنه القراءات أكثر مما حمل عنه، وله تصانيف سائرة متقنة، وكان له حلقة بجامع دمشق يقرأ عليه فيها القرآن والعربية والحديث، فإذا خرج من الجامع إلى قاسيون ركب حمارًا، والطلبة يقرؤون عليه القرآن فى الطريق [٢] » ومن هنا فإن تلاميذه يفوقون الحصر ولكن سأقتصر على ذكر بعضهم فيما يلى:

١ - ابن مالك: أبو عبد الله، جمال الدين، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجَيانّ الشافعى النحوى، نزيل دمشق. الإمام العالم النحوى الذى طبقت شهرته الآفاق، ولد بجيان سنة ٦٠٠هـ وتوفى سنة ٦٧٢هـ. قال ابن الجزرى بعد أن ترجم له: وأشهر هؤلاء الشيوخ الذين كان لهم الفضل الكبير فى نبوغه فى النحو والقراءات أبو الحسن السخاوى، وابن يعيش الحلبى، قال: ولأهميتهما أترجم لكل منهما فى إيجاز»[٣] .

٢ - أبو شامة: شهاب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسى ثم الدمشقى الشافعى المقرىء النحوى، الإمام الحافظ العلامة، صاحب «إبراز المعانى» فى شرح رائية الشاطبى، ولد سنة ٥٩٩هـ، وتوفى سنة ٦٦٥هـ [٤] .

٣ - أبو الفتح: محمد بن على بن موسى، شمس الدين الأنصارى الدمشقى أجلُّ أصحاب السخاوى، قرأ عليه السبع، أفرادًا وجمعًا [٥] .

---

[١] سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق الأستاذ محمد أحمد الدالى (١٥/١).

[٢] مرآة الزمان (٧٥٨/٨).

[٣] غاية النهاية (٥٦٨،١٨٠/٢)، وشذرات الذهب (٣٣٩/٥)، البغية (١٣٠/١).

[٤] البداية والنهاية (٢٥٠/١٣)، شذرات الذهب (٣١٨/٥).

[٥] طبقات القراء (٢١١/٢).

٤ – أبو الفداء: إسماعيل بن عثمان المعلم، إمام عالم بالقراءات قرأ بالروايات على السخاوى. توفى سنة ٧١٤هـ [١] .

٥ – جمال الدين الإمام أحمد بن عبيد الله بن شعيب التميمى، الصقلى، ولد سنة ٥٩٠هـ، ولازم السخاوى مدة وأتقن القراءات. توفى سنة ٦٦٧هـ [٢] .

وغير هؤلاء الكثير من العلماء والمشهورين فى علوم القراءات واللغة [٣] .

* * *

[١] طبقات القراء (١/١٦٦).

[٢] الذيل على الروضتين (٢٣٥).

[٣] لمزيد من التفصيل ينظر قسم الدراسة بالدراسات السابقة المشار إليها.

المبحث الثانى: آثاره

المطلب الأول: مصنفاته

ذكر المترجمون له العديد من المصنفات أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى:

١ - التبصرة فى صفات الحروف وأحكام المد [١] : «ذكر بروكلمان أنّ منه نسخة فى الآصفية ٢٦٦».

٢ - تفسير القرآن العظيم [٢] : ومعظم المترجمين لهذا المؤلف يقولون: وصل فيه إلى سورة الكهف و لم يتمه وقد أثبت بعض الباحثين غير ذلك بأدلة قوية وتقدم هذا منذ قليل.

٣ - جمال القُرَّاء وكمال الإقراء [٣] : ومنه نسخة مخطوطة فى القاهرة ثان ١٨/١، وفى تركيا مكتبة أسعد أفندى رقم١٥، وهو مطبوع وبين أيدينا.

٤ - ذات الحلل ومهاة الكِلَل [٤] : ذكره ابن الشعار، ومنه نسخة فى القاهرة ٢٤٨/٢، ووقفت على نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية بمعهد المخطوطات العربية، وقد ألحقها الأستاذ الدالى بكتاب سفر السعادة.

٥ - سفر السعادة وسفير الإفادة: مطبوع بين أيدينا عن مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق أ/محمد أحمد الدالى. ط١ ١٩٨٣م.

٦ - فتح الوصيد فى شرح القصيد [٥] : شرح فيها قصيدة الإمام الشاطبى المسماة بـ«حرز الأمانى ووجه التهانى».

٧ - القصائد السبع، فى المدائح النبوية [٦] : ، ذكره ابن الجزرى وحاجى خليفة، ومنه نسخة فى برلين (٧٧٥٢).

٨ - الكوكب الوقّاد: ذكره بروكلمان (٧٢٨/١)، باسم «الكوكب الوقاد فى الاعتقاد فى أصول الدين»، وذكره السيوطى فى البغية باسم «الكوكب الوقاد فى أصول الدين» ، وفى هدية العارفين: الكوكب الوقاد فى تصحيح الاعتقاد.

٩ - المفاخرة بين دمشق والقاهرة: ذكره ابن الجزرى، وهو من كتب السخاوى المفقودة.

---

[١] سفر السعادة بتحقيق الدالى (٢٦/١).

[٢] فصل الباحث أحمد عثمان الحديث عن التفسير وتوثيق نسبته إلى السخاوى ومنهجه...إلخ فى رسالته المشار إليها سابقًا.

[٣] المرشد الوجيز (٢٣٢).

[٤] وهذه المنظومة ملحقة بكتاب سفر السعادة بتحقيق الدالى.

[٥] معرفة القراء الكبار (٥٣٨).

[٦] تاريخ الأدب العربى بروكلمان (٥٢/٥).

١٠ - المفضل فى شرح المفصل: ذكره أكثر من ترجم للسخاوى والكتاب حُقِّق معظمه - باستثناء أجزاء مفقودة منه- فى رسائل علمية تقدمت الإشارة إليها فى مقدمة هذا البحث [١] .

١١- مناسك الحج [٢] : ذكره ابن الشعار باسم «تحفة الناسك فى معرفة المناسك».

١٢ - منير الدياجى فى تفسير الأحاجى: ذكره الذهبى وابن الجزرى وابن الشعار، وذكره المؤلف فى كتابه سفر السعادة، وسيأتى الحديث عنه، وسمى فى البغية بـ«شرح أحاجى الزمخشري». حققه د/ سلامة عبد الغفور المراقى بالسعودية.

١٣ - نظم الضوابط النحوية: وهو مما نسب إلى السخاوى وليس له [٣] .

١٤ - هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب فى نظم متشابه الكتاب منظومة فى متشابه كلمات القرآن وهى مطبوعة محققة.

١٥ - الوسيلة إلى كشف العقيلة [٤] : هو الشرح الشهير على قصيدة الإمام الشاطبى، ذكره ابن الجزرى، والذهبى والسيوطى، وابن قاضى شهبة وابن العماد الحنبلى وحاجى خليفة (١١٥٩)، ومنه نسخة فى تركيا - مكتبة سليم أغا رقم (٢٢).

١٦ - عمدة المفيد وعدة المجيد فى معرفة التجويد: منظومة فى أحكام التجويد، ولعلها المعروفة بالسخاوية، وهى مضمنة فى كتاب «جمال القراء» ، وأفاد منها من بعده كثيرًا وهناك مصنفات أخرى ذكرها إسماعيل باشا البغدادى منها:

١٧ - إفصاح الموجز فى إيضاح المعجز.

١٨- الإفصاح وغاية الإشراح فى القراءات السبع.

١٩- أقوى العدد فى معرفة العدد.

٢٠- تحفة الفراض وطرفة المرتاض. قال الأستاذ محمد أحمد الدالى: «لعله: أرجوزة فى الفرائض».

٢١- تنوير الظلم فى الجود والكرم.

٢٢- الجواهر المكللة فى الأخبار المسلسلة.

---

[١] راجع الدراسات السابقة فى مقدمة هذا البحث.

[٢] سفر السعادة (٢٦/١).

[٣] هو مخطوط يقع فى ثمان ورقات، قال الدكتور عبد الكريم جواد كاظم: و لم أحده للسخاوى، ونسبه د/ أحمد هريدى للمهلى و لم يترجم له والحق أن معظم أبيات هذه المنظومة نسبه السيوطى فى الأشباه والنظائر للمهلى وهو مهلب بن حسن بن بركات البهنسى. ينظر ترجمته فى البغية (٣٠٤/٢،٣٠٥) والكتاب يسمى «نظم الفرائد وحصر الشرائد»، قال د/عادل خلف و لم يذكر صاحب البغية فى ترجمته لقب (المهلى) وذكر بروكلمان (٣٠٤/٥) أنه تلميذ ابن برى وقال د/ عادل خلف: لم يحدد السيوطى ولا بروكلمان تاريخ حياته. ينظر دراسة فى مصادر السيوطى فى الأشباه والنظائر د/عادل خلف (٦١).

[٤] المرشد الوجيز (٢٤٢).

٢٣- ذات الأصول والقبول فى مفاخر الرسول: لعلها (القصائد السبع فى المدائح النبوية).

٢٤- ذات الدرر فى معجزات سيد البشر.

٢٥- شرح المحاجاة فى الأحاجى والأغلوطات (لعله شرح أحاجى الزمخشري).

٢٦- شرح مصابيح السنة للبغوى.

٢٧- شكوة الاشتياق إلى النبى الطاهر الأخلاق.

٢٨- الطود الراسخ فى القراءة.

٢٩- عروس السحر فى منازل القمر.

٣٠- القصيدة الناصرة لمذهب الأشاعرة.

٣١- لواقح الفكر فى أخبار من غبر.

٣٢- متشابه الكتاب (هو هداية المرتاب).

٣٣- مراتب الأصول وغرائب الفصول فى القراءات. (وهو باب من جمال القراء).

٣٤- منازل الإجلال والتعظيم فى فضائل القرآن العظيم.

٣٥- منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق (باب من جمال القراء).

٣٦- نثر الدرر فى ذكر الآيات والسور [1] .

نظمه وشعره: وله نظم جيد ومنه:

١- منظومة فى نظم الأحاجى تعقيبًا على أحاجى الزمخشرى.

٢- ،، ،، ،، متشابه آى الكتاب.

٣- ،، ،، ،، علم التجويد وأحكامه.

٤- ،، ،، ،، الأدب واللغة المسماة بـ«ذات الحلل» وهى منظومة عدة أبياتها ثلاثة وأربعون بيتًا ومائتا بيت، جمع فيها ثمانية وسبعين لفظًا ومائتى لفظ مما اتفق لفظه، واختلف معناه، ويظهر فيها مقدرته الفائقة وسيطرته على نواصى اللغة، ومع غرابة موضوعها وطرافته وصعوبته إلا إنها نظم رقيق على نغمة بحر جميل تؤنس السامع وتمتعه ويصعب على من بدأ قراءتها ألَّا يتمها لما لها من عذوبة وجرس وكذا لما تضمنته من فوائد لغوية وأدبية... الخ. وله عليها شرح جميل استوفى فيه الألفاظ الغريبة فيها.

وذكر أنَّ له قصيدة فى مدح السلطان صلاح الدين، وأخرى فى مدح الأديب الفارقى.

وذكر السيوطى فى البغية للسخاوى نظمًا متناثرًا. وله قصيدة نونية جمع فيها فضائل شيخه أبى اليمن الكندى، رواها تلميذه أبو شامة [1] وعدة أبياتها أربعة وعشرون بيتًا. وله أيضًا أبيات متناثرة

---

[1] فصَّل د/ أحمد عبد المجيد هريدى الحديث عن هذه المصنفات فى قسم الدراسة فى رسالته المشار إليها سابقًا فليراجع.

من إنشائه فى سفر السعادة. وأنشد له فى مرآة الزمان أحد عشر بيتًا من ميمية له طويلة فى مـــــدح الرسول ﷺ.

وقال السيوطى عن نظمه فى بغية الوعاة: "ونظمه فى الطبقة العليا".

ومن شعره ما نقلته لنا مصادر ترجمته عندما حضرته الوفاة قال:

قالوا غدًا نأتى ديار الحمـــى	وينـــزل الركب بمغناهم
وكل من كان مطيعًا لهـــم	أصبح مسرورًا بلقياهـــم
قلت: فلى ذنب فما حيلتى؟	بأىٍّ وجـــهٍ أتلقاهـــــم
قالوا: أليس العفو من شأنهم؟	لا سيَّما عمَّن ترجَّاهم [٢]

[١] الذيل على الروضتين (٩٦).

[٢] معجم الأدباء (١٥/٦٥).

المطلب الثانى: السخاوى فى مصنفات الآخرين

السخاوى عالم موسوعى، وليس أدلّ على هذا من غزارة مصنفاته وتنوعها فى علوم الشريعة [1] واللغة والأدب ولهذه المصنفات والآراء قيمة علمية عظيمة وليس أدلّ على ذلك من نقل الآخرين من العلماء عن السخاوى فى مصنفاتهم وقد أشار بعض الباحثين إلى آثار السخاوى فى بعض المصنفات وكذا إلى تأثيره فى كثير من العلماء ومن ذلك:

١- أثر السخاوى فى ابن يعيش وشرحه على المفصل [2] .

٢- أثر السخاوى على الزنجانى [3] وكتابه «الكافى شرح الهادي».

٣- أثر السخاوى فى المزهر للسيوطى [4] .

٤- أثر السخاوى فى المصباح المنير للفيومى [5] .

٥- أثر السخاوى فى «شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل» لشهاب الدين أبى العباس أحمد ابن محمد بن عمر الخفاجى [6] .

٦- أثر السخاوى فى ابن الجزرى [7] .

وفيما يلى آثار السخاوى فى بعض مصنفات الآخرين التى وقفت عليها ويشمل:

١- أثرالسخاوى فى بعض مصنفات السيوطى.

٢- ،، ،، مغنى اللبيب لابن هشام.

٣- ،، ،، بعض مصنفات البغدادى.

٤- ،، ،، ،، ،، أبى حيان.

٥- ،، ،، الدر المصون.

٦- ،، ،، روح المعانى للآلوسى.

---

[1] راجع من ذلك على سبيل المثال (برنامج التحيى) للقاسم بن يوسف التحيى السبتى ت(٧٣٠هـ) حيث نقل عن السخاوى تزكيته لبعض الرواة وكذا ذكره فى سلسلة بعض الأحاديث وهو يعنى علم الدين السخاوى ومن هذه المواضع (٢٥، ٢٨، ٢٩، ٤٢، ١٥٦، ١٧٠، ٢٢٩) الكتاب ط١ الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ١٩٨١م تحقيق وإعداد/ عبد الحفيظ منصور.

[2] قدم د/ عبد الكريم كاظم أدلة قطعية على تأثر ابن يعيش بالسخاوى من خلال شرحيهما على المفصل وكذا د/ محمود السيد الدربى فى مقدمة تحقيقه للجزء الرابع من كتاب المفضل.

[3] الزنجانى: عز الدين بن عبد الوهاب بن إبراهيم وقيل هو تاج الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجانى أقام بالموصل ثم انتقل إلى بغداد وتوفى بها سنة ٦٦٠هـ ألف كتاب «الهادى لذوى الألباب فى علم الإعراب» ثم شرحه وسمى الشرح «الكافى شرح الهادى» وقد حقق الشرح د/ محمود فجال بوسف فى رسالته للدكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر. ينظر فى تفصيل ذلك: قسم الدراسة من المفضل وأثره فى الدراسات النحوية للدكتور/ عبد الكريم حواز كاظم.

[4] ينظر تفصيل ذلك فى مقدمة تحقيق سفر السعادة د/ أحمد هريدى.

[5] ينظر السابق.

[6] ينظر السابق.

[7] ينظر مقدمة تحقيق جمال القراء وكمال الإقراء للدكتور على حسين البواب (٨) ومابعدها، طيبة النشر (٩٧/١).

١ – السخاوى فى بعض مصنفات السيوطي

أ– الأشباه والنظائر:

دار اسم السخاوى فى الأشباه والنظائر فى مواضع كثيرة منها:

١– عرض السيوطى لقول الشاعر:

أُرَانِى إِذَا مَابِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى فَثَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا[1]

قال: قال فى شرح المفصل: "أحد الحرفين فيهما زائد، وزيادة الفاء قد وقعت كثيرًا، و لم تقع زيادة (ثم) إلّا نادرًا، فالقضاء بزيادة الفاء أولى" [2].

٢– نقل السيوطى رأى السخاوى فى أصل كلمة "كأين"، فقال: قال فى تنوير الديباجى: فإن قيل ليس فى كأىٍّ معنى التشبيه ولا الاستفهام؟ قيل: لمّا ركبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه وعن "أىٍّ" معناها. فإن قيل: كيف قلبت وهى كلمتان؟ قيل: صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب كلمة واحدة، كما قالوا: "رعملي" فى "لعمري"، وصار التنوين بمنزلة النون التى فى أصل الكلمة، وصارت بمنزلة لام فاعل، فعلى هذا ترسم بالنون، ويوقف عليها بالنون، وهى قراءة الجماعة غير أبى عمرو" [3] وقد مثل السخاوى لذلك بقوله تعالى {وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ}[4] ويرى أن هذا من قبيل حمل النون على التنوين هنا، والعكس فى مثل قولهم "لدن غدوة" [5].

٣– ومن الملاحظ الدقيقة التى نقلها السيوطى عن السخاوى ما نقله عنه فى أوجه الشبه بين الحال وبعض الأبواب النحوية الأخرى، قال السيوطى: وقال السخاوى فى "شرح المفصل": الحال تشبه المفعول به، وظرف الزمان، والصفة، والتمييز، والخبر أما شبهها بالمفعول به؛ فلأن فى الفعل دلالة على كل واحد منهما، فإذا قلت: ضربت دلّ ذلك على مضروب وعلى حال، ولأن كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل.

وأمّا شبهه بالظرف فمن قِبَلِ أنها مفعول فيها، وأنها تنتقل كانتقال الزّمان وانقضائه، ويحسن فيها دخول "فى" وأما شبهها بالصفة؛ فإن الصفة أصل الحال، والحال منقولة من الصفة إلى الظرفية، ولهذا لا يكون الحال فى الغالب إلا اسم فاعل أو مفعول، وأسماء الفاعل والمفعول إنما كانت فيه، ليوصف بها لا لتكون مفعولا فيها.

---

(١) البيت من الطويل، لزهير بن أبى سلمى فى الأشباه والنظائر (١١١/١)، الخزانة (٤٩٠/٨،٤٩٢)، الدرر اللوامع (٨٩/٦)، رصف المبانى (٢٧٥)، شرح المفصل (٩٦/٨)، المغنى (١١٧/١)، شرح الأشمونى (٤١٨/٢)، الهمع (١٣١/٢).

(٢) الأشباه والنظائر (١٠٥/١) ط مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٣) السابق (٢١٢/١).

(٤) آل عمران:١٤٦.

(٥) المفصل (١٦٠/٣ب).

وأما شبهها بالتمييز؛ فلأنها لا تكون إلّا نكرة، ولأنها تبيِّن الهيئة التي وقع عليها الفعل كما يبيِّن التمييز النوع وأما شبهها بالخبر؛ فلأنها نكرة جاءت لتفيد، وكذلك الخبر، والتنكير فيه هو الأصل. والفرق بينها وبين المفعول به: أنها يعمل فيها المتعدى وغير المتعدى والمعانى، والمفعول به يكون ظاهرًا ومضمرًا ومعرفًا ومنكرًا ومشتقًّا وغير مشتق، والحال لا تكون إلا اسمًا ظاهرًا نكرة مشتقة.

والفرق بينها وبين الظرف: أن الحال هيئة الفاعل أو المفعول؛ فهى فى المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف، وأيضًا: فإن الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخرًا ومتقدِّمًا، وأمَّا الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل إلّا متقدمًا عليها [1] .

٤- نقل عن السخاوى قوله بأن ياء الإضافة قد تعوض بالتاء كما فى «يا أبت»، وبالألف فى مثل «يا أبا» ؛ ثم جمعوا بينهما فقالوا: يا أبتا، وللسخاوى ملحظ دقيق فى ذلك نقله السيوطى، قال: قال السخاوى: وهو جمع بين عوضين وليس جمعًا بين العوض والمعوض عنه [2] .

٥- يرى السخاوى أن «ما» فى قولهم: أمَّا أنت منطلقًا انطلقت عوض عن كان، إذ الأصل: لإن كنت منطلقًا، قال: ولهذا لا يجوز إظهار الفعل، وإن جعلت «ما» توكيدًا لم يمتنع إظهار الفعل وهو قول المبرد [3] . ويرى أنها فى قولهم «أما زيد فمنطلق» عوض عن «مهما يكن من شيء» ، قال: ولهذا لا يذكر الفعل بعدها [4] . وهى عنده فى قولهم «افعل هذا إما لا» عوض عن جملة قال والأصل: إن كنت لا تفعل غيره..»[5]

٦- ومن التعليلات الدقيقة التى نقلها عن السخاوى تعليله لرفع الفاعل قال: «أول ما يقع منك من الحركات الضم، لأنها من الشفة، وأول ما يقع من الكلام الفاعل فكان حقه الضم، إذا قسم الكلام على المشاكلة [6] .

٧- ومنها أيضًا تعليله بالحمل على الأكثر فى منع كلمة «رُمَّان» من الصرف، قال: إذ الأكثر زيادة الألف والنون [7] .

٨- كما نقل عنه تفريقه بين «حتى» الجارة و«إلى» ، قال: قال السخاوى فى «تنوير الدياجي»: «حتى» إذا كانت جارَّة وافقت «إلى» فى أنها غاية، وخالفتها فى ثلاثة أشياء:

أحدها: أنها لا تدخل على المضمر، فلا يقال: حتاه، كما يقال: إليه.

---

[1] الأشباه والنظائر (٤/٥٦،٥٧) تحقيق د/عبد العال سالم مكرم.

[2] الأشباه والنظائر (١/٢٨٥) ط مجمع اللغة العربية بدمشق.

[3] السابق (١/٢٨٠).

[4] السابق.

[5] السابق.

[6] السابق (١/٣٥٢).

[7] السابق (١/٤٠٠).

الثانى: أن فيها معنى الاستثناء، وليس ذلك فى «إلى».

الثالث: أن «إلى» تقع خبرًا للمبتدأ؛ كقوله تعالى: {والأمرُ إليكِ}[1] و«حتى» لاتكون كذلك[2].

٩- ونقل عنه فى الفرق بين عطف البيان والصفة، وكذا الفرق بين عطف البيان والبدل [3].

١٠- ومنها تعليله لإعمال «ما» عمل «ليس» قال: «وذلك من قبيل أن الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبه» ويرى السخاوى أن «ما» أشبهت «ليس» فى:

١-النفى مطلقًا. ٢- فى نفس الحال خاصة [4].

١١- ونقل السيوطى عن السخاوى تعليله لبروز الضمير فى اسم الفاعل إذا أجرى على غير من هو له بأن الفرع ينحط عن منزلة الأصل، قال السخاوى: «واسم الفاعل ينحط عن منزلة الفعل فى أشياء؛ لأنه فرع عنه فى العمل؛ والفرع لا يساوى بالأصل، ومن ذلك انحطاط اسم الفاعل عن الفعل فى بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له، تقول: زيد هند ضاربته هى، ولو قلنا: تضربه، لقلنا: زيد هند تضربه. و لم يبرز الضمير لقوة الفعل [5].

١٢- ونقل عنه رفضه تسمية حروف المعانى الزائدة صلة أو لغوًا، قال: «لئلا يظن أنها إنما لم تدخل لمعنى ألبتة [6].

١٣- ونقل عنه توجيهه لقولهم «نشدتك الله إلَّا فعلت كذا» قال: «هذا الكلام مما عُدِل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى؛ تصرفًا فى الفصاحة وتفننًا فى العبارة، وليس من قبيل الإلغاز»[7].

وقد اعتمد السيوطى على رأى السخاوى فى الرد على آراء الآخرين، ومن ذلك:

١٤- قال السيوطى: قال السخاوى فى «سفر السعادة»: لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرًا؛ لأنها الأصل... قال السخاوى: قوله -ردًا على أبى بكر محمد بن عبد الملك النحوي-: «إنما يردُّ الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرَّدَّ لأجل الإضمار -كلام متناقض يقتضى أن الإضمار يردُّ ولا يردُّ، وقوله: «مع أنَّ الشيء إذا جاء على أصله و لم يمنعه مانع، فلا سؤال فيه» فأقول -الكلام للسخاوي-: بلى، فيه سؤال؛ لأنَّ قولنا: «بك لأفعلنَّ» قد جاء على أصله، وفيه من

---

[1] النمل:٣٣.

[2] الأشباه والنظائر (٥٩/٤) تحقيق عبد العال سالم مكرم.

[3] السابق (٩١/٤،٩٢).

[4] السابق (٤٧١/١).

[5] السابق (٥٥٣/١).

[6] السابق (٤٥٤/١).

[7] السابق (٤١٥/١).

السؤال: لِمَ لَـمْ يجز أن نقول: وَكَ، ولا: تَكَ؟ فاختصاص الباء بهذا لابد له من سبب، ولا سبب إلَّا أنَّ: الباءَ الأصلُ؛ ولهذا تقول: أقسم بالله، ولا تقول: أقسم والله، ولا: أقسم تالله»[1] . اهـ

١٥- ونقل تعليل السخاوى وإقراره مبدأ كثرة الاستعمال فى تعليل الزيادة أو الحذف وغيرهما فى مثل قولهم: لم أُبَلْ؛ يا أبت، أمهات [2] . وقد يستعين السيوطى بنظم السخاوى، ومن ذلك:

١٦- للسخاوى ملحظ دقيق فى نقص المعنى: بزيادة المبنى فى التصغير قال السخاوى:

وَأَسْمَاءٌ إِذَا مَا صَغَّرُوهَـا ... تَزِيدُ حُرُوفُهَا شَطَطًا وَتَعْلُو

وَعَادَتُهُم إِذَا زَادُوا حُرُوفًا ... يَزِيدُ لأَجْلِهَا المَعْنَى وَيَعْلُو [3]

١٧- ونقل عنه نظمًا فى ضوابط الممنوع من الصرف [4] .

وقد نقل السيوطى عن السخاوى غير هذا الكثير من الآراء والملاحظ الدقيقة، كما نقل عنه المسائل العشر المتعبات إلى الحشر كاملة عن سفر السعادة [5] ، وكذا نقل عنه كثيرًا من شرح أحاجى الزمخشرى [6] ، ولعل فيما ذكرته كفاية [7] .

ب- السخاوى فى همع الهوامع:

١- نقل السيوطى عن السخاوى أنه أجاز حذف اسم إن [8] .

٢- وفى باب المفعول المطلق، فى مثل «غفرانك» ذكر السيوطى الخلاف فى الفعل الناصب له؛ هل هو بمعنى الخبر أم بمعنى الطلب؟ وذكر أن السخاوى قال إنه بمعنى الطلب [9] .

٢- السخاوى فى مغنى اللبيب

ذُكِرَ اسم السخاوى فى المغنى فى مواضع منها:

١- ذكر ابن هشام رأى القائلين بأن (أل) زائدة فى قول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلا ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ [10]

---

[1] السابق (٤٩١/١).

[2] السابق (٥٧٩/١).

[3] السابق (٣١٥/١).

[4] السابق (٧٥/٢).

[5] راجع الفن الرابع (فن المناظرات) من الأشباه والنظائر.

[6] راجع الفن الخامس (فن الألغاز) من الأشباه والنظائر.

[7] لمزيد من التفصيل راجع دراسة فى مصادر السيوطى فى الأشباه والنظائر د/عادل خلف (٦٠).

[8] همع الهوامع (١٦٣/٢) تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ط١ دار البحوث العلمية- الكويت

[9] الهمع (١٢١/٣).

(١٠) البيت : بلا نسبة فى الإنصاف(٣١٩/١) ، أوضح المسالك ١٨٠/٠١) رصف المبانى (٧٨) ، التصريح (١٥١/١) المغنى (٥٢/١).

ثم قال: «وردَّه السخاوى بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم، فكان يخفضه بالفتح؛ لأن فيه العلمية والوزن، وهذا سهو منه؛ لأن (ال) تقضى أن ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة فيه؛ لأنه قد أمن فيه التنوين [1] .

٢- وعند مناقشته للشاهد النحوى:

تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ ... وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا[2]

وجه البيت ثم قال: «وهذا الذى ذكرته فى البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران، أحدهما: ذكره السخاوى فى كتابه «سفر السعادة» ، وهو أن «عالة» من «عالنى الشيء» إذا أثقلنى و«ملوكًا» مفعول: أى: أننا نُثْقِلُ الملوك بطرح كلِّنا عليهم ، ونحن أنتم، أى: مثلكم فى هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله فى {وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُم}[3]

٣- وفى الجمل التى لا محل لها من الإعراب، ذكر ابن هشام قوله تعالى: {فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ}[4] وقوله تعالى: {فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلهِ جَمِيعًا} وقال: «وفى جمال القراء للسخاوى أن الوقف على «قولهم» فى الآيتين واجب، والصواب أنه ليس فى جميع القرآن وقف واجب»[5] .

٣- السخاوى فى مصنفات البغدادى

أ- السخاوى فى خزانة الأدب:

نقل البغدادى عن السخاوى وذكره فى مواضع متفرقة من الخزانة، فنقل عنه فى اللغة والنحو ومن ذلك:

١- نقل عنه رأيه فى اشتقاق بعض الكلمات ومن ذلك:

١- قال البغدادى عندما عرض الخلاف فى اشتقاق «أحمد»: قال السخاوى فى سفر السعادة: «أحمد»: هو مأخوذ من الحمد، كما أخذ من الحمرة أحمر، ومن الصفرة أصفر، وأحمد أبلغ من الحمد، كما أن أحمر وأصفر أبلغ من محمر ومصفر، لأنه فى أحمر وأصفر ألزم، وليس أحمد بمنقول من الفعل المضارع، ولا هو أفعل، منقول كـ«أكرم» ، ومن هذا: الله أكبر [6] .

---

[1] المغنى (٥٢).

(٢) من المتقارب، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/٦)، تذكرة النحاة ص (١٧١)، شرح الشواهد المغنى (٨٤٤/٢)، المغنى (٤٣٩/٢).

[3] المغنى (٤٣٩/٢)، والآية: الأحزاب (٦).

[4] يس:٧٦.

[5] المغنى (٣٨٤/١).

[6] الخزانة (٢٢٧/١).

٢- وفى أصل لفظ الجلالة الاشتقاقى: نقل البغدادى رأى المبرد أن أصل الفعل «لاه»، ونقل اعتراض السخاوى عليه: قال السخاوى فى سفر السعادة: «وليس كما قال؛ فإن عينه باقية لم تحذف»[١].

وقد علق البغدادى متعجبًا من السخاوى، قال: والعجب من السخاوى حيث نقل عن المبرد قوله: بأن قول ابن عباس «الله هو الله ذو الألوهية يألهه الخلق، وقرأ ابن عباس: «وَيَذَرَكَ وَإِلاهَتَكَ»[٢] أى: وعبادتك؛ لأنهم إنما كانوا يعبدون فرعون، ثم بين سبب تعجبه من السخاوى بقوله: يؤيد -أى السخاوي- القول بكون أصله «لاه»، و لم يتعقبه بشيء، مع أنه إنما يؤيد من قال إن أصله «أله» فتأمل [٣].

٣- ونقل عنه رأيه فى جمع كلمة «ضوطر» قال: «وضوطرى: هو الرجل الضخم اللئيم، الذى لا غناء عنده، وكذلك الضوطر والضطر، ومثله فى سفر السعادة، وزاد ضيطاراً، وقال: وجمع ضيطار: ضياطرة»[٤].

كما نقل عنه بعض آرائه وتوجيهاته النحوية، ومن ذلك:

٤- عند عرضه لقول الشاعر:

... ... وَلَأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[٥]

قال البغدادى: «فيه قولان: أحدهما لأبى على الفارس، وهو أنه فعل لازم -يعنى أقبل- والأصل: لأقبلن بالخيل... كذا حكاه أبو البقاء فى شرح الإيضاح للفارسى، وابن خلف فى شرح أبيات سيبويه، والسخاوى فى سفر السعادة، قال -أى السخاوي- لأن أقبل فعل غير متعدٍ كقوله تعالى: {فأقبل بعضهم على بعض يتلاومون} وتقول: أقبلتُ بوجهى عليه، فأجاز حذف حرفى جرٍّ فى فعلٍ واحد، وهذا تعسف، مع أنه منع حذف على من قولهم كررت على مسمعى، وهو صرف واحد...»[٦].

٥- ونقل عنه توجيهه لقول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ[٧]

---

[١] السابق (٢٦٧/٢).

[٢] تفسير السخاوى/١٦١أ.

[٣] الخزانة (٢٦٧/٢).

[٤] السابق (٥٨/٣).

[٥] عجز بيت من الكامل وهو لعامر بن الطفيل، وصدره:

فلأُبغينكم قَنًى وعوارضًا ... ...

ينظر: ديوانه (٥٥)، والخزانة (٧٤/٣-٧٩)، أسرار العربية (١٨٠)، الكتاب (١٦٣/١، ٢١٤)، شرح أبيات سيبويه (٢٤٦/١).

[٦] السابق (٧٤/٣-٧٧). وذكر القول الثانى، قال: والقول الثانى للعبدرى شارح الإيضاح وهو أن (أقبل) متعدٍ بمعنى جعل مقابلا وليس بمعنى أدبر والمعنى: لأجعلن الخيل تقابل، فهو متعدٍ إلى مفعولين.

[٧] البيت من مجزوء الوافر، لكثير عزة فى ديوانه (٥٠٦)، والخزانة (٢١١/٣)، التصريح (٣٧٥/١)، شرح شواهد المغنى (٢٤٩/١)، الكتاب (١٢٣/٢)، أسرار العربية (١٤٧)، أوضح المسالك (٣١٠/٢)، الخزانة (٤٣/٦)، شرح الأشمونى (٢٤٧/١)، المعجم المفصل (٢٦٦/٦).

قال البغدادى: «وقد تكلم السخاوى على هذا البيت فى سفر السعادة بما يشبه كلام الشارح - يعنى الكرمانى - إلا أن فيه زيادة تتعلق بمذهب الأخفش، وهذا ملخصه: «قال النحاة: انتصب «موحشًا» على الحال من «طلل»، والعامل الجار والمجرور. وهذا كلام فيه نظر؛ لأن الجار والمجرور إما أن يقال فيه ما قال سيبويه أو ما قال الأخفش [1]، وتبيَّن مذهب سيبويه وما يرد عليه من اختلاف العامل فى الحال وذيها...، ثم قال: «وإن قلنا بقول الأخفش فارتفاع «طلل» على أنه فاعل، والرافع له الجار والمجرور، ولا مرية على قول الأخفش أن العامل فى الحال هو العامل فى ذيها. فإذا كان العامل غير متصرف لم تتقدم الحال عليه ولا على صاحب الحال، ألا ترى أنه لا يجوز: هذا قائمًا زيد، ولا: قائمًا هذا زيد؟ والذى ينبغى أن يقال: العامل فى الحال: الجار والمجرور، وصاحب الحال الضمير الذى فى الجار والمجرور» [2].

٦- وعند مناقشة آراء النحاة فى توجية قول الشاعر:

... ... وَكُونِى بِالمَكَارِمِ ذَكِّرِينِى

ذكر رأى السخاوى فقال: قال السخاوى: يجوز أن يكون الخبر محذوفًا، و«ذكريني» أمرًا مستأنفًا، أى: كونى بالمكارم مذكرة ذكرينى [3].

٧- وفى الشاهد الأول ينقل عنه رأيه فى «أبغض» فى قول الشاعر:

يَقُولُ الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ [4]

قال البغدادى: «أبغض: اسم تفضيل على غير قياس؛ لأنه بمعنى اسم المفعول من: أبغضته، إبغاضًا فهو مبغض أى: مقتُّه وكرهته، ولأنه من غير الثلاثى، أو هو من بَغُضَ الشيء، بالضم بغاضة بمعنى صار بغيضًا؛ فلا شذوذ» [5] ثم ينقل عن السخاوى رأيه فيقول: قال السخاوى فى شرح المفصل: قالوا: هو أبغض لى من زيد، وأمقت لى منه، أى: يبغضنى أكثر مما يبغضنى زيد» [6]

والبغدادى يعتمد على رواية السخاوى، ويعتد بها، ومن ذلك:

٨- عند مناقشة قول الشاعر:

وَأَهْلَةِ وُدٍّ قَدْ تَبَـرَّيْتُ وُدَّهُمْ ... ... [7]

---

[1] الخزانة (٣/٢١٠).
[2] السابق، وشرح أبيات المغنى (٨/٢٢).
[3] الخزانة (٩/٢٦٨).
(٤) من الطويل، وهو لذى الخرق الطهوى فى خزانة الأدب (١/٣١)، (٥/٤٨٢)، وشرح شواهد المغنى (١/١٦٢)، اللسان (جدع)، الدرر اللوامع (١/٢٧٥)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/١٥١)، تذكرة النحاة ص (٣٧)، رصف المبانى (ص٧٦)، الهمع (١/٨٥).
[5] الخزانة (١/٣٦).
[6] السابق.
[7] صدر بيت من الطويل لأبى الطمحان القينى، وعجزه:
... ... وأبليتهم فى الحمد جهدى ونائلى
ينظر: الخزانة (٨/٩١،٩٢،٩٣،٩٨)، لسان العرب (أهل)، وشرح المفصل (٥/٣٢)، المحتسب (١/٢١٧)، المعجم المفصل (٦/٣٦٧).

قال: أهلة: مجرورة بـ«واو» ربّ... ثم قال: وكذا رواه السخاوى فى سفر السعادة، وقال...»[1] واعتمد أيضًا على دراية السخاوى وخبره بالشعر، ومن ذلك:

٩- عند عرضه لقول الشاعر:

يَامَا أُمَلِّيحَ غِزْلانًا شَدَنٌ لَنَا ... ...[2]

قال: وقال السخاوى فى شرح المفصل «والنحاة ينشدون: (وذكر البيت) ظنًّا منهم أنه شعر قديم؛ وإنما هو لمحمد بن محمد العرينى، وهو متأخر، وكان يروم التشبه بطريقة العرب فى الشعر، وله مدح فى على بن عيسى وزير المقتدر، وقتل المقتدر فى شوّال سنة عشرين وثلاثمائة، وتشبه قوم من النحاة إلى مجنون بنى عامر وأنشدوا معه:

بِاللهِ يَاظَبْيَاتِ الحَىِّ قُلْنَ لَنَا ... ...

والصحيح ما قدمته[3] . اهـ

١٠- كما يعتد بآرائه فى اللغة أيضًا، ومن ذلك: قال البغدادى: وقال السخاوى فى سفر السعادة: وإنما سمى الزبرقان لصفرة عمامته، وبرقت الثوب، أى: صفرته...»[4]

٢- السخاوى فى شرح أبيات المغنى:

نقل البغدادى عن السخاوى أيضًا فى مواضع من هذا الكتاب ومن ذلك:

١- نقل رأيه فى توجيه النصب فى كلمة «موحشًا»...الخ[5]

٢- نقل رأيه فى تعريف أبيات المعانى، عند قول الشاعر:

أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ نَبِىٌّ بَدَا فِى ظُلْمَةِ اللَّيْلِ هَادِيَا[6]

هل هو من أبيات المعانى أم لا؟ قال: قال العلم السخاوى فى سفر السعادة: «لسنا نعنى بأبيات المعانى ما لم نعلم ما فيه من الغريب، وإنما يعنون ما أشكل ظاهره، وكان باطنه مخالفًا لظاهره، وإن لم

---

(١) الخزانة (٨/٩٢،٩٣).

(٢) صدر بيت من البسيط للمجنون، وعجزه:

... . من هُوَيْلِبِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

ينظر: ديوانه (١٣٠)، الخزانة (١/٩٣-٩٧)، الدرر اللوامع (١/٢٣٤)، وفى نسبته خلاف، تفصيله فى المعجم المفصل للدكتور/ إميل بديع يعقوب (٣/٥٣٨)، المغنى (٢/١٩٢) شرح شواهد المغنى للسيوطى (٣٢٤) وشرح أبيات المغنى للبغدادى (٨/٧٣).

(٣) الخزانة (١/٩٨).

(٤) السابق (٨/١٠١).

(٥) تقدم قريبًا.

(٦) من الطويل، لحسان بن ثابت فى مغنى اللبيب (١/١٦٠)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (٢/٤٦١).

يكن فيه غريب، أو كان غريبه معلومًا كما أنشدنى شيخى الإمام تاج الدين: وذكر أبياتا... ثم قال: فهذا نوعٌ من أبيات المعانى [1] .

٣- واعتمد على رأى السخاوى فى الرواية أيضًا فى هذا المصنف، ومن ذلك: عرض البغـــدادى للروايات المختلفة فى قصة إحدى المناظرات التى جرت بين العلماء واحتج برواية السخاوى، قـــال: «وكذا نقل هذه الحكاية أبو الحسن على بن محمد الملقب علم الدين السخاوى فى كتـــاب «ســـفر السعادة» و لم يعقبها بما أعقبه ياقوت من صحة الوصف فى المثال... [2] وذلك عند حديثه على قول الشاعر:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَّاتَا ... ... [3]

كما ذكره أيضًا منتقدًا روايته لبيت من شواهد سيبويه: قال: ونقل السيوطى أن السخاوى ذكر فى شرح المفصل أن سيبويه أنشده بلفظ:

لاَ تَتْرُكَنِّى فِيهِـــمُ أَسِيـــرًا ... إِنِّى إِذًا أَهْلِـــكَ أَوْ أَطِيرَا[4]

ثم قال السيوطى: وأقول: إن هذا الشعر غير مذكور فى كتاب سيبويه ألبتة، و لم اقف على قائله، والله تعالى أعلم[5]

٤- السخاوى فى مصنفات أبى حيان:

ذكر اسم السخاوى فى مصنفات أبى حيان ومن ذلك:

١- البحر المحيط:

١- نقل عن السخاوى رأيًا فقهيًّا تفسيريًّا حول الصلاة الوسطى، فذكر أنه قيل إنها الوتر، قال: «واختاره أبو الحسن على بن محمد السخاوى النحوى المقرىء» [6] .

٢- كما احتج أبو حيان بقول السخاوى، وذلك عند تعرضه لقوله تعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُـــوا شهادةُ بَينِكم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُم} [1] ... الآية فنقل عـــن

---

[1] شرح أبيات المغنى للبغدادى (١٣/٤).

[2] السابق (٢١٦/٤).

[3] جزء بيت من المتقارب لامرئ القيس، وتمامه:

... ... كما ... أَكَبَّ على سَاعِدَيْهِ النَّمِر

ينظر ديوانه (١٦٤)، الأشباه والنظائر (٤٦/٥)، الخزانة (٥٠٠/٧،٥٧٣،٥٧٦)، سر صناعة الإعراب (٤٨٤/٢)، رصف المبانى (٣٤٢)، مغنى اللبيب (١٩٧/١)، المعجم المفصل (٤٩/٣).

(٤) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (شطر)، الإنصاف (١٧٧/١)، وأوضح المسالك (١٦٦/٤)، الجنى الدانى ص٣٦٢، الخزانة (٤٥٦/٨،٤٦٠)، الدرر اللوامع (٧٢/٤)، رصف المبانى (ص٦٦)، التصريح (٢٣٤/٢).

[5] السابق (٨٩/١).

[6] البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى (٢٥٠/٢) تحقيق الشيخ على محمد معوض وآخرين ط١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٣م.

السخاوى قوله بإشكال هذه الآية، قال أبو حيان: «وقال أبو الحسن السخاوى: لم أر أحدًا من العلماء تخلّص كلامه فيها من أولها إلى آخرها» [٢] .

٣- كما نقل عنه أيضًا رأيه فى تفسير قوله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ}...الآية [٣] بأن ظاهر الآية العموم فى المعاصى كلها قال: قال السخاوى: قال مكحول: وروى عن أبى الدرداء وعبادة بن الصامت مثل ذلك» [٤] .

٢- تذكرة النحاة:

نقل أبو حيان السخاوى فى تذكرة النحو فى مواضع منها:

١- عند ما أثار مسألة جرت بين بعض النحاة حول نصب كلمة «صعاليك» من قول الشاعر:

بِى تعيرنا أننا عالة ششش ونحن صعاليك أنتم ملوكا

ذكر الرأى القائل بانتصاب صعاليك بـ«عالة» على أنها اسم فاعل جمع «عائل»، و«ملوكًا» صفتهم، ثم اعترضه محتجًا برأى السخاوى، قال أبو حيان: «قال صاحب سفر السعادة: وما أدرى هذا الجواب مستقيمًا، لأن الملوك لا يكون صفة للصعاليك... إلى أن قال: و«صعاليك» منصوب على الحال، ونحن مبتدأ وأنتم خبره...»[٥] .

٢- كما نقل عنه رأيه فى مسألة جرت بين أبى جعفر النحاس وبين أبى العباس بن ولاد حول بناء وزن «افعليت» من «رجا» وكان جواب ابن ولّاد أن «افعليت» من (رجا): (ارْجَوَيْتُ) وبعث قولهما إلى محمد بن بدر ببغداد فمال مع ابن ولاد، قال محمد بن بدر: وإنما قال: «ارجويت» بالياء؛ لأنها مبدلة من الواو، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل، والزائد يَمْثُلُ على لفظه.

ثم نقل أبو حيان ردّ السخاوى عليه فقال: «قال صاحب السفر هذا خطأ، لأن هذا لو صحَّ لقيل فى «باع» وزنه «فال» [٦] .

٣- ونقل أبو حيان عن السخاوى تعليلًا جيدًا للفصل بين كم الخبرية مع الفصل بينها وبين مميزها؛ وذلك عندما عرض أبو حيان لقضية مجيء الحال جملة فعلها ماض واشترط دخول «قد»، فعلل هذا بأن «قد» تفصل بين الحال وصاحبها، وفى هذا الفصل تقوية لها، ثم نقل كلام السخاوى على أنّه نظير مسألته، قال: قال السخاوى: «لأن الفصل تقوية لها لضعفها، وعوض من نقصان تمكنها، وكان لذلك كأنه بعض أجزائها [فلم يمتنع] [٧] .

---

[١] المائدة:١٠٦.

[٢] البحر المحيط (٤/٤٣)، وكذا نقله السمين الحلبى فى (الدر المصون) (٢/٦٢٤).

[٣] الأنعام:١٢١.

[٤] البحر المحيط (٤/٢١٤).

[٥] تذكرة النحاة (١٧٢) تحقيق د/عفيفى عبد الرحمن ط١ مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م.

[٦] السابق (١٧٣).

[٧] السابق (٣١٠) وما بين المعكوفين زيادة أثبتها من المفضل يستقيم بها المعنى. وينظر تمام كلام السخاوى فى هذه المسألة فى المفضل (جـ٣/١٥٦ب) وما بعدها

٤- وقد اعتمد على كتاب سفر السعادة فى المختصر الذى نقله عنه فى أسماء الأيام والشهور لمناقشتها صرفيًا ونحويًا، قال أبو حيان: نجز هذا المختصر فى الأيام والشهور من كتاب سفر السعادة وسفير الإفادة لأبى الحسن السخاوى [1].

٥ - السخاوى فى روح المعانى للآلوسى [2]

نقل الآلوسى عن السخاوى فى مواضع متعددة من التفسير فى اللغة وأسباب النزول، كما استعان برأيه فى قضايا تفسيرية، ومن ذلك:

١- عندما عرض الآلوسى لقوله تعالى: {قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَة لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ} [3] ... ذكر بعض التوجيهات واختار منها توجيهًا ونسبه إلى السخاوى وغيره، قال: "لاذلول" صفة "بقرة"، وهو من الوصف بالمفرد، ومن قال: هو من الوصف بالجملة فقد أبعد عن الصواب، و"لا" بمعنى "غير"، وهو اسم على ما صرح به السخاوى وغيره، لكن لكونها فى صورة الحرف ظهر إعرابها فيما بعدها، ويحتمل أن تكون حرفًا كإلَّا التى بمعنى "غير" فى مثل قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} [4] كما نقل الآلوسى عن السخاوى كثيرًا من آرائه فى أسباب النزول من كتابه "جمال القراء وكمال الإقراء"، ومن هذه المواضع: مج١/جـ١/٣٧١، مج٥/جـ١٠/٤٠، مج٣/جـ٦/٥٨، مج٦/جـ١٢/٢٣٢، مج٨/جـ١٥/٢٧.

وبعد هذا العرض السريع لحياة السخاوي وآثاره يتبين لي بعض الحقائق منها:

١ - أن السخاوى تلقى العلم على جلة العلماء فى مصر والشام.

٢ - كما يتضح أن السخاوى وصل إلى منزلة علمية رفيعة فى وقته كما تشير إلى ذلك مصادر ترجمته.

٣ - من تلاميذ السخاوى من طبقت شهرته الآفاق أيضًا كابن مالك وأبي شامة.

٤ - موسوعية السخاوى، وليس أدلّ على ذلك من مصنفاته فى اللغة والنحو والقراءات.

٥ - كما تبين لى أن للسخاوى من الملاحظ والآراء ما جعل اللاحقين ينقلون عنه على النحو المتقدم.

* * *

---

[1] التذكرة (٥٩٢). وقد ذكر الإمام بن كثير فى تفسيره أن للسخاوى كتابًا بهذا العنوان. ونقل عنه عند قوله تعالى: {إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا فى كتاب الله} [التوبة:٣٦]. قال: ذكر الشيخ علم الدين السخاوى فى جزء سماه (المشهور فى أسماء الأيام والشهور أن المحرم سمى بذلك لكونه شهرًا محرمًا). تفسير ابن كثير (٢/٣٥٤) ط الحلبى د ت.

[2] تجدر الإشارة إلى أن المفهرس لطبعة دار الكتب العلمية قد خلط بين علم الدين السخاوى المفسر النحوى وبين شمس الدين السخاوى المحدث المشهور صاحب المقاصد الحسنة وغيرها وذكرهما معًا تحت: السخاوى.

[3] البقرة:٧١.

[4] الأنبياء:٢٢. وينظر روح المعانى (١/٢٩٠) ط دار الفكر.

الباب الأول

موقف السخاوى من الأصول النحوية وأدلة الصناعة

[فى ضوء التفسير]

ويشمل:

- **التمهيد .**
- **الفصل الأول: موقف السخاوى من السماع.**
- **الفصل الثانى: موقف السخاوى من القياس.**
- **الفصل الثالث: موقف السخاوى من العلل النحوية.**
- **الفصل الرابع: موقف السخاوى من نظرية العامل.**

تمهيد:

أصول النحو هى أدلته التى تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هى أدلته التى تنوعت عنها فروعه جملته وتفصيله [1] .

وهى تلك القواعد والأسس التى بنى عليها النحو فى مسائله وتطبيقاته وكان لها أثرها الكبير فى توجيه عقول النحويين فى آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التى تمد الجسم بالدم والحيوية [2] .

وهذه الأصول بعضها مجمع عليه كالسماع والقياس، وبعضها مختلف فيه كالإجماع والاستصحاب... [3] .

وهذه هى الأصول أو الأدلة التى بنى عليها النحاة استدلالهم النحوى ومع ذلك فليست كل الأدلة، لأن النحاة استخدموا أدلة أخرى واعتمدوا عليها بدرجة كبيرة فى الاستدلال وذلك عند التعارض والترجيح عند تعدد المسموع أو الأقيسة ومن ذلك الاستدلال بالعكس، ببيان العلة، بعدم الدليل، بعدم النظير، بالاستحسان، بالاستقراء...إلخ [4] .

وفى تعدد هذه الأدلة يقول ابن الأنبارى: اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حد الحصر[5].

ومع أن هذه الأدلة متعددة إلا أنها ترجع جميعا إلى السماع أو إلى القياس؛ فالاستقراء راجع إلى السماع؛ لأن المسموع من العرب هو الذى يجرى عليه الاستقراء، وبقية الأدلة ترجع إلى القياس، بل إن القياس يعتمد على السماع والسماع يحكم فيه القياس، فالسماع مادة للقياس قبل التقعيد وشاهد له بعد التقعيد.

ولست هنا فى مقام دراسة للأصول النحوية وأدلة الصناعة أو مناقشة قضاياها ؛ فلذلك دراساته المستقلة المتخصصة، ولكن أعرض لهذه الأصول بقدر حاجة البحث إليها وغايتى فى ذلك بيان موقف علم الدين السخاوى من هذه الأصول.

ولما كانت جميع الأصول والأدلة ترجع إلى السماع أو القياس فسوف يقتصر البحث على هذين الأصلين، ولما للعلة النحوية ونظرية العامل من أهمية وتأثير حيوى على التفكير النحوى فسيعرض

---

[1] لمع الأدلة فى أصول النحو لابن الأنبارى (٨٠) تحقيق / الأستاذ سعيد الأفغانى ط الجامعة السورية ١٩٥٧م.

[2] أصول النحو العربى د/محمد عيد (٥) ط عالم الكتب ١٩٨٩م.

[3] الاقتراح ص٢١ وما بعدها. وهى عند ابن جنى: السماع والإجماع والقياس وعند ابن الأنبارى : النقل والقياس والاستصحاب.

[4] الاقتراح (١١٥-١١٩).

[5] لمع الأدلة (١٢٧).

لهما البحث أيضا، وبذلك يكون هذا الباب مشتملا على أربعة فصول يعرض فيها البحث لموقف علم الدين السخاوى من هذه الأصول والأدلة.

إضافة إلى ما سبق من أسباب اقتصار البحث على هذه الأصول فقد جاء اختيارها على أساس من الارتباط بالتفسير الذى هو منطلق الدراسة ومفتاحها . وهذه الأصول والأدلة هى أظهر الأصول التى يمكن توضيح موقف العلم السخاوى منها فى ضوء التفسير. وهذا ما سيناقشه البحث فى هذا الباب...

الفصل الأول

موقف السخاوى من السماع [فى ضوء التفسير]

ويشمل:

- التمهيد .
- المبحث الأول: موقف السخاوى من القراءات.
- المبحث الثانى: موقف السخاوى من الحديث.
- المبحث الثالث: موقف السخاوى من كلام العرب.

تمهيد: المقصود بالسماع وموقف النحاة منه :

١- المقصود به:-

قال السيوطى: « أعنى به ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد فى كل منها من الثبوت»[١] . والسماع عند السيوطى هو النقل عند ابن الأنبارى [٢] .

وقد استعمل السماع دليلا على القاعدة قبل استخراجها، وشاهدا على صحتها بعد التقعيد [٣] .

واشترطوا فى المسموع شروطا منها:

١ - أن يكون كلاما عربيا فصيحًا، وبذلك يخرج كلام المولدين.

٢ - أن يكون خارجا عن حد القلة إلى حدٍّ الكثرة [٤] .

وبذلك انقسم المسموع إلى متواتر وآحاد والأول دليل قطعى من أدلة النحو.

والمتفق عليه من مصادر السماع ثلاثة مصادر:

١ - القرآن الكريم.

٢ - السنة المتواترة.

٣ - كلام العرب شعرا ونثرا.

وهى أدلة قطعية من أدلة النحو. وفيما يلى لمحة سريعة عن موقف النحاة من السماع وأخص مدرستى البصرة والكوفة بكلمة موجزة وكذلك موقف السخاوى ثم نفصل القول فى مصادر السماع عند السخاوى لبيان موقفه منها تفصيلا.

٢- موقف النحاة من السماع:-

أولا: موقف البصريين من السماع:-

تشدد البصريون فى السماع تشددا جعل أئمتهم لايثبتون فى كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء، وقصروا مصادر سماعهم على طبقات معينة وبيئات محدودة من العرب الخلص [٥]. وفى حين نرى الكوفيين يتسعون فى الرواية على نحو ما سيأتى بعد قليل نجد البصريين أشد احتياطا،

---

[١] الاقتراح (٣٦).

[٢] لمع الأدلة (٢٨،٢٩). وراجع فى الفرق بين السماع والنقل: أصول النحو العربى د/محمود أحمد نحلة دار العلوم العربية بيروت (ص٣١).

[٣] الأصول (ص١١٢) د/تمام حسان. ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٢م.

[٤] لمع الأدلة (٣٤) ت د/عطية عامر، بيروت ١٩٦٢م.

[٥] المدارس النحوية (١٤٦،١٥٩) ونشأة النحو (١٣٠).

يقول أستاذنا الدكتور عبدالرحمن السيد بعد أن قدم موقف الكوفيين وتساهلهم فى الرواية: «أما البصريون فقد تحرجوا من ذلك وكانوا أكثر دقة وأشد حيطة، لقد سمعوا عن العرب كثيرا ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ولم يعتمدوا كل ما روى لهم، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة، أو البيت النادر...»[1] . وقد علل ذلك بأنهم أرادوا تأسيس قواعد يقوم عليها علم جديد، فلابد من قوة هذه الأسس، ولذا يقول: «كان من الطبعى إذن أن ينقد البصريون ما يعرض لهم من أقوال وأن يتتبعوا ما يروى لهم ليعرفوا وجه الصواب فيها...»[2] .

إذن فخلاصة القول فى موقف البصريين من السماع: «الاعتماد على الشواهد الموثوق بها، الكثيرة الدوران على ألسنة العرب التى تصلح للثقة فيها والاطمئنان إليها..»[3] .

ثانيا: موقف الكوفيين من السماع :-

اتسع الكوفيون فى الرواية والسماع وتساهلوا فيه خلافا للبصريين، فلم يكن الكوفيون يكتفون بالأخذ عن القبائل التى أخذ البصريون عنها، بل رووا عن العرب جميعا بدويهم وحضريهم، مما جعل البصريين يحملون عليهم حملات شعواء لتوسعهم فى الرواية، ولذا وجدنا البصريين يفخرون على الكوفيين بذلك، كما هو مذكور فى كتب التراث.[4] ويقرر الشيخ الطنطاوى أن أول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائى، وقد اقتفى الكوفيون أثره فعولوا على شعر الأعراب بعد أن امتزجوا وتأشبوا بالمتحضرين ولان جفاؤهم»[5] .

ثالثا: موقف السخاوى من السماع:-

السماع عند السخاوى ركيزة أساسية من ركائز الدرس النحوى، وقد وقف السخاوى من السماع موقفا يشبه موقف البصريين إلى حد كبير، إلا فيما يتصل بالحديث الشريف والتوسع فى الاستشهاد به على نحو ما سيأتى وقد اعتمد السخاوى كثيرًا من أصول البصريين فى السماع ومنها:

١- ما ليس مشهورًا لا يثبت له الاستعمال.

٢- القليل لا يقاس عليه.

٣- الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ.

---

(١) مدرسة البصرة النحوية (١٠٤) د/عبد الرحمن السيد، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم ١٩٥٨م تحت رقم (١٩).

(٢) السابق (١٠٤).

(٣) السابق (١٠٤).

(٤) المدارس النحوية (١٦٠).

(٥) نشأة النحو (١٤٠،١٤١).

٤- الحمل على الكثير المستعمل أولى من غيره . وغير ذلك من الأصول أو «قواعد التوجيه» كما أطلق أستاذنا الدكتور تمام حسان، مما سيتضح اعتماد السخاوى إياها من خلال هذا الفصل الذى يناقش موقف السخاوى من مصادر السماع وهى :-

١- القرآن الكريم. ٢- الحديث الشريف. ٣- كلام العرب.

ومما يدل على اعتماده على السماع ما نجده فى التفسير من رده لبعض الآراء أو قبوله لها ودليله السماع ومن ذلك:-

احتج السخاوى بقوله تعالى: {يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوفَ يَأْتِى اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ} [١] . على جواز تقدم النعت الجملة على النعت المفرد إذا اجتمعا، ورد على المانعين بهذه الآية فقال: «وإذا جاء وصف النكرة بمفردات وجمل، فالأولى تقديم المفردات وتأخير الجمل، ويجوز خلافه، لقوله ههنا: {يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ}..الآية.

وكقوله {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} [٢] ، [٣] .

وقال فى رده على المانعين: «يرد على من قال من المتأخرين أن النكرة إذا وصفت بجمل ومفردات تعينت البداية بالمفردات فتقول: مررت برجل فاضل يكتب، ولا تقول: برجل يكتب فاضل، وقد جاء القرآن بخلافه...» [٤] .

وهو ما يؤكده بقوله: «وإذا وصفت بالجملة مع مفرد فسواء فى ذلك التقديم والتأخير... وبهذا يرد قول من قال: إنهما إذا اجتمعا قدم المفرد؛ لأنه الأصل، والموضع له، والوصف بالجملة فرعٌ عليه...» [٥] ثم ذكر شواهده المذكورة ، واحتج السخاوى أيضا بأنهما صفتان تنفرد كل واحدة منهما بالموصوف فكما استويا فى ذلك؛ فكذلك إذا اجتمعا [٦] .

ففى هذه الأمثلة تبنى السخاوى رأيا واعتمد على النص القرآنى فى رده على المخالفين مرجحا لجانب السماع.

كما احتج السخاوى على جواز إعمال المصدر المعرف بالألف واللام بقوله تعالى: {لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلا مَنْ ظُلِمَ} [٧] ، بل استشهد بأنه جاء فى غير هذا الموضع فى القرآن على عكس ما ادعاه بعض النحاة ؛ فقال: «وادعى بعض النحويين أنه ليس فى القرآن إعمال المصدر

---

[١] المائدة:٥٤ .

[٢] الأنعام:٩٢.

[٣] تفسير السخاوى (٤٦أ).

[٤] السابق (٥٣أ،٩٦ب).

[٥] المفضل شرح المفصل للسخاوى (١٩٩/١و) باختصار.

[٦] ينظر تفصيل هذا الموضع فى : البحر المحيط (٥١٢/٣)، الدر المصون (٥٤٨/١).

[٧] النساء (١٤٨).

المعرف بالألف واللام إلا فى هذا الموضع ، وليس بصحيح؛ لأن قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾... إلى أن قال ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾[1] أنه ظرف والعامل فيه« الصيام» المعرف بالألف واللام»[2] .

ومما يبين اعتماده أصول السماع على مذهب البصريين:-

١ - أنه يرى أن **الحمل على الكثير المستعمل أولى من غيره**، ويؤكد هذا موقفه من المسألة المعروفة بـ«**المسألة الزنبورية**» :

حيث توقف السخاوى عند قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾[3] . على قراءة من قرأ ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانًا﴾[4] . وقال: «وهذا يدل على أمرين: أحدهما: أن«إذا» التى للمفاجأة ظرف مكان حتى يصح كونها خبرا عن «هى» ؛ فإنها جثة، وظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث والثانى: صحة قول الكسائى: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها»[5] .

وقف السخاوى أمام قراءة «ثعبانا» بالنصب، وأبدى قبوله لهذه القراءة، واستدل بها على أمرين:-

١ - أن «إذا»[6] ظرف مكان ليصح الإخبار بها عن «هي» .

٢ - صحة قول الكسائى «فإذا هو إياها» وذلك واضح من خلال كلامه المتقدم.

والخلاف فى هذه المسألة مشهور بين النحاة[7] بما يغنى عن إعادة قصة هذه المناظرة التى جرت بين سيبويه والكسائى، ولكن المهم هنا إيضاح موقف السخاوى من هذه المسألة؛ عرض السخاوى لقصة المناظرة ولخصها[8] ، ثم عرض أدلة كل من البصريين والكوفيين، وقد صدر المسألة بما يفيد أنه من أنصار سيبويه فى هذه المسألة فيقول: «وأما مسألة الكسائى كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي» فالرفع، لا يجوز غيره؛ كما تقول: خرجت فإذا عبدا لله قائم، و«إذا» هذه للمفاجأة، وهى ظرف مكانٍ[9] .

---

[1] البقرة:١٨٣.

[2] تفسير السخاوى (٤٠ب).

[3] الأعراف:١٠٧ .

[4] قال مكى بن أبى طالب: يجوز نصب (ثعبان) على الحال. مشكل إعراب القرآن (٢٩٧/١). و لم أقف على هذه القراءة رغم طول البحث.

[5] تفسير السخاوى (٦١أ).

[6] وهو رأى المبرد وظاهر مذهب سيبويه كما ذكر الجمل فى الفتوحات الإلهية (١٧٣،١٧٢/٢) ط الحلبى د ت.

[7] سفر السعادة وسفير الإفادة (٥٥٠/٢) وما بعدها.

[8] السابق (٥٦١).

[9] الإنصاف: المسألة التاسعة والتسعون (٧٠٢/٢)، المغنى (٩١/١) وما بعدها.

ويدلل على مذهب سيبويه وينتصر له رادًا احتجاجات الكوفيين وعلل ذلك فى نهاية المسألةبقوله: « فالشيء قد يكون له لفظ وتأويله على خلاف ذلك فنعطيه ما يستحقه لفظا ونتأول معناه على ما وضع له. فكذلك نقول نحن: إن قولنا: خرجت فإذا عبدالله قائم، تأويل «إذا» ههنا تأويل «وجدت» فى المعنى وهى فى اللفظ ظرف وليس لها عمل «وجدت» فنعملها فى اللفظ عمل الظروف من المكان؛ لأنها ظرف، ونتأول معناها على ما أدت عنه؛ فإذا صح ذلك فقد وجب الرفع فى الاسمين المذكورين بعدها إذا كانا معرفتين وبطل النصب. وجاز فى القياس نصب الثانى إذا كان نكرة [1] . والسخاوى يعرض لحجج الكوفيين ويبطلها حجةحجة على النحو التالى:

١ - أجاز الكوفيون النصب، يقولون: خرجت فإذا عبدالله القائم، يرفعون «عبدالله» بـ«إذا» لأنها ظرف كما يرفعون الأسماء بالظروف ثم يعملونها فى الخبر عمل «وجدت» و«رأيت» .

قال السخاوى: «وعندى أن هذا القول ظاهر الإحالة؛ لأنه إذا كانت «إذا» وحدها بمنزلة «وجدت» وتعمل عمله فالسبيل أن ينصب بها اسمان، ويرفع اسم، كما تقول: وجدت عبدالله عالما فترفع الفاعل وتنصب مفعولين. وإن كان قولك: فإذا عبدالله «إذا» مع «عبدالله» بمنزلة «وجدت» فقد وجب أن ينتصب بعد عبدالله اسمان؛ لأن «وجدت» ههنا ليس من وجدان الضالة وإنما هى عندهم التى بمنزلة «علمت» الناصب مفعولين، فكيف صرفوها فلا سبيل لرفع عبدالله ونصب القائم[2] .... إلى آخر ما عرضه السخاوى من إبطال حجج الكوفيين، بما يفيد فى نهاية المسألة اختياره الرفع مؤيدا سيبويه، أما عن احتجاج الكوفيين بالسماع فيقول السخاوى: « وإن كان قولهم «فإذا هو إياها» محفوظا عن العرب فهو من الشاذ الذى لا يعرج عليه، وقد حكى أبو زيد الأنصارى: «قد كنت أظن العقرب...فإذا هو إياها» فإما أن يكون سيبويه قد بلغته هذه اللغة فلم يقبلها ولا عرَّج عليها ؛ لأنه ليس كل من سمع منه أهلا عنده للقبول منه والحمل عنه؛فلم يلتفت سيبويه إلى مثل هذا ولا حكاه والكوفيون حكوه وقاسوه عليه، وتكلموا على الخبر بأى شيء يرتفع، وبنوا عليه مسائل»[3] .

وقد أطال السخاوى فى هذه المسألة بما لا مجال لذكره هنا ولكن مما يجدر الإشارة إليه موقفه من خلال عرضه للمسألة فى سفر السعادة وموقفه من خلال التفسير ؛ ففى الأول - كما يتضح مما تقدم - موقف المؤيد لسيبويه، المناصر له ؛ ولكن أمام هذه القراءة تراجع قليلا عن موقفه الأول -

---

[1] سفر السعادة (٢/٥٦٣،٥٦٤).

[2] السابق (٢/٥٦٢).

[3] السابق (٥٦٤،٥٦٥).

وأقول قليلا؛ لأن السياق يستدل به على أنه مازال يرى أن الوجة الرفع. ولكن النصب أيضا صحيح ثابت تؤيده هذه القراءة [1] .

وقد عرض ابن هشام هذه المسألة ورجح رأى سيبويه واحتج له بقوله تعالى: {فإذا هى بيضاءَ}، {فإذا هى حية} ، وأما "فإذا هو إياها" إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به"[2]. وذكر فى توجيه النصب خمسة أوجه منها:-

الأول: ما نسب إلى أبى بكر بن الخياط، وهو أن إذا ظرف فيه معنى "وجدت" و"رأيت" فجاز له أن ينصب المفعول كما ينصبه وجدت ورأيت، وهو مع ذلك -أى الظرف- مخبرٌ به. وتعقبه ابن هشام بأنه خطأ؛ لأن المعانى لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل فى الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج -على زعم ابن الخياط- إلى فاعل وإلى مفعول آخر؛ فكان حقها أن تنصب ما يليها [3] . وهو نصُّ كلام السخاوى فى تعقبه على أبى بكر بن الخياط، وعضَّده بكلام شيخه أبى اليمن الكندى، فقال: "إنّى لم أسمع فى هذه المسألة أحسن من قول الكِنْدى -رحمه الله-: المعانى لا تنصب المفاعيل الصريحة" [4] .

الثانى: ما نسبه إلى ابن مالك من أنَّ ضمير النصب استعير فى مكان ضمير الرفع واستشهد ابن مالك له بقراءة الحسن {إياك تُعْبَد} بالبناء للمفعول، وتعقبه ابن هشام بأن هذا لا يتأتى فيما أجازوه من قولنا "فإذا زيد القائم" بالنصب، ويوجهه ابن هشام هنا بالنصب على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة "أل" ، وذلك ليس مما ينقاس، ومن جوَّز تعريف الحال أو زعم أن إذا تعمل عمل وجدت، وأنها رفعت عبد الله بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقد أخطأ؛ لأن وجد ينصب الاسمين، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل.

الثالث: وهو منسوب لابن مالك أيضًا: أن "إياها" مفعول به، والأصل: فإذا هو يساويها، أو: فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، ونظيره قراءة على -رضى الله عنه- {لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً} [5] بالنصب، أى: نوجد عصبة أو نُرَى عصبة، وأما قوله تعالى: {والذين اتَّخَذُوا من دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ}[6] ، إذا قيل: إن التقدير: يقولون ما نعبدهم، فإنما حَسَّنَه: إضمار القول مستسهل عندهم.

---

[1] تفسير السخاوي (٦١أ) وتنظر المسألة فى سفر السعادة (٢/٥٤٩ -٥٦٩).

[2] المغنى (١/٩١).

[3] السابق (١/٨٨) وما بعدها.

[4] سفر السعادة (٢/٥٦٩).

[5] يوسف:١٤ .

[6] الزمر:٢ .

الرابع: مانسب إلى الشلوبين من أن «إياها» نصب على تقدير: فإذا هو يلسع لسعتها، وحذف الفعل ثم حذف المضاف، فهى منصوبة على أنها مفعول مطلق، و لم يعلق عليه ابن هشام.

الخامس: ما نسب إلى ابن الحاجب فى أماليه من النصب على الحالية من الضمير، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابة... وتعقبه ابن هشام بأنه وجهٌ غريب، وذكر أن الخليل أجازه وتبعه ابن مالك فى إجازة مثل هذا الوجه، بينما ضعفه سيبويه[1] والراجح فى هذه المسألة عند ثبوت هذه القراءة الاقتصار على إجازة النصب فى مثل هذه الآية فقط؛ وعدم القياس عليه، وهو عين رأى السخاوى الذى تبع سيبويه والبصريين فى هذه المسألة وأخذ من الكوفيين قبولهم للقراءة، و لم ينكر الوجه الثانى وهو النصب، واختلف عن الكوفيين فى عدم إجازته القياس على هذه القراءة، لضعف هذه اللغة وقلتها، فهو موقف محمود للسخاوى أن يجيز رأى المخالف لثبوت السماع به، ومع هذا فإنه لا يجيز القياس عليه لقلته وهو أصل بصرى فى السماع والقياس.

٢ – لغات العرب كلها حجة: قال ابن جنى: «اللغات على اختلافها كلها حجة، ألا ترى أن لغة الحجازيين فى إعمال «ما» ولغة التميميين فى تركه كلٌّ منهما يقبل القياس، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها...»[2].

وقد اعتمد السخاوى هذا الأصل من أصول السماع على مدى التفسير ومن ذلك اعتماده لهجة بنى تميم فى إجازتهم إبدال ما بعد إلا، فيقول: «وتقول بنو تميم: «ما جاءنى إلا حمارٌ» ؛ فلسيبويه فيه تأويلان أحدهما: أن تقديره: ما جاءنى إلا حمارٌ» ، وذكرت (أحد) توكيدا؛ لأنك إذا قلت: ما جاءنى إلا حمارٌ فقد نفيت كل شيء فذكرت (أحد) للتوكيد.

والثانى: أن تجعل الحمار بمثابة من جاءك على التجوز؛ كما جعل الشاعر التحية ضربا فى قوله:

وَخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ ... تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[3]

وعلى مذهب بنى تميم قول الشاعر:-

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... إِلاَّ اليَعَافِيْرُ وَإِلاَّ العِيسُ[4]

جعل اليعافير أنيس تلك البلدة[5] .

---

[1] ينظر المغنى (٩١/١) تحقيق محيى الدين عبد الحميد .

[2] نقلا عن الاقتراح (٥٢)، وينظر التفصيل فى الخصائص (٢/٥-٩).

[3] البيت لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه (١٣٧)، شرح أبيات سيبويه (٣٦٥/١،٤٢٩)، المقتضب (٢٠/٢)،(٤١٣/٤)، الخصائص (٣٥/٤)، الخزانة (٥٣/٤).

[4] البيت لجران العود فى ديوانه (٩٧)، الخزانة (١٥/١٠-١٨)، الدرر (١٦٢/٣)، شرح أبيات سيبويه (١٤٠/٢)، التصريح (٣٥٣/١)، شرح المفصل (١١٧/٢)، (٢٧/٣)، (٢١/٧)، المقاصد النحوية (١٠٧/٣)، وهو بلا نسبة فى بعض المراجع، الإنصاف (٢٧١/١)، أوضح المسالك (٢٦١/٢)، الجنى الدانى (١٦٤)، شرح الأشمونى (٢٢٩/١)، شرح شذور الذهب (٣٤٤).

وقد عرض السخاوى للّهجة التميمية واستشهد بها على توجيه الرفع فى قوله تعالى {قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ}[٢] .

وهو يقرر أنه استثناء منقطع، وهو عنده واجب النصب، ثم يوجه هذه الآية-الرفع فى لفظ الجلالة-على أن بنى تميم يجيزون الرفع ويرجحون النصب. قال السخاوى: « استثناء من غير الجنس؛ لأن الله ليس فيهما، وكان حقه أن ينتصب، وهذا على لغة بنى تميم؛ حيث يقولون: ما فى الدَّار أحد إلا حمار، يريدون: ما فى الدار إلا حمار، كأن أحداً لم يكن، ويقولون: ما أتانى زيد إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه، وإنما عدل إلى اللغة التميمية دون الحجازية ليصير الكلام فى تقدير: إن كان الله فى السموات والأرض فهم يعلمون الغيب، لكنه ليس كذلك؛ فلا يعلمون الغيب؛ كقول الشاعر:

وَلا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... ...البيت

يعنى إن كنت تعد فلول السيف من قراع الكتائب عيباً، وكذلك قوله:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ... ... البيت [٣] ...»[٤] .

ومن كلام السخاوى نفهم-إضافة إلى ماسبق-أنه يرى أن الأصل فى الاستثناء المنقطع وجوب النصب، وذلك على لغة الحجازيين وهو ما يقرره النحاة، يقول ابن هشام: «وإن كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون نصبه، وهى اللغة العليا...»[٥] .

وهو يختار القول بأنه استثناء منقطع ويعلل ذلك بأن الله تعالى لا يجوز أن يكون فيهما-أى: فى السموات والأرض-إذن فالاستثناء منقطع، ولكنه-المستثنى-مرفوع، فما تخريجه عنده؟ وتقدمت الإجابة بالقول بأن ذلك على لهجة بنى تميم؛ فهى عنده لهجة مقبولة فصيحة، وعليه فلا إشكال فى الآية. ومع أن السخاوى يعتبر هذه اللهجة فإنه يرى أن الأقيس لهجة الحجازيين، ولكن فى هذا الموضع تحديداً يبرر الاستخدام القرآنى للهجة بنى تميم بأنه فيه زيادة معنى، وهو ما يتضح لنا من شرحه وتعليقه على الأبيات التى استشهد بها لهذه اللهجة، وكذلك من تعليقه على الأبيات التى استشهد بها لها، وكذلك من تعليقه على المعنى المراد على توجيه الرفع، كما يبدو من كلامه المتقدم ومرادى هنا الإشارة إلى اعتبار السخاوى بلهجة بنى تميم واعتماده لها.

ويبدو من عرض السخاوى للاستثناء فى هذه الآية أمور منها:-

---

(١) المفضل شرح المفصل (١٥٢/١)ظ .

(٢) النمل:٦٥ .

(٣) تقدم تخريجه منذ قليل .

(٤) تفسير السخاوى (١٦٧ب).

(٥) شرح شذور الذهب لابن هشام (٣١٨) ت محيى الدين ط٣ ١٣٦٥هـ ١٩٤٦م.

١ - أنه لا خلاف بين النحاة على وجوب نصب المستثنى فى الاستثناء المنقطع، ولكن فى مثل هذه الآية، وفى الأمثلة التى مثّل بها السخاوى أن جواز الإتباع نابع من جعلهم المستثنى من جنس المستثنى منه مجازاً.

٢ - أن الزمخشرى قد سبق السخاوى باعتماد اللهجة التميمية فى هذه المسألة، وقد جزم بانقطاع المستثنى هنا وردّ القول بالبدل بأنه جمع بين الحقيقة والمجاز فقال: «فإن قلت: لم رفع اسم الله؟ والله يتعالى أن يكون ممن فى السموات والأرض؟ قلت: جاء على لغة بنى تميم حيث يقولون: ما فى الدار أحد إلا حمار، يريدون: ما فيها إلا حمار، كأن أحداً لم يُذْكَر....[1] .

٣ - تمسك الزمخشرى والسخاوى بلغة بنى تميم هنا هو معتمدهما بأن الاستثناء منقطع، فراراً من قول بعض المتكلمين : إن الله فى السموات والأرض بمعنى علمه وقدرته، وهما هنا لا يجيزان أن يراد بالكلمة الواحدة الحقيقة والمجاز. وفى ذلك يقول السخاوى، وهو قريب من كلام الزمخشرى فى عرضه لهذه الآية: «فإن قلت: هلاّ زعمت أن الله ممن فى السموات والأرض كما يقول المتكلمون: الله فى كل مكان على معنى أن علمه فى الأماكن كلها فكأنّ ذاته فيها؛ حتى لا تحمله على لغة بنى تميم؟ قلت: يأبى ذلك أن كونه فى السموات والأرض مجاز وكونهم فيهن حقيقة، وإرادة المتكلم بعبارة واحدة الحقيقة والمجاز ممتنع؛ على أن قولك: من فى السموات والأرض، وجمعك بينه وبينهم فى إطلاق اسم واحد فيه إيهام تسوية، والإيهامات مزالة عنه وعن صفاته، ألا ترى كيف قال عليه السلام لمن قال : «.... ومن يعصهما فقد غوى» : بئس خطيب القوم أنت؟[2] »[3] .

فالسخاوى هنا مدفوع-كما تقدم-بأثر من عقَيدته ؛ لما فيه من القول بأن الله فى السموات والأرض، ولما فيه من إيهام التسوية- كما هو مذكور فى كلامه- بين الله تعالى وبين خلقه، واستدل لذلك بالحديث الصحيح.

على أنى وجدت لابن مالك-رحمه الله-تقديراً فى هذه الآية، قال: «إن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار؛ لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ فإن الظرفية المستفادة من «في» حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرى...والمخلّص من هذين المحذورين أن يقدر: قل لا يعلم مَنْ يُذْكَرُ فى السموات والأرض، ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة واحتج بقولهم «القلم أحد اللسانين» ونحوه لم يحتج إلى ذلك...»[4] .

---

[1] ينظر: الكشاف (٣٧٨/٣)، الدر المصون (٢٢٣/٥).

[2] الحديث رواه مسلم (٤٨-٨٧٠) من حديث عدى بن حاتم .

[3] تفسير السخاوى (١٦٨أ)، الكشاف (٣٧٨/٣).

[4] نقله ابن هشام فى المغنى (٤٥٠/٢)، وذكر بعضه فى التصريح (٣٥٤/١).

وكذا ذكره الشيخ خالد الأزهرى، وذكر أن الصفاقسيَّ جوَّز أن يكون الاستثناء متصلاً، كما جوَّز الجمع بين الحقيقة والمجاز فى الظرفية، وقد ذكر الإمام ابن القيم هذه المسألة وذكر كلام كل من الزمخشرى وابن مالك وتوجيهاتهما واعترض عليه فقال: «فهذا كلام هذين الفاضلين فى هذه الآية وأنت ترى ما فيه من التكلف الظاهر الذى لاحاجة بالآية إليه، بل الأمر أوضح من ذلك، والصواب أن الاستثناء متصل، وليس فى الآية استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه؛ لأن من فى السموات والأرض ههنا أبلغ صيغ العموم، وليس المراد بها معينا؛ فهى فى قوة «أحد» المنفى كقولك لا يعلم أحد الغيب إلا الله، وأتى فى هذا بذكر السموات والأرض تحقيقاً لإرادة العموم والإحاطة، فالكلام مؤدٍ معنى: لا يعلم أحد الغيب إلا الله، وإنما نشأ الوهم فى ظنهم أن الظرف ههنا للتخصيص والتقييد، وليس كذلك؛ بل لتحقيق الاستغراق والإحاطة...»[1]

وكلام الإمام ابن القيم فى ردِّه لهذه التخرجات، وتعليله لكثرتها واضح لا يحتاج إلى تعليق، إلا القول بأنه يرى أن الاستثناء متصل، كما علل اختياره هذا بأن «من فى السموات والأرض» أبلغ صيغ العموم... إلخ. وكلامه فى هذه المسألة يرينا كثيراً من هذه التخريجات التى لا تخلو من تكلف؛ على القول بأن الاستثناء منقطع .

- بقى القول بأن السخاوى هنا مع اهتمامه بعلم الأصول والعقيدة على مذهب الشافعي-رحمه الله-قد خالف الإمام الشافعي؛ إذ ورد ما يفيد بأن علماء الأصول من أتباع الشافعى يجيزون الجمع بين الحقيقة والمجاز فى الكلمة الواحدة»[2] .

وكثيراً ما نجد السخاوى يوجه النص على أنه لغة لبعض العرب ويقبله لذلك وسيأتى مزيد بيان لذلك[3] .

وفيما يلى أعرض موقف السخاوى من الأصول السماعية كما يبدو لى من تفسيره للقرآن العظيم فى المباحث التالية:-

١ - المبحث الأول: موقفه من القرآن الكريم والقراءات.

٢ - المبحث الثانى: موقفه من الحديث الشريف.

٣ - المبحث الثالث : موقفه من كلام العرب شعراً ونثراً.

---

[1] بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (٣/٦٢،٦٣) ط دار الكتاب العربى/بيروت ط١ د ت .

[2] صرح به الشيخ يس العليمى فى حاشيته على التصريح (١/٣٥٤)، وكذا ذكره فى الدر المصون (٥/٣٦٤).

[3] راجع موقف السخاوى من كلام العرب: المطلب الثانى: فى النثر.

المبحث الأول: موقف السخاوى من القرآن الكريم والقراءات

المطلب الأول: موقف النحاة من القرآن الكريم والقراءات.

هذه القضية مما لا مجال للإطالة فيه ؛ حيث طرقها الدارسون قديما وحديثاً. ويمكن إيجاز القول فيها بأن نشير إلى النقاط التالية:-

١ - يمثل القرآن الكريم وقراءاته الركيزة الأولى التى اعتمد عليها النحاة فى الدرس النحوى.

٢ - اختلفت مواقف النحاة من القراءات القرآنية التى تتعارض مع القواعد والأصول المقررة لديهم واتسم موقف البصريين بالتشدد فى التعامل مع هذه القراءات بالتضعيف أو الرد أو التخطئة بل تعدى الأمر إلى الطعن فى القرَّاء [١] .

٣ - اتسم موقف معظم الكوفيين باحترام القراءات وقبولها والاعتماد عليها فى التقعيد مما كان له كبير أثر على قواعدهم وأقيستهم.

٤ - صار لكل اتجاه أنصار يسيرون فيه فوجدنا بين النحاة [٢] من يتشدد فى تعامله مع القراءات ومنهم من يقبل القراءة الثابتة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وإن خالفت القياس.

وفيما يلى كلمة موجزة عن موقف نحاة القرنين السادس والسابع الهجريين من القراءات:

موقف نحاة القرنين السادس والسابع الهجريين من القراءات:

تقدم القول بأنه قد تجاذب النحاة تياران أحدهما يتابع البصريين فى أقيستهم وقواعدهم ولذلك يتشدد فى موقفه من القراءات على غرار أسلافه من البصريين وبعض الكوفيين. والثانى: يميل إلى التسليم بجميع القراءات واعتبارها مجالاً خصباً للاستشهاد بها فى أحكامهم وقواعدهم.

وهذا الاتجاه الثانى هو ما نراه قد ظهر جليًّا فى القرنين السادس والسابع الهجريين، والسخاوى واحد من نحاة هذه الفترة. وفيما يلى بيان لموقفه من القراءات:

المطلب الثانى: موقف السخاوى من القراءات:

تجدر الإشارة إلى أن السخاوى كان فى عصره شيخ الإقراء بالشام، وفد عليه طلاب هذا العلم من كل مكان، فهو من القراء المعروفين المشهورين الذين طبقت شهرتهم الآفاق، وهذا لا يحتاج إلى مزيد إيضاح، وعلى نفس القدر فهو من النحاة المشهورين فى عصره ولوقت طويل بعد ذلك فالسخاوى مقرىء نحوى، خبير بالعلمين ذو دراية بأصولهما وأحكامها، ومن ثَمَّ فقد أعطى لكل علم حقه ومستحقه، وللوقوف على هذه الحقيقة يكفى قراءة صفحات من مصنفاته فى كلا العِلْمَيْن

---

[١] ينظر فى القضية : النشر فى القراءات العشر (٥٣/١) وما بعدها، الاقتراح (١٤) وما بعدها، الشاهد والأصول فى كتاب سيبويه (٥٠) وما بعدها، سيبويه والقراءات د/أحمد مكى الأنصارى (٣٩) وما بعدها.

[٢] ينظر على سبيل المثال: المقتضب (٢٣/١)، (١٣٤/٢، ١٧١، ٣١٦) (١٠٥/٤) ... لمراجعة موقف المبرد من القراءات.

[1] لتظهر لنا شخصية السخاوى المقرىء النحوى أو النحوى المقريء على حدٍ سواء... ونلخص موقفه من القرآن الكريم والقراءات فى السطور التالية:-

القرآن الكريم:

هو أعلى مراتب الفصاحة عند السخاوى، وهو الدليل القاطع اليقين، وقد استشهد السخاوى بالقرآن الكريم فىمصنفاته ومنها «المفضل فى شرح المفصل» والمطلع على هذا السفر الجليل يرى أن القرآن الكريم أهم مصادر السماع عند السخاوى وكذلك هنا فى التفسير؛ فقد استشهد السخاوى بالقرآن الكريم فى اللغة، وكذلك استشهد بالاستعمال القرآنى على صحة قاعدة نحوية؛ بل الأمر يتعدى ذلك، باستخراج القاعدة من النص القرآنى.

القـــــراءات : :

المقصود هنا بيان موقفه من القراءات المخالفة للقواعد والأصول النحوية.. نجد السخاوى يقبل كل القراءات وإن اختلفت درجة قبوله لها، ولكن على كل حالٍ فهو المناصر للقراءة، المعتمد عليها على مختلف المستويات، فهو يستشهد بقراءة على معنى لغوى، أوقاعدة صرفية أو نحوية وقد يستدل بالقراءة على حكم فقهى... وكلام القراء عند السخاوى هو الثبت الذى لا يعدل عنه؛ بل يعول عليه.

وقد وقف السخاوى موقف المدافع عن القرَّاء، الرادِّ اتهام النحاة لهم؛ لأنهم لايقرؤون برأيهم، وإنما يتبعون الأثر، ولكن بالشروط السابق ذكرها، فالقراءة عنده أيضاً لابد أن توافق العربية ولو بوجه، وألاَّ تخالف الخط، فالقراءة بما يخالف الخط عنده لا تجوز، وكذلك يجب اتصال سندها، ولكن هل تشدد السخاوى نفس تشدد البصريين فى موقفه من القراءة التى خالفت القواعد والأصول المقررة لدى النحاة؟ والجواب بالنفي؛ فقد قبل السخاوى كل ماثبت عن القرَّاء، حتى فى القراءات التى تخالف القواعد التى تقررت لديه، فعلى الأقل لا نجد عنده تضعيفاً أو ردًّا أو تقبيحاً لقراءة ... ولكنه قد يرجح قراءة على أخرى ولكن الجميع مقبول عنده مقرر لديه. ومع ذلك فقد كان موقف السخاوى يبدو قريباً من موقف سيبويه كما أظهرته الدكتورة خديجة الحديثى حيث تقول عن سيبويه: «والذى نلاحظه من تعقيب سيبويه على القراءات بعد أن يوجهها على لغة من لغات العرب أنها لا تزيد على قوله: «وهذه لغة ضعيفة» أو «وهى قليلة» فالضعف والقلة ليسا موجهين إلى القراءة مباشرة، إنما إلى اللغة التى حمل عليها هذه القراءة. واعتبر رأى القاريء متكلماً بها» [2] .

---

[1] راجع شرح الشاطبية، عمدة المفيد، جمال القراء، المفضل فى شرح المفصل من مصنفات السخاوى .

[2] الشاهد والأصول فى كتاب سيبويه، د/خديجة الحديثى (١٤٠).

ثم تُقَرِّرُ أن سيبويه قد أخذ بالقراءات جميعها متواترها ومشهورها وأما القراءات التى وصفت بالضعف، فقد احتج بما ورد منها لكنه لم يقس عليها؛ إنما اعتبرها مما ضعف فى اللغات أو قلَّ، فهو إذن من المتوسطين فى الاستشهاد بالقراءات لم يبلغ درجة من جاء بعده من البصريين فى المنع ولا درجة الكوفيين وابن مالك فى الأخذ بكل قراءة والقياس عليها. وموقفه منها معتدل، قاس عليها كلام العرب، وقاسها على كلام العرب. ونظر إليها نظرته إلى الآيات الواردة فى المصحف العثمانى الإمام، فلم يخطِّيء قراءة، ولا لحن قارئاً ولا رجح قارئاً على آخر. بل كان يؤيد القراءة أو يؤولها أو يرجحها أويرجعها إلى إحدى اللغات من غير أن يعتمد شخصية القاريء فى نقده وتعليقه، وسواء لديه أذكر اسمه مع القراءة أم لم يذكره، عرفه أم لم يعرفه، أكان من القرَّاء السبعة، أم لم يكن. تواترت القراءة أو كانت من الآحاد أو من الشاذ. فقد كان اهتمامه موجهاً إلى ما يرد فى القراءة من ألفاظ وأساليب فى التعبير وإلى صحة القراءة أو خروجها على اللغة الفصحى وإلى موافقتها كلام العرب أو مخالفتها إيَّاه لأن ذلك هو الأصل فى كل نصٍّ منقول يستشهد به فى الكتاب» [1] .

وهذا هو موقف سيبويه، كما وضحته لنا الدكتورة خديجة الحديثى، ذكرته هنا لتوضيح الشبه فى موقف السخاوى وسيبويه كليهما وذلك من وجوه ألخصها فيما يلى:-

١ - كلاهما يقبل جميع القراءات المتواترة والمشهورة.

٢ - كلاهما لم يصف قراءة بالضعف مباشرة أى: لم يصف القراءة نفسها؛ ولكن يتوجه هذا الوصف-بالضعف أو القلة-إلى اللغة التى جاءت عليها القراءة كرأى سيبويه فى قراءة مَنْ قرأ «كن فيكونَ» بالنصب، وكذا رأى السخاوى فى نفس القراءة، بل ونفس التعليق بأن اللغة التى جاءت عليها هذه القراءة عند سيبويه: ضعيف فى كلام العرب [2] . وعند السخاوى أيضاً هى لغة ضعيفة[3] .

٣ - قبول القراءة فى موضعها مع عدم إجازة القياس عليها.

وبعد هذه المقارنة بين موقف كل من سيبويه والسخاوى من القراءات يتبين لنا مدى احترام السخاوى للقراءات، وقد تقدم أوجه التشابه بينهما، ومع ذلك فقد كان للسخاوى شخصيته التى تميزه عن غيره من النحاة فيما يتصل بالقراءات ويتضح ذلك من:-

١ - دفاع السخاوى عن القُرَّاء والقراءات [4] .

٢ - اعتماده على القراءات أكثر فى الاحتجاج النحوى ومن ذلك:

---

[1] السابق (١٤٠-١٤١).

[2] الكتاب (٤٢٢/١) ط دار القلم د ت.

[3] تفسير السخاوى (٢٤٧ب) عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿ويعلم الذين يجادلون﴾ الآية من سورة الشورى:٣٥ .

[4] راجع على سبيل المثال: المفضل (٢٠٨/١و)، وسيأتى فى التطبيقات.

- أجاز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض.
- أجاز العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر.
- أجاز الفصل بين المتضايفين فى الاختيار بغير الظرف و الجار و المجرور [1] .

٣ - احتجاجه بالقراءات الشاذّة [2] ....إلخ .

ومن هنا فإن موقف السخاوى من القراءات هو موقف النحوى المقريء الذى يقبل النص القرآنى بقراءاته المختلفة معتمدًا عليه فى التقعيد والتوجيه.

وفيما يلى أعرض موقف السخاوى من القراءات فى ضوء التفسير ملخصاً فى النقاط التالية:-

١ - قبوله لجميع القراءات ودفاعه عن القُرَّاء.
٢ - الاحتجاج بالقراءة على صحة القاعدة النحوية.
٣ - الاحتجاج بالقراءة على صحة رأى يتبناه.
٤ - ذكر التوجيهات المختلفة للقراءات.
٥ - ذكر التوجيهات المختلفة للقراءة الواحدة.
٦ - مناقشة النحاة فى بعض التوجيهات.
٧ - محاولة التوفيق بين القراءات التى يبدو بينها تعارض ظاهرى.
٨ - الاحتجاج بالقراءات الشاذة.
٩ - السخاوى يعترض بعض القراءات وهو نادر جدّاً.
١٠- تطبيقات أخرى على موقفه من القراءات.

وهذه أهم ملامح موقف السخاوى من القراءات وفيما يلى تفصيل ذلك:

أولا:- دفاعة عن القراء : ويمكن مناقشة ذلك من خلال هذه المسألةحول قراءة حمزة فى قوله تعالى﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[3] .

منع البصريون العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض وأجازه الكوفيون. وقد عرض السخاوى هذه المسألة فنقل عن المبرد قوله: «وأما المخفوض فأهل البصرة لايجيزون العطف عليه إلا بإعادة الخافض، وأجاز ذلك سيبويه فى ضرورة الشعر، وفى بعض نسخ الكتاب:

فَالْيَوْمَ أَنْشَأْتَ تَهْجُونَا وَ تَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامَ مِنْ عَجَبِ [4]

---

[1] تفسير السخاوى (٣٠أ، ٦٨أ، ٩٦أ، ٨٦ب، ١٨٤ب، ٩٥أ،ب).

[2] سيأتى بالتفصيل فى هذا المبحث.

[3] النساء:١ ، قراءة حمزة وقتادة وإبراهيم والأعمش. ينظر البحر المحيط (٤٢/٨).

[4] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة فى الانصاف (٤٦٤)، شرح الأشمونى (٤٣٠/٢)، الدرر اللوامع (٨١/٢)، (١٥١/٦)، خزانة الأدب (١٢٣/٥،١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١)، شرح أبيات سيبويه (٢٠٧/٢)، شرح ابن عقيل رقم (٥٠٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٧٨/٣، ٧٩)، الكتاب (٩٢/٢)، اللمع فى العربية (١٨٥)، المقاصد النحوية (١٦٣/٤)، المقرب (٢٣٤/١)، الهمع (١٣٩/٢).

وقال أبو العباس: قوله: «والأيام» قسم [1] .

فالمبرد يلخص موقف البصريين بالمنع، وفيه إشارة إلى موقفهم من قراءة حمزة، والمبرد نفسه واحد من البصريين الذين تشددوا ورفضوا هذه القراءة، فقال عنها : «لا تحلُّ القراءة بها» [2] . ونقل عنه قوله: «لو أنّى صليت خلف إمامٍ يقرؤها لقطعت صلاتي» [3] .

وكان موقف الزجاج كذلك حيث وصف هذه القراءة بالخطأ؛ فقال: «والقراءة الجيدة نصب (الأرحام)، فأما الخفض فخطأ في العربية، فإن إجماع النحويين البصريين أنه يقبح أن يعطف اسم ظاهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض» [4] .

وقد نقل السخاوى أيضاً عن الزجاج قوله: «يقبح أن يُنْسَقَ باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض؛ كقوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ﴾ [5] ، قال: «ويستقبح النحويون مررت به وزيدٍ» [6] .

وسلك أبو على الفارسى مسلك البصريين، فوصف هذه القراءة بالضعف في القياس والقلة في الاستعمال، قال السخاوى: «وقال أبو على في هذا العطف في قراءة حمزة: إنه ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال» [7] .

ورأى الزمخشرى أن هذه القراءة ليست بالقوية [8] وأفرد ابن الأنبارى لهذه المسألة صفحات دافع فيها عن مذهب البصريين بعد أن ذكر الخلاف فيها وناقش آراء الكوفيين [9] .

وقد ذكر السخاوى بعض علل المانعين لعطف الاسم الظاهر على المضمر بدون إعادة الخافض في المفضل حيث قال: «واختلفوا في علة ذلك؛ فقال بعضهم: لأن المضمر المخفوض ليس له ضمير

---

[1] ينظر: المفضل شرح المفصل للسخاوى (١/٢٠٧ظ).

[2] الكامل في اللغة والأدب (٢/٧٤٩)، المبرد ط الحلبى ١٣٢٣هـ.

[3] درة الغواص في أوهام الخواص (٩٥) للحريرى ط١ د ت نقلا عن الأشباه والنظائر.

[4] الدر المصون (١/٥٢٩).

[5] القصص:٢٨.

[6] المفضل شرح المفصل للسخاوى ط (٢٠٧ظ).

[7] ينظر السابق.

[8] المفصل:١٢٤ .

[9] الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٦٥).

منفصل يعطف به على الظاهر، كما للمرفوع والمنصوب فى قولك: قام زيد وأنت....وليس للمخفوض مثل هذا» [1] .

ونقل عن المازنى قوله: «الثانى شريك الأول، فإن كان الأول يصلح أن يكون شريكا للثانى...وإلا لم يصلح أن يكون الثانى شريكا له، فكما لا تقول: مررت بزيدٍ و(ك) فكذلك لا تقول: مررت بك وزيدٍ» [2] .

وذكر من علل المانعين أيضاً: إنما كره ذلك لأن الخافض ومعموله كشيء واحد، وكذلك المخفوض إذا كان مضمراً فهو عندهم بمنزلة التنوين، فهو كبعض حروف الاسم، ولهذا لم يجيزوا الفصل بين المضافين [3] . وقال بعضهم: إنما لم يعطف عليه بغير إعادة الخافض لشدة اتصاله؛ وذلك أن الاتصال قد تكرر فيه؛ لأن الضمير متصل، فهذا اتصال، والجار والمجرور كشيءٍ واحدٍ؛ هذا اتصال أيضاً؛ فقوى الاتصال، فلذلك لم يعطف عليه؛ لأنه يشبه العطف على بعض الكلمة [4] . ومن هذه العلل ما نقله عن أبى على الفارسى والذى تقدم رأيه فى هذه القراءة وتضعيفه لها، فقال معللاً لذلك: «وضعفه-أى هذا العطف-أن المشاكلة [5] تراعى فى باب العطف حتى يعطف الشكل على الشكل، والمعطوف ينبغى أن يكون مشاكلاً للمعطوف عليه، والمضمر المجرور قد خرج عن شبه الاسم وصار بمنزلة الحرف بدلالة أنه لا ينفصل، وذلك أن الكاف والهاء فى قوله«به» ، و«بل» لاترى واحداً منهما منفصلاً عن الجار، ولأنه قد صار عوضاً من التنوين إذا اتصل باسم نحو (غلامى وغلامه وغلامك)..... فشابه المضمر المجرور التنوين من هذه الوجوه؛ فلم يعطف عليه لخروجه عن شبه الاسم إلى شبه الحرف» [6] .

أما المجيزون فقد تمثل فى موقف عامة الكوفيين باستثناء الفراء، وقد قبلوا هذه القراءة، وبنوا عليها جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بغير إعادة الخافض، وتبعهم جمع من النحاة منهم يونس والأخفش والشلوبين وابن مالك وأبوحيان، الذى نقل عنهم جواز ذلك حيث عرض لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَبُثُّ فِيهِمَا مِنْ دَآبَّةٍ﴾ [7] ثم قال: ومن أجاز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض أجاز فى ﴿وما يبث﴾ أن يكون معطوفًا على الضمير فى ﴿فى خلقكم﴾ وهو

---

[1] المفصل شرح المفصل (١/٢٠٧ظ).

[2] المفصل شرح المفصل (١/٢٠٧ظ)، إعراب القرآن للنحاس (١/٣٩٠) والإنصاف (٢/٢٧٤).

[3] السابق (٢٠٨و)، الإنصاف (٢/٢٧٤).

[4] المفصل شرح المفصل (١/٢٠٨و).

[5] سيأتى الحديث عن المشاكلة عند بيان موقفه من العلة من هذا البحث.

[6] المفصل (١/٢٠٨و).

[7] الجاثية:٤ .

مذهب الكوفيين ويونس والأخفش وهو الصحيح واختاره الأستاذ أبوعلى الشلوبين، قال الزمخشرى: يقبح العطف عليه، وهذا تفريع على مذهب سيبويه وجمهور البصريين» [1] .

موقف السخاوى من هذه المسألة ومن قراءة حمزة رحمه الله :

قال السخاوى: «واعلم أنَّ حمزة - رحمة الله - من جملة من حمل هذه القراءة، وقرأ بها، وليست بمبتدعة عنده، والقراء يروون أنها قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد قرأ بها مجاهد والنخعى وقتادة وأبو رزين وأبو إياس وابن وثاب وأبو البلاد وطلحة والأعمش وأبو صالح وابن إدريس وشيبان» [2] . فالسخاوى بعد عرضه للقضية وذكر علل البصريين وأدلتهم، لايهتم إلا بالدفاع عن هذه القراءة وعن صاحبها، وإثبات صحة القراءة واتصال سندها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فتظهر لنا شخصية السخاوى المقرىء، فقراءة حمزة ثابتة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم، ثم إن حمزة لم ينفرد بها كما تقدم هنا فى كلام السخاوي؛ بل قرأ بها جمع غفير وها هو السخاوى يذكر بعض الآراء التى تقدم منها رأى المبرد فى تخريج القراءة على أنها للقسم، وهو أيسر عليه وأقرب إلى نفسه من ردِّ القراءة أو تضعيفها أوتخطئتها ومن هنا لا يعجبه ردُّ الفراء لجواز العطف ولهذا الوجه فيقول السخاوى: «وأنكر الفرَّاء أن تحمل قراءة حمزة على هذا الوجه يعنى جواز عطف الظاهر على المضمر بغير إعادة الخافض-وأن تحمل أيضاً على القسم» ، ويضم إليه قول الزجاج و رفضه لتوجيه القراءة على القسم حيث نقل عن الزجاج قوله: «هو خطأ عظيم فى أمر الدين؛ لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لاَ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ» [3] . ثم يردُّ السخاوى ملخصاً رأيه فيقول: «وأقول: إنها لو حملت على القسم لم يلزم فيها ما قالاه؛ لأن الله عز وجلَّ له أن يقسم بما شاء من مخلوقاته» [4] . فالسخاوى هنا يجيز هذا التوجيه ولا يرى فيه حرجاً ثم يختم المسألة بما يراه حقيقاً بالختام ليعبر عن إجازته لهذا العطف فيقول: «وقد أجاز جماعة من النحويين الكوفيين أن يعطف على الضمير المجرور بغير إعادة الخافض، واستدلوا بقراءة حمزة رحمه الله [5] .

وقد عرض السخاوى فى تفسيره لهذه المسألة فى ثلاثة مواضع من التفسير-فيما أحصيته- استطاع من خلالها التخلص من الخلافات والمماطلات التى لا طائل من ورائها وذكر رأيه بسلاسة وببساطة وذلك على النحو التالى:

---

[1] البحر المحيط (٤٣/٨).

[2] المفضل شرح المفصل (٢٠٨/١و).

[3] المفضل شرح المفصل للسخاوى (٢٠٨/١و)، والحديث رواه أبو داود رقم (٣٢٤٨)، والنسائى (٥/٧)، والبيهقى (٢٩/١٠)، وابن حبان (١٩٩/١٠) من حديث أبي هريرة.

[4] المفضل شرح المفصل (٢٠٨/١و).

[5] السابق (٢٠٨/١و)، (٢٠٩ظ).

توقف السخاوى عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ وقال: «قرىء: ﴿والأرحامِ﴾ [1] بالخفض عطفاً على الهاء فى به، وهو عطف للمجرور الظاهر على المجرور المضمر والأكثر أن يكون بإعادة الجار، وخلافه جائز؛ كقوله:

... ... فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ [2]

وقول الآخر:

أُكِرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لَا أُبَالِى أَحَتْفِى كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا [3]

فالسخاوى هنا توقف أمام القراءة توقفًا سريعًا ولكن أفاد المتلقى فوائد جمة، فسكوته عن القراءة يعنى قبوله لها؛ يعضد ذلك الفهم عبارته التى تبين رأيه بالجواز، مع إقراره أن الأكثر فى عطف الاسم الظاهر على المضمر أن يكون بإعادة الخافض، فهو الأصل والأكثر، وخلافه جائز ثم يستدل بالشعر ليؤيد ما ذهب إليه من الجواز، هكذا فى هذا الموضع، صرح بالجواز، وفى معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [4] قال: «معطوف على اسم الله، أى: يكفيك الله ويكفيك المؤمنون. وقيل: معطوف على الكاف، أى: حسبك الله، وحسب المؤمنين الله؛ إلا أنه لا يلزم منه العطف على المضمر المجرور بغير إعادة الجار» [5] فيفهم من كلام السخاوى هنا -فى هذا الموضع- أن العطف على الضمير بغير إعادة الخافض جائز، ولكنه يبدو أيضًا أنه التوجيه المرجوح هنا حيث عبر عنه بـ«وقيل» ثم إنه لم يبدأ به، فهل هناك فرق بين كلامه هنا، وبين كلامه فى الموضع السابق مباشرة؟ ولعل الجواب: نعم؛ ففى الآية السابقة كانت وقفة السخاوى أمام قراءة سبعية متواترة صحيحة لديه، فعند السخاوى المقرىء المفسر يجب ترجيح القراءة والتقعيد عليها، أما هنا فى هذه الآية التفضيل بين توجيهين للقراءة ولا تعارض بينهما، فالمعنى مقبول على كلا التوجيهين، ومن ثم لا يرى موجبا للتصريح والنص بالجواز.

وقد عرض للقضية نفسها فى موضع ثالث عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَىءٍ مَوْزُونٍ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [6] قال السخاوى: «ولا يعطف ﴿ومن لستم له﴾ على قوله: ﴿لكم﴾؛ لأن المضمر المجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة حرف الجر؛ إلا فى لغة قليلة، كقوله:

... ... فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

---

[1] تقدم قريبًا نسبة هذه القراءة وذلك أثناء كلام السخاوى.

[2] عجز بيت تقدم تخريجه قريبًا.

[3] البيت للعباس بن مرداس فى الإنصاف (٤٦٥/١)، الدر المصون (٥٣٠/١)، البحر المحيط (٤٨/٢) وينظر: تفسير السخاوى (٣٠أ).

[4] الأنفال: ٦٤ .

[5] تفسير السخاوى (٦٨أ).

[6] الحجر: ٢٠ .

ولكن التقدير هنا: «ومَنْ لَستم له برازقين كذلك» [1] .

فهنا السخاوى يذكر القاعدة المقررة لدى النحاة -البصريين- وهى منع هذا العطف، فالسخاوى تطغى عليه طبيعة النحوي؛ ثم يعود فيستثنى، مقررًا أن هذا جائز ولكنه على لغة قليلة .... بمقارنة المواضع الثلاثة نجد أن الموضع الذى صرح فيه بجواز عطف الاسم الظاهر على المضمر بغير إعادة الخافض، هو الموضع الذى عرض فيه للقراءة فكان منه الموقف المتقدم، رغم إيجازه الشديد، إلا أنّه قدم للمتلقى خلاصة القضية دون حاجة إلى الجدل والخلاف. وفى نهاية المسألة يمكن الخروج بالحقائق الآتية:

١- قبول السخاوى قراءة حمزة ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ بالجر ، ودفاعه عن القاريء دفاعًا شديدًا.

٢- دافع عن هذه القراءة كما دافع عن صاحبها.

٣- نسبها إلى أصحابها.

٤- بنى عليها صحة قاعدة نحوية.

٥- وافق الكوفيين فى مذهبهم وفى موقفهم من هذه القراءة.

٦- وافق بعض البصريين الذين أوّلوا الآية وخرجوها على إضمار القسم المحذوف [2] .

ثانيًا: الاحتجاج على صحة القاعدة:

١- استشهد على صحة العطف على الموضع قال: «وإذا جاء جواب الشرط بالفاء وبعده جملة اسمية، وعطفت عليها بفعل مضارع -جاز فى الفعل المضارع الجزم عطفًا على موضع الفاء، والرفع عطفًا على ما بعد الفاء؛ لأنه مستحق الرفع؛ كقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[3] وجاء فى هذه الآية الوجهان: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ ﴾[4] «وَيُكَفِّرٌ» قرئ بهما فى السبعة، وكذلك قوله ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾[5] «وَيَذَرُهُمْ» قرئ بهما» [6] ، [7]

---

[1] تفسير السخاوى (٩٦أ).

[2] يراجع المفضل شرح المفصل للسخاوى (٢٠٧/١ظ) وما بعدها.

[3] المائدة:٩٥ .

[4] البقرة:٢٧١.

[5] الأعراف:١٨٦ .

[6] قرأ الجمهور بالرفع، وقرأ حمزة والكسائى بالجزم. الدر المصون (٢٧٨/٢).

[7] تفسير السخاوى (٢٠أ)، (٦٤أ،ب).

ثالثًا: الاستشهاد على ترجيح رأى يتبنّاه، ومن ذلك:

١- استشهد السخاوى بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾[١] ...الآية على أن الحال يجوز أن تكون غير منتقلة، قال: «الحال فيه غير منتقلة، وهو دليل على جوازها؛ لأن آيات القرآن دائمة البيان» [٢].

٢- يرى السخاوى أن قراءة ﴿هل تَحِسُّ﴾ شاهد على أن الإحساس ثلاثى، قال: «وقرئ ﴿هل تَحِسُّ﴾[٣] وهى لغة فى (أحسَّ)، وفيه ردٌّ على من زعم أن الإحساس رباعى فلا يقال فى المحسوسات لأنها لا تكون إلا من الثلاثى، وهذه القراءة تردُّ عليه...» [٤].

رابعًا: يذكر التوجيهات المختلفة للقراءات:

والسخاوى يذكر التوجيهات الممكنة للقراءة ويقبلها جميعًا على وجهين:

أ- دون ترجيح: فعند عرضه لقوله تعالى: ﴿هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٥] قال: «إما نصب على الحال، أى: هاديًا ومبشرًا، وإما رفعٌ على إضمار (هو) أو على البدل من الآيات أو على أن تكون خبرًا بعد خبر» [٦].

وعند عرضه لقوله تعالى: ﴿أَلا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[٧] قال: «وقرأ الكسائى «ألا» -مخففًا- يا اسجدوا، أى: يا قوم اسجدوا [٨] وعند قوله تعالى: ﴿نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا نَنْظُرْ﴾[٩] قال: قرئ ﴿نَنْظُرْ﴾ بالجزم على الجواب، وبالرفع على الاستئناف [١٠].

و عند قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ أَمْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ﴾[١١] قال: ﴿أنا دمرناهم﴾ من قرأ بكسر الهمزة فهو استئناف، ومن فتحها جاز أن يكون خبرًا لكان، أى: كان عاقبتهم التدمير، وقيل: اللام مقدرة أى: لأنا دمرناهم، أو بدلا من العاقبة...» [١٢]

---

[١] مريم:٧٣ .

[٢] تفسير السخاوى (١١٦ب).

[٣] مريم:٩٨ .

[٤] السخاوى (١١٧ب)، قرأ الجمهور (تُحِسُّ) بضم الحاء وفتح التاء، وقرأ بعضهم (تَحِسُّ) بضم الحاء وفتح التاء، وقرأ بعضهم (تَحِسُّ) بفتح التاء وكسر الحاء من حَسَّه، أي: شعر به. الدر المصون (٥٣١/٤).

[٥] النمل:٢ .

[٦] تفسير السخاوى (١٦٤ب).

[٧] النمل:٢٥ .

[٨] تفسير السخاوى:١٦٢ .

[٩] النمل:٤١ .

[١٠] تفسير السخاوى (١٦٥ب).

[١١] النمل:٥١ .

[١٢] السخاوى (١٦٦ب) وينظر أيضًا (١٩٥ب)، (٢٣٣أ)، قال الطبرى: وهما قراءتان مشهورتان (٥٣٤/٨).

ب- الترجيح بين القراءات: وقد يتعرض للقراءات ويوجهها جميعًا ثم يختار أقوى القراءات، ومن ذلك: عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [1] قال: «قرئ ﴿قاتل معه﴾ وقرئ ﴿قُتِلَ معه ربيون﴾ ... قال: «ربيون» أى: علماء، فقيل معناه: وكأين من نبى قُتِل وكان معه جماعة فثبتوا على دينهم بعد قتل نبيهم فهلا فعلتم مثل ما فعلوا، فالمفعول الذى لم يسمَّ فاعله مضمر فى «قُتِل» وقيل المفعول الذى لم يسم فاعله «ربيون» ... ثم يرجح السخاوى التوجيه الأخير بقوله: قالوا: وما سمعنا بنبى قتل فى حرب» [2].

وعندما عرض لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلاءِ إِلا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [3] يعرض للقراءتين فى «علمت» بضم التاء للمتكلم وبفتحها للمخاطب ويرجح القراءة المشهورة وهى بفتح التاء فيقول: «والقراءة المشهورة أتم؛ لأن موسى لا يحتج على فرعون بعلمه» [4].

خامسًا: الترجيح بين الأوجه المختلفة للقراءة الواحدة:

والسخاوى يعرض القراءات المختلفة والتوجيهات الممكنة لها وقد يتعرض لهذه التوجيهات فيختار منها الأقوى وأعنى بالأقوى هنا ما كان توجيهه موافقًا للمعنى وتؤيده القواعد النحوية... ومن هنا نرى اختياره لأقوى الوجوه إذا أيدته القواعد عندما نعرض لرأيه فى بعض المواضع على النحو التالى:-

توقف السخاوى عند قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ. وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِى آيَاتِنَا مَالَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ [5]. وقال: «فإن قلت: علام عُطِف قوله ﴿يوبقهن﴾ ؟ قلت: على ﴿يسكن﴾، والمعنى: إن يشأ يسكن الريح فيركدن، أو يعصفها فيغرقن بعصفها، فإن قلت: فلم جزم ﴿أو يوبقهن﴾؟ قلت: لأن المعنى: إن يشأ يسكن أو يوبق» [6].

فهنا يعرض السخاوى لهذه القراءة معللا ومبينًا ومنطلقًا من المعنى فى هذا التعليل فى اختياره جزمَ «يوبقْ» عطفًا على «يسكن».

---

[1] آل عمران:١٤٦ ((قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو ((قُتِلَ)) وقرأ قتادة ((قُتِّلَ)) بتشديد التاء، وباقى السبعة ((قاتل)). البحر المحيط (٧٣/٣)، الدر المصون (٢٢٨/٢).

[2] السخاوى (٢٧ب).

[3] الإسراء:١٠٢. قرأ الكسائى بضم التاء للمتكلم، والباقون بفتحها للمخاطب . الدر المصون (٤٢٥/٤).

[4] السخاوى (١٠٦أ).

[5] الشورى (٣٣-٣٥).

[6] تفسير السخاوى (٢٤٧ب).

وقد عرض السخاوى للقراءات فى نفس الآية فقال: «فإن قلت : فما موجب الحركات الثلاث فى ﴿ويعلم[1]﴾؟ وأجاب بأن فى ﴿ويعلم﴾ ثلاثة أوجه، الرفع، والنصب والجزم، ثم بدأ فى التوجيه فقال : «قلت: أما الجزم فعلى ظاهر العطف، وأمَّا الرفع فعلى الاستئناف، وأمَّا النصب فللعطف على منصوب محذوف، والتقدير لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون» ثم أورد توجيه الزجاج للنصب فى هذا الفعل «ويعلم» ورد عليه،ليخلص بنا إلى القول بحمل القراءة على أقوى الوجوه، يقول: «فهذا ليس بحد الكلام ولا وجهه ... ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بحدٍّ فى الكلام...» [2] .

ومن المواضع التى يؤكد السخاوى فيها أن القراءة يجب حملها على الوجه الأقوى ولا يجوز العدول عنه إلى الضعيف أو الشاذ عندما عرض لقوله تعالى: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلأ الأَعْلَى﴾ [3] قال: «فإن قيل: هل يجوز أن يكون أصله «لئلا يسمعوا» فحذفت اللام كما حذفت فى قولك جئتك أن تكرمنى فبقى أن لا يسمعوا، فحذفت أن وأقر عملها؟ قلنا: الحذف فى هذين الحرفين معًا منكرٌ، أما حذف أحدهما فجائز، ولا يحمل الكتاب العزيز على الشذوذ المنكر» [4]

سادسا:مناقشة النحاة فى بعض التوجيهات:

ويمكن مناقشة ذلك من خلال المسألة الآتية:

[فى القراءات الواردة فى قوله تعالى ﴿وَقِيلِهِ﴾[5]]

ومن المواضع التى عرض السخاوى للأوجه المختلفة للقراءة وناقش النحاة فيها وردَّ بعض الأوجه مستضعفاً إياها عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلاءِ قَوْمٌ لا يُؤْمِنُونَ﴾[6] قال: «قرئت بالحركات الثلاث فالنصب: قال الأخفش: هو معطوف على «سرهم ونجواهم» [7] ، وعنه: هو مصدر، أى: وقال قيله. وحمله الزجاج على موضع الساعة، أى: يعلم الساعة ويعلم قيله، كما تقول: عجبت من ضرب زيد وعمروٍ، وحمل الجرَّ على لفظ الساعة بتقدير حذف المضاف [8] ...»

---

[1] السابق.

[2] السخاوى (٢٤٧ب).

[3] الصافات:٨ .

[4] تفسير السخاوى (٢١٦ب).

[5] قرأ حمزة وعاصم والسلمى وابن وثاب والأعمش بالجر، والباقون بالنصب، وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن بالرفع. ينظر: الدر المصون (١٠٩/٦، ١١٠)، والحجة (٣٢٣)، والأشباه والنظائر (٩٨/٥) ت عبد العال سالم مكرم.

[6] الزخرف:٨٨ .

[7] يعنى من قوله تعالى: ﴿أم يحسبون أنّا لا نسمع سرهم ﴾ الزخرف:٨٠ .

[8] وعزاه السيوطى إلى الكسائى. الأشباه (٩٩/٧).

[1] فالسخاوى هنا ذكر أن فى قوله ﴿وَقِيلِهِ﴾ القراءة بالحركات الثلاث وأخذ فى التوجيه، وبدأ بتوجيه النصب فذكر رأى الأخفش :أنها معطوف على ﴿سرهم ونجواهم ، أى: "أم يحسبون أنا لا نعلم سرهم ونجواهم وقيله. أو على المصدر، أى: قال قيله .

والتوجيه الثالث: النصب على موضع ﴿الساعة﴾، ونقله عن الزجاج، وكذا توجيه الزجاج للجر على لفظ الساعة، وهذه الأوجه ذكرها أبوالبقاء [2] والسمين الحلبى [3] ومكى [4] وضعف الزمخشرى هذه التوجيهات، فقال : "والذى قالوه ليس بقوى فى المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً، ومع تنافر النظم" [5] وهى عبارة السخاوى إلا أنه لم يذكر الوجه الثانى وهو تنافر النظم [6] فهو هنا موافق للزمخشرى فى تضعيف هذه الأوجه معللاً ذلك بأن فيها فصلاً بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً، وإن كان الزمخشرى قد صرح بضعفه من جهة المعنى والقاعدة، وقد تبعه السخاوى فى ذلك. ثم اختار ما يراه الأجود- موافقاً له -فقال : "وأجود من هذا كله أن يكون النصب والجر على إضمار حرف القسم وحذفه، والرفع على قولهم: أيمن الله، وقوله: ﴿إِنَّ هَـؤُلاَءِ قَوْمٌ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[7] جواب القسم" [8] . قال الزمخشرى:"كأنه قيل: وأقسم بقيله يارب. أو: وقيله يارب قسمى إن هؤلاء قوم لا يؤمنون" [9] .

وذكر فى النصب ثمانية أوجه:

١ - أنه منصوب على محل "الساعة" كأنه قيل: إنه يعلم الساعة ويعلم قيله.

٢ - أنه معطوف على "سرهم ونجواهم" أى: لا يعلم سرهم ونجواهم ولا يعلم قيله.

٣ - أنه عطف على مفعول "يكتبون" المحذوف، أى : ويكتبون قيله.

٤ - أنه معطوف على مفعول "يعلمون" المحذوف، أى: يعلمون ذلك ويعلمون قيله.

٥ - أنه مصدر قال أى: قال قيله.

٦ - أن ينتصب بإضمار فعل، أى: الله يعلم قيل رسوله.

٧ - أن ينتصب على محل "بالحق" أى: شهد بالحق وبقيله.

---

[1] السخاوى (٢٥٣).

[2] البيان فى إعراب القرآن (١١٤٢/٢).

[3] الدر المصون (١٠٩/٦).

[4] مشكل إعراب القرآن (٦٥٢/٢).

[5] الكشاف (٢٦٨/٤).

[6] تفسير السخاوى (٢٥٣ب).

[7] الزخرف:٨٨ .

[8] تفسير السخاوى (٢٥٣ب).

[9] الكشاف (٢٦٨/٤).

٨ - أن ينتصب على حذف حرف القسم، كقوله:

... ... فَذَاكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ

وفى القراءة بالرفع ذكر توجيهات أربعة:

١ - الرفع عطفاً على «علم الساعة» بتقدير مضاف، أى: وعنده علم قيله، ثم حذف وأقيم هذا مقامهُ.

٢ - الرفع على الابتداء، والجملة من قوله تعالى «يارب» ...الآية - هو الخبر.

٣ - مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: مسموع أو مُتَقَبَّلٌ .

٤ - أنه مبتدأ، أو صلة القسم؛ كقولهم: أيمن الله ولعمر الله، فيكون خبره محذوفاً تقديره: قسمى ... إلخ [١] .

وبعد ذكر السمين هذه التوجيهات المختلفة قرر أن جماعة اختاروا قراءة النصب، ونقل كلام أبى جعفر النحاس فى اختياره للنصب [٢] .

وقد ذكر السيوطى قول الزمخشرى الذى وافقه فيه السخاوى وتعقبه بقوله: «وهو مخالف لظاهر الكلام» قال: ويظهر أن قوله: «يارب... لايؤمنون» متعلق بقيله، ومن كلامه عليه السلام. وإذا كان «هؤلاء» جواب القسم كان من إخبار الله تعالى عنهم وكلامه، والضمير فى قيله للرسول، وهو المخاطب بقوله: فاصفح عنهم...» [٣]

والذى يعنينا هنا تقرير أن السخاوى قد ذكر التوجيهات المختلفة للقراءات التى وردت فى هذه الآية، ولم يكن هنا مجرد ناقل، بل رجح توجيهاً غير ما نقله عن الأخفش والزجاج والكسائى [٤] . أما عن توجيهات هذه القراءات فقد أفاض فى ذكرها النحاة والمفسرون، ومنهم السمين الحلبى وفيما يلى إجمال كلامه فى هذا الموضع: قال: والجرُّ على وجهين:

١ - عطف على الساعة، أى: عنده عِلْمُ قيله.

٢ - الواو للقسم والجواب إما محذوف تقديره: لَتُنْصَرَنَّ أو لأفعلَنَّ والسمين الحلبى يقرر ما تقدم ذكره أن الزمخشري-وعليه فهو تقرير لموقف السخاوى أيضاً لتبعيته الزمخشرى فى ذلك- لم يرتض من الأوجه التى تقدمت شيئاً، وإنما اختار أن يكون قسماً فى القراءات الثلاث [٥] . وهو ما ارتضاه السخاوى واستحسنه على ما تقدم.

---

[١] الدر المصون (٦/١٠٩، ١١٠) باختصار.

[٢] ينظر الدر المصون (٦/١١٠)، إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس (٣/١٠٤).

[٣] الأشباه والنظائر للسيوطى (٧/١٠٠).

[٤] لم ينسب السخاوى هذا التوجيه للكسائى، ولكن عزاه السيوطى فى الأشباه والنظائر (٧/١٠٠).

[٥] الدر المصون (٦/١١٠).

وبعد فإنه ينبغي التأكيد على أن السخاوى قد ضعف بعض التوجيهات و لم يتطرق التضعيف إلى القراءة ذاتها، حتى هذه التوجيهات فإنه لم يردها ولكنه اختار أقواها.

سابعاً:محاولة التوفيق بين القراءات التى يبدو بينها تعارض ظاهرى:

ونناقش هذا من خلال هذه المسألة: **(هل يجوز نصب المستثنى فى الكلام التام غير الموجب؟)**.

تقدم أن السخاوى يقبل جميع القراءات وإن اختلفت درجة قبوله لها، وتقدم-أيضاً-أنه قد رجح أحد التوجيهات ، وامتداداً لاحترامه للقراءة فإنه إذا بدا له تعارض بين قراءتين صحيحتين أسرع بمحاولة التوفيق بينهما ومن المواضع التى وَفّق فيها بين القراءات عندما عرض لقوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلا امْرَأَتَكَ﴾[1] ، قال : قال قوم : من قرأ ﴿إلاامرأتُك﴾ بالرفع، فهو فاعل "يلتفت" ومن قرأ﴿ إلاّ امرأتَك﴾ بالنصب فهو مستثنى من قوله: ﴿فأسر بأهلك﴾و لم يسر بها وعلى الأول قد سرى بها لكنها التفتت؛ فيلزم اختلاف القراءتين المتواترتين، والواقعة واحدة"[2] (!!).

يعرض لنا السخاوى هنا موضع الخلاف فى قراءتى الرفع والنصب فى ﴿إلا امرأتك﴾ وما يتبعه من خلاف فى المعنى؛ بل تناقض ؛ لما يقتضيه من الإسراء فى إحدى القراءتين وعدمه فى الأخرى، ولعل السخاوى يشير بقوله: "قال قومٌ..إلخ" -إلى الزمخشرى ؛ فقد استشكل قراءة النصب هنا، ورأى أن النصب على الاستثناء من قوله "فأسر بأهلك" وهو يقتضى أنه لم يسر به والرفع على البدلية من (أحد) والاستثناء من قوله ﴿ولا يلتفت﴾ وعليه ينتج الإشكال المشار إليه، يقول الزمخشرى: "فإن قلت: ما وجه قراءة من قرأ ﴿إلا امرأتك﴾ بالنصب؟ قلت: استثناها من قوله: ﴿فأسر بأهلك﴾ والدليل عليه قراءة عبدالله[3] : " فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك" ، ويجوز أن ينتصب عن "لا يلتفت" ؛ على أصل الاستثناء، وإن كان الفصيح هو البدل أعنى قراءة من قرأ بالرفع؛ فأبدلها عن (أحد)، وفى إخراجها مع أهله روايتان... واختلاف القراءتين ؛ لاختلاف الروايتين"[4] كذا قال الزمخشرى هنا فى كشافه، وقد رجح البدل أيضاً فى المفصل وجعله أولى من النصب فى نحو: ما جاءنى أحد إلا زيد، وذلك لأن النصب على الاستثناء، إنما يحصل تشبيها بالمفعول، فكان البدل أولى من جعله فضلة، كذا ذكر السخاوى فى المفضل، وذكر استدلال الزمخشرى على ما ذهب إليه من

---

[1] هود:٨١ .

[2] تفسير السخاوى (٨٣ب).

[3] يعنى عبد الله بن مسعود، ينظر: تفسير الطبرى (٩١/٧).

[4] الكشاف (٤١٦/٢).

ترجيح الرفع على البدل فى هذا الموضع على النصب على الاستثناء بقوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[1] وقال: وقد تأول الزمخشرى قراءة النصب فى قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ﴾ ...الآية بأن «إلا امرأتك» استثناء من موجب فلا يناقض ما رجحه الزمخشرى وجعله الأولى.

ويبدو لى أن السخاوى قد خالف الزمخشرى فى هذه المسألة؛ إذ ردَّ عليه فى المفضل وهنا فى التفسير، وأنكر عليه استدلاله بقراءةٍ على مذهبه وإهماله القراءةَ الأخرى، وكذلك ردَّ ما تأوَّله فى قراءة النصب فى الآية، محل النزاع، قال السخاوى: « واستدل -أى الزمخشري- على أن الاختيار البدلُ بقوله عز وجل ﴿مافعلوه إلا قليل منهم﴾ وقد قال عز وجل ﴿مافعلوه إلا قليلاً منهم﴾[2] بالنصب أيضاً، فأى دليل فيما ذكر؟ وأما قوله عز وجل ﴿فأسر بأهلك﴾... الآية فقال النحاة: الأجود فى قراءة النصب أن يكون المستثنى من قوله عز وجل ﴿فأسر بأهلك﴾: ﴿إلا امرأتك﴾ فيكون استثناء من موجب، ولا يجوز إلا النصب؛ لفساد البدل؛ لأنك لوقلت: أسر إلا بامرأتك، لم يجز»[3] .

ومحل الخلاف يكمن فى أن النحاة يستضعفون النصب على الاستثناء من كلام غير موجب، فضعف عندهم النصب على الاستثناء من «ولا يلتفت» فجعلوا النصب على الاستثناء من «فأسر بأهلك» وقد تعقبهم السخاوى فقال : «والذى قالوه غير مستقيم، ولكنه منصوب على أصل باب الاستثناء، مستثنى من قوله «ولا يلتفت» ، كما جاء منصوباً فى قوله عز وجل ﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم﴾، والدليل على صحة هذا أن قراءة الرفع قد شهدت بأنه أسرى بامرأته. والوجه الثانى الذىذكروه يمنع من الإسراء بها، وإنما هذا كقولك: ما جاءنى أحدٌ إلا زيدًا»[4] .

والسخاوى بذلك يردُّ قول الزمخشرى الذى رجح الرفع على البدلية، وكذا يرد على النحاة اختيارهم النصب على الاستثناء من ﴿فأسر بأهلك﴾ ويرى أن النصب هنا على أصل باب الاستثناء والمستثنى منه ﴿ولا يلتفت﴾، فهو يرى أن النصب على الاستثناء من كلام غير موجب جائز وواقع فى كلام العرب، وهو بذلك يريحنا من كل هذه التأويلات ويتم بكلامه التوفيق بين القراءتين المتواترتين. وهو ما قرره السخاوى فى تفسيره، حيث قال: والصواب أن الاستثناء على كل حال من «ولا يلتفت» والاستثناء من النهى يجوز فيه الرفع على البدل والنصب على الأصل : الاستثناء»[5]

---

[1] النساء:٦٦ .

[2] وهى قراءة ابن عامر كما فى الدر المصون (١٢٠/٤).

[3] المفضل شرح المفصل (١٥٣/١و).

[4] المفضل شرح المفصل (١٥٣/١و).

[5] تفسير السخاوى (٨٣ب).

ومنطلق السخاوى فيما يراه هنا من جواز نصب المستثنى من كلام غير موجب يتمثل فى أمرين بينهما صلة وثيقة: الأول: المعنى. الثانى: التوفيق بين قراءتى الرفع والنصب.

فقد نقل عن المازنى قوله: «أما الرفع فعلى البدل من أحد، وأما النصب: فعلى الاستثناء المنقطع، سواءٌ جعلته من (أسر بأهلك)، أو جعلته من (لا يلتفت)، والتقدير: ولكن امرأتك لا تسرى، أو: ولكن امرأتك لا تلتفت، و لم يبح لها ترك الإسراء، ولا ترك الالتفات، فأيًّا جعلت من حمله على الإسراء أو على الالتفات كان منقطعًا» ويردُّ السخاوى بعض كلام المازنى هذا فيقول: «وحمله على الإسراء لا يستقيم؛ لأنها قد أسرت، وأما حمله على الالتفات فجيد، كما تقول: لا يقيم أحدإلا زيدًا، وإنما تقدير الكلام: انههم عن الالتفات و لم يأمره بنهيها، وهذا كما تقول: يا زيد لا يقيم أحد من القوم إلا عمرًا، أى: انههم عن القيام ولا تنهه».

وهو هنا يستدل بالاستعمال العربى من كلام العرب، ومن قبل استدل بقراءة النصب فى قوله تعالى: ﴿ما فعلوه إلا قليلا منهم﴾، والسخاوى يقرر رأيه ويورد عليه اعتراضات ويدفعها، فيقول: «فإن قيل: إذا قلت: ما جاءنى أحد إلا زيد، كيف يجوز أن يكون (زيد) بدلًا من أحد؟ و(أحد) منفى، و(زيد) موجب؟ وينقل الردَّ من كلام المبرد فيقول: «زيد قد حلَّ محل «أحد» فى العامل ولـ «إلا» معناها، ألا ترى أن قولك: «ما جاءنى إلا زيد» قد ارتفع زيد بـ (جاءني) كما كان يرتفع لو قلت: جاءنى زيد، أو: ما جاءنى زيد، ولـ (إلا) معناها، وهو هنا يشير إلى مذهب الكوفيين الذين يرون أن ما بعد إلا عطف نسق وليس بدلا على رأى البصريين [1] . ويورد اعتراضًا آخر فيقول. فإن قيل: فلم لا يجوز البدل فى الموجب؛ فيقال: جاءنى إخوتك إلا زيد؟ و لم لا يجوز فى زيد إلا النصب؟ قيل: لفساد البدل؛ لأنك لا تقول: جاءنى إلا زيد؛ لأنك إذا قلت ذلك لم يقع الاستثناء على شيء» [2] .

وهكذا حاول السخاوى التوفيق بين قراءتى النصب والرفع، والتى ادَّعى الزمخشرى التعارض بينهما لاختلاف الروايتين كما تقدم، وتعقبه الشيخ أبو حيان بأنه خطأ فاحش؛ إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين من أنه أسرى بها أو لم يسر بها، قال أبو حيان: وهذا تكاذب فى الأخبار، يستحيل أن تكون القراءتان وهما من كلام الله تعالى تترتبان على التكاذب» ، وتعقب السمين الحلبى شيخه بأن رأى الزمخشرى صحيح الفرض، ولا يلزم منه التكاذب، وقد فصل ذلك تفصيلا حسنًا [3]. وذكر لقراءة الرفع توجيهين:

---

[1] شرح الأشمونى على الألفية (٣٩٢/١) ط عيسى الحلبى د ت.

[2] ينظر تفصيل السخاوى لهذه المسألة فى: المفضل (١٥٣/١ظ).

[3] الدر المصون (١٢٠/٤،١٢١) بتصرف، والبحر المحيط (٢٤٩/٥).

الأول: أنها على البدل من «أحد» وقال: «وهو أحسن من النصب؛ لأن الكلام غير موجب».
وعلى ذلك جمهور النحاة فى ترجيح البدلية على النصب للعلة المتقدمة [1].

الثانى: الرفع على الاستثناء المنقطع. قال السمين الحلبى: «والقائل بهذا جعل قراءة النصب - أيضًا- من الاستثناء المنقطع، فالقراءتان عنده على حد سواء» [2] وصرح بأن صاحب هذه القراءة هو شهاب الدين أبو شامة، وقد علمنا أنه أحد تلامذة السخاوى كما تقدم وقد اعترض رأيه هذا أبو حيان بأن العامل -على رأيه هذا- لم يتوجه عليه العامل بحال، وردَّ السمين الحلبى قول شيخه بأن العامل متوجه على المستثنى هنا من الجملة...» [3].

أما النصب: فقد ذكر فيه ثلاثة توجيهات:

الأول: أنه مستثنى من «بأهلك» وأورد عليه اعتراضًا من جهة المعنى.

الثانى: أنه مستثنى من «أحد» قال: «وكان الأحسن الرفع، إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر «ما فعلوه إلا قليلا منهم» [4] بالنصب مع تقدم النفى الصريح.

الثالث: أنه مستثنى منقطع على قول أبى شامة [5].

ويبدو أن صاحب الدر المصون قد اختار توجيه أبى شامة والذى سبق أن السخاوى قد ذكر جزءًا منه عن المازنى وأيده كما هو رأيه فى المفضل. واختاره أيضًا الشيخ يس العليمى فى حاشيته على التصريح [6] والراجح هنا فى هذه المسألة ما رآه السخاوى من جواز النصب على الاستثناء من «ولا يلتفت» وإن كان الكلام غير موجب ؛ لما يؤيده من السماع، ولما يودى إليه من اطِّراحٍ لتخريجات متكلفة وقد وجدت ابن مالك -رحمه الله- يجيز فى هذه الحالة النصب، وإن كان يراه مرجوحًا، ويفهم هذا من كلام الأشمونى ؛ حيث قال: «أَفْهَمَ قوله «انتخب» أن النصب جائز، وقد قرئ فى السبع ﴿ما فعلوه إلا قليلًا منهم﴾ و﴿ولا يلتفت منكم﴾...الآية- بالنصب» [7] وكذلك قول ابن هشام : «والنصب عربٌى جيد، وقد قرىء به فى السبعة» [8] وتعقبه الشيخ ياسين بأنه

---

[1] ينظر: شرح الأشمونى (٣٩١/١) ط الحلبى د ت، التصريح بمضمون التوضيح (٣٥٠/١ وما بعدها) ، الدر المصون (١٢٠/٤).

[2] الدر المصون (١٢٠/٤).

[3] الدر المصون (١٢٠/٤).

[4] تقدم تخريج هذه القراءة.

[5] الدر المصون (١٢٠/٤).

[6] حاشية الشيخ يس على التصريح (٣٥٠/١).

[7] شرح الأشمونى على الألفية (٣٩٣/١) ط الحلبى د ت.

[8] التصريح على التوضيح (٣٥٠/١). ط الحلبى د ت.

خلاف المنتخب الراجح، ورأى أن هذا هو ما دفع الزمخشرى إلى القول بـأن الاستثناء من ﴿فأسر بأهلك﴾ ليكون من تام موجب...» [1] .

وبعد هذه الجولة السريعة يظهر مدى محاولة السخاوى التوفيق بين القراءتين عندما ظهر بينهما تعارض ظاهرى، وبدا الأمر سهلا لديه؛ لأنه آثر صحة القراءة الثابتة على تقديس القاعدة النحوية، و لم ير ضررًا محققًا من القول بجواز النصب فى هذه الحالة، وهو أصوب ما وقفت عليه فى هذه المسألة.

ثامنًا: موقف السخاوى من القراءات الشاذة:

صرح السخاوى بأن القراءة بالشاذ لا تجوز ولا يتعبد بها، قال: «والذى لم يزل عليه الأئمة الكبار، القدوة فى جميع الأمصار من الفقهاء والمحدثين وأئمة العربية -توقير القرآن، واجتناب الشاذ، واتباع القراءة المشهورة، ولزوم الطريق المعروفة فى الصلاة وغيرها...» [2] . ويرى عدم جواز القراءة بالشاذ ولو كان موافقًا للعربية، يقول: «فإن قيل: فهل فى هذه الشواذ شيءٌ يجوز القراءة به؟ قلت: لا تجوز القراءة بشيء منها ؛لخروجها عن إجماع المسلمين، وعن الوجه الذى يثبت به القرآن وهو التواتر، وإن كان موافقًا للعربية وخط المصحف؛ لأنه جاء من طريق الآحاد، وإن كانت نقلته ثقات؛ فتلك الطريق لا يثبت بها القرآن ومنها ما نقله من لا يعتد بنقله، ولا يوثق بخبره، فهذا أيضًا مردود لا تجوز القراءة به ولا يقبل، وإن وافق العربية وخط المصحف...» [3]

فيما سبق يقرر السخاوى عدم جواز القراءة بالشاذ، فهل يعنى هذا أنه يرفض القراءات الشاذة فى مجال اللغة والنحو؟ ولعل قوله: «ومن الشاذ ما هو لحن فلا يقبل؛ لخروجه عن الشهرة والعربية وكيف لا يخرج عن الشهرة وهو لحن...» [4] لعل قوله هذا يعنى أنه يقبل القراءة الشاذة إذا لم تكن لحنًا ووافقت وجهًا من العربية، وبذلك يجب التفريق بين قبولها فى هذا المجال وبين إجازة القراءة بها وقد وجدت السخاوى يستأنس بالقراءة الشاذة فى مواضع من تفسيره أذكر منها: فى قوله تعالى: ﴿وَاَ للهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ قال: ومن قرأ: ﴿بما وَضَعْتِ﴾ وهو شاذٌ كان من الله أو من كلام الملائكة» [5] .

---

[1] حاشية الشيخ يس على التصريح (٣٥٠/١) ط الحلبى د ت.

[2] ينظر موقفه من القراءات الشاذة فى جمال القراء وكمال الإقراء (٢٣٤/١) وما بعدها ط١ مطبعة المدنى. مكة ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

[3] السابق (٢٤١،٢٤٢).

[4] جمال القراء (٢٤٣/١).

[5] تفسير السخاوى (٢٣أ)، وذكر فى الكشاف (٣٥٦/١) أنها قراءة ابن عباس.

وعند قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ قال: «قرىء شاذًا: ﴿فَتَقَبَّلْهَا رَبَّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتْهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلْهَا زَكَرِيَّا﴾ بالنصب على صيغة الدعاء فى الأفعال الثلاثة»[1].

واستشهد بالقراءة الشاذة ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ﴾ بضم النون على جواز حذف صدر الصلة[2] وذلك مما يحمد له.

وقد ذكر هذه القراءة هنا ليؤكد ما ذهب إليه فى «المفضل» من جواز حذف صدر جملة الصلة فقال مقررًا رأيه: «وقد جاء صدر الجملة محذوفًا فى قول بعض العرب فيما رواه أبو الخطاب: ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءًا» أى: بالذى هو قائل»[3].

ثم عرض لهذه القراءة فقال: «وقرأ الحسن ويحيى بن يعمر وأبو إياس قوله تعالى ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنُ﴾، ويروى ذلك عن ابن مسعود، أى: على الذى هو أحسن، وقرأ مالك بن دينار وأبو العالية وأبو السماك الجحدرى قوله تعالى: ﴿مَثَلا مَا بَعُوضَةً﴾[4] أى: ما هو بعوضة»[5]. وقد فصل السخاوى القول فى هذا وأشار إلى رأى سيبويه بإجازته ذلك، ثم قال: «أما القراءة المشهورة «على الذى أحسن» فيجوز أن يكون فيه ضمير منصوب، وقد حذف،... الخ»[6] قال السخاوى: «وفى الشاذ تمامًا على الذى أحسنُ» بضم النون، أى: تمامًا على الذى هو أحسنُ»[7]. وهو تصريح باعتماد السخاوى -فى احتجاجه -على القراءة التى صرح هو بأنها شاذة، وتبين ذلك بكلامه فى المفضل.

وقد استشهد السخاوى بالقراءة الشاذة عند عرضه لقوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾[8] على أن الباء للتعدية قال: «والباء فى «بالحق» للتعدية، وقيل للمصاحبة، وقرأ ابن مسعود[9] «وجاءت سكرة الحق بالموت» والباء على هذه القراء للتعدية؛ لأنها سبب حصول الموت، ولأن الموت يعقبها فكأنها أتت به...»[10].

---

[1] تفسير السخاوى (٢٣ب)، وهى قراءة مجاهد كما ذكر فى الكشاف (٣٥٩/١)، والدر المصون (٧٧/١).

[2] السخاوى (٥٦أ) وهى قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. الدر المصون (٢٢١/٣).

[3] المفضل شرح المفصل للسخاوى (٤٤/٣ب).

[4] البقرة: ٢٦.

[5] المفضل (٤٤/٣ب).

[6] السابق.

[7] تفسير السخاوى (٥٦أ).

[8] ق: ١٩.

[9] مختصر فى شواذ القرآن (١٤٥)، وقراءة ابن مسعود ﴿سكرات﴾ بالجمع، وقراءة الإفراد قراءة أبى بكر الصديق وأبى -رضى الله عنهما-.

[10] تفسير السخاوى (٢٧٣ب).

واحتج السخاوى على أن الأصل فى «خير» التى بمعنى «أخير» -أفعل تفضيل- لا يجمع على «خَيْرُون» ولا «خيرات» بالتخفيف، واحتج لذلك بقراءة من قرأ﴿ فِيهِنَّ خَيِّرَاتٌ حِسَانٌ﴾ [1] بالتشديد، قال: «وأمَّا «خير» الذى هو بمعنى «أخير» فلا يقال فيه: خَيْرُون ولا خَيْرات، وقريء [2] ﴿خَيِّرَات﴾ على الأصل، والمعنى : فاضلات الأخلاق حسان الخلق» [3] .

كما احتج على جواز العطف على الموضع بالقراءة الشاذة وذلك عندما عرض لقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[4] وتوقف عند إعراب «ويكفر» وقال: «وإذا جاء جواب الشرط بالفاء وبعده جملة اسمية، وعطفت عليها بفعل مضارع- جاز فى الفعل المضارع الجزم عطفًا على موضع الفاء، والرفع عطفًا على ما بعد الفاء؛ لأنه مستحق الرفع؛ كقوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[5] وجاء فى هذه الآية الوجهان ﴿وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفرُ﴾ و«يكفرُ» قريء بهما فى السبعة، وكذلك قوله:﴿من يضلل الله فلا هادى له ويذرُهم﴾ و«يذرْهم» ، قريء بهما [6] » [7] .

فالسخاوى هنا قد اعتمد على تأييد القاعدة بالاحتجاج لها بالقراءة الشاذة، وهى قراءة التسكين، حملًا على الموضع.

واستشهد السخاوى بالقراءة الشاذة على جواز رفع لفظ الجلالة مع بناء الفعل للمجهول وذلك عندما عرض لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ الْعَزِيزُ الحكيمُ﴾ [8] قال: «فإن قلت: فما رافع اسم الله عز وجلَّ على هذه القراءة؟ قلت: ما دلَّ عليه «يُوحَى إليك» ؛ كأن قائلًا قال: مَنْ الموحِي؟ قال: الله العزيز الحكيم؛ كقراءة السلمى: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادِهم شركاؤُهم﴾[9] ؛ كأن قائلا قال: مَنْ زينه. قال: شركاؤهم» [10] .

والسخاوى اختار رأى سيبويه فى هذه القراءة، وهذا توجيهه، وفيها توجيه آخر نسبه السمين الحلبى إلى قطرب، وهو أن «شركاؤهم» رفعٌ على الفاعلية بالمصدر [11] .

---

[1] الرحمن: ٧٠ .

[2] قرأ بالتشديد عثمان النهدى، كما فى مختصر شواذ القرآن(١٥١) والتخفيف مع فتح الياء قراءة أبى عمرو كما فى الدر المصون (٢٤٩/٦).

[3] تفسير السخاوى (٢٨٧أ).

[4] البقرة: ٢٧١.

[5] المائدة: ٩٥ .

[6] الأنعام: ١١٠ .

[7] قراءة التسكين للحسن وأبى رجاء وقتادة وسلام ويعقوب وعبد الله بن يزيد والأعمش والهمدانى. المحتسب (٢٢٧/١). تفسير السخاوى (٢٠أ،ب).

[8] الشورى:٣ وهى قراءة ابن كثير ونسبت أيضًا إلى أبى عمرو كما فى الدر المصون (٧٤/٦).

[9] الأنعام:١٣٧ وهى قراءة الحسن البصرى وعبد الملك قاضى الجند صاحب ابن عامر القارىء كما فى الدر المصون (١٩٣/٣).

[10] السخاوى (٢٤٤أ).

[11] الدر المصون (١٩٣/٣).

وعند قوله تعالى: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الغَاوون﴾[1] أجاز النصب بإضمار الفعل واحتج له بقراءة عيسى بن عمر[2] للآية نصبًا ونقل قول أبى عبيد عنها، قال السخاوى: «وقرأ عيسى بن عمر «والشعراء» بالنصب بإضمار فعل، قال أبو عبيد: كان الغالب عليه حب النصب؛ قرأ ﴿حمالةَ الحطب﴾[3] ، و﴿السارقَ والسارقةَ﴾[4] ﴿وسورةٌ أنزلناها﴾[5] وفى نفس الموضع يذكر السخاوى قراءة شاذة، وهى قراءة من قرأ «يتبعْهم»[6] بسكون العين، وخرجها السخاوى على لغة «عَضْد» وهو إجازة التخفيف بإسكان العين.[7] كما وجه «ما» فى قوله تعالى: ﴿وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوه﴾ على أنها موصولة أو نافية، واستشهد للوجه الثانى بالقراءة الشاذة ﴿وَآتاكُمْ من كلِّ ما سألتموه﴾[8] قال: «قريء[9] : ﴿من كلٍّ﴾ بالتنوين و« ما »عل هذا نافية، وعلى المشهور هى موصولة»[10] .

ومن هذه المواضع التى تبين اعتداده بالشاذ من القراءات عند ذكره اللغات الواردة فى كلمة «زجاجة» فاحتج لفتح فاء الكلمة بقراءة من قرأ «زَجَاجَةٍ» من قوله تعالى: ﴿المصباح فى زجاجة﴾[11] .

وكذلك جوَّز اشتقاق كلمة «دريّ» من «درأ» محتجًّا بقراءة من قرأ بذلك، قال : «وقريء «زجاجة» بفتح الزاى[12] وقريء ﴿دِرِّيء﴾[13] بكسر الدال والهمز، أى: دَفّاعٌ للظلمة كقوله: «ويدرؤ عنها العذاب»[14] أى: يدفعه»[15] .

وأجاز السخاوى أن يكون قوله تعالى: ﴿والإيصال﴾ مصدرًا بمعنى الدخول فى الأصيل، واحتج لذلك بقراءة من قرأ بها» فى قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ وَالإِيصَالِ﴾[16] .

---

[1] الشعراء:٢٢٤ .

[2] ينظر: مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (١٠٩).

[3] المسد: ٤ .

[4] المائدة : ٣٨ .

[5] النور : ١ .

[6] هى قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو والحسن. مختصر فى شواذ القرآن (١٠٩).

[7] تفسير السخاوى (١٦٠ب).

[8] إبراهيم : ٣٤ .

[9] قراءة ابن عباس والحسن والضحاك وعمر بن قائد وقتادة ويعقوب وجعفر بن محمد وسلام بن المنذر ونافع فى رواية .مختصر فى شواذ القرآن (٧٣).

[10] تفسير السخاوى (٩٤ب).

[11] النور : ٣٥ .

[12] هذه قراءة نصر بن عاصم فيما رواه عنه مجاهد. كما فى مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع (١٠٣).

[13] هى قراءة نصر بن عاصم وأبى رجاء وسعيد بن المسيب وأبان بن عثمان. ينظر السابق .

[14] النور : ٨ .

[15] تفسير السخاوى (١٤٢ب).

[16] النور : ٣٥ .

كما قبل قراءة السيدة عائشة ﴿إِذْ تَلِقُونَه بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [1] واستشهد بها على أن الفعل فى الآية مشتق من الولق وهو الإسراع [2] .

كما أجاز السخاوى فتح العين فى جمع المؤنث السالم مع كون عينه حرف علة معتمدًا على القراءة الشَّاذَّة وهى قراءة الأعمش ﴿ثلاث عَوَرَات﴾ [3] بفتح الواو، قال: «وقريء ﴿ثلاث عورات﴾ بالنصب بدلا عن «ثلاث مرات» أى: أوقات ثلاث عورات، وعن الأعمش عَوَرات، بفتح الواو على لغة هذيل...» [4] .

تاسعًا : السخاوى يعترض على بعض القراءات:

مع كل ما تقدم من موقف السخاوى من القراءات والذى اتضح فيه مدى إجلاله للقراءات وأصحابها ودفاعه عنها فإننا نجد السخاوى أحيانًا قليلة يعترض على بعض القراءات: ومن ذلك:

اعترض السخاوى على قراءة مَنْ قرأ: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَاسْتَبْرَقَ﴾ [5] : «استبرق» بألف وصل مع النصب فى محل الجر. قال السخاوى: «وقريء [6] : ﴿واستبرق﴾ نصبًا فى موضع الجر على منع الصرف؛ لأنه أعجمى، وهو غلط؛ لأنه يدخله حرف التعريف» [7] .

وهنا تعارضت القراءة الشاذة مع العربية، فلم يجد السخاوى بُدًّا من الحكم بأنها غلط على هذا الوجه. وقد سبق مكى بن أبى طالب [8] والزمخشرى [9] إلى القول بهذا، وهو على القراءة بألف الوصل ولكن أبا حيان يقف موقفًا آخر من هذه القراءة منطلقًا من الدفاع عن صاحبها، قال: «ونقول إن ابن محيصن قاريء جليل مشهور بمعرفة العربية، وقد أخذ عن أكابر العلماء فيتطلب لقراءته وجه، وذلك أنه يجعل استفعل من البريق...[10]» ثم فصَّل القول فى ذلك وختم كلامه

---

[1] النور : ١٥ .

[2] تفسير السخاوى (١٤٠أ)، ينظر: مختصر فى شواذ القرآن (١٠٢).

[3] النور : ٥٨.

[4] هى قراءة الأعمش كما نسبها السخاوى وكذا فى الكشاف (٢٥٣/٣)، ونسبها ابن خالويه إلى عبد الله بن أبي إسحاق، وجاء فى مختصر فى شواذ القرآن: قال ابن خالويه: سمعت ابن الأنبارى يقول: قرأ به الأعمش. وسمعت ابن مجاهد يقول: هو لحن. فإن جعله لحنًا وخطأ من قبل الرواية، وإلا فله مذهب فى العربية؛ بنو تميم تقول ((رَوَضات)) و((حَوَزات)) و((عَوَرات)) وسائر العرب بالإسكان، وهو الاختيار؛ لمثلا تنقلب الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها. السابق (١٠٤)، تفسير السخاوى (١٤٤ب) وهنا يجيز السخاوى فتح عين جمع المؤنث مع أنها معتلة، واعتماده على هذه القراءة، ويرى أنها جاءت موافقة للغة هذيل، وقد اشترط الصرفيون لهذا الجمع شروطًا ثلاثة: ١- أن يكون المراد جمعه اسمًا لا صفة. ٢- ألا تكون عينه مضعفة. ٣- ألا تكون عينه معتلة. ينظر: شرح القصائد السبع للأنبارى دراسة نحوية وصرفية . د/ محمد عامر (١٠٠،١٠١).

[5] الإنسان : ٢٢ .

[6] هى قراءة ابن محيصن. ينظر: الدر المصون (٤٤٩/٦)، مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع (١٦٦،١٦٧)، والكشاف (١٧٣/٤).

[7] تفسير السخاوى (٣٢٥ب).

[8] مشكل إعراب القرآن (٧٨٧/٢).

[9] الكشاف (٦٧٣/٤).

[10] البحر المحيط (٤٠٠/٨)

بقوله: «وهذا التخريج أولى من تلحين من يعرف العربية، وتوهيم ضابط ثقة» [1] . وهو ما ذهب إليه أيضًا - مكى بن أبى طالب [2] . وقد كان المنتظر أن يكون هذا الموقف موقف السخاوى بدلا من ردِّ القراءة وتغليطها طالما وُجد إلى ذلك سبيل .

وفى موضع آخر: وجه السخاوى القراءة ثم نقل اعتراض أحد القراء عليها دون ردٍّ أو تأييد، قال عند قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤْصَدَةٌ﴾ [3] : «قريء [4] ﴿مؤصدة﴾ بالواو والهمزة من أوصدت الباب وآصدته إذا أطبقته وأغلقته، وعن أبى بكر بن عياش: لنا إمام يهمز «موصدة» فأشتهى أن أسُدَّ سمعى إذا سمعته» [5] ويبدو أن السخاوى يجيز الهمز، بدليل أنه ذكره. ولكنه يراه مرجوحًا، بدليل نقله عن أبى بكر بن عياش.

المطلب الثالث : مع السخاوى حول بعض القراءات:

١- حول قراءة حمزة «بمصرخيّ» .

ومما يظهر لنا موقف السخاوى من القراءات ومدى اعتباره بها:

عندما تعرض لقراءة مَنْ قرأ «بمصرخيّ» من قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾[6] قال: قريء «بمصرخيّ» بكسر الياء، وهى لغة قليلة» [7] .

وقراءة الكسر هذه هى قراءة حمزة -رحمه الله-، والفتح قراءة العامة. وأصل «بمصرخيّ» : بمصرخينني، وحذفت النون للإضافة، وأدغمت الياء فى الياء، فالتقى ساكنان، ففتح الياء لالتقائهما.

واختلف النحاة حول هذه القراءة:

المعارضون: طعن بعض النحاة فى هذه القراءة؛ مع أنها سبعية متواترة، فقال الزجاج واصفًا إياها

---

[1] السابق.

[2] مشكل إعراب القرآن (٧٨٧/٢).

[3] البلد : ٢٠ .

[4] قراءة أبى عمرو وحمزة وحفص بالهمز، الدر المصون (٥٢٦/٦). واقتضاب السخاوى هنا أشكل على الباحث فهم موقفه على المذكور أعلاه، ولكن عدم ردِّه على اعتراض أبي بكر بن عياش على قراءة شيخه عاصم، يدل على إقراره له ولكنه لم يصرح بذلك، وقد وجدت السمين الحلبى علق على هذا تعليقًا حسنًا وما أحسن ما قال : ((وكان أبو بكر راوى عاصم يكره الهمز فى هذا الحرف... ونقل كلامه ثم قال: ((وكأنه لم يحفظ عن شيخه إلا ترك الهمز مع حفظها حفص [إياه عنه] وهو أضبط لحرفه من أبى بكر على ما نقله القراء، وإن كان أبو بكر أكثر وأتقن وأوثق عند أهل الحديث)). الدر المصون (٥٢٦/٦، ٥٢٧).

[5] تفسير السخاوى (٣٤١ب).

[6] إبراهيم : ٢٢ .

[7] تفسير السخاوى (٩٤أ).

بالرداءة: «قرئت «بمصرخيَّ» بفتح الياء، كذا قرأه الناس وقرأ حمزة والأعشى «بمصرخيِّ» بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين، وذلك أن ياء الإضافة إذا لم يَكُنْ قبلها ساكن حُرِّكَت إلى الفتح، تقول: هذا غلامى قد جاء، وذلك أن الاسم المضمر لَمّا كان على حرف واحدٍ وقد مُنِعَ الإعراب؛ حُرِّكَ بأخف الحركات...» [1] .

ووصفها الفرَّاء بالوهم؛ قال: «لعلها من وَهْمِ القُرَّاء فإنه قلَّ مَنْ سَلِم منهم من التوهم» [2] .

وقال الأخفش : «ما سمعت هذا من أحد من العرب، ولا من أحدٍ من النحويين» [3].

وقال النحاس: «صار هذا إجماعًا، ولا ينبغى أن يحمل كتاب الله على الشذوذ» [4] .

أما مكى بن أبى طالب فقد أفرط فى وصف هذه القراءة بأوصاف متعددة، فهى عنده بعيدةٌ استعمالًا، وبالكراهة، فقال: «فالقراءة بكسر الياء فيها بُعْدٌ من جهة الاستعمال، وهى حسنةٌ على الأصول؛ لكن الأصل إذا طرح صار استعماله مكروهًا بعيدًا» [5] .

وقال الزمخشرى : «وهى ضعيفة» [6] . وصرح أبو عبيد بغلط أصحاب هذه القراءة فقال: «نراهم غلطوا» [7] . ولذلك لجأ هؤلاء إلى تخريجات وتوجيهات متعددة لهذه القراءة من ذلك:

١- كسرت ياء كلمة «مصرخيّ» إتباعًا لكسرة الخاء [8] .

٢- كسرت الياء مطابقة لحركة الهمزة فى قوله تعالى: ﴿إِنِّى كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ﴾[9] الأصل فى ياء «بمصرخي» أنها ثلاث ياءات: ياء الجمع وياء الإضافة، الياء الزائدة للمد، ثم حذفت ياء المد فبقيت الياء المشددة مكسورة وهو اختيار مكى بن أبى طالب [10] .

٤- يرى بعض النحاة أن كلمة «بمصرخيّ» كسرت بالباء، توهمًا من الفرَّاء أنها كلمة واحدة، وهو اختيار الفراء الذى قال: «ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى [11] ؛ فإنه قلَّ من سلم منهم من

---

[1] معانى القرآن وإعرابه للزجاج (١٥٩/٣) . تحقيق د/عبد الجليل شلبى ، دار الحديث - القاهرة ط٢ ١٤١٨-١٩٩٧م.

[2] معانى القرآن للفراء (٧٥/٢).

[3] ذكره فى الدر المصون (٢٦٣/٤) ثم قال: قال النحاس: ثم صار هذا إجماعًا. قلت : ولا إجماع... ثم دافع عن هذه اللغة، ينظر السابق.

[4] إعراب القرآن للنحاس (١٨٣/٢).

[5] مشكل إعراب القرآن (٤٠٤/١).

[6] الكشاف (٥٥١/٢).

[7] روح المعانى (٢١٠/١٣).

[8] حاشية الجمل (٥٢٢/٢).

[9] روح المعانى (٢١٠/١٣).

[10] مشكل إعراب القرآن (٤٠٤/١).

[11] قال البغدادى: ((...وقد خفض الياء من (مصرخىّ) الأعمش ويحيى بن وثاب.الخزانة (٣٣٢/١).

الوهم، ولعله ظنَّ أن الباء فى «بمصرخيّ» خافضة للحرف كلِّه، والباء من المتكلم خارجة من ذلك»[1] .

٥- ويرى بعضهم أن كسرة الياء كسرة بناء لا إعراب، وأن الياء كسرت لالتقاء الساكنين وإن كان فتحها أخفّ، وهو اختيار ابن خالويه [2] ، وأيده الزمخشرى فقال: «كأنه» قدَّر ياء الإضافة ساكنة، وقبلها ياء ساكنة، فحركها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين»[3] .

وقريبًا من هذا الاختيار اختيار الفراء إذ أجاز الكسر على ضعف فيما ذكره عنه الزجاج إذ قال: «وأجاز الفراء على وجه ضعيف الكسرَ؛ لأن أصل التقاء الساكنين الكسر، وأنشد:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ [4]

وعقب الزجاج قائلا: «وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه وعملُ مثل هذا سهلٌ، وليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب، ولا هو مما يحتج به فى كتاب الله عز وجلَّ»[5]

ولعل كلَّ هذه التوجيهات والتخريجات لهذه القراءة، نابعٌ من موقف هؤلاء النحاة الذين تمسكوا بالقواعد المقررة، وأوقفوا أمامها هذه القراءة معترضين أو مانعين أو مخطئين فالأصل عندهم فتح ياء المتكلم فى الإضافة فكان موقفهم ممن قرأ بالكسر ما تعرضنا له آنفًا [6] .

وعلى الجانب الآخر نحاة قبلوا هذه القراءة وأثبتوها، ورأوا أن كسر الياء المشددة فى «بمصرخيّ» لغة صحيحة ثابتة، ومن هؤلاء:

أبو حيان [7] ، وابن الأنبارى [8] والآلوسى [9] وأبو عمرو بن العلاء [10] والمرادى [11] وآخرون وتقدم إثبات الفراء لما سمعه عن العرب فى صدر هذه المسألة.

---

[1] معانى القرآن (٢/٧٥).

[2] فى القراءات السبع (٢٠٣) .

[3] الكشاف (٢/٣٧٥).

[4] معانى القرآن للزجاج (٣/١٥٩،١٦٠) .

[5] قال أبوحيَّان معلقًا: «وما ذهب إليه مَنْ ذكرنا من النحاة لا ينبغى أن يلتفت إليه؛ لأنها قراءة متواترة نقلها السلف واقتفى آثارهم فيها الخلف» البحر المحيط (٥/٤١٧).

[6] من رجز الأغلب العجلى شاعر مخضرم، ينظر: الخزانة (١/٣٣٢)، (٢/٢٥٧)، معانى القرآن للفراء (٢/٧٦).

[7] البحر المحيط (٥/٤١٦ وما بعدها).

[8] البيان فى غريب إعراب القرآن (٢/٥٧).

[9] روح المعانى (١٣/٢١٠).

[10] البحر المحيط (٥/٤١٦).

[11] حاشية الشيخ يس على التصريح (٢/٦٠).

موقف السخاوى من هذه القراءة : يبدو لى من تعليق السخاوى السريع على هذه القـراءة دون وصف بشيء من أوصاف المعارضة، قبوله لها واعتبـار صحتهـا، كمـا يظهـر لى إجازتـه كسـر يـاء المتكلم فى الإضافة ولكن باعتباره لغة قليلة مع صحته.

والراجح فى هذه المسألة جواز كسر ياء المتكلم فى الإضافة، وذلك لما يلى :

١- هذه القراءة السبعية الصحيحة التى لا مجال لردِّها، قـال الآلوسـى: «وبالجملـة لا ريـب فـى صحة تلك القراءة، وهى لغة فصيحة، وقد رُوى أنه تكلم بها رسول الله ﷺ فى حديث بدء الوحـي فإنكارها محض جهالة،... ثم قال: وقد قلَّد هؤلاء الطاعنين جماعةٌ، وقد وهموا طعنًا وتقليـدًا؛ فـإن القراءة متواترة عن السلف والخلف؛ فلا يجوز أن يقال فيها إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة...»[١]

ومن السماع يمكن أن نذكر ما ذكره صاحب «هدى البرية» حيث قـال: «قـرأ الـدورى بكسـر التحتية المتطرفة وهى فى ستة مواضع الأول هنا والثانى بأول يوسف، والثـالث بالصافـات، والبـاقى بلقمان»[٢] . وروى أيضًا قراءة أبى عمرو بن العلاء لقوله تعالى ﴿يابنيَّ﴾ بالكسر فى ستة مواضـع هى المذكورة فى نقل صاحب «هدى البرية» . ومن السماع ما تقدم مما ذكره الفـراء ورده الزجـاج من قول الشاعر:

ماضٍ إذا ما همَّ بالمضى قال لها هل لك يا تا فِىِّ

ومن جهـة القيـاس: أن التقـاء السـاكنين يـؤدى إلى التخلـص منـه بالكسـر فهـو الأصـل قـال الزمخشرى: «فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام، فكأنها يـاء وقعـت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن فحركت بالكسر على الأصل، قلت: هذا قياس حسن»[٣] .

وعلق ابن الجزرى قائلا: «وقياسها فى النحو صحيح»[٤] .

وقول السخاوى إنها لغة قليلة يحتاج إلى بسط؛ فهى لغة صحيحة لبنى يربوع، وهى قبيلة عريقـة من أعرق القبائل العربية[٥] وقد وصفها -أى اللغة- كثير من أئمة اللغة بالصحـة فـالراجح جـواز كسر ياء المتكلم عند الإضافة لما تقدم من الأدلة، ولما فى ذلك من راحة من التأويلات والتوجيهـات المتكلفة وخاصة أن القراءة صحيحة السند، موافقة لبعض وجوه العربية ولرسم المصحف.

---

[١] روح المعانى (٢١٠/١٣).

[٢] هدى البرية لما فيه الخلاف بين حفص ودورى وأبى عمرو من طريق الشاطبية (٤٣) .عبد الرءوف سالم ط صبيح د ت. والآيات من [يوسـف : ٥]، [الصافات : ١٠٢]، [لقمان : ١٣،١٧].

[٣] الكشاف (٣٧٥/٢).

[٤] النشر فى القراءات العشر (٢٩٩/٢)

[٥] ذكر ذلك فى الدر المصون (٢٦١/٤) وما بعدها، والنشر (٢٩٨/٢)، وحاشية الشيخ يسن على التصريح (٦٠/٢).

٢ – حول قراءة «ابن عامر والكسائى...{وسلاسلاً}.

تعرض السخاوى لقوله تعالى {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلاَلاً وَسَعِيرًا} [١] . وتوقف عند قراءة{ سلاسلا} بالتنوين فقال: «قرىء بالتنوين، وفيه وجهان: أحدهما أن يكون التنوين بدل حرف الإطلاق ويُجْرَى الوصل مجرى الوقف.

والثانى: «أن يكون صاحب الرواية ممن ضرى برواية الشعر، وفيه صرف ما لا ينصرف» [٢] .

من المقرر لدى النحاة أنّ «سلاسل» تمنع من الصرف؛ لأنها من صيغ منتهى الجموع، وقد جاءت هذه القراءة بالتنوين وهى قراءة سبعية صحيحة، قرأ بها نافع وأبو بكر وهشام عن ابن عامر، والكسائى [٣] . قبل النحاة هذه القراءة، ولكن من النحاة من لا يجيز صرف ما لا ينصرف، فأخذ المانعون لصرف «سلاسل» فى توجيهها وتخريجها، ومن هذه التخريجات: يرى بعض النحاة أن تنوين «سلاسل» لأنه جاور «أغلالا» ، وهو اختيار ابن الأنبارى، حيث قال «قرىء«سلاسلاً» بتنوين وغير تنوين؛ فمن نوَّنه؛ لأنه جاور «أغلالاً» ؛ كقوله «ارْجِعْنَ مَأْزُورَات غَيرَ مَأْجُورَات» [٤] وكقولهم: «إنه لا يأتينا بالغدايا والعشايا» [٥] فكلمة «مأزورات» و«غدايا» لا تجمع مثل هذا الجمع؛ إلا أنها لمجاورتها لكلمة «مأجورات وعشايا جاءت على هذه الصيغة» [٦] والتعليل والتوجيه بالمجاورة هو اختيار كثير من النحاة، منهم العكبرى [٧] وابن الحاجب [٨] وإليه أشار ابن مالك بقوله:

وَلِاضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ [٩]

وأكده فقال: «يصرف ما لا ينصرف للتناسب أو للضرورة [١٠] وأيّد اختيار ابن مالك الكثيرون من شراح الألفية، منهم ابن هشام وذكر أن هناك أربع حالات يجوز فيها صرف الممنوع من الصرف منها إرادة التناسب، كقراءة نافع والكسائى «سلاسلاً» وقواريراً» [١١] .

وقال ابن عقيل: «وورد أيضاً صرفه للتناسب، كقوله تعالى: {سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً} فيصرف «سلاسل » لمناسبة ما بعده» [١٢] . وقد سبق ابن خالويه بهذا التخريج إذ ذكر أن الحجة لمن

---

[١] الإنسان : ٤ .

[٢] تفسير السخاوى (٣٢٤ب).

[٣] الدر المصون (٤٣٩/٦)، و الحجة لابن خالويه (٣٥٨).

[٤] الحديث سيأتى تخريجه فى المبحث التالى.

[٥] ورد فى البيان (٤٨١/٢)، والتبيان (٤٢٣/١)، والدر المصون (٤٩٧/٢)، و لم أقف على تخريج له من كتب الحديث.

[٦] البيان فى غريب إعراب القرآن (٤٨٠/٢-٤٨١).

[٧] التبيان(٤٢٣/١) ت البحاوى.

[٨] شرح الكافية (٣٨/١).

[٩] الألفية مع ابن عقيل (٣٣٨/٣).

[١٠] تسهيل الفوائد (٢٢٣).

[١١] أوضح المسالك (٢٢٦) ط٤ ، ١٩٦٨م.

[١٢] ابن عقيل على الألفية (٣٣٩/٣).

قرأ بالتنوين أنه شاكل به ما قبله من رءوس الآى، وكلمة «سلاسلا» وإن لم تكن من رءوس الآى إلا أنها نونت لتتناسب مع الكلمات المنونة قبلها، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[1] .

ومن النحاة من خرج التنوين فى الآية على أن كلمة «سلاسل» من الجموع التى تشبه الآحاد فتجمع كما تجمع الآحاد، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أزواجه: «إِنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ»[2] فصواحب جمعت بالألف والتاء كما يجمع الواحد، ولهذا فإنه انصرف كما ينصرف الواحد»[3] ومنه قول الفرزدق:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسِ الأَبْصَارِ[4]

وحملوا الآية على مثل هذه الشواهد[5] .

ويرى الزمخشرى أن التنوين بدل من حرف الإطلاق، وشبه الآية بالأبيات التى تنوَّن قوافيها، ثم يجرى التنوين بدلاً من حرف الإطلاق، كما فى قول الشاعر:

يَاصَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ[6]

قال الزمخشرى: «هذه النون بدل من حرف الإطلاق، ويجرى الوصل مجرى الوقف»[7]

وأيده ابن الأنبارى فقال: «التنوين فيه على تشبيه الفواصل بالقوافي؛ لأنهم يلحقون التنوين القوافى، كقول الشاعر:

دَانَيْتُ أَرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَنْ فَمَطَلَتْ بَعْضاً وَأَدَّتْ بَعْضاً[8]

ويرى الزمخشرى أيضاً: أن القرَّاء الذين نوَّنوا «سلاسلاً» متأثرون برواية الشعر، ومرَّنوا لسانهم على صرف غير المنصرف[9] .

---

[1] الحجة فى القراءات (٣٥٨).

[2] الحديث: أخرجه النسائى بهذا اللفظ (٢/٩٩) من حديث عائشة وهو فى الصحيحين بلفظ ((إنكن صواحب يوسف)) أخرجه البخارى رقم (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨/٩٤)، وذكره الحافظ ابن حجر فى فتح البارى (٣٤٧/٢) .

[3] مشكل إعراب القرآن (٧٨٣/٢).

[4] ديوان الفرزدق (٤٠٣/١)دار صادر بيروت ' والمقتضب (١٢١/١)، ابن يعيش (٥٦/٥)، والدر المصون (٤٣٩/٦).

[5] روح المعانى (مجلد ١٠ جـ١٩٣/٢٩،١٩٤).

[6] البحر المحيط (١٩٥/٤).

[7] الكشاف (١٩٥/٤).

[8] البيان فى غريب إعراب القرآن (٤٨١/٢).

[9] الكشاف (١٩٥/٤).

اختيار السخاوى: قبل هذه القراءة، ولكنه-أيضاً-وجدها تعارض ما لديه من القواعد، فكان موقفه محاولة توجيه القراءة بحيث لا ترد، فعندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [1] لم يعلق على القراءات بعد أن ذكرها، واكتفى بقوله : ﴿قوارير قواريرا﴾ قرئا بغير تنوين، وبتنوين الأولى منهما، وبتنوينهما» [2] فهو هنا قد ذكر القراءات و لم يعلق عليها. ولكن عند قوله تعالى فى الآية محل التوجيه وقد تقدم ذكر رأيه-يرى أنَّ التوجيه الأرجح، أن يكون التنوين بدل حرف الإطلاق ثم أجرى الوصل مجرى الوقف. وهو فى ذلك قد وافق الزمخشرى، فهو يخرج بهذا التعليل القراءة التى تلحق الألف فى الوصل فى مثل قوله تعالى: ﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ [3] وكذا فى كلمة « الرسولا» و«السبيلا» فى نفس الموضع فيقول: «قرئت بإلحاق ألف فى الوصل إجراءً له مجرى الوقف، كقوله:

أَقِلِّ اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا وَقُلْ لِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا [4]

فالسخاوى قَدَّم هذا التوجيه-فيما أرى -لأنه ظاهرة لغوية وردت فى كلام العرب وثبتت عنهم. وقد ذكره السخاوى فى مواضع من التفسير [5] .

ومع ذلك فالسخاوى لم يتفق مع الزمخشرى فى هذا التخريج كل الاتفاق؛ إذ وقف عند هذا الحد وهو أن إجراء الوصل مجرى الوقف قد ورد عن العرب، ولكنه لم يتطرق إلى ذكر التناسب فى الآيات ويبدو أن السخاوى يعارض هذه الفكرة ولا يرى مراعاة التناسب جائزاً فى القرآن الكريم.

يقول السخاوى عندما عرض لقوله تعالى : ﴿وَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [6] بعد ذكره الوجه الأول، قال: والوجه الثانى: أنه ما قال: فتشقيا، لأجل تأخير رءوس الآى، وهو بعيد؛ لأن القرآن ليس محل ضرورة» [7] وهو ما يدفعنا إلى الكلام عن الوجه الثانى، الذى ذكره السخاوى، وهو التوجيه بأن صاحب هذه القراءة ممن ضرى برواية الشعر، وهو أيضاً فى هذا التوجيه موافق لاختيار الزمخشرى، فهو صاحب لواء هذا التوجيه من بين النحاة والمفسرين؛ فهؤلاء قد تعَوَّد لسانهم صرف مالا ينصرف، ولعل المفهوم من كلام السخاوى وطريقة عرضه أنَّ هذا التوجيه عنده

---

(1) الإنسان : ١٥،١٦ .

(2) تفسير السخاوى (٣٢٥ب) . قال الإمام أحمد الإسكندرى صاحب الانتصاف من الكشاف : وأما ((قواربر قواربر)) فقرئ بتنوينها وهو الأصل، وتنوين الأول خاصة بدلا من ألف الإطلاق؛ لأنها فاصلة، وتنوين الثانية كالأولى إتباعًا لها، و لم يقرأ أحد بتنوين الثانية وترك تنوين الأولى؛ فإنه عكس أن يترك تنوين الفاصلة مع الحاجة إلى المجانسة، وتنوين غيرها من غير حاجة.

(3) الأحزاب : ١٠ .

(4) تفسير السخاوى (١٩٠أ) الخزانة (٩٦/١، ٣٣٨، ١٥١/٣)، الخصائص (٩٦/٢)، الدرر اللوامع (١٧٦/٥، ٢٣٣/٦، ٣٠٩)، شرح أبيات سيبويه (٣٤٩/٢)،شرح الأشمونى (٢١/١)، شرح شواهد المغنى (٧٦٢/٢)، شرح المفصل (٢٩/٩)، الكتاب (٢٠٥/٤، ٢٠٨)، المقاصد النحوية (٩١/١)، همع الهوامع (٨٠/٢، ٢١٢)، و بلا نسبة فى الإنصاف (٦٥٥)، أوضح المسالك (١٦/١)، رصف المبانى (٢٩، ٣٥٣)، المنصف (٢٢٤/١)، (٧٩/٢).

(5) ينظر على سبيل المثال: التفسير (٣٤٧أ).

(6) طه : ١١٧ .

(7) تفسير السخاوى (١٢٤).

مرجوح، بل لعله مرفوض لديه، يؤيد هذا ما تقدم منذ قليل من قوله «إن القرآن ليس محلَّ ضرورة»[1] .

وهناك رأى آخر فى هذه المسألة يجيز صرف ما لا ينصرف ويعتبر ذلك لغة من لغات بعض القبائل العربية، ويمثل هذا الفريق الكسائى الذى قال: «إن بعض العرب يصرفون كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك» [2] فالكسائى يرى أن صرف ما لا ينصرف جائز فى جميع حالاته فى الكلام العادى إلا فى «أفعل منك» أى: أفعل التفضيل، وذلك فى الاختيار فى غير ضرورة وهو اختيار الفراء أيضاً[3] وكذلك اختاره الأخفش حيث قال: «سمعنا من العرب مَنْ يصرف هذا، ويصرف جميع مالا ينصرف» [4] وهؤلاء ثلاثة من أئمة اللغة يحتجون بما ثبت لديهم عن العرب ويرونه لغة صحيحة وعليها جاءت هذه القراءة.

وبعد فهذه لغة العرب قد ثبتت عنهم، ووردت فى كلامهم، فعلام الإغراق فى التوجيه؟ والإسراف فى التخريج؟.

والحق أنّه قد حاك فى نفس شيء عندما قرأت كلام السخاوى الذى تبع فيه الزمخشرى و لم أزل أعجب من ذلك حتى وجدته يقرر فى موضع آخر أن القرآن ليس محلاً للضرورة فزال شيء من العجب، وبقى بعضه؛ إذ لا أزال أعجب من إيراده للوجه الثاني-مع أنه يبدو لى أنه يراه مرجوحاً- وهو اتهام صاحب هذه القراءة التى صرفت «سلاسل» و«قوارير» بأنه ممن ضرى برواية الشعر، وفيه صرف ما لا ينصرف فلو كان هذا قول الزمخشرى المعتزلى فلم يكن هناك داعٍ إلى العجب وما أحسن ما قاله السمين الحلبى : «وفى هذه العبارة فظاظة وغلظة لا سيما على مشيخة الإسلام وأئمة العلماء الأعلام» [5] ، أما أن يكون من السخاوى السُّنّى المقرىء فهو ما يدعو إلى شيءٍ من التأنى، ولعله يشفع للسخاوى أمور منها:-

١ - أنه يظهر أن هذا الوجه عنده مرجوح.

٢ - أنه لم يصرح باتهام أصحاب هذه القراءة بأنهم تأثروا فى هذا الموضع، وإن كان يفهم من كلامه ذلك.

---

[1] تفسير السخاوى (١٢٤). وسيأتى مزيد إيضاح فى الفصل الرابع من هذا البحث.

[2] ينظر الدر المصون (٤٣٩/٦).

[3] معانى القرآن (٢١٤/٣).

[4] الدر المصون (٤٣٩/٦).

[5] الدر المصون (٤٣٩/٦).

٣ - أنه صرح فى موضع آخر بأن القرآن ليس محلاً للضرورة.

وهنا يجدر بى إيراد ما قاله المنتصف من الكشاف الذى أبطل قول الزمخشرى هذا ورد عليه فقال: « وهذا من الطراز الأول لأن معتقده أنَّ القراءة المستفيضة غير موقوفة على النقل المتواتر عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى تفاصيلها، وأنها موكولة إلى اجتهاد القرَّاء واختيارهم بمقتضى نظرهم ... فجعل -ههنا- تنوين «سلاسلا» من قبيل الغلط الذى يسبق إليه اللسان فى غير موضعه لتمرنه عليه فى موضعه، والحق أن جميع الوجوه المستفيضة منقولةٌ تواتراً عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، وتنوين هذا على لغة من يصرف فى نثر الكلام جميع ما لا ينصرف إلا أفعل، والقراءآت مشتملة على اللغات المختلفة» [1] .

وبعد هذا العرض لموقفه من القراءات فإنه يتبين لنا بعض الأمور والحقائق منها:

١ - احتفاء السخاوى بالنص القرآنى وقراءاته احتفاءً بالغًا بحيث لا تخلو مسألة من الاحتجاج لها بالنص القرآنى وقراءاته.

٢ - قبوله لجميع القراءات حتى الشاذَّة منها، بل الاحتجاج بالشاذ كما تقدم بيانه.

٣ - يغلب على السخاوى مساواته بين كثير من القراءات وهذا مما يؤكد الثقة الكاملة فى القراءات القرآنية لتحقق الشروط الأساسية فيها، ولعل مساواته بين القراءات فى الموضع الواحد مما يميزه عن غيره من النحاة والمفسرين.

٤ - محاولة السخاوى التماس أقوى الوجوه، إذا تعددت توجيهات القراءة الواحدة.

٥ - اعتمد السخاوى بعض الأسس فى ترجيحه للقراءة منها: استفاضة القراءة بها وصحة لغتها وفصاحتها وقوة الوجه فى العربية وكذلك قوة المعنى والتأويل بها.

٦ - قلة القراءات التى رجح بينها السخاوى وندرة القراءات التى استضعفها.

كل ذلك يبرز واحدًا من أهم اتجاهات السخاوى النحوية وهى أنه يقبل كل قراءة تحققت فيها الأسس والمقاييس المتفق عليها، وهذا هو الكثير الغالب بالنسبة إلى القراءات التى رجح بينها.

---

[1] الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، بحاشية الكشاف (٦٦٧/٤). وقد تقدم بقية كلامه قريبًا .

المبحث الثانى : موقف السخاوى من الاحتجاج بالحديث

تمهيد:

شهدت قضية الاحتجاج بالحديث فى اللغة **والنحو** خلافات كثيرة بين **النحاة والدارسين** قديماً وحديثاً على مر القرون الماضية، حتى إنه يمكننا القول إن هذه القضية قد أفاض علماؤنا القدامى وكذا الباحثون المعاصرون فيها وعنها بما لا يدع مجالاً للخوض فيها، ولكن تجدر الإشارة إلى بعض الأمور منها :

١ - اختلاف مواقف النحاة من هذه القضية بين المنع المطلق والإجازة المطلقة و التوسط بين المنع و الإجازة .[1]

٢ - كان لأبى حيان موقف خاص؛ حيث أذكى الخلاف فى هذه المسألة فى القرن الثامن الهجرى.

٣ - اتسم موقف ابن مالك بالتعصب للاحتجاج بالحديث والتوسع فى ذلك [2] .

٤ - اتخذ مجمع اللغة العربية مجموعة من القرارات بخصوص هذه القضية وتحديد ما يحتج به من الحديث . ولست أهدف إلى بحث هذه القضية هنا، ولذا سأقتصر على بيان موقف نحاة القرنين السادس والسابع الهجريين من هذه القضية لأنتقل بعد ذلك إلى بيان موقف علم الدين السخاوى من القضية ذاتها. وذلك فى مطلبين:

المطلب الأول: الاستشهاد بالحديث فى القرنين السادس والسابع الهجريين:

بلغت ظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوى فى القرنين السادس والسابع الهجريين ذروتها؛ إذ كان علماء هذين القرنين يعدون الحديث النبوى المصدر الثانى من مصادر الاحتجاج فى النحو واللغة وقد مثل القرن السادس خاصة مرحلة نضوج مسيرة الاستشهاد بالحديث النبوى وتكاملها وانطلاقها من أفقها الضيق لتملأ حلق الدرس وصفحات المصنفات النحوية فى هذا القرن؛ مما يجعلنا نقول بأنه يمكن أن يعد هذا القرن قرن الاستشهاد بالحديث النبوى فى النحو العربى، مما يدفعنا إلى القول أيضاً بأن ما شاع بين الدارسين-قدامى ومحدثين-من أن ابن خروف وابن مالك هما أول من استشهد بالحديث النبوى بتوسع واستفاضة، أمر يحتاج إلى إعادة نظر؛ إذ وجد من علماء هذه الفترة والتى تسبق عصر ابن مالك وابن خروف-من استشهد بالحديث واعتمد عليه فى الاحتجاج فى النحو واللغة، ومن هؤلاء العلماء الزمخشرى، وابن الخشاب وابن الأنبارى، وابن الشجرى.. وغيرهم؛

---

[1] ينظر فى هذه القضية: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوى للدكتوره/ حدبجة الحديثى، الشاهد والأصول فى كتاب سيبويه لها أيضًا، الاقتراح فى أصول النحو للسيوطى تحقيق د/ محمد أحمد قاسم.

[2] مجلة مجمع اللغة العربية (١٩٩/٣) بحث الاستشهاد بالحديث للشيخ محمد الخضر حسين.

بحيث يمكن القول: إن ابن مالك وابن خروف كانا تابعين لعلماء الفترة السابقة لهم فى الاحتجاج بالحديث النبوى، ومثل هذا ينطبق على العلماء اللاحقين فى العصور التالية: ومن أوائل العلماء الذين استشهدوا بالحديث فى القرن السادس الهجرى العلامة الزمخشرى، ومصنفاته تشهد بأنه كان من أوائل المجيزين للاحتجاج بالحديث النبوى فى النحو واللغة [1] وكذلك كان موقف ابن الشجرى، لا يختلف عن موقف الزمخشرى [2] وكذلك ابن الأنبارى [3] ، بحيث عُدَّ كل واحدٍ منهم أوَّل من أجاز الاستشهاد بالحديث النبوى فى النحو واللغة.

_ أول من احتج بالحديث النبوي؟

لقد عَدَّ أبو الحسن بن الضائع ابنَ خروف الأندلسى (ت٦٠٩هـ) أول من أكثر الاحتجاج بالحديث، ونقل عنه من جاء بعده من النحاة والباحثين هذا القول فى ابن خروف، إلا تلميذه أبا حيان؛ فقد عدَّ ابن مالك أول المكثرين الذين بنوا القواعد معتمدين عليه وقد ردَّت الدكتورة خديجة الحديثى على دعوى ابن الضائع نتيجة استقرائها لما تحت يدها من مؤلفات ابن خروف وهو جزء من مخطوطة من شرحه على كتاب سيبويه المسمى «تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب» بما يفيد قلة الأحاديث التى وردت فى هذا المؤلف [4] .

والحق أن معظم النحاة القدامى والدارسين والباحثين ينسبون أسبقية الاحتجاج بالحديث النبوى فى القضايا النحوية للشخصية التى يتناولونها بالدراسة؛ فهاهو البغدادى ينسب هذه الأسبقية إلى السهيلى [5] وكذا فعل ابن الطيب الفاسى المغربى [6] واختاره من المعاصرين الأستاذ الدكتور محمد عيد حيث قال: « وقد ظن المتأخرون أن ابن خروف أول من احتج بالحديث، والحقيقة تخالف ذلك؛ لأن السهيلى سبقه إلى هذا العمل، بل إن عمل السهيلى يعدّ مقدمة صالحة لعمل ابن مالك» [7] وقد عدَّ الدكتور فاضل السامرائى ابن الأنبارى أسبق من ابن مالك [8] فى الاستشهاد بالحديث فى اللغة، وعدَّ الزمخشرى أسبق من ابن مالك [9] فى الاحتجاج بالحديث فى النحو...

---

[1] الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشرى (١٨١) وما بعدها. د/ فاضل السامرائى نقلا عن موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث.

[2] ابن الشجرى ومنهجه فى النحو (٢٢٣) وما بعدها.

[3] أبو البركات بن الأنبارى (٢٣٨) وما بعدها د/فاضل السامرائى.

[4] موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف (٢١٣).

[5] خزانة الأدب (٧/١).

[6] مجلة اللغة العربية (١٩٩/٣) بحث الاستشهاد بالحديث نقلا عن الدكتور خديجة الحديثى.

[7] أصول النحو العربى د/ محمد عيد (٥٣) القاهرة ١٩٧٣م.

[8] أبو البركات بن الأنبارى (٢٣٨) د/ فاضل السامرائى ط١/بغداد ١٩٧٥م.

[9] الدراسات النحوية عند الزمخشرى (١٨١) وما بعدها د/ فاضل السامرائى.

ونسبها د/عبدالفتاح شلبى إلى أبى على الفارسى [1] ولكنه اقتصر على تقرير أسبقيته لابن خروف، و لم يقرر أنه أول من احتج بالحديث [2] . وقد قدمت الدكتوره خديجة الحديثى فى عرض رائع رداً لهذه الأقوال مثبتة أن النحاة من أبى عمرو بن العلاء إلى السهيلى قد احتجو بالحديث وإن لم يصرحوا بأنه حديث، ورأت أن ابن جنى أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث النبوى، واعتذرت عن اعتبار أستاذه أبى على الفارسى أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث كما رأى د/عبدالفتاح شلبى بأنها لم تقف على مصنفاته [3] .

أما عن احتجاج السخاوى بالحديث فأبدأ الحديث عنه مقرراً أن السخاوى لم يكن أول من احتج بالحديث كما يبدو من كلام بعض الباحثين [4] أما إن كان المقصود أن السخاوى قد سبق ابن مالك فى الاحتجاج بالحديث، فليس هذا غريباً؛ بل حقيقة واقعة، ويؤيد هذا أن السخاوى شيخ من شيوخ ابن مالك [5] ؛ ثم إن هذا ليس معناه أن السخاوى سبق ابن مالك فى طريقته واعتماده على الحديث فى التقعيد النحوى. ومع ذلك فقد كان السخاوى واحداً من الذين سبقوا ابن مالك فى الاعتداد بالحديث النبوى فى تأييد القواعد النحوية وقبول ما يظهر فيه من ظواهر لغوية أو نحوية ويستندون إليه فى التقعيد كما سيأتى فى السطور التالية.

المطلب الثانى :موقف السخاوى من الاحتجاج بالحديث :

احتفى السخاوى بالحديث النبوى احتفاءً بالغاً، واحتج به على المستويات المختلفة:-

١ - احتج بالحديث فى التفسير الإجمالى للآية.

٢ - احتج بالحديث فى المعنى اللغوى.

٣ - احتج بالحديث فى الصرف والنحو.

وذلك مما يحمد للسخاوى، ولبيان ذلك من خلال مصنفاته أعرض بعض المواضع التى احتج السخاوى فيها بالحديث على النحو التالى :

أولا:- الاحتجاج بالحديث فى «المفضل شرح المفصل» :

استشهد السخاوى على جواز مجيء (فاعل) فى موضع (مفعل) كما جاء (مفعل) فى موضع (فاعل): قال: وفى الدعاء: «إن عذابك الجدَّ بالكفار مُلْحَقٌ» ، أى: لاحق وإذا جاز أن يأتى (فاعل)

---

[1] أبو على الفارسى (٢٠٣،٢٠٤) د/عبد الفتاح شلبى. القاهرة ١٩٥٨م.

[2] أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة د/ أحمد مكى الأنصارى - القاهرة ١٩٦٤م.

[3] موقف النحاة منالاحتجاج بالحديث. د/خديجة (١٧٩).

[4] مقدمة تحقيق جـ١، جـ٢ من المفضل رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية الأزهر.

[5] السابق.

فى موضع (مفعول) فى نحو قولهم: ليل نائم، وقوله عز وجل: «من ماءٍ دافق» فَـلأَنْ يجيء (مفعـل) أولى...» [1] واستشهد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ارجعن مـأزورات» قـال: فقلبـت الـواو ألفاً تخفيفا، وقال الكوفيون: إنما أراد به ازدواج الكلام لقوله: «مأجورات» ، قال ابـن جنـى: وهـو قول أيضاً.» [2]

واستشهد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ليس من امبر امصيام فى امسفر» على إبـدال الـلام ميماً» [3] وبقوله ﷺ: «أَحَدٌ أَحَدٌ» على إبدال الواو همزة [4] واستشـهد السـخاوى كذلـك بدعـاء النبى صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: «وأمـا قـول رسـول الله صلـى الله عليـه وآلـه وسـلم: «اللَّهُم عَافِنِي فِي سَمْعِي وَبَصَرِي مَا أَبْقَيْتَنِي وَٱجْعَلْهُ ٱلْوَارِثَ مِنِّي» فيجوز أن تكون الهـاء للمصـدر، ولا مقال فى هذا؛ لأن الفعل عامل غير ملغىّ، فالتأكيد جيِّد قوىّ ، ويكون (الوارث) هـو المفعـول الأول، و(منِّي) هو المفعول الثانى... وأخذ السخاوى يذكر أقوالاً متعددة فى تخريج الحديث...» [5]

ومن الآثار التى استشهد بها السخاوى:

ما جاء فى بيان معنى (خب)، أى: خداع، استشهد على ذلك بقول سيدنا عمر بـن الخطـاب- رضى الله عنه-وقد نهى عن رطانة الأعاجم فقال: «إِنَّها خِبٌّ» ، أى: خداع.ومن ذلك: استشهاده فى بيان معنى (حذام) المعدولة عن (حاذمة) قال: والحذم: الإسراع، ومنه الحذم فى القراءة والأذان، وقال عمر رضى الله عنه: «إِيَّاىَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ ٱلأَرْنَبَ» فى باب التحذير، وفى باب المضاف إلى ياء المتكلم [6]

وبقول سيدنا عمر رضى الله عنه: «إذا أَذَّنت فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذِمْ» [7]

واستشهد بقول سيدنا طلحة رضى الله عنه: «إنى أُخِذْتُ وَأُوثِقْتُ ووُضِعَ اللُّجُّ على قَفَىَّ ثم قيل لى : بايع» [8] .

---

[1] المفضل شرح المفضل (٥٢/١)، والحديث فى السنن الكبرى (٢١٠/٢-٢١١)،وشرح السنة (٢٤٧/٢) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

[2] الحديث رواه ابن ماجه (١٥٧٨)، والبيهقى فى السنن الكبرى (٨٧/٤) من حديث علىّ.

[3] الحديث رواه بهذا اللفظ الإمام أحمد فى المسند (٤٣٤/٥)، من حديث كعب بن عاصم الأشعري، وهو فى الصحيحين من حديث جابر بلفظ: ((ليس من البر الصيام في السفر))، عند البخاري (١٩٤٦)، ومسلم (١١١٥)، واللفظ المذكور لغة لبعض أهل اليمن.

[4] الحديث رواه الترمذي (٣٥٥٧)، والنسائى (٣٨/٣)، من حديث أبي هريرة وقال الترمذي: حسن صحيح.

[5] المفضل (٨٠/١و)، والحديث: رواه الترمذي (٣٥٠٢) والحاكم فى المستدرك (٥٢٨/١) وصححه على شرط البخاري ووافقه الذهبي.

[6] المفضل (١٠٩/١و)، والحديث: ذكره المتقى الهندي في ((كنز العمال)) (٢٣٩/٩) وعزاه لابن عساكر في تاريخ دمشق.

[7] المفضل (٣٢/١و)، والحديث ورد مرفوعاً وموقوفاً، أما المرفوع فأخرجه الـترمذي (٣٧٣/١-٣٧٤)، حديـث رقـم (١٩٥،١٩٦)، والمسـتدرك (٢٠٤/١)، والموقوف أخرجه الدارقطنى (٢٣٨/١)، وينظر: تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر (٣٦٠/١)، شرح السنة للبغوى (٦٤/٢).

[8] المفضل (١٨٩/١و) والأثر ذكره ابن الأثير في نهايته (٢٣٤/٤).

وكذا استدل على حذف الخبر جوازاً بما روى أن رجلاً جاء إلى عمر بن عبدالعزيز فجعل يحث إلى قرابته، فقال عمر: فإن ذاك، ثم ذكر حاجته، فقال: لعل ذاك، أى: إن ذاك كما قلت، ولعل حاجتك أن تقضي»[1]

واستشهد بقول عمر رضى الله عنه: «اخْشَوْشِنُوا وَتَمَعْدَدُوا» على أصالة الميم[2] .

ثانياً : الاحتجاج بالحديث فى تفسير السخاوي:

لقد جاء تفسير السخاوى «تفسير القرآن العظيم» مليئاً بالأحاديث النبوية والآثار وهذا أمرٌ طبعي؛ إذ يتبنى السخاوي-منهج التفسير بالأثر، فقد جعل السخاوى الحديث مستنداً له على مستويات الاحتجاج المختلفة على النحو التالى:

١ - يذكر الحديث ليوضح معنى الآية الإجمالى ومن ذلك عندما عرض لقوله تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِى آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ}[3] الآية قال: جاء فى الحديث أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله تعالى لما خلق آدم استخرج من ظهره فرقتين، فرقة من الجانب الأيمن وهم المؤمنون، وفرقة من الجانب الأيسر وهم الكفار، وأخذ عليهم العهد بأنه ربهم لا إله غيره فشهدوا كلهم بذلك وأقروا به» [4] .

٢ - ويذكر الحديث أيضاً ليوضح به سبب النزول وغالباً يؤثر ذلك فى توجيهه الإعرابي ومن ذلك : عندما عرض لقوله تعالى: {وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ}... {لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلاَنًا خَلِيلاً}[5] قال: «وقيل: إن عقبة بن أبى معيط كان يكثر مجالسة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقيل: صنع ضيافة فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأكل منها فأبى حتى ينطق عقبة بالشهادتين فتلفظ بهما، فعتب على ذلك؛ فقال: استحييت منه حيث لم يأكل من طعامى، فأجبته، وكان أُبَى بن خلف صديقه؛ فقال له: وجهى من وجهك حرام إن لم تأت محمداً فلم تطأ قفاه و لم تبصق وجهه، فوجده ساجداً فى دار الندوة ففعل ذلك؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ألقاك خارجاً من مكة إلا علوت رأسك بالسيف، وقُدِّم ليقتل يوم بدر، فقال: ياحمد:لمن الصبية... الحديث» [6] وقد بنى على ذلك توجيهه النحوى فقال: «واللام فى «الظالم» يراد به المعهود وهو عقبة، أوللجنس ؛ تمنى أن لو صحب الرسول وسلك معه طريق الحق، «فلان»

---

[1] لم أقف على تخريج له رغم طول البحث .

[2] المفضل (٦٨/١ظ) والأثر ذكره العجلوني ((في كشف الخفاء)) (٦٩/١)، رقم (١٥٧) وعزاه لأبى عبيد في الغريب عن ابن عمر وذكره ابن الأثير في نهايته (٣٤١/٤) (معد) وقال: هكذا يروى من كلام عمر، وقد رفعه الطبراني فى المعجم عن أبي حَدْرد الأسلمى عن النبى ﷺ.

[3] الأعراف : ١٧٢ .

[4] تفسير السخاوي (٦٣ب)، والحديث في الدر المنثور للسيوطى (٢٦٣/٣) بنحوه.

[5] الفرقان (٢٧،٢٨).

[6] تفسير السخاوي (١٤٨ب) والحديث ذكره السيوطى فى الدر المنثور (١٢٤/٥،١٢٥).

كناية عن اسمه العلم؛ فإن أريد بالظالم عقبة كان كناية عن اسمه، وإن أريد به الجنس، فلكل واحدٍ منهم اسمٌ علمٌ ففلان كناية عن ذلك الاسم»[1] .

٣ – الاستشهاد بالحديث على ترجيح معنى أو إعراب:

وقد ظهر فى التفسير-أيضاً-احتجاج السخاوى بالحديث النبوى على ترجيح معنى أو إعراب يذهب إليه ويرجحه، ومن ذلك؛ عندقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[2] قال: «وهم راكعون» يجوز أن تكون حالاً من «يؤتون الزكاة»، وقد روى أن عليّاً تصدَّق فى الصلاة بخاتمه [3] ،...»[4] .

٤ _ الاحتجاج بالحديث فى اللغة :

أ _ الاحتجاج بالحديث على المعنى :

احتج السخاوى بالحديث فى بيانه لمعنى بعض الكلمات أو بعض التراكيب وبيان دلالتها، ومن ذلك:-

عند قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾[5] قال: «ثجاجا: منصبّاً بكثرة، والثجُّ: الصبُّ، «أفضل الحج العجّ والثّجُّ»[6] ، فالعج: رفع الصوت بالتكبير، والثجُّ: كثرة صب ماء الهدى»[7].

– احتج على أن معنى (القاب): المقدار، فقال: «القاب والقيب، والقيس: المقدار، وفى الحديث: «لقاب قوس أحدكم فى الجنة خير من الدنيا وما فيها»[8] وذلك عند قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[9] .

– احتج على أن معنى «السارب» فى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ سَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾[10] أنها من السرب وهو الطريق، قال: «ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ أَصْبَحَ مُعَافًى فِى بَدَنِهِ، آمِناً فى سِرْبِهِ، عنده قُوتُ يَوْمِهِ، فكأنما حِيزَتْ لَه الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا»»[11]

---

[1] ينظر السابق.

[2] المائدة: ٥٥ .

[3] ذكره فى الدر المصون (٥١١/٢).

[4] تفسير السخاوي (٤٦أ).

[5] النبأ : ١٤ .

[6] الحديث أخرجه الدارمى (٣١/٢) وابن ماجه (٢٩٢٤)، والترمذي (٨٢٧)، وابن خزيمة (٢٦٣١)، وبلفظ آخر أخرجه ابن ماجه (٢٨٩٦)، والترمذي (٨١٣، ٢٩٩٨).

[7] تفسير السخاوى (٣٢٧ب) .

[8] تفسير السخاوى (٢٨٠ب)، (٢٨١أ)، والحديث رواه البخارى (٩٠/٦-فتح البارى)، رقم (٢٧٩٣).

[9] النجم : ٩ .

[10] الرعد : ١٠ .

- ويرى السخاوى أن من معانى «العاديات» فى قوله تعالى: ﴿والعاديات ضبحاً﴾[1] الإبل التى يُحَجُّ عليها، واحتج لذلك بالأثر، قال: «وعن علىٍّ : أن الله أقسم بالإبل التى يُحجُّ عليها»[2]

- وفى نفس السورة احتج على معنى «المغيرات صبحاً»[3] الإغارة على العدو صباحاً، قال: «ومنه قوله عليه السلام: «أشْرِقْ ثبيرُ كيما نغير»[4]

وقد احتج السخاوى على دلالة بعض التراكيب بالحديث النبوى واعتمد عليه فى إظهار المراد من الأسلوب أو التركيب الذى يعرض له، ومن ذلك:

- عند قوله تعالى: ﴿ذرية بعضها من بعض﴾[5] قال: «فى اتباعهم للحقِّ فصار كل واحدٍ منهم كالجزء من الجملة، ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»[6] .

- وعند قوله تعالى: ﴿هى مولاكم﴾[7] قال: «أى:أولى بكم أن تكونوا فيها، وهى كقولهم: «مَيِّتَةٌ» ، وفى الحديث: «إِنَّ طُولَ صَلاةِ الرَّجُلِ وَقِصَرَ خُطْبَتِهِ مَئِنَّةٌ مِنْ فِقْهِهِ»[8] ، أى: محل يقال فيه: إنه لفقيه، ومنه قوله تعالى: ﴿يغاثوا بماء كالمهل﴾[9] فسمَّاه إغاثةً»[10] .

- واستشهد السخاوى على أن الإنشاء قد يراد به الخبر بالحديث حيث قال عند قوله تعالى: ﴿فليمدد له الرحمن مدّاً﴾[11] : (فليمدد) ظاهره أمرٌ ومعناه الخبر كأنه قال: من كان فى الضلالة مَدَّ له الرحمن واستدرجه بالنعمة والنقمة، وهذا كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ مما أَدْرَكَ النَّاسُ من كَلَامِ النُّبُوَّةِ إذا لم تَسْتَحِ فَاصْنَعْ ما شِئْتَ» أى: صنعت ما شئت»[12] .

---

(1) تفسير السخاوى (٩١ب)، والحديث أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٢٥٠٣- موارد الظمآن) وفي روضة العقلاء ص (٢٧٧)، وأبو نعيم فى الحلية (٢٩٤/٥)، والقضاعى في مسند الشهاب ص (٥٣٩) من حديث أبي الدرداء. ويشهد له حديث عبيد الله بن محيصن، أخرجه الترمذي رقم (٢٣٤٧) وابن ماجه رقم (٤١٤١)، والبخارى في الأدب المفرد رقم (٣٠٠)، والقضاعي فى مسند الشهاب ص (٥٤٠)، وقال الترمذي: حسن غريب.

(1) العاديات : ١ .

(2) تفسير السخاوى (٣٤٦ب) والحديث ذكره في الدر المنثور (٦٥٢/٦)، وعزاه إلى عبد بن حميد.

(3) العاديات : ٢ .

(4) تفسير السخاوي (٣٤٦ب)، والحديث رواه البخاري رقم (١٦٨٤) و البغوي في شرح السنة (١٠١/٤).

(5) آل عمران : ٣٤ .

(6) تفسير السخاوى (٢٣أ)، والحديث رواه مسلم (٩٩/١) رقم (١٠١/١٦٤) وأبو داود (٣٤٥٢)، والترمذى (١٣١٥)، وابن ماجه (٢٢٢٤)، وأحمد في مسنده (٢٤٢/٢)، والبيهقي (٣٢٠/٥)، والحاكم (٩،٨/٢) كلهم من حديث أبي هريرة.

(7) الحديد : ١٥ .

(8) الحديث أخرجه مسلم رقم (٨٦٩)، من حديث عمار بن ياسر.

(9) الكهف : ٢٩ .

(10) تفسير السخاوى (٢٩٢أ).

(11) مريم : ٧٥ .

(12) تفسير السخاوي (١١٧أ)، والحديث أخرجه البخاري (٦١٢٠).

ب- الاحتجاج بالحديث فى الصرف :

ومن القضايا الصرفية التى استشهد عليها بالحديث :

- أن «خيرات» مخفف من (خيِّرات) واستدل على ذلك؛ قال :« «خَيْرات» مخفف؛ كقوله عليه السلام: «المؤمنون هينون لينون» وأمَّا خير الذى هو بمعنى أخير فلا يقال فيه: خيْرون ولا خَيْرات، وقريء «خيِّرات» على الأصل» [1] .

- واستشهد السخاوى على أن قوله تعالى ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾[2] مشتق من السوم وهى العلامة، والمراد إرسال الدابة ترعى، بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «وفى سَائِمَةِ النَّعَمِ الزَّكَاةُ» [3].

- واحتج السخاوى على أن «يتمطى» أصلة يتمطط بمعنى يتبختر، وقلبت التاء ألفًا لاجتماع المثلين، وأنه الراجح على قولهم إنه من «المطا» وهو الظهر، بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا مَشَتْ أُمَّتِى المُطَيْطَاءَ وَخَدَمَهُمْ فَارِسُ والرُّومُ فَقَدْ جُعِلَ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ» [4] .

- واحتج السخاوىعلى أن الفعل (استعان) يتعدى بنفسه، بقوله: «اللهم إنا نستعينك» [5] .

- واستشهد على أن (عَبَرَ) بالتخفيف للرؤيا والاشتقاق منها عبر يعْبُرُ فهو عابر حيث قال: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾ [6] يقال: عبر الرؤيا -مخففاً- يعبرها فهو عابر، ومنه الحديث «الرؤيا لأول عابر» [7] .

- استشهد على أن أصل (رأى) فى قوله تعالى: ﴿إذا رأتهم من مكان بعيد﴾[8] ...الآية أنه من التراثى. قال: «إذا رأتهم» من قولك: «دورهم تتراءى، أى: تتقابل ومنه قوله عليه السلام: «لا تتراءى» [9] ، أى: ناراهما لأن بعضها يرى بعضاً على سبيل المجاز» [10] .

---

[1] تفسير السخاوي (٢٨٧ب). والحديث أخرجه العقيلى فى الضعفاء الكبير (٢٧٩١٢)، والقضاعي في ((مسندّ الشهاب)) ص (١٣٩). من حديث عبدالله بن عمر، وله شاهد عن مكحول مرسلاً. أخرجه ابن المبارك في ((الزهد)) ص (٣٨٧) والقضاعي في مسند الشهاب ص (١٤٠).

[2] النحل : ١٠ .

[3] تفسير السخاوي (٩٩أ) والحديث رواه البخارى (١٤٤٨)، وأبو داود (١٥٦٧) والنسائى (١٨/٥).

[4] السخاوى (٣٢٤أ) والحديث رواه الترمذي (٢٢٦١)، والبغوى في شرح السنّة (٣٩٠/٧)، عن ابن عمر والمطيطاء: مشية فيها تبختر تبختر.

[5] تفسير السخاوي (٨٥ب، ٨٦أ)، جزء من حديث مرسل أخرجه البيهقى فى السنن (٢١٠/٢)، وورد أيضاً موقوفاً على عمر بن الخطاب.

[6] يوسف: (٤٣).

[7] تفسير السخاوي (٨٨أ). والحديث أخرجه ابن ماجه رقم (٣٩١٥)، من حديث أنس بن مالك. وفى الزوائد: فى إسناده يزيد بن أبان الرقاشى وهو ضعيف.

[8] الفرقان : ١٢ .

[9] الحديث رواه البغوى فى شرح السنة (٢٤٤/١٠)ط المكتب الإسلامى وذكره الزبيدى فى إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (٣١٩/١).

[10] تفسير السخاوى (١٤٧أ).

- كما استشهد على جواز وقوع المفرد موقع الجمع فى قوله تعالى: ﴿سيهزم الجمع ويولون الدبر﴾[1] بما روى عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أنه خرج يوم بدر وهو يقول: «سيهزم الجمع ويولون الدبر»[2].

جـ - الاحتجاج بالحديث فى النحو:

واحتج السخاوى بالحديث فى القضايا النحوية أيضًا ومن ذلك :

-رد السخاوى على من استشكل قراءة «فلتفرحوا» واحتج لها بالحديث، قال: وقد استشكلت قراءة حمزة فى قوله: «فلتفرحوا»[3] بتاء معجمة باثنتين من فوق، وجاء مثلها فى الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[4] .

- و قال مستشهداً على اختياره لغة الحجازيين فى «هلمَّ» : «هَلُمَّ» عند الكوفيين تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر فيقال: هلم وهلما وهلموا وهلمى، والحجازيون يجعلونها على صورة واحدة؛ كقوله تعالى: ﴿والقائلين لإخوانهم هلمَّ إلينا﴾[5] وقال ههنا: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾[6] وفى الحديث الصحيح: «لَيُذَادَنَّ أقوامٌ عَنْ حَوضى كَمَا يُذَادُ البَعِيرُ الضَّالُّ، فَأُنَادِيهُمْ أَلاَ هَلُمَّ أَلاَ هَلُمَّ»[7].

---

[1] القمر : ٤٥ .

[2] تفسير السخاوي (/٢٨٥أ) وجاء أيضاً: ((هزم الجمع وولوا الدبر)) والحديث أخرجه البخاري (٤٨٧٥)، عن ابن عباس.

[3] يونس: (٥٨) قرأ بالخطاب ابن عامر، وأبو جعفر المدني ويعقوب الحضرمى كما في معجم القراءات (٨١،٨٠/٣)، والجمهور على ((فليفرحوا)) بياء الغيبة، وقرأ عثمان بن عفان وأُبيّ وأنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين بتاء الخطاب وهي قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ينظر: الدر المصون (٤٥/٤). قال ابن هشام: ودخول اللام على فعل المتكلم قليلٌ، سواء أكان المتكلم مفرداً، نحو قوله عليه الصلاة والسلام ((قوموا فلأصل لكم)) (البخارى (١٧/١)، مسلم رقم (٦٦، ٢٢٦٨، سند أحمد (١٤٩/٣))، أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم﴾ وأقلُّ منه دخولها فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة ((فبذلك فلتفرحوا)) وفي الحديث ((لتأخذوا مصافكم)) المغنى (٢٤٤/١).
وقال الزمخشرى: هو الأصل والقياس. الكشاف (٣٥٤/٢). وقال أبو حيان: إنها لغة قليلة، ذكره في الدر المصون (٤٥/٤).
ويبدو لي أن السخاوى قد وافق الزمخشري في قياسه على هذه اللغة والدليل إيراده هذا الحديث شاهداً ودافعاً هذا الاستشكال. وهو فى هذا موافق للكوفيين فى قراءتهم وإجازتهم أمر المخاطب باللام.

[4] تفسير السخاوي (٧٨ب) والحديث ذكره القرطبى في ((تفسيره (٣٤٥/٨) بهذا اللفظ (١٥٦/٤) رقم (١٥٧)، أبو داود (٤٣٢/١)، والنسائي برقم (٨١١). ومثله قوله صلى الله عليه وسلم ((لتأخذوا مناسككم)) رواه مسلم (٩٤٣/٢)، (٣١٠-١٢٩٧)

- والطبرى أيضاً في تفسيره (٨٨/١١)ط دار الفكر، واعترض هذه القراءة وقال-بعد كلام طويل فى المسألة-: ((ولا أعلم أحداً من أهل العربية إلا وهو يستزديء أمر المخاطب باللام)) وقال أيضاً:- ((وإنما هو دعوى لا ثبت بها ولا حجة)).

[5] الأحزاب : ١٨ .

[6] الأنعام : ١٥٠ .

[7] تفسير السخاوي (٥٦أ)، والحديث رواه مسلم (٢٤٩/٩). والسخاوى بذلك يذهب مذهب البصريين في إلزامها صيغة الإفراد، والدليل على ذلك استشهاده بالقرآن الكريم وبالحديث كما هو مبين. ويؤكد اختياره- أيضاً-أنه بدأ به فى موضع آخر، حيث قال: ((وَ هَلُمَّ)) بمعنى ((تعال))، وأهل الحجاز لا يثنونه ولا يجمعونه يقولون للرجل وللرجلين وللرجال: هلمَّ، وغيرهم يقول: هلمى، وهلما وهلموا وهلممن)) [تفسير السخاوى /١٩٠ب]

واستشهد بالحديث على إضمار حرف الجر وجواز كسرهمزة (إن) بنية هذا الإضمار عند عرضه لقوله تعالى ﴿فَلا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [1] قال: «إنَّا» بالكسر استئناف، ومَنْ فتح الهمزة وقصد المعنى كفر؛ لأن «إن» وما بعدها بتأويل المصدر؛ تقول: شربى أنك حاضر؛ أى: حضورك، ... ومن أراد حذف لام الجر وقصد: فلا يحزنك قولهم لأنا نعلم، فلا يكفر، ومثله قولهم فى التلبية: «لبيك إن الحمد» كسرها الشافعى وفتحها أبوحنيفة» [2].

- واستضعف السخاوى قراءة الترخيم فى قوله تعالى: ﴿وَنَادَوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [3]، قال: «وقيل لابن عباس: إن ابن مسعود يقرأ: «يا مالِ» ؛ فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم»[4].

و يبدو أن السخاوى فى ترجيحه لغير قراءة ابن مسعود أنه يستضعف الترخيم فى الآية، ولكنه يحتج لذلك بالأثر بغير اتهام للقارىء أو القراءة، وليس بذلك خارجاً عن منهجه المتقدم.

- ويرى السخاوى أن اللام للتعليل فى قوله تعالى: ﴿وأقم الصلاة لذكرى﴾ [5] ، واحتج لذلك بالحديث ، قال: «جاء فى الحديث: « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِلِذِكْرِى» [6] ، أى: أقم الصلاة لتذكرى فيها» [7] .

- ويرى السخاوى أن «هل» ترد بمعنى «قد» ، فعند عرضه لقوله تعالى:﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ [8] قال: «هل بمعنى قد، والصواب أنك تقول للشخص: هل رأيت ما صنع فلان؟ والسامع يعلم ما صنع، ولكنه يجعل معناه: أن من العجب خفاء هذا الأمر عنك» [9] . ثم احتج

---

[1] يس : ٧٦ .

[2] تفسير السخاوى (٢١٥أ) والحديث أخرجه البخارى (١٥٤٩)، ومسلم (١١٨٤)، من حديث ابن عمر قال البغوى فى شرح السنة (٤/٣٠-٣١): وقوله (إن الحمد) بكسر الهمزة وفتحها وجهان مشهوران عند أهل اللغة وأهل الحديث، وقال الجمهور الكسر أجود، وقال الخطابى: الفتح رواية العامة، وقال ثعلب: الاختيار الكسر وهو الأجود فى المعنى من الفتح؛ لأن مَنْ كسر جعل معناه: إن الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتح قال: معناه: لبيك؛ لهذا السبب. وقد حكى الزمخشرى الفتح عن الشافعى والكسر عن أبي حنيفة خلاف ما حكى السخاوى هنا، وكتب الحديث تؤيد ما حكاه السخاوى كما ذكر الحافظ ابن حجر، والإمام النووى وقد حكى الإمام الرافعى الوجهين دون ترجيح ورجح الإمام النووى الكسر، مؤيداً اختيار الإمام الشافعى، وهو اختيار السخاوى هنا، ولعل السبب فى اختياره مذهبه الفقهى إذ هو شافعى المذهب. ينظر: فتح البارى بشرح صحيح البخارى (١٩٢/٤)، شرح مسلم للنووى (٣٤٧/٤)، الكشاف (٢٩/٤)، شرح السنة للإمام البغوى (٤/٣٠-٣١)، وتفسير السخاوى (٢١٥أ).

[3] الزخرف: ٧٧ .

[4] تفسير السخاوى (٢٥٣أ)، والأثر فى الفتح شرح الحديث (٤٨١٩) من صحيح البخارى : أن بعض السلف لما سمعها قال: ... فذكره .

[5] طه : ١٤ .

[6] قال فى الكشاف (٥٥/٣): وهى قراءة رسول الله ﷺ .

[7] تفسير السخاوى (١١٩أ).

[8] طه : ٩.

[9] تفسير السخاوى (١١٨ب).

لهذا المعنى بآية وحديث، قال: «ومثله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ [1]، وقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة رضى الله عنها: «أَلَمْ تَرَىْ إِلَى مُجَزِّزٍ الْمُدْلِجِيِّ...»[2].

واستشهد السخاوى على مجيء الفاء للترتيب فى الوجود فى قوله تعالى: ﴿والصافات صفا فالزاجرات زجرا﴾[3] بالشعر، واستشهد لمجيئها للترتيب فى الفضيلة، بكلام العرب نثرًا، واستشهد على كونها لترتيب الموصوفات فى الوجود أو الفضيلة بالحديث؛ بقوله ﷺ: «رَحِمَ اللهُ الْمُحَلِّقِينَ فَالْمُقَصِّرِينَ» [4].

- وذكر أنَّ «لن» فى قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلاَّ عَذَابًا﴾[5] لنفى المستحيل، وذكر أنه اختيار الزمخشرى، قال: «على أن ترك الزيادة كالمستحيل لأن «لن» عند الزمخشرى [6] إنما يؤتى بها فى نفى المستحيل، أو ما يقرب من المستحيل، واحتج بقوله: ﴿لن ترانى﴾ [7] واحتج السخاوى لذلك بالحديث، قال: «وروى عن النبى ﷺ أنه قال: «هذه الآية أشدُّ ما فى القرآن على أهل النار»»[8].

---

(1) الحديث:أخرجه البخارى رقم (٦٧٧٠، ٦٧٧١)، ومسلم رقم (٣٨، ١٤٥٩/٣٩)، وأبو داود (٢٢٦٨)، والترمذى (٢١٢٩) من حديث عائشة.

(2) تفسير السخاوى (١١٨ب). وقد أثار السخاوى هذه المسألة -أيضًا- عند قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئًا مذكورًا﴾ [الإنسان:١]، فقال: «(هل) بمعنى قد فى الاستفهام خاصة، والأصل: «أَهَلْ» بدليل قوله:

... ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ

[عجز بيت لزيد الخيل، وسيأتى صدره، ينظر: ديوانه (١٠٠)، المغنى (٣٨٩/١)، الجنى الدانى (٣٤٤)، الدر المصون (٤٣٦/٦)] فالمعنى: قد أتى، على التقرير والتقريب جميعًا. تفسير السخاوى (٣٢٤أ) وهو رأى الكسائى والفراء وجماعة من المفسرين [فى الآية] وذكر بعض النحاة منهم ابن مالك، واستدلوا بالبيت المذكور، وصدره:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا ... ...

قالوا: ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها، كما قال المرادى. الجنى الدانى (٣٤٤). وقال أيضًا: «وأنكر بعضهم مرادفة «هل» لـ«قد»»، وقال: «يحتمل أن يكون «أهل رأونا» من الجمع بين أداتين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله:

... . وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

[عجز بيت، وصدره:

فَلاَ وَاللهِ لاَيُلْفَى لِمَا بِى ... ...

ينظر: الإنصاف (٥٧١/٢)، المغنى (١٩٧/١) بل الجمع بين الهمزة و«هل» أسهل؛ لاختلاف لفظهما، ولأن أحدهما ثنائى، وقال بعضهم: إن أصل «هل» أن تكون بمعنى «قد»، ولكنه لما كثر استعمالها فى الاستفهام استغنى بها عن الهمزة. وفى كلام سيبويه ما يوهم ذلك، وهو بعيد. الجنى الدانى (٣٤٤).

(3) الصافات (٢،١).

(4) تفسير السخاوى (٢١٥ب)، والحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه مع طول البحث، والمشهور بلفظ اللهم ارحم المحلقين. قالوا: والمقصرين (بالواو). وهو فى الصحيحين عند البخارى (١٧٢٧)، ومسلم (١٣٠١)، من حديث ابن عمر: لكن باللفظ المذكور: ذكره الزمخشري فى الكشاف (٣٤/٤). ونقله عنه صاحب الجنى الدانى (٦٥)، وابن هشام فى المغنى (١٦٣/١).

(5) النبأ : ٣٠ .

(6) الكشاف (٦٩٠/٤).

(7) الأعراف: ١٤٣ .

(8) تفسير السخاوى (٣٢٨أ)، والحديث أخرجه الطبرى (٤١٠/١٢)، والسيوطى فى الدر المنثور (٥٠٣/٦، ٥٠٤) أقول: دار حول معنى «لن» عند الزمخشرى جدل كبير ولكن الجديد فى كلام السخاوى أن «لن» تفيد نفى المستحيل أو ما يقرب من المستحيل، وأفهم من كلام السخاوى أنه يؤيد الزمخشرى فى المعنى الثانى، وهو إفادتها نفى ما يقرب من المستحيل؛ وذلك من خلال حديثه على لسان الزمخشرى، ثم إنه اختار هذا المعنى فى الآية

ومما تقدم يتبين لنا مدى اعتماد السخاوى على الحديث فى الاحتجاج على مختلف المستويات اللغوية على غير طريقة النحاة فى الاحتجاج بالحديث بحيث يمكن القول بأنه من السابقين فى التوسع فى الاحتجاج بالحديث كما يبدو لى أن ذلك قد أثر فى تلميذه ابن مالك إلى حدٍّ ما، ولكن ذلك لا يصل بالسخاوى إلى درجة وضعه مكان ابن مالك؛ إذ طريقة الثانى أشدُّ توسعًا وأكثر اعتمادًا على الحديث فى التقعيد والاحتجاج.

الأولى، وليس فى موضع احتجاج الزمخشرى بقوله ((لن ترانى)) ورد ابن هشام كلام الزمخشرى حيث قال: ((ولا تفيد (لن) توكيد النفى خلافًا للزمخشرى فى كشافه، ولا تأبيده خلافًا له فى أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى ﴿فلن أكلم اليوم إنسيا﴾ ولكان ذكر الأبد فى ﴿ولن يتمنوه أبدًا﴾ تكرارًا، والأصل عدمه. (المغنى (١/٢٨٤). وقال ابن عصفور: وما ذهب إليه -أى الزمخشرى- دعوى لا دليل عليها؛ بل قد يكون النفى بـ((لا)) آكد من النفى بـ((لن))؛ لأن المنفى بـ((لا)) قد يكون جوابًا للقسم، والمنفى بـ((لن)) لا يكون جوابًا له، ونفى الفعل إذا أقسم عليه آكد. قال المرادى: وقد وقعت (لن) جواب القسم، فى قول أبي طالب:

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَسَّدَ فِى التُّرَابِ دَفِينَا

قال المرادى: لن حرف، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبدًا، خلافًا للزمخشرى، ينظر الجنى الدانى (٢٧٠) بتصرف ويبدو لى أن عبارة الزمخشرى فى أنموذجه ليس فيها ما أجمع عليه النحاة من أن (لن) عنده تفيد تأبيد النفى، قال: (ولن) نظيرة (لا) فى نفى المستقبل ولكن على التأكيد الأنموذج (١٠٢) ط دار الآفاق الجديدة/ بيروت ١٩٨١م.

المبحث الثالث: موقف السخاوى من الاحتجاج بكلام العرب

المطلب الأول : موقف النحاة من الاحتجاج بكلام العرب:

والمقصود به ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم [1] . وكلام العرب مصدر رئيس فى السماع وركيزة أساسية فى التقعيد، ولذا خرج النحاة إلى الصحراء وكثرت رحلاتهم فى تحصيله. والمشهور أن كلام العرب فى نظر النحاة يشمل الشعر والنثر على حَدٍ سواء، ويقرر أستاذنا الدكتور تمام حسان أن هذا كان من الناحية النظرية، أما من حيث التطبيق فقد رأينا النحاة يحفلون بالشعر إلى درجة أُلهتهم أو كادت تلهيهم عما عداه من الكلام [2] . وقد كان علماء النحو والبصريون بصفة خاصة يتحرون الصحة فى المسموع من كلام العرب وإن كان جُلُّ ما أخذ عن طريق الفصحاء من أعراب البرارى والصحارى أو من الرواة الموثوق بروايتهم أو العلماء [3] .

وقد اشترط النحاة فى كلام العرب الذى يحتج به شروطاً منها سلامة اللغة وفصاحتها، وفى الرواية والراوى: الصدق والأمانة والضبط، وقد علل السيوطى هذا بما شاب المسموع من الخطأ والانتحال الكثير [4] .

وقد حدد النحاة البيئة المكانية والزمانية التى يحتج بكلام العرب فيها وهذا موقف البصريين، وتقدم القول بأن الكوفيين كانوا أشد توسعاً فى ذلك.

وقد انعقد إجماع البصريين والكوفيين على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين فى العربية [5] ، فوجدنا النحاة يقسمون العرب إلى طبقات منها ما يحتج بكلامها إجماعاً، ومنها ما لا يحتج، على خلاف فى ذلك، وقد بيَّن صاحب خزانة الأدب أن الشعراء أربع طبقات :

الطبقة الأولى: وهم الجاهليون كامرىء القيس والأعشى وزهير.

الطبقة الثانية: وهم المخضرمون كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: وهم المتقدمون فى عصر صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: وهو المولدون كأبى تمام وابن الرومى وبشار بن برد . وبعضهم قسمهم إلى طبقات ست [6] .

---

(1) الاقتراح (٤٤).

(2) الأصول (١٠٣ بتصرف).

(3) الاقتراح (٤٤) وما بعدها.

(4) السابق (٤٨) وينظر فى تفاصيل شروط المسموع المحتج به الأصول والشاهد عند سيبويه د/خديجة الحديثى (١٤٨) وما بعدها.

(5) مدرسة الكوفة النحوية د/مهدى المخزومى (٣٧٧،٣٧٨)، الاقتراح (٥٤).

(6) الشعر والشعراء (٦٢/١) ، العمدة لابن رشيق (١١٣/١).

قال فى الخزانة: «فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح ألا يستشهد بكلامهم مطلقاً، وقيل يستشهد بكلام الموثوق منهم» [1] .

وكأنه يشير إلى الزمخشري؛ فقد استشهد بكلام المولدين، وقد صرح بذلك السيوطى فقال: «وفى الكشاف ما يقتضى تخصيص ذلك-يعنى الإجماع المشار إليه-بغير أئمة اللغة ورواتها؛ فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس، ثم قال: وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره فى اللغة فهو من علماء العربية؛ فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته؟» [2] .

وقد اعترض البعض على الزمخشرى فى مذهبه هذا، ومن هؤلاء البغدادى، فبعد أن مثل لاحتجاج الزمخشرى بكلام المولدين قال: «ويمكن الاعتراض على الزمخشرى بأن قول الراوية قائم على الضبط، والقول قائم على معرفة أوضاع اللغة، والإحاطة بقوانينها، فإتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية، فكذلك لو فتح هذا الباب للزم الاستدلال بكل ما وقع فى كلام المحدثين كالحريرى وأضرابه، ولذلك قبل التفتازانى إيراد شعر أولئك الشعراء على سبيل الاستئناس لا على سبيل الاستدلال» [3] .

ورغم الإجماع المشار إليه على الاقتصار على الاحتجاج بكلام الطبقتين الأوليين فقد وجدنا البصريين-وهم المتشددون فى ذلك-يحتجون بشعر الطبقة الثالثة، فكثر عندهم شعر جرير والفرزدق وأضرابهم، وظلت هذه الصورة للاحتجاج بكلام العرب حتى القرن السادس الهجرى والذى أخصه بكلمة موجزة:-

ثانيا:- الاحتجاج بكلام العرب فى القرنين السادس والسابع الهجريين :

شهدت هذه الفترة تطوراً فى هذه المسألة، فوجدنا بعض النحاة يحتجون بكلام المولدين والمحدثين وإن كانوا من أئمة اللغة، كما تقدم عن الزمخشرى وكذلك ابن الشجرى احتج بكلام الطبقات الأربعة. وقد مثل كلام العرب ركيزة مهمة فى مصنفات نحاة هذا القرن، كالزمخشرى وابن الأنبارى وابن الشجرى وغيرهم.

ثالثًا: الاحتجاج بكلام العرب عند السخاوي :

امتلأت مصنفات علم الدين السخاوى بكلام العرب شعراً ونثراً، وبالرجوع إلى كتابه «المفضل فى شرح المفصل» تتضح لنا هذه الحقيقة. وفى التفسير كذلك. وقبل عرض مظاهر احتجاج السخاوى، أشير إلى سمات عامة تميز بها السخاوى فى هذا المجال، ومنها:-

---

[1] الخزانة (٤/١).

[2] الاقتراح (٥٤،٥٥).

[3] الخزانة (٧/١) للبغدادى تحقيق أ / عبد السلام هارون ط٣ ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، مكتبة الخانجى/ القاهرة.

١ - الاحتجاج بشعر الطبقات الثلاث الأُوَل، دون غيرها .
٢ - الاحتجاج بمجموعة كبيرة من النصوص على قضية واحدة.
٣ - محاولة السخاوى تأويل ما لا يتفق ومذهبه المختار فى المسألة.
٤ - اهتمام السخاوى بذكر الروايات المختلفة للبيت.
٥ - قد يحتج بالشاذ من كلام العرب.
٦ - الاحتجاج على القضايا اللغوية.
٧ - الاحتجاج بالأمثال [1] .

وهذه السمات فى كتابه المفضل أوضح منها فى التفسير ؛ وذلك لطبيعة مادة كل من الكتـــابين وشرطه فيهما بالتفصيل فى الأول والاقتضاب فى الثانى وفيما يلى عرض-لاحتجاج السخاوى بكلام العرب (فى ضوء التفسير).

أولاً: الشعر:-

يمثل الشعر ركيزة من أهم الركائز التى قام عليها الدرس النحوى عند السخاوى امتداداً لطبيعـــة الفترة الزمنية التى عاشها وليست قضية تخلو من استشهاد السخاوى والاحتجاج على الآراء المختلفة أوْلها ولعل ذلك واضح فى مصنفات السخاوى التى وقفت عليها.

ثانياً: النثر:-

وقد اعتمد السخاوى على النثر فى الاحتجاج كما اعتمد على الشعر بل بدرجة أكـــبر كمـــا سيأتى بيان ذلك.

المطلب الثانى:- الشعر فى تفسير السخاوي :

احتج السخاوى فى تفسيره بالشعر على مستويات مختلفة؛ فقد احتج به على قضايا لغوية وأخرى نحوية وصرفية، بحيث يظهر للباحث أن هذا النوع من المسموع يلى الشواهد القرآنية عنـــده مـــن الاهتمام به، والاعتماد عليه، ومن خلال الشواهد الشعرية فى تفسير السخاوى نجد أن لـــه سمـــات واضحة قد تختلف أحياناً مع سمات استشهاده بالشعر فى كتابه المفضل، وهذا الاختلاف يكمـــن فى الكثرة والتنوع فى القضية الواحدة وتوثيق الشاهد من حيث نسبته ورواياته المختلفة... فكل هـــذه السمات أظهر فى المفضل منها فى التفسير، ومع ذلك فإن السمات الأساســـية مـــازالت باقيـــة فى استشهاده بالشعر من خلال التفسير وذلك على النحو التالى:-

---

[1] ينظر: مقدمة تحقيق جـــ٤ من المفضل.

أولاً:- الاقتصار على شعراء الطبقات الثلاث الأول وعدم الاحتجاج بأشعار المولدين:

وقد خالف بذلك نهج الزمخشرى والذى تقدم القول باعتماده أشعار المولدين. فلم أجد عند السخاوى من أشعار هذه الطبقة شاهداً -فيما أعلم- بل تدور استشهاداته حول الطبقات المشار إليها، فنجده يحتج بأشعار :

١- الطبقة الأولى :الجاهليون : احتج بشعر هذه الطبقة كثيراً ومنها امرىء القيس: احتج بقوله:

عَلَى لاَ حِبٍ لاَ يُهْتَدىَ بِمَنَارِه [١] ... ...

على أن معنى قوله تعالى: {لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً} [٢] أنه لا سؤال؛ فلا إلحاف، وفى البيت لا منارة فلا اهتداء [٣] كما احتج بقوله:

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِهَا [٤] ... ...

على أن "قد" فى قوله تعالى: {قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ} [٥] تفيد التحقيق مع أنها دخلت على المضارع، ويفهم هذا من الشواهد التى ذكرها [٦] .

- حضرمى بن عامر ، احتج فى التفسير بقوله:

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الكِرَامَ وَأَنْ أُرْزَقَ ذَوْدًا شَصَائِصاً نُبَلاَ [٧]

على أن قوله تعالى : {وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا} [٨] الآية من قول الكفار وليس من قوله تعالى، وبذلك ردَّ قول الحسن البصرى القائل بذلك، وقال السخاوى: "وإنما يستقيم أن لو فتحت الهمزة على الاستفهام فى معنى الإنكار، وهو كقول الشاعر..." [٩] .

---

[١] صدر بيت وعجزه:

... ... إذا سافه العَوْدُ الدِّيَافِيُّ جرجرا

ينظر ديوانه (٧٢)، أمالى المرتضى (١٦٥/١)، معانى الزجاج (٣٧٥/١) ط٢ دار الحديث (١٩٩٧).

[٢] البقرة : ٢٧٣ .

[٣] تفسير السخاوى (٢٠ب).

[٤] صدر بيت، وعجزه:

... ... بمنجرد قيد الأوابد هيكل

ينظر: ديوانه (١٩)، الخزانة (٢٤٣،١٥٦/٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٦٦/٢، ٦٨)، (٥١/٣)، بلا نسبة فى الخصائص (٢٢٠/٢)، الخزانة (٢٥٠/٤)، رصف المبانى (٣٩٢)، شرح شواهد المغنى (٨٦٢/٢)، المحتسب (١٦٨/١)، (٢٤٣/٢)، المغنى (٤٦٦/٢).

[٥] البقرة ١٤٤

[٦] تفسير السخاوى (١٢أ، ١٤٦أ، ٣٣أ).

[٧] البيت فى اللسان وتاج العروس (جزأ، شصص)،نبل) وجاء بلا نسبة فى جمهرة اللغة (٣٧٩)، وتهذيب اللغة (٢٦٣/١١)، (٣٥٩/١٥، ٣٦٠) ومقاييس اللغة (٣٨٣/٥).

[٨] الفرقان : ٥ .

[٩] تفسير السخاوى (١٤٦ب).

كما احتج السخاوى بشعر طرفة بن العبد [1] ، عمرو بن معدى كرب [2]

٢ – **الطبقة الثانية :المخضرمون:** احتج بشعر سيدنا حسان بن ثابت ومن ذلك: احتجاجه بقوله:

عَلَى ما قَامَ يَشْتُمُنِى لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِى رَمَادِ

على أن حذف الألف من «ما» الاستفهامية عند دخول الجار عليها جوازًا[3].

كما احتج بقوله:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَ يَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ [4]

على جواز إضمار الموصول [5] .

كما احتج بشعر أشهب بن رميلة وهو من المخضرمين، ومن ذلك:

احتج السخاوى على أن «الذي» قد تستخدم موضع «الذين» واحتج بقول أشهب بن رميلة:

فَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ [6] ... ...

وذلك عند تعرضه لقوله تعالى: {وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا} [7] .

٣ – **الإسلاميون:** ومنهم جرير : احتج بشعره كثيراً، ومن ذلك احتجاجه بقوله:

---

[1] تفسير السخاوى (٢٠أ) [من الطويل] احتج بقوله: أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى: عقيلة مال الفاحش المتشدد على معنى ((البخل)) وتسميته ((فحشًا)).

[2] احتج بقوله: [من البسيط]

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذا نَشَبِ

على أن الفعل أمر يتعدى إلى مفعولين. ينظر: ديوانه (٦٣)، الخزانة (١٢٤/٩)، الدرر اللوامع (١٨٦/٥)، شرح شواهد المغنى (٧٢٧)، المغنى (٣١٥)، كما نسب هذا البيت لآخرين منهم خفاف بن ندبة فى ديوانه (١٢٦)، والعباس بن مرداس فى ديوانه (١٣١)، ولأعشى طرود فى المؤتلف والمختلف (١٧)، ... وقد ذكر صاحب المعجم المفصل تفصيلا أكثر فى نسبته، فليراجع هناك: المعجم المفصل فى شواهد العربية للأستاذ/ إميل بديع يعقوب ط١، دار الكتب العلمية / بيروت، وينظر: تفسير السخاوى (١٠٠ب،١٥٦ب)

[3] سيأتى تفصيله فى العلل، وينظر تفسير السخاوى (٣٢٧أ).

[4] ينظر: ديوانه (٧٦)، تذكرة النحاة (٧٠)، الدرر اللوامع (٢٩٦/١)، المغنى (٦٢٥)، همع الهوامع (٨٨/١)، الدر المصون (٤٤٥/٥).

[5] تفسير السخاوى (٩١أ) وستأتى هذه المسألة ضمن المسائل التى وافق فيها الكوفيين، ينظر ص ( ) من هذا البحث وينظر أيضًا: تفسير السخاوى (١٧٦ب).

[6] صدر بيت وعجزه:

... ... هم القومُ كل القوم يا أمَّ خالدِ

قال الأعلم: أشهب بن رميلة، ويروى (زميلة)، بالزاى، وقيل: هو لحرب بن محفض، وقد روى صدره هكذا:

وإن الألى حانت بفلجٍ دماؤهم ... ...

ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ينظر: مسالك النحاة فى وجوه الروايات، عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب د/ محمد خليفة الدفاع (١٣٩،١٤٠)، منشورات جامعة قار يونس/ بنغازى. ط١ – ١٩٩٦م.

[7] التوبة : ٦٩.

إِنَّ الخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرْبَلَهُ سِرْبَالَ عِزٍّ بِهِ تُرْجَى الخَوَاتِيمُ [1]

على رأى من يرى جواز دخول (إنّ) فى خبر (إن)، وذلك عند عرضه لقوله تعالى: {إِنَّ الذين آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ} [2] قال: ((إن الذين آمنوا)) مبتدأ، وخبره: {أولئك لهم جنات عدن} و{إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً} جملة معترضة، وقيل:{ إن الذين آمنوا} مبتدأ، وخبره {إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً} وعلى هذا دخلت (إن) فى خبر (إن)، وقيل بجوازه، كقوله تعالى فى سورة الحج: {إن الذين آمنوا} ثم قال : {إن الله يفصل بينهم يوم القيامة} [3] ، وأنشدوا عليه...)) [4] .

كما احتج بقوله:

أَقِلِّ اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَا وَقُلْ لِى إِنْ أَصِبْتُ لَقَدْ أَصَابَا [5]

على جواز إلحاق ألف فى الوصل إجراءً له مجرى الوقف، وذلك عند عرضه لقوله تعالى: {وتظنون بالله الظنونا} [6] .

- الفرزدق: احتج بقوله:

أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ شَمْسٍ فَرُبَّمَا أَضَاءَ تْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا [7]

على أن الفعل((أضاء)) يستعمل متعدياً))، فالسخاوى يرى أن ((ما)) فى قوله تعالى {فلما أضاءت ما حوله} مفعول به أحد القولين.

ثانيا : طريقته فى إيراده الشواهد الشعرية:

---

[1] ويروى -أيضًا- ((سربال ملك))، ينظر: ديوانه (٦٧٢)، الخزانة (٣٦٤/١٠، ٣٦٨)، وهو بلا نسبة فى أمالى الزجاجى (٦٢)، تذكرة النحاة (١٣٠)، اللسان (ختم)، الدر المصون (٤٥٢/٤)، معانى القراء (١٤٠/٢).

[2] الكهف : ٣٠ .

[3] الحج : ١٧.

[4] تفسير السخاوى : ١٠٨. ويرى ابن عطية أن قوله ((إنا لا نضيع)) اعتراض، وردّه أبو حيان فى البحر بأنه غير متعين، وانتصف السمين الحلبى من شيخه لابن عطية؛ بأنه لم يقل بتعيُّن هذا، وأجاز السمين الإخبار بالجملتين على مذهب مَن يرى تعدد الخبر وقد وجدت السخاوى يجيز تعدد الخبر فى مواضع من التفسير منها (٢٠٨أ، ٢٣ب، ٢٣٦أ،ب ، ٣٢١ب). وينظر: الدر المصون (٤٥٢/٤). تحقيق الشيخان. والفراء لا يجيز دخول (إن) فى خبر (إن) قال: ((لا يجوز أن تقول: (إن زيدًا إن صالم) لاتفاق الاسمين)). بينما جوزه الزجاج، قال: ((يجوز ذلك، وهو جيد بالغ)) ذكره الطوسى فى البيان (٣٠١/٧).

[5] ديوانه (٨١٣)، الخزانة (٦٩/١، ٣٣٨)، (١٥١/٣)، الخصائص (٦٩/٢)، الدرر اللوامع (١٧٦/٥)، (٢٣٣/٦، ٣٠٩)، شرح أبيات سيبويه (٣٤٩/٢)، سر صناعة الإعراب (٤٧١، ٤٧٩، ٤٨١) شرح الأشمونى (٢١/١)، همع الهوامع (٢١٢،٨٠/٢)، وراجع فى تفضيل نسبة البيت ومظانه: المعجم المفصل فى شواهد العربية.

[6] الأحزاب : ١٠ ، راجع تفسير السخاوى (١٩٠أ).

[7] ينظر ديوانه (١٨٠/١)، الأزهية (٨٨)، الدرر اللوامع (٢٠٨/٢١)، رصف المبانى (٣١٩).

١ – نسبة الشواهد : قد يورد السخاوى الشاهد منسوبا وهو قليل وغير منسوب وهو الغالب؛ وذلك لأن تفسيره مقتضب كما شرط على نفسه فى مقدمته. ومن الشواهد التى نسبها السخاوى:

وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِى وَأَبرْأ سُقْمَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَر أَقْدِمِ [١]

استدل لرأى الكوفيين على أنّ "ويك" بمعنى: ويلك، ويجوز أن تكون الكاف للخطاب مضمومة إلى "وي" قال وهو كقول عنترة ... وذكر البيت السابق [٢] .

ومنه أيضاً ما صرح بنسبته إلى حسان بن ثابت فى المواضع المتقدمة قريباً [٣] .

أما الشواهد غير المنسوبة فقد كانت تمثل السمة الغالبة، ولكن يسهل نسبتها إلى أصحابها على ما وجدته من خلال توثيق نسبة هذه الشواهد، فمعظمها لشعراء الطبقات المشار إليها، وقليل فيها من الأبيات مجهولة القائل.

٢ – الاستشهاد بمجموعة أبيات على قضية واحدة: ومن ذلك عند مناقشته لمعنى "قد" بعد احتجاجه لمعنى التكثير بالقرآن الكريم ذكر مجموعة من الأبيات منها:-

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُـــهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ [٤]

و: قَدْ يُدْرِكُ الْمُتَأَنِّى بَعْضَ حَاجَتِهِ [٥] ... ...

و: قَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِهَا [٦] ... ...

و: قَدْ نَحْصِبُ الْعُقْرَ مِنْ مَكْنُونِ قَائِلِهِ وَقَدْ يَشِيطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا الْبَطَلُ [٧]

ثم قال : "فى أن التوقع وقلة ما يأتى بعد "قد" ليس مراداً فى هذه الأمثلة؛ بل المراد الكـــثرة" [٨].

وذكر السخاوى أن "رسول" أفردت فى قوله تعالى: {إنا رسول ربك} [٩] لإرادة المصدر، كأنـــه

---

[١] البيت فى ديوانه (٢١٩)، الجنى الدانى (٣٥٣)، الخزانة (٤٠٦/٦، ٤٠٨، ٤٢١)، شرح الأشمونى (٤٨٦/٢)، شرح شواهد المغنى (٧٨٧،٤٨١)، شرح المفصل (٧٧/٤)، المحتسب (١٦/١)، (٥٦/٢)، وبلا نسبة فى المغنى (٣٦٩).

[٢] تفسير السخاوى (١٧٥أ)، ويبدو من عرض السخاوى لهذه المسألة ترجيحه لرأى البصريين فى هذه المسألة، ويتضح ذلك من ابتدائه برأى البصريين بما يوحى باختياره لرأيهم ثم ذكره مذهب الكوفيين: قال السخاوى: (وى) مفصولة عن (كأنْ)، وهى كلمة تنبيه على الخطأ، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وعند الكوفيين أن: (ويك) بمعنى (ويلك). ويجوز أن تكون الكاف كاف الخطاب مضمومة إلى (وى) ... تفسير السخاوى (١٧٥أ).

[٣] تفسير السخاوى (٣٢٧أ ، ٩١أ، ١٧٦ب) وينظر الصفحات السابقة فى هذا المبحث.

[٤] تفسير السخاوى (١٢أ) ، المعجم المفصل (٣٣٣/٢).

[٥] صدر بيت من البسيط و عجزه :

... ... وقد يكون مع المستعجل الزلل

للقطامى فى ديوانه (٢٥) ، جمهرة أشعار العرب ٨،٥/٢ و للأعشى فى الخزانة ٣٧٧/٥ ، تخليص الشواهد (١٠٢) ، وبلا نسبة فى مجالس ثعلب (٤٣٧) .

[٦] تقدم قريبًا.

[٧] من البسيط ، للأعشى فى ديوانه (١١٣) ، شرح المفصل ٦٤/٥ ، اللسان (شيط).

[٨] تفسير السخاوى (١١أ).

[٩] طه : ٤٧ . لعلها قراءة و لم أقف عليها رغم طول بحث.

قال: إنا ذوا رسول ربك، فأفرد كما أفرد المصدر، واستشهد السخاوى بقول أبى ذؤيب الهـــذلى: المتقارب)

أَلِكْنِى إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَّسُو ... لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِى الْخَبَرْ [1]

وبقول كثير:

لَقَدْ كَذَبَ الوَاشُونَ مَا فُهْتُ عِنْدَهُمْ ... بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُـــولِ [2]

٣ – الاهتمام برواية الشاهد : والسخاوي يهتم بتحقيق رواية البيت، ومن ذلك مناقشتـــه لرواية الأبيات التى استشهد بها على أن معنى «العزيز: الغالب» قال: «العزيز: الغـــالب، وعَـــزَّنى فى الخطاب، قال الشاعر:

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةَ قِيلَ يُغْدَى ... بِلَيْلَى العَامِرِيَّـــةِ أَوْ يُـــــرَاحُ

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ فَبَاتَـــتْ ... تُجَاذِبُهُ وَقَدْ غَلِقَ الجَنَـــــاحُ

فَلَا فِى اللَّيْلِ نَالَتْ مَا تُرَجِّى ... وَلَا فِى الصُّبْحِ كَانَ لَهَا بَرَاحُ

ثم يناقش السخاوى رواية الأبيات مناقشة تفصح عن علم غزير، قال: «وفى البيت الثانى تنبيهان: أحدهما: أن قوله «عزَّها» قد تصحف «غرَّها» . الثانى: قال فى «الاستذكار» [3] : إن الرواية: وقد غلق الجناح بالغين المعجمة من قوله عليه السلام: «لَايَغْلَقُ الرَّهْنُ مِنْ رَاهِنِهِ الَّذِى رَهَنَهُ» [4] قال السخاوى: «وهو غريب، والمشهور الأول...» [5] ومن هذه المواضع التى اهتم برواية البيت، عند عرضه لقوله تعالى: {طه} [6] ذكر أن بعضهم قال: إن معناه يارجل، قال: «واحتج هـــذا القـــائل بقول الشاعر:

إِنَّ السَّفَاهَةَ طَهَ فِى خَلَائِقِكُمْ ... لَاقَدَّسَ اللهُ أَرْوَاحَ الْمَلاعِينِ [7]

قالوا: «وأثر الافتعال ظاهر على هذا البيت، فلم يصح نسبته إلى العرب» [8] .

---

[1] شرح أشعار الهذليين (١١٣)، اللسان (لوك) (رسل)، المخصص (٢٢٥/١٢).

[2] ديوانه (١١٠)، اللسان (رسل)، تهذيب اللغة (٣٩١/١٢) وينظر: تفسير السخاوى (١٥٥أ،ب) والمذكور وهو أحد توجيهى السخاوى للإفراد، والثانى قوله: إن هارون وزير لموسى يشتوران على أمر واحد ويعزمون عليه. أى: بالحمل على المعنى، وسيأتى فى العلل.

[3] الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معانى الرأى والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار: كتاب لابن عبد البر النمرى الأندلسى (٣٦٨هـ-٤٦٣هـ) والكتاب يقع فى (٣١) مجلدًا، ط دار الوعى/حلب تحقيق الأستاذ/ عبد المعطى أمين قلعجى.

[4] الحديث أخرجه الدارقطنى (٣٢/٣)، والحاكم (٥١/٢)، البيهقى (٣٩/٦)، وابن حبان رقم (٥٩٣٤)، وابن ماجه (٢٤٤١).

[5] تفسير السخاوى (٢١أ،ب).

[6] طه : ١ .

[7] البيت بمجهول القائل، ينظر: الدر المصون (٣/٥)، البحر المحيط (٢٤٤/٦)، التفسير الكبير (٣/٢٢).

[8] تفسير السخاوى (١١٨أ). وصاحب هذا الرأى الطبرى ونسب ذلك إلى لغة عُكل إحدى القبائل العربية، وناقد البيت بهذا هو الزمخشرى والســـخاوى ناقل للرأيين ويبدوا اعتماده كلام الزمخشرى فى ردّ رأى الإمام الطبرى. ينظر: الطبرى (١٣٦/١٦)، والكشاف (٥٢٨/٢).

٤ – **قد يذكر البيت كاملاً، وقد يقتصر على موضع الشاهد**، كما أنه قد يكرر البيت الواحد فى أكثر من موضع حسب موضع الشاهد وذكر الأبيات كاملةً هو السائد لدى السخاوى، بحيث يمكن الاستغناء عن التمثيل له. ومن اقتصاره على موضع الشاهد: استشهاده على حذف حرف الجر وانتصاب المخفوض بقول الشاعر :

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا [1] ... ...

وذلك عند عرضه لقوله تعالى {فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا} [2] على قراءة التخفيف فى «تعتدونها» أى: تعتدون فيها [3] .

المطلب الثالث: الاحتجاج بالنثر فى تفسير السخاوي :

احتج السخاوى بالنثر فى مواضع منها احتجاجه بالأمثال أو الكلام المألوف، وهو مظهر مهم، أن يعتمد النحوى على اللغة المستعملة على لسان المتكلم العربى البسيط أعنى فى غير الشعر، الذى قد يكون له لغته الخاصة وضرائره، مما يجعل للاحتجاج بكلام المتكلم العربى نثراً قيمة كبيرة ولست أعنى بهذا الاحتجاج بالعامّيّة أو اللغة الدارجة، ولكن الحديث ما زال متصلاً فى إطار الكلام العربى الفصيح الخارج عن حدِّ القِلّةِ إلى حد الكثرة [4] ، والناظر فى تفسير السخاوى يجده يحتج بالنثر فى القضايا اللغوية، والنحوية وفيما يلى بعض هذه المواضع.

أولا : الاحتجاج بالنثر على المعنى : احتج السخاوى بالأمثال فى قضايا لغوية، فعند عرضه لمعنى «العزيز» ومعانيه المختلفة، احتج لمعنى «الغلبة» بقولهم «من عزَّ بزَّ» ، أى: من غلب سلب، واحتج لمعنى «المنعة» بقولهم «تعزَّز فى قلعته» أى: امتنع، ولمعنى «الذى لا يوجد مثله» بقولهم: هذا ضيف عزيز. فهنا احتج السخاوى بالمثل وبالنثر العادى فى هذه المعانى اللغوية [5] .

واستشهد السخاوى على أن معنى «أصاب» قصد وطلب، قال: «حكى الأصمعى عن العرب: «أصاب الصواب فأخطأ الجواب» وعن رؤبة أن رجلين من أهل اللغة قصدا له ليسألاه عن هذه الكلمة فخرج إليهما فقال: أين تصيبان؟ فقالا: هذه طلبْنا ورجعا، ويقال: أصابك الله بخير» .[6]

---

[1] صدر بيت، وعجزه:

... ... قليل سوى الطعن النهال نوافله

لرجل من بنى عامر، ينظر: الدرر اللوامع (٩٦/٣)، شرح – المفصل لابن يعيش (٤٦/٢)، وورد بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٨/١)، الخزانة (١٨١/٧)، (٢٠٢/٨) (١٧٤/١٠)، المغنى (٥٠٣/٢)، المقتضب (١٠٥/٣)، المعجم المفصل (٢٥٢/٦).

[2] الأحزاب : ٤٩ . ، هى قراءة ابن كثير. الدر المصون (٤٢٠/٥).

[3] تفسير السخاوى (١٩٦ب)، وراجع السخاوى (١٢أ، ٣٠أ، ٧٣أ، ٨١أ، ١٠٠ب، ١٤٣أ، ١٤٦أ، ٢٧٨أ، ...إلخ .

[4] يراجع: الأصول أ د/ تمام حسان (٧٩) وما بعدها.

[5] تفسير السخاوى (٢١أ)، (٢٢٥أ).

[6] تفسير السخاوى (٢٢٦ب).

وفى بيان معنى قوله تعالى: {إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالجِبَالِ}[1] يؤكد المعنى بالمثل فيقول: ومن أمثالهم: "تَقَلَّدَهَا طَوْقَ الْحَمَامَةِ"، ثم يقرر أن هذه أساليب العرب، والقرآن قد نزل بلسانهم"[2]

وعند عرضه لمعنى "فتدلى" قال: "أى: فتعلق به فى الهواء، ومنه تدلّت الثمرة، ودلّى رجليه فى السرير، والدوالى: الثمر المعلقة، وفى المثل: هو كالقرلا؛ إن رأى خيراً تدلّى، وإن لم يرشيئاً تعلاً"[3].

ثانياً الاحتجاج بالنثر فى القضايا النحوية:

- احتج السخاوى على جواز إضمار العامل وكذلك على جواز إنزال الفعل منزلة المصدر، بقولهم فى المثل العربى: "تسمع بالمعيدى لا أن تراه"[4].

- احتج السخاوى على أن "أمشاج" يجوز أن يوصف بها المفرد وعلى أنها لفظة مفردة بقولهم: بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ، وبردٌ أخلاق[5].

- واستشهد على قوله أن "نبتليه" حال مقدرة، أى: مقدرين الابتلاء بقولهم: "مررت برجل معه صقر صائداً به غداً"[6].

- واستشهد على أن الباء للإلصاق فى قوله تعالى { عيناً يشرب بها عباد الله}[7] بقولهم: "شربت العسل بالماء"[8]

- واستشهد على جواز الوصف بالمصدر مجازاً بقولهم: "رجل عدل وصوم وفطر" قال: {غوراً} غائراً ذاهباً فى الأرض، وغوراً وصف بالمصدر مبالغة، كقولهم رجل عدل وصوم وفطر"[9].

- واستشهد على جواز القطع فى باب النعوت عندما عرض لقوله تعالى: {الملك القدوس العزيز الحكيم}[10] فقال: "قرئت صفات الله عز وجل بالرفع على المدح، أى: هو الملك القدوس، ولو قرىء بالنصب لجاز؛ كقول العرب: الحمد لله أهلَ الحمد"[11].

---

(1) الأحزاب : ٧٢ .

(2) تفسير السخاوى (٢٠٠أ).

(3) تفسير السخاوى (٢٨٠ب).

(4) مجمع الأمثال للميدانى (١٢٩/١) رقم (٦٥٥) واللباب (٤٨/١) تحقيق / غازى مختار طليمات ،و ينظر: تفسير السخاوى (١٨٠ب).

(5) تفسير السخاوى (٣٢٤أ).

(6) السابق.

(7) الإنسان : ٦ .

(8) السخاوى (٣٢٤ب)، ينظر تفصيل ذلك فى الدر المصون (٤٤١/٦).

(9) تفسير السخاوى (٣٠٧).

(10) الجمعة : ١ .

(11) تفسير السخاوى (٣٠١أ).

- واحتج على جواز بناء (مثل) عند الإضافة إلى غير المتمكن فى قوله تعالى: {إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون}[1] بقوله: "وهو كقول الناس: إنه لحق مثل ما أنك ترى وتسمع"[2] .

- واحتج على جواز إقامة ضمير الفاعل مقام الفعل بكلام العرب قال السخاوى: "وأقاموا ضمير الفاعل مقام الفعل، فقالوا ألقيا، واضربا، وهم يريدون: ألق ألق، واضرب اضرب، وإنما ناب منابه؛ لأنه كالجزء منه"[3] .

- وعندما عرض لقوله تعالى {ألقيا فى جهنَّم كل كَفَّار عنيد}[4] واستشكل تثنية الفعل إذا كان المخاطب واحداً وأخذ فى توجيه الآية ومن هذه التوجيهات الوجه المتقدم وهو أن تثنية الفاعل بمنزلة تثنية الفعل واحتج بقولهم "ألق ألق" . والتوجيه الثانى عند السخاوى اعتمد فيه أكثر على أنَّ من أسلوب العرب التثنية فى مقام الإفراد، يقول "والثانى: أن العرب أكثر ما يرافق الرجلُ منهم [اثنين][5] ؛ فكثر على ألسنتهم أن يقولوا: خليليَّ وصاحبيَّ وقفا واسعدا"، ..ثم يحتج السخاوى على هذا التوجيه بقول الحجاجن يوسف الثقفى، فقال: "وقال الحجاج لبعض حرسه: يا حرسى، اضربا عنقه، فجرى ذلك على عادة كلامهم"[6].

- ومن احتجاج السخاوى بكلام العرب ما احتج به على النصب على نزع الخافض فى القسم، عند عرضه لقوله تعالى {ص}[7] فذكر عدة توجيهات منها قوله: "ويجوز أن ينتصب بحذف حرف القسم واتصال فعله؛ كقولهم اللهَ لأفعلن"[8] .

- واستشهد على جواز حذف الموصوف بقول العرب، فقال عند عرضه لقوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ}[9] : "فحذف الموصوف مع أن الصفة جملة، وحكى ابن السراج عن العرب. ما منهما مات حتى جرا له كذا وكذا"[10] .

- وذكر أن معنى "علي" فى قوله تعالى: {قل أرأيتم إن كنت على بينةٍ من ربي}[11] الاستعلاء قال: أى: ركبتها واستعليت عليها واستشهد لها بقولهم "فلان على البصرة"، أى: واليها"[12] .

---

[1] الذاريات (٢٣).

[2] تفسير السخاوى (٢٧٧أ).

[3] المفضل شرح المفصل (٤٦/٢و) .

[4] ق : ٢٤ .

[5] كذا بالمخطوط، ولعله خطأ من الناسخ، والصواب: اثنان.

[6] تفسير السخاوى (٢٧٤ب).

[7] ص : ١ .

[8] تفسير السخاوى (٢٢٢ب).

[9] النساء : ٤٦ .

[10] تفسير السخاوى : (٣٥أ).

[11] هود : ٢٨ .

[12] تفسير السخاوى (٨١أ).

- ويرى السخاوى أن «أنّ» قد تكون للتعليل، فقال فى قوله تعالى: {وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون}[1] : «...وقيل «لا» زائدة فى قوله «لايؤمنون» على قراءة الفتح-فتح همزة إن- و«أن» بمعنى «لعل» ، واستشهد على هذا الرأى بكلام العرب فقال: «تقول العرب: اذهب إلى السوق أنّك تشترى لنا لحماً، أى: لعلك»[2] وهو ما احتج الخليل أيضاً على اختياره، كما ذكر السمين الحلبى[3] .

- واحتج السخاوى بكلام العرب أيضاً على أن الحال يمكن أن تكون جامدة فعرض لقوله تعالى: {وتنحتون الجبال بيوتاً}[4] وقال: «بيوتاً حال؛ لأنها صارت بالنحت بيوتاً، وهو كقوله: بريت الأنبوبة قلماً»[5] . وبقولهم: «جاءنى رجلاً صاحاً»[6].

- واحتج على جواز حذف الضمير المصحح لوقوع البدلية فى قوله تعالى: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا}[7] بكلام العرب، فقال: «بدل البعض من الكل، والضمير المصحح محذوف والتقدير: من استطاع منهم، كقولهم: السمن منوان بدرهم، أى: منه»[8] .

- واستشهد السخاوى على أن الباء قد تكون للحال فى قوله تعالى: {قد جئتكم ببينةٍ من ربكم}[9] فقال: يجوز أن تكون الباء للحال، كقوله: خذ هذا الفرس بسرجه ولجامه... »[10] .

- واحتج على أن «إذ» تجيء للتعليل بقولهم «ضربت زيداً لإساءته وضربته إذ أساء» قال: «فإن التعليل يفهم من اللفظين»[11] .

- واحتج على جواز أن يكون اسم كان ضميراً راجعًا إلى المصدر المتقدم فى قوله تعالى: {ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم}[12] بقولهم: «من كذب كان له»[13] .

---

(1) الأنعام : ١٠٩ .

(2) تفسير السخاوى (٥٣ب).

(3) الدر المصون (١٥٤/٣) وما بعدها.

(4) الأعراف : ٧٤ .

(5) تفسير السخاوى (٥٩ب)، (٢٣١ب).

(6) آل عمران : ٩٧ .

(7) تفسير السخاوى : (٢٦أ).

(8) الأعراف : ١٠٥ .

(9) تفسير السخاوى (٦٠ب).

(10) السابق (٢٦١ب).

(11) الحجرات : ٥ .

(12) السخاوى (٢٧٠أ).

- ويبلغ اعتماد السخاوى على النثر العادى ذروته فنجده يقدمه أحياناً على الشعر ومن ذلك على سبيل المثال-عند عرضه لقوله تعالى {وإذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم}[1] الآية. قال: «أى: إلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم؛ كقولك أعجبنى زيد وكرمه،أى كرم زيد ومنه قوله:

عَجِبْتُ مِنْ نَفْسِي وَمِنْ إِشْفَاقِها ... ...»[2]

بل أحياناً يقتصر السخاوى فى استشهاده على النثر فقط، ومن ذلك عند عرضه لأول سورة الرحمن يقول: «الرحمن»[3] مبتدأ وهذه الأفعال المعطوفة أخبارٌ. و لم يأت بينها بعاطف لأنه جعلها كالجملة الواحدة؛ تقول: زيد أغناك بعد فقرٍ، أعزك بعد ذُلٍّ، جبرك بعد كسر فعل بك ما لم يفعل أحد بأحد، فأى شيء تنكر عليه؟»[4] .

ثالثا : تطبيقات على احتجاج السخاوى بكلام العرب:

إضافة إلى ما سبق يمكن تبين موقفه من الاحتجاج بكلام العرب من خلال مناقشة المسألة الآتية:

هل يجوز إلحاق علامة الجمع أو التثنية بالفعل مع إسناده إلى الفاعل أو نائب الفاعل الظاهرين؟

منع جمهور النحاة إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل المسند إلى فاعل أو نائب فاعل ظاهر، وعدُّوا هذه اللغة لغة ضعيفة شاذة، وسموها «لغة أكلونى البراغيث»[5] ولعل ذلك إمعاناً فى تضعيفها، ووصفوها أحياناً بالشذوذ، وآخر بالضعف، وثالثاً بالقلة وعدم جواز القياس عليها. واعتمد النحاة فى ذلك على رأى سيبويه الذى قال: «واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربونى قومك وضربانى أخواك فشبهوا هذه بالتاء التى يظهرونها فى: «قالت فلان» فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث علامة، وهى قليلة»[6] .

وتتابع النحاة فى إنكار هذه اللغة، مع أن سيبويه أثبتها واكتفى بالحكم بقلتها بغير تضعيف أو تشذيذ كما فعل غيره.

وقد صرح ابن هشام بضعف هذه اللغة فى المغنى، وفصل القول فى تخريج شواهدها على توجيهات مختلفة كلها يفيد تضعيفه لهذه اللغة فقال: «وقد حمل بعضهم على هذه اللغة...» ثم قال: «وحملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها» وقد بلغت تخريجات ابن هشام لقوله تعالى {وأسروا النجوى الذين ظلموا} أحد عشر وجهاً...[7]

---

[1] النور : ٤٨ .

[2] الرجز بلا نسبة فى أساس البلاغة، ينظر: تفسير السخاوى (١٤٣ب).

[3] الرحمن : ١ .

[4] تفسير السخاوى (٢٨٥ب).

[5] ذكر فى المغنى أنها لغة طيء وأزد شنوءة وبلحارث. المغنى (٣٦٥/٢) ت الشيخ محمد محيى الدين.

[6] الكتاب (٤٠/٢) وما بعدها ط ١٩٦٨م ت أ/ عبد السلام هارون.

[7] مغنى اللبيب (٣٦٦/٢ وما بعدها) ت الشيخ محيى الدين عبد الحميد .

وقد صرح فى أوضح المسالك بصحة هذه اللغة فقال: « والصحيح أن الألف والواو والنون فى ذلك أحرف دلُّوا بها على التثنية والجمع كما دلّ الجميع بالتاء فى نحو قامت-على التأنيث، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير، أو تابع على الإبدال من الضمير»[1] .

وهؤلاء المانعون يرون أن الفعل يجب إفراده دائماً حتى إن فاعله مثنى أو مجموعاً، وقبيلة طيء وجيرانها من القبائل العربية تلحق علامة التثنية والجمع بالفعل، ولذلك استضعف النحاة هذه اللغة، كما تقدم.

وهناك: فريق آخر من النحاة يجيزون هذه اللغة ويعتبرها، ومنهم: ١- ابن يعيش، الذى نقل كلام سيبويه ثم قال: «والواو المسموع بها كثير فى ذاته بدليل وروده مرات كثيرة فى القرآن والحديث والشعر والنثر على السواء، وإن كان قليلاً بالنسبة للوارد من اللغة الأخرى-يعنى إفراد الفعل-والقلة النسبية لا تمنع القياس، ويكفى أن تأتى الظاهرة فى القرآن والسنة والشعر لنقيس عليها ونحاكيها»[2].

٢ - المازنى، وهذه اللغة عنده قياسية [3] , وكذلك الزمخشرى [4] وابن مالك [5] والسهيلى[6] والسيوطى [7] .

والخلاف فى هذه المسألة مشهور بين النحاة ولعله لا يحتاج إلى مزيد بسط. وقد أثار هذه القضية بعض المحدثين، منهم الشيخ محمد محى الدين عبدالحميد-رحمه الله- كذلك الأستاذ/ عباس حسن رحمه الله فى طلب كل منهما إلى المجمع اللغوى سحب قرار اللجنة بمنع المسألة المذكورة [8] ، والذى يعنينى هنا: بيان موقف السخاوى من هذه المسألة، وهو ما أحاول إظهاره فى السطور التالية:-

أجاز السخاوى هذه اللغة وكذا القياس عليها، بقوله: «والفعل فى لغة من قال: أكلونى البراغيث مسندٌ إلى الظاهر لا إلى المضمر، وكذلك إذا قلت على هذه اللغة «قاما أخواك» و «ضربا أخواك» على ما لم يسم فاعله» [9] .

---

[1] أوضح المسالك (٣٥١/١)، وذكره أ د/ أحمد علم الدين الجندى، فى أصول العربية محاضرات ألقيت على طلاب السنة التمهيدية للماجستير بقسم النحو والعروض بدار العلوم ١٩٩٨م.

[2] شرح الفصل لابن يعيش (٢٣٦/١).

[3] شرح درة الغواص (١٥٢) نقلا عن : أصول العربية د/أحمد علم الجندى (١٤٥).

[4] ذكره فى المغنى (٣٦٧/٢)، وينظر الكشاف (١٠٢/٣).

[5] ينظر: ابن عقيل على الألفية (٤٦٧/١).

[6] ذكره فى الجنى الدانى (١٧٠) ط دار الكتب العلمية/ بيروت.

[7] همع الهوامع للسيوطى (٢٥٦/٢) ت د/ عبد العال سالم مكرم .

[8] ينظر: الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين للمجمع اللغوى القاهرة ومنحة الجليل على ابن عقيل (٤٦٧/١)، النحو الوافى (٧٢/٢) ط دار المعارف، فى أصول العربية.

[9] المفضل شرح المفصل للسخاوى (٤٧/١ظ).

واستشهد السخاوى لهذه اللغة بالشعر، ومن ذلك:

يَلُومُونَنِى فِى اشْتِرَاءِ النَّخِيـــــــــلِ قَوْمِى فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ [1]

وبالنثر بقولهم: «قمن النساء».

ويرى السخاوى العلة فى جواز هذه اللغة أنهم حملوا علامة التثنية والجمع على علامة التـــأنيث، قال: «ومن قال: أكلونى البراغيث» وأكلنى البراغيث أجمعوا على قولهم: قامت هذه، وإنمـــا فعلـــوا ذلك ليشعروا بأن الفاعل مؤنث، ليفصلوا بذلك بينه وبين المذكر؛ فإن المذكر قد يجيء اسمه كاسم المؤنث، والمؤنث كالمذكر فى نحو: هند وجعفر» [2].

وإن كان السمين الحلبى يرى أن النحاة فرقوا بين علامة التثنية والجمع وعلامة التأنيث بأن الثانية ألزم، لأن التأنيث فى ذات الفاعل بخلاف التثنية والجمع؛ فإنه غير لازم» [3].

وهو مضمون كلام الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح والذى ذكر أن العلة من إفراد الفعل هى دفع الإيهام بأن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر فى مثل «قاموا إخوتك...» ثم قال: «وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث، حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامة التثنيـــة والجمـــع لأن علامـــة التأنيث ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار» واختار التوحيد فقال: ولغة التوحيد هـــى الفصحى، وبها جاء التنزيل...» [4].

ومن التخريج الجميل ما قاله الشيخ ياسين العليمى تعليقاً على كلام المصرح المتقدم قال «التثنية والجمع مع الضمير فى الضمير نفسه لا فى الفعل؛ إذ المراد بتثنية الفعل وجمعه إلحاق الفعل حـــرف التثنية والجمع، ويؤتى بعده بالفاعل مظهراً أو مضمراً مثنى أو مجموعاً، فظـــهر أن الفعـــل موحـــد مطلقاً» [5].

وفى التفسير قد وجدت السخاوى يعتبر بهذه اللغة ويجيزها، فقال عند عرضـــه لقولـــه تعـــالى: {وأسروا النجوى الذين ظلموا} [6] -الآية قال: «الواو فى «أسروا» يجوز أن تكون دالة على جمـــع الفاعلين ولا تكون ضميراً، وقيل هى على لغة من يقول: أكلونى البراغيث وقيل: أسروها للذيـــن ظلموا، فحذف الجار، ومثله: {ثم عموا وصموا كثير منهم} [7] والتقدير: قائلين: هل هذا إلا بشر

---

[1] التصريح (٢٧٧/١)، الدر المصون (٧١/٥)، المغنى ، ابن عقيل (٤٧٠/١).

[2] المفضل للسخاوى (٤٧/١ظ).

[3] الدر المصون (٥٨١/٢).

[4] التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (٢٧٥/١).

[5] السابق.

[6] الأنبياء : ٣ .

[7] المائدة : ٧١ .

مثلكم» [1] ويؤكد قوله هذا، ماصرح به فى المفضل بقوله: «وقد حُمِل قوله عزَّ وجل :{وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}على هذه اللغة، وقيل: الذين ظلموا بدل من الضمير فى «وأسروا» فيكون- على هذا الوجه-الفعل مسنداً إلى الضمير» [2] ، وذكر أوجهاً أخرى فى الإعراب [3] .

ويبدو من هذه النصوص قبول السخاوى لهذه اللغة، مع عدم تضعيف، أو تشذيذ، ولعله يجيز القياس على هذه اللغة، فكما يظهر من كلامه على الآية الأولى بدأ بهذا الوجه واعتبره، ثم ذكر توجيهات أخرى، وهو ما يتضح أيضاً من كلامه المذكور نقلاً عن كتابه «المفضل» .

والراجح فى هذه المسألة إجازة هذه اللغة لما يؤيدها من السماع الكثير قرآناً وشعراً ونثراً، وهو ما أفاضت فى ذكره المصنفات [4] وإضافة إلى ذلك شواهد أخرى ذكرها أستاذنا الدكتور/ أحمد علم الجندى فى مقاله بهذا الشأن ، وقال «إنما لم ترد فى مذكرة شيخنا الأستاذ/ محمد محى الدين وكذلك أقدم أدلة أخرى شملت التراث العربى مقارناً ذلك بالسَّاميات» [5] وبعد أن فرغ من عرضها وعرض آراء النحاة قال:«وإذا كان النحويون قد بنوا منهجهم فى فصاحة اللغة على أسس منها: مدى شبه تلك اللغة بلغة القرآن، وقد عبر المبرِّد عن هذا المنهج بوضوح فى قوله: «وإنما يقال: بنو فلان أفصح من بنى فلان، أى: أشبه بلغة القرآن» فكيف يتأتى إخراج لهجة طيء وأخواتها من الفصحى؟ وقد ثبت ورودها فى القرآن والسنة وتراث العرب شعره ونثره، ... ثم قال: ولذا أرى: جواز إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذى فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر» [6] .

وقد لجأ المانعون-كما تقدم-إلى تأويل هذه الشواهد على وجوه كثيرة لا تخلو من تكلف، وسبق القول بأن ابن هشام [7] أوصل هذه التوجيهات فى توجيه «الذين» من قوله تعالى: {وأسروا النجوى الذين ظلموا} إلى أحد عشر وجهاً وذكر السمين الحلبى عشرة أوجه؛ للرفع ستة، وللجر وجهان والنصب كذلك ومن تلك الأوجه جعل الواو علامة جمع، و«الذين» فاعل على لغى طيء، ونسبه إلى الأخفش وأبى عبيدة [8] .

---

[1] تفسير السخاوى (١٢٥ب) .

[2] المفضل للسخاوى (٤٧/١ط).

[3] راجع السابق.

[4] ينظر فى ذلك: منحة الجليل على ابن عقيل (٤٧٠/١) الشيخ محيى الدين، النحو الوافى (٧٢/٢) ط دار المعارف، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (٢٤٦) وما بعدها.

[5] فى أصول العربية أ د / أحمد علم الجندى (١٤٠) وما بعدها.

[6] السابق (١٤٨) .

[7] راجع المغنى (٣٦٦/١) تحقيق محيى الدين.

[8] الدر المصون (٧١/٥) وما بعدها.

ويقول الأشموني عن هذه التأويلات مستنكراً إياها: «ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال والتقديم والتأخير؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع» [1] .

والراجح لدىّ أن هذه اللغة جائزة على ما مرَّ من كثرة شواهدها من القرآن الكريم والحديث والشعر والنثر، وهو أيضاً ما يراه أستاذنا الدكتور/ محمد عامر، بل إنه يرى أن التعبير بهذا الأسلوب قد يكون أبلغ من التعبير باللغة السائدة أحياناً لما فيه من إثارة لذهن السامع، وبذلك يعمل فكره ويذهب فى كل اتجاه منتظرا مزيلا للإبهام. [2] .

ومن خلال ما تقدم يتبين مدى اهتمام السخاوى بكلام العرب فى الاستشهاد، وكذا تميز السخاوى باعتماده على شعر الطبقات الثلاث الأولى، واهتمامه برواية البيت مما جعل السخاوى مصدراً مهماً للرواية كما تبين فى التمهيد، وكذلك يتبين تميز السخاوى باعتماده على النثر اعتماداً يقارب أو يزيد على اعتماده على الشعر فى الاحتجاج، وهذا محمود من السخاوى.

---

[1] شرح الأشمونى (٢/١١٨) ط٣ ت محيى الدين عبد الحميد.

[2] نقلا عن الدكتور/ محمد عامر مشافهة.

الفصل الثانى

موقف السخاوى من القياس [فى ضوء التفسير]

ويشمل:

- التمهيد.
- المبحث الأول: موقف النحاة من القياس.
- المبحث الثانى: موقف النحاة من النصوص المخالفة للقياس.
- المبحث الثالث: تطبيقات فى ضوء التفسير.

المبحث الأول: موقف النحاة من القياس

تمهيد:-

عرف النحاة القياس بأنه «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه». وذكر فى حدِّه- أيضا-: «أنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[1] . وقيل فى تعريفه أقوال أخرى تدور حول هذا المعنى والعلماء يقيسون على ما سمع من كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم-على نحو ما تقدم تفصيله فى الفصل السابق-وكلام العرب شعراً ونثراً.

وقد أخذ جميع النحاة بالقياس-بصريين وكوفيين-وإن اختلفت وجهة كل من الفريقين للقياس نظراً واستعمالاً. فليس هناك من يمكنه إنكار القياس، قال ابن الأنبارى: «اعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل فى حَدِّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»، قال: ولا يعلم أحدٌ من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة...»[2] ولعل الأنبارى لم يكن قد وصله أمر ابن مضاء القرطبى الذى شن حملة شعواء على القياس والعامل والعلل ودعا إلى إلغاء كل هذه الأدلة المتقدمة[3] .

وقد مر القياس بالمراحل التى مرَّ بها غيره من أصول هذا العلم وفروعه فلم ينشأ كاملاً ناضجاً دفعة واحدة وإنما تطور مع الزمن حتى وصل إلى صورته التى نعرفها[4] .

أقسام القياس: قسم ابن الأنبارى القياس إلى:-

١ - قياس العلة: وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل. وهو معمول به عند جميع العلماء.

٢ - قياس الشبه: وهو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل، وهو معمول به عند أكثر العلماء.

٣ - قياس الطرد: وهو الذى يوجد معه الحكم وتفقد الإحالة فى العلة وهو مختلف فى حجيته.

وقسم القياس باعتبارات أخرى[5] .

---

[1] الاقتراح (٧٠).

[2] نقلا عن الاقتراح (٧٠-٧١).

[3] وذلك فى كتابه الرد على النحاة.

[4] مدرسة البصرة النحوية د/عبد الرحمن السيد (١٩٠) بتصرف. رسالة ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٥٨م.

[5] ينظر تفصيل ذلك فى الاقتراح (٧٤) وما بعدها.

والقياس أحد الأسس الرئيسية التى قام عليها الدرس النحوى على مر العصور وخاصة فى القرن الهجرى السادس وما وليه والمتتبع لحركة القياس فهو فى حقيقة الأمر متتبع للحركة الذهنية للبصريين.

المطلب الأول: موقف النحاة من القياس

أولاً: موقف البصريين من القياس :

تشدد البصريون فى التمسك بالقياس-على نحو ما تقدم فى السماع-فهم يبنون قواعدهم على أساس من الشواهد الكثيرة الصحيحة الموثوق بقائليها، ومن ثم كثر عندهم الشذوذ، وقلت القواعد نسبيا، وقد وجد البصريون أنفسهم أمام مادة لغوية قليلة لا تكفى لتقعيد نحو يشمل جميع الأساليب العربية، ففتحوا باب القياس على المسموع لثقتهم فى مروياتهم، فبالغوا فى التحرى عن الشواهد السليمة، وابتعدوا عن الشاهد المنحول أو المفتعل أو مجهول القائل، غير ناظرين إلى القليل النادر منه، حاكمين عليه بالضرورة أو الشذوذ[1] .

ثانيا:- موقف الكوفيين من القياس :

تأخر المذهب الكوفى مدة طويلة عن المذهب البصرى لأسباب متعددة، أهمها انشغال الكوفيين بالشعر والقراءات والفقه والتفسير عن هذا العلم الجديد، ومما لا يخفى أنهم أخذوا عن البصريين هذا العلم وتلقوه على أيدى أئمة المدرسة البصرية. ومع ذلك فقد كان لهم خصوصية فى منهجهم ومادتهم ومن ذلك:-

- عوَّل الكوفيون على كل مسموع، وقاسوا عليه، ولو كان شاهداً واحداً، وربما استشهدوا بما لم يعرف قائله[2] . وبذلك اتسعوا فى القياس ومن هنا أصبحت المادة اللغوية غزيرة؛ لأنهم توسعوا فى الأخذ عن العرب، واعتمدوا كلامهم مهما كان قائله حتى ولو كان مجهولاً.

وبذلك قل الشذوذ عند الكوفيين، وكثرت القواعد والأقيسة والأبنية؛ لأنهم أقاموا لكل مسموع وزناً وقاسوا عليه وجعلوه أصلاً لقاعدة، مع اعتدادهم بالشاهد الواحد مع الترخيص بالقياس النظرى إذا فقد الشاهد ومن هنا يقرر كثير من الدارسين أن المدرسة البصرية هى مدرسة السماع لاعتمادها على السماع الصحيح الكثير، وأن المدرسة الكوفية مدرسة القياس على عكس المشهور لدى الدارسين[3] .

---

[1] سيأتى بيان ذلك فى المبحث التالى.

[2] نشأة النحو (١٤٠،١٤١) بتصرف كبير.

[3] السابق (١٥٠)، المدارس النحوية (١٥٩-١٦٥).

ثالثاً: موقف نحاة القرنين السادس والسابع الهجريين من القياس:-

تقدم القول بقدم القياس ونموه وتطوره واكتماله على مراحل متعددة، حتى وصل إلى اكتمال صورته فى القرن السادس الهجرى وما تلاه من القرون.

وقد ساهم القياس فى إقامة البناء الفكرى للدرس النحوى فى القرن السادس الهجرى ومثل أحد دعائمه فى تلك الفترة.

والحق أن المتتبع لحركة القياس فى هذه الفترة يجد نفسه متتبعاً للحركة الذهنية للبصريين؛ فهى الحركة الذهنية التى سيطرت على التفكير النحوى وفرضت عليه أقيستها وقواعدها التى وصلت إلى مرحلة النضج فى هذا القرن.

فأخذت توجه مسيرته داخل حلقات الدرس النحوى وكذا من خلال حركة التأليف والتصنيف.

ومن هؤلاء النحاة الذين اعتمدوا على القياس فى حلقاتهم ومصنفاتهم:

الزمخشري-على سبيل المثال-فيظهر لنا من خلال مصنفاته مدى (اعتماده على القياس فى تصنيفه، فكثيراً ما نجده يقول: "وهو بمعزل عن القياس عند أصحابنا" أو: "والقياس يأباه"، أو: وهو موافق للقياس...إلخ.

وهذا هو الطابع الغالب على نحاة هذه الفترة وما تلاها، ولعل إنصاف ابن الأنبارى وأمالى الشجرى خير ما ينطق بهذا بحيث يمكن القول: إن النحاة فى هذه الفترة اعتمدوا اعتماداً كبيراً على القياس، والسخاوى واحد من هؤلاء وهو ما أتناوله فى المبحث التالى.

المبحث الثاني: موقف السخاوى من القياس

تمهيد:-

تقدم القول بأن القياس كان من أهم ركائز الدرس النحوى منذ نشأته حتى اليوم، والقياس عند السخاوى أحد الأسس الرئيسية التى اعتمد عليها اعتماداً كبيراً، بحيث جعله ملاذه وملجأه الذى يرجع إليه كلما تعارض شيء مع القواعد المستنبطة المقررة لديه.

والمقيس عليه عند السخاوى يشترط فيه ألاّ يكون شاذًا ولا نادراً ولا خارجاً عن سنن القياس، ومن ثمَّ رأينا السخاوى لا يعتد بالشاذ، وإن صححه فى ذاته، ولا يقيس عليه، بل يعتمد على الكثير المطرد، وهو أشبه ما يكون بمذهب البصريين.

ولقد تكرر لفظ القياس فى مصنفات السخاوى كثيراً، فى المفضل وسفر السعادة والتفسير، وهو فى كلّ يجعله دليلاً وحجة على ما يراه أو دفع ما يرفضه.

المطلب الأول: مظاهر اهتمام السخاوى بالقياس :

اهتم السخاوى بالقياس فقهيا ولغويا فجعله حجته فى قبول كثير من الآراء وردّ كثير منها[1] . ولكن الذى يعنينا هنا القياس فى النحو، وهو ما أعرض له فى السطور التالية.

دارت لفظة القياس فى مصنفات السخاوى كثيراً، بحيث يتأكد للقارىء اعتماد السخاوى على القياس اعتماداً كبيراً على النحو التالى:-

أولاً :- فى كتابه «المفضل فى شرح المفصل»: نجد اعتماده على القياس ظاهراً، وهو غالباً ما يعتمد القياس البصرى ممثلاً فى قياس سيبويه، فيقول السخاوى بعد عرضه للمسألة: «وهى القياس» أو «وهى القياس عند سيبويه» أو «والقياس كذا ...»... إلخ ذلك، وإذا خالف رأى من الآراء هذا القياس ردَّه ما لم يكن له وجه مقبول عنده كما سيأتى فى «موقفه من النصوص المخالفة» وفيما يلى بعض أمثلة من خلال«المفضل».

١ - يقول السخاوى فى باب «إعمال«ما» و «لا» المشبهتين بـ«ليس»: «...وأما «لا» فتنفى الماضى والمستقبل فـ «ما» أوغل فى الشبه بليس لاختصاصها بنفى الحال دون «لا» وموافقتها «ليس» فى ذلك؛ فقد أشبهتا جميعاً «ليس» فى أمرين: فى النفى، وفى الدخول على المبتدأ والخبر؛ فلهذا أعطى أهل الحجاز «ما» حكم «ليس» فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر ولم يعملها بنو تميم أصلاً، وهو القياس عند سيبويه، لأنها غير لازمة مختصة، فهى كحرف الاستفهام، لما لم تختص لم تعمل»[2] . ففى هذا النص حدَّد السخاوى بأن إهمال عمل «ما» هو القياس عند سيبويه، وفى

---

[1] ينظر على سبيل المثال تفسير السخاوى (٢٠ب، ٤٢أ، ٥٦ب، ٥٧أ، ١١٢ب، ١١٤ب، ١١٩ب، ٢٦٤ب، ٢٧٠ب، ٣١٨ب،)

[2] المفضل (٢/٧١ر).

الرجوع إلى المفضل مع كثرة ما فيه من مظاهر اعتماد السخاوى على القياس غنية عن التمثيل.

ثانيا: فى التفسير: من مظاهر اعتماد السخاوى على القياس فى التفسير:

دارت لفظة القياس فى تفسير السخاوى كثيراً-فقد يبدأ السخاوى بذكر القياس وعرض النص وبيان موقفه من القياس، أو يبدأ بالتوجيه ثم يبين القياس فى هذا الموضع ومن هذه المواضع التى اعتمد السخاوى فيها على القياس:

١ - عندما عرض لقوله تعالى {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلَى بِهِمَا}[٣] قال: «القياس فالله أولى به؛ لأن المراد أحدهما، لكن لما جرى ذكر الفريقين أعاد الضمير عليهما»[٤] .

٢ - عندما عرض لقوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ}[٥] قال السخاوى: القياس «بها»[٦] .

٣ - عرض السخاوى لقوله تعالى: {يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِن رَّبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً فَأَمَّا الذين آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطاً مُسْتَقِيمًا}[١] . وقال: «أمَّا» حرف تفصيل ولابُدَّ بعدها من وجود شيئين، تقول: أمَّا زيدٌ فعالم، وأما عمرو فجاهل، ولا يجوز الاقتصار على قولك: أمَّا زيد فعالم، وههنا وقع الاقتصار على قوله: {فَأَمَّا الذين آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ} الآية؛ وإنما جاز الاقتصار ههنا؛ فإنه قد مضى ذكر الفريقين بعد قوله {فَسَيُحْشَرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا فَأَمَّا الذين آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}[٢] الآية[٣] .

فهنا يعرض السخاوى لما قد يبدو من تعارض بين الآية التى جاء المفصَّل فيها شيئاً واحداً، والقياس أن «أما» تفصل شيئين وتعليل السخاوى بأن الفريقين قد سبق ذكرهما فالأداة استوفت شروطها هنا[٤] .

---

[٣] النساء:١٣٥ .

[٤] تفسير السخاوى (٤٠أ).

[٥] الأنعام:٤٦ .

[٦] تفسير السخاوى (٥١أ) وراجع فى تفصيل ذلك الدر المصون (٦٦/٣).

[١] النساء:١٧٤،١٧٥ .

[٢] النساء:١٧٢ .

[٣] تفسير السخاوى (٤٢أ).

[٤] راجع الدر المصون (٤٧١/٢).

٤ - عرض السخاوى لقوله تعالى {إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا}[٥] وتوقف عند قوله {صديقا} وقال: «اختلف فيه، فقيل من: صدق؛ لإكثاره من الصِّدق، وهو القياس، تقول: رجل خِمِّيرٌ وشِرِّيـــــبٌ، وقيل من التصديق؛ فإنه صدق بأنبياء الله وكتبه وبما جاء به النبيون..»[٦] .

[٥] مريم:٤١ .

[٦] تفسير السخاوى (١١٤ب).

وهنا عرض السخاوى لتوجيهين واختار أحدهما لأنه الموافق للقياس.

٥ - وتوقف عند قوله تعالى: ﴿اللهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُـوَ لَـهُ الأَسْـمَاءُ الحُسْنَى﴾[٧] وقال: «وقوله ﴿الحسنى﴾ فى وصف الأسماء وهى جمع وكان قياسه: الحُسَن كما قال:﴿ السموات العُلى﴾؛ وهذا لأن جمع المؤنث الذى لا يعقل يعامل معاملة المفرد المؤنث أوالجمع المؤنث [كقولك:][٨] الجبال صعدتها وصعدتهن والأسود لقيتها ولقيتهن، وكذلك قوله: ﴿ لِنُرِيَكَ مِنْ آيَاتِنَا الكُبْرَى﴾[٩] قياسه: الكُبَر»[١٠] ، واختيار السخاوى هنا المفهوم من تعليله السابق هو أحد توجيهين ذكرهما أبو البقاء والزمخشرى واختار أبو حيان ما اختاره السخاوى هنا، وذكره السمين الحلبى وسكت عنه[١].

وقد صرح السخاوى بالتوجيهين فى قوله تعالى﴿لنريك من آياتنا الكبرى﴾ فقال: « يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد: الكبرى بمعنى الكُبَر، تكون نعتاً لآيات، كقوله: ﴿و لله الأسماء الحسنى﴾[٢] والأصل: الحُسَن، والثانى: أن يكون صفة للآية، والتقدير: لنريك من آياتنا الآية الكبرى؛ فإن جمع المؤنث يعامل معاملة المفرد المؤنث تارة، ومعاملة الجمع المؤنث أخرى...»[٣] .

٦ - والقياس عند السخاوى أن الفاء تفيد الترتيب والتعقيب ولذلك توقف عند قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُون﴾[٤] وقال: «فإن قلت: القياس: جاءها بأسنا فأهلكناها فجوابه أن قوله﴿ أهلكناها ﴾أى: أردنا إهلاكها»[٥] .

٧ - وشرط «لكن» مخالفة ما بعدها لما قبلها، ولذلك توقف السخاوى عند قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِى قُلُوبِكُم﴾[٦] الآية وقال: «دخلت«لكن» مع أن شرطها مخالفة ما بعدها لما قبلها؛ لأن هؤلاء صفتهم غير صفة الذين قبلهم»[٧] .

٨ - وقال عند عرضه لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِى وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِى إِلَىَّ رَبِّي﴾[٨] قال: «فبما يوحى» والقياس وإن اهتديت فلها ... وأخذ فى تعليل العدول عن القياس[٩] .

---

[٧] طه:٨ .

[٨] ما بين المعكوفين زيادة من عندى يقتضيها السياق.

[٩] طه:٢٣ .

[١٠] تفسير السخاوى (١١٨ب).

[١] الدر المصون (١٦/٥).

[٢] الأعراف:١٨٠ .

[٣] تفسير السخاوى (١١٩ب).

[٤] الأعراف:٤ .

[٥] تفسير السخاوى (٥٦ب).

[٦] الحجرات:٧ .

[٧] تفسير السخاوى (٢٧٠ب).

[٨] سبأ:٥٠ .

٩ - والقياس فى الفعل «كرَّه» أنه يتعدى بنفسه بعد التثقيل، ولذلك توقف عند قوله تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ﴾[١٠] ثم قال: «وعُدِّى» ﴿كرَّه﴾ بإلى فى قوله ﴿وكـره﴾ وبنفسه ههنا-عند قوله تعالى: ﴿فكرهتموه﴾- لأن القياس تعديته بنفسه قبل التثقيل، تقول: كرهت الشيء، وكرَّهته غيرى، وأما تعديته بإلى فإجراءً له مجرى «بَغَّضَ»»[١١] .

١٠ - وقال عند قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[١] : « ﴿تبتيلا﴾والقياس: تبتلاً، فنقل إلى تبتيلا لمراعاة الفواصل...»[٢] .

١١ - وعندما توقف السخاوى عند قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[٣] قال: ههنا سؤال، وهو أن «فعيلا تأتى بمعنى الفاعل والمفعول فإن كانت بمعنى الفاعل دخلت تاء التأنيث فيه، تقول: رجل رحيم وامرأة رحيمة، وإن كانت بمعنى المفعول لا تدخل تاء التأنيث، تقول: امرأة قتيل، وطرف كحيل، وههنا «بغي» بمعنى «باغية» فقياسه: ولم أك بغية، والجواب أنهم قالوا: إن أصله فعول وليس من فعيل الذى بمعنى فاعل، ولكنه من قولهم: امرأة بغو، كما يقال: فلان نهوٌّ عن السِّر فإن قلت: قد قال تعالى: ﴿والنطيحة﴾ وهى منطوحة لا ناطحة، فجوابه أن الهاء فى «نطيحة» و«ذبيحة» للنقل من الوصفية إلى الاسمية؛ بدليل أنك لو ذكرت اسم الشاة فقلت:شاة نطيح إن أردت المفعول ونطيحة إن أردت الفاعل»[٤] .

١٢ - والقياس عند السخاوى أن المفعول لأجله يجب أن يكون من فعل فاعل الفعل المعلل، فتوقف عند قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٥] وقال: «مفعولان من أجلهما، والقياس فيه أن يكون فعل فاعل الفعل المعلل، والخوف والطمع ليسا من فعل الله، فقدر بقوله: يريكم البرق إخافة وإطماعاً فتخافون وتطمعون»[٦] .

١٣-[هل تعطف الصفات بالواو؟]: ومن المواضع التى تمسك السخاوى فيها بالقياس، عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾[٧] قال السخاوى: «وقال فى الحجر:

---

[٩] تفسير السخاوى (٢٠٦أ).

[١٠] الحجرات:٧ .

[١١] تفسير السخاوى (٢٧٢أ).

[١] المزمل:٨ .

[٢] تفسير السخاوى (٣١٨ب).

[٣] مريم: ٢٠ .

[٤] تفسير السخاوى (١١٢ب)، (١١٣أ).

[٥] الرعد:١٢ .

[٦] تفسير السخاوى (٩١ب).

[٧] الشعراء:٢٠٨ .

﴿إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[٨] فأثبت الواو؛ إنما كان ذلك لأن الأصل حذف الواو؛ لأن الجملة بعدها صفة النكرة، والأصل فى الصفات ألا تعطف بالواو»[٩] .

والذى ذهب إليه السخاوى هنا هو رأى الزمخشرى وأبى البقاء كما ذكر السمين الحلبى[١٠] والقياس ألا تتوسط الواو بين الصفة والموصوف، وفى هذه الآية ﴿إلا لها منذرون﴾ صفة لـ«قرية»، وقد اعترض أبو حيان هذا الرأى القائل بأن موقع الجملة صفة للمفرد، وأن الواو أثبتت فى الآية الثانية لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، قال أبو حيان: «ولا نعلم أحداً قاله من النحويين»[١] وتعقبه السمين بقوله: «وفى محفوظى أن ابن جنى سبقهما إلى ذلك»[٢] وعلل أبوحيان قول الزمخشرى ومن تبعه، بأنه مبنى على جواز أن ما بعد إلا يكون صفة، وهم قد منعوا ذلك، واستدل بقول الأخفش: «لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ «إلا»»[٣] .

ونقل السمين الحلبى كلام شيخه والذى تضمن تضعيف الأخفش، وأبى على الفارسى لوقوع الصفة بعد «إلا»، كما نقل قول ابن مالك معقباً على مذهب الزمخشرى، بقوله: «إنه مذهب لا يعرف لبصرى ولا كوفى، فلا يلتفت إليه» وقال: إن ابن مالك أبطل قول الزمخشرى بأن الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف».

ولكن السمين الحلبى يرى أن رأى الزمخشرى -والذى تبعه فيه السخاوي- قوىٌّ من حيث القياس؛ وعلل ذلك بأن الصفة كالحال فى المعنى وإن كان بينهما فرق من بعض الوجوه، قال: «فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالاً، كذلك تدخل عليها واقعةً صفةً» واستدل له بما استدل الزمخشرى من ذكر الآية الثانية، وبقراءة ابن أبى عبلة فى نفس الآية الثانية بإسقاط الواو»[٤].

ويهمنى هنا إبراز اعتماد السخاوي-على القياس مع أنه مخالف للجمهور كما يفهم من كلام أبى حيان.

---

[٨] الحجر: ٤ .

[٩] تفسير السخاوى (١٦٠أ).

[١٠] الدر المصون (٤/٢٨٧).

[١] البحر المحيط (٥/٤٤٥).

[٢] الدر المصون (٤/٢٨٧).

[٣] ينظر السابقان.

[٤] يراجع نص كلامه فى الدر المصون (٤/٢٨٧).

المطلب الثانى: من خصائص القياس عند السخاوى :

١ – القياس عند السخاوى ينبنى على الكثرة والاطراد:

وهو مبدأ بصرى كما ستأتى الإشارة إلى ذلك فيما بعد والقول بهذا ينبنى على تصفح مصنفات السخاوى وخاصة «المفضل» و«التفسير»، فنراه كثيراً ما يردُّ بعض التوجيهات والآراء لأنها شاذَّة، وأيضاً قد يقبل النص المسموع ولكنه لا يقيس عليه لشذوذه أو قلته: والشواهد على ذلك يصعب حصرها، فمن هذه المواضع على سبيل المثال:-

أولاً:- فى المفضل: عرض السخاوى لقضية إضمار الجار فقال: « وأما إضمار الجار فهو قليل فى الاستعمال، شاذٌّ فى كلام العرب لا يقاس عليه عند البصريين، ومنه قول الشاعر:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[٥]

ومنه أيضًا :-

لاهِ ابْنُ عَمِكَ لا أَفْضَلْتَ فِى حَسَبٍ عَنِّى وَلا أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى[١]

و: بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شيئاً إذا كان جَائِيَا[٢]

و: مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلا نَاعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[٣]

... ثم قال: «وكل ذلك شاذٌّ»[٤] .

وكثيراً ما تردد عبارات السخاوى التى تفيد أنه لا يقيس إلا على الكثير المطرد، فنراه يقول: «وأصل «ابن» «بنو» المحذوف منه الواو واستدلوا على ذلك بقولهم فى مؤنثه «بنت»، والتاء إنما تكون بدلاً من الواو فى الأكثر، والحمل إنما يكون على الأكثر لا على الأقل...»، ثم قال: القياس لا يكون على النادر وإنما يحمل على الأكثر الغالب [٥] وقال فى موضع آخر: «وما كان شاذًّا فلا يقاس عليه»[٦] .

ثانيا فى التفسير:- وكثيراً نرى السخاوى يصرح بقلة المسموع، بما يفيد قبوله له مع عدم إجازته القياس عليه، بل إنه يتعدى ذلك برفضه أن يحمل النص القرآنى على الشذوذ، فيقول عند

(*) المغنى (رقم١٨٥)، والأشمونى (رقم٥٧٩)، والإنصاف (٣٧٨/١)، والخزانة (١٩٩/٤).

(١) البيت لذى الإصبع العدوانى فى المغنى رقم (٢٣٧)، والإنصاف (٣٩٤/١)، والخزانة (٢٢٢/٢).

(٢) نسب هذا البيت إلى زهير بن أبى سلمة فى ديوانه كما نسب إلى غيره ينظر: شواهد الأشمونى رقم (٥٨٤)، والخصائص (٣٥٣/٢، ٤٢٤)، والإنصاف (١٩١/١).

(٣) البيت للأحوص الرياحى ينظر الأشمونى رقم (٥٨٦) والخزانة (١٤٠/٢)، والإنصاف (١٩٣/١).

(٤) المفضل (١٨٧/٢ظ).

(٥) المفضل (١٠٩/٤، ١١٠) من النص المحقق.

(٦) السابق (٢٠٩).

عرضه لقوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى﴾[7] «...فإن قيل. هل يجوز أن يكون أصله لئلاّ يسمعوا، فحذفت اللام كما حذفت فى قولك: جئتك أن تكرمنى، فبقى أن لا يسمعوا فحذفت أن وأقرَّ عملها؟ قلنا: الحذف فى هذين الحرفين معاً منكر، أما حذف أحدهما فجائز، ولا يحمل الكتاب العزيز على الشذوذ المنكر...»[8] .

- والسخاوى يجيز العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر، ولكنه يرى أن الأقيس العطف بالنصب، فهو يجيزه ولكنه لا يراه مقيساً قال بعد عرضه: «والقياس إنا أو إياكم...»[9] .

- وقال عند قوله تعالى: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾[10] ، على قراءة كسر ياء المتكلم: « وهى لغة قليلة »[1] .

---

[7] الصافات:٧،٨ .

[8] تفسير السخاوى (٢١٦ب).

[9] سيأتى تفصيل ذلك فى التطبيقات قريبًا.

[10] إبراهيم:٢٢ .

[1] تقدمت هذه المسألة فى مبحث موقفه من القراءات.

المبحث الثالث: موقفه من النصوص المخالفة للقياس

وقبل عرض موقف السخاوى يجب إيضاح موقف النحاة من النصوص المخالفة للقياس:-

المطلب الأول : موقف النحاة من النصوص المخالفة للقياس [1] :

إن حجية النصوص تعنى اتساق هذه النصوص مع القواعد بغض النظر عن نسبة هذه النصوص إلى عصر أو انتمائها إلى قائل معين [2] . ومن هذا المفهوم لحجية النصوص اختلفت مواقف النحاة من النصوص المخالفة، وتميز لنا اتجاهان يمثلان موقف النحاة من تلك النصوص على النحو التالى:-

أولاً: موقف النحاة من النصوص المخالفة للقياس قبل عصر الاستشهاد:

١ – رَفْضُ النصوص التى تخالف ما يضعونه من قواعد، ويقررونه من أحكام، وبينى أصحاب هذا الاتجاه قواعدهم على ما يطرد من هذه النصوص والظواهر اللغوية، ويرفضون القليل الذى لا يؤيده سائر المروى والمسموع، ويردون هذه الظواهر والنصوص معاً إلى جهل أصحابها، أو إلى خطئهم فى إدراك القواعد أو تطبيقها" [3] ولعلَّ الحادثة الشهيرة بين عبدالله بن أبى إسحاق والفرزدق مما لا يحتاج إلى إعادة ذكرها هنا خير ما يمثل لهذا الاتجاه وأصحابه.

٢ – قبول كل النصوص المروية والمسموعة فى عصر الاستشهاد سواءٌ أوافقت القواعد التى يقرونها أم لم توافقها [4] . ونتج عن هذا الموقف محاولة التوفيق بين القواعد والنصوص، لانتماء هذه النصوص إلى مستويات متعددة متباينة الخصائص والعلاقات ومتفاوتة الأحكام، وتعدُّ محاولاتهم الجمع بين هذه النصوص المحاولات الأولى لتأويل النصوص لتلتقى مع القواعد [5] .

ثانيا: موقف النحاة من النصوص المخالفة للقواعد بعد عصر الاستشهاد :

يظهر لنا أيضاً اتجاهان:-

١ – الاتجاه الأول:- قبول كل النصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد والالتزام بها فى مجال التقنين النحوى دون الوقوف عند مرحلة التصحيح لتتسق مع القواعد، وبذلك لم يقع بينهم ما كان بين أسلافهم من خلاف فى بعض نصوص عصر الاستشهاد نفسه، بل يتفقون جميعاً على اعتماد كل ما أثر عنه من النصوص، والاعتراف بها أصلاً للقواعد ومصدراً للأحكام وأساساً من أسس الاحتجاج.

---

[1] هذا المطلب مستفاد من" مناهج البحث عند النحاة العرب" أ د / على أبو المكارم (مختصرًا) ،رسالة توراه بدار العلوم برقم (٦٥).

[2] مناهج البحث عند النحاة العرب (٤٥٤).

[3] السابق (٤٥٧).

[4] راجع تفصيل أ د / على أبو المكارم فى ذلك فى السابق.

[5] مناهج البحث (٤٥٨) بتصرف.

٢ - الاتجاه الثانى: رفض النصوص المخالفة للقواعد المنسوبة إلى ما بعد عصر الاستشهاد. ومواقف النحاة وإن تعددت فإنها تشير فى عمومها بوضوح إلى أن ارتباط النحاة كان بالعصر وليس بالنص أو مستوى النص الذى يمثله، باستثناء محاولات فردية انفرد بها البعض كثعلب والمازنى والزمخشرى والرضى، وهذه المحاولات ظلت محصورة فى إطار الفكر النظرى المجرد، دون التطبيق، ومن هنا نتج عن هذا التطور فى موقف النحاة أن امتدت محاولات التأويل البسيطة والجزئية التى أثرت عن السابقين إلى منهج متكامل فى النصوص وتخريج ما يخالف القواعد منها، ومن ثمَّ تغيرت هذه المحاولات كماً وكيفاً [١] .

وأخص فى السطور التالية موقف مدرستى البصرة والكوفة من النصوص المخالفة للأصول والأقيسة النحوية، ثم يجيء دور الحديث عن موقف السخاوى من هذه النصوص وإلى أى المدرستين كان يميل فى تفكيره.

المطلب الثانى: موقف نحاة البصرة والكوفة من النصوص المخالفة

أولاً:- موقف البصريين من النصوص المخالفة:

يقول أستاذنا الدكتور عبدالرحمن السيد عن موقف البصريين من النصوص المخالفة لأصولهم: «فهم-البصريين-لايقفون أمام ما جاء مخالفاً لأصولهم عاجزين حائرين، وإنما يقدِّرون له ما يثبت صحته ، وما يجعله موافقا لما ارتضوه وقالوا به، على أنهم لا يفعلون ذلك عنتاً وتكلفاً، وإنما يقدرون ويأتون بما يستدلون به على صحة هذا التقدير، وعلى أنهم لم يقولوا بدعاً، ولم ينحرفوا عن سنن كلام العرب...أما إذا استيقنوا من بعض الأساليب التى تخالف مذهبهم فإنهم يحيلونها على الضرورة، ويقفونها عندها بحيث لا يجوز استعمالها فى اختيار الكلام... فما جاء من الأساليب موافقاً للقياس كثيراً فى الاستعمال كان أقوى الأساليب عندهم، وما خالف القياس وشذَّ فى الاستعمال فهو أضعفها، وبين هذين مراتب تتفاوت قوة وضعفاً بحسب اندراجها تحت القواعد العامة، ومقدار ورودها عن العرب، والأساليب التى جاءت فيها من شعر أو نثر، وكلما كان الأسلوب أبعد عن القياس، وأقل فى الاستعمال-كان قليلاً لا يحكم بعمومه، أو شاذاً لا يعبأ به، أو ضرورة لا يقاس عليها»[٢] .

---

[١] مناهج البحث (٤٥٩،٤٦٠).

[٢] مدرسة البصرة النحوية (١٦٨-١٦٩) د/ عبد الرحمن السيد بتصرف. وينظر: -أيضًا- المدارس النحوية د/ شوقى ضيف (١٨) وما بعدها ط٧ دار المعارف.

ثانيا : موقف الكوفيين من النصوص المخالفة للقياس:

اختلف موقف الكوفيين إلى حد كبير عن موقف البصريين من النصوص المخالفة فنرى الكوفيين يتسعون فى الرواية، وكذلك يتسعون فى القياس وضبط القواعد النحوية، ويلخص لنا صاحب المدارس النحوية موقف الكوفيين من هذه المسألة، فيقول: «وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمى المحكم -يعنى القياس- موقفًا يدل على نقص فهمهم لما ينبغى للقواعد العلمية من سلامة واطراد؛ إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشَّاذَّة التى سمعوها على ألسنة الفصحاء، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط، ولم يكتفوا بذلك؛ فقد حاولوا أن يقيسوا عليها، وقاسوا كثيرًا، مما أحدث اختلاطًا وتشويشًا فى نحوهم، لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضًا مع ما يؤول إليه ذلك من خلل فى القواعد وخلل فى الأذهان، بحيث لا تستطيع فَهْمَ ذلك إلا بأن يعكس عليها مرارًا وتكرارًا؛ لاختلاط القواعد وتضاربها، وأحسنَّ ذلك القدماء فى وضوحٍ فقالوا: «لو سمع الكوفيون بيتًا واحدًا فيه جواز شيءٍ مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوَّبوا عليه»[1]

المطلب الثالث : السخاوى والنصوص المخالفة للقياس

أولًا: موقف السخاوى من النصوص المخالفة للقياس

تقدم أن السخاوى يقبل النصوص الثابتة النسبة إلى عصر الاستشهاد، ولا يردُّ منها شيئًا، فإذا جاء نص منها مخالفًا للقياس حاول تأويله بوجه من الوجوه ليتفق هذا النص مع القواعد المستنبطة، ولكن كل ما ورد فى عصر الاستشهاد فهو يقبله ويحتج به ولكن لا يعنى هذا أنه كان يقيس عليه، فنراه يحكم أحيانًا على النص بأنه مخالف للقياس وليس معنى هذا أنه كان يهدر قيمة هذا النص، وفى هذا المعنى يقول أستاذنا الدكتور على أبو المكارم: «إن الحكم بمخالفة نص من النصوص للقاعدة العامة، لا يعنى إهدار هذا النص وإهمال قيمته، إذ من المقرر وضع جميع النصوص فى الاعتبار عند التقعيد، والنص المخالف كالنص الموافق له قيمته الخاصة بحكم انتمائه إلى عصر الاستشهاد، ولكن رعاية النص المخالف للقاعدة لا يعنى ضرورة جعله بدوره قاعدة؛ لأن القاعدة تتطلَّب قدرًا كافيًا من النصوص، فإذا لم يتوافر هذا القدر وجب اتخاذ موقف يتمثل فى:

١- الاحتفاظ بالنص باعتباره جزءا من المحصول اللغوى المناسب إلى عصر الاستشهاد.

---

[1] المدارس النحوية (١٦١، ١٦٢).

٢- عدم جواز بناء قاعدة عليه، حتى لا تتسع دائرة الاضطراب والشذوذ فى اللغة، وهذا الموقف يصدق على كافة النصوص؛ بما فى ذلك القراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية [١] .

فعند تعارض النص الثابت النسبة إلى عصر الاستشهاد مع القياس فإنه يقبل النص، ولكنه يلجأ فى ذلك إلى تأويله ليتفق مع القاعدة المقررة، ولكن السخاوى يختار أقرب التأويلات وأيسرها مبتعدًا عن التأويل المتكلف فضلًا عن تركه للتأويلات شديدة التكلف. ومن هنا وجدت من خلال التفسير ارتباط السخاوى بالقياس واعتباره له وبناءه عليه، وكذلك احترامه لهذا المسموع ثابت النسبة وكذلك اختياره أيسر التخريجات، وهو السمة الغالبة التى تتضح من مناقشة المسائل النحوية التى عرض ويعرض لها البحث فى مواضعه المختلفة. ولعله يزداد وضوحًا موقفه من النصوص المخالفة من خلال التطبيقات الآتية:

ثانيًا: تطبيقات من خلال التفسير:

١- لا تحذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية :

عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[٢] واستشكله فقال: "مشكلٌ؛ فإن الشرط المجرد عن القسم لا يجاب إلا بأحد ثلاثة أمور: إما بالفعل، أو بالفاء، أو بإذا التى للمفاجأة، وقد جاء ههنا عاريًا عن الثلاثة" [٣] فالسخاوى ينطلق من هذه القاعدة التى قررها النحاة والتى تقتضى أن يكون جواب الشرط واحدًا مما ذكره السخاوى هنا إذا كان مجردًا عن القسم؛ ولذا استشكل السخاوى هذه الآية لما فيها من مخالفة القياس؛ إذ ليس فيها واحدٌ من هذه الثلاثة. ويلجأ السخاوى إلى التوفيق بين النص والقياس، فيذكر أنه قيل فى تخريج هذه الآية: التقدير : "ولئن" وبذلك يكون الجواب المذكور جوابًا للقسم بعد تغليبه على الشرط، ولعله كان يعنى ذلك بإشارته فى عبارته السابقة فى قوله "الشرط المجرد عن القسم..."، والسخاوى يرتضى هذا التأويل، قال: "فقيل فى تأويله: ولئن أطعتموهم..." فقدَّر لام القسم محذوفة، وغلَّب القسم فأجاب بجواب القسم وإن صح باب هذا الاعتذار لم يصح اشتراط أحد الأمور الثلاثة فى الجواب، بل مهما فقدت الثلاثة أوَّلنا بهذا التأويل"[٤] فهو هنا يحاول التوفيق بتخريج النص على أن الجواب للقسم وليس للشرط، وذلك يؤدى إلى عدم اشتراط واحدٍ مما سبق فى الجواب، بل يتعدى الأمر ذلك الحد عند السخاوي؛ إذ يوجب هذا التأويل فى كل حالةٍ يأتى

---

[١] من مقال بعنوان "القرآن والنحو: نظرة على مراحل العلاقة التاريخية أ د/ على أبو المكارم مجلة الدراسات العربية والإسلامية العدد ١٧ (١٥،١٦).

[٢] الأنعام (١٢١).

[٣] تفسير السخاوى (٤٥ب).

[٤] تفسير السخاوى (٤٥ب).

الجواب على غير المذكور طبقًا لقواعد القياس. وقد رأى العكبرى فى هذه الآية أن الفاء الواقعة فى الجواب محذوفة وقال: «وهو حَسَنٌ إذا كان الشرط بلفظ الماضى وهو هنا كذلك» [1] وتعقبه السمين الحلبى بأنه إذا صح تقديره هنا، فهو لا يصح فيما جاء فيه فعل الشرط مضارعًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾ [2] فههنا يُقَدِّر النحاة لام قسم موطئة مع أن الفعل مضارع [3] . واختيار السمين موافق لاختيار السخاوى هنا.

٢ – «أفعل التفضيل» لا تنصب الظاهر:

يجرى القياس–البصري–على أن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول بنفسه؛ لبعده من مضارعة الفعل، والمعانى لا تعمل فى المفعولات كما تعمل فى الظروف [4] ولذلك استشكل السخاوى نصب «مَنْ» من قوله تعالى ﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين﴾ [5] والقياس يقتضى أنَّ أفعل التفضيل إذا أضيفت كانت جزءاً مما بعدها، وهذا إذا جاز فى قوله تعالى ﴿قل ربى أعلم من جاء بالهدى﴾ [6] فإنه لا يجوز فى «أعلم مَنْ يضل ...» لما فيه من فساد المعنى، وإذا نصبت ما بعدها على التمييز لم تكن جزءاً منه، ولا يصح هنا أيضاً النصب على التمييز لفساد المعنى، كل هذا دفع السخاوى إلى القول: «مشكلٌ؛ لأن أفعل التفضيل إذا أضيفت كانت جزءاً مما بعدها، وإن نصبت التمييز لم تكن جزءاً، تقول: هذه النخلة أطيب رطباً ولا يجوز أطيب رطب؛ فإنه يلزم أن تكون النخلة رطباً، فقوله «ربى أعلم من جاء بالهدى» لا إشكال فيه؛ لأن الله جاء بالهدى، ولا يجوز أن يكون «أعلم من يضل» وهنا يلجأ السخاوى إلى التوفيق بين النص والقياس، فيرى فى تخريج النصب هنا أنه يجوز إعمال اسم الفاعل فى المفعول بإضمار من جنسه ويجب تأويل هذا النص على هذا، قال: «فقيل فى تأويله: إنه جاء فى لغةٍ إعمال اسم الفاعل فى المفعول بإضمار من جنسه، قال الشاعر:

... ... وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوانِسَا [7]

---

(1) التبيان فى إعراب القرآن (٥٣٦/١).

(2) الأعراف : ٢٣ .

(3) الدر المصون (١٧٠/٢) بتصرف.

(4) التصريح (٣٣٩/١).

(5) الأنعام : ١١٧ .

(6) القصص : ٨٥ .

(7) عجز بيت لعباس بن مرداس، وصدره:

أَكُرُّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ ... ...

ينظر: ديوانه (٦٩)، الأصمعيات (٢٠٥)، حماسة البحترى (٤٨)، الخزانة (٣١٩/٨، ٣٢١) ، التصريح (٣٣٩/١)، وهو بلا نسبة فى الاشباه والنظائر (٣٤٤/١)، (٧٩/٤)، أمالى ابن الحاجب (٤٦٠/١)، الخزانة (١٠/٧)، شرح الأشمونى (٢٩١/١)، المغنى (٦١٨/٢).

أى: يضرب القوانس ؛ كذلك ههنا: إن ربك هو أعلم يعلم من يضل [1] » [2] . فتمسك السخاوى بالقياس ومراعاته للمعنى يدفعانه إلى استشكال هذه الآية، وإذا جعلنا «مَنْ» فى محل النصب، لما تقدم من عدم إجازة البصريين عمل «أفعل» النصب بنفسها، ولا يستقيم المعنى ؛ بل يفسد على توجيه الجر، واختيار السخاوى هنا هو واحد من عدة توجيهات، فقيل فى «أعلم» قولان:-

١ - أنها ليست للتفضيل، بل بمعنى اسم فاعل فى قوته، كأنه قيل: «إن ربك هو يعلم» واعترض بأنه لا يطابق «وهو أعلم بالمهتدين»[3] .

٢- الثانى أنها للتفضيل، والخلاف فى محل «مَنْ» على النحو التالى:

الأول: فى محل جر بحرف مقدر مع بقاء عمله، واعترضه الشيخ أبو حيان بأنه لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر، وقال: ليس بجيد [4] .

الثانى: فى محل نصب على إسقاط الخافض، واستضعفه أبو حيان وتلميذه: من وجهين:

١ - أن ذلك لا يطرد. ٢- أن «أفعل» التفضيل لا تنصب بنفسها [5] .

الثالث: وهو قول الكوفيين أنه منصوب بنفس «أفعل»؛ فإنها عندهم تعمل عمل الفعل [6] . وردَّه أبو حيان.

الرابع: أنها منصوبة بفعل مقدَّر يدل عليه «أفعل»، وهو اختيار الفارسى كما فى البحر المحيط والدر المصون [7] .

الخامس: أنه مرفوع المحل بالابتداء، وخبره «يضل»، والجملة معلقة لـ «أفعل» التفضيل؛ فهى فى محل نصب بها، ونسبه صاحب الدر إلى مكى والكسائى والزجاج والمبرد، واعترضه فى البحر المحيط بأن التعليق فرعٌ عن ثبوت العمل فى المفعول به، و«أفعل» لا يعمل فيه فلا يعلق [8] .

هذا مجموع ما قيل فى توجيه هذه الآية، واختيار السخاوى هنا جاء موافقًا لأبى على الفارسى، والذى تبعه فيه تلميذه ابن جنى، حيث نقل عنه صاحب الخزانة فى تعليقه على البيت المذكور ...

... ... وأضرب منا بالسيوف القوانسا

---

[1] عبارة السخاوى فى التفسير: هو أعلم [من يضل] يعلم من يضل، ولعل المثبت هو الصواب.

[2] تفسير السخاوى (٤٥ب).

[3] صاحب الاعتراض الواحدى، ذكره فى الدر المصون (١٦٦/٣).

[4] البحر المحيط (٢١٣/٤).

[5] السابق، الدر المصون (١٦٦/٣).

[6] البحر المحيط (٢١٣/٤)، الدر المصون (١٦٦/٣).

[7] السابق.

[8] البحر المحيط (٢١٣/٤)، الدر المصون (١٦٧/٣).

قال: قال ابن جنى: لا يجوز أن تنصب «القوانس» بـ«أضرب»؛ لأن «أفعل» هذه للمبالغة تجرى مجرى فعل التعجب، وأنت لاتقول: ما أضرب زيدًا عمرًا، حتى تقول: لعمرو؛ وذلك لضعف هذا الفعل، وقلة تصرفه، فإن تجشمت: ما أضرب زيدًا عمرًا؛ فإنما نصبته «عمرًا» بفعل آخر [1] .

وأكرر أن السخاوى هنا متأثر بمجموعة من القواعد والأقيسة جعلته يستشكل توجيهات مختلفة على النحو التالى: ١- استبعد كون أفعل ليست للتفضيل إيثارًا للمشاكلة والمناسبة.

٢- استبعد توجيه الجر فى «مَنْ» ؛ لأنه لا يصح كون «أفعل» جزءًا مما بعدها فى هذه الحالة. وكذا استبعد الجر على إسقاط الحرف مع بقاء عمله لأنه لا يجوز إلا فى الضرورة.

٣- استبعد النصب على نزع الخافض؛ لأن ذلك لا يطرد.

٤- استبعد نصبه بنفس «أفعل» لما تقدم من ضعفها عن ذلك.

٥- استبعد الرفع لما فيه من القول بتعليق أفعل عما بعدها فلا تعمل فيه النصب على المفعولية، لأن التعليق فرعٌ عن العمل، والعمل لم يثبت ؛ فلزم بطلان التابع لبطلان المتبوع.

فلم يبق أمام السخاوى إلا القول بنصب من على إضمار فعل من جنس «أفعل» واستشهد بلغة من لغات العرب وردت بذلك وتأويل السخاوى أقرب التأويلات من السماع وأبعدها عن التكلف، وإن كان رأى الكوفيين هنا جديرًا بالاعتبار لما يؤيده من السماع مثل قوله تعالى: ﴿هؤلاءِ أَهْدَى مِنَ الذين آمَنُوا سَبِيلاً﴾، وهو ما وجدت الشيخ خالدًا يؤيده فى تصريحه عند تعليقه على قول الموضح عندما عرض لقوله تعالى: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾؛ حيث جعل نَصْبَ «حيث» على أنها مفعول لفعل محذوف تقديره «يعلم»، وليس منصوبًا بـ«أعلم» المذكور، قال ابن هشام: «لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا» قال صاحب التصريح نقلًا عن صاحب التوضيح: «قال محمد بن مسعود بن الزكى فى كتاب البديع: غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به؛ لورود السماع بذلك، كقوله تعالى :﴿هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً﴾، وليس تمييزًا لأنه ليس فاعلاً فى المعنى... وقول العباس بن مرداس: ...البيت [2]

٣- إضافة أفعل التفضيل إلى ما بعدها :

ويتصل بهذه المسألة ما ذكره السخاوى فى موضع آخر، متأثرًا بما استقر أيضًا من أن «أفعل» إذا أضيفت إلى ما بعدها فإنها تقتضى أن تكون جزءًا منه، فعند عرضه لقوله تعالى:﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ القِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾[3] والقياس يقتضى أن ما بعد أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبلها فيجب أن تضاف أفعل إلى ما بعدها نحو «وجه زيد أحسنُ

---

[1] خزانة الأدب للبغدادى (٣١٩/٨) ت أ/ عبد السلام هارون ط الخانجى.

[2] التصريح على التوضيح (٣٣٩/١).

[3] النساء: ٧٧ .

وجهٍ، وعلمه أكثر علمٍ»، وإذا لم يكن ما بعدها من جنس ما قبلها وجب انتصابه على التمييز فعلى هذا كان القياس فى هذه الآية ﴿أو أشدَّ خشيةٍ﴾ لأن ما بعدها جنس مما قبلها، ولذلك نرى السخاوى يصرح بهذا فيقول «لا بد من تأويله؛ لأن أفعل التفضيل إن أضيفت وخفضت ما بعدها كان الموصوف بأفعل جزءًا مما أضيفت إليه، وإن نصبت ما بعدها لم يكن الأول جزءًا من الثانى، فإذا قلت: هذه النخلة أطيب من هذه رطبًا لم يجز؛ لأنه يقتضى أن تكون النخلة رطبًا وإذا قلت: زيدٌ أكرم أبٍ، تريد: هو أكرم الآباء، ففى هذه الآية كأنه حصل للخشية خشية مجازًا، كقولهم: شعرٌ شاعرٌ وذيلٌ ذايلٌ»[1] . وهنا قدَّم السخاوى القاعدة، وبين وجه استشكاله أن القياس يقتضى الجر فى﴿خشية﴾ من قوله تعالى: ﴿أو أشد خشيةً﴾ ولكن الذى ورد هنا النصب وهو يقتضى أن الخشية الثانية ليست من جنس الأولى، فيلجأ إلى التأويل ليسلم النص من مخالفة القياس، فيقدر محذوفًا موصوفًا بالكاف، وبمحذوف آخر، وهو ما عبر عنه بقوله: «فكأنه حصل للخشية خشيةٌ مجازًا» والتقدير: «يخشون الناس خشيةً مثل خشيةٍ أشدَّ خشيةً من خشية الله»[2] والذى دفع السخاوى إلى القول بهذا التقدير القول بنصب خشية على التمييز، والأفضل من ذلك نصب «خشية» بالعطف على محل الكاف، وبذلك ينتصب «أشد» على الحالية؛ لأنها فى الأصل نعت نكرة تقدم على صاحبه فصار حالاً، وهو ما اختاره السمين الحلبى وهو أفضل من تقدير الزمخشرى والسخاوى المذكور هنا، وفى هذا الموضع تفصيل ينظر فى موضعه[3] .

٤-وقوع المضارع حالا يوجب تجرده من الواو:

والحال إذا كان فعلًا مضارعًا وجب تجرده عن الواو ولذلك فالسخاوى يلجأ إلى التقدير إذا وجد ما يخالف ذلك، فعندما عرض لقوله تعالى: ﴿وما لنا لانؤمن بالله وما جاءنا من الحق ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين﴾[4] فنرى السخاوى يلجأ إلى التقدير، فيقول: «ونطمع» جملة حالية، وتقديرها: ونحن نطمع[5] هذا هو تقديره والذى ألجأه إلى هذا التقدير أن يجعل الجملة اسمية ليصح وقوعها حالًا، لأن المضارع إذا وقع حالًا مثبتًا لم يجز دخول الواو فيه، يقول: «والتقدير: ونحن نطمع، جملة اسمية، وإلا فالفعل المضارع إذا وقع حالًا مثبتًا لم يجز دخول الواو فيه»[6] .

---

[1] تفسير السخاوى (٣٦ب، ٣٧أ).

[2] الدر المصون (٣٩٧/٢).

[3] السابق (٤٩٨/١) وما بعدها، (٣٩٦/٢، ٣٩٧).

[4] المائدة : ٨٤ .

[5] تفسير السخاوى (٤٧أ).

[6] السابق، وراجع تفصيل الأوجه المختلفة لهذه الجملة فى الدر المصون (٥٩٦/٢-٥٩٧).

٥- **الأصل الاشتقاقى لـ«سوَّل»**: وقد يرفض السخاوى توجيهًا من التوجيهات لمخالفته القياس إذا لم يجد له وجهًا مقبولا، ومن ذلك عند عرضه لقوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ﴾[1] ينقل عن الزمخشرى إنكاره للرأى القائل بأن «سوَّل» من «السَّول» قال: «وأنكره الزمخشرى، وقال: وهو لا يوافق قواعد التصريف»[2] ونقل السخاوى لكلام الزمخشرى يفيد إقراره له، ولسبب الرفض وهو مخالفة قواعد التصريف. ومعنى هذا أن السخاوى يرى أنها من «السؤال»، بالهمز.

٦- لا يجوز تقدم التابع على المتبوع :

يقرر القياس أن التابع لا يتقدم على المتبوع، وقد توقف السخاوى أمام قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[3] ؟ وعرض لرأى من قال إن «غرابيب» تابع لـ «سود» فهل يجوز تقدم الصفة على الموصوف؟ وهو رأى غير البصريين هنا وعليه خرجوا هذه الآية، أما السخاوى فيبدو تمسكه بالقياس هنا، فيلجأ إلى ما سمَّاه هو -هنا- بالوجه فيقول: «وغرابيب: قيل: هى الجبال الطِّوال السُّود، فإن قلت: يقال: أخضر ناضر، وأصفر فاقع وأسود حالك، وغربيب، وأحمر قان، فنرى التابع المؤكِّد متأخرًا وههنا وجد المؤكد متقدمًا؟ قلت: الوجه أن يجعل المؤكِّد متأخرًا، ويضمر قبل المؤكد ذكر اللون، ولابُدَّ من تقدير مضاف، تقديره: ومن الجبال ذووا جُدَدٍ من بيض وحمر وسودٍ؛ حتى يطابق قوله «ثمرات مختلفًا ألوانها، ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه» أى: بعضٌ مختلف ألوانه [4]، [5] والسخاوى هنا يختار توجيه الزمخشرى، حتى إنه عبر بقوله: «المؤكد» وقد فسره الشيخ أبو حيان بأن النحاة سمُّوا الصفة التى لا تفيد معنى زائدًا توكيدًا ، والسخاوى هنا وإن كان قد تبع البصريين فى عدم إجازة تقدم الصفة على الموصوف، إلا أنه خالفهم فى اختياره هذا، فالبصريون يخرجون مثل هذه الآية على البدلية، أما السخاوى فقد خرجه على حذف المؤكِّد - على المعنى المذكور فى كلام أبى حيان - وهو ما لا يجوز عند النحاة، والخلاف بين النحاة فى جواز حذف المؤكِّد فى باب التوكيد الصناعى وسيبويه قد أجاز حذف المؤكِّد فى هذه الحالة، فى مثل قولهم: مررت بأخويك أنفسهما، بنصب «أنفسهما» ورفعه، على تقدير: أعنيهما أنفسهما، أو «هما أنفسهما» واستبعد أبو حيان هذا الرأى القائل بحذف المؤكِّد فى الآية لبعد الشبه بين بابها وباب ما أجازه سيبويه، ورأى أن الزمخشرى لو جعله توكيدًا لفظيًا لأصاب» وفى المسألة خلاف ذكره السمين الحلبى تفصيلا نقلت فيما تقدم جزءًا منه بقدر الحاجة [6] . والذى يعنينى هنا تقرير موقف السخاوى والذى راعى القياس فحاول توجيه النص ليتفق مع القياس المقرر لديه.

---

[1] محمد : ٢٥ .

[2] تفسير السخاوى (٢٦٤ أ،ب).

[3] فاطر : ٢٧ .

[4] فاطر : ٢٨ .

[5] تفسير السخاوى (٢٠٩ب) ، و الدر المصون (٤٦٧/٥) .

[6] السابق.

المبحث الرابع: تطبيقات على موقف السخاوى من القياس

١- ناصب المضارع المعطوف على الشرط المستوفى جزاءه بعد الواو والفاء :

اختلف النحاة فى ناصب المضارع بعد الواو والفاء. وقد توقف السخاوى عند قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾... إلى :﴿وَيَعْلَمَ الذين يُجَادِلُونَ فِى آيَاتِنَا مَالَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾[١] ، ثم ذكر توجيهات القراءات الثلاث فى «ويعلم» رفعًا ونصبًا وجزمًا [٢] وأخذ يوجه هذه القراءات فقال: «فإن قلت: فما موجب الحركات الثلاث فى «يعلم»؟ قلت: أما الجزم فعلى ظاهر العطف. وأما الرفع فعلى الاستئناف، وأما النصب فللعطف على منصوب محذوف والتقدير: لينتقم منهم، ويعلمَ الذين يجادلون»[٣] فقد عرض السخاوى هنا للأوجه المختلفة كما هو واضح من النص المتقدم، وقد ذكر فى توجيهاته الرفع على الاستئناف، وله وجهان ذكرهما السمين الحلبى فعنده: الوجه الأول كما ذكر السخاوى على الاستئناف بجملة فعلية، والثانى: الاستئناف بجملة اسمية [٤] .

ولكن السخاوى قد استشكل توجيه بعضهم القراءة بالنصب على إضمار «أن» بعد أن قدَّم أن اختياره النصب على العطف على محذوف منصوب كما هو نص كلامه السابق. وقبل ذكر كلام السخاوى يجدر ذكر الأوجه الإعرابية فى «ويعلم» فى هذه الآية:

الوجه الأول: النصب على الصَّرف وهو قول للزجاج، كما ذكر السمين الحلبي؛ قال: «قال الزجاج على الصَّرف، قال: ومعنى الصرف: صرف العطف عن اللفظ إلى العطف على المعنى، وذلك أنه لما لم يَحْسُن عطف «ويعلم» مجزومًا على ما قبله إذ يكون المعنى: إن يشأ يعلم، عدل إلى العطف على مصدر الفعل الذى قبله، ولا يتأتى ذلك إلا بإضمار «أن» ليكون مع الفعل فى تأويل اسم»[٥] . وذكره أيضًا أبو البقاء العكبرى [٦] وابن الأنبارى، ولكنه استضعفه لمخالفته القياس [٧].

الوجه الثانى: أنه منصوب بواو الصرف، على أن الواو نفسها ناصبة وهو اختيار الكوفيين، وليس بإضمار (أن).

الوجه الثالث: النصب عطفًا على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم... [٨] .

---

[١] الشورى : ٣٥ .

[٢] قرأ نافع وابن عامر برفعه، والباقون بنصبه، وقرىء بجزمه أيضًا، ينظر: الدر المصون للسمين الحلبى (٦/٨٣).

[٣] تفسير السخاوى (٢٤٧ب).

[٤] الدر المصون (٦/٨٤).

[٥] الدر المصون (٦/٨٤).

[٦] التبيان فى إعراب القرآن (٢/١١٣) ت البجاوى.

[٧] البيان فى غريب إعراب القرآن (٢/٣٤٩) ت طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا.

[٨] الدر المصون (٦/٨٤).

الوجه الرابع: النصب على إضمار (أن)، قال السمين: «وهو قول الفارسى، ونقله الزمخشرى عن الزجاج: أن النصب على إضمار أن؛ لأن قبلها جزاء، تقول: ما تصنع أصنع وأكرمك، وإن شئت: وأكرمُك على: وأنا أكرمُك، وإن شئت: وأكرمْك، جزمًا»[1] . واعترض السخاوى هذا الوجه، واستضعفه، فقال: «وأمَّا قول الزجاج: النصب على إضمار (أن)... إلخ، ففيه نظرٌ؛ لما أورده سيبويه فى كتابه: واعلم أن النصب بالفاء والواو فى قوله: إن تأتنى آتك وأعطيك- ضعيف، وهو نحو قوله:

سأترك منزلى بنى تميم وألحق بالحجاز فأستريحا[2]

فهذا [لا يجوز][3] لأنه ليس بحدٍّ الكلام ولا وجهه»[4] ورأى السخاوى ومن قبله الزمخشرى وكلاهما تابع لسيبويه بأن هذا العطف ضعيف، قال ابن مالك: «وحكى سيبويه أن بعضهم قرأ «يحاسبكم به الله فيغفرَ لمن يشاء ويعذب من يشاء»[5] ثم قال: «واعلم أن النصب بالفاء والواو فى قولك: إن تأتنى آتك وأعطيك، ضعيف، وهو نحو قوله:

... ... وَأَلْحَقَ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا...»[6]

وتتابع النحاة فى استضعاف هذا الوجه؛ لما أورده سيبويه فى كتابه، كما ذكر السخاوى والزمخشرى وابن مالك[7] ناقلين جميعًا عبارة سيبويه السابقة. وقد فرق بعضهم بين النصب بإضمار (أن) فى مثل قوله تعالى: ﴿فيغفر﴾ وبينه فى الآية محل النزاع ﴿ويعلم﴾، بما يفيد بأن النصب فى «ويعلم» أقوى منه فى «فيغفر» لأسباب مختلفة لعلها تتضح بما يلى:

عرض ابن الأنبارى للآيتين واستضعف النصب بإضمار أن فى «فيغفر» فقال: «والنصب ضعيف وهو على تقدير (أن) بعد الفاء... وهذه القراءة ليست بقوية فى القياس؛ لأنه إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب، ونظير هذه القراءة فى الضعف فى القياس، قوله تعالى:﴿ويعلم﴾... الآية بنصب الميم، وإن كان على هذه القراءة كثير من القراء بخلاف «فيغفر»، وقد فرَّق بعض النحويين بينهما فقال: «إنما قوى النصب فى «ويعلم»؛ لأنه قد وُجِدَ مع جواز النصب سببٌ آخر وهو فتح اللام قبل الميم، فلما اجتمع سببان قوى النصب الذى كان ضعيفًا مع سبب واحد؛ فلهذا كثرت القراءة بالنصب فى «ويعلم» ولم تكثر فى «فيغفر»؛ لأن الفاء فى «فيغفر» مكسورة لا

---

[1] معانى القرآن (٣٩٩/٤)، الدر المصون (٨٤/٦).

[2] البيت للمغيرة بن حبناء من [الوافر]. ينظر: المقتضب (٢٢/٢)، الكتاب (٣٩/٣)، الأشمونى (٣٠٥/٣)، ابن يعيش (٢٧٩/١).

[3] زيادة من الكشاف والدر المصون يقتضيها المعنى، المغنى (٣٩٠/٤)، شرح شواهد المغنى (١١٤/٤)، الخزانة (٦٠٠/٣).

[4] تفسير السخاوى (٢٤٧ب).

[5] البقرة : ٢٨٤ ، وهى قراءة ابن عباس والأعرج وأبى وغيرهم، ينظر: معجم القراءات (٢٣٠/١).

[6] شرح التسهيل لابن مالك (٤٥/٣)، وينظر: الكتاب (٩٢/٣).

[7] راجع السابق، وتفسير السخاوى (٢٤٧ب).

مفتوحة، فبان الفرق»[1] فابن الأنبارى يرى أن النصب فى «ويعلم» أكثر لعلة صوتية وهى سبق اللام المفتوحة.

وقد ذكر السخاوى [2] علة الزجاج وهو ما ذكره الزمخشرى [3] ونقله السمين الحلبى [4] والآلوسى [5] بأن النصب هنا صار أقوى لأن قبله جزاء وعبارتهم متقاربة جدًّا أورد منها لفظ السخاوى: «... إلا أنه بالجزاء صار أقوى قليلًا؛ لأنه ليس بواجب أن يفعل إلا أن يكون من الأول فِعْلٌ، فلما ضارع الذى لا يوجبه كالاستفهام ونحوه -أجازوا فيه هذا على ضعفه»[6] .

مما تقدم يبدو لنا أن النحاة مجمعون على ضعف هذا النصب بإضمار (أن) فى الفعل المضارع المعطوف على الشرط المستوفى جزاءه، ومنهم من قدر «أن» وهم البصريون، ومنهم من نصبه بالواو نفسها وهى واو الصرف، وهم الكوفيون، وقد تقدم تفصيل ذلك.

على أن ابن مالك قد عرض لذلك فى شرح التسهيل بما يُفْهِم أن ذلك جائز فى الاختيار وقد ذكر هذه المواضع فى التسهيل وهى جواز إضمار (أن) الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين، ثم ذكر حكم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم ثم استطرد ذكر الحالات التى يجوز أيضًا النصب فيها فقال: «قد تضمر «أن» بعد واو الجمع، وفاء الجواب فى غير المواضع المذكورة، وذلك على ضربين: أحدهما: جائز فى الاختيار وسعة الكلام، والآخر مخصوص بالضرورة»[7] ثم مثل للنوع الأول -الجائز فى سعة الكلام بإضمار أن الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومى أداة شرط، أو بعدهما، أو بعد حصرٍ بإنما [8] ، ومثل لكل حالة. ويهمنا مثال الحالة الثانية وهى: إضمار أن الناصبة بعد الواو والفاء بعد مجزومى الشرط، ومثل له بقوله: ومثاله: إن تأتنى آتك وأحسنْ إليك، ثم قال: «فالوجه فيه الجزم على الإشراك فى معنى الجزاء، أو الرفع على الاستئناف، ويجوز نصبه بإضمار «أن» على تقدير: إن تأتنى يكن إتيان وإحسان». ثم حكى ابن مالك عن سيبويه تضعيفه لذلك، وهو ما تقدم فى هذه المسألة [9] .

---

[1] البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى (١/١٨٦، ١٨٧) ت طه عبد الحميد.

[2] تفسير السخاوى (٢٤٧ب).

[3] الكشاف (٢/٣٤٩)، (٤/٢٢٧، ٢٢٨).

[4] الدر المصون (٦/٨٤).

[5] روح المعانى مجلد١٣ (جـ٢٦/٤٤) ط دار الفكر.

[6] تفسير السخاوى (٢٤٧ب).

[7] شرح التسهيل لابن مالك (٤/٤٤، ٤٥) بتصرف.

[8] سأعرض لها لاحقًا عند الكلام على عرض السخاوى لقراءة ابن عامر «كن فيكون».

[9] تقدم تخريجه قريبًا.

والنوع الثانى الذى يجوز فيه إضمار «أن» الناصبة فى ضرورة الشعر: وذلك فى حالتين:

١- بعد الحصر بإلّا ومثّل له بقوله: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا.

٢- وبعد الخبر المثبت الخالى من الشرط، ومثل له بقول الشاعر: سأترك منزلى... فأستريحا ، ومع هذا العرض المفصل من قِبَل ابن مالك فإنه لم يذكر نصب الفعل عطفًا على محذوف. ولعل الزمخشرى وتبعه السخاوى ممن انفرد بهذا التقدير -فيما أعلم- ولذا اعترض أبو حيان على هذا التوجيه، فبعد أن ذكره اعترض قائلًا: «وبيعد تقديره «لينتقم»؛ لأنه ترتّب على الشرط إهلاكُ قومٍ و«نجاة قوم» فلا يحسن «لينتقم منهم»»[1] ثم قدَّر أبو حيان تقديرًا آخر فقال: «وأما الآيتان، فيمكن أن تكون اللام متعلقة بفعل محذوف تقديره: ولنجعله آيةً للناس فعلنا ذلك، ولتجزى كل نفس فعلنا ذلك، وهو كثيرًا ما يقدِّر هذا الفعل مع هذه اللام إذا لم يكن فعلٌ يتعلق به»[2] بينما ردَّ السمين الحلبى ما ذهب إليه شيخه أبو حيان فقال: «بل يحسن تقدير «لينتقم»؛ لأنه يعود فى المعنى على إهلاك قومٍ المترتب على الشرط»[3] وردَّ الآلوسى أيضًا اعتراض أبى حيان فقال: وأجيب بأن الآية مخصوصة بالمجرمين ويجوز أن يقدر: ليظهر عظيم قدرته ويعلم الذين يجادلون»[4] وتعليق أبى حيان على آية أخرى ولكن ذكرتها لاتحاد الشاهد. واستحسن إضمار العلة المحذوفة.

وفى ختام المسألة يبدو لنا أن السخاوى يرى أن هذه القراءة ﴿ويعلم﴾ بالنصب، تحمل على أكثر من وجه، وكان النصب بإضمار «أن» ضعيفًا على العموم، وهنا صار قويًّا لما تقدم من أنه وقع بعد جزاء فقوى قليلًا، ومع ذلك فالتوجيه بالعطف على تعليل مقدر أقوى، ولذا وجب عنده أن تحمل القراءة على أقوى وجوهها، وعبر عن ذلك بقوله: «ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بجدٍ فى الكلام»[5] ، ويستند السخاوى فى ذلك على تضعيف سيبويه لهذا الوجه فى هذه القراءة، بل عدم ذكره لها فيقول: «ولو كانت من هذا الباب لما أخلا سيبويه منها كتابه، وقد ذكر نظائرها من الآيات المشكلة...»[6] .

وينبغى الإشارة إلى أن السخاوى - فيما يبدو لى - لم يعب هذه القراءة ولا ردَّها ولا ضعفها؛ بل حملها على أقوى الوجوه لديه، طالما كان ذلك ممكنًا؛ بل يرى أن ذلك هو الواجب أن تحمل القراءة على أقوى وجوهها وهو فى كل ذلك متمسك بالقياس الذى ضعف هذا التوجيه من أجله.

---

(١) البحر المحيط (٥٢١/٧).

(٢) البحر المحيط (٥٢١/٧)

(٣) الدر المصون (٨٤/٦).

(٤) روح المعانى مجلد ١٣ (حـ٤٤/٢٦ ط دار الفكر.

(٥) تفسير السخاوى (٢٤٧ب).

(٦) السابق.

٢- ينصب المضارع فى جواب الأمر الحقيقى :

توقف السخاوى عند قوله تعالى: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [١] ثم عرض للقراءتين الواردتين فى «فيكون» ورأى أن الرفع معطوف على «يقولُ» ولكنه استشكل قراءة النصب حيث قال فى ذلك: «كن فيكون»[٢] بضم النون، معطوف على «يقول» وعلى قراءة النصب إشكال؛ لأنك إن نصبته جواب «كن» كان مقولاً، فيكون الله تعالى إذا أراد أمرًا قال كن فيكون، وهو ظاهر الفساد، وإن حاول عطفه على «يقول» فيقول مرفوعة ولا يعطف المنصوب على المرفوع، وإنما يتأتى ذلك حيث يكون «يقول» منصوبة كما فى قوله: {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [٣] .

وقد استشكل النحاة والمفسرون النصب كما استشكله السخاوي؛ إذ الفعل «فيكون» ليس جوابًا للأمر قبله فى الحقيقة، وقد عبر الآلوسى عن هذا الاستشكال فقال: «وقرأ ابن عامر «فيكون» بالنصب، وقد أشكلت على النحاة حتى تجرأ أحمد بن موسى [٤] فحكم بخطئها، وهو سوء أدب؛ بل من أقبح الخطأ...»[٥] هذا هو كلام الآلوسى، وفيه إشارة إلى موقف ابن مجاهد من هذه القراءة، وقبل الحديث عن هذه القراءة ينبغى الإشارة إلى تكرر قراءة ابن عامر لقوله تعالى: {كن فيكون} بالنصب فى ستة مواضع من القرآن الكريم؛ قرأ فى جميعها بالنصب، واتفق معه الكسائى فى موضعين، وهذه المواضع هى:

١- فى سورة «البقرة» فى قوله تعالى: {وإذا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [٦] .
٢- فى «آل عمران»: {كَذَلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [٧].
٣- فى «النحل»: {إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [٨] .
٤- ،، «مريم»: وهى المذكورة فيما تقدم [٩] .
٥- ،، «يس»: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} [١٠] .

---

[١] مريم : ٣٥ .
[٢] قرأ بالنصب ابن عامر فى مواضع ستة من القرآن، ووافقه الكسائى على موضعين منها. ينظر: الدر المصون (٣٥٤/١).
[٣] النحل : ٤٠ ، وانظر الدر المصون (٣٥٤/١).
[٤] أحمد بن موسى بن مجاهد المتوفى ٣٢٤هـ. ينظر: غاية النهاية (١٣٩/١).
[٥] روح المعانى جـ١ (٣٦٩/١) ط دار الفكر .
[٦] البقرة : ١١٧ .
[٧] آل عمران : ٤٧ .
[٨] النحل : ٤٠ .
[٩] مريم : ٣٥ .
[١٠] يس : ٨٢ .

٦- فى «غافر»: {فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}[١] .

ووافقه الكسائى على موضعى «النحل»، و«يس»؛ لأن قبل الفعل منصوبًا يصح العطف عليه. وانفرد ابن عامر بالنصب فى المواضع الباقية ومن إشارة الآلوسى إلى كلام ابن مجاهد نفهم أن هناك حملة على ابن عامر وقراءته، وهذا ما وجدته عند معظم النحاة والمفسرين الذين عرضوا لهذه المواضع أو بعضها، وقد عبر السمين الحلبى عمَّا قاله الآلوسى، فقال: «وأما ما انفرد به ابن عامر فى هذه المواضع الأربعة فقد اضطرب كلام الناس فيها، وهى لعمرى تحتاج فصلًا وتأملًا، ولذلك تجرأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير، فقال ابن مجاهد: قرأ ابن عامر «فيكون» نصبًا، وهذا غير جائز فى العربية لأنه لا يكون الجواب هنا للأمر بالفاء إلا فى «يس» والنحل، فإنه نسقٌ لا جواب، وقال فى آل عمران: قرأ ابن عامر وحده: {كن فيكون} بالنصب، وهو وهم، قال: وقال هشام: كان أيوب بن تميم [٢] يقرأ: فيكون نصبًا، ثم رجع فقرأ: {فيكون} رفعًا، وقال الزجاج: {كن فيكون} رَفْعٌ لا غير»[٣] .

وهذا النص يحمل لنا صورة عن بعض أطراف هذه الحملة على قراءة ابن عامر منهم ابن مجاهد والزجاج. والفراء ينضم إلى الزجاج فى اختيار الرفع، وقال فى قراءة النصب: «رفع ولا يكون نصبًا»[٤] . واستضعف أبو البقاء هذه القراءة أيضًا بالنصب على جواب لفظ الأمر، وعلل ذلك بوجهين، فقال: «وهو ضعيف لوجهين: أحدهما: أن «كن» ليس بأمرٍ على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوّن، ثم فسر هذا الوجه واستدل له مفصلًا. الثانى: أن جواب الأمر لابدَّ أن يخالف الأمر، إمَّا فى الفعل أو فى الفاعل أو فيهما،... ومثّل لكل حالة ثم قال: فأمَّا أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز؛ كقولك: اذهب تذهب، والعِلّة فيه: أن الشيء لا يكون شرطًا لنفسه»[٥] وهو نفس موقف ابن الأنبارى الذى صرح بتضعيف هذه القراءة فقال: «ومن قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر وجواب الأمر بالفاء منصوبٌ، والنصب ضعيف، لأنَّ «كن» ليس بأمرٍ فى الحقيقة، لأنه لا يخلو قوله: «كن» إما أن يكون أمرًا لموجود أو معدوم، فإن كان موجودًا فالموجود لا يؤمر بـ«كن»، وإن كان معدومًا فالمعدوم لا يخاطب، فثبت أنه ليس بأمر على الحقيقة وإنما معنى

---

[١] غافر : ٦٨ .

[٢] أيوب بن تميم الدمشقى، قرأ عليه ابن ذكوان توفى ١٩٨هـ، غاية النهاية (١/١٧٢).

[٣] الدر المصون (١/٣٥٤).

[٤] معانى القرآن (١/٧٤)، الدر المصون (١/٣٥٤).

[٥] التبيان فى إعراب القرآن (١/١٠٩) ت البجاوى.

«كن فيكون»، فإنه لا فرق بين أن يقول: إذا قضى أمرًا فإنما يكوِّنه فيكونُ، وبين أن يقول له: كن فيكون، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة»[1] .

وقد كان ابن خالويه أخف حِدَّة فى تضعيفه لهذه القراءة، فقال: «قرأ ابن عامر بالنصب، والحجة له الجواب بالفاء، وليس هذا من مواضع الجواب؛ لأن الفاء لا تنصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل»[2] .

وبعضهم قبل هذه القراءة و لم يقدحها ولكنهم فى نفس الوقت لم يجيزوا نصب المضارع فى هذه الآية، على أنه جواب أمر حقيقي؛ بل إن أبا حيان قد خطأ ابن مجاهد فى تخطئته لابن عامر، وحمل عليه بردٍّ قوى، ومع ذلك فإنه مازال متأثرًا بالقيود النحوية التى تمنع النصب فى هذه القراءة، قال فى البحر المحيط: «ووجه النصب أنه جواب على لفظ «كن» لأنه جاء بلفظ الأمر، فشبه بالأمر الحقيقى، ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي؛ لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء، نحو ائتنى فأكرمَك؛ إذ المعنى: إن تأتنى أكرمْك، وهنا لا ينتظم ذلك؛ إذ يصير المعنى: إن كن يكن، فلابد من اختلاف بين الشرط والجزاء، إمَّا بالنسبة إلى الفاعل، وإمَّا بالنسبة إلى الفعل فى نفسه، أو فى شيءٍ من متعلقاته [3] فههنا نرى أبا حيَّان متأثرًا بما قررته القواعد النحوية من عدم جواز النصب هنا؛ لأن الفعل ليس أمرًا فى الحقيقة... وهو قريب فى تعليله من علل العكبرى وابن الأنبارى والتى تقدمت منذ قليل.

ولكن يستأنف أبو حيان ذأبًا عن هذه القراءة، فيقول: «وحكى ابن عطية عن أحمد بن موسى، فى قراءة ابن عامر، أنها لحن، وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة فى السبعة، فهى قراءة متواترة ثم هى بعدُ قراءة ابن عامر، وهو رجل عربى لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائى فى بعض المواضع، وهو إمام الكوفيين فى علم العربية فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذى يجرُّ قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعنٌ على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»[4] .

وقد تقدَّم فى نصب المضارع بأن مضمرة بعد الواو والفاء، أن ابن مالك أجاز إضمار أن الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومى أداة شرط، أو بعدهما، أو بعد حصر بإنما، وقد مَثَّل ابن مالك للحصر بإنما بقوله تعالى: {إذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون} بالنصب، ثم علق عليه بما يفيد

---

[1] البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى (١/١٢٠) ت طه عبد الحميد طه.

[2] الحجة لابن خالويه (٨٨).

[3] البحر المحيط (١/٥٣٦).

[4] البحر المحيط (١/٥٣٦).

أنه أجازه ولكنه اعتبره نادرًا، قال: «على تقدير: فإنما يكون منه كن فكون من ذلك الأمر، وهو نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا فى ضرورة الشعر»[1] .

فابن مالك قبل القراءة، ولكنه لم يقس هذا النصب، وجعله قاصرًا على الضرورة فى الشعر. بينما حمل الرضى هذه القراءة على أن الفعل المضارع أجرى مجرى الجواب، وليس بجواب فى الحقيقة؛ لأنه ليس ثمة أمر فى الحقيقة، فبعد أن ذكر تفصيلًا للنصب بعد الأمر -شارحًا لقول ابن الحاجب فى شروط عمل الواو والفاء النصب «أن يكون قبلها أمر» ففصَّل ذلك بقوله: «إذا كان الأمر صريحًا نحو: ائتنى فأشكرَك فلا كلام فى صحته، وأمَّا إذا لم يكن صريحًا، وذلك بأن يكون مدلولًا عليه بالخبر، نحو: اتقى الله امرؤٌ فعل خيرًا فيثابَ عليه،... أو اسم فعل... أول يكون الأمر مقدَّرًا، نحو: الأسدَ الأسدَ فتنجو؛ فالكسائى يُجْرِى جميع ذلك مُجْرَى صريح الأمر»[2]

ثم علل للآية خاصة بقوله: «وأمَّا النصب فى قراءة أبى عمرو {وإذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون} فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر، وليس بجواب له من حيث المعنى...»[3]

إذن فالذين قبلوا هذه القراءة من النحاة تأولوها -كما تقدم- على أن نَصْبَ الفعلِ حمل له على لفظ «كن»، فإنه يشبه الأمر وليس بأمرٍ حقيقى، وهو اختيار أبى حيان كما تقدم. وعلل الآلوسى هذا بقوله: «وقيل: الداعى إلى الحمل على اللفظ أن الأمر ليس حقيقيًّا فلا ينصب جوابه، وإن من شرط ذلك أن ينعقد منهما شرط وجزاء، نحو: ائتنى فأكرمَك... وهذا لايصح أن -يكن يكن- وإلا لزم كون الشيء سببًا لنفسه...»[4] .

وأيَّد الآلوسى النصب على أن الفعل جواب الأمر حملًا على صورة اللفظ»[5] ولعله بعد هذا العرض السريع لموقف النحاة من هذه القضية يتضح لنا أن الجمهور من النحاة يرى جواز نصب المضارع بعد الواو والفاء فى جواب الأمر، ولكن فى هذه الآية استضعفوا النصب لأن الفعل «كن» ليس بأمر على الحقيقة ولما ذُكِر من علل أخرى.

ولكن بعضهم تطرق إلى القراءة بتضعيف أو تخطئة، وبعضهم قبل القراءة ودافع عنها ولكن مع التأويل، وبعضهم توقف مطلقًا ومن هؤلاء السخاوى الذى وقف أمام قراءة النصب مستشكلًا إياها على ما ذكر فى صدر المسألة، و لم يرجح تأويلًا معينًا، على أن السخاوى يقبل هذه القراءة ويدافع

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك (٤٦/٤) ت د/ عبد الرحمن السيد، د/ بدوى المختون ط١ هجر ١٩٩٠م.

(2) شرح الرضى على الكافية (٦٤/٤). ت د/ يوسف حسن عمر منشورات جامعة قاريونس بنغازى ط١ ١٩٩٦.

(3) ،، ،، ،، ،، (٦٤/٤).

(4) روح المعانى جـ١ (٣٦٩/١) ط دار الفكر.

(5) السابق.

عن صاحبها دفاعًا شديدًا، وينزله منزلته اللائقة به، وقد ردَّ على الطبرى بعض طعونه على قراءة ابن عامر وأذكر هنا طرفًا من دفاع السخاوى، قال: وكان ابن عامر -رحمه الله- إمام القراءة بالشام، وله فضيلة على غيره من القرَّاء السبعة، بتقدم زمانه؛ لأنه ولد فى حياة رسول الله ﷺ ولقى من الصحابة جماعة... روى أنه قرأ من الصحابة على أبى الدرداء، ومعاذ بن جبل...»[1] .

ومع ذلك فقد توقف السخاوى هنا عن الترجيح واقتصر على القول باستشكال القراءة على النصب، وذكر الاحتمالات التى ترد على هذه القراءة و لم ير منها توجيهًا فى هذا الموضع بعينه، وتوقف السخاوى راجع إلى ما فى القول بنصب «فيكون» على جواب «كن» من أمور تتصل بالعقيدة على أن الآلوسى قد عبر عن موافقة الأحناف لهذه القراءة على ظاهرها على معنى: احدث فيحدث على أنها من كان التامة وفيها دلالة على معنى الناقصة، قال: لأن الوجود المطلق أعم من وجوده فى نفسه أو غيره، والأمر محمول على حقيقته كما ذهب إليه ساداتنا الحنفية... ثم فصل القول فى ذلك تفصيلًا حسنًا لا يتسع له المقام، فليراجع فى موضعه [2] .

وإلى أسباب عقدية يمكن إرجاع موقف السخاوى من هذه القراءة. ولكن يتوجه إلى القائلين بتضعيف قراءة ابن عامر هنا سؤال لو أنه أخطأ فى موضع فماذا عن باقى المواضع؟ هل أخطأ فيها أيضًا؟، و لم لا يكون الأمر هنا على ظاهره؟ وبذلك ينصب الفعل؟ ولكن يبدو أن النحاة المانعين وهم الجمهور قد تبعوا إمام النحاة فى ذلك وهو سيبويه الذى صرح بمنع النصب ووجوب الرفع حيث قال: «اعلم أن الفاء لا تضمر فيها «أن» فى الواجب ولا يكون فى هذا الباب إلا الرفع... وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر... وهو ضعيف فى الكلام» [3] .

وهو ما دفع الدكتور عبد الفتاح شلبى إلى القول بأن سيبويه كان يخطيء القارىء ويضعف القراءة إذا لم تكن متفقة مع ما انتهى إليه قياسه، والحق أن سيبويه لم يخطيء القارىء و لم يضعف القراءة على ما ذكرت الدكتورة خديجة الحديثى ومعها الحق واضحًا فسيبويه لم يصرح بذلك صراحة تدعو إلى القول بذلك، وإن اتجه تضعيفه إلى شيءٍ فهو متجه إلى بعض لغات العرب وقد فُصِّل هذا فى موضعه.

ولا شك أن ما نقله الآلوسى عن الأحناف رأى يحل كل هذه المنازعات ويزيل هذه الخلافات، فلماذا لا يكون «كن» فعل أمر لفظًا ومعنًى؟ وعلى حقيقته؟ ولست أرى شيئًا فى ذلك على ما ذكر الآلوسى وهو توجيه حسن، حيث قال: «إن الله تعالى قد أجرى سننه فى تكوين الأشياء أن يكوِّنها

---

[1] وقد فصل السخاوى القول فى قراءة ابن عامر وفى فضله فى جمال القراء وكمال الإقراء (٤٣٢/٢ وما بعدها، ٤٥٤ وما بعدها) ت د/ على حسين البواب. ط١ مكتبة التراث/ مكة المكرمة ١٩٨٧م.

[2] روح المعانى مجلد١/ (٣٦٨/١، ٣٦٩) ط دار الفكر.

[3] الكتاب (٤٢٣/١) ط بولاق.

بهذه الكلمة وإن لم يمتنع تكوينها بغيرها والمراد الكلام الأزلى لأنه يستحيل قيام اللفظ المرتب بذاته تعالى ولأنه حادث فيحتاج إلى خطاب آخر فيتسلسل، وتأخره عن الإرادة وتقدمه على وجود الكون باعتبار التعلق، ولما لم يشتمل خطاب التكوين على الفهم، واشتمل على أعظم الفوائد جاز تعلقه بالمعدوم»[1] .

والحق أن ما احتج به المانعون قد يكون صحيحًا فى عرفنا وميزاننا البشرى، على أن الأمر مختلف جدًّا عمَّا هو فى ميزان الله تعالى وسننه الكونية، فكيف يتسنى لنا القول بأن الله تعالى لا يملك القدرة على أمر المعدوم كما هو ظاهر حجج المانعين. سبحان الله وتعالى عمَّا يصفون.

٣- العطف على اسم «إن» :

قال ابن الأنبارى: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع «إن» قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك: فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل «إن» أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان. وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل «إنْ» وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال»[2] هكذا لخص ابن الأنبارى آراء النحاة فى **العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر** ويفهم منه:

١- أجازه الكوفيون ولكنهم اختلفوا على النحو التالى:

أجازه الكسائى مطلقًا واشترط الفراء أن يكون ذلك فى الأسماء المعربة إعرابًا تقديريًّا [3] ، وقد عرض السخاوى لهذه المسألة عندما عرض لقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ} [4] فقال: «وإذا عطف على اسم «إنْ» بعد استيفاء الخبر جاز النصب والرفع. فأمَّا قبل استيفاء الخبر فالنصب أرجح، والرفع قليل، ومنه هذه الآية... وأنشد سيبويه:

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِى شِقَاقِ [5]

فالسخاوى يقرر هنا أن العطف على اسم إن بعد استيفاء الخبر يجوز فيه النصب والرفع، وهو بذلك متفق مع جميع النحاة الذين يشترطون لصحة هذا العطف شرطين:

---

[1] روح المعانى للآلوسى (٣٦٨/١/١).

[2] الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى (١٨٥/١، ١٨٦) ت الشيخ محيى الدين عبد الحميد مسألة (٢٣). ١٩٩٣م.

[3] التصريح بمضمون التوضيح الشيخ خالد الأزهرى (٢٢٧/١) وما بعدها.

[4] المائدة : ٦٩ .

[5] تفسير السخاوى (٤٦ب)، والبيت لبشر بن أبى خازم، ينظر: ديوانه (١٦٥)، الإنصاف (١٩٠/١)، شرح التصريح (٢٢٨/١)، الكتاب (١٥٦/٢)، شرح أبيات سيبويه (١٤/٢)، المقاصد النحوية (٢٧١/٢)، شرح ابن يعيش (٦٩/٨).

١- استكمال الخبر.

٢- أن يكون العامل إن أو أن أو لكن، كما ذكر صاحب التصريح [١] وكأنه توقع سؤالاً يقول: و لم اشترطوا كون العامل إن أو أن أو لكن؟ فأجاب بعد ذكره كلام الموضح المتضمن لهذين الشرطين قال: مما لا يغير معنى الجملة [٢] وزاد الشيخ يس العليمى الأمر توضيحًا فقال: « بخلاف كان وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة. غاية الأمر أن تصيرها جملة غير جملة الابتداء والخبر وعطف جملة على جملة لا يمنع أى جملة كانت، إلّا أن يقال: إنها تغير الجملة إنشائيةً، وهو لا يعطف على الخبر [٣] وهو يعترض هذا الشرط هنا -فيما يبدو لي- وقد فصل القول فى ذلك بما يفيد اختياره عدم اشتراط تلك النواسخ فقط [٤] . ويؤيد اختياره هنا ما وجدته عند السمين الحلبى، الذى صرح بأن الفراء قد أجرى الباب مجرىً واحدًا؛ فأجاز ذلك فى ليت ولعل، وأنشد:

يَا لَيْتَنِى وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِى بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ [٥]

ويأتى سؤال هنا: علام رفع هذا المعطوف فى حالة استكمال الخبر؟ هل هو على محل اسم إن؟ أو على أنه مبتدأ حذف خبره؟ أو على أنه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر؟... كل ذلك ذكره صاحب التصريح وذكر أنّ القول بأن الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز، أى: الطالب لذلك المحل أما المحققون من البصريين وهم الذين يشترطون هذا المحرز، مجمعون على أن هذا الرفع للمعطوف على أنه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه، فهو من عطف جملة على جملة، أو على أنه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه، وذلك إذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على مفرد [٦] . وتظهر ثمرة هذا الخلاف فى أننا لو قلنا بالعطف على محل اسم إن قبل دخولهما، فالعامل الابتداء فى هذه المسألة وقد زال بدخول الناسخ وهو إن أو أن أو لكن.

وهنا يترجح القول بأنه من قبيل العطف على الضمير المستتر فى الخبر أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، وعليه فهو من قبيل عطف المفرد على المفرد أو الجملة على الجملة، وعليه فإنه يتوجه إليه سؤال: و لم اشترط استكمال الخبر؟ و لم اشترط كون العامل إن أو أن أو لكن؟ ويجيب الشيخ خالد الأزهرى فيقول عن الشق الأول وهو استكمال الخبر: أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف

---

[١] التصريح (١/٢٢٦،٢٢٧).

[٢] التصريح (١/٢٢٧).

[٣] حاشية الشيخ يس على التصريح (١/٢٢٧).

[٤] السابق.

[٥] الرجز لجران العود ، ينظر: الهمع (٢/١٤٤)، الدرر اللوامع (٢/٢٠٢)، شواهد العينى (٢/٣٢١) ، وينظر الدر المصون(٣/٥٧٤).

[٦] التصريح على التوضيح (١/٢٢٧) بتصرف كبير.

الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وإذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه [1] .

أما عن الشق الثانى وهو اشتراط كون العامل «إن »أو «أن »أو «لكن»، وقد تقدم القول بأن ذلك إنما اشترط لأن هذه النواسخ لا تغير معنى الجملة، ولكن هنا السؤال متوجه إلى حالة خاصة وهى القول بأن العطف ليس على محل اسم «إن» أو ما عادلها، فيقول صاحب التصريح: «وأمَّا اشتراطهم الثانى إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء، وأما إذا كان من العطف على الضمير فلم يحضرنى عنه جواب شافٍ»[2] .

ولكن الشيخ يس اعترض كلام صاحب التصريح بما نقله عن الشهاب القاسمى هنا بأن القول بمنع عطف الخبر على الإنشاء ليس متعينًا، وإنما المتعين الجواز [3] وأضاف الشيخ يس بأن تبرير المصرِّح معترض بما قال به هو نفسه فى تخريج الشواهد التى احتج بها الكسائى والفراء، قال الشيخ يس: «بقى أنه يرد على قوله فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه، وقوله: فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه – ماذكره المصنف -يعنى الأزهري- فى تخريج الآيات التى استدل بها الكسائى والفراء...»[4] .

والكلام فى اشتراط البصريين هذين الشرطين والاعتراضات على شرطيهم والإجابة عن ذلك تطول ويطول الحديث عنها [5] ، ولكن ذكرت ذلك لأبين رأى السخاوى فى هذه النقطة وهو رافع الاسم المعطوف بعد استكمال الخبر؟ والسخاوى لم يذكر فى الحالة السابقة عند حديثه عن الآية ما يفيد توجيهه لهذا المرفوع بعد استكمال الخبر، و لم يزد على أن مثّل له بقوله: إن زيدًا قائم وعمرًا، وعمروٌ. ولكنه فى موضع آخر صرح برأيه، فها هو عندما يعرض لقوله تعالى: {ولو أنَّ مَافِى الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ}[6] يقول: «قرىء {والبحرَ يمدُّه }بالنصب عطفًا على اسم «أن» وبالرفع عطفًا على اسم «أن» ومعمولها»[7] ومحلها فى هذه الآية الرفع على تقدير: ولو ثبت أن ما فى الأرض أقلام على ما صرح به الزمخشرى[8]. وهو ما صرح به السخاوى أيضًا عند قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلامُ الغُيُوبِ} حيث قال:

---

[1] السابق (٢٢٨/١).

[2] التصريح على التوضيح (٢٢٨/١).

[3] السابق.

[4] حاشية الشيخ يس على التصريح (٢٢٨/١).

[5] ينظر فى ذلك: حاشية يس على التصريح (٢٢٨/١) وما بعدها.

[6] لقمان : ٢٧ .

[7] تفسير السخاوى (١٨٤ب،١٨٥أ).

[8] الكشاف (٥٠١/٣).

{علامُ الغيوب} رَفْعٌ على إن واسمها أو المستكن فى «يقذف» أو خبر مبتدأ محذوف...»[1] ويبدو أن السخاوى من هؤلاء المحققين من البصريين؛ إذ يرى أن الرفع هنا له توجيهات ثلاثة :

١- العطف على إن واسمها ولعله ممن انفرد بهذا التوجيه، و لم يقل بالعطف على محل اسم إن فقط، ولكن قال بالعطف على إن واسمها معًا، ومحلهما الابتداء.

٢- الرفع على الضمير المستكن فى الخبر.

٣- الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف. وهو مانصَّ عليه المحققون من النحاة البصريين وإلى هذا الحدِّ لا خلاف بين النحاة فى جواز العطف على اسم إن بعد استكمال الخبر.

ويفهم من كلام السخاوى هنا أنه يجيز الإتباع بالرفع هنا فى غير العطف ويجريه مجرى العطف، وهو مذهب يونس والفراء كما ذكر السمين الحلبى حيث قال: وهل يجرى غير العطف من التوابع مجراه فى ذلك؟ فذهب الفراء ويونس إلى جواز ذلك، وجعلا منه قوله تعالى: {قل إن ربى يقذف بالحق علام الغيوب}[2] . ولكن الخلاف يكمن فى جواز العطف بالرفع على اسم إن قبل استكمال الخبر، وفيه الخلاف المذكور فى صدر المسألة وهو ما سأحاول تفصيل القول فيه فى السطور التالية:

يجوز العطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر:

بعد أن عرض صاحب التصريح للشرطين السابقين انتقل إلى الحالة الثانية وهى فرعٌ عن الأولى، فقال: «و لم يشترط الكسائى وتلميذه الفراء الشرط الأول وهو استكمال الخبر»[3] ومثّل لذلك ثم بين أن الفرَّاء يشترط أن يكون الإعراب تقديريًّا فقال: «ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائى والفراء جميعًا، والفراء لا يوافق على نحو {إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ}[4] استدرك ذلك بقوله: «ولكن اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبرُ على المعطوف بالرفع خفاء إعراب الاسم...»[5] .

إذن فموقف النحاة من العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر: منعه البصريون وأجازه الكوفيون على الخلاف السابق وأجازه السخاوي؛ لأنه أمام نصٍّ قرآنى صحيح، وفى نفس الوقت يبدو أنه لا يجيز القياس عليه لقلته، فيقول -كما تقدم- فى نفس الآية: «فأمَّا قبل استيفاء الخبر فالنصب أرجح، والرفع قليل، ومنه هذه الآية: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ}[6] ، وكما يبدو من كلام السخاوى أنه يجيزه، ولكنه يراه قليلاً، ثم يستدل له بما أنشده سيبويه:

---

[1] تفسير السخاوى (٢٠٥ب).

[2] الدر المصون (٥٧٤/٢).

[3] التصريح على التوضيح (٢٢٨/١).

[4] الأحزاب : ٥٦ .

[5] التصريح على التوضيح (٢٢٨/١) بتصرف.

[6] تفسير السخاوى (٤٦ب).

وإلا فاعلموا أنَّا وأنتم ... ... البيت .

ولكن السخاوى يراعى القياس والأصول المقررة لدى النحاة البصريين من عدم إجازتهم لهذا العطف مطلقًا، هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر هو أمام نصٍّ قرآنى وآخر من كلام العرب الصحيح والثابتة نسبته إلى عصر الاستشهاد؛ ولذلك نراه يجيزه ولكنه لا يقيس عليه وليس أصرح من قوله بعد إنشاده البيت المذكور: «والقياس على اللغة الفصيحة: إنا وإياكم»[1] .

والمهم هنا أنَّ السخاوى رغم تمسكه بالقياس رأيناه يقف أمام هذا السماع الصحيح، ولا يُغْرِقُ نفسه فى القياس، ومن هنا لم نره يحاول تأويل الشواهد المذكورة، أو تخريجها على نحو ما فعل النحاة البصريون وهنا أعرض لبعض أقوال النحاة والمفسرين فى هذه المسألة وخاصة ما دار حول الشواهد المذكورة من خلاف ليتبين لنا إلى أى مدى أخرج السخاوى نفسه والقارىء معه من هذا الجدل بعرضه للقاعدة فى سهولة ويسر واحترام كبير للسماع مع اعتبار مماثل للقياس. ولكن قبل الخوض فى هذا الخلاف أعرض بإيجاز لحجج المانعين والمجوزين لهذا العطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر.

جاء فى التصريح: «ومنعه البصريون مطلقًا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملًا واحدًا؛ لأن الناسخ عامل فى الخبر، والمعطوف مبتدأ وهو أيضًا عامل فى الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملًا واحدًا، وذلك ممتنع»[2] .

وقد أجاب الشيخ يس العليمى على هذه الحجة بأن هذا مبنى على اتحاد الخبر وهو غير لازم، ثم فصل القول فى الردِّ على هذه الحجة تفصيلًا حسنًا [3] .

أما الكوفيون فقد احتجوا بالنقل والقياس:

أما النقل: فقد استدلوا بالآية السابق ذكرها فى صدر المسألة. وبكلام العرب أيضًا ومنه قولهم: «إنك وزيد ذاهبان». وقد ذكره سيبويه فى كتابه؛ فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب.

ومن جهة القياس:

١- الإجماع منعقد على جواز العطف على الموضع مع «لا» قبل تمام الخبر، فكذلك مع «إن»؛ لأنها بمنزلتها، وإن كانت «لا» للنفى، و«إن» للإثبات فإن العرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمله على نظيره.

٢- لا فرق عند الكوفيين بين العطف قبل تمام الخبر وبعد تمام الخبر، والنحاة مجمعون على جوازه بعد تمام الخبر.

---

[1] تفسير السخاوى (٤٦ب).

[2] شرح التصريح (٢٢٩/١) والإنصاف (١٨٧/١).

[3] راجع السابق.

٣- من مذهب الكوفيين أن «إن» لا تعمل فى الخبر لضعفها، وإنما يرتفع الخبر بما كان مرتفعًا به قبل دخولها، وعليه فإنه لا يلزمهم قول البصريين بتوارد عاملين مختلفين على معمول واحد.[١]

أمَّا فيما يتصل بالشواهد التى استدل بها الكوفيون على صحة مذهبهم وعلى رأسها الآية فإننا نرى للنحاة فيها أقوالًا وتوجيهات متعددة منها:

١- (الصابئون) ارتفع بالابتداء وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه، وهو قول جمهور أهل البصرة: الخليل وسيبويه وأتباعهما والنية به التأخير، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم... والصابئون كذلك. وهو اختيار الزمخشرى الذى صرح بأن «الصابئون» مبتدأ وخبره محذوف وهو من قبيل عطف جملة على جملة، وهما معًا لا محل لهما، أى: إن الذين آمنوا... و«الصائبون كذلك» وقد أطال الزمخشرى فى بيان هذا الوجه [٢] وهو اختيارٌ للزجاج [٣] والأنبارى [٤] أيضًا.

٢- أن «إن» بمعنى نعم فهى حرف جواب، ولا محل لها من الإعراب، وعلى هذا فما بعدها مرفوع المحل على الابتداء، وما بعدها معطوف عليه بالرفع، وخبر الجميع قوله: {من آمن}... الآية. ذكره السمين الحلبى [٥] وعلق عليه بأنه مرجوح، قال: «وكونها بمعنى نعم قولٌ مرجوح قال به بعض النحويين...» وردُّ هذا القول وتأوُّل ماورد من شواهده، وذكره أيضًا العكبرى [٦] والآلوسى [٧] .

٣- أن يكون «الصابئون» معطوفًا على المستكن فى «هادوا» أى: هادوا هم والصابئون، وهو قول الكسائى وردَّه تلميذه الفراء كما ذكر صاحب الدر المصون، كما ذكر أن الزجاج ردَّه أيضًا وقال: «هو خطأٌ من جهتين». وذكرهما: من جهة المعنى والإعراب، وردّه أيضًا أبو البقاء [٨] ومكى بن أبى طالب [٩] من وجه آخر ومجموع الاعتراضات على الكسائى تتمثل فى:

١- الصايِيء على قول الكسائى يشارك اليهودى وهو غير صحيح.

٢- عدم تأكيد الضمير المعطوف عليه.

---

[١] ينظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف (١٨٦/١) بتصرف.

[٢] الكشاف (٦٦١/٢)، الدر المصون (٥٧٤/٢).

[٣] إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٧٤٦/٢،٧٤٧).

[٤] البيان فى غريب إعراب القرآن (٣٠٠/١).

[٥] الدر المصون (٥٧٢/٢).

[٦] التبيان فى إعراب القرآن (٤٥١/١) ت البجاوى.

[٧] روح المعانى مجلد٣ (٢٠٢/٦) ط دار الفكر.

[٨] التبيان فى إعراب القرآن (٤٥١/١).

[٩] مشكل إعراب القرآن (٢٣٢/١).

وردّ السمين الحلبي الأول بأنه على أحد القولين يعني أن الذين آمنوا مؤمنون نفاقًا، وردّ الثاني: بأنه لا يُلْزِم الكسائي لأن مذهبه عدم اشتراك توكيد الضمير لصحة العطف عليه وإن كان الصحيح اشتراط ذلك. وذكر أن هذا القول نقله مكي بن أبي طالب عن الفراء، ونقله غيره عن الكسائي، وقال: فيحتمل أن الفراء كان يوافق الكسائي ثم رجع ويحتمل أن يكون مخالفًا له ثم رجع إليه، وعلى كلٍّ فيجوز أن يكون للفراء قولان في المسألة [1] وقد ردّه أيضًا ابن الأنباري [2] وذكر أبو جعفر النحاس أن الأخفش قد وافق الكسائي في هذا التوجيه [3] .

٤- وهذا الوجه نسبه صاحب الدر المصون إلى هشام بن معاوية نقلاً عن الواحدي: وهو أن تضمر خبر «إن» وتبتدئ «والصابئون» والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا يرحمون، على قول من يقول إنهم مسلمون، و«يعذبون» على قول من يقول إنهم كفار، فيحذف الخبر؛ إذ عُرِفَ موضعه... ثم قال الواحدي: وهذا القول قريب من قول البصريين، غير أنهم يضمرون خبر الابتداء، ويجعلون «من آمن» خبر «إن»، وهذا على العكس من ذلك؛ لأنه جعل «من آمن» خبر الابتداء، وحذف خبر «إن»، وأيّده السمين الحلبي، قال: قلت: هو كما قال [4] .

٥- أن «الصابئون» مرفوع بالابتداء وخبره محذوف كمذهب سيبويه والخليل، إلا أنه لا ينوى بهذا المبتدأ التأخير، واستضعفه أبو البقاء لما فيه من لزوم الحذف والفصل [5] .

٦- أن «الصابئون» منصوب، وإنما جاء على لغة بني الحارث وغيرهم الذين يجعلون المثنى بالألف في كل حال. وهذا الوجه ذكره أبو البقاء [6] ومكي بن أبي طالب [7] وقد استبعده أبو البقاء، فقال: وهو بعيد، وسكت عنه مكي بن أبي طالب، وضعفه ابن الأنباري فقال: «وهذا إنما حكي عنهم في التثنية، فأما الجمع الصحيح فلم يحك عنهم، ولا يعتبرون لفظه»[8] .

أما السمين الحلبي فقد حكم بضعفه وفساده، فقال: «وكأن شبهة هذا القائل على ضَعْفِها أنه رأى الألف علامة رفع المثنى وقد جعلت في هذه اللغة نائبة رفعًا ونصبًا وجرًّا، وكذا الواو هي علامة رفع المجموع سلامةً، فيبقى في حالة النصب والجر كما بقيت الألف، وهذا ضعيف؛ بل فاسد»[9] .

---

[1] الدر المصون (٢/٥٧٣) بتصرف.

[2] البيان في غريب إعراب القرآن (١/٣٠٠).

[3] إعراب القرآن للنحاس (١/٥١٠).

[4] الدر المصون (٢/٥٧٥).

[5] التبيان في إعراب القرآن (١/٤٥١).

[6] التبيان (١/٤٥٢).

[7] مشكل إعراب القرآن (١/٢٣٢).

[8] البيان في غريب إعراب القرآن (١/٣٠١).

[9] الدر المصون (٢/٥٧٥).

٧- أنَّ علامة النصب فى «الصابئون» فتحة النون، والنون حرف الإعراب كهى فى «الزيتـــون» و«عربون»، وذكر أبو البقاء العكبرى أن أبا على الفارسى قد أجاز هذا مع اليـــاء لا مـــع الـــواو، وأجاب أبو البقاء بأن هذا جائز عند غيره، قال: والقياس لا يدفعه [١] ، وفى كلام أبى البقاء إشارة إلى أن أبا على الفارسى أجاز فى بعض جموع السلامة وهى ما جرت مجرى المكسَّر كبنين وسنين أن يَحُلَّ الإعراب نُونَها، بشرط أن يكون ذلك مع الياء خاصة دون الواو، فيقال: جاء البنينُ، كذا ذكر السمين الحلبى، وبعد أن ذكر كلام أبى البقاء وشواهده ذكر اعتراض أبى حيان عليه بأنَّ القياس يأباه على عكس قول أبى البقاء، واحتج بأن الفرق ظاهر بين الواو والياء واختار السمين هنا أن الجمع إذا سُمِّى به جاز فيه الإعراب بالحركات أما ما دام جمعًا فذكر أنه لا يحفظ فيه ما ذكره أبـــو البقـــاء، وقال: «ومن أثبت حجة على من نفى لا سيما مع تقدمه فى العلم والزمان»[٢] .

٨- ما ذكره مكى بن أبى طالب قال: «وإنما رفع «الصابئون» لأن «إن» لم يظهر لها عمـــل فى «الذين» فبقى المعطوف على رفعه الأصلى قبل دخول «إن» على الجملة [٣] . قال السمين الحلـــبى: هذا هو بعينه مذهب الفراء، يعنى أنه يجيز العطف على محل اسم «إنَّ» إذا لم يظهر فيه إعـــراب، إلا أن عبارة مكى لا توافق هذا ظاهرًا [٤] .

٩- ما ذكره الآلوسى من أن «الصابئون» عطف على الصلة بحذف الصدر، أى: الذيـــن هـــم الصابئون، وتعقبه بأنه بعيد مع حسنه، قال: «ولا يخفى بُعْدُه وإن عُدَّ أحسن الوجوه [٥] .

١٠- ما ذكره الآلوسى أيضًا من أن «الصابئون» منصوب بفتحة مقدرة على الواو، وعليه فـــلا شيء فى عطف «الصابئون» على اسم «إن»، قال: «قيل إنه منصوب بفتحة مقدرة علـــى الـــواو، والعطف حينئذٍ مما لا خفاء فيه»[٦] .

هذه الوجوه ولعلها بعض ما قيل فى توجيه هذه الآية هى توجيهات المانعين للعطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر ؛ تمسكًا بما تقرره الأصول النحوية والقياس البصرى.

١١- وعلى الجانب الآخر نرى توجيهًا للرفع فى كلمة «الصابئون» يقول: بالرفع نسقًا على محلّ اسم «إن»؛ لأنه قبل دخولها مرفوع بالابتداء، فلمَّا دخلت عليه لم تغير معناه؛ بل أكدته، وهو قول

---

[١] التبيان (٤٥٢/١) ت البجاوى.

[٢] الدر المصون (٥٧٥/٢).

[٣] مشكل إعراب القرآن (٢٣٢/١).

[٤] الدر المصون (٥٧٦/٢).

[٥] روح المعانى مجلد ٣ (٢٠٣،٢٠٢/٦) ط دار الفكر.

[٦] السابق.

الكسائى وقد تقدم أنه يجيزه مطلقًا ولا يشترط محرزًا، ووافقه هنا الفراء لأن اسم «إن» فى الآية مما يخفى إعرابه؛ فزالت الكراهة اللفظية، واستدلوا بكلام العرب: إنك وزيدٌ ذاهبان [1] .

وبعد أن ذكرت جانبًا كبيرًا مما وقفت عليه من أقوال النحاة فى المسألة يتبين لى أن البصريين قد تمسكوا بأقيستهم وقواعدهم وجعلوها أساسًا يعرضون عليه النصوص اللغوية وما خالف أقيستهم أوّلوه ليتفق مع تلك الأقيسة، وهذا الموضع من المواضع التى تظهر مدى تكلف البصريين فى هذا التأويل والتقدير إلى حدٍّ الإسراف وليس أدلّ على هذا من كثرة التوجيهات والتخريجات التى تقدم منها جانب كبير، معظمها فيه تكلف كبير، ويظهر ذلك التكلف من استعراض أقوال النحاة البصريين ومن نحا نحوهم وخاصة فى هذه المسألة، ولنأخذ كلام الزمخشرى مثالًا على ذلك، وفى ذكره فائدتان، إحداهما: ليتبين لنا مدى التكلف الذى دفع الزمخشرى إلى طرح كل هذا الكمّ من الأسئلة والإجابة عليها والإجابة يطرأ عليها سؤال يحتاج إلى جواب...إلخ.

وثانيهما: لأبين مدى تحرر السخاوى من تبعيته للزمخشرى وللبصريين فى هذه المسألة وفى مدى موازنته بين السماع والقياس، وقد تقدم رأيه فى المسألة بما يفيد إجازته العطف بالرفع قبل استكمال الخبر مخالفًا بذلك الزمخشرى والبصريين فى هذه المسألة.

قال الزمخشرى: «و«الصابئون» رَفْعٌ على الابتداء وخبره محذوف والنية به التأخير عما فى حيز «إن» من اسمها وخبرها، كأنه قيل إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك وأنشد سيبويه شاهدًا له:

وإلا فاعلموا أنّا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق

أى: فاعلموا أنّا بغاة وأنتم كذلك. فإن قلت: هلا زعمت أن ارتفاعه للعطف على محل إن واسمها؟. قلت: لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: إن زيدًا وعمرو منطلقان. فإن قلت: لم لا يصح والنية به التأخير فكأنك قلت: إن زيدًا منطلق وعمرو؟ . قلت: لأنى إذا رفعته عطفًا على محل إن واسمها، والعامل فى محلهما هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العامل فى الخبر؛ لأن الابتداء ينتظم الجزأين فى عمله كما تنتظمهما «إن» فى عملها فلو رفعت «الصابئون» المنوى به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر «بإن»، لأعملت فيهما رافعين مختلفين.

فإن قلت: فقوله: «والصابئون» معطوف لا بد له من معطوف عليه، فما هو؟.

قلت: هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله: «إن الذين آمنوا...» ولا محل لها، كما لا محل للتى عطفت عليها. فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة، فما فائدة هذا التقديم؟.

---

[1] الدر المصون (٢/٥٧٤)، الإنصاف (١/١٨٦).

قلت: فائدته التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؟ ... فإن قلت: فلو قيل: والصابئين «وإياكم» -يعنى فى البيت الذى أنشده سيبويه- لكان التقديم حاصلا. قلت: لو قيل هكذا لم يكن من التقديم فى شيء لأنه لا إزالة فيه عن موضعه، وإنما يقال: مقدَّم ومؤخر للمزال لا للقارّ فى مكانه، ومجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض فى الكلام» [1]

هذا كلام الزمخشرى آثرت إيراده بنصه لما تقدم، ولا يخفى ما فيه من تخريجات وتقديرات فيها من البُعد الشيء الكثير، ويكفى التعرض لمطولات النحاة لنعرف من اللحظة الأولى أن المسألة معقدة أيما تعقيد نتيجة تمسك البصريين ومن تابعهم بالقياس الذى لا يجيز العطف على اسم «إن» بالرفع إلا بعد استكمال الخبر وعلى أن يكون العامل واحدًا من ثلاث أدوات «إن وأن ولكن» كما تقدم فى صدر المسألة. ولذلك الراجح هنا قول الكسائى الذى أجازه عامة ومن تبعه من الكوفيين فى إجازة هذا العطف. ولو أن البصريين أجازوا هذا العطف مثل الكوفيين لاستراحوا وأراحونا من هذا الخلاف والجدل الذى لا طائل من ورائهما. والحق مع الكوفيين ويؤيدهم السماع والقياس كما تقدم ذكر ذلك من استدلالهم وأعيده هنا بشيء من التفصيل: فمن السماع يؤيدهم قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ} الآية [2]. وقوله تعالى: {إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} [3] وقول العرب فيما نقله سيبويه حيث قال: «إن قومًا من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان» [4]. وقد تقدم القول بأن ابن الأنبارى قد ردَّ استدلال الكوفيين بتخريج شواهدهم كما فعل معظم البصريين بالتقديم والتأخير أو غير ذلك كما تقدم فى التوجيهات المختلفة للآية الكريمة [5].

والحق أن رأى الكوفيين ليس فيه تقدير ولا تأويل، وما لا يحتاج إلى تقدير أو تأويل أولى. وفيما يتعلق باستدلالهم بما نقله سيبويه فيما تقدم منذ قليل، فقد أثار تعبير سيبويه «يغلطون» جدلًا كبيرًا، فها هو ابن مالك أراه ثائرًا على سيبويه بقوله: « متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئًا لإمكان أن يقال فى كل نادر إن قائله غلط» [6] وها هو ابن الأنبارى يأخذ تعبير سيبويه تابعًا له ويجعله حجة يردُّ بها استدلال الكوفيين بكلام العرب السابق «إنك وزيد ذاهبان» ويرى تبعًا لسيبويه أن ذلك غلط من العرب فيقول: «وأما ما حكوه عن بعض العرب «إنك وزيد

---

[1] الكشاف (١/٦٦٠،٦٦١) بتصرف يسير.

[2] المائدة : ٦٩ .

[3] الأحزاب : ٥٦ .

[4] راجع الإنصاف (١/١٨٧) وما بعدها.

[5] راجع الإنصاف (١/١٨٧) وما بعدها.

[6] مغنى اللبيب (٢/٤٧٨).

ذاهبان» فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط فيعدل عن قياس كلامه، كما قالوا: «ما أغفله عنك شيئًا»... وأنشد عدة أبيات... يرى أن أصحابها قد استهواهم ضربٌ من الغلط منها قول زهير أو صرمة الأنصاري:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

وغيره من الأبيات... ثم قال: وقد تؤول ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه؛ فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رووه مع قلته في الاستعمال، وبُعْده عن القياس على ما وقع فيه من الخلاف»[1] ويؤكد أستاذي الدكتور محمد عامر في دراسته لشرح الأنباري للقصائد السبع أن مراد سيبويه بالغلط هنا هو ما عبَّر عنه غيره بالتوهم وهو أسلوب عربي فصيح وليس المراد هنا الخطأ واستدل بكلام ابن هشام في ذلك.

يقول أستاذي الدكتور محمد عامر: «إن العطف على التوهم ليس خطأً وقد فهم ابن مالك أن سيبويه يُخَطِّئ العرب الذين ورد عنهم ذلك النوع، ورد عليه ابن هشام في قوله: «قال سيبويه؛ واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون...» وذلك على أنَّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: لست مدرك ما مضى... البيت، ومراده بالغلط ما عبر عنه بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت. وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بما ذكرنا، ويقرر الدكتور محمد عامر بعد ذكره لكلام ابن مالك وابن هشام بعض الحقائق فيقول: ونفهم من هذا النص ما يلي:

١- أن سيبويه -كما قال ابن هشام- لا يقصد بالغلط الخطأ، وإنما يقصد به العطف على التوهم، ويفهم من هذا الكلام -ضمنًا- أن التوهم في وجود العامل مسموع من العرب، ولا نوجه إليهم الخطأ فيه [2] وليس المقصود هنا الحديث عن حكم التوهم بقدر ما يعنيني إثبات المراد من «الغلط» في تعبير سيبويه بأنه «التوهم» على ما قال ابن هشام وقرره أستاذي الدكتور محمد عامر .

وأقول: لعل المراد: المحل المتوهم ـ وسيأتي الكلام على التوهم في الحمل على المعنى [3] ـ ولذلك فإن ردَّ ابن الأنباري لحجة الكوفيين بما سمع عن العرب هنا يحتاج إلى إعادة نظر بعد أن بيَّنَّا مراد سيبويه بالغلط، ثم هناك سؤال يتوجه إلى ابن الأنباري -رحمه الله- وهو أن نقول: كيف يستهوى العربيَّ ضربٌ من الغلط؟ وكيف يعدل إليه في الكلام؟ وإذا كان الأمر كذلك -سلمناه جدلاً- فكيف يتسنى لنا أن نميز بين ما أخطأ فيه العربي بقصده أو بدون قصده؟ وإذا كنا نخطيء العربي الفصيح فممن نأخذ اللغة إذن؟.

---

[1] الإنصاف (١/١٩١) وما بعدها.

[2] شرح القصائد السبع للأنباري دراسة نحوية وصرفية د/ محمد عامر المسألة الرابعة (٣٥) .

[3] راجع العلة الثالثة من تطبيقات الفصل الثالث من هذا البحث.

أما استدلال الكوفيين بالقياس:

فهو ما تقدم من قياس «إن» على «لا» فقد أجمع النحاة على جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا، فكذلك «إن» لأنها بمنزلتها، وقد تقدم ذلك، على أن ابن الأنبارى قد ردَّه أيضًا بخصوصية ذلك بـ «لا» وامتناعه مع «إن» لاجتماع عاملين فى الخبر وهو غير جائز عنده وعند البصريين، وهو غير لازم للكوفيين على مذهبهم فى العامل فى خبر «إن» فبان بذلك قوة حجة الكوفيين وصحة مذهبهم.

وأخيرًا: فقد بان من هذه المسألة أن السخاوى رغم إيمانه بالقياس واحترامه له إلا أنه يقف أمام النص الصحيح ولا يلجأ إلى تأويله أو صرفه عن ظاهره ليوافق هذا القياس؛ بل سلك مسلك الكوفيين وإن رآه مرجوحًا وهو ما يظهر من كلامه بترجيح العطف بالنصب، وهو رأى حسن من الكوفيين ومعهم السخاوى، فماذا يضير اللغة؟ وماذا يضير القياس؟ وماذا يضير القواعد لو قلنا بجواز العطف على اسم إن بالرفع قبل استكمال الخبر أيضًا كما جاز بعد استكمال الخبر؟.

بل إن ذلك الجواز يحفظ لنا النصوص المتقدمة من التفكيك والتمزيق، وهو ما أشار إليه الفخر الرازى -رحمه الله- إذ قال: «وهو مذهب حسن وأولى من مذهب البصريين؛ لأن الذى قالوه إنما يقتضى أن كلام الله على الترتيب الذى ورد عليه ليس بصحيح، وإنما تحصل الصحة عند تفكيك هذا النظم، وأما على قول الفراء فلا حاجة إليه؛ فكان ذلك أولى»[1].

وهو أيضًا ما يريحنا من كل هذا العناء فى التخريجات التى تكدُّ الذهن وترهقه بغير كثير فائدة.

٤- يجوز مجيء الحال من المضاف إليه:

تعرض السخاوى لهذه القضية بما يفيد إجازته ذلك، عندما توقف عند قوله تعالى: {دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا}[2] فقال: «وحنيفًا حال من المضاف إليه، وهو إبراهيم، والحال من المضاف إليه قليل؛ لأنه لم يأت إلا لتعريف المضاف، وليس أحد جزأى الكلمة»[3] فالسخاوى أجاز مجيء الحال من المضاف إليه، معتمدًا على السماع، ولكنه يرى أنه قليل الاستعمال ويُفْهِمُ كلامُه أنه لا يجيز القياس على هذا القليل. وقد اختلف النحاة فى جواز مجيء الحال من المضاف إليه والجمهور على المنع، بخلاف بعض النحويين من البصريين والكوفيين. ذكر العكبرى أن مجيء الحال من المضاف إليه ضعيف فى القياس، قليل فى الاستعمال، فقال فى هذا الموضع: «ولايجوز أن تقع حنيفًا حالًا من إبراهيم إلا إذا كانت المِلَّة فى معنى الدين»[4] فالتقدير عند العكبرى: نتبع إبراهيم حنيفًا».

---

[1] مفاتيح الغيب (١٢/٥٢).

[2] الأنعام: ١٦١.

[3] تفسير السخاوى (٥٦ب).

[4] التبيان فى إعراب القرآن (١/١٢٠-١٢١).

وبعض النحاة جوز فى الآية محل النزاع -أن تكون {حنيفًا} حالاً من إبراهيم إذا كانت الملة بمعنى الدين ومن هؤلاء مكى بن أبى طالب [1] وابن الأنبارى [2] .

واحتج ابن الشجرى بقوله تعالى: {دينًا قيما ملة إبراهيم حنيفًا} على أن الأوجه أن تكون حنيفًا حالا من الملة لأنها بمعنى الدين وهى قد أبدلت منها لذلك فقال: «وأوجه من ذلك عندى أن يجعله حالًا من الملة وإن خالفها بالتذكير؛ لأن الملّة فى معنى الدين، ألا ترى أنها قد أبدلت من الدين فى قوله عز وجل: {دينًا قيمًا ملة إبراهيم} وإنما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه؛ لأن العامل فى الحال ينبغى أن يكون هو العامل فى ذى الحال»[3] ومنع مجيئه من المضاف إليه إذا كان كالجزء منه، كما هو فى الآية المتقدمة الذكر - أبو حيان؛ وردّ قول ابن مالك والأخفش فى جواز ذلك، وأول أبو حيان الملة بالدين [4] . وهناك تخريجات أخرى عند من لا يجيز ذلك منها:

بعضهم جعل حنيفًا منصوبة بتقدير: أعنى، ومن هؤلاء الأخفش الصغير فيما نقله عنه أبو جعفر النحاس؛ قال: «قال على بن سليمان: هذا خطأ، لا يجوز: جاءنى غلام هند مسرعة، ولكنه منصوب على أعنى»[5] وهو اختيار مكى بن أبى طالب [6] وابن الأنبارى [7] والعكبرى [8] وأبى حيان[9]. واختار بعض الكوفيين نصب حنيفًا على القطع [10] .

أما سيبويه -وقد آثرت تأخيره - فقد أجازه دون شرط معين كما فعل المجيزون الذين ذكرتهم منذ قليل، فهو جائز عنده مطلقًا [11] وهو اختيار الزجاج [12] والفارسى [13] والزمخشرى [14] وابن عطية [15] . ولكن ابن مالك والأخفش اختارا جواز ذلك بشروط وهى أن يكون المضاف

---

[1] مشكل إعراب القرآن (١١٢/١).

[2] البيان فى غريب إعراب القرآن (١٢٥/١).

[3] أمالى ابن الشجرى (١٨/١-١٩) ط دار المعرفة / بيروت د ت.

[4] البحر المحيط (٥٧٧/١).

[5] إعراب القرآن للنحاس (٢١٨/١).

[6] مشكل إعراب القرآن (١١٢/١).

[7] البيان فى غريب إعراب القرآن (١٢٥/١).

[8] التبيان (١٢١/١).

[9] البحر المحيط (٥٧٧/١).

[10] البحر المحيط (٥٧٧/١) .

[11] ينظر: حاشية الصبان على الأشمون (١٧٩/٢) ط الحلبى.

[12] إعراب القرآن (٢١٨/١).

[13] شرح ابن عقيل (٦٤٦/١)، حاشية الصبان (١٧٩/٢)

[14] البحر المحيط (٥٧٧/١).

[15] المحرر الوجيز لابن عطية (٢١٤/١) ط١ دار الكتب العلمية/ بيروت ١٩٩٣م.

جزءًا من المضاف إليه أو كالجزء نحو: {بل ملة إبراهيم حنيفًا}؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف[1] وهو اختيار ابن هشام فى شرح شذور الذهب [2] .

وجواز مجيء الحال من المضاف إليه هو الراجح لما يؤيده من السماع من القرآن وغيره من كلام العرب شعرًا ونثرًا. فمن القرآن قوله تعالى فى الآيات السالفة، ومنه قوله تعالى: {أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاَءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ}[3] فـ{مصبحين} حال من {هؤلاء}...إخ ، ومن الشعر قول الشاعر:

تَقُولُ ابْنَتِى إِنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِدًا ... إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِى لاَ أَبَا لِيَا[4]

٥- يجوز دخول إلا على غير المستثنى :

عندما عرض السخاوى لقوله تعالى: {يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِىِّ إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ}[5] ...الآية قال: {إلا أن يؤذن لكم} وما بعدها فى معنى الظرف، أى: لا تدخلوا فى وقت الإذن، {غير ناظرين} حال من {لا تدخلوا}، أى: إلا فى معنى الإذن أو حال الإذن...»[6] وهو نصٌّ صريح فى جواز دخول «إلا» على الظرف والحال معًا، وهو خلافٌ للجمهور كما سيأتى.

وقد نصَّ السخاوى على جواز ذلك أيضًا عند تعرضه لقوله تعالى: {لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِى الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لاَ يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً}[7] ... الآيات فقال: {إلا قليلا}: إلا زمنًا قليلاً بقدر ما تهيَّأ لهم التجهيز والخروج، «ملعونين» نصب على الشتم، أو الحال، أى: لا يجاورونك إلا ملعونين، دخل حرف الاستثناء على الظرف والحال معًا -كما مرَّ فى قوله تعالى: {إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه}، ولا يجوز أن يكون معمولًا لقوله «أخذوا» لأن ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها وقيل: قليلًا: هو منصوب على الحال، أى: لا يجاورونك فيها إلا أقلاء أذلاء...»[8] .

والسخاوى فى ذلك موافق للزمخشرى الذى قال: «أن يؤذن لكم» فى معنى الظرف، تقديره: وقت أن يؤذن لكم، و«غير ناظرين» حال من «لا تدخلوا» وقع الاستثناء على الوقت والحال معًا،

---

(1) ألفية ابن مالك (ص٥) ط/ الحلبى، همع الهوامع (٢٤٠/١).

(2) شرح شذور الذهب -ابن هشام- ص (٢٤٨،٢٤٩) المكتبة التجارية ط٨ ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

(3) الحجر : ٦٦ .

(4) البيت لـ مالك بن الريب فى ديوانه ص(٤٣)، المقاصد النحوية (١٦٥/٣)، بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٥٠/١)، المعجم المفصل (٣٤٤/٨)، ينظر شرح ابن عقيل (٦٤٤/١)، حاشية الصبان (١٧٩/٢).

(5) الأحزاب : ٥٣ .

(6) تفسير السخاوى (١٩٧ب).

(7) الأحزاب : ٦٠،٦١ .

(8) تفسير السخاوى: (١٩٩أ).

كأنه قيل: لا تدخلوا بيوت النبى ﷺ إلا وقت الإذن، ولا تدخلوها إلا غير ناظرين... [1] وفى عرضه لقوله تعالى: {إلا قليلًا} و{ملعونين} قال ما تقدم نقله عن السخاوى بلفظه [2] . فهذا -أيضًا- تصريح الزمخشرى بجواز دخول «إلا» على الظرف والحال معًا، واعترض الشيخ أبو حيان [3] قول الزمخشرى بأنه مخالف لقول النحاة: وقال: «ليس بصحيح وذلك من وجهين:

١- أولًا نص النحاة على أنَّ «أنْ» المصدرية لا تقع موقع الظروف، وقال: لا يصح: آتيك أن يصيح الديك، وإن صح هذا فى المصدر الصريح.

٢- نص النحاة -الجمهور- على أنه لا يقع بعد «إلا» فى الاستثناء إلا المستثنى أو المستثنى منه أو صفته، ولا يجوز فيما عدا هذا عند الجمهور ونقله عنه السمين الحلبى وسكت عنه [4] .

وجمهور النحاة يرون أن قوله تعالى: {أن يؤذن لكم} فى موضع الحال، ومنهم العكبرى [5] والسمين الحلبى [6] .

أما دخول إلا على الحال هنا فى قوله تعالى: {غير ناظرين إناه} فقد جوزه الكسائى والأخفش وأجازا: ما قام القوم إلا يوم الجمعة ضاحكين، كذا ذكر السمين الحلبى [7] .

والمانعون دخول إلا على الظرف وجهوا {إلا أن يؤذن لكم} توجيهه الأول: أنها فى موضع نصب على الحال، والتقدير: إلا مصحوبين بالإذن.

الثانى: أنها على إسقاط باء السببية، والتقدير: إلا بسبب الإذن لكم كقوله: «فأخرج به»، أى: بسببه [8] .

---

[1] الكشاف (٣/٥٥٤).

[2] راجع الكشاف (٣/٥٦١)، السخاوى (١١٩٩أ).

[3] البحر المحيط (٧/٢٣٧) ت الشيخان.

[4] الدر المصون (٥/٤٢٤).

[5] التبيان (٢/١٠٦٠). ت البجاوى.

[6] الدر المصون (٥/٤٢٤).

[7] الدر المصون (٥/٤٢٤).

[8] السابق.

وفى هذه المسألة يبدو اختيار السخاوى لرأى الزمخشرى معرضًا عن القياس وإجماع النحاة على عدم جواز ما ذهب إليه، ومعتمده -فيما يبدو لي- استقامة المعنى مع الاحتجاج بالسماع.

والراجح هنا رأى الزمخشرى ومعه السخاوى، نظرًا لأنه لا يحتاج إلى إضمار أو تقدير بخلاف غيره من التوجيهات وذلك فى الحالتين -أعنى دخول إلا على الظرف ثم على الحال، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

وبعد هذا العرض لموقف السخاوى من القياس فإنه يتبين لنا بعض الحقائق، منها:

١- اعتماد السخاوى على القياس كركيزة من ركائز الدرس النحوى، ويتأكد هذا بتصريحه نقلًا عن الزجاجى قوله: «الكوفيون أكثر بسطًا وتطويلًا، والبصريون أشد حصرًا وتقريبًا، والخليل قرَّبه تقريبًا واضحًا، وعقده عقدًا لطيفًا [١] .

بل إنه يرى أن القياس هو السبيل إلى تبيين الخطأ والصواب على مذاهب العرب، فقد نقل عن الرُّمَّانى قوله: «الغرض بالنحو تبيين الصواب من الخطأ على مذاهب العرب بطريق القياس»[٢] .

٢- طريقته فى التعبير عن القياس:

عبَّر السخاوى عن القياس بلفظه مباشرة، كما عبَّر عنه بطرق غير مباشرة كقوله «يجوز»، «لا يجوز» ومن ذلك: عند قوله تعالى: {وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ} [٣] قال: «ويجوز أن ينتصب آخرين عطفًا على المضمر المنصوب فى {ويعلمهم} [٤] أى: ويعلم آخرين»[٥] .

ومنه: عند قوله تعالى: {وَقَدْ تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنْ بَعْدِي} [٦] قال: «وانتصب {مصدقًا }و {مبشرًا}، أى: بعثت إليكم فى حال تصديقى وتبشيرى، ولا يجوز أن يعمل شيئًا؛ لأن حروف الجرِّ لا تعمل بأنفسها،...»[٧] .

وقد يعبر السخاوى عن القاعدة مباشرة، ومن ذلك: عند عرضه لقوله تعالى: {أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ} [٨] قال: «إذا تحمل الفعل ضميرى مفعول جاز فى ثانيهما الاتصال والانفصال ومنه: {أنلزمكموها}، و{إِنْ يَّسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ} [٩] و{زَوَّجْنَاكَهَا} [١٠] ،[١١] .

---

[١] المفصل شرح المفصل للسخاوى (١/٥ظ).

[٢] ينظر السابق.

[٣] الجمعة: ٣ .

[٤] الجمعة : ٢ .

[٥] تفسير السخاوى (٣٠١ب).

[٦] الصف : ٦.

[٧] تفسير السخاوى (٣٠٠ب، ٣٠١أ، وسيأتى هذا النص فى العامل والعلل حسبما يقتضيه الشاهد.

[٨] هود : ٢٨ .

[٩] محمد : ٣٧ .

[١٠] الأحزاب : ٣٧ .

[١١] تفسير السخاوى (٨١ب).

وعند قوله تعالى: {وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً} [1] قال: «{وأسبغ}: قرئ بالصاد، وهكذا كل سين اجتمع معه الغين والحاء والقاف، تقول فى سلخ: صلخ، وفى سقر: صقر، وفى: سالغ: صالغ»[2].

وقد يعبر السخاوى عن القياس بقوله: وهو غير جائز، ومن ذلك: عند قوله تعالى: {وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِضَنِينٍ} [3] قال: (({بظنين} ، وقرئ: {بضنين} بالضاد السَّاقطة ؛ من الضَّنِّ... فإن قلت: فلو وضع القارئ الظاء موضع الضاد، فما حكمها؟ قلت: هو كوضع الدال موضع الجيم والتاء مكان السين، وهو غير جائز»[4].

وقد يعبر عن القياس بقوله: «ولا يكون»: ومن ذلك عند قوله تعالى: {أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنَ القُرُونِ} [5] قال: « {وكم أهلكنا} فى موضع المفعول، ولا يكون فاعلاً؛ لا تقول: لقيني كم رجلٍ»[6].

وقد يعلل أو يؤول النص المخالف للقياس-وتقدم الكثير من ذلك [7] - وهو بذلك ينص على القياس بطريقة غير مباشرة ومن ذلك: عند قوله تعالى: {وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى الذين عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [8] قال: وضع{ الذين عملوا السيئات} موضع المضمر، وهو نوع من البلاغة»[9].

وقد يعبر عن القياس بقوله: «وكان حقه...» ومن ذلك: عند قوله تعالى: {قُلْ لا يَعْلَمُ مَنْ فِى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إِلاَّ اللهُ} [10] قال:« {إلا الله}: استثناء من غير الجنس؛ لأن الله ليس فيهما، وكان حقه أن ينتصب وهذا على لغة بنى تميم...»[11].

ومن طرقه أيضًا أن يعبر عن القياس بـ«الأصل»: وقد راعى السخاوى أصل الوضع، وأصل الاستعمال، وأصل القاعدة وسيأتى بالتفصيل [12].

---

[1] لقمان : ٢٠ .

[2] تفسير السخاوى (١٨٤ب).

[3] التكوير : ٢٤ .

[4] تفسير السخاوى (٣٣٢ب).

[5] السجدة : ٢٦ .

[6] تفسير السخاوى (١٨٧ب).

[7] راجع موقفه من النصوص المخالفة للقياس من هذا الفصل.

[8] القصص : ٨٤ .

[9] تفسير السخاوى (١٧٥أ).

[10] النمل : ٦٥ .

[11] تفسير السخاوى (١٦٧ب)، وتقدم ذلك قريبًا.

[12] راجع الحمل على الأصل فى فصل العلة.

ومنها أيضًا أن يقول: «ولك أنْ» ومن ذلك: عند قوله تعالى: {أإله مع الله} [1] قال: «ولك أن تحقق الهمزتين، وتوسط بينهما مدَّة، وتخرج الثانية بين بين»[2] .

إلى غير ذلك من طرق السخاوى والتى مجموعها يعبر عن اعتماد السخاوى على القياس واعتباره أساسًا يجب مراعاته، وما خالفه فإنه يحتاج إلى تخريج.

٣- أشكال القياس عند السخاوى:

عرف السخاوى أشكال القياس الثلاثة:

١- قياس الطرد. ٢- قياس الشبه. ٣- قياس الجدل.

ولكن غلب فى التفسير النوع الأول، وهو الظاهر، كما تقدم فى طرق التغيير عن القياس، وهو النوع المراد والمقصود؛ إذ الغاية تقريب وحصر القواعد لتنضبط للمتعلم وللنحوى أيضًا، ومع أن السخاوى قد اختصر تفسيره واشترط الاقتضاب فإنه كثيرًا ما يذكر القاعدة المطردة دون نص على اطرادها، وتقدم شيء من ذلك، وفيما يلى مزيد أمثلة:

١- قياس الطرد:

عرض السخاوى لقوله تعالى: {كَلاَّ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ العَذَابِ مَدًّا} [3] قال: «{ونَمُدُّ}: يجوز أن يكون مستقبلاً لعطفه على {نكتب} ويجوز أن يكون غير معطوف عليه، وكذلك إذا وجدت مع أحد الفعلين ظرفًا أو مجرورًا أو شبههما، فقلت: أعطيت زيدًا يوم الجمعة درهمًا وعمرًا دينارًا، يجوز أن يكون إعطاء عمرو يوم الجمعة وألا يكون»[4] .

ويقول: «ويجوز الإخبار عن كل بالمفرد؛ كقوله: {إلا آتى الرحمن} [5] ويخبر عنها بالجمع؛ كقوله: {وكلٌ أتوه داخرين} [6] ،[7]

ومن ذلك: عند قوله تعالى: {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ} [8] عرض لرأى من سوغ إبدال النكرة من المعرفة هنا لأنها نكرة موصوفة ثم قال: «قلت: هذا مما لا حاجة إليه؛ فإنه يجوز بدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة»[9] .

---

[1] النمل : ٦٠ .

[2] تفسير السخاوى (١٦٧أ).

[3] مريم : ٧٩ .

[4] تفسير السخاوى (١١٧أ).

[5] مريم : ٩٣ .

[6] مريم : ٩٣ .

[7] تفسير السخاوى (١١٧ب).

[8] العلق : ١٥،١٦ .

[9] تفسير السخاوى (٣٤٥ب).

وعند قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ } [1] قال: «قرئ : {الفُلُكَ} بضم اللام وكل فُعْلٍ يجوز فيه فُعُل، كما يجوز فى كل فُعُل: فُعْل على مذهب التعويض» [2] . والتفسير [3] ملئ بهذا الشكل من أشكال القياس التى اعتنى بها السخاوى واعتمده بحيث يمكن القول إنه المفهوم الأشمل للقياس عنده.

٢- قياس الشبه:

وهو فى الدرجة الثانية من أشكال القياس التى استخدمها السخاوى ومن ذلك فى التفسير: عند عرضه لقوله تعالى: {وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ} قال: « {يومَ} [4] ظرف لا يعمل فيه {عذاب}، الذى هو المصدر؛ لأن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل، والفعل لا يوصف؛ فإذا وصف المصدر بَعُد عن شبه الفعل، بل العامل فى الظرف هو العامل فى المجرور المقدَّر فى لهم، والتقدير: استقر لهم عذابٌ عظيم يوم...» [5] .

ومن ذلك قياس السخاوى اسم الفاعل المعرف بالألف واللام على الصلة والموصول فى عدم جواز تقدم المعمول، وذلك عند قوله تعالى: {وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ} [6] ، قال: العامل فى المجرور مضمر، والتقدير شاهدين عليها من الشاهدين؛ لأن اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام فهو موصول، ومعمول الصلة لا يجوز تقديمه عليها» [7] .

وقد استعمل السخاوى هذا الشكل من أشكال القياس فى كتابه المفضل كثيرًا، ولأدلل على ذلك أنقل نصًا منه حول عمل «لا» و«ما»: قال السخاوى:

«إذا أشبه الشيء الشيء فى أمرين فما زاد أعطى حكمه ما لم يفسد المعنى، و«ما» قد أشبهت «ليس» فى النفى مطلقًا وفى «نفي» الحال خاصة، لأن ليس: لنفى الحال، و«ما» كذلك تنفى الحال، فى نحو قولك: ما يكتب، وتنفى من الماضى ما قرب من الحال، نحو: ما كتب. ومعنى «ليس» نفى مضمون الجملة فى الحال نحو قولك: ليس زيدٌ قائمًا الآن، ولا يجوز: ليس زيد قائمًا غدًا. وأما «لا» فتنفى الماضى والمستقبل «فما» أوغل فى الشبه بليس لاختصاصها بنفى الحال دون «لا» وموافقتها

---

[1] لقمان : ٣١ .

[2] تفسير السخاوى (١٨٥أ).

[3] راجع مثلا التفسير (١٤٧أ) عند قوله تعالى: {تبارك الذى إن شاء جعل لك خيرًا من ذلك جنات تجرى من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورًا} قال: «قرىء (ويجعل) بالرفع، عطفًا على جعل؛ لأن الشرط إذا كان ماضيًا جاز فى جزائه الجزم والرفع»، وينظر: الورقة ٢٠أ ، ٦٤ب... وغير ذلك.

[4] آل عمران : ١٠٥،١٠٦.

[5] تفسير السخاوى (٢٦ب) وسيأتى فى العامل .

[6] المائدة : ١١٣ .

[7] تفسير السخاوى (١٤٩أ).

«ليس» فى ذلك؛ فقد أشبهتا جميعًا «ليس» فى أمرين: فى النفى، وفى الدخول على المبتدأ والخبر؛ فلهذا أعطى أهل الحجاز «ما» حكم «ليس» فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر. و لم يعملها بنو تميم أصلًا، وهو القياس عند سيبويه، لأنها غير لازمة مختصة، فهى كحرف الاستفهام، لما لم تختص لم تعمل. وأما «لا» فتكون عاملة وغير عاملة نحو قولك: لا أذهب ولا أخرج، والعاملة على النوعين: ما عمل تشبيهًا «بإنْ» وما عمل تشبيهًا «بليس»، وهى فى الضربين لا تعمل إلا فى النكرة. فأمَّا التى تعمل تشبيهًا «بإنْ» فقد ذكرت وتذكر فيما بعد إن شاء الله تعالى. وأما التى تعمل تشبيهًا «بليس» فهى مُقَصِّرَةٌ فى الشبه بها عن «ما»؛ لأن «ما» أشبهتها فى خاصِّيتها، وهى نفى الحال، و«لا» أشبهتها فى مطلق النفى، وفى الدخول على المبتدأ والخبر، فلما كان شبه «ما»، «بليس» أقوى من شبه «لا» دخلت على المعرفة والنكرة، فقيل: ما زيدٌ منطلقًا، وما رجل أفضل منك و لم تدخل لا إلا على النكرة لذلك، فقيل: لا رجلٌ أفضلَ منك، و لم يجز: لا زيدٌ منطلقًا، ولهذا المعنى بعينه قل مجيئها بمعنى «ليس» فمن ذلك قول سعد بن مالك بن ضبيعة وهو جد طرفة:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ
صَبْرًا بَنِى قَيْسٍ لَهَا ... حَتَّى تُزِيحُوا أَوْ تُزَاحُوا [1]

٣ – قياس الجدل: و لم أقف فى التفسير على شىء من هذا النوع، ولكن هذا لا ينفى معرفة السخاوى به، والدليل يمكن ملاحظته بمجرد قراءة أى مسألة من مسائل كتابه «المفضل» وخاصة فى مجال مسائل الخلاف وعرض حجج النحاة فيها [2].

٤ – أركان القياس:

١ – المقيس عليه: تقدم الحديث فى فصل السماع اعتماد السخاوى على المطرد والكثير أساسًا للقياس واعتماده على لغات العرب جميعها وقياسه عليها. أما القليل فقد يجوز فى ذات النص ولا يجوز القياس عليه، أما الشاذ والنادر فلا مكان له فى القياس عند السخاوى، مع عدم إهدار قيمته .

٢ – المقيس: كثيرًا ما يُلْحِقُ السخاوى المقيس بالمقيس عليه فى الحكم وهو الغاية من القياس عند النحاة.

٣ – الحكم: يصدر السخاوى الحكم بإلحاق الفرع بالأصل من وجوب وجواز إلخ.

٤ – الجامع بين المقيس والمقيس عليه: لم يهتم السخاوى بذكره نصًّا، ولكنه ظهر لديه تطبيقًا وسأفرد للعلل عنده حديثًا خاصًّا فى الفصل التالى.

٥ – وموقف السخاوى من القياس موقف متميز يجمع بين احترام المسموع والالتزام بقواعد القياس وضوابطه ومحاولة الموازنة بينهما كلما أمكن ذلك.

---

[1] شرح أبيات سيبويه (٢٨/١، ٣٥٤، ٣٥٧) وفيه النسبة لسعد بن مالك، المقتضب (٣٦٠/٤)، جمل الزجاجى (٢٤٢)، الإنصاف (٣٦٧)، ابن يعيش (١٠٨/١)، المغنى (٢٣٩)، العينى (١٥٠/٢)، الخزانة (٢٢٣/١). والنص من : المفضل حـ٢ (٧١، ٧٢ظ).

[2] راجع المفضل –مثلا– (٧١/١) وما بعدها فى مسألة أصل الاشتقاق المصدر أم الفعل، (٤٨/٢،٤٩)، فى مسائل التنازع والاشتغال ...إلخ.

الفصل الثالث

موقف السخاوى من العلل النحوية

فى ضوء التفسير

ويشمل:

- التمهيد.
- المبحث الأول: موقف النحاة من العلل النحوية.
- المبحث الثانى: موقف السخاوى من العلل النحوية.
- المبحث الثالث: أهم العلل النحوية عند السخاوى [فى ضوء التفسير].

المبحث الأول: موقف النحاة من العلل النحوية

تمهيد:-

ليست العلة النحوية وليدة القرن السادس أو السابع الهجريين، ولكنها قديمة قدم هذا العلم؛ إذ واكبت نشأته وتطوره. وكان النحاة الأولون يعللون كثيرًا من الأحكام النحوية، فكل حكم نحوى يعلل، وكل ظاهرة نحوية تعلل كليةً كانت أو جزئية ؛ لابد لها من علة عقلية.

و لم يكتف النحاة بالعلة القريبة ؛ بل ذهبوا يغوصون فى كوامن العلل وخفياتها ودفينها ، وأخذ كل نحوى فى اختبار ملكاته الذهنية فى استنباط العلل واستخدم فى ذلك قدراته العقلية لاستنباط علل جديدة بحسب ما نطق به عقله من قوة البرهان وعمق الدلالة ؛ مما أدى إلى تعقد صور التعليل وكثرته كثرة مفرطة على مرِّ الزمن، حتى صار مجالاً خصباً للخلاف بين النحاة وتعددت تعليلات النحاة حدَّ المنطوق إلى ما وراء المنطوق «و لم يتوقف النحاة عند تفسير المنطوق؛ بل كانت القواعد النحوية-فى أحيان كثيرة-تنبنى على ما يتصور النحاة من علل مؤثرة فى الظواهر النحوية قاصدة إلى الكشف عنها فلم يقتصر النحو على البحث فى الموجود، وإنما صار ينصبُّ بدرجة أساسية على علة الموجود، أى: بحثاً ميتافيزيقيا خلف ما هو موجود، لا يقر منه إلا ما يتسق معه أو ينبثق عنه» [1]

.

أولاً:- موقف النحاة من العلة النحوية:

اتسم موقف النحاة تجاه العلة النحوية بموقف القبول، على مرِّ المراحل المختلفة التى مرَّ بها النحو العربى حتى اليوم. فموقف القبول هو السائد، رغم الخلاف فى توجيه العلة النحوية لإثبات الحكم النحوى أو نفيه.

ولكن لم يخل الأمر من وجود من ينكر العلة النحوية ومن هؤلاء ابن الأثير الذى عارض العلة النحوية، وهاجمها هجوماً شديداً [2] ، وابن مضاء القرطبى الذى هاجم العلة وإن كانت دعوته فى حقيقة الأمر إلى ترشيد استخدام العلة النحوية؛ حيث وجه دعوته إلى إلغاء العلل الثوانى والثوالث [3] .

ولعل دعوة ابن مضاء وابن الأثير قد سبقت بدعوات أخرى تعارض العلة وتدعو إلى إلغائها، مما دفع بعض النحاة للدفاع عنها وبيان أهميتها، ومن ذلك:-

١ - ردَّ ابن جنى على منكرى العلل، حيث قال: «لاشك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروفه والنصب

---

[1] تقويم الفكر النحوى (١٢٤) أ د/ على أبو المكارم ط دار الثقافة/ بيروت .

[2] المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير (٢٨،٢٩) ط المطبعة البهية ١٣١٢هـ.

[3] راجع: الرد على النحاة (٣٥) وما بعدها.

بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه، فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاقٌ وقع، وتواردٌ اتجه؟ فإن قلت: فلعله شيء طبعوا عليه من غير اعتقاد لعلة، ولا لقصد من القصود التى تنسبها إليهم، بل لأن آخر منهم حذا على ما نهج للأول فقام به، قيل: إن الله إنما هداهم لذلك وجبلهم عليه لأن فى طباعهم قبولاً له وانطواء على صحة الوضع فيه، ونراهم قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا عليها؛ فإن قلت: كيف تدعى الإجماع وهذا اختلافهم موجود ظاهر؟ ألا ترى إلى الخلاف فى (ما) الحجازية والتميمية إلى غير ذلك؟ قيل: هذا القدر والخلاف لقلته مُحْتَقَرٌ غير محتفل به، وإنما هو فى شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه.

وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق عظيم، وكل منهم محافظ على لغته لا يخالف شيئاً منها، فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون؟ ومع هذا فليس شيءٌ من مواضع الخلاف -على قلته- إلاّ وله وجه من القياس يؤخذ، ولو كانت هذه اللغة حشوا مكيلا وحثواً مهيلاً لكثر خلافها وتعادت أوصافها، فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والنصب بحروف الجزم، وأيضاً فقد ثبت عنهم التعليل فى مواضع نقلت عنهم»[1] .

ومن ذلك أيضاً: ما نقله السيوطى عن صاحب «المستوفى» ، حيث قال: «إذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنها فى غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها. وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هى تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولابد فيه من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحالٍ من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جلَّ وعلا؛ تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب»[2] .

ومن ذلك نخلص إلى أن النحاة قد وقفوا من العلة النحوية ثلاثة مواقف:

أ- المعارضون ومنهم ابن الأثير.

ب - المتوسطون ومنهم ابن مضاء.

ج - المدافعون ومنهم ابن جنى والسيوطى ومنهم أيضاً الزجاجى.

---

[1] الخصائص (٢٣٧/١) نقلا عن الاقتراح (٨٢،٨٣).

[2] نقلا عن الاقتراح (٨١،٨٢).

والحق أن موقف المتوسطين هو المقبول الراجح؛ إذ لا يمكن إنكار العلل النحوية وكذلك فإنه من غير المقبول الإفراط فى تقدير العلل وتفسيرها على هذا النحو الذى بلغ حدًّا كبيراً من التكلف؟

ثانياً:- العلة النحوية فى القرنين السادس والسابع الهجريين :

أصبحت العلة النحوية من ركائز الدرس النحوى فى هذه الفترة ووسع من نطاقها ما شهدته هذه الفترة من توسع فى علوم المنطق والفلسفة والأصل... فكان لهذه العلوم تأثير كبير على التفكير النحوى لعلماء هذه الفترة فتوسعت التعليلات وتشعبت وامتلأت بها مصنفات النحاة فى هذه الفترة وكذا ظهرت فى محاوراتهم ومناظراتهم التى دونتها لنا الكتب والمصنفات.

ولعل نظرة عاجلة إلى مصنفات هذه الفترة توضح لنا هذه الحقيقة، ومن ذلك إنصاف ابن الأنبارى، وأمالى ابن الشجرى وشروح المفصل وغير ذلك من هذه المصنفات التى اعتمدت على الجدال والمحاورة والمناظرة فكانت مادة هذه المصنفات تقتضى طبيعتها أن تكون العلة النحوية بجميع أقسامها والعلل الثوالث خاصة - أساساً وعمادًا لهؤلاء النحاة فى عرض أدلتهم ودحض حجج المخالفين، لاسيما فى مسائل الخلاف.

والسخاوى واحد من نحاة هذه الفترة، وواحد من شراح المفصل وقد اتخذ العلة النحوية ركيزة يعتمد عليها فى إثبات الحكم النحوى أو نفيه، وهو ما يتناوله المبحث التالى.

المبحث الثاني:- موقف السخاوى من العلة النحوية

المطلب الأول : اهتمام السخاوى بالعلة النحوية

احتفى السخاوى بالتعليل عامة والنحوية خاصة احتفاء بالغاً، وذلك ظاهر فى مصنفاته، ويظهر ذلك من الصفحات الأولى؛ فنجد السخاوى يفتتحها غالباً بحديث عن أسباب تأليفه، كما فعل فى كتاب «المفضل» وكذا فى مقدمة التفسير ، والذى بين فيه أن سبب توسطه بين الإيجاز والإطناب أن معظم المصنفات فى علوم القرآن طويلة لا تنضبط للآمل، أمَّا القصير منها فهو مختصر مخل..[1] .

وكذلك تنتشر تعليلاته فى صور متعددة فى مصنفاته التى امتلأت بتعليلات لأحكام جزئية أو قواعد كلية نفيا أو إثباتا.

ومن ذلك-مثلاً-عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالحَقِّ وَلِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾[2] قال: «ولتجزى: معطوف على بالحق؛ لأن فيه معنى التعليل، أو على معلل محذوف تقديره: وخلق الله السموات والأرض ليدل بذلك على قدرته ولتجزي»[3] .

ومن ذلك: عند قوله تعالى: ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ ثم قال: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾[4] قال السخاوى: «وجاء (يثقفوكم) بالفعل المضارع، وجاء بعده (ووُدُّوا) ماضيًا، لأن الماضى إذا وقع فى الشرط صار مستقبلًا؛ كأنه قال: وودوا قبل كل شيء كفركم»[5] ...الخ

وعندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ﴾[6] قال: أتى بعد ﴿لو﴾ بالفعل المضارع؛ ليدُلَّ على تكرر عدم المؤاخذة [7] .

ومن المواضع التى استخدم العلة فى نفى الحكم، عند عرضه لقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْيَاسِينَ﴾[8] قال: «وقرئ [9] : (الياسين) ولعلَّ الياء والنون معنى فى لغة السريان، ولعله جمع إلياس كما قال: «الخُبَيْبُونَ» وهو ولد عبد الله بن الزبير، و: المهلبيون فى جمع المهلب، وليس ذلك بجمع إلياس؛ لأنه لو كانت الألف واللام للجمع لعرف بالألف واللام، و لم يُعَرَّف»[10] .

---

[1] راجع مقدمة المفضل (٢/١و)، التفسير (١أ).

[2] الجاثية : ٢٢ .

[3] تفسير السخاوى (٢٧٥ب).

[4] الممتحنة : ٢ .

[5] تفسير السخاوى (٢٩٨ب).

[6] النحل : ٥٩.

[7] تفسير السخاوى (١٠١أ).

[8] الصافات : ١٣٠ .

[9] وهى قراءة ابن ذكوان نقلها عنه جماعة منهم: أبو حيان، كما ذكره فى الدر المصون (٥١١/٥).

[10] تفسير السخاوى (٢٢٠ب).

كما اهتم السخاوى بذكر العلة النحوية وتقسيمها والحديث عن نشأة العلة النحوية فهو يرى أن العلّة النّحوية قديمة حيث واكبت نشأة الدرس النحوى فى المحاولات التى سبقت الخليل ، ولكن الخليل استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه غيره، و لم يسبقه إليه أحد، بحيث يمكن اعتباره مستنبط العلل النحوية معظمها، وهو فى ذلك ليس مخترعًا، وإنما مستنبط مجتهد من خلال ما نطقت به العرب على سجيتها. وهو فى ذلك مجتهد يحتمل اجتهاده الإصابة أو مجانبة الصواب.

المطلب الثانى: أقسام العلة عند السخاوى [1]

والعلة عند السخاوى قسمان:

١- عِلّةٌ مؤدية: وهى المفهومة عن العرب .

٢- عِلّةٌ ممكنة للأصول المتقدمة من تلك الأصول.

وأيضًا العلة عند السخاوى قسمان باعتبارٍ آخر:

١- العلة. إذا أطلقت يقصد بها العلة الأولى وهى المؤدية، المفهومة عن العرب.

٢- علة العلة أو العلل الثوانى: ويعنى به الحكم النحوى كقولنا "رفع الفاعل لكذا... " الخ.

المطلب الثالث: أهمية العلة عند السخاوي

وللعلة أهمية عند السخاوى حيث يرى أننا من خلالها نتمكن من الأصول إلى معرفة طرق العرب ومجاريهم فى كلامهم لنسير على طريقتهم، بإجرائنا ما سمعنا على ما لم نسمع وبه نستغنى بالمسموع عمَّا لم نسمع.

وجدير بالذكر هنا فى ختام هذا المبحث أن أقدِّم دليلًا على اهتمام السخاوى بالعلة النحوية وليس أدلَّ على ذلك من إفرادها بالحديث فى مقدمته الضافية التى صَدَّر بها كتابه "المفضل فى شرح المفصل". كما سبق الإشارة إلى ذلك. وآثرت تأخير هذا الدليل إلى نهاية الحديث عن العلة عند السخاوى نظريًّا؛ لأورد كلام السخاوى كاملًا؛ ليعبر عمَّا أراد الباحث تقريره هنا من اهتمام السخاوى بالعلة النحوية.

قال السخاوى: "والعلل قسمان: علة مؤدية: وهى المفهومة عن العرب على ما بينا، وعلة ممكنة للأصول المتقدمة من تلك الأصول ، والأحكام تسمَّى ثوانى العلل، وهى علة العلة أيضًا، فمثال العلة المؤدية إلى كلام العرب قولك: قام زَيدٌ، وباع عمروٌ، فالحكم فى (زيد) الرفع، والعلة كونه فاعلًا، أى: أنه هو القائم بما دلَّ عليه قام، فهذه العلة مفهومة عن العرب لهذا الحكم المسموع منهم، وهى مؤدية إلى كلامهم؛ لأنك إذا حصلتها قلت: خرج بكرٌ، وانطلق خالدٌ، فتجرى ذلك الحكم

---

[1] وقسم الزجاجى العلة إلى ثلاثة أقسام : ١- تعليمية. ٢- قياسية. ٣- جدلية نظرية. الإيضاح (٦٤،٦٥).

فيما لم تسمعه منهم كما أجريته فيما سمعته، واستغنيت بما سمعت عمَّا لم تسمع [1] . وأما علة العلة، وهى الثوانى، فذلك كقولك: صار الفاعل مرفوعًا لكذا، وكان المفعول منصوبًا لكذا [2] . قال ابن السراج: وفائدة هذه العلة، أنك تستخرج حكمتها فى الأصول التى وَضَعَتْها وتتبين بذلك فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، لأنها تكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب.اهـ . قال الرمانى: وهذا الذى ذكره ابن السراج فى علة العلة، هو أحد الغرضين، وبقى غرضٌ آخر، أشرف من الذى ذكره وهو تمكين الأصول فى النفس من جهة تعليقها بعلل حِكميَّة يقتضيها فهم العاقل وعقله.اهـ وهذه العلل فى أبوابها قويةٌ، وبراهينها واضحة مرضيةٌ، لا كما قال القائل:

تَرْنُو بِطَرْفٍ سَاحِرٍ فَاتِرٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيِّ

فإن من لديه أدنى معرفة لا يتمسك بمثل هذا، فيجعله حجة فى الطعن على النحو . والشعراء معترفون بالكذب، وأجودهم شعرًا أكثرهم فيه مبالغة.

واستنبط الخليل -رحمه الله- من علل النحو ما لم يستنبطه أحدٌ، ولم يسبق إلى مثله سابق، وسئل عن ذلك: أهو مما أخذ عن العرب، أم اخترعه؟ فقال: العرب نطقت على سجيتها، وأنا احتججت لكلامها، واعتللت بما ظننت أنَّه عِلَّة لما علَّلته به، ومثلى فى ذلك مثلُ من دخل دارًا متقنة البناء، وقد صحَّ عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبرهان الواضح، فوقع له أن البانى إنما فعل كذا، لكذا، فجائزٌ أن يكون فعله لذلك ويجوز أن يكون فعله لأمر آخر إلا أن ما ذكره الداخل جائزٌ أن يكون علَّة ذلك كما ذكر قال: وكذلك أنا فيما ذكرته إن يكن موافقًا للحقيقة فذاك وإن كان غيرُ ذلك فالذى ذكرته يصلح أن يكون عِلَّة لما عللته به، فإن سنح لغيرى ما هو أليق وأقيس فليأت به.

قال الزجاجى: الكوفيون أكثر بسطًا وتطويلا، والبصريون أشد حصرًا وتقريبًا، والخليل قرَّبه تقريبًا واضحًا وعقده عقدًا لطيفًا. وقال أبو الحسن الرُّمَّانى : الغرض بالنحو تبيين الصواب من الخطأ على مذاهب العرب بطريق القياس. قال: وإنما قلنا (على مذاهب العرب)؛ لأنه قد يقال: نحوٌ يونانى فيخرج عن الحد ذلك النحو.

والطريق المؤدى إليه هو تحصيل العلل المفهومة عن العرب للأحكام التى تتبعها، فمتى حصلت هذه المعانى والأحكام فى باب من أبواب النحو، فقد علم الغرض وعمل على مقتضاه فى ذلك الباب، وإن حصل هذا فى جميع أبواب العربية على استقصاء فصاحبه فى المرتبة العالية من علماء النحويين [3] .

---

[1] ينظر: الإيضاح فى علل النحو للزجاجى (٦٤) وقد سماها الزجاجى العلة التعليمية.

[2] الأصول (٣٧/١).

[3] ينظر مقدمة المفصل (ق ٤ و)، (٥ظ) وينظر إيضاح الزجاجى (٦٥،٦٦).

ولعل ما تقدم يبين لنا مدى اهتمـام السـخاوى بالعلـة النحويـة وفهمـه لهـا ولأهميتهـا فـى اضطراد الأحكام النحوية نفيا أو إثباتا، وأنها ليست مجرد وسيلة للـترف العقلـى وتمرينـه علـى فنـون الجدل والمناظرة، ولعل إغفاله العلل الثوالث فى التقسيم يبين لنا ذلك، كمـا ظهـر ذلـك مـن خـلال تفسيره أيضاً، وهو ما تتناوله السطور التالية والتى أحاول إلقاء الضوء مـن خلالهـا علـى أهـم العلـل النحوية التى ظهرت فى التفسير .

المبحث الثالث

العلل النحوية عند السخاوى فى ضوء التفسير

وأحاول فى هذا المبحث تطبيق آراء السخاوى النظريَّة والتى قدمت لنا فهم السخاوى للعلة النحوية وأهميتها، بتقديم بعض مظاهر اهتمام السخاوى بالتعليل والعلل النحوية والتى ظهرت لى من خلال تفسيره فالسخاوى فى التفسير -رغم اشتراطه الاقتضاب الذى جعله يعرض الحكم النحوى أو الوجه الإعرابى مجردًا من العلل النحوية فهو فى أحيان كثيرة يعرض الحكم النحوى أو الوجه الإعرابى مصحوبًا بالتعليل ومن هنا تعددت العلل النحوية التى اعتل بها السخاوى فى التفسير وهو ما أحاول عرضه كما يبدو لى من خلال العلل التى ظهرت فى استخدام السخاوى لها ومن أهمها:

١- السماع.	٢- السياق.	٣،٤- الحمل على المعنى أو التوهم.
٥- المشابهة.	٦- الحمل على الأصل.	٧- المشاكلة.
٨- المجانسة.	٩- الخفة والثقل.	١٠- كثرة الاستعمال وقلته.
١١- الاتساع.	١٢- الإتباع.	١٣- علة أمن اللبس.
١٤- الإشباع.	١٥- الاختصاص.	١٦- الفائدة.
١٧- التعويض.	١٨- الاختصار.	١٩- علة رسم المصحف.
٢٠- علة عدم.	٢١- فساد المعنى و صحته.	٢٢- الضرورة.

وفيما يلى عرض سريع لأهم هذه العلل فى ضوء التفسير:

١- علة السماع:

كثيرًا ما يعلل السخاوى بالسماع بعض الأحكام النحوية نفيًا أو إثباتًا، فكثيرًا ما نجد عنده عبارة من هذا القبيل، كأن يقول: «وهو خلاف المشهور»، «وهو مستفيض فى كلامهم» ومن ذلك رأيه فى المواضع الآتية:-

التعبير بالفعل الماضى عن المستقبل والعكس:-

فعندما عرض لقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [1] قال: «فأوردهم: أتى فيه بالفعل الماضى؛ لأن أحوال القيامة جاء أكثرها بلفظ الماضى؛ لأنها عند الله محققة الثبوت، ومنه: ﴿وَنُفِخَ فِى الصُّورِ فَصَعِقَ﴾ [2] ثم نفخ فيه أخرى ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ ﴿وَنَادَى

---

[1] هود: ٩٩.

[2] الزمر: ٦٨.

أَصْحَابُ الجَنَّةِ﴾[1] ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ﴾[2] ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ﴾[3] وأمثلته كثيرة، وقال عمرو بن معدى كرب:

بِأَنِّي قَدْ لَقِيتُ الغُولَ تَسْعَى ... بِشُهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ

فَأَضْرِبُهَا فَأَقْتُلُهَا فَخَرَّتْ ... صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ [4]

ومما اعتل السخاوى فيه بالسماع: عند عرضه لقوله تعالى: ﴿لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ ﴾[5] ، قال: إدخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيضٌ فى كلامهم وأشعارهم، قال امرؤ القيس:

فَلاَ وَ أَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِيْ ... يِلاَ يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّى أَفِرّ

وقال غوية بن سلمى:

أَلَا نَادَتْ أُمَامَةُ بِاحْتِمَالِي ... لِتَحْزُنَنِى فَلَا بِكِ مَا أُبَالِي

٢- علة السياق:

والسياق من العلل التى يمكن تعليل الأحكام بها لما له من أهمية فى الأساليب العربية وأحكامها، ومن ذلك:

-جوز السخاوى الحذف إذا دلت قرينة على المحذوف مذكورة أو تفهم من السياق، ومن ذلك:

- عند قوله تعالى: ﴿واللائي لم يحضن﴾[6] قال: عدتهن ثلاثة أشهر، فحذف لدلالة الكلام عليه،[7] ومن ذلك: عندما عرض لقوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[8] قال السخاوي:﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾، و لم يذكر إلا مقام إبراهيم وأمن من دخله، فقيل: فى مقام إبراهيم آيات إحداها: بقاؤه من العهد القديم ما يقارب ألفى سنة، ومنها: بقاء أثر رجل إبراهيم فى الحجر، ومنها: تأثير رجل الآدمى فى الحجر الصلب، وقيل: إذا دَلَّت القرينة على حذف الثالث جاز حذفه لفظًا؛ كقول الشاعر:

كَانَتْ حَنِيفَةُ أَثْلاثًا فَثُلْثُهُمُ ... مِنَ الْعَبِيدِ وَثُلْثٌ مِنْ مَوَالِيهَا [9]

فيعرف أن الثالث مَنْ كان حُرَّ الأصل [10] .

---

[1] الأعراف : ٤٤ .

[2] الأعراف : ٤٨ .

[3] النحل : ١ .

[4] البيتان فى البحر المحيط (٢٨٩/٧)، الدر المصون (٤٦٠/٥، ٤٧٥)، والانتصاف من الكشاف (٤٨/٢)، والسخاوى (٨٤أ،ب).

[5] القيامة : ١ .

[6] الطلاق : ٤ .

[7] تفسير السخاوى (٣٠٤ب).

[8] آل عمران: ٩٧ .

[9] البيت لجرير ينظر: الكشاف (٢٨٨/١) ، البحر المحيط (٩/٣) ، الدر المصون (١٧٠/٢).

ومن ذلك أيضًا: عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَآبَّةٍ﴾[1] ، قال : «الهاء فى «عليها» تعود على الأرض، ولم يجر لها ذكر فيما تقدم؛ لأنه مفهوم من السياق، كقوله: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[2] يعنى: الشمس، وكذا قول الشاعر:

حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ يَدًا فِي كَافِرٍ وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُهَا [3]

أراد الشمس والكافر والبحر...»[4] .

وعند قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[5] قال: «كلا : ردعٌ عن إيثار الدُّنيا على الآخرة الذي عنده تنقطع العاجلة عنكم وتنتقلون إلى الآجلة وإن لم يجر لها ذكر؛ لدلالة الكلام عليه، كما قال حاتم:

أَمَاوِيُّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الفَتَى إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ [6]

تقول العرب: أَرْسَلَتْ، تريد: المطر، ولا تكاد تسمعهم يقولون: أرسلت السماء مطرها »[7]

٣- الحمل على المعنى والحمل على التوهم:

عَرَّفه ابن قيم الجوزية فى كتابه «الفوائد» فقال: «وذلك كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد للجماعة والجماعة للواحد، وحمل الثانى على لفظ الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، أو غير ذلك» ومثّل له بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[8] ، والمقصود به آدم -عليه السلام- وأُنث واحدة ردًّا إلى النفس »[9] .

وقد استخدم السخاوى الحمل على المعنى والحمل على الموضع فى تعليل بعض الأحكام النحوية، ولم يذكر لفظة «التوهم» وهو ما تناقشه السطور التالية:

توقف السخاوى عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾[10] وعرض لإعراب هذه الآية، ولما جاء عند قوله تعالى: ﴿والسلاسل﴾ قال: «وقرئ:﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلِ﴾ بالجر؛ لأنك لو قلت:

---

(١) تفسير السخاوى (٢٦أ).

(١) النحل : ٥٩ .

(٢) ص : ٣٢ .

(٣) البيت : للبيد فى ديوانه (٣١٦)، اللسان، تاج العروس (كفر)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (١٩١/٥)، ينظر المعجم المفصل (١٤٠/٧).

(٤) تفسير السخاوى (١٠١أ).

(٥) القيامة : ٢٦ .

(٦) البيت لحاتم الطائى فى ديوانه (١٩٩)، الخزانة (٢١٢/٤)، والدرر (٢١٥/١)، والهمع (٦٥/١)، وينظر المعجم المفصل (٢٤٣/٣).

(٧) تفسير السخاوى (٣٢٣ب).

(٨) النساء : ١ .

(٩) نقلا عن المعجم المفصل فى علوم البلاغة إعداد د/إنعام فوّال عكّاوى (٥٥١) ط١ دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(١٠) غافر : ٦٩-٧١ .

عنقه فى الغُلِّ أو الغلُّ فى عنقه كان المعنى مفهومًا؛ فلك أن تُعَبِّر بأى العبارتين شئت، ومنه قول الشاعر:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيْرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا [1]

كأنه قال: ليسوا بمصلحين [2] »[3] .

فموضع النزاع يتمثل فى قراءة الجر لكلمة «والسلاسل»، وقد قرئت بالرفع عطفًا على «الأغلال»، ذكره فى البحر المحيط [4] واقتصر عليه، وزاد السمين الحلبى وجهين آخرين، الثانى: أنه مبتدأ وخبره محذوف لدلالة الأول عليه، والثالث: مبتدأ وخبره الجملة من قوله: «يُسْحَبُون»، ولابد من تقدير عائد والتقدير حينئذٍ: والسلاسل يسحبون بها؛ حذف لقوة الدلالة عليه [5] .

وذكر الوجه الأول والثانى ابن الأنبارى [6]

وقرئ بالنصب، وهى قراءة ابن عباس وابن مسعود وزيد بن على وابن وثاب والمسيء فى اختياره [7] وتوجيه هذه القراءة على أنها مفعول «يَسْحَبُونَ»، ذكره أبو حيان والسمين الحلبى وابن النحاس ومكى بن أبى طالب، وابن الأنبارى، وهو من عطف الجملة الفعلية على الاسمية، كما ذكر فى الكشاف [8] .

وقرئ بالجرِّ فيها، وهى القراءة المقصودة هنا؛ إذ دار حولها خلاف وتوجيهات، وقبل الخوض فى ذكر هذه التوجيهات، ينبغى القول إن موقف النحاة من هذه القراءة قد اختلف، فقبلها بعضهم وردَّها آخرون منهم؛ فلم يذكرها العكبرى، ولعله يرفضها، وردَّها ابن الأنبارى على بعض الأوجه، ولكنه تأولها فقال: «وقرئ «والسلاسلِ» بالجر، بالعطف على «أعناقهم» وهى قراءة ضعيفة؛ لأنه يصير المعنى: الأغلال فى الأعناق والسلاسل، ولا معنى للأغلال فى السلاسل، وقيل: هو معطوف على «الحميم» وهذا ضعيف جدًّا؛ لأن المعطوف المجرور لا يتقدم على المعطوف عليه، وقد يجيء

---

[1] نسبة سيبويه فى موضع للأحوص الرياحى، ومرة للفرزدق، ينظر: الكتاب (١/١٦٥،٣٠٦)، (٣/٢٩)، الخصائص (٢/٣٥٤)، الخزانة (٢/١٥٨)، ابن يعيش (٧/٥٧)، المغنى (٢/٢٩٧)، الإفصاح (١٥٩)، البحر المحيط (٧/٤٥٤)، الأشمونى (٢/٢٣٥).

[2] فى المخطوط: ليسوا مصلحين، والمثبت من الكشاف والدر المصون ولعله الصواب.

[3] تفسير السخاوى (٢٣٩ب).

[4] البحر المحيط (٧/٤٥٤).

[5] الدر المصون (٦/٥٠).

[6] البيان فى غريب إعراب القرآن (٢/٣٣٤).

[7] وهى من القراءات الشاذة كما ذكر ابن جنى فى المحتسب (٢/٢٤٤)، والبحر المحيط (٥/٤٥٤)، الدر المصون (٦/٥٠).

[8] الكشاف (٤/١٧٨).

التقديم للضرورة قليلًا فى المرفوع، وفى المنصوب أقل منه، و لم يجيء ذلك فى المجرور، و لم يجزه أحد البتة»[1] .

وكلام ابن الأنبارى هذا هو نصُّ كلام مكى بن أبى طالب [2] أيضًا وسيأتى بعد قليل، ولعل كلام ابن الأنبارى ومكى بن أبى طالب هذا، هو ما دفع بعض المعاصرين إلى القول بأن هذه القراءة ليست من القراءات الواردة، وإنما هى جائزة لغةً [3] على أن الزمخشرى قد ذكر أنها عن ابن عباس، ونسبها أبو جعفر النحاس إلى أُبَىٍّ وقد نقل أبو جعفر النحاس جوازها عن الفراء [4]،وذكر السمين الحلبى أنها قراءة فرقة منهم ابن عباس، وأُبَى رضى الله عنهما، وكذا سبقه شيخه أبو حيان. وذُكِر لهذه القراءة توجيهات:

الأول: ما تقدم من القول بأنها معطوفة على «الحميم»، وهو ما ردَّه ابن الأنبارى ومكى بن أبى طالب؛ إذ لا يجوز تقدم المعطوف على المعطوف عليه فى المعطوف المخفوض، ولا يجوز فى المنصوب، ويفهم من كلامهم أنه يجوز فى المرفوع ببعد وهو ما صرح به مكى بن أبى طالب، قال: «وقيل: هو معطوف على «الحميم»، وهو أيضًا لا يجوز؛ لأن المعطوف المخفوض لا يتقدم على المعطوف عليه؛ لا يجوز: مررت وزيدٍ بعمرو، ويجوز فى المرفوع، تقول: قام وزيد عمرو، وببعد فى المنصوب، لا يحسن: رأيت وزيدًا عمرًا، و لم يجزه أحد فى المخفوض [5] . ونصَّ صاحب الدر المصون على أنهم قصروه على الضرورة بشروط ثلاثة: ألَّا يقع حرف العطف صدرًا، وأن يكون العامل متصرفًا وألا يكون المعطوف عليه مجرورًا [6] . وقد فصل الرضى هذه المسألة تفصيلًا حسنًا فى شرحه على الكافية [7] .

الوجه الثانى: أن الجر على تقدير إضمار الخافض، وهو المنسوب إلى الزجاج، قال: «ومن جرَّ فالمعنى: إذ الأغلال فى أعناقهم وفى السلاسل»[8] ونقله عنه أبو حيان والسمين الحلبى، ويؤيد هذا التوجيه قراءة أُبَى «وفى السلاسلِ»، وقراءة غيره «وبالسلاسلِ»، قاله فى الدر المصون، ثم ذكر

---

[1] البيان فى غريب إعراب القرآن (٣٣٤/٢) ت طه عبد الحميد طه.

[2] ينظر: مشكل إعراب القرآن (٦٣٨/٢) ت حاتم صالح الضامن ط٢ مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

[3] ينظر: حاشية تحقيق مشكل إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس (٢٣٢/٦) ت محمد على الصابونى ط١ مركز إحياء التراث الإسلامى - جامعة أم القرى - مكة المكرمة وقد ذكر الشيخ ما يوهم ردَّ ابن الأنبارى لهذه القراءة مطلقًا، وهو غير صحيح، لما تضمنه نفس النص الذى استشهد به المحقق ؛ إذ حملها على المعنى.

[4] ينظر : السابق، الكشاف (١٧٨/٤)، معانى القرآن للفراء (٢٥/٣).

[5] مشكل إعراب القرآن (٦٣٨/٢). ت حاتم صالح الضامن.

[6] الدر المصون (٥١/٦) ت الشيخان.

[7] شرح الرضى على الكافية (٣٥٠/٢) وما بعدها ت يوسف حسن عمر.

[8] معانى القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج (٣٧٨/٤).

اعتراض ابن الأنبارى، وكذا ذكر الشيخ أبو حيان ؛ جاء فى البحر والدر ما نصه: «وقال ابن الأنبارى: «والخفض على هذا المعنى غير جائز»»[1] .

الوجه الثالث: الحمل على المعنى : أجازه الفراء؛ حيث قال: «والسلاسلِ» بالخفض محمول على المعنى؛ لأن المعنى: أعناقهم فى الأغلال والسلاسل»[2] وتبعه فيه أبو جعفر النحاس [3] وأجازه ابن عطية فقال: «على تقدير: إذ أعناقهم فى الأغلال والسلاسل؛ فعطف على المراد من الكلام لا على ترتيب اللفظ؛ عند ترتيبه فيه قلب» واستشهد له بكلام العرب، قال: «وهو على حد قول العرب: أدخلت القلنسوة فى رأسي»[4].

وكذلك يراه الزمخشرى من هذا الباب، قال فى الكشاف: «ووجهه أنه لو قيل: إذ أعناقهم فى الأغلال مكان قوله: «إذ الأغلال فى أعناقهم» لكان صحيحًا مستقيمًا، فلما كانتا عبارتين معتقبتين حمل قوله «والسلاسل» على العبارة الأخرى، ونظيره:

مشائيم ليسوا ... ... البيت»[5]

ولكن بعد ما تقدم من كلام ابن عطية والزمخشرى من أنهم يرون جر «السلاسل» هنا من باب الحمل على المعنى -لنا أن نسأل: هل الحمل على المعنى هنا هو العطف على التوهم؟ وتأتى الإجابة من أبى حيان الذى صرح بذلك بعد أن ذكر كلام ابن عطية والزمخشرى معلقًا: «وهذا يسمى العطف على التوهم»[6] ، هكذا قال أبو حيان ولكن يبدو أنه وجد فرقًا فى وضوح معناه فى البيت المذكور، والآية على القراءة بالجر، وهو ما قرَّره فى نفس الموضع فقال: «ولكن تَوَهُّمَ إدخال حرف الجر على «مصلحين» أقرب من تغيير تركيب الجملة بأسرها والقراءة -أى بجر «السلاسل»- من تغيير تركيب الجملة السابقة بأسرها ومَثَّلَ لذلك بقول المرار بن سعيد:

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلِبَاتٍ ... وَلَا بَيْدَاء نَاجِيَةٍ زَمُولَا

وَلَا مُتَدَارِكٍ وَاللَّيْلُ طِفْلٌ ... بِبَعْضِ نَواشِغِ الوَادِى حَمُولَا [7]

ثم قال: « التقدير: لست براءٍ ولا متدارك»[8] وتبعه السمين الحلبى و لم يعلق على كلامه ، وكأنه -فيما يبدو- يراه من هذا القبيل [9] أى -يجيز التعبير بـ«التوهم» فى القرآن الكريم، ولكن

---

[1] الدر المصون (٦/٥)، البحر المحيط (٧/٤٥٥) ت الشيخان، و لم أجده له فى البيان.

[2] معانى القرآن للفراء (٣/٢٥).

[3] معانى القرآن للنحاس (٦/٢٣٣).

[4] الدر المصون (٦/٥١)، البحر المحيط (٧/٤٥٤).

[5] الكشاف (٤/١٧٨) .

[6] ينظر المحرر الوجيز (٤/٥٦٨) والبحر المحيط (٧/٤٥٥) .

[7] ينظر: معانى القرآن للفراء (١/٧١)، مجالس ثعلب (١/١٣)، اللسان (نشغ).

[8] البحر المحيط (٧/٤٥٤).

هذا ما لا يلاقى ارتياحًا ولا قبولًا لدى النفس لما فى اللفظ من معانٍ معظمها إن لم يكن جميعها لا يجوز نسبته إلى الله سبحانه وتعالى -إن قلنا: إن التوهم من القائل، وإن قلنا: إن التوهم من القارئ ففيه نسبة ما لا يجوز نسبته إلى كلام الله تعالى، وذلك بناءً على مفهوم التوهم عند النحاة الذى وضحه ابن هشام فى المغنى، وليس على ما فهمه ابن مالك من كلام سيبويه فى تغليط العرب[1].

وهذا يعنى أن الراجح لدى تعبير الفرَّاء؛ إذ هو سابق ابن عطية والزمخشرى ومعهم السخاوي؛ وهذا ما قرره أبو حيان ، أى سبق الفراء لابن عطية والزمخشري؛ إذ قال: «وهذا الذى قاله ابن عطية والزمخشرى سبقهما إليه الفراء [2] وقد تقدمت عبارة الفراء منذ قليل وهى قريبة من مفهوم كلام الزمخشرى ومنطوقه وكذا عبارة السخاوى وابن عطية، فالراجح هنا والذى ترتاح إليه النفس هو اختيار هؤلاء التعبير عنه فى القرآن الكريم بـ«الحمل على المعنى» وهى عبارة تؤدى المراد هنا دون إلباس على السامع أو القارئ، ولا تفتح مجالًا معها أو مدخلًا للمتربصين بكلام الله تعالى وبعقيدة المسلمين. ويبدو أن السخاوى كان يرى ذلك أيضًا فى كل ما أوهم شيئًا من هذا القبيل، ويؤكد موقف السخاوى من إيثاره إبعاد التعبير بـ«التوهم» أنه عبَّر «بالعطف على الموضع» أو الحمل على الموضع، أو الحمل على المعنى، كلٍ فى موضع تقتضيه الصناعة النحوية وأدلتها.

ويؤيد القول بالحمل على المعنى فرار بعض النحاة من إيهام العبارة وما دار بين النحاة من خلاف حول إعراب بعض الآيات كقوله تعالى ﴿وأكن﴾ بالجزم من قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[3] على أنه معطوف توهم سقوط الفاء من «فأصدق» فيصبح مجزومًا، أو على أنه معطوف على محل افاء؛ إذ محلها الجزم والخلاف فى ذلك معروف تمتلئ به بطون الكتب والمصنفات، ولكن الذى يهمنى هنا التركيز على موقف النحاة والمفسرين من التعبير عن هذا النوع من العطف؛ بـ «التوهم» أم بـ «الحمل على المعنى»؟.

فأقول: ورد فى هذا الموضع التعبير بالعطف على التوهم عند كل من الخليل وسيبويه، ومما جاء فى الكتاب: قول سيبويه: «سألت الخليل عن قوله عز وجلَّ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فقال: هو كقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا [4]

---

[1] راجع الدر المصون (٦/٥٠،٥١).

[2] ينظر: مغنى اللبيب (٢/٤٧٨) ت الشيخ محيى الدين عبد الحميد.

[3] البحر المحيط (٧/٤٥٤)، الدر المصون (٥/٥١).

[3] المنافقون : ١٠ .

[4] الكتاب (٣/١٠٠) ، المغنى (٢/٤٧٦).

فإنما جُرَّ هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثانى، وكأنهم قد أثبتوا فى الأول الباء، فكذلك هذا؛ لما كان الفعل الذى قبله قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلموا بالثانى، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا»[1] .

ومن النحاة من صرح بأن الجزم هنا من قبيل العطف على الموضع، ومن هؤلاء الزجاج ، قال : وهو كثير فى القرآن ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ﴾[2] ،[3] وهو نفس كلام السخاوى فى الآية التى استشهد بها الزجاج هنا حيث رأى أن عطف الفعل «يكفر» هنا فيه وجهان، الرفع على موضع ما بعد الفاء؛ لأنه مستحق الرفع، والجزم عطفًا على موضع الفاء، وفى ذلك يقول: «وإذا جاء جواب الشرط بالفاء وبعده جملة اسمية، وعطفت عليها بفعل مضارع -جاز فى الفعل المضارع الجزم عطفًا على موضع الفاء، والرفع عطفًا على ما بعد الفاء؛ لأنه مستحق الرفع؛ كقوله: ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾، وجاء فى هذه الآية الوجهان ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ﴾ ﴿وَيُكَفِّرْ﴾، قرئ بها فى السبعة، وكذلك قوله: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِىَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ و﴿يَذَرْهُمْ﴾ قرئ بهما»[4] ونحو كلامه هذا ما جاء فى قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِىَ لَهُ﴾ ...الآية[5] .

وقد وقف بين القائلين بالتوهم كالخليل وسيبويه، وبين القائلين بغيره؛ كالعطف على الموضع هنا كالسيرافى والفارسى [6] _ متوسطون يرون أنه لا فرق بين التعبيرين؛ إذ العطف على الموضع هنا يعنى العطف على الموضع المتوهم، وبذلك يرى هذا الفريق أن الخلاف لفظى لا يعتد به، وأن المذهبين متفقان فى النهاية، ومن هؤلاء الذين قرروا هذا: الآلوسى فى تفسيره؛ حيث قال: واستظهر أن الخلاف لفظى، فمراد أبى على والزجاج العطف على الموضع المتوهم، أى: المقدر؛ إذ لا موضع هنا فى التحقيق، لكنهما فرَّا من قبح التعبير»[7] .

وإجماع النحاة على التعبير بالعطف على الموضع المقدر فيما يبدو للباحث، باستثناء تعبير الخليل، وهو متجه إلى البيت كما تقدم، يجعلنى أقول بأنَّ هذا التعبير أنسب وأليق بكلام الله تعالى وقد وجدت من العلماء من أثار هذه المسألة فآثر عدم التعبير بالتوهم، ومن هؤلاء الشهاب الخفاجى فى

---

[1] السابق (٣/١٠٠،١٠١).

[2] البقرة : ٢٧١ .

[3] إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٣/٩٢٩-٩٣٠).

[4] تفسير السخاوى (٢٠أ).

[5] الأعراف : ١٨٦ ، تفسير السخاوى (٦٤ب).

[6] ذكره ابن هشام فى المغنى (٢/٤٧٧).

[7] روح المعانى مجلد ١٠ (٢٨/١١٨).

حاشيته على البيضاوى قال: «لكن عبارة التوهم غير مناسبة لقبح لفظها هنا» [1] وهو قول الآلوسي؛ إذ يقول: «إن التعبير بالتوهم ينشأ منه توهم قبيح» [2] وقد فرق بين العطف على الموضع، والعطف على التوهم بعض العلماء من قبل العامل والأثر؛ من حيث وجود أحدهما وتخلفه، وهو ما ذكره الآلوسى فقال: وقد فرق بعض العلماء بين العطف على الموضع والعطف على التوهم تفريقا دقيقاً، فقال: «والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أن العامل فى العطف على الموضع موجود وأثره مفقود، والعامل فى العطف على التوهم مفقود وأثره موجود» [3] والضابط المذكور هنا جيد دقيق كما ذكر الآلوسى فى تقديمه له.

ولذا فالراجح استبعاد مصطلح «التوهم»، وإن لم يكن بدٌّ من استخدامه فليكن فى غير كلام الله تعالى؛ على أن هذه الثنائية فى استخدام المصطلح قد تبدو سائغة على شاكلة قولنا: حرف زائد فى غير القرآن، وصلة وتوكيد له إذا جاء فى القرآن، وكقولنا لمثل «اغفر وارحم» فعل دعاء فى القرآن، وفى غير القرآن يقولون: فعل أمر... ومع ذلك فالراجح لدى الباحث استخدام مصطلح «الحمل على المعنى» فى القرآن الكريم وفى غيره، وإن كان فيه قليل من التجوز.

ومع ذلك فإننى وجدت أحد الباحثين فى بحثه للتوهم عند النحاة قد أكد من خلال نتائجه التى توصل إليها البحث أن الحمل على المعنى فى القرآن الكريم هو ما يقابل التوهم عند النحاة [4] وهى نتيجة توصل إليه بعد استقراء جيد لكثير من مظاهر التوهم عند النحاة فى أبواب كثيرة من أبواب النحو العربى، وهى نتيجة جيدة تؤيد ما نحن بصدد تقريره الآن.

وفيما يلى بعض المواضع التى جاءت فى تفسير السخاوى تطبيقاً لفهم السخاوى لهذه الظاهرة من ظواهر لغتنا عامة والنحو العربى خاصة.

التذكير والتأنيث : تعرض السخاوى لبعض المواضع التى ذُكِّرَ فيها ما كان حقه التأنيث، أو العكس؛ فحمله السخاوى على المعنى، ومن ذلك قوله عندما عرض لقوله سبحانه وتعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللهِ وَلِيُخْزِيَ الفَاسِقِينَ﴾ [5] قال: «وأنث الضمير العائد على «ما» فى قوله: «أو تركتموها»؛ لأنه فى معنى اللِّينة، واللينة: النخلة..» [6]

---

[1] حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى (٢٠١/٨) دار صادر بيروت د ت .

[2] روح المعانى مجلد ١٠ (١١٨/٢٨) دار الفكر.

[3] السابق.

[4] التوهم عند النحاة (٢١٥). رسالة ما جستير مخطوطة بكلية دار العلوم للباحث عبد الله أحمد حاد الكريم ١٩٩٨م ،برقم (١٢٢٧).

[5] الحشر: ٥ .

[6] تفسير السخاوى (٢٩٦أ).

وكذلك يعلل السخاوى تأنيث "مثقال" من قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾[1] بأن مثقال الحبة: اسمها، أو أنها اكتسبت التأنيث بالإضافة كقول الشاعر:

... ... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ [2]

قال السيوطى: فإن شئت قلت: أنث؛ لأنه أراد القناة، وإن شئت قلت: إن صدر القناة قناة [3].

ومن ذلك أيضاً قول السخاوى عندما عرض لقوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾[4] قال: "وذكّر الضمير -أى فى "ذكره"- لأن التذكرة فى معنى التذكير"[5].

الإفراد والتثنية والجمع:

١ - وقوع المفرد موقع المثنى : عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾[6] ثم قال: "إنما وحَّد الضمير فى قوله "أن يرضوه"؛ لأن رضى الله فيه رضى رسوله، ورضى رسوله فيه رضى الله"[7].

وهنا فى هذه الآية قد جاء الضمير فى قوله "يرضوه"، والحديث عن الله تعالى، والرسول صلى الله عليه وسلم؛ فمقتضى الحال أن يقول: "يرضوهما"، لكنه وحَّد الضمير؛ لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا يرسوله، فكانا فى حكم مرضى واحد، أى: والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك.

هذا معنى كلام السخاوى، وهو حمل على هذا المعنى الذى سوَّغ إفراد الضمير وحلوله محل المثنى، وهو قريب من قول الزمخشرى [8].

ومن جيدِّ التعليل هنا ما ذكره أبوعبيدة حين قال: "والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين، قَصَرُوا فَخَبَّرُوا عن أحدهما؛ استغناء بذلك وتخفيفا؛ لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه فى ذلك الخبر"[9].

وقد علل الفخر الرازى وقوع الضمير فى هذه الآية مفرداً تعليلاً جيداً ومما ذكره:

١ - أن الله تعالى لا يذكر مع غيره بالذكر المجمل؛ بل يجب إفراده بالذكر تعظيماً له.

---

[1] لقمان : ١٦ .

[2] عجز بيت للأعشى، وصدره:

وَتُشْرِقُ بِالقَوْلِ الذى قَدْ أَذَعْتُهُ ... ...

ينظر: ديوانه (٢٧٠)، الكتاب (٢٥/١)، المقتضب (١٩٧/٤).

[3] الأشباه والنظائر (١٠٥/٢) ت د/ عبد العال سالم مكرم ط مؤسسة الرسالة.

[4] المدثر : ٥٤،٥٥.

[5] تفسير السخاوى (٣٣٠).

[6] التوبة : ٦٢ .

[7] تفسير السخاوى (٧٢ب).

[8] الكشاف (٢٨٥/٢).

[9] مجاز القرآن (٢٥٧/١).

٢ - أن الله تعالى هو المقصود بجميع الطاعات فاقتصر على ذكره [١] .

ومن المواضع التى علل فيها السخاوى بالحمل على المعنى، عندما عرض لقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ، خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [٢] ، قال السخاوى: «ولم يقل من ماءين؛ لامتزاجهما واختلاطهما فى الرحم»[٣] . فهنا جاز وقوع المفرد موقع المثنى حملاً على المعنى عند السخاوى.

ومن هذه المواضع أيضاً عندما عرض لقوله تعالى:﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ [٤] فقال: «فإن قيل: لم أفرد «رسول ربِّ العالمين» وقال فى موضع آخر﴿ إِنَّا رَسُولاَ رَبِّكَ﴾[٥] ؟ قيل: أراد بالإفراد المصدر كأنه قال: إنا ذَوَا رسول ربك؛ فأفرد كما يفرد المصدر؛ كقوله:

أَلِكْنِى إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرَسُو ... لِ أَعْلَمُهُمْ بِنَوَاحِى الْخَبَرْ [٦]

وكقوله:

لَقَدْ كَذَبَ الوَاشُونَ مَا فُهْتُ عِنْدَهُمْ ... بِسِرٍ وَلا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ [٧]

وقيل أفرده لأن هارون وزير لموسى يشتوران على أمرٍ واحد ويعزمون عليه»[٨] .

المفرد موقع الجمع: عندما عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جُسَدًا لاَ يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[٩] قال: وأفرد الجسد لأن المراد التمييز بهذا الجنس، وهو كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾[١٠] كذا علل السخاوى وقوع المفرد موقع الجمع هنا بأن المراد هنا الجنس، وهو راى الفخر الرازى أيضاً [١١] .

وقال فى موضع آخر عند قوله تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ الجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾: قال: «أى: الأدبار، كما قال:

---

[١] التفسير الكبير (١١٨/١٦،١١٩).

[٢] الطلاق : ٦،٥ .

[٣] تفسير السخاوى (٣٣٧).

[٤] الشعراء : ١٦ .

[٥] طه : ٤٧ .

[٦] البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى شرح أشعار الهذليين (١١٣)، اللسان (لوك)، (رسل)، المخصص (٢٢٥/١٢)، وبلا نسبة فى اللسان (ألـك)، (نحا)، تاج العروس (ألك).

[٧] البيت لكثير بن عبد الرحمن، فى ديوانه (١١٠)، اللسان (رسل)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٣٩١/١٢)، ديوان الأدب (٣٩٥/١)، اللسان (رسل)، تاج العروس (رسل)، ويروى البيت:

... ... ما بُحْتُ ... بزور ... ...

ويروى أيضًا «برسيل» موضع «برسول».

[٨] تفسير السخاوى (١٥٥أ،ب).

[٩] الأنبياء: ٨ .

[١٠] غافر : ٦٧ ، وينظر: تفسير السخاوى (١٢٦أ).

[١١] التفسير الكبير (٩/٢٣).

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُو تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمُ زَمَنٌ خَمِيصُ [1] ،[2]

واستشهاد السخاوى بهذا البيت وتمثيله به يدل على أنه يرى أن المفرد وقع موقع الجمع لأنه مفهوم من المعنى، ففى الآية وقع «الدبر» والمراد: الأدبار، حملاً على المعنى، أى: دبر كل واحد منهم، وكذلك فى البيت الذى أنشده، قال السيرافى: «فالشاهد فيه أنه استعمل الواحد فى موضع الجمع فى قوله «بعض بطنكم» يريد بعض بطونكم؛ لأنه يريد: «بطن كل واحد منهم»»[3] .

والسخاوى أيضاً يرى ذلك سائغاً فى قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [4] فيقول: «أي: أئمة، فكتفى بالواحد فى قوله «إماماً»؛ لدلالته على الجنس؛ ولعدم اللبس، كقوله «ثم يخرجكم طفلاً»»[5] وقد ذكر السخاوى عدة توجيهات فى هذه الآية، كلها تدور فى فلك الحمل على المعنى، قال: «أو اجعل كل واحدٍ مِنّا إماماً، أو أراد جمع آمٍّ، كصائم وصيام، أو أراد: واجعلنا إماماً واحداً لا تحادنا واتفاق كلمتنا»»[6] .

المثنى مقام المفرد: عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾[7] ثم قال: «وقال: «يخرج منهما» مع أنه لا يخرج إلا من الملح خاصة؛ لأنهما لما التقيا وصارا كالشيء الواحد، جاز أن يعبر عنهما بالتثنية والإفراد، كما تقول: أخرجت الشيء من البحر، وأنت لا تخرجه من جميع البحر، بل من بعضه، وتقول: خرجت من البلد، وإنما خرجت من محلة منه، بل من دارٍ واحدة من دوره، وقيل: لايخرجان إلا من ملتقى الملح والعذب»»[8] .

المثنى مقام الجمع : ويرى السخاوى أن المثنى قد يقع موقع الجمع حملاً على المعنى، ومن ذلك قوله عندما عرض لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[9] حيث قال: «وليس المراد بالتثنية فى قوله «كرتين» حقيقتها، بل المراد مراراً كثيرة؛ كقوله: لبيك وسعديك، يريد : تلبية كثيرة وإسعاداً كثيراً»»[10] .

---

[1] البيت مجهول القائل ، فى المقتضب (١٧٢/٢)، المحتسب (٨٧/٢)، شرح المفصل (٨/٥)، (٢٢،٢١/٦)، الخزانة (٣٧٩/٣)، (٥٠/١).

[2] تفسير السخاوى (٢٨٥أ).

[3] شرح أبيات سيبويه (٣٧٤/١).

[4] الفرقان: ٧٤.

[5] تفسير السخاوى (١٥٣ب).

[6] ينظر السابق.

[7] الرحمن : ٢٢ .

[8] تفسير السخاوى (٢٨٦ب).

[9] الملك : ٤ .

[10] تفسير السخاوى (٣٠٦ب).

الجمع موقع المفرد : توقف السخاوى عند قوله تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾[1] وعلل وقوع الجمع «أعين» مقام المفرد «عين» فى هذه الآية بأنها لما اتصلت بضمير بصيغة الجمع كانت صيغة الجمع للكلمة أفضل نفهم ذلك من قوله: «أى: بمرأى منا، وإنما قال: «بأعيننا» بصيغة الجمع ؛ لأن الضمير بلفظ الجمع، ألا ترى إلى قوله:﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾[2] ،[3] .

فهنا حمل السخاوى على المعنى، إذ المراد -كما ذكر-بمرأى منا، والمعنى مفهوم لدى السامع، وإنما جمع الكلمة لمناسبة الضمير المضاف إليه؛ إذ هو بصيغة الجمع.

الجمع موقع المثنى: والجمع قد يقع موقع المثنى أيضاً، حملاً على المعنى، وقد صرح السخاوى بذلك عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[4] فقال «وجمع الضمير فى قوله: «أن يكون لهم الخيرة من أمرهم» حملاً على المعنى فى جريان ذكر المؤمن والمؤمنة»[5] . وأيضاً عند قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[6] قال: «وإنما قال: طائعين، و لم يقل طائعات أو طائعتين؛ لأنه أخبر عنهما بالطوع، وهو صفة من يعقل»[7] وهو نفس رأيه عند عرضه لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾[8] حيث قال: «وإنما قال: «اقتتلوا» و لم يقل: اقتتلتا حملاً على المعنى؛ فإن الطائفتين فى معنى الجماعتين»[9] .

ومن مظاهر الحمل على المعنى عند السخاوى الحمل على معنى مَنْ فى قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾[10] حيث قال فى «مؤمناً» و«فاسقاً» : كلاهما على لفظ مَنْ، وهو الإفراد، و «لايستوون» حمل على المعنى فى الجمع»[11] .

وقال أيضاً عند قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلاَ مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾[12] فإن قلت: فلم أنث الضمير أولاً فقال فلا ممسك لها، وذكّره ثانياً ؟

---

[1] القمر: ١٤ .

[2] طه : ٣٩ .

[3] تفسير السخاوى (٢٨٠أ).

[4] الأحزاب : ٣٦ .

[5] تفسير السخاوى (١٩٤أ).

[6] فصلت : ١١ .

[7] تفسير السخاو (٢٤١ب).

[8] الحجرات : ٩ .

[9] تفسير السخاوى (٢٧٠ب).

[10] السجدة : ١٨ .

[11] تفسير السخاوى (١٨٧).

[12] فاطر : ٢ .

قلت: هما لغتان: الحمل على لفظ (ما) لأنه مذكر، والحمل على معناها؛ لأنه بمعنى الرحمة»[1].

ومنه قوله فى عرضه لقوله تعالى: ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾[2] قال: «وفى موسى» عطف على قوله «وفى الأرض آيات» أو على قوله «وتركنا فيها آية، والمعنى: وفى موسى آيةً؛ كقوله علفتها تبناً وماءً بارداً [3]»[4].

ومنه أيضاً قول السخاوى عند قوله تعالى: ﴿والذين تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ قال: والمعنى: تبوءوا الدار وأخلصوا لله الإيمان؛ لأن الإيمان لا يتبوأ، وكقوله: عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وقوله: ... ... وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا

أى: وكحلن العيونا»[5] ففى كل هذه المواضع السخاوى يحمل الثانى على معنى الأول، وليس على لفظ.

وللسخاوى فى تعليله بالحمل على المعنى إذا اجتمع مع الحمل على اللفظ ملحظ دقيق سيأتى[6].

وغير ما تقدم مما عبر السخاوى فيه بالحمل على المعنى بعيداً عن «التوهم» كثير وعلى مرِّ صفحات التفسير مما يطول ذكره هنا ولكن يكفى ما تقدم من أمثلة.

٤- علة المشابهة:

عندما عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[7] وقال: إن (يوم) ظرف لا يعمل فيه «عذاب» وذكر علة ذلك فقال: « «يوم» ظرف لا يعمل فيه «عذاب» الذى هو المصدر؛ لأن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل، والفعل لا يوصف، فإذا وصف المصدر بعد عن شبه الفعل، بل العامل فى الظرف هو العامل فى المجرور المقدَّر فى «لهم» والتقدير: استقر لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه»[8].

ويعنينى فى هذه المسألة بيان العلة التى ذكرها السخاوى ليعلل بها اختياره للناصب للظرف «يوم» وهو عنده هو نفس العامل فى المجرور وهو الفعل المضمر «استقر»، أما تعليله لعدم عمل المصدر «عذاب» هنا هو أن الأصل فى العمل للفعل، والمصدر يعمل لشبهه بالفعل، والمصدر إذا

---

[1] تفسير السخاوى (٢٠٧أ).

(٢) الذاريات:٣٨.

[3] رجز ، نسب لذى الرمة، وبعده: حتى شَتَتْ همالة عيناها

من شواهد الخصائص (٤٣١/٢)، ابن يعيش (٨/٢)، المغنى رقم (١٠٧٤)، شرح شذور الذهب (٢٤٠)، العينى (١٠١/٣)، (١٨١/٤)، الأشمونى (١٤٠/٢).

[4] تفسير السخاوى (٢٧٠أ).

[5] تفسير السخاوى (٢٩٦ب).

(٦) ضمن مخالفاته للزمخشرى فى الفصل الثالث من الباب الثانى.

[7] آل عمران (١٠٦).

[8] تفسير السخاوى (٢٦ب).

وصف اقترب من الاسمية أكثر وبعد عن شبه الفعل، فالمشابهة هى أساس عمله فإذا ضعفت ضعف عمله، وإذا انتفت انتفى عمله.

ومن المواضع التى علل السخاوى فيها بالمشابهة، وإن لم يصرح بذلك، عندما عرض لكلمة «العدو»[1] قال: «والعدو من: عدا، كالعفو من عفا، ولكونه على زنة المصدر عومل معاملته، وأوقع على الجمع إيقاعه على الواحد»[2]

ومن ذلك أيضاً ما رآه السخاوى من المشابهة بين أن والفعل وبين المصدر الصريح؛ إذ يراهما متشابهين فيحل الأول محل الثانى إذا اقتضى المعنى ذلك، فعند عرضه لقوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾[3] قال: «وقوله: «إلا أن يأتين»: أنْ مع الفعل كالمصدر فيسبكه مصدراً ثم يُقَدِّرُ قبله زماناً أو حالاً فيصير التقدير إلا زمان إتيان فاحشة مبينة»[4].

٥- الحمل على الأصل:

قال السخاوى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ﴾[5] «وقال فى الحجر«إلا ولها كتاب معلوم»[6] فأثبت الواو؛ إنما كان ذلك لأن الصل حذف الواو، لأن الجملة بعدها صفة النكرة، والأصل فى الصفات ألا تعطف بالواو»[7].

فهنا النعت فى قوله تعالى﴿إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ جاء بغير واو، وجاء فى قوله تعالى فى سورة الحجر ﴿إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ بالواو، فكأنه يبدو خلاف بين الجملتين الواقعتين نعتين لنكرتين، فيقول السخاوى بحمل الفرع وهو هنا النعت المسبوق بالواو على الأصل وهو آية الحجر معللاً بأن الأصل فى النعوت ألا تعطف بالواو؛ فهو من قبيل الحمل على الأصل. والسخاوى هنا متمسك بالقياس،

وعلل السخاوى قراءة من قرأ «أُحِيَ» من قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الجِنِّ﴾[8] فقال: قُرِيءَ «أُحِيَ» وأصله «وُحِيَ» يقال: (أوحي) إليه و(وحي) إليه، فقلبت الواو همزةً كما يقال: أُعِدَ وأُزِنَ، ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ وُقِّتَتْ﴾[9]، وهو من القلب المطلق جوازه فى كل واوٍ

---

(1) وذلك عند قوله تعالى: «لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء» الممتحنة:١ .

(2) تفسير السخاوى (٢٩٨أ).

(3) الطلاق : ١ .

(4) تفسير السخاوى (٣٠٤أ،ب)

(5) الشعراء : ٢٠٨ .

(6) الحجر : ٤ .

(7) تفسير السخاوى (١٦٠أ).

(8) الجن : ١ ، وهى قراءة زيد بن على ، والكسائى وابن أبى عبلة .الدر المصون (٣٨٨/٦) .

(9) المرسلات : ١١، وهى قراءة أبى عمرو، الدر المصون (٤٥٥/٦).

مضمومة. وقد أطلقه المازنى فى المكسورة أيضاً كإشاح وإسادة وإعـاء أخيه، وقرأ ابن أبى عبلة «وحي» على الأصل»[1] .

وهو رأى الزمخشرى فى هذه القراءة ؛ أنها جائزة، والعلة فى ذلك أنها جاءت على الأصل وهذا تعليله فى نفس هذا الموضع، وقال الزمخشرى -مؤيداً رأيه هنا-عندما عرض لقراءة «وقتت»: قـرىء «أقتت» و«وقتت» بالتشديد والتخفيف فيهما والأصل الواو»[2] .

وتعليل السخاوى هنا والزمخشرى من قبله، يأتى ليدفع عـن القُـرَّاء حملة شعواء ؛ بدعوى أنهـا قراءة تخالف خط المصحف، وقد نقل السخاوى هذا الخلاف على صـاحب القـراءة وذبَّ عنه بـأن هذه القراءة: جاءت على الأصل الذى أقرته قواعد اللغة وأنها مبنية على الأثر. قـال السـخاوى فـى شرح المفصل: «وقرأ أبو عمرو وابن يعلى «وقتت»، وقال أبو العباس محمـد-يعنـى المبرِّد-كـل واو انضمت لغير إعراب ولا التقاء ساكنين، فتركها واواً على الأصل جيِّد حسن، وهمزها جيد حسـن، ذكرهما سيبويه وحسنهما جميعاً، ولم يقدم إحداهما على الأخرى، فإذا استويا فى الحسن لم يعـدل فى «أقتت» عن اتباع الخط، ولم يحتج إلى ما ذهب إليه أبوعمرو ».

قال -أى المبرد أيضاً-: وقد كان فى أبى عمرو جرأة على خلاف الخط فـى هـذا الموضـع وفـى غيره ممـا لا ضرورة فيـه قـال-أى المبرد-وذلـك مَّمـا ينقصـه عنـد أهـل الديـن والـورع. وأجـاب السخاوى: فأمَّا من قلب الواو همزة فى مثل ما وصفنا؛ فلأن الـواو تخفـى فيهـا الضمـة وتستثقل؛ فتقلبها إلى همزة كما قلبت الهمزة إليها فى «سوله»و«يؤمنون».

وهذا الذى قاله فى أبى عمرو لا يوافقه عليه أحد، ولا يشك أحد فى كمـال دينـه وورعـه، ولم يقرأ برأيه حرفاً واحداً، وإنما قرأ بالأثر»[3] .

٦ - المشاكلة :

كثير من النحاة لا يجيزون عطف الفعل على الاسم وإن كان مشتقّاً ومـن هـؤلاء المـازنى والمـبرد والزجاج والسهيلى [4] فماذا كان موقف النحاة مـن مثـل قولـه تعـالى ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[5] وقوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾[6] ؟ وغير ذلك.

---

[1] تفسير السخاوى (٣١٥ب)، وينظر الكشاف (٦٢٢/٤)، وهو نص كلام الزمخشرى.

[2] الكشاف: (٦٧٨/٤).

[3] ينظر: المفصل شرح المفصل (١٩٤/٤) من النص المحقق .

[4] همع الهوامع (١٤٠/٢).

[5] الحديد : ١٨.

[6] العاديات : ٣،٢ .

أخذ النحاة الذين منعوا عطف الفعل على الاسم المشتق فى تخريج الشواهد السابقة وأمثالها تخريجات مختلفة منها: ما ذكره الزمخشرى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿إن المصدقين﴾...الآية" حيث قال: فإن قلت: علام عطف قوله: "وأقرضوا"؟ قلت: على معنى الفعل فى المصدقين؛ لأنَّ اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى: اصَّدَّقوا، كأنه قيل: إن الذين اصَّدَّقوا وأقرضوا" [1] . فالزمخشرى يرى أنَّ (أل) فى "المصدقين" اسم موصول، وصلة فى تقدير "فعل". وهو رأى ابن الأنبارى أيضاً، فهو يرى أن "وأقرضوا الله" معطوف على ما فى صلة الألف واللام، على تقدير: "إن الذين تصدقوا وأقرضوا" [2] وأيضاً اختاره العكبرى حيث قال: فيه وجهان: أحدهما: أنه معطوف؛ لأن الألف واللام بمعنى الذي؛ أى: إن الذين تصدقوا" [3] .

ولكن الفخر الرازى يردُّ اختيار الزمخشرى المتقدم ذكره، وللفخر الرازى وقفة طويلة مع هذه الآية يبدأها بتقرير الإشكال فى الآية، فيقول: "فى الآية إشكال، وهو أن عطف الفعل على الاسم قبيح، فما الفائدة فى التزامه ههنا؟" [4] ؟

قال : "والذى عندى فيه أن الألف واللام فى "المصدقين والمصدقات" للمعهود، فكأنه ذكر جماعة معينين بهذا الوصف، ثم قبل ذكر الخبر أخبر عنهم بأنهم أتوا بأحسن أنواع الصدقة وهو الإتيان بالقرض الحسن، ثم ذكر الخبر بعد ذلك، وهو قوله "يضاعف لهم" [5] ثم ختم رأيه فى هذا الموضع بأن "وأقرضوا" حشوٌ يسمى "حشو اللوزنيج "، ومثل له بقول الشاعر:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَقَدْ بُلِّغْتُهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ [6]

إذن فالفخر الرازى يرى أن "وأقرضوا" حشوٌ وما بعده خبر إن فى الآية.

واختلف آخرون فرأوا أن خبر إن محذوف، وجملة "وأقرضوا" استئنافية وجملة "يضاعف لهم" فى محل نصب صفة لـ "قرضاً" [7] .

وقريب مما رآه الفخر الرازى ما يراه أبو على الفارسى الذى يرى أن جملة "وأقرضوا" جملة اعتراضية، واختاره الزجاج وقال: "وأما حمله على الاعتراض فهو أرجح الوجوه عندي" [8] وهو

---

[1] الكشاف (٤/٤٧٨)ط .

[2] البيان فى غريب إعراب القرآن (٢/٤٢٢).

[3] التبيان فى إعراب القرآن (٢/١٢٠٩).

[4] التفسير الكبير (٢٣١/٢٩)،

[5] السابق.

[6] التفسير الكبير(٢٣١/٢٩).

[7] روح المعانى (١٨٢/٢٧).

[8] إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٦٨٥/٢).

قولٌ لابن الأنبارى الذى قال: «وأقرضوا الله» اعتراض بين اسم إن وخبرهـا وهـو «يضـاعف لهـم» وجاز هذا الاعتراض لأنه يؤكد الأول»[1] .

وفريق آخر قدَّر اسم موصول بمحذوف قبل قوله تعالى ﴿وأقرضوا﴾ وذلك الاسـم هـو المعطوف على قوله «المصدقين والمصدقات»، وهو اختيـار أبى حيـان الـذى قـال: «يخـرج هنـا علـى حـذف الموصول لدلالة ما قبله عليه؛ كأنه قيل: والذين أقرضوا مثل قوله:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

وبعض النحاة يجيز عطـف الفعـل علـى الاسـم إذا كـان مشـتقاً، ومـن هـؤلاء الأخفـش وابـن الأنبارى، ذكر الزجاج عن الأخفش: «فعنده لو قلت: الضاربة أنا وقمت زيد؟ كان جائزاً»[2] .

وعندما تعرض ابن الأنبارى لقوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَآفَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلا الرَّحْمَنُ﴾[3] قال: «وعطف ههنا الفعل المضارع علـى اسـم الفـاعل لمـا بينهمـا مـن المشابهة»[4] فعطف الفعل على الاسم المشتق عنده جائز، والعلة المشابهة.وأجازه ابن مـالك حيـث قال: «ثم نبهت على جواز عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم علـى الفعـل إذا سـهل تأولهمـا بفعلين أو اسمين»[5] .

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً

وتبعه فى إجازه ذلك طائفة من شراح ألفيته منهم ابن عقيل [6] وابن هشـام [7] والسيوطى [8] والأشمونى [9] وجواز العطف هنا اختيـار ابـن الحـاجب حيـث قـال: «يعطـف الفعـل علـى الاسـم وبالعكس، إذا كان فى الاسم معنى الفعل، قال تعالى ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾[10] علـى قراءة عاصم»[11] وتبعه الرضى فى شرحه على الكافية بلفظ قريب مـن هـذا»[12] ، فشـرط المجيزين لعطف الفعل على الاسم المشتق أن يكون فى معنى الفعل، ويؤيدهم السماع كما تقدم.

---

(1) البيان فى غريب القرآن (٢/٤٢٢).

(2) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٢/٦٨٨).

(3) الملك: ١٩ .

(4) البيان فى غريب إعراب القرآن (٢/٤٥١).

(5) شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٨٣).

(6) شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٢٤٤).

(7) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/٦١).

(8) همع الهوامع (٢/١٤٠).

(9) شرح الأشمونى (٣/١١٩).

(١٠) الأنعام: ٩٤.

(١١) الكافية (١/٣٢٨).

(١٢) شرح الرضى على الكافية (٢/٣٥٤) ت يوسف حسن عمر ط٢مشورات جامعة قاريونس بنغازى ١٩٩٦م.

وعندما تعرض السخاوى لقوله تعالى ﴿وأقرضوا﴾ قال: «معطوف على معنى المتصدقين؛ كأنه قيل: إن الذين تصدقوا وأقرضوا»[1]، وقال عند قوله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾[2] : «وعطف فأثرن على الفعل الذى دلَّ عليه «والعاديات»»[3] فالسخاوى لا يجيز عطف الفعل على الاسم المشتق، ولكن يرى العطف هنا على معنى الفعل فى الاسم المشتق وعند تعرضه لقوله تعالى: ﴿أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ قال: فإن قيل: لم قال: صافات ويقبضن و لم يقل: قابضات؟ قلت: لأن البسط هو الأصل فى الطيران، والقبض طارىء عليه، وهو شبيه بالسابح؛ فإن الأصل فيه بسط أطرافه والقبض يظهر بعدُ»[4] .

فكأن السخاوى يرى أن الأصل فى يقبضن قابضات، وكأن هذه القاعدة مقررة لدى السامع كما هى مقررة لديه فيسأله عن العلة فى مجيء الفعل معطوفاً على الاسم هنا، ثم يجيبه بأن البسط هو الأصل والقبض طارىء عليه؛ فاحتيج إلى صيغة الفعل للتعبير عن هذا المعنى، ولو جاء باسم الفاعل (قابضات) لدلَّ على التجدد والحدوث والاستمرار، وهو هنا غير مراد فعدل عن اسم الفاعل إلى الفعل لذلك.

تعقيب : والحديث فى هذه المسألة يجرُّنا إلى ملحظ دقيق ينبغى الإشارة إليه هنا وهو أن الخلاف فى هذه المسألة وأمثالها من مسائل العطف مثل: عطف الخبر على الإنشاء، عطف الذوات على المعانى، عطف المفرد على الجملة، عطف اسم الزمان على اسم المكان والعكس .... إلخ-ينتج عن علة تسيطر على النحاة وهذه العلة هى المشاكلة أو المجانسة بين المتعاطفين، وهذه الفكرة تنبع من فهم النحاة لأسلوب العطف ودوره فى الجملة العربية باعتباره مظهراً من مظاهر الإيجاز يأتى لربط المعانى والتقريب بينها، وليس أدلَّ على هذا الفهم من مصطلح الكوفيين، إذ يطلقون مصطلح «الرد» على ما يسميه البصريون «العطف» وهذا كاف فى الدلالة على أن المعطوف مردود على المعنى الأول. والسخاوى واحدٌ من هؤلاء النحاة الذين طبقوا هذا الفهم على النصوص التى بين أيديهم، ولذا رأيناه-مثلهم-يمنع عطف الفعل على الاسم المشتق ويراه معطوفاً على معنى الفعل فيه، وليس ذلك فحسب؛ بل عند الرجوع إلى التفسير نجده يطبق هذا الفهم على كل نصٍّ يتعارض مع فهمه المشار إليه هنا [5] . وذلك ما نوضحه فى السطور التالية.

---

(١) تفسير السخاوى (٢٩٢ب)

(٢) العاديات : ١-٣ .

(٣) تفسير السخاوى (٣٤٦ب).

(٤) تفسير السخاوى (٣٠٧ب)، وينظر أيضًا: الكشاف (٥٨١/٤).

(٥) ينظر: الاتجاهات الأدبية فى تفسير السخاوى (١٦٤) وما بعدها.

٧ – المجانسة:

تظهر لنا هذه العلة والتى راعاهـا النحـاة ومنهـم السـخاوى بـين المتعـاطفين- وإن جـاز عطـف معطوف من جنسٍ ما على معطوف عليه من جنس آخر- فإن الأحسن أن يكونا من جنسٍ واحـد، وهو ما تبين لنا من المسألة فى الصور السابقة وهنا نزيد المسألة تقريراً، فنقول : يبدو فهم السخاوى وتطبيقه عندما يفضل عطف اسم الفاعل على اسـم الفـاعل فـى قولـه تعـالى: ﴿إِنَّ اللهَ فَـالِقُ الحَـبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَمُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ ذَلِكُمُ اللهُ﴾[1] فيقـول «فـإن قيـل: لم قـال: ومخرج، ولم يقل: ويخـرج؟ قلـت: لأن قولـه:﴿ يخرج الحى مـن الميـت ﴾تفسـير لـ «فـالق الحـب والنوى»، أى: إن الله فالق الحب والنوى بإخراج الحى من الميت، وأماً قوله: ومخرج الميت من الحى فهو معطوف على قوله «فالق الحـب والنـوى»، وهـو عطـف اسـم فـاعل علـى اسـم فـاعل، وهـو أنسب»[2] .

فهنا فى هذه الآية يسارع السخاوى لينبـه القـارىء إلى أنَّ «مخـرج الميـت مـن الحـي» اسـم فـلا يعطف على «يخرج» فيحمل قوله تعالى: ﴿يخرج الحى مـن الميـت﴾ علـى أنـه تفسـير لقولـه تعـالى: ﴿فالق الحب والنوى﴾ وكأن سائلاً سأل: كيف ذلك؟ فيجاب بأنه يخرج الحـى مـن الميـت، وعليـه فهى جملة مبينة وحينئذٍ العطف فى قوله تعالى ﴿ومخرج﴾ علـى﴿فـالق﴾ والسـخاوى فـى هذاوافـق الزمخشرى الذى قال: «فإن قلت: كيف قال:﴿ ومخرج الميت من الحـيِّ﴾ بلفـظ اسـم الفـاعل، بعـد قوله ﴿يخرج الحى من الميت﴾؟.

قلت: عطفه على فالق الحب والنّوى، لا على الفعل، ويخرج الحى من الميت موقعه موقـع الجملـة المبينة لقوله «فالق الحب والنوى»[3] . ثم يبين الزمخشرى العلـة فـى ذلـك وهـى المجانسـة بـين اسمى الفاعل فى الآية، فيقول «لأن فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس إخراج الحى من الميت؛ لأن النامى فى حكم الحيوان....إلخ [4] من هذا النص الذى آثرت إيراده كـاملاً يظهـر لنـا مدى سيطرة فكرة المجانسة على كل من الزمخشرى والسخاوى حتى دعتهما إلى هذا التخريج الـذى أجد فيه شيئاً من التكلف، وذلك لما أراه من مسوغات لعطف (مخرج) على (يخرج) فكلاهما متمـم للآخر ومجموعهما مفسر لفالق الحب والنوى، كما أنه قد ورد مثله فى القـرآن الكريـم ومنـه قولـه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[5] .

---

[1] الأنعام : ٩٥ .

[2] تفسير السخاوى (٥٣أ).

[3] الكشاف (٤٧/٢) وما بعدها .

[4] الكشاف (٤٨/٢).

[5] الحج : ٦٣ .

ولا أجد خيراً مما قاله الشيخ أحمد الإسكندرى فى الانتصاف من الكشاف وهو ما سأورده كاملاً، قال: «وقد وردا جميعاً بصيغة الفعل كثيراً فى قوله:﴿ يخرج الحى من الميت﴾...الآية» وقوله: ﴿أمن يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحىَّ من الميت ويخرج الميت من الحيِّ﴾[1] فَعَطْفُ أحدِ القسمين على الآخر كثيراً _ دليل على أنهما نوعان مقترنان، وذلك يبعد قطعة عنه فى آية الأنعام هذه، وردّه إلى﴿ فالق الحب والنوى﴾؛ فالوجه- والله أعلم - أن يقال: كان الأصل وروده بصيغة اسم الفاعل أسوة أمثاله من الصفات المذكورة فى هذه الآية من قوله ﴿فالق الحب﴾و﴿فالق الإصباح﴾ و﴿جاعل الليل﴾ و﴿مخرج الحى من الميت﴾، إلا أنه عدل عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع فى هذا الوصف وحده وهو قوله (يخرج الحى من الميت)؛ إرادةً لتصوير إخراج الحى من الميت واستحضاره فى ذهن السامع. وهذا التصوير والاستحضار إنما يتمكن فى أدائهما الفعل المضارع دون اسم الفاعل والماضي وقد عدل عن الماضى المطابق فى قوله: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرة﴾ إلى المضارع لهذا المعنى. ومنه ما فى قوله:

بأنى قد لقيت الغول تسعى ... بشهب كالصحيفة صحصحان

فآخذه فأضربه فخرت ... صريعًا لليدين وللجران

فعدل إلى المضارع إرادة لتصوير شجاعته واستحضارها لذهن السامع... ثم هذا المقصد إنما يجيء فيما تكون العناية به أقوى ... وسَهَّل عطف الاسم على الفعل وحَسَّنه أن اسم الفاعل فى معنى الفعل المضارع، فكل واحد منهما يقدر بالآخر، فلا جناح فى عطفه عليه. والله أعلم[2] .

عطف الذوات على المعاني:

ومن الفكرة نفسها فكرة المجانسة بين المتعاطفين ينطلق النحاة -معظمهم- مانعين عطف الذوات على المعانى والعكس، ونلمس موقف السخاوى المتأثر بهذه الفكرة فى تطبيقه على إعرابه وتوجيهه لكلمة «شركاءكم» فى قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللهِ فَعَلَى اللهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ﴾[3] حيث يقول: «ومن قرأ ﴿فأجمعوا ﴾بقطع الهمزة فمعناه: اعزموا، وأمركم[4] منصوب مفعول معه، ومن قرأ﴿ فاجمعوا﴾ بألف الوصل، وفتح الميم، وشركاءكم مفعول»[5] .

---

[1] الانتصاف مع الكشاف (٤/٤٨).

[2] الانتصاف من الكشاف (٢/٤٨) .

[3] يونس : ٧١ .

[4] (أمركم) كذا بالمخطوط ولعله خطأ من الناسخ، والصواب: وشركاءكم، إذ هى موضع الشاهد.

[5] تفسير السخاوى (٧٩).

نفهم من كلام السخاوى عن هذه الكلمة وإعرابه لها على قراءة «فأجمعوا» بالقطع أنها مفعول معه، فلماذا لا تكون معطوفة على «أمركم»، وإعرابه لها على قراءة «فأجمعوا» بوصل الألف وفتح الميم أنها مفعول -أى مفعول به- فهو يقدر فعلًا ناصبًا يتركه السخاوى اعتمادًا على فهم القارىء وتطبيقًا لشرطه فى الاقتضاب، والتقدير: وادعوا شركاءكم. فهذا تصريح بعدم عطف «شركاءكم» على «أمركم»، فالمعطوف ذات والمعطوف عليه معنى، فلم تتحقق المجانسة فوجب تقدير وتأويل لئلا تصطدم القواعد بالنصوص.

والسخاوى فى هذا تابع لكثير من النحاة الذين يمنعون عطف الذوات على المعانى: يقول الأنبارى فى الآية محل النقاش: «منصوب لأنه مفعول معه، وتقديره: فأجمعوا أمركم مع شركائكم»[1] وهو قولٌ للزجاج فى الآية؛ إذ قال: «فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم، كما تقول: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، المعنى: لو تركت مع فصيلها لرضعها»[2] .

وهو أيضًا قولٌ للعكبرى، قال: «هو مفعول معه، تقديره مع شركائكم»[3] . وهو رأى الفخر الرازى[4] حيث مثل للآية بما مُثّل به الزجاج. وأيضًا هو رأى البيضاوى[5] والآلوسى[6] والزمخشرى[7] ويرى بعض النحاة أن «شركاءكم» منصوبة بفعل تقديره «وادعوا شركاءكم» ومن هؤلاء الزمخشرى فى قولٍ له، جاء فى الكشاف: «والواو بمعنى مع، ... وقرئ «فاجمعوا» من الجمع، وشركاءكم نصب للعطف على المفعول، أو لأن الواو بمعنى مع، وفى قراءة أبى «فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم»[8] فمن جملة ما رآه الزمخشرى النصب على إضمار هذا الفعل، وهو ما رفضه الزجاج ورآه فاسد المعنى، حيث قال: «زعم القُرَّاء أن معناه: فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم. وهذا غلط؛ لأن الكلام لا فائدة فيه، لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يجمعوا أمرهم فالمعنى فأجمعوا أمركم مع شركائكم»[9] ، فالزجاج يؤيد اختيار كون الواو للمعية ويرفض تقدير «ادعوا»، يقول د/عبد الجليل عبده محقق الكتاب: «بتقدير «ادعوا» يكون «شركاءكم» مفعولًا به، ودعوة الشركاء تكون أيضًا لإجماع الأمر، فأقرب من هذا أن تكون الواو للمعية أى:

---

(1) البيان فى غريب إعراب القرآن (٢/٤١٧).

(2) معانى القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٢٨).

(3) التبيان (٢/٦٨١).

(4) مفاتيح الغيب (١٧/١٣٧).

(5) تفسير البيضاوى (٥/٤٨).

(6) روح المعانى مجلد٣ (١١/١٥٨).

(7) الكشاف (٢/٣٥٩).

(8) الكشاف (٢/٣٥٩).

(9) معانى القرآن للزجاج (٣/٢٧،٢٨).

أجمعوا أمركم مع شركائكم. هذا كلامه -أى الزجاج- والتقدير الأول يستقيم على معنى «أجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ليجمعوا أمرهم».[1]

والنصب بإضمار «ادعوا» هو اختيار الطبرى [2] وابن الأنبارى [3] والآلوسى [4] وهو قولٌ لأبى البقاء العكبرى [5] والكسائى والفراء [6] ولكن يرى المبرد أن «شركاءكم» معطوف على المعنى، وهو ما نقله عنه النحاس [7] .

وقلة من النحاة أجاز عطف الذوات على المعانى، فأجازوا عطف (شركاءكم) على «أمركم» منهم الجمل [8] والصاوى [9] والآلوسى [10] ويفهم من كلام الزمخشرى المتقدم أنه يجيز ذلك. وقد صرح بجواز ذلك السمين الحلبى أيضًا فقال: «شركاءكم» عَطْفٌ عليه من غير تقدير... لأنه يقال أيضًا أجمعت شركائي»[11] واختاره القرطبى [12] .

والسخاوى يرى أن عطف الجملة على الجملة أنسب، ولذلك نراه يقدر فى قوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾[13] يقدر جملة قبلها ليصح لديه هذا العطف فيقول: معطوف على جملة مقدرة، والتقدير: لنكرمه ولنجعله، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ﴾[14] .

والمرتضى هنا فى كل ما سبق من عطف المفرد على الجملة والعكس بالواو، وعطف الاسم على الفعل والعكس، وكذلك عطف الماضى على المضارع وبالعكس، كل هذا يرتضى فيه الجواز، والاستدلال عليه بالسماع، وذلك إذا صح تجانسهما بالتأويل، على ما ارتضاه الرضى، وهو مصيب فى ذلك [15] .

---

(1) حاشية السابق.

(2) جامع البيان مجلد ٩ (١٤٢/١١) ط٢ / ١٩٥٤م.

(3) البيان (٤١٧/١-٤١٨).

(4) روح المعانى مجلد٤ (١٥٨/١١).

(5) إملاء ما من به الرحمن البحاوى (٦٨١/٢).

(6) إعراب القرآن للنحاس (٦٨/٢).

(7) السابق.

(8) حاشية الجمل (٣٦٣/٢).

(9) حاشية الصاوى (١٩٨/٢).

(10) روح المعانى (١٥٨/١١).

(11) الدر المصون (٥٣/٤).

(12) الجامع لأحكام القرآن (٣٦٣/٨).

(13) مريم : ٢١ .

(14) تفسير السخاوى (١١٣أ)، آية يوسف (٥٦) .

(15) شرح الرضى على الكافية (٣٥٤/٢) ت يوسف حسن عمر ط٢ منشورات جامعة قار يونس ١٩٩٦م.

وعلى مرِّ التفسير نرى السخاوى متأثرًا بفهمه لأسلوب العطف ودوره فى الجملة، فهاهو يمنع عطف اسم الزمان على اسم المكان، فيقول عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾[1] يقول السخاوى: «فى مواطن، فى أيام مواطن؛ لأنه لو أراد المكان لم يعطف عليه ظرف الزمان فى قوله تعالى: ﴿ويوم حنين﴾؛ لأنك تقول: ضربت زيدًا يوم الجمعة عند المسجد، ولا تقول: وعند المسجد، إلا أن يسبق ظرف مكان؛ فتقول: ضربته خلف الدار وعند المسجد، ولك أن تضمر فى الثانى فتقول: فى مواطن كثيرة وموطن حنين»[2] وكلامه واضح لا يحتاج إلى تعليق؛ فقد أجاز الإضمار فى الأول أو فى الثانى، طلبًا للمجانسة بين المتعاطفين. فالسخاوى يقدر ظرف زمان فى الأول أو مكان فى الثانى، ويرى أبو البقاء العكبرى أن «ويوم حنين» عطف على موضع «فى مواطن»[3] .

وإذا كان السخاوى بدأ بالإضمار فى الأول وكأنه يرجحه، مع إجازته للإضمار فى الثانى، وهو ما نفهمه من بدئه بالأول ثم قوله: «ولك أن تضمر فى الثانى...» إذا كان الأمر كذلك فإن عكسه يبدو لنا عند الزمخشرى الذى قال فى هذا الموضع: «فإن قلت: كيف عطف الزمان والمكان وهو «يوم حنين» على المواطن؟ قلت: معناه: وموطن يوم حنين، أو فى أيام مواطن كثيرة ويوم حنين...»[4] . وقريب من هذا ما رآه السخاوى من تقدير فى قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ﴾[5] فيقدر: حب القناطير؛ تحقيقًا للمجانسة بين المتعاطفين فبما أن القناطير ليست من جنس الشهوات فيجب التقدير فيقول: «والقناطير ليس معطوفًا على البنين؛ لأن المراد حب الشهوات من النساء والبنين وحب القناطير»[6] .

وقد علل السخاوى بهذه العلة أيضًا -المشاكلة- النصب فى قوله تعالى: ﴿وَشَيْئًا مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾[7] فقال: «وقرىء: «شيئًا» بالنصب عطفًا على جنتين لأجل المشاكلة »[8] .

٨- الخفة والثقل:

من العلل التى ترددت كثيرًا عند النحاة ومنهم السخاوى حيث يبدو فهمه لهذه العلة فى التفسير وذلك من بعض الأمثلة التالية:

---

(1) التوبة : ٢٥ .

(2) تفسير السخاوى (٧٠ب).

(3) التبيان فى إعراب القرآن (٦٣٩/٢) ت البجاوى.

(4) الكشاف (٢٥٩/٢).

(5) آل عمران : ١٤ .

(6) تفسير السخاوى (٢٢أ).

(7) سبأ : ١٦ .

(8) السخاوى (٢٦ب) لم ينسبها السمين الحلبى ، وقال ابن خالويه : حكاها الفضل بن إبراهيم .ينظر : الدر (٤٤٠/٥) ، المختصر (١٢٢) .

قال السخاوى: «فى حذف ألف «ما» الاستفهامية : تسقط ألف «ما» الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف الجرّ طلبًا للخفّة؛ نحو: فبم، و لم تحرم، ﴿وعمَّ يتساءلون﴾[1] ، ﴿ممَّ خلق﴾[2] ، ويوقف عليها ساكنة [3] . فالسخاوى يرى أنَّ العِلّة فى حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر هو طلب الخفة فى الكلام، فحذف الألف من «ما» الاستفهامية وبقاء الفتحة دليلًا عليها أخف من بقائها. وهذا الحذف عند السخاوى جائز لا واجب؛ قال السخاوى ردًّا على من اعترض على جواز كون «ما» فى قوله تعالى: ﴿بما غفر لى ربي﴾[4] : «ويجوز أن تكون استفهامًا، أى: بأى شيءٍ غفر لى ربي؟ ويجوز أن تكون موصولة، والعائد إليها محذوف، وأن تكون مصدرية.

فإن قيل: لو كانت استفهامًا لطرحت الألف منها. قيل: ليس حذفها بحتم لا يجوز سواه، وقد قال حسان:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِى لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِى رَمَادِ [5]

ومع أنه حذف جائز عند السخاوى إلا أنَّه يرى أنه الاستعمال الكثير؛ فكأنه يرجحه، قال فى التفسير: «عمَّ: أصله عمَّا، وجاء ثبوت الألف؛ كقول حسان بن ثابت على ما... البيت والاستعمال الكثير حذف الألف »[6] .

وقد ذكر السخاوى عِللًا أخرى لحذف هذه الألف ؛ حيث علل ذلك -أيضًا- بكثرة الاستعمال، والفصل بين الخبرية والاستفهامية، قال السخاوى: «اعلم أنهم أرادوا الفصل بين الخبرية والاستفهامية فقالوا: مه؟ أى: مالك؟ وإذا وصلوا قالوا: ما بك؟ لأن الوصل فيه دلالة على المعنى المراد فى حال الحذف، ومن ذلك قوله: فقلت مه؟ فإذا اتصل بها حرف الجر حذفوا ألفها للعِلّة المذكورة -يعنى الفصل بين الخبرية والاستفهامية لأنك تقول: سل عمَّا شئت [7] .

ويذكر السخاوى عِلّة أخرى لهذا الحذف فيقول معللًا بالطول، مبينًا أثر هذه العلة فى إثبات هذا الحكم للموصولة أيضًا: «ولعلة أخرى وهى الطول؛ لأنهم جعلوها وما قبلها كلمة واحدة، ومن نظر إلى هذه العلة أجرى هذا الحكم فى الخبرية، فإذا وقفوا عليها جاءوا بهاء السكت؛ لأنهم

---

(1) النبأ : ١ .

(2) الطارق : ٥ .

(3) تفسير السخاوى (٣٠٠أ).

(4) يس : ٢٧ .

(5) المفضل شرح المفصل (٣/٧٤أ) .

(6) تفسير السخاوى (٣٢٧أ).

(7) المفضل شرح المفصل (٣/٧٥أ).

حذفوا الألف وبقيت الفتحة تدل عليها، فجاءوا بالهاء محافظة على الحركة لئلا يجمعوا بين حذف الألف ودليلها، قال الشاعر:

إِلَى مَنْ تَقُولُ النَّائِحَاتُ إِلاَ مَهْ ألاَ فَانْدِبَا أَهْلَ النَّدَى وَالكَرَامَهْ [1]

ثم يذكر السخاوى الآراء الأخرى فى هذه المسألة، فيقول: «ومن العرب من يثبت ألفها فى وصله على الأصل، ومن النحاة من لا يكرهه»[2] .

فهو هنا يعلل للرأى الآخر -أو الاستعمال العربى الآخر- بأنه على الأصل، فهو سائغ عنده لذلك. وعرض رأى الأخفش فى المسألة حيث قال: «وقال الأخفش: هو قبيح قليل»[3] . فالأخفش يستقبح بقاء الألف فى الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر، فيحكم عليه بالقلة والقبح، ومع ذلك فالسخاوى يرد قوله مستشهدًا بقول حسان بن ثابت المتقدم ذكره.

وأيضًا يجيز السخاوى حذف هذه الألف فى غير الاستفهام مستدلًا بالاستعمال العربى ويراه مسوِّغًا لذلك، يقول: «ومن العرب من يحذف فى غير الاستفهام، إذا اتصلت بحرف الجر، فيقول: سل عمَّ شئت، قال أبو زيد: كثير من العرب يقولون ذلك، وعلة ذلك طوله، مع كثرة الاستعمال»[4] .

هكذا علل السخاوى بالخفة والثقل وبالطول حذف ألف «ما» فى المسألة، وهو بذلك لا يرى أن هذا الحذف للتفريق بين الاستفهامية وغيرها كما رأى بعض النحاة وذلك بيِّن من إجازته حذف الألف من غير الاستفهامية كما مثَّل لذلك.ولكن معظم النحاة يرون هذا الحذف واجبًا وخرجوا هذه الشواهد على الضرورة ومن هؤلاء ابن هشام [5] .

وقد عرض أستاذنا الدكتور محمد عامر هذه المسألة وآراء النحاة فيها وانتهى إلى أن الألف إنما حذفت فى النطق؛ لأن نغمة الاستفهام فى الكلام تختلف عن نغمة التعجب أو الخبر ونقل عن أستاذنا الدكتور كمال بشر تفصيلا لهذه الحقيقة حول دور التنغيم فى الأسلوب والكلام العربى [6] افترض أستاذنا الدكتور عامر علم العرب بما ذكره أستاذنا الدكتور/ بشر ولكنهم لم يدركوا أهمية وتأثير الظواهر الصوتية كالنبر والتنغيم على فهم الجمل أو أنهم تعاملوا مع اللغة المكتوبة وليس مع اللغة المنطوقة. وهو تعليل جيد.

---

(1) السابق، والبيت فى الهمع (٢١٧/٢)، الدرر (٢٣٩/٢)، شرح الأشمونى (٢١٦/٤).

(2) المفض شرح المفصل (٧٥/٣ب).

(3) السابق.

(4) السابق.

(5) المغنى (٢٩٩/١).

(6) شرح القصائد السبع ،دراسة نحوية (٥٧،٥٨)، وعلم اللغة العام أ د/ كمال محمد بشر. ط٢ سنة ١٩٧١م دار المعارف بمصر (٢٤٥).

واعتل السخاوى أيضًا بالخفة فى مواضع منها: قال السخاوى عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿وهو الذى يرسل الرياح بشرىً بين يدى رحمته﴾[1] : «ومن قرأ نُشُرًا بضم الشين فهو جمع نَشُور، بفتح النون؛ كصبور وصبر، ومن سكن الشين فهو تخفيف كعضُد فى عضِد، ومن قرأ بشرى فإنها تبشر بالمطر...»[2] . فالسخاوى هنا قد ذكر القراءات المختلفة لقوله تعالى: ﴿بشرى﴾ ووجه هذه القراءات جميعها، ومنها: «نُشْرا» بسكون الشين، وعلل ذلك بأنه للتخفيف؛ فالسكون أخف فى هذا الموضع من الحركة.

ومن تعليلاته بالخفة تعليله لنصب المنقوص بالفتحة مع بقاء الياء بالخفة [3] . وكذا علل السخاوى حذف أحد المثلين فى قوله تعالى: ﴿ألا يتقون﴾ قال: «قريء بكسر النون، أصله: ألا يتقوننى فحذف إحدى النونين لاجتماع المثلين تخفيفًا [4] ».

٩- كثرة الاستعمال وقلته :

قال السخاوى: «هم يغيرون الأكثر، ويحذفون منه كما فعلوا فى «لم أُبَلْ، وربما ألحقوا فيه؛ كقولهم: أمهات، وكقولهم: اللهم، ويا أبت، ويا أمت»[5] فكثرة الاستعمال وقلته علة من العلل التى اعتلَّ بها السخاوى ومن ذلك: حذف الفعل فى الكلام نحو «كاليوم رجلًا» قال: «إنما جاز الإضمار؛ لأنهم قد استعملوا فى كلامهم كثيرًا: لم أر كاليوم رجلًا...»[6] .

واعتل السخاوى بكثرة الاستعمال عندما عرض لقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً﴾[7] فقال: وأصل «أرنا» «أرءِنا» حذفت الهمزة لكثرة دورانها على الألسنة كما حذفت فى قوله: «يرى» وأصله «يرأى»، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء التى قبلها فصارت «أرنا»[8] .

وكذلك فإن قلة الاستعمال عِلَّةٌ للحكم النحوي؛ قال السخاوى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى﴾[9] وقريء «وكلٌّ» بالرفع؛ مع أن الفعل لم يشتغل بضميره، وهو جائزٌ ولكنه قليل الاستعمال»[10] .

---

[1] الأعراف : ٥٧ .

[2] تفسير السخاوى (٥٩أ).

[3] ينظر : المفضل شرح المفصل (٢٣/١و).

[4] تفسير السخاوى (١٥٤ب).

[5] نقلا عن الأشباه والنظائر (٣١١/٢).

[6] ينظر : المفضل شرح المفصل (٨٢/١ظ).

[7] النساء : ١٥٣ .

[8] تفسير السخاوى (٤١أ).

[9] الحديد : ١٠ .

[10] تفسير السخاوى (٢٩١ب).

١٠- الاتساع:

قال السخاوى: وإذ ظرفٌ لا يتصرف، ولا يخرج عن الظرفية، فكيف أضيفت إليه بعدُ؟ [١] فالسخاوى هنا يطرح سؤالًا ينبثق عمَّا تقرر لديه من قواعد، وهو أنَّ الظرف «إذ» لا يتصرف، وهنا جاء مضافًا إليه، فكيف تمَّ ذلك؟ فيقول: لكن قد اتسع فى ظرف الزَّمان كما أضيف إلى الجمل؛ كقوله: جئتك أيامَ الحجاجُ أميرٌ» [٢] .

ومن المواضع التى علل فيها السخاوى بالاتساع عندما عرض لقوله تعالى: ﴿إنَّا كلاً فيها﴾ على قراءة النصب، فلم يجز نصبها على الحال، وقال: يجوز أن تقول: «كل يوم لك ثوب» ولا تقول: «قائماً فى الدار زيد ، وعلة ذلك الاتساع فى الظرف .

- وقال السخاوى عندما تعرض لقوله تعالى ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [٣] قال: «فإن قلت: السعة من صفات الأجسام، والله متعالٍ عن ذلك، وقد وصف نفسه بقوله «وسعت كل شيءٍ رحمة وعلماً»، قلت: الأصل : وسعت رحمتك وعلمك كلَّ شيء، فالواسع هى الرحمة والعلم وقد اتسع فيه فجعلت الصفة لهذين الوصفين وجعل كأنهما وسعا [٤] ...إلخ. من المواضع التى يبدو فيها التعليل بالاتساع ما ذكره السخاوى من تعليل عدم نصب الظرف فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَـذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [٥] بقوله «فسيقولون» على المستقبل فبذلك يتدافعان، فما العامل إذن؟ العامل عند السخاوى محذوف، تقديره «ظهر عنادهم» وحذف لدلالة السياق عليه: يقول السخاوى: «وإذ لم يهتدوا» ظرف لا يجوز أن تعمل فيه «فسيقولون» فعل مستقبل، وإذ ظرف لما مضى من الزمان فيتدافعان، قلت: العامل فى «إذ» محذوف يفهم من السياق، كما حذف من قوله «فلما ذهبوا به»[٦] فى قصة يوسف والتقدير: «إذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم وقولهم إفك»[٧] .

١١ - الإتباع:

قال السخاوى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لاَ يَهِدِّى﴾ [٨] قال: يهِّدى، أصله: يهتدى، أدغمت التاء فى الدال؛ لقرب مخرجهما، ومن كسر الهاء من يهدى

---

[١] ينظر: تفسير السخاوى (٢٠٤أ).

[٢] ينظر السابق.

[٣] غافر : ٧ .

[٤] تفسير السخاوى (٢٣٥أ).

[٥] الأحقاف : ١١ .

[٦] يوسف : ١٥ .

[٧] تفسير السخاوى (٢٥٩ب) ومثله (٢٧٣ب).

[٨] يونس : ٣٥ .

فقد أتبعها لكسرة الدال، ومن كسر الياء أيضاً فقد أتبعها لكسرة الهاء ومثل هذه اللغات فى يخطف»[1].

فالسخاوى هنا يتعرض لبعض اللغات التى نطق بها العرب، والتى نزل بها القرآن، فالأصل فى هذا الفعل يهتدى، بسكون الهاء، فلما أدغمت التاء فى الدال - وهو هنا أيضاً يعلل ذلك بقرب المخرج - كان الأصل سكون الهاء، فماذا عن كسرها؟ فيجيب السخاوى بأن كسرها إتباعاً لحركة الدال، وكذلك يعلل كسر الياء أيضاً بأنه إتباع لحركة الهاء وهو ما يسمى بالمماثلة الرجعية.

وقال السخاوى معللاً لكسرة الجيم فى قراءةٍ فى قوله تعالى: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾[2] قال: «وقرئ ﴿جِيُوبِهِنَّ﴾ ، بكسر الجيم ؛ لأجل الياء، كـ «البِيُوتِ والعِيُونِ»[3] .

١٢ - أمن اللبس:

وهذه العلة تدور كثيراً فى كتب النحاة واللغويين، ولها دور كبير فى إثبات الحكم النحوى ونفيه[4] . وقد اعتل بها السخاوى فى مواضع من التفسير، منها:- كسر لام الجر لئلا تلبس بلام الابتداء [5] ومنه قوله معللاً سقوط همزة الوصل فى الاستفهام فى قوله تعالى: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا﴾[6]... الآية ، قال السخاوى:« وسقطت همزة الوصل فى قوله ﴿أفترى على الله كذباً﴾ و لم تسقط فى قوله ﴿ءَآلسِّحْرُ﴾[7] و﴿ءآ للهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[8] ؛ لأن مسألة السحر لو سقطت لَمَدَّةُ لالتبس الاستفهام بالخبر، بخلاف ﴿أفترى على الله كذباً﴾ فإن الهمزة، لو ظهرت لكانت مكسورة»[9] .

فالسخاوى بذوقه اللغوى يرى أن سقوط الهمزة له حكم يختلف من حالة الجواز إلى حالة المنع، والعلة المسيطرة هنا هى أمن اللبس فى الحالة الأولى، وحيثما يلتبس على السامع فلا يدرى :هل الكلام من قبيل الإنشاء أم من قبيل الخبر ؟يمتنع هذا الحكم، وهو هنا سقوط الهمزة فى الآية الأولى

---

[1] تفسير السخاوى (٧٧ب).

[2] النور (٣١)، وهى قراءة ابن كثير والأخوين وابن ذكوان. الدر المصون (٢١٦/٥).

[3] تفسير السخاوى (١٤١أ).

[4] وقد عبر عن هذا المعنى أستاذنا الدكتور تمام حسان بعد أن عرض مجموعة من الأصول التى يستصحبها النحاة دليلا للتقعيد على المستوى الصوتى والصرفى والتركيبى ثم قال: ((وشرط العدول عن أصل من هذه الأصول أن يؤمن اللبس فتحقق الفائدة ومن هنا لا يكون الحذف إلا مع وجود دليل ولا يكون الإضمار إلا عند وجود المفسر ولا يكون الفصل إلا بغير الأحنى ولا التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ...)) ينظر الأصول دراسة أبيستمولوجية (١٣٠) ط١ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م.

[5] المفصل شرح المفصل (٨٥/١ظ).

[6] سبأ : ٨ .

[7] يونس: ٨١ ، لم أقف على نسبةٍ لهذه القراءة فيما بين يدى من كتب القراءات المتواترة والشاذة.

[8] يونس : ٥٩ .

[9] تفسير السخاوى (٢٠٠ب).

﴿افترى على الله كذباً﴾ وامتناعه فى الآيتين التاليتين؛ لما يؤدى إليه حذفها من لبس وهو ما يتنافى مع الأسلوب الفصيح، ناهيك عن أفصح ما سمع العربى.

- ومن المسائل التى تأثر السخاوى فيها بعلماء من اللبس مسألة تقديم الخبر على المبتدأ حيث أجازه تبعاً للبصريين وعلل ذلك بأمن اللبس [1].

١٣ - الإشباع :

ذكر السخاوى الإشباع وَخَرَّجَ عليه قراءة من قرأ ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾[2] فى قراءة ابن كثر؛ فقد جاء الفعل مسبوقاً باسم شرط جازم، وعطف عليه فعل مجزوم وهو قوله تعالى ﴿ويصبر﴾ وفى هذا تعارض مع القواعد التى اتفق عليها النحاة، ولهذا نراهم يتأولون هذه الآية ويفرطون فى تخريجاتهم إلى حدّ بعيد يأتى ذكره بعد الحديث عن رأى السخاوى فى هذه المسألة.

قال السخاوى: ﴿من يتقِ ﴾قرىء بإشباع كسرة القاف فتولّدت منها الياء))[3] وهنا نرى أن السخاوى عرض لقراءتين، الأولى﴿ مَنْ يتقِ﴾ وهى مستقيمة مع القواعد النحوية، والقراءة الأخرى ﴿مَنْ يتقي﴾ فهى عند من اعتبر (مَنْ) اسم شرط جازم تحتاج إلى تخريج ومن هنا جاء الخلاف بين النحاة، وخرجت إلينا تخريجات متعددة نقلتها إلينا كتب النحو والتفسير وستأتى بعد قليل، ولكن العلم السخاوى قدم لنا الخلاصة الموجزة، والتخريج الأمثل - فى رأى الباحث - حيث يرى أن "مَنْ" شرطية جازمة والفعل مجزوم وأصل حركة النون الكسرة علامة الياء المحذوفة، ولكنه بإشباع هذه الكسرة صارت ياءً إذن فهذه الياء ليست لام الفعل ولكنها نتيجة إشباع الكسرة التى هى دليل لام الفعل المحذوفة. وبذلك أخرجنا السخاوى بهذا التعليل الجيد من هذه المماطلات والخلافات التى لا طائل من ورائها.

واختلفت آراء النحاة حول قراءة ابن كثير بإثبات الياء، فجعل فريق من النحاة "من" اسماً موصولاً، وعليه فالفعل "يتقي" مرفوع وعلامة الرفع حينئذٍ الضمة المقدرة صلة الموصول، ولا شيء حينئذٍ فى إثبات الياء؛ لأن الفعل مرفوع، ولكن ماذا يصنع هذا الفريق أمام المشكلة الأخرى، وهى الفعل "يصبر" المعطوف على "يتقي" وهو مجزوم، يجيب هذا الفريق بأن الفعل الثانى له تخريجات ثلاثة:

أولاً: الفعل معطوف على المعنى ومن موصولة تضمنت معنى الشرط، وقاسوا عليه قوله تعالى: ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِيَن﴾ [4] فالفعل (أكن) معطوف على

---

[1] سيأتى تفصيل هذه المسألة فى بيان المسائل التى تابع فيها البصريين.

[2] يوسف : ٩٠ .

[3] تفسير السخاوى (٨٩ب)، وهى قراءة قنبل، وقراءة الجماعة بحذف الياء وقفا ووصلا، ينظر الدر المصون (٢١٢/٤).

[4] المنافقون : ١٠ .

موضع الفاء فى (فأصدَّق)؛ لأن تقدير الآية: إن أخرتنى أكن وأصدق ، وهو رأى الفارسى حين قال: «تجعل (مَنْ) موصولة، فيكون بمنزلة «الذى يتقي» ويحمل المعطوف على المعنى؛ لأن من يتقى إذا كان من منزلة الذى بمنزلة الجزاء الجازم، بدلالة أن كلَّ واحدٍ منهما يصلح دخول الفاء فى جوابه، فإذا اجتمعا فى ذلك جاز أن يعطف عليه، كما يعطف على الشرط المجزوم لكونه بمنزلته فيما ذكرنا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فأصدق وأكنْ﴾[1] وهو اختيار مكى بن أبى طالب؛ حيث قال: «فأما ما رواه قنبل عن قراءة ابن كثير أنَّه قرأ: «يتقي»؛ فإن مجازه جعل (مَنْ) بمعنى الذى، فرفع (يتقي)؛ لأنه صلة لمن، وعطف (يصبرْ) على معنى الكلام؛ لأن (مَنْ) وإن كانت بمعنى (الذي) ففيها معنى الشرط؛ ولذلك تدخل الفاء فى خبرها فى أكثر المواضع، فلما كان فيها معنى الشرط عطف (ويصبر) على ذلك المعنى فجزمه»[2] فهنا _كما نرى _ تعليل لهذه القراءة وتخريج لها بالحمل على المعنى. وهو أيضاً رأى العكبرى [3] وابن يعيش [4] وابن الأنبارى [5] وابن هشام [6] .

ثانياً: عَلَّلَ سكون الراء فى (ويصبر) بتوالى الحركات بالنظر إلى ما بعده من الحركات، وحقه الرفع؛ لأنه معطوف على الفعل المضارع المرفوع (يتقي).

قال الفارسى: «يجوز أن تقدر الضمة فى قوله «ويصبر» وتحذفها للاستخفاف، كما يخفف نحو: عضُد وسبُع، وجاز هذا فى حركة الإعراب، كجوازه فى حركة البناء»[7] .

وقال العكبرى: جعل (مَنْ) بمعنى الذى، فالفعل على هذا مرفوع، (ويصبرْ) بالسكون فيه وجهان: أحدهما أنه حذف الضمة لئلا تتوالى الحركات»[8] . وهو اختيار ابن هشام ؛ حيث قال: «مَنْ موصولة؛ لأنها شرطية، وسكون الرَّاء من (يصبرْ) لتوالى حركات «الباء والراء والفاء والهمزة – تخفيفاً»[9] .

---

[1] ينظر: مجمع البيان للطبرانى ط ونشر دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦١م مجلد٤ (١١٠/١٣).

[2] مشكل إعراب القرآن (٣٩١/١).

[3] التبيان (٧٤٤/٢) ت البجاوى.

[4] شرح المفصل (١٠٦/١٠).

[5] البيان فى غريب إعراب القرآن (٤٥/٢).

[6] شرح شذور الذهب (٦٣).

[7] مجمع البيان مجلد٤ (١١٠/١٣).

[8] التبيان (٧٤٤/٢) ت البجاوى.

[9] شرح شذور الذهب (٦٣).

ثالثاً: القول بأن (من) موصول، و(يصبر) سكن لأنه وصلٌ بنية الوقف. وهو اختيار العكبرى، حيث قال: «نوى الوقف عليه، وأجرى الوصل مجرى الوقف» [1] وهو أيضاً قول ابن هشام أن (من) موصولة، وسكنت الراء من (ويصبر)؛ لأنه وصلٌ بنية الوقف»[2] .

فهذه تعليلاتٌ ثلاثة علل بها من جعل (من) موصولة، وهى تعليلات للفعل الثانى (يصبر)؛ إذ هو محل الخلاف حينئذٍ.

أما مَنْ جعل (من) شرطية فقالوا إن (من) شرطية جازمة وحذفت الياء من الفعل (يتقي)؛ لأنه معتل الآخر، والياء الموجودة فى قراءة ابن كثير هى الياء المشبعة عن كسرة القاف [3] وهو اختيار العلم السخاوى، وهو - كما يبدو - التعليل الأقرب إلى عدم التكلف.

- وهناك رأيٌّ جدير بالذكر فى ختام المسألة، وهو أن بعض النحاة ذهب إلى أن (من) شرطية جازمة، وأن الفعل (يتقي) مجزوم، وثبتت الياء حملاً للمعتل على الصحيح. وقالوا: «إن إثبات الياء فى حال الجزم لغةٌ، وإنما الذى حذف هو الحركة المقدَّرة على الياء»[4].

وهذا الرأى الأخير القائل بحمل المعتل على الصحيح هو اختيار عدد كبير من كبار النحاة، والمفسرين: قال العكبرى: «قدَّر الحركة على الياء وحذفها بالجزم، وجعل حرف العلة كالصحيح فى ذلك»[5] . وقال الرضى: «وربما جاء (لم يأتي) فى السعة»[6] .

وهو اختيار ابن مالك حيث قال: «وربَّما قُدِّر جزم الياء فى السَّعة»[7] واستشهد ابن عقيل فى شرحه على ذلك بقراءة ابن كثير [8] .

أما ابن هشام فقد قوَّى هذا التوجيه فقال: «الظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح؛ كقراءة قنبل: «إنه من يتقى ويصبر»[9] .

وقد عرض أبوحيان للأوجه المختلفة واختار هذا التوجيه، فقال: «والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يتقي) مخرجاً على لغة، وإن كانت قليلة، ولا يرجع إلى قول أبى على: «وهذا مما لا يحمل عليه؛ لأنه إنما يجيء فى الشعر لا فى الكلام» لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أن لغة»[10] .

---

[1] التبيان (٧٤٤/٢).

[2] شرح شذور الذهب (٦٣).

[3] ينظر: شرح الكافية (٢٣٠/٢)، التبيان (٥٨/٢)، البحر المحيط (٣٤٢/٥)، وروح المعانى مجلده (٥٠/١٣).

[4] ينظر السابق.

[5] التبيان (٧٤٤/٢).

[6] شرح الكافية (٢٣١/٢).

[7] شرح التسهيل (٣٧/١).

[8] السابق.

[9] مغنى اللبيب (٩١٦) ت: مازن المبارك.

ويرى السيوطى هذا الرأى فيقول: «إنه لبعض العرب، وخرج عليه قراءة: «ولا تخف دركاً ولا تخشي»، وإنه من يتقى ويصبر»[1] .

وقد عرض السمين الحلبى لهذه الأية، فقال: «وأما قراءة قنبل فاختلف الناس فيها على قولين أجودهما إثبات حرف العلة فى الجزم لغة لبعض العرب»[2] .

وترجح لدى الباحث أن هذه القراءة تخرج على أنها لغة صحيحة نزل بها الذكر الحكيم ووردت فى كلام العرب وشعرهم ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ [3]

وقول الآخر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ [4]

وقول ثالث:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ وَلا تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقْ [5]

ففى كل هذه الشواهد أثبت حرف العلة مع تقدم الجازم، ويكفينا قوله تعالى: ﴿لا تخف دركا ولا تخشى﴾[6] ، وقوله تعالى: ﴿من يتقى ويصبر﴾[7] فلا مجال للتأويل طالما توفر الدليل.

١٤ – الاختصاص:

قال السخاوى: «وإنما كان الاختصاص واللزوم علة العمل؛ لأن الاختصاص واللزوم دليل القوة؛ لأن ما لا يختص يضعف ، وما لزم يقوى، وما قوى يعمل؛ لأن العمل أثر القوة»[8] .

فالاختصاص عند السخاوى – كما هو عند النحاة – علة العمل؛ لأنه دليل القوة، وعليه فإن بعض الأدوات تطلب الفعل، وبعضها يطلب الاسم شرطاً لعمله، فماذا عن أداة تطلب الفعل، ولكن تأتى فى التركيب الظاهر داخلة على اسم، من هنا يلجأ النحاة إلى تقدير أو إضمار لفعل محذوف؛ لأن الأداة تطلب الفعل. قال السخاوى مشيراً إلى ذلك: «وإن استجارك أحدٌ...»[9] .

---

(١٠) البحر المحيط (٣٤٣/٥).

(١) همع الهوامع (٥٢/١).

(٢) الدر المصون (٢١٢/٤).

(٣) البيت لقيس بن زهير فى الدرر(١٦٢/١) ، الإنصاف (٣٠/١) ، الجنى الدانى (٥٠)، الأشمونى (١٦٨/١) ،الكتاب (٣١٥/٣-٣١٦).

(٤) شرح المفصل (١٠٥/١٠).

(٥) شرح المفصل (١٠٦/١٠).

(٦) طه : ٧٧ .

(٧) يوسف : ٩٠ .

(٨) المفصل فى شرح المفصل (٥٢/١و).

(٩) التفسير (٦٩أ).

وقال مصرحاً برأيه عندما تعرض لقوله تعالى ﴿لو أن لناكرة﴾: «لو أنَّ لنا، أى: لو ثبت لنا؛ فإن لو تطلب الفعل، وأنَّ فى موضع رفع بالفاعلية...» وهو نفس قوله عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى﴾[1] وهو نفس رأى السخاوى فى كتابه المفضل على المفصل [2] .

عندما قدَّر فعلاً محذوفاً فى قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [3] معللاً باختصاص أدوات الشرط بالدخول على الأفعال. وهو قوله أيضاً عندما رفع كلمة «الشمس» من قوله تعالى ﴿إذا الشمس كورت﴾ على أنه نائب فاعل لما لم يسم فاعله والتقدير: «إذا كورت الشمس كورت» لأن الشرط يطلب الفعل [4] .

والمعروف عند البصريين أن أدوات الشرط مثل إذا الشرطية تضاف إلى جملة فعلية، وفى الآيات الكريمات ﴿إذا السماء انشقت﴾[5] و﴿إذا السماء انفطرت﴾[6] جاء بعدها اسم مرفوع، فتأول البصريون ذلك ؛ فمذهبهم أن المرفوع بعد هذه الأدوات مرفوع بفعل مقدر يفسره المذكور الذى بعده والعلة فى ذلك اختصاص هذه الأدوات بالدخول على الأفعال.

وممن ذهب هذا المذهب الزجاج؛ حيث قال عند إعرابه لقوله تعالى: ﴿إذا الشمس كورت﴾: ﴿ومن حذف الفعل قوله تعالى: ﴿إذا الشمس كورت﴾، أى: إذا كورت الشمس »[7] .

وقد ذكر الأنبارى هذه المسألة فى كتابة «الإنصاف»[8] ضمن المسائل الخلافية وذكر فيها أدلة كلٍ من الفريقين، وذكر رأى الأخفش، الذى يرى أن الاسم المرفوع بعد هذه الأدوات مرفوع بالابتداء، وقد ردَّه ابن الأنبارى واتهمه بالفساد؛ حيث قال: «وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد، ذلك لأن حرف الشرط يقتضى الفعل، ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه... وبهذا يبطل قول الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد إذا مرفوع؛ لأنه مبتدأ فى نحو قول تعالى ﴿إذا السماء انشقت﴾، لأن إذا فيها معنى الشرط»[9] .

---

(1) تفسير السخاوى (٥٦أ)، (١٠٥ب) والآية من الإسراء: ١٠ .

(2) المفضل فى شرح المفصل (٥٢/١و).

(3) التوبة : ٦ .

(4) تفسير السخاوى (٣٣١ب).

(5) الانشاق : ١ .

(6) الانفطار : ١ .

(7) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٣٧/١).

(8) الإنصاف فى مسائل الخلاف (٦٤٠/٢) ط٤ -١٩٦١م.

(9) الإنصاف (٦٤٠/٢).

أما أبو البقاء فقد وصف مذهب الكوفيين بالبعد حين قال: «وقال الكوفيون:الاسم بعد (إذا) مبتدأ، وهو بعيد لما فى (إذا) من معنى الشرط المتقاضى بالفعل»[1] . واختار ابن مالك مذهب البصريين، نفهم هذا من قوله فى ألفيته:

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ كَـ «هُنْ إِذَا اعْتَلَى»

واختار مذهب البصريين أيضاً الفخر الرازى [2] والقرطبى [3] والسيوطى [4] والآلوسى [5] .

ويأتى موقف ابن هشام فى هذه المسألة مفرّقاً بين من يرفع الاسم المرفوع - محل الخلاف - على الابتداء سهواً وخطأ، وبين من يجعله مرتفعاً على الابتداء انطلاقاً من مذهبه كالكوفيين، فيقول: «ومن الوهم فى الأول أنْ يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين فى نحو ﴿إذا السماء انشقت﴾ أن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ؛ لأنه خلاف من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً»[6] .

فابن هشام يرى أن حذف الفعل يطرد بعد (إنْ) و(إذا)وإلى ذلك يشير بقوله: «يطرد حذفه مفسراً نحو: ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك﴾ و ﴿إذا السماء انشقت﴾[7] .

ومما ذكره ابن هشام أيضاً نفهم أن للكوفيين رأيين فى المرفوع بعد هذه الأدوات:

الأول: على أنه مرفوع على الابتداء.

الثانى: يعرب هذا الاسم على أنه فاعل لفعل محذوف.

وبذلك نرى أن السخاوى قد تابع البصريين فى هذه المسألة وهو إضمار فعل يرتفع به المرفوع المذكور فى مثل الآيات السابقة، ولكنه وافق الكوفيين ومعهم المبرد والزجاج الذين يرون أن «أنَّ وما بعدها» بعد «لو» فى محل رفع على الفاعلية، وقد ذكر المرادى أقوال النحاة فى ذلك، وقال بعد أن ذكر رأى الكوفيين المذكور: «وهو أقيس؛ إبقاءً للاختصاص»[8] . وذكر أن مذهب سيبويه أن موضع (أن) بعد (لو) رفع بالابتداء»[9] .

١٥ - الفائدة :

---

[1] التبيان (٢/٢٧٨).

[2] التفسير الكبير (٣١/٦٦).

[3] الجامع لأحكام القرآن (٨/٧٧٠).

[4] الهمع (١/٢٠٦).

[5] روح المعانى مجلد٤ (٧/٥٣).

[6] مغنى اللبيب (٧٥٧) ت مازن المبارك.

[7] السابق (٧٢٧).

[8] الجنى الدانى (٢٧٨).

[9] السابق (٢٧٧).

والفائدة من العلل النحوية التى كثيراً ما يعلل بها النحاة بعض الأحكام النحوية، وقد علل السخاوى كثيراً فى تفسيره بعض الأحكام بالفائدة، فمن ذلك ما اعترض به على الزجاج حينما جعل إعراب قوله تعالى ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾[1] أن «بين» اسم كان مبنى لإضافته إلى غير متمكن، و «قواماً» خبر، قال السخاوى: وهو وإن كان حسناً من جهة الإعراب ولكن المعنى ليس بقوى؛ لأن مابين الإسراف والتقتير قوام لا محالة، فليس فى الخبر الذى هو معتمد الفائدة فائدة» ومن هذه المواضع أيضاً اختيار السخاوى توجيهه كلمة «القرى» من قوله تعالى :﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[2] على أنها عطف بيان واستبعد كونها خبراً بقوله: «ويبعد أن يجعل «القري» خبراً عن (تلك) لقلة الفائدة فيه، وإن كان قد جاء مثله خبراً﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[3] ،﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾[4] فيه إشارة إلى معاجلتهم بالعقوبة»[5] .

وذهب السخاوى إلى أنَّ «أنْ» فى قوله تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾[6] أنها مفسرة والسخاوى لا يجيز أن تكون مخففة من الثقيلة، لما فى ذلك من وجوب إضمار «قد» هنا على هذا الوجه، وعنده لا يجوز إضمار قد، وعلل السخاوى عدم جواز إضمار «قد» بأن فيها فائدة تذهب بالإضمار. قال : « «أن بورك» مفسرة؛ لأن النداء فيه معنى القول، ولا يجوز أن تكون مخففة من الثقيلة؛ لأنه لابد فيه من «قد»، ولا يجوز إضمارها؛ لأن فيها فائدة تذهب بحذفها...»[7]

وهو فى ذلك موافق للزمخشرى، وذلك باعتبار أن «بورك» خبر لا دعاء وفى هذه الحالة يجب وجود فاصل بين «أنْ» المخففة وخبرها، ويرى السمين الحلبى أن اعتبار «بورك» دعاءً فيه إشكال أيضاً فى وقوع الطلب خبراً ورجح كونها مفسرة [8] . ومن هذه المواضع يتضح لنا مدى اعتبار السخاوى بالفائدة واعتلاله بها نفياً للحكم أو إثباتاً له.

١٦ – التعويض:

---

(١) الفرقان : ٦٧، وينظر تفسير السخاوى: ١٥٣أ.

(٢) الكهف : ٥٩ .

(٣) هود : ٧٢ .

(٤) النحل : ٥٢ .

(٥) تفسير السخاوى (١٠٩ب).

(٦) النمل : ٩ .

(٧) تفسير السخاوى (١٦٢ب).

(٨) ينظر: الدر المصون (٥/٢٩٦).

علل السخاوى اختياره بأن الهاء فى قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[1] هاء والسكت وهى فى هذا الموضع من الآية «اقتده» أحق منها للسكت فى قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما هيه﴾[2] ، و﴿ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَانِيَهْ﴾[3] فقال: «الهاء فى «اقتده» للسَّكت، كقوله ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾، ﴿هلك عنّى سلطانيه﴾ وهى بهذا الموضع أحق؛ لأنها كالعوض من حرف العِلّة المحذوف»[4] .

وهذا ملحظ دقيق من السخاوي؛ إذ يرى أن الهاء فى هذا الفعل جاءت عوضاً عن حرف العلة المحذوف؛ والأفضل فى المحذوف أن يُترَكَ دليلٌ عليه، أو يعوض؛ فإذا اختلف فى غيرها من المواضع فهى هنا – فى رأى السخاوى – أحق بهذا التعويض من أجل الحرف المحذوف وكذلك كان تعليله.

عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَلِتَجْرِىَ الْفُلْكُ بِأَمْرِهِ﴾[5] قال: «قريء ﴿الفُلُك﴾، بضم اللام، وكل «فُعْل» يجوز فيه «فُعُل»، كما يجوز فى كل «فُعُل» «فُعْل» على مذهب التعويض»[6] .

وقد علل السخاوى بالتعويض أيضاً تقديم المفعول فى قوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[7] ، فقال:﴿ بل الله فاعبد ﴾ردٌ لما أمروه به من عبادة آلهتهم، فحذف الشرط وجعل تقديم المفعول عوضاً منه»[8] . وهنا تعليل بالعوض عن جزء محذوف من التركيب وهو الشرط. ومن هذه المواضع أيضاً: تعليله لقراءة الحسن:﴿ أَلْقِيَنْ فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾[9] فقال: «وقرأ الحسن «ألقين» أبدل النون الساكنة ألفاً، ويجوز أن يكون «ألقيا» إجراءً للوصل مجرى الوقف؛ فأثبت الألف عوضاً عن النون فى حال الوصل [10] ومنها تعليله للتنوين الداخل على اسم «لات» بأنه تنوين عوض، قال فى توجيه قول الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[11]

---

[1] الأنعام : ٩٠ .

[2] القارعة : ١٠ .

[3] الحاقة : ٢٩ .

[4] تفسير السخاوى (٥٢).

[5] الروم : ٤٦ .

[6] تفسير السخاوى (١٨٥ب).

[7] الزمر : ٦٦ .

[8] تفسير السخاوى (٢٣٣أ).

[9] ق : ٢٤ .

[10] تفسير السخاوى (٢٧٤أ).

[11] ينظر: معانى الفراء (٣٩٨/٢)، معانى الأخفش (٤٥٦)، الدر المصون (٥٢٣/٥).

قال: «إذ ظرف زمان قطع منه المضاف إليه وعوَّض التنوين؛ لأن الأصل ولات أوان صلح...»[1] .

١٧ – علة حذف واختصار:

ومن ذلك عند قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ﴾[2] قال: والقياس: يتساءلون المجرمين – أى: يتساءلون المجرمين عن المجرمين – ماسلككم؟، إلا أن الكلام جيء به على الحذف والاختصار، ونظيره:﴿ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلاَمًا زَكِيًّا ﴾[3] ، والواهب هو الله تعالى، وإنما هو حكاية قول الله تعالى»[4] .

١٨ – علة عدم:

استخدم السخاوى هذه العلة فى نفيه بعض الأحكام، ومن ذلك نفى أن يكون «الياسين» – على قراءة من قرأ كذلك – جمع الياس، وعلل ذلك بعدم دخول الألف واللام للتعريف عليها [5] .

١٩ – علة رسم المصحف:

احتج السخاوى لمن قرأ ﴿لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[6] بدون ألف، على أن اللام لام الابتداء، و«أقسم» خبر مبتدأ محذوف، معناه: لأنا أقسم، قالوا: ويعضده أنه فى الإمام بغير ألف»[7] .

ومن ذلك، قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾[8] قال: «مال هذا»: وقع فى المصحف فصل اللام عن الهاء، و الأصل وصلها، وخط المصحف سُنَّةٌ لا تغير»[9] .

ورسم المصحف علة فى إثبات الحكم دون نفيه: وهذا ملحظ مهم عند السخاوي؛ إذ يرى أن رسم المصحف علة فى إثبات الحكم، كما فى المثالين المذكورين، ولكنه ليس علة فى نفى الحكم، ويتضح ذلك من مناقشة السخاوى آراء النحاة فى إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[10] ، قال السخاوى: الضمير فى﴿كالوهم أو وزنوهم﴾ منصوب راجع إلى الناس، وفيه وجهان،: أن يراد: كالوا هم أو وزنوا هم فحذف الجار وأوصل الفعل؛ كما قال:

---

[1] تفسير السخاوى (٢٢٢ب).

[2] المدثر : ٣٩-٤٢ .

[3] مريم : ١٩ .

[4] تفسير السخاوى (٣٢٢أ).

[5] تقدم ذلك فى صدر المبحث الثانى من هذا الفصل. وينظر: تفسير السخاوى (٢٢٠) ب.

[6] القيامة : ١ وهى قراءة قنبل والبزى بخلاف عنه كما فى الدر المصون (٤٢٥/٦).

[7] تفسير السخاوى (٣٢٢ب).

[8] الفرقان : ٧ .

[9] تفسير السخاوى (١٤٦ب).

[10] المطففين : ٣ .

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ [1]

بمعنى جنيت لك ، أو يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والمضاف هو المكيل والموزن، ولا يصح أن يكون ضميراً مرفوعاً راجعاً للمطففين؛ لأن الكلام يخرج به إلى نظم فاسد، والمعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلت الضمير للمطففين انقلب إلى قولك: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا تولوا الكيل والوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث واقعٌ فى الفعل لا فى المباشر، والتعليق فى إبطاله بخط المصحف؛ لأن الألف[2] التى تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه -ركيكٌ؛ لأن خطَّ المصحف لم يراع فى كثير منه حَدُّ المصطلح عليه فى علم الخطِّ، قال الزمخشرى:[3] على أنى رأيت فى الكتب المخطوطة بأيدى الأئمة المتقنين هذه الألف مرفوضة لكونها غير ثابتة فى اللفظ والخطُّ جميعاً لأن الواو وحدها معطية معنى الجمع، وإنما كتبت هذه الألف تفرقة بين واو الجمع وغيرها فى نحو قولك: هم لم يدعوا و لم يدعو، فَمَنْ لم يُثْبِتْها قال: المعنى كافٍ فى التفرقة بينهما، ووقف عيسى بن عمر على الواو من (كالوهم أو وزنوهم)[4] وقفة يسيرة ليفرق بينها وبين ما لا يستحق الألف»[5] ومن هنا فإن السخاوى يرفض ردَّ التوجيه القائل بأن الضمير فى محل رفع عائد على المطففين ؛ تعلقاً بخط المصحف؛ إذ ليس فيه ألف، ولكنه يردُّه من وجه آخر أولى عنده وهو تنافر النظم واختلال المعنى.

٢٠ - فساد المعنى وصحته [6] .

٢١ - الضرورة:

موقف النحاة من الضرورة : اختلفت آراء النحاة حول مدلول «الضرورة الشعرية» وسلكوا فى فهمهم لها اتجاهات متعددة منها:

١ - الاتجاه الأول: يمثله:- رأى سيبويه وابن مالك:

يقول أستاذنا الدكتور محمد حماسة: «لم يصرح سيبويه رحمه الله بتعريف محدد للضرورة، بل إن لفظ الضرورة بذاته لم يجر له فى كتابه - على اتساعه - ذكر على الإطلاق». وقال: إن شراح كتابه ودارسيه فهموا رأيه فى الضرورة من خلال تناوله لبعض المسائل فى كتابه... فماذا كان فهم سيبويه للضرورة؟ الضرورة عند سيبويه وابن مالك ما ليس للشاعر عنه مندوحة، بحيث لا يستطيع

---

[1] البيت : بلا نسبة فى الإنصاف(١/٣١٩) ، أوضح المسالك ١/١٨٠) رصف المبانى (٧٨) ، التصريح (١/١٥١) المغنى (١/٥٢).

[2] فى التفسير : الواو، ولعله خطأ من الناسخ.

[3] الكشاف (٤/ ٧٢٠).

[4] بياض فى الأصل، والمثبت من جمال القراء للسخاوى (٢/٦٣٤)، ومن الكشاف (٤/ ٧٢٠) وهو مقتضى للمعنى.

[5] تفسير السخاوى (٣٣٤أ).

[6] لم أتعرض لهذه العلة، واكتفيت بالإشارة هنا إلى ما كتبه الباحث/ أحمد عثمان، ينظر: الاتجاهات الأدبية فى تفسير السخاوى من (١٦١-٢٠٧) تحت عنوان: الاتجاه النحوى عند السخاوى، و لم يناقش إلا اهتمام السخاوى بالمعنى وفيما ذكره كفاية فليراجع .

عنه معدلاً، ولا به بدلاً [1] . وهو فهم - كما يرى أستاذنا الدكتور حماسة - يرتبط بالمعنى المعجمى والدلالى أيضاً [2] ؛ فالضرورة: الحاجة والاضطرار: «الاحتياج إلى الشيء، واضطره: أحوجه، وألجأه»[3] . وعلى هذا الفهم لن يكون للضرورة مجال آخر غير الشعر؛ إذ ليس ثمة حاجة تلجيء إلى ارتكاب محظور وفى سعة الكلام مندوحة عنه. وهذا الاتجاه رغم سبق سيبويه إليه، إلا أنه نسب إلى ابن مالك وشهر به وهو أيضاً لم يجد أنصاراً كثيرين..؛ بل تعرض لهجمات شديدة من اللاحقين [4] .

٢ - الاتجاه الثانى: يمثله رأى ابن جنى والجمهور:«يرى ابن جنى والجمهور أن الضرورة ما وقع فى الشعر سواءٌ كان للشاعر عنه فسحة أم لا» ولم يشترطوا فى الضرورة اضطرار الشاعر إلى ذلك فى شعره، بل جوزوا له فى الشعر مالا يجوز فى الكلام وإن لم يضطر»[5] .

وقدوجد هذا الاتجاه أنصاراً كثيرين منهم الرضى وابن هشام وابن عصفور والبغدادى وغيرهم.

وخص العلماء ابن جنى بنسبة هذا الاتجاه إليه ؛ نظراً لتفصيله فى ذلك؛ إذ يرى خصوصية ذلك بالشعر، ويرى أن العرب يرتكبون الضرورة مع القدرة على تركيبها ومع موقف ابن جنى من الضرورة فإنه لم يكن يعد كل ما جاء فى الشعر ضرورة.

هذان الاتجاهان هما أشهر الآراء فى الضرورة، ومذهب الجمهور أشهر. وهناك آراء أخرى يذكرها الدارسون منها:-

١ - رأى الأخفش؛ إذ خصها بالشاعر فى كلامه وشعره.

٢ - رأى ابن فارس الذى يرى أن الشاعر إما أن يكون لكلامه وجه من العربية فهو حينئذ ليس ضرورة، وإما ألا يكون وعندئذ لا داعى للتكلف؛ بل يكون مردوداً [6] .

الضرورة فى القرآن الكريم

سيأتى جزم السخاوى بعدم وجود ضرورة فى القرآن الكريم، وهو مذهب جميع النحاة، وفى ذلك يقول أستاذنا الدكتور محمد حماسة: أما القول بوجود ضرورة فى القرآن فهذا ما لم يصرح به أحد من العلماء؛ لأنهم كانوا ينظرون للضرورة على أنها شيء يجب أن ينزه عنه القرآن الكريم. فهناك أنواع من الضرورة جيدة مطردة وليس يخرجها جودتها عن ضرورة الشعر ؛ إذ كان جوازها

---

[1] ينظر الضرورة الشعرية فى النحو العربى د/ محمد حماسة عبد اللطيف (١٢٨)، ولغة الشعر له أيضًا (١٣٠).

[2] ينظر السابق .

[3] ينظر : القاموس المحيط، اللسان (ضرر).

[4] راجع تفصيل ذلك فى الضرورة الشعرية (١٣٧) وما بعدها.

[5] الضرورة الشعرية (١٤٧) وما بعدها بتصرف.

[6] السابق.

بسبب الشعر وقد نبه المبرد إلى أن: القرآن يحمل على أشرف المذاهب، وقد وضع السيرافى قاعدة مهمة وكررها أكثر من مرة فى شرحه لسيبويه، وهى «ما كان فى القرآن مثله لا يقال له ضرورة. وليس هذا فحسب، بل ما قرأت به القراء لم يدخل مثله فى ضرورة الشعر، لأن ليس فى القرآن ضرورة، ويقول ابن جنى: «والقرآن يتخير ولا يتخير عليه». هذا كلام العلماء فى هذا الشأن، وقد علق أستاذنا الدكتور حماسة فقال: «ولا أعلم أحداً من النحاة عارض هذا المبدأ المهم ولكنهم،واقعون فى القول بوجود ضرورة فى القرآن عند التمثيل لألوان من الضرورة فى السجع...»[1] .

موقف السخاوى من الضرورة

عرض السخاوى بإيجاز شديد لقوله تعالى ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾[2] فقال: إن قال قائل: لم لا قال: فتشقيا؛ عن آدم وحواء؟ والجواب من وجهين: أحدهما أن الذى يشقى بالنزول من الجنة هو الرجل دون المرأة...والوجه الثانى: أنه ما قال: فتشقيا؛ لأجل تأخير رءوس الآى، وهو بعيد؛ لأن القرآن ليس محلاً للضرورة»[3] . فهذا تصريح من السخاوى بأن الضرورة لا تجوز فى القرآن. وقد أكد موقفه من الضرورة فى القرآن فى موضع آخر، عندما عرض لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالاً وَسَعِيرًا﴾[4] فعرض فيها وجهين، قال: «سلاسل» قرىء بالتنوين، وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون التنوين بدل حرف الإطلاق ويجرى الوصل مجرى الوقف.

والثانى: أن يكون صاحب الرواية ممن ضرى برواية الشعر، وفيه صرف مالا ينصرف»[5] .

ومن مجموع هذين الموضعين يمكننا أن نتبين موقف السخاوى وفهمه للضرورة فهو يقول بعدم وجود الضرورة فى القرآن الكريم، وتعليله إفراد الضمير فى الموضع الأول فى «فتشقى» كان من وجهين، أحدهما: الحمل على المعنى ' والثانى: إفراده لأجل تأخير رءوس الآى، أى التناسب فى الفواصل، وقد صرح باستبعاده كما تقدم فى كلامه، والذى يعنينى هنا قوله: «لأن القرآن ليس محلًا للضرورة». فمنعه للضرورة فى القرآن يعنى أنه يجيزها فى الشعر، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هذا الرفض لوجود الضرورة فى القرآن يقطع بفهم السخاوى للضرورة بأنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهى -بذلك - ما يجب أن ينزه عنه النص القرآنى والسخاوى يجرى على مذهب من

---

[1] ينظر: لغة الشعر د/ محمد حماسة (١٣٦) وما بعدها... بتصرف.

[2] طه : ١١٧ .

[3] تفسير السخاوى (١٢٤أ،ب).

[4] الإنسان : ٤ .

[5] تفسير السخاوى (٣٢٤ب) .

يشترط فى الضرورة: أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد عنه مفرًّا ، وأن يكون فى ذلك رَدُّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز.أما الأول فيفهم من منعه للضرورة فى القرآن. والثانى قد صرح به فى المفضل عندما عرض لصرف الممنوع من الصرف للضرورة، وصرح بمنع العكس، فقال: «منع من ذلك سائر البصريين، وقالوا: إنما جاز للشاعر صرف ما لا ينصرف؛ لأنه يرجع فيه إلى أصل، فأما ترك الصرف فيما ينصرف فلا يرجع إلى أصل... »[1] ويؤيده قوله فى الآية الثانية. وملحظ آخر يمكن استنتاجه من كلام السخاوى عند توجيهه لقوله تعالى:﴿سلاسلا﴾ على قراءة التنوين، أعنى قوله فى التوجيه الثانى: «أن يكون صاحب الرواية ممن ضرى برواية الشعر، وفيه صرف ما لا ينصرف» والحديث عن إيراد السخاوى لهذا الوجه، تقدم فى موضعه من البحث، والذى يعنينى هنا أن المفهوم من كلامه أن راوى الشعر- أو الشاعر- يجوز له ما لا يجوز لغيره من العدول عن القاعدة، على أنه قد يبدو لى هنا أن السخاوى متأثر برأى الأخفش وفهمه للضرورة، وفى ذلك يقول أستاذنا الدكتور/ حماسة : «لقد ذهب الأخفش، سعيد بن مسعدة مذهبًا مغايرًا لغيره من النحاة فى ضرورة الشعر، إذ نظر إلى الشعراء على أنهم طبقة مختلفة عن غيرهم، وينبغى أن يباح لهم ما لا يباح لسواهم، واعترف بأن لهم تأثيرًا فى الكلام العادي؛ حيث يتأثرون هم أولا بما يقولونه فى شعرهم وتصبح تراكيب الشعر على ألسنتهم فى مخاطباتهم، وبالتالى يؤثرون فى غيرهم ممن يخالطونهم أو يقلدونهم أو غير ذلك، فقد ذهب الأخفش إلى أن الشاعر يجوز له فى كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر فى كلامه؛ لأن لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر، فجوز له ما لم يجز لغيره»[2] وليس يعنى هذا أن السخاوى يقول بجواز الضرورة فى القرآن؛ لأنه قد صرح بعكسه، ولا أرجح حمله على الجرح فى القاريء كما يبدو من ظاهر الكلام، فماذا يعنى هذا؟. والجواب: أنه يمكن حمل كلامه هنا على أن الضرورة فى الشعر تجيز للشاعر صرف مالا ينصرف، وبما أن ذلك جائز فى الشعر للضرورة، فإن ذلك يجوز فى القرآن، ولكن لا يسمى ضرورة جريًا منه على رأى الكثير من النحاة، والذين يرون أن كل ما ورد فى القرآن مثله فليس من باب الضرورة، وهو عندى أخف من الطعن فى القاريء على ما عهدته من احترامه للقراءات وأصحابها وتقريره أنهم لا يقرءون من عند أنفسهم، وبذلك ينضم اعتذار جديد إلى ما قدمته من قبل عن إيراد السخاوى لهذا الوجه، وإن لم يصح هذا الوجه فالقدح باقٍ والاعتراض متوجه إلى السخاوى فى إيراد هذا الوجه، والله أعلم.

وبعد هذا العرض لأهم العلل التى ظهرت فى تفسير السخاوى ، فإنه يتبين لى أمور منها:

---

[1] المفضل (١/٣٦ظ،٤٠و) وهذا الرأى مما يرجح عدم نسبة المنظومة إليه حيث صرح صاحب المنظومة بجواز منع المصروف خلافًا لما هنا.

[2] الضرورة الشعرية فى النحو العربى (١٥٣) د/ محمد حماسة عبد اللطيف . ط١ مكتبة دار العلوم.

١- استخدام السخاوى لمعظم علل النحاة التى نصُّوا عليها وهو الغالب الأظهر، كما أنه استخدم بعض العلل التى لم ينص عليها النحاة ومن ذلك تعليله برسم المصحف كما تقدم بيانه فى موضعه ولكنه جعله علة لإثبات الحكم لا لنفيه.

٢- يغلب على السخاوى استخدامه للعلل التعليمية وعلة العلة وابتعد عن العلة الجدلية التى لا تفيد نطقًا ولا تكشف عن معنى، مع معرفته بالعلل الجدلية -كما يبدو من مقدمته التى أفرد فيها حديثًا عن العلة- ورغم استخدامه لهذه العلل فى «المفضل»، فربما فرضت عليه طبيعة التفسير المقتضب البعد عن العلة الثالثة هنا إلى حدٍ كبير، ومع ذلك فلم يخل التفسير من العلل الجدلية وخاصة عندما يتعرض لمسألة خلافية يريد تأكيد رأيه فيها وأخص المواضع التى يعرض فيها لبيان العامل وتحديده، ومن ذلك على سبيل المثال: عند قوله تعالى: ﴿قل بلى وربى لتبعثن ثم لتنبؤن بما عملتم﴾ إلى ﴿يوم يبعثهم الله جميعًا﴾[١] فقد حاول تحديد العامل فى «يوم»، فقال: «وانتصب اليوم إما بقوله «لتنبؤنّ» أو بـ«خبير» لما فيه من معنى الوعيد، أو بإضمار اذكر»[٢] فتعليل السخاوى عمل «خبير» فى «يوم» بما ضُمِّنَه من معنى الوعيد هو علة جدلية أو علة ثالثة.

ومن ذلك: منع السخاوى عمل «برسول» فى «مصدقًا» و«مبشرًا»[٣] قال: «لأن حروف الجر لا تعمل بأنفسها، إنما تعمل بما تضمنه من العامل الذى فيه رائحة الفعل»[٤].

٣- الغالب استخدام السخاوى للعلة المفردة، وأحيانًا كان يستخدم العلة المركبة من أكثر من علة، ومن ذلك -مثلًا-: تعليله لمنع «مثنى وثلاث ورباع»[٥] من الصرف بالعدل والتكرار، وردَّ قول الزمخشرى بأنه لا فرق بين المكررة وغير المكررة، أى أن الزمخشرى علل بعلة مفردة، وهى «العدل» أما السخاوى فعلل بعلتين: العدل والتكرار.

قال السخاوى: «مثنى وثلاث ورباع»: صفة للأجنحة، وإنما لم تنصرف لتكرر العدل فيها، والتقدير: أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة، وزعم الزمخشرى أنه لا يفترق الحال فى مثنى وثلاث بين المكررة وغير المكررة، وفيه نظرٌ؛ لأن غير المكررة حقيقة، بأن تنصرف؛ لأن مثنى وثلاث المكرر إنما نُقِلَ إلى هذا الوزن ليدُّل على التكرر؛ فالتكرر هو موجب منع صرفها؛ فلا تستوى المكررة وغيرها»[٦].

---

(١) التغابن : ٧-٩ .

(٢) تفسير السخاوى (٣٣ب)، سيأتى هذا النص فى العلل.

(٣) الصف : ٦ .

(٤) تفسير السخاوى (٣٠١ب) وسيأتى فى العامل.

(٥) فاطر: ١ .

(٦) تفسير السخاوى (٢٠٦ب)، وسيأتى بيان ذلك فى اعتراضاته على الزمخشرى فى الباب الثانى فى الفصل الثالث منه.

٤- استخدام السخاوى للعلل جاء مُتّسِقًا مع منهجه وشرطه فى التفسير، فى محاولة لتقريب الحكم النحوى -وكذا الفقهى وغيرها- إلى القارىء فى أسهل صوره للوصول إلى المراد من تفسيره للنص القرآنى الذى هو بصدده و لم ينس أن غايته محاولة الوصول للمعنى الأشبه بمراد الله تعالى، وكذا لم ينس أنه يتعامل مع نصٍّ مقدسٍ فوجدناه يمنع القول بالضرورة فى القرآن، وكذا يعبر بالحمل على المعنى بدلًا من التوهم...الخ.

٥- استخدام السخاوى للعلل يدل على ثقافته النحوية الواسعة وعقليته المنظمة.

الفصل الرابع

موقف السخاوى من نظرية العامل

[فى ضوء التفسير]

ويشمل:

- التمهيد.
- المبحث الأول: نظرية العامل عند النحاة.
- المبحث الثانى: موقف السخاوى من نظرية العامل.
- المبحث الثالث: آثار نظرية العامل على آراء السخاوى فى ضوء التفسير.

المبحث الأول: نظرية العامل عند النحاة

المطلب الأول : نظرية العامل فى النحو العربى:

«لقد كان العامل فى النحو مثار جدل عنيف بين العلماء ومدار نزاعٍ طويل بينهم، وشغل من تفكيرهم حيزاً ضخماً، ومن تآليفهم فراغاً كبيراً، وكان حديث المتأخرين فيه أكثر، وجدالهم حوله أعنف، ورغبتهم فى التخلص منه أو فى تقليل أثره أقوى و أوفر»[1] .

أولاً: العامل عند سيبويه:-

وليس أدلَّ على قِدَم تفكير النحاة فى نظرية العامل من إثارة سيبويه إياها فى بداية الكَتاب، فبعد أن تحدث عن مجارى الكلم فى العربية قال: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس فى شيء إلا وهو يزول عنها ...»[2] ويتضح من كلام سيبويه ما يلى:-

١ - أن العامل هو الذى يحدث الأثر الذى يظهر فى الكلمة وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل، ويختلف باختلافها، وهو ما ذهب إليه البصريون، كما يفهم من أصولهم وقواعدهم ومنها:-

١ - المعمول تابع للعامل؛ فلا يفوقه فى التصرف.

٢ - المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

٣ - الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً.

٤ - لا يجتمع عاملان على معمول واحد...إلخ.

ثانياً: العامل عند ابن جنى:-

يرى ابن جنى أن العامل فى الحقيقة هو المتكلم، وأن نسبة العمل إلى الفعل إنما هى للتقريب والتعليم تيسيراً للعلم ومساعدةً للمتعلم. ونسبة العمل إلى اللفظ عنده نسبة مجازية [3] .

ثالثاً:العامل عند ابن مضاء القرطبى:-

وإن كان سيبويه نسب العمل إلى اللفظ حقيقة ونسبه ابن جنى إليه نسبة مجازية؛ فإن ابن مضاء قد ذهب إلى أن العامل لا يصح أن ينسب إلى اللفظ، كما أنه لا يصح أن ينسب إلى المتكلم؛ لأن كلاً منهما لا يصح أن يكون مؤثراً عاملاً، ولكن العمل لله وحده ؛ لأن مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات إنما هى من فعل الله تعالى؛ وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية

---

[1] مدرسة البصرة النحوية أ د / عبد الرحمن السيد (٢٢٠) رسالة ماجستير بدار العلوم ١٩٥٨م تحت رقم (١٩).

[2] الكتاب (١٣/١) ت الأستاذ عبد السلام هارون ط دار القلم ١٩٦٦م.

[3] راجع نص كلام ابن جنى فى الخصائص (١١٠/١،١١١) ط الهيئة العامة للكتاب ط٣ ١٩٨٦م.

بل إنه يرى أن القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً لا يقول به أحد من العقلاء [1] .

وحملة ابن مضاء على هذه النظرية والقائلين بها غنية عن الكلام فيها يقول؛ ابن مضاء: «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع...»[2].

رابعاً: رأى المجددين من المحدثين:-

شغلت أيضاً حيزاً كبيراً من تفكير المجددين فى العصر الحديث بين الرفض والقبول مما لا مجال للإطالة فيه هنا [3] .

خامساً: العوامل عند البصريين: قسم البصريون العوامل إلى :

أ - لفظية. ب - معنوية.

واللفظية تنقسم إلى:

١ - الأسماء: جامدة مثل المبتدأ والمضاف . - مشتقة ومنها المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول...إلخ.

٢ - الأفعال: وهى أصل العمل.

٣ - الحروف: جارة وناصبة وجازمة... إلى غير ذلك من التقسيمات [4] .

وخلاصة القول أنَّ جمهور النحاة يقولون بوجود العوامل وتأثيرها، والخلاف حول حقيقته وأقسامه وآثاره، ولا تكاد مسألة من مسائل النحو تخلو من حديث عن العامل أو ما يتعلق به من قضاياه

---

[1] الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى (٨٧) .

[2] ينظر: السابق.

[3] من هؤلاء الأستاذ: إبراهيم مصطفى والأستاذ/ عبد المتعال الصعيدى والدكتور/ شوقى ضيف. ينظر: إحياء النحو (٥٠،٩١،٩٥)، والنحو الجديد (١٢٢) وما بعدها ، والرد على النحاة (٥٠) وما بعدها، للأساتذة المذكورين على الترتيب ، ومدرسة البصرة (١٨٥) وما بعدها.

[4] راجع الأصول لابن السراج (١/٥٢-٥٧).

المبحث الثاني: موقف السخاوى من نظرية العامل

المطلب الأول: مظاهر اهتمام السخاوى بنظرية العامل:

ويمكن تلخيص موقف السخاوى من نظرية العامل بأنه لا يختلف عن موقف معظم النحاة المؤمنين بهذه النظرية،والمتصفح لمصنفات السخاوى ومنها التفسير يجد مظاهر اهتمامه بنظرية العامل واضحة جلية تتمثل فى نقاط أذكر منها:-

١ - عنايته بذكر العامل وتحديده إذا كان ظاهراً.

٢ - محاولة تقدير العامل إذا لم يكن ظاهراً أو موجودًا.

٣ - ذكر الخلاف فى تعيين العامل وتحديده مرجحاً لما يراه.

٤ - عناية السخاوى بتعيين متعلق الظرف أو الجار و المجرور.

٥ - قد يتحدث عن بعض أحكام العامل من حيث الإعمال والإهمال.

٦ - اعتماده العوامل المعنوية والحديث عنها.

٧ - إثارة كثير من القضايا المتعلقة بالعامل كالرتبة بين العامل والمعمول ....إلخ .

وغير ذلك من مظاهر اهتمامه، ولكن هذه أبرزها وفيما يلى شيء من البسط والتفصيل.

المطلب الثاني: نظرية العامل فى مصنفات السخاوى :

أ - فى المفضل:-

والمتصفح لهذا الكتاب يجد تأثره بأصول هذه النظرية واضحاً ؛ حيث نجد من أصولها الكثير والكثير من خلال مناقشة السخاوى للمسائل النحوية، ومن خلال تنظيره لهذه الأصول فى أحيان كثيرة، ومن ذلك:

١ - عند عرضه للإعراب التقديرى فى الأسماء المقصورة، أفاض فى ذلك وذكر أن السبب فى التقدير هو أن حرف إعرابه لا يمكن تحريكه [١] .

٢ - أفاض فى الحديث عن رافع المبتدأ والخبر بما يفيد أنه يقول بالعامل المعنوى [٢] .

٣ - أفاض فى الحديث عن العامل فى الظرف فقال «إن العامل فى الظرف مرادٌ؛ لاقتضاء معموله له ؛ إذ لابد لكل معمول من عامل...»[٣]

٤ - رجح مذهب البصريين فى العامل فى خبر إن.[٤]

---

[١] المفضل شرح المفصل (٢٢٣/٣أ).

[٢] المفضل شرح المفصل (حـ١/٥٤ظ، ٥٥و).

[٣] ،، ،، ،، (٥٩/١و).

[٤] ،، ،، ،، (٦٧/١ظ) وما بعدها.

فالسخاوى يهتم بإبراز العامل وتوضيحه وتحديده بدقة، على مرِّ الكتاب وأذكر مثالاً لهذه المواضع التى حدَّد فيها العامل بدقة، يقول فى باب الإضافة [1] : «والعامل فى باب الإضافة غير المقتضى ؛ لأن العامل حرف الجر فى نحو «مررت بزيد» أو معناه فى نحو «مال زيد»و«غلام عمرو»؛ لأن المعنى: مال لزيد، وغلام لعمرو، وكذلك خاتم فضة بمعنى : خاتم من فضة، فإن قيل: العامل لفظى، وهو المضاف وهو يعمل بمعنى اللام أو بمعنى من ...ثم يفيض فى دفع هذه الاعتراضات

ب – آثار نظرية العامل على السخاوى من خلال التفسير:

– و يبدو تأثره بأصول هذه النظرية فى تفسيره ومن ذلك ما يلى:–

١ – لابد لكل معمول من عامل [2] .

٢ – الأصل فى العمل للأفعال [3] .

٣ – الأصل فى الأسماء ألاَّ تعمل [4] .

٤ – لا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصاً [5] .

٥ – الأصل فى حروف الجر ألاَّ تعمل مع الحذف [6] .

٦ – لا يجتمع عاملان على معمول واحد [7] .

٧ – لا يدخل العامل على العامل [8] .

٨ – ما كان له الصدارة فلا يعمل ما بعده فيما قبله [9] .

٩ – من العوامل ما يجوز إضماره ومنها ما يمتنع [10] .

---

[1] المفضل شرح المفصل (١٧١ظ). ولتوضيح عبارة السخاوى هذه أنقل كلام ابن يعيش فى ذلك؛ قال: ليست الإضافة هى العاملة للجر، وإنما هى المقتضية له. والمعنى بالمقتضى هنا: أن القياس يقتضى هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما؛ إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعانى، والعامل هو حرف الجر أو تقديره، فالإضافة معنى وحرف الجر لفظ، وهى الأداة المحصلة له، كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب فى الفاعل والمفعول ' والفعل أداة محصِّلة لهما ؛ فالمقتضى غير العامل» نقلا عن الأشباه والنظائر (٢/٢٦٠).

[2] المفضل (١/٥٩و) وعلى مرِّ التفسير، وينظر على سبيل المثال (ق ٢٣٥ب،٢٥٩ب).

[3] التفسير (٦٢ب،٦٣أ، ٢٦ب، ٨٥أ، ١٠٧أ، ٤٠ب، ١٧٧ب).

[4] ،، (٧٨ب).

[5] ،، (٣٠٠ب، ٣٠١أ).

[6] ،،(٢٠١ب، ٢٤٥أ، ٣١٤ب).

[7] ،، (٤٢ب، ٤١١ب).

[8] ،، ٤٨ب، ١٦٥ب، ٢٤٨أ).

[9] ،، (ق ١٠أ، ٢٠٠ب، ٣٠٨ب، ٢١٢ب، ١٩٨أ) .

[10] ،، (ق ١٤٨أ، ١٨٠ب، ٢٤٥ب، ٢٦٧ب، ٤٢أ).

١٠ - العوامل تنقسم إلى لفظية ومعنوية [١] .

١١ - قد يعرض للعامل ما يبطل عمله [٢] .

١٢- قضايا الرتبة بين العامل والمعمول [٣] .

١٣ - قضايا العطف على المعمول [٤] .

وسيأتى فى التطبيقات بيان مدى تأثر السخاوى بنظرية العامل وإلى أىٍّ حدٍّ اهتم بإبراز هذه الأصول. وفيما يلى مظاهر وآثار **نظرية** العامل على تفكير السخاوى (فى ضوء تفسيره للقرآن العظيم).

---

[١] التفسير (٢٧٣ب، ١٨٥ب، ١٨٨أ،ب، ٢٦٢ب، ٣٢١ب).

[٢] ،، (١٠أ، ٨٩أ).

[٣] التفسير (٣٣أ، ٤٩أ، ١١ب، ٨٦أ، ٢٣٨أ، ٢٧٣ب،٢٠٣ب، ٨٠ب).

[٤] ،، (٢٥٦ب، ٣٤٢أ).

المبحث الثالث

آثار نظرية العامل على آراء السخاوى

فى ضوء التفسير

يتبين لنا مدى تأثر السخاوى بنظرية العامل من خلال التفسير من خلال عرض المطالب الآتية:-

الأول- العناية بتحديد العامل المذكور وتقديره إذا لم يكن مذكوراً.

الثاني- مناقشة بعض أصول نظرية العامل من خلال التفسير ومنها:-

١ - ما له الصدارة لا يعمل ما بعده فيما قبله.

٢ - قد يعرض للعامل ما يبطل عمله.

٣ - الأصل فى العمل للأفعال، والأسماء والحروف فروع عليها.

٤ - لا يجتمع عاملان فأكثر على معمول واحد.

الثالث - من قضايا الرتبة بين العامل والمعمول.

الرابع - من قضايا العامل المعنوى.

المطلب الأول : العناية بتحديد العامل وتقديره إذا لم يكن ظاهراً :

اهتم السخاوى بتحديد العامل على امتداد صفحات التفسير ومن ذلك: قال السخاوى:فإن قلت: قوله ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ﴾[1] ظرفٌ لا يجوز أن يعمل فيه "فسيقولون"، فعلٌ مستقبلٌ، وإذ ظرف لما مضى من الزَّمان؛ فيتدافعان ، قلت: العامل فى "إذ" محذوف يفهم من السياق، كما حذف من قوله ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ فى قصة يوسف، والتقدير وإذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم"[2] .

ومن ذلك أيضاً: عند قوله تعالى: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ﴾[3] قال:"إذ ظرف والعامل فيه المقت الأول"[4] ، وعندما عرض لقوله تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[5] قال: "معيشتها" : منصوب بحذف حرف الجر، أى: بطرت فى معيشتها، أو بإضمار الزمان، والتقدير: بطرت فى زمن معيشتها"[6] .

ومن هذه المواضع: عند قوله تعالى: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللهُ﴾[7] قال: "يوم" منصوب بـ "الكافرين"، أو بـ "مهين" أو بإضمار (اذكر)؛ تعظيماً لليوم"[8] .

---

(١) الأحقاف : ١١ .

(٢) تفسير السخاوى (٢٥٩ب).

(٣) غافر : ١٠ .

(٤) تفسير السخاوى (٢٣٥ب).

(٥) القصص :٥٨.

(٦) تفسير السخاوى (١٤٦ب).

وعند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللهُ وَحْدَهُ﴾ إلى ﴿إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [1] قال: فإن قلت: ما العامل فى قوله «وإذا ذكر الله»؟ قلت: المفاجأة؛ كقوله ﴿إذا هم يستبشرون﴾ [2]. وعند قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾ إلى ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللهُ﴾ [3] قال: «وانتصب اليوم إما بقوله «لتنبؤن، أو بـ«خبير» ؛ لما فيه من معنى الوعيد، أو بإضمار اذكر »[4].

ومن مظاهر اهتمام السخاوي بتحديد العامل : العناية بتحديد المتعلق :

ومن ذلك: عند عرضه لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ [5] قال: «وقوله «معه» لا يجوز أن يتعلق بـ «بلغ»؛ لأنه يقتضى بلوغهما معاً، ولا بـ «السعي»؛ لأنه من صلة المصدر، وصلة المصدر لا تتقدم عليه ، فبقى أن يكون معمولاً لفعل دلَّ عليه المذكور؛ كأن قائلاً يقول: فما السعى الذى بلغه معه؟ فقيل: أن يسعى فى مهماته و مقاصد أبيه»[6].

ب – تقدير العامل إذا لم يكن ظاهراً :

كثيراً ما نجد السخاوى من خلال اهتمامه بتحديد العامل يلجأ إلى تقديره إذا لم يكن موجوداً. وتوضيحه وذلك على النحو التالى:-

العامل المضمر: قال السخاوى عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْراً مَحْجُوراً﴾ [7] : «قال سيبويه: «حجر» من المصادر المتروك إظهار عاملها، قال الراجر:

قَالَتْ وَفِيهَا حَيْدَةٌ وَذُعْرُ عَوْذٌ بِرَبِّى مِنْكُمُ وَحُجْرُ [8]

إضمار «أن»: والسخاوى يجيز إضمار أن مع إبطال عملها النصب.

توقف السخاوى عند قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [9] وقال: «يريكم» فيه وجهان: أحدهما: إضمار «أن»، أى: ومن آياته أن يريكم. وإنزال الفعل منزلة المصدر، كقولهم فى المثل: «تسمع بالمعيدى لا أن تراه»[10] .

---

[1] المجادلة (٤،٥).

[2] تفسير السخاوى (٢٩٣ب).

[3] الزمر : ٤٥ .

[4] تفسير السخاوى (٢٣٢ب).

[5] الصافات (١٠٢).

[6] السخاوى (٢١٩ب). وقد وجدت السخاوى يتوسع فى الظرف فلاأدرى لم لم يجز أن يتعلق بالسعى هنا؟.

[7] التغابن : ٧-٩ .

[8] تفسير السخاوى (٣٠٣ب).

[9] الفرقان : ٢٢ .

[10] تفسير السخاوى (١٤٨أ). والرجز بلا نسبة فى تهذيب اللغة (١٤٧/٣)، اللسان (عوذ)، (حجر) أساس البلاغة (عوذ)، تاج العروس (عوذ)، (حجر)، المخصص (٢٩٩/١٢)، ديوان الأدب (١٥٢/١).

فقدر السخاوى هنا «أن» مضمرة، ويفهم من كلامه وإيراده هذا المثل والبيت أنه لا يجيز عمل أن مضمرة ولكن يجيز رفع الفعل، وهو مذهب الكوفيين، نصَّ على ذلك الأنبارى حيث قال: «ومن النحويين من يجعل تقديره: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ كقوله تعالى:﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ﴾[1] ، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾[2] ، فحذف (أن) كقول الشاعر:

أَلا أَيُّهَاذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرُ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى [3]

وفى هذا يقول أبو البقاء العكبرى: « «أن» محذوفة، أى: ومن آياته أن يُريكم، وإن حذفت «أن» فى مثل هذا جاز رفع الفعل»[4] وهو عين رأى الزمخشرى [5] ، فنفهم من ذلك «إضمار «أن»، والمراد هنا بيان لماذا اختار النحاة ومنهم السخاوى إضمار «أن»؟ وتأتى الإجابة من كلام ابن الأنبارى حيث قال : وذلك لثلاثة وجوه:

الأول: أنَّ «أن» هى الأصل فى العمل.

الثانى: أنَّ «أن» ليس لها معنى فى نفسها بخلاف: «لن، وإذن، وكي» فلنقصان معناها، كان تقديرها أولى من سائر اخواتها.

الثالث: أنَّ «أن» لما كانت تدخل على الفعل الماضى والمستقبل، ولا يوجد هذا فى سائر أخواتها، فقد وجد فيها مزيَّة على سائر أخواتها فى حالة إظهارها، فإذا وجد فيها مزية على سائر أخواتها فى حالة الإظهار، كانت أولى بالإضمار»[6] .

والسخاوى متأثر بهذا الفهم القائل بأن «أن» الأصل فى هذا الباب فنراه يقول عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ﴾[7] : «قيل: اللام بمعنى أن؛ كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾[8] ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾[9] والمشهور أن «كي» مقدَّرة قبل أن،

---

(1) الروم : ٢٤ .

(2) ينظر : الكشاف (٣/٤٧٤)، ومجمع الأمثال للميدانى (١/١٢٩) رقم (٦٥٥). وينظر: تفسير السخاوى (١٨٠ب)، كما صرح فى المفضل باعتماده رأى البصريين فى إبطال عمل «أن» المضمرة، وقال: إن العرب كثيرًا ما تنزل الفعل منزلة الاسم...».

(1) الروم : ٢٠ .

(2) الروم : ٢١ .

(3) البيان (٢/٢٥٠)، والبيت لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص٣٢)، الإنصاف (٢/٥٦٠)، الدر (١/٧٤)، المقتضب (٢/٨٥)، الهمع (٢/٧١).

(4) التبيان فى إعراب القرآن (٢/١٠٣٩) ط دار الشام بيروت ١٩٧٦م.

(5) الكشاف (٣/٤٧٤).

(1) أسرار العربية لابن الأنبارى (٣٣٢) تحقيق محمد بهجت البيطار مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

(2) الشورى : ١٥ .

(3) النمل : ٩١ .

(4) المائدة : ٦ .

والتقدير: لأن أعدل»[1] فهو – هنا – قد جعل «أن» أصلاً للعمل فى هذا الباب، فجعل اللام بمعناها، وقدَّر أيضاً «كي» وهى هنا حرف جرٍّ؛ تحتاج إلى الدخول على الاسم فلابد من تقدير سابك فأى الحروف يختار؟ فاختار «أن» بناءً على ما تقدم من القول فى «أن» وأصالتها فى هذا الباب وأحقيتها بالإضمار على أن ابن مالك صرح بأن إلغاءها مع بقاء عملها قليل لايقاس عليه [2]

– إضمار رُبَّ :

أجاز السخاوى إضمار «رُبَّ» مع بقاء عملها، وهو فى ذلك يوافق سيبويه، قال السخاوى عند قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا﴾[3] : ويجوز أن يكون فى أخرى ضمير يفسره ﴿قَدْ أَحَاطَ اللهُ بِهَا﴾ وأما ﴿لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا﴾ فصفة لـ «أخرى» ويجوز فيها الرفع على الابتداء لكونها موصوفة، و ﴿قَدْ أَحَاطَ اللهُ بِهَا﴾ خبر للمبتدأ، والجر بإضمار رُبَّ ....»[4] .

فهنا يبدو لنا من كلام السخاوى أن «أخرى» فى هذه الآية يجوز فيها عدة أوجه إعرابية منها: الجر بإضمار رُبَّ فهو يجيزه موافقاً لسيبويه الذى يقول: «وليس كل جار يضمر، لأن المجرور داخل فى الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر فى كلامهم لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج»[5] ، بل ويراه قياساً ولكن يبدو أن كثيراً من النحاة لا يجيزون ذلك فعندما عرض ابن الأنبارى [6] لهذا الموضع ذكر فيه النصب على تقدير فعل: وعدكم ولم يذكر الجر بإضمار «رب»، وكذا فعل أبو البقاء [7] .ولكن ذكر هذا الوجه الزمخشرى فى «الكشاف» وهو نصُّ كلام السخاوى [8] . ونسبه أبوحيان للزمخشرى أيضاً واستغربه فقال: «وجوز الزمخشرى فى «وأخرى» أن تكون مجرورة بإضمار (رُبَّ) قال: «وهذا فيه غرابة؛ لأن رُبَّ لم تأت فى القرآن جارَّة مع كثرة ورود ذلك فى كلام العرب، فكيف يؤتى بها مضمرة؟ واختار أبوحيان الرفع على الابتداء أو النصب على الإضمار للفعل [9] .

ولكن السمين الحلبى اعترض على شيخه، وفسَّر كلامه على أن رب قد جاءت جارة فى القرآن فى هذا الموضع، وفى قوله تعالى: ﴿ربما﴾ عند من جعل «ما» نكرة موصوفة فحمل كلام أبى حيان

---

[1] تفسير السخاوى (٢٤٥ب).

[2] شرح التسهيل لابن مالك (٥٠/٤) ط١ هجر ١٩٩٠م ت د/ المختون ، د/عبد الرحمن السيد.

[3] الفتح : ٢١ .

[4] تفسير السخاوى (٢٦٧ب).

[5] نقله صاحب البحر المحيط (٩٦/٨).

[6] البيان فى غريب إعراب القرآن (٣٧٨/٢).

[7] التبيان فى إعراب القرآن (١١٦٦/٢،١١٦٧) ت البجاوى .

[8] الكشاف (٣٤١/٤).

[9] البحر المحيط (٩٦/٨،٩٧).

على أنه يقصد: لم تأت جارَّة لفظاً وذكر أن فى عملها مضمرة أيكـون بنفسـها أم بـالواو _ خلافـاً مشهوراً»[1].

هل تعمل كان مضمرة؟

يرى السخاوى أن كان لا تعمل مضمرة، ولذلك نراه يقدر عاملاً فى قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[2] ، وهذا العامل ليس «كان» فيقول «خيراً» مفعول بفعل مضمر والتقدير: وأتوا خيراً لكم، ولا تضمر «يكن خيراً، وخيراً منصوب بـ «يكن»؛ لأن كان لا تعمل مضمرة»[3] .

كثير من النحاة يرون أن كان لا تعمل مضمرة [4] ، وهـم البصريون: يقـول العكـبرى بعـد أن ذكر الأوجه الإعرابية فى هذه الآية وذلك عند عرضه لهذا الوجه: وقيـل: هـو خـير كـان المحذوفـة، وهو غير جائز عند البصريين؛ لأن كان لا تحذف هى واسمها ويبقى خبره، إلا فيما لابد منه»[5] .

فاختيار السخاوى هنا هو اختيـار الخليـل وسـيبويه كمـا ذكـره أبـو البقـاء العكـبرى [6] وهـو المذكور فى الكتاب، قال سيبويه: «فكأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنـك قـد عرفت أنك إذا قلت له : انته، أنك تحمله على أمـر آخـر، فلذلـك انتصـب، وحذفـوا الفعـل لكـثرة استعمالهم إياه فى الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال: انته، فصار بدلاً من قولـه: ائت خيراً لك، وادخل فيما هو خيرلك»[7] . وهو رأى الزجاج أيضاً [8] .

أما ابن الحاجب فقد جعل حذف الفعل هنا سماعاً، ويفهم ذلك من قوله: «وقـد يحـذف الفعـل لقرينة جوازاً ووجوبـاً فـى أربعـة مواضـع: الأول سماعى نحـو: «وانتهـوا خـيراً» أى: «وأتـوا خـيراً لكم»»[9].

وقدَّر ابن هشام فعلاً محذوفاً أيضاً [10] وهو اختيار السيوطى [11] والبيضاوى [12] فهل معنـى ذلك أن كان لا تعمل مضمرة؟

---

[1] الدر المصون (١٦٣/٦).

[2] النساء : ١٧١ .

[3] تفسير السخاوى (٤٢أ) .

[4] ينظر: نتائج الفكر للسهيلى (٣١١) تحقيق الشيخ على محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ط١ دار الكتب العلمية ١٩٩٢م.

[5] التبيان (٤١١/١) ت البجاوى.

[6] السابق.

[7] الكتاب (٢٨٤،٢٨٣/١) ط ١٩٧٧ ت أ/ عبد السلام هارون.

[8] إعراب القرآن المنسوب للزجاج (١٩/١).

[9] الكافية لابن الحاجب (١٢٩/١) ط٢ دار الكتب العلمية /بيروت ١٣٩٩هـ.

[10] المغنى (٨٢٧) ت مازن المبارك.

[11] همع الهوامع (١٦٨/١).

[12] تفسير البيضاوى (٨٤/٢).

جاء فى روح المعانى [1] وإعراب القرآن للزجاج [2] ما مضمونه أن «خيراً» منصوب بإضمار «كان» هو رأى الكسائى، وصرح به السمين الحلبى ونسبه إلى أبى عبيد أيضاً [3] .

وقد عرض الأنبارى الأوجه الجائزة فى إعراب «خيراً» فى هذه الآية وذكر منها رأى الكسائى هذا وارتضاه فقال: «أن يكون منصوبًا؛ لأنه خبر «يكن» مقدرة، وتقديره: فآمنوا يكن خيراً لكم، وإنما جاز تقدير «يكن» هنا، ولم يجز فى قولهم: زُرْنَا أخانا. على تقدير «تكن» أخانا؛ لأن من أمرك بالزيارة لا يوجب كون الأخوة، بخلاف الأمر بالإيمان والانتهاء عن الشر؛ فإنهما يدلان على الخير لمن آمن وانتهى، فبان الفرق» [4] . وبه قال أبو عبيد [5] ، والفخر الرازى [6] والسمين الحلبى [7] والشوكانى [8] وفى الآية أقوال أخرى منها: ما ذكره الطبرى أن بعض الكوفيين نصبوا «خيراً» على الخروج [9] ومنها اختيار الفراء بأن «خيراً» منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: آمنوا إيماناً خيراً لكم...» [10] .

ويبدو أن اختيار السخاوى نابع من تأثره بما ورد عن البصريين من تخطئة إضمار كان، من ذلك قول المبرد: «وقد قال قومٌ: إنما هو على قولك: يكن خيراً لكم، وهذا خطأ فى تقدير العربية؛ لأنه يضمر الجواب، ولا دليل عليه» [11] .

وتقدم قول العكبرى بأنه غير جائز عند البصريين، ولعل ذلك الاستقباح ناتج عن القول بأن إضمار كان سيؤدى إلى إضمار شرط وجوابه وحذفهما، وذلك ينبنى على الرأى البصرى القائل بأن جازم الجواب فى الطلب هو أمر مقدر. ومع ذلك فالراجح عندى غير ما عليه الكثيرون من النحاة، وذلك لبطلان حجج المانعين ؛ حيث: ليس من الضرورى إضمار شرط وجوابه وحذفهما على القول بأن الجازم فى الجواب ليس الأمر المقدر لأنه يكفى فى جزم الجواب وقوعه جواباً للأمر قبله وهو قوله تعالى ﴿آمنوا﴾ ولسنا فى حاجة إلى تقدير شرط صناعى والقول بأن الجازم هو الأمر مذهب الخليل وسيبويه.

---

[1] روح المعانى مجلد٣ (٢٢/٦).

[2] إعراب القرآن للزجاج (١٩/١).

[3] الدر المصون (٤٦٨/٢).

[4] البيان فى غريب إعراب القرآن (٢٧٩/١).

[5] مشكل إعراب القرآن (٢١٤/١)، والدر المصون (٤٦٨/٢).

[6] مفاتيح الغيب (٢١٤/١١).

[7] الدر المصون (٤٦٨/٢، ٤٦٩).

[8] فتح القدير (٥٤٠/١).

[9] جامع البيان (٤١٣/٩) ت الشيخ شاكر.

[10] معانى القرآن للفراء (٢١٤/١).

[11] المقتضب (٢٨٣/٣) ت الشيخ عضيمة.

وهو ما يؤيده قول ابن مالك مختاراً جواز إضمار كان:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ [1]

المطلب الثاني :من أصول نظرية العامل :

١ – ماله الصدارة لا يعمل ما بعده فيما قبله :

ومن القواعد التى أملتها نظرية العامل أن ماله الصدارة لا يتقدم ما بعده عليه، وكذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله من باب الأولى ومن هنا يبدو أثر هذه الأصول التى اعتمدها السخاوى وظهر تطبيقه لها فى آرائه من خلال التفسير، ومن ذلك:-

أ – ما بعد «إنْ» لا يعمل فيما قبلها :

عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[2] وقال: والعامل فى «إذا» مادلَّ عليه قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، أى: تبعثون، ولا يعمل فيه «فى خلق جديد» لأن ما بعد «إن» لا يعمل فيما قبلها»[3]

ب – ما بعد أدوات الشرط لا يعمل فيما قبلها ومن ذلك:-

١ – ما بعد «إذا» لا يعمل فيما قبلها:

عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾[4] ثم قال: ولا يعمل فيه «قال» الذى هو جواب «إذا»؛ لأن ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله، ولكن يعمل فيه ما دلّت عليه الجملة من التكذيب»[5] .

٢ – ما بعد «أينما» لا يعمل فيما قبلها :

عرض السخاوى قوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لاَ يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلاَّ قَلِيلاً مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾[6] ...الآيات، ومنع أن تكون «ملعونين» منصوبة على الحال من «أخذوا»؛ لأنها وقعت بعد «أينما»، يقول :« ﴿ملعونين﴾ نصب على الشتم أو الحال، أى: لا يجاورونك إلاّ ملعونين، دخل حرف الاستثناء

---

(١) ابن عقيل على الألفية (٢/٢٩٣).

(٢) سبأ : ٧ .

(٣) تفسير السخاوى (٢٠٠ب).

(٤) القلم ١٥ .

(٥) تفسير السخاوى (٣٠٨ب).

(٦) الأحزاب : ٦٠،٦١ .

على الظرف والحال معاً كما فى قوله ﴿إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَـاهُ﴾[1] ولا يجوز أن يكون معمولاً لقوله «أخذوا»؛ لأنَّ ما بعد كلمة الشرط لا يعمل فيما قبلها...»[2] .

جـ – ما بعد «الاستفهام لا يعمل فيما قبله، ما بعد «كم» لا يعمل فيما قبلها:

وعندما عرض لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ القُرُونِ أَنَّهُـمْ إِلَيْهِـمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾[3] قال: « ﴿كم أهلكنا﴾ ليس معمولاً لقوله ﴿ألم يروا﴾؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله سواء كانت للاستفهام أو للخبر، إلاَّ أن الفعل عاملٌ فى «كم» من جهة المعنى، والتقدير: ألم يروا كثرة إهلاكنا كما تقول: ألم تر أن أباك المنطلق، فعملت فى المعنى لا فى اللفظ»[4] .

٢ – قد يعرض للعامل ما يبطل عمله :

وكما لا يعمل ما بعد ماله الصدارة فيما قبله، فكذلك قد يعلق ما قبل ماله الصدارة فلا يصل عمله لما بعده ومن ذلك الموضع المتقدم، وهذا التعليق واجب فى أفعال القلوب إذا تقدمت، يقول المحلى الحازمى: ويجب تعليق أفعال القلوب إذا وقع بعدها ماله صدر الكلام، وهو: لام الابتداء أو إن وفى خبرها اللام، أو ما النافية، أو همزة الاستفهام، أو اسم فيه معنى الاستفهام فتسد الجملة مسدَّ المفعولين، كقولك: ظننت لزيد عالم، أو: ظننت إن زيداً لعالم...»[5] .

فنرى السخاوى يقول مطبقاً لهذا الحكم من أحكام العوامل عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِى الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾[6] يقول: «وقد علق عن فعل العلم باللام فى قوله «ولقد علموا لمن اشتراه...»[7] . وعند قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى الأَرْضِ﴾[8] قال: علق العلم بما النافية، كما علق باللام فى قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[9] . والتعليق فرعٌ عن العمل، فلا يعلق إلا ما يعمل أصلاً. – وقد يدخل على العامل ما يبطل عمله، ومن ذلك عندما عرض لقوله تعالى: ﴿اجْعَلْ لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾[10] قال: «ما» فى «كما لهم» كافّة كفّت

---

(1) الأحزاب : ٥٣ ، وينظر تفسير السخاوى فى تفصيل هذه الآية (١٩٧ب).

(2) تفسير السخاوى (١٩٩أ).

(3) يس : ٣١ .

(4) تفسير السخاوى (٢١٢ب).

(5) مفتاح الإعراب للمحلى الحازمى محمد بن على بن موسى (٢٣) تحقيق د/ محمد عامر ، ط١، مكتبة الإيمان ١٤٠٤هـ – القاهرة.

(6) البقرة : ١٠٢ .

(7) تفسير السخاوى (١٠أ).

(8) يوسف : ٧٣ .

(9) تفسير السخاوى (٨٩أ).

(10) الأعراف : ١٣٨ .

الكاف عن الجر، كما فى قولـه: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] ، وهيأتها لدخولها على الجمل والأفعال»[2] .

٣ - الأصل فى العمل للأفعال:

ومن الأصول المقررة لدى النحاة أن: الأصل فى العمل للأفعال، والأسماء والحروف فرعٌ عليه فى العمل كما تقدم؛ ولذا فإننا نسأل عن العلة فى الاسم أو الحرف العاملين وليس كذلك الفعل قال السيوطى: العمل أصلٌ فى الأفعال فرعٌ فى الأسماء والحروف؛ فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغى أن يسأل عن الموجب لعمله، كذا فى «شرح الجمل» وقال صاحب البسيط: أصل العمل للفعل، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول، ثمَّ لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وهى الصفة المشبهة [3] .

ومن هنا نجد أن الرتبة تحفظ للعامل قوته، فإذا تقدم المعمول على العامل ضعف عن العمل فاحتاج إلى ما يقويه، والسخاوى مؤمن بهذه الأصول متأثر بها فى تعامله مع النصوص، فنجده يطبق ذلك فى التفسير؛ وذلك من خلال النقاط التالية:-

١ - إذا تقدم معمول الفعل عليه ضعف عمله واحتاج إلى ما يقويه.

لذلك نجد السخاوى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [4] يقول: «دخلت اللام فى «لربهم» لضعف عمل الفعل بتقديم معموله عليه، ومثله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [5] كما تدخل فى معمول اسم الفعل والمصدر لضعف عملها»[6] .

فهنا يعلل السخاوى دخول اللام على الفعل بأنها للتقوية؛ نظراً لضعفه عن العمل بتقدم معموله عليه، وكذلك من مظاهر تقوية العامل عنده أنه إذا بعد العهد به كُرِّرَ تقوية له، يقول السخاوى فى علة تكرار «رأيتهم» فى قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[7] «رأيتهم» نظريةٌ، وإذا بعد العهد بالعامل أعيد ذكره، كقوله تعالى:﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾[8] .

---

[1] الحجر : ٢ .

[2] تفسير السخاوى (٦٢أ).

[3] الأشباه والنظائر (٢٣٨/٢) تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم.

[4] الأعراف : ١٥٤.

[5] يوسف : ٤٣ .

[6] تفسير السخاوى (٦٢ب، ٦٣أ).

[7] يوسف : ٤ .

[8] المؤمنون: ٣٥ ، ينظر تفسير السخاوى (٨٥أ).

من قضايا العوامل من الأسماء

٢،١- فى عمل اسم الفاعل وعمل المصدر :

يقول السخاوى موضحاً العلة فى عمل اسم الفاعل وغيره مما يعمل عمل الفعل، عندما تعرض لإعراب «يوم» من قوله تعالى:﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ يقول: «يوم» ظرف لا يعمل فيه (عذاب» الذى هو المصدر؛ لأن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل، والفعل لا يوصف، فإذا وصف المصدر بعد عن شبه الفعل بل العامل فى الظرف هو العامل فى المجرور المقدر فى لهم...»[1] .

فالسخاوى يمنع نصب الظرف - هنا - بالمصدر؛ لأن المصدر هنا موصوف، ولأن الفعل لا يوصف فقد بعد شبه المصدر عن الفعل، فبطل عمله؛ إذ هو محمول فى عمله على اسم الفاعل، واسم الفاعل إنما عمل لأنه ضارع الفعل، ولذلك نجد السخاوى لا يجيز عمل اسم الفاعل إذا دلَّ على المضىِّ، فنراه يعلل عمله فى قوله تعالى:﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ﴾[2] فيقول: « «باسط» اسم فاعل بمعنى المضى فقياسه ألاَّ يعمل؛ لكنه حكاية حال ماضية»[3] فالسخاوى هنا متأثر بالأصول المقررة لدى البصريين فى هذه النظرية؛ يقول ابن السراج: «والأسماء التى تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين، وما شبه بها، والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها، وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل، وصار الفعل سبباً له وشاركه فى المعنى وإن افترقا فى الزمان، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا أعملوا ذاك، والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل، أعمل كما أعمل؛ إذ كان الفعل مشتقاً منه»[4] ، وهو ما ظهر تأثر السخاوى به فى: -

١ - تعليله لعمل «باسط» بأنه حكاية حال.

٢ - ضعف شبه الفعل بالمصدر أدى إلى بطلان عمله؛ إذ هو عامل لشبهه به.

- والمصدر العامل عند السخاوى له حالات ذكر منها فى التفسير المصدر المحلى بالألف واللام، ورأى أنه كثير فى القرآن على خلاف النحاة الذين رأوا أنه قليل، قال عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿لاَ يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ﴾[5] : «وقد أعمل المصدر الذى هو «الجهر» فى الجار والمجرور، وادَّعى بعض النحويين أنه ليس فى القرآن إعمال المصدر المعرف بالألف واللام إلاَّ فى هذا الموضع،

---

[1] تفسير السخاوى (٢٦ب)، وقد تقدم ذكر هذا الموضع سابقًا، وأعيد هنا لاختلاف الشاهد فيه.

[2] الكهف : ١٨ .

[3] تفسير السخاوى (١٠٧أ) وتقدم تفصيل ذلك فى موقفه من القياس.

[4] الأصول لابن السراج (٥٢/١)، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى، الرسالة ط٣ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

[5] النساء : ١٤٨ .

وليس بصحيح، لأن قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ إلى أن قال: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [1] أنه ظرف والعامل فيه الصيام المعرف بالألف واللام»[2] .

فالسخاوى يجيز يرى عمل المصدر المعرف بالألف واللام، بل ويراه كثيراً فى القرآن، بينما يرى ابن السراج أن عدم إعمال مثل قولنا: عجبت من الضرب زيداً بكرٌ أفضل من إعماله، وفى ذلك يقول ابن السرَّاج: «اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل؛ لأن الفعل مشتق منه، وبينى مثله للأزمنة الثلاثة... وإن شئت نوَّنت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلاً كان أو مفعولاً، فقلت: عجبت من ضرب زيدٍ بكراً، ومن ضرب زيداً بكرٌ، وتدخل الألف واللام على هذا فتقول: عجبت من الضرب زيداً بكر، لا يجوز أن تخفض «زيداً» من أجل الألف واللام؛ لأنهما لا يجتمعان، والإضافة كالنون والتنوين، وقال قوم: إذا قلت: أردت الضرب زيداً، إنما تنصبه بإضمار فعل؛ لأن الضرب لا ينصب، وهو عندى قول حسن» [3] . وفى ذلك يقول المحلى الحازمى فى مفتاح الإعراب، عند ذكره لحالات عمل المصدر: وهو ضعيف، وقد منع بعض البصريين المتأخرين إعماله ألبتة [4] .

ولعل السخاوى عنى بقوله : «بعض النحويين يرونه قليلاً فى القرآن» ابن الأنباري؛ حيث صرح بأن ذلك قليل، وليس فى القرآن إلا هذا الموضع، فقال عند عرضه لهذه الآية: وإعمال المصدر وفيه الألف واللام قليل، وليس فى التنزيل إعماله إلا فى هذا الموضع، ولم يعمل فى اللفظ وإنما عمل فى الموضع»[5] وهو ما صرح به أبو البقاء العكبرى أيضاً [6] .

- واسم الفاعل يعمل منوناً أيضاً، ويجوز حذف هذا التنوين للتخفيف: قال ابن السراج: «واعلم أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التى تجرى مجرى الفعل، وتضيف استخفافاً، ولكن لا يكون الاسم الذى تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة؛ لأنك إنما حذفت النون استخفافاً، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة، والمعنى ثبوت النون» [7] ولذا أجاز السخاوى حذف هذا التنوين، للتخفيف مع أنه الأصل، قال السخاوى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [8] «وإضافة ﴿مهلكوا﴾ إلى ﴿أهل القرية﴾ إضافة تخفيف لا

---

[1] البقرة : ١٨٢-١٨٣ .

[2] تفسير السخاوى (٤٠ب).

[3] الأصول لابن السراج (١٣٧/١).

[4] مفتاح الإعراب للمحلى الحازمى (١١٣) تحقيق د/ محمد عامر أحمد حسن، ط١ مكتبة الإيمان- القاهرة. ١٤٠٤-١٤٠٥هـ.

[5] البيان فى غريب إعراب القرآن (٢٧٢/١).

[6] اللباب فى علل البناء والإعراب (٣٥٠/١).

[7] السابق (١٢٦/١).

[8] العنكبوت (٣١).

تعريف»[1] فهنا ينبه السخاوى أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف، لأنها على نيَّة الانفصال، والأصل نصب «أهل» على نية بقاء النون.

ويدلل على أن هذه الإضافة لا تقتضى تعريفاً بأنها قد وصف بها النكرة فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[2] قال: وإضافة مستقبل وممطرنا مجازية لا تقتضى تعريفاً؛ بدليل أنه وصف بهما النكرة»[3].

وقال عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾، ﴿مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾[4] : قرىء ﴿كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ﴾ و ﴿مُمْسِكَاتٌ رَحْمَتِهِ﴾ بالتنوين على الأصل، وبالإضافة على التخفيف»[5].

من المقرر لدى النحاة أن العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلا فى مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح[6].

واسم الفاعل إذا دخلت عليه الألف واللام بمعنى «الذي» لم يجز أن يتقدم عليه لأن الألف واللام اسم يحتاج إلى صلة، والصلة لا تتقدم على الموصول ولذلك منع السخاوى أن يعمل «الزاهدين» من قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[7] فى قوله «فيه»؛ ويعلل ذلك بأن الألف واللام بمنزلة «الذي»، ولا تتقدم الصلة على الموصول ومن هنا قَدَّر فى هذا الموضع عاملاً تقديره «وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين»، وذكر لهذا نظائر أخرى فى القرآن قال السخاوى فى هذا وأمثاله:

﴿وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾[8] : «العامل فى المجرور مضمر، والتقدير: شاهدين عليها من الشاهدين؛ لأن اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام فهو موصول، ومعمول الصلة لا يجوز تقديمه عليها»[9].

- وعندما عرض لقوله تعالى ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ قال: المجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين؛ لأن الألف واللام ههنا موصولة ولا يعمل ما بعد الصلة فيما قبلها لا تقول: أنا زيداً الذى ضرب، ومثله: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾[10].

---

[1] تفسير السخاوى (١٧٧ب).

[2] الأحقاف : ٢٤ .

[3] تفسير السخاوى (٢٦١أ).

[4] الزمر : ٣٨ .

[5] تفسير السخاوى (٢٣٢أ،ب، قراءة التنوين قراءة أبى عمرو، والإضافة قراءة الباقين. ينظر: الدر المصون (١٨/٦).

[6] الأشباه والنظائر (٢٦٣/٢).

[7] يوسف : ٢٠ .

[8] المائدة : ١١٣ .

[9] تفسير السخاوى (٤٩أ).

- ولكن السخاوى عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِى الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [1] قال: تقديره: وإنه صالح فى الآخرة من الصالحين، ولا يجوز أن يعمل ﴿الصالحين﴾ فى قوله ﴿فى الآخرة﴾؛ لأن اللام فى «الصالحين» موصولة، ومعمول الصلة لا يجوز أن يتقدم على الموصول، كذلك قوله: «وكانوا فيه من الزاهدين»[2] . هنا يقرر السخاوى ما تقدم من عدم جواز عمل الموصول فى صلته المتقدمة، ولكنه ينسب جواز ذلك فى الأمثلة المذكورة إلى ابن السرَّاج؛ حيث يرى ابن السراج - كما قال السخاوى - أن اللام هنا للتعريف وليست موصولة قال السخاوى: «وأجاز ابن السراج أن يعمل فيما تقدم من المجرور وغيره، وجعل الألف واللام غير موصولة، وإنما هى لمجرد التعريف، ومثل هذه الآيات: ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِّنَ الْقَالِينَ﴾[3] ، أى: إنى قالٍ لعملكم من القالين، وقوله: ﴿فَاخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾[4] ، وأمثاله كثيرة»[5] .

ولعل تأخير هذا النصَّ يناسب ما أردته من وقفة معه فأقول: نسب السخاوى إلى ابن السراج أنه يرى الألف واللام - اللام على اختيار السخاوى - للتعريف فى هذه الآيات وليست موصولة، ومن هنا جاز تقدم معمولها - فى الآيات المذكورة - على العامل.

ولمَّا رجعت إلى أصول ابن السراج، وجدت غير ذلك؛ إذ يذكر ابن السراج ثلاثة عشر نوعاً لا يجوز تقديمها، وذكر منها الصلة على الموصول، وهو لا يجيز تقدم الصلة على الموصول. وفى هذه الآيات ونظائرها يرى ابن السراج أن «فيه» لا يجوز أن تكون صلة لـ «الزاهدين» ولكنه يرى أن يكون التقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، إذن فابن السراج يرى أن الألف واللام هنا بمعنى الذى.

أما ما نسبه إليه السخاوى من القول بأنها للتعريف، فهو ما نسبه ابن السراج إلى بعض شيوخ البصريين، وخصَّ ذلك بالمبرد والحق أن ابن السراج لا يجيز ما نسبه السخاوى إليه(!!) فقد صرح ابن السراج بأن اختياره هو اختيار الكسائى وهو ما سبق من تقديره لعامل مضمر من جنس المذكور، كما ذكر ابن السراج أن هذا قول الكسائى ولكن الكسائى لم يصرح بذلك ويذكر ابن السراج أن الكسائى والفرَّاء لا يجيزانه إلاَّ فى صفتين _ يعنى حرفى جر - هما «فى، ومن». ولست أدرى أَوَهِمَ السخاوى أم أنَّ ابن السراج قد صرح برأيه هذا فى مكان آخر؟ أو لعل عبارة ابن

---

[1] الشعراء : ١٦٨ . تفسير السخاوى (٨٦أ).

[2] البقرة : ١٣٠ .

[3] تفسير السخاوى (١١ب).

[4] الشعراء (١٦٨).

[5] القصص : ٢٠ .

[6] تفسير السخاوى (١١ب).

السراج فيها ما يوهم أن اختياره ما نسبه إليه السخاوي؛ ولذلك أوردها كاملة لتتضح لنا الصورة، قال ابن السراج في «الأصول» بعد أن ذكر أن الصلة لا يجوز تقديمها على الموصول، وذكر أن من ذلك «الذى،و«أن» »: «ولا يصلح أن تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره على «الذي» ألبتة، فأما قوله: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ فلا يجوز أن تجعل «فيه» في الصلة. وقد كان بعض مشايخ البصريين يقول: إن الألف واللام ههنا ليستا في معنى «الذي» وأنهما دخلتا كما تدخل على الأسماء للتعريف، وأجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعنى ومتى كانت بهذا المعنى لم يجز أن يعمل ما دخلت عليه في شيء فيحتاج فيه إلى عامل فيها. قال (أبوبكر) [1] : وأنا أظن أنه مذهب أبي العباس، يعني أن الألف واللام للتعريف والذى عندى فيه أن التأويل: «وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين» فحذف «زاهدين» وبيَّنه بقوله ﴿من الزاهدين﴾، وهو قول الكسائي ولكنه لم يفسر هذا التفسير، وكان هو والفراء لا يجيزانه إلا في صفتين في («من»، «في») فيقولان: أنت فينا من الراغبين، وما أنت فينا من الزاهين...»[2] .

إذن ابن السراج والبصريون - وقد ذكر منهم المبرد - لا يجيزون تقدم الصلة على الموصول وهو إجماع من النحاة، إلاّ ما ورد في هذه الآيات وما رآه بعض النحاة كالمبرد من أن الألف واللام في الآيات ليست موصولة، ولكنها للتعريف، وضيق بعضهم فخصَّ ذلك بـ «من» و«في». ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هذا الموضع من المواضع النادرة ويكاد يكون الموضع الوحيد الذى وجدت للسخاوى فيه مخالفة في النقل ولعله هنا مخالفة في فهم النص أو الوهم فيه. ويؤيد وهم السخاوى هنا كلام ابن الأنباري عندما تعرض لهذه القضية فنسب الرأى القائل بأن «الألف واللام في الآيات للتعريف نسبه للمازني؛ حيث قال: «ولا يجوز أن تكون «في» متعلقة بالصالحين؛ لأنه يؤدى إلى تقديم معمول الصلة على الموصول وأجازه أبوعثمان المازني لأن الألف واللام ليستا بمعنى (الذي)، وإنما هما للتعريف فجاز أن يتقدم حرف الجر عليه، وهو متعلق به»[3] .

٣ - إعمال صيغ المبالغة:

وقد عرض السخاوى لصيغ المبالغة، وتحدث عن العامل منها وغير العامل فرأى أن صيغ المبالغة خمس صيغ: فعول وفعال ومفعال وفعل وفعيل، وحكى الإجماع على إعمال الثلاثة الأول، وإجازة سيبويه والجرمي للرابع، والخامس (فعيل) لم يجز إعماله إلا سيبويه. واختار السخاوى عدم إعماله، كما يفهم من كلامه. ثم يعلل ذلك بأن فيه فائدة تفوت بإعماله. قال السخاوى عندما عرض لقوله

---

[1] كذا في الأصول (٢٢٣/١).

[2] ينظر: الأصول لابن السراج (٢٢٣/١، ٢٢٤)، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي.

[3] البيان في غريب إعراب القرآن (١٢٣/١).

تعالى: ﴿إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾[1] : «فَرِحٌ: فَعِل، أحد أبنية المبالغة، وهى: فعول، وفعَّال ومفعال وفعل وفعيل: ويجوز إعمال الثلاثة الأول، وأما الرَّابع فقد أجاز إعماله سيبويه وأبو عمر الجرمى، ومنعه الأكثرون، وأمَّا فعيل فلم ير إعماله إلاَّ سيبويه وحده، وعلة المنع أن فعيلاً مستعمل فيما هو خلقة كالسمين والهزيل وصفة ثابتة كالشريك والنبيل، فإذا نقلنا راحماً إلى رحيم مبالغة فقد جعلنا وصفه بالرحمة كالخلقة، والأوصاف التى بهذه المثابة لا تعمل في المفاعيل، فنقل راحم إلى رحيم يعطي هذه المبالغة، فلو أعملناه لفاتت هذه المبالغة»[2] .

فصيغة «فَعِل» إحدى صيغ المبالغة التى أجاز إعمالها سيبويه والجرمى، ولكن كلام ابن السراج فى الأصول يصرح بأن الجرمى أجازه على بُعْدٍ [3] .

وفى إعمال فعيل يقول: «وقد أجرى سيبويه «فعيلاً» كرحيم و«عليم» هذا المجرى - يعنى مجرى الصيغ المتفق عليه - وقال معنى ذلك المبالغة» وأباه النحويون من أجل أن «فعيلا» بابه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجرى على «فَعُلَ» نحو «ظَرُفَ» فهو ظريف، وكرم فهو كريم... والقول عندى - والكلام لابن السراج - كما قالوا»[4] .

وقد خالف السخاوى سيبويه فى هذه المسألة فلم يجز إعمال «فعيل» نظراً لما يُفَوِّتُ إعمالُها من معنى المبالغة. وقد منع المبرد إعمال «فعيل» وقال: ولا أراه جائزاً [5] والسخاوى فى إعمال أمثلة المبالغة يذهب مذهب البصريين، إذ ذهب الكوفيون إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل؛ لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل فى حركاته وسكناته، وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل تفسِّره الصفه كذا نقله السيوطى [6] وذكر اعتراض صاحب البسيط عليه بقوله: «وهذا ضعيف؛ لأن النص مقدَّم على القياس، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود...»[7] .

وهذا فى معرض حديثه عن قول الشاعر:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ [8]

---

[1] هود : ١٠ .

[2] تفسير السخاوى (٨٠ب).

[3] ينظر: الأصول لابن السراج (١٢٥/١).

[4] السابق (١٢٤/١).

[5] المقتضب (١١٤/٢) ت الشيخ عضيمة.

[6] الأشباه والنظائر (٢٥٦/٢) ت د/ عبد العال سالم مكرم.

[7] السابق .

[8] من شواهد سيبويه (٨٧/١)، المقتضب (١٥١/٤)، الخزانة (٤٧٦/٣)، المغنى (٥٦٣/٣)، الأشمونى (٣٠١/٢)، الدرر والهمع رقم (١٦٨٣) ونسب إلى جرير، وقيل إنه مجهول القائل وقيل إنه مصنوع.

ونخلص من كلام السخاوى المتقدم إلى أنه قد تابع البصريين فى إعمال صيغ المبالغة، ولكنه خالف سيبويه فى إعمال صيغة «فعيل» وخالف الكوفيين مطلقاً؛ إذ لا يجيزون عمل شيء منها.

٤- إعمال أفعل التفضيل:

حيث عرض لعملها وبيَّن أنها لا تنصب الظاهر بنفسها وذلك عند عرضه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مِنَ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾[١] .

ب – من قضايا عمل اسم الفعل: هل يتقدم معمول اسم الفعل عليه؟

استقر لدى النحاة أنَّ الفعل أصلٌ فى العمل واسم الفعل فرعٌ فى عمله، ومن هنا لم يجز البصريون أن يتصرف اسم الفعل كما يتصرف الفعل منعًا لتسوية الفرع بالأصل.

وقد عرض السخاوى لهذه القضية على عجالة؛ نظرًا لما اشترطه على نفسه من الاقتضاب فى أول التفسير، فلخص رأيه فى هذه القضية دون دخول فى توجيهات أو تخريجات، ومع ذلك فكأنه أشار إلى الخلاف فى هذه القضية عندما عرض لرأيه فى إعراب قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[٢] حيث قال: كتاب الله نصب على المصدر، ولا ينتصب على الإغراء؛ لأنَّ معمول المحرور لا يتقدم عليه [٣] إذن فهو يرى أنَّ «كتاب الله» منصوب على المصدر ويمنع نصبها على الإغراء.

وقد منع البصريون والفرَّاء من الكوفيين أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه وذلك لأنهم -كما تقدم فى صدر المسألة -يرون أن الفرع يجب أن ينحط عن الأصل فى أمورٍ منها التصرف والعمل، وإلى هذا أشار ابن هشام وهو يتحدث عن أسماء الأفعال، والصفات التى تتميز بها عن الأفعال فقال: «منها أن معمولها لا يتقدم عليها، لا تقول: زيدًا عليك» [٤] وهو رأيه أيضًا فى أوضح المسالك حيث قال: «أما﴿ كتاب الله﴾ و : يأيها المائح دلوى دونكا[٥] ...فمؤولان [٦] .

وقد أشار سيبويه إلى وقوع قوله تعالى: ﴿كتاب الله﴾ منصوبًا على التوكيد، وذلك فى الباب المعقود بعنوان «هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيدًا لنفسه نصبًا» [٧] وجعل منه قوله تعالى:

---

[١] الأنعام : ١١٧.

[٢] النساء : ٢٤ .

[٣] تفسير السخاوى (٣٣أ) .

[٤] شرح شذور الذهب (٤٠٧).

[٥] الرجز لجارية من بنى مازن ينظر: شرح التسهيل (١٣٧/٢)، الإنصاف (١٤٠/١).

[٦] أوضح المسالك (٢١٣). ط٤ ١٩٦٨م.

[٧] الكتاب (٣٨٠/١) ت عبد السلام هارون . ط دار القلم . ١٣٨٥-١٩٦٦م.

﴿وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللهِ﴾[1] وجعل منه الآية محل النزاع، ومنه قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[2] ، و﴿وَعْدَ اللهِ﴾[3] .

قال سيبويه: «وقد زعم بعضهم أن ﴿كتاب الله﴾نصب على قوله: عليكم كتاب الله. وقال قوم: صبغة الله منصوبة على الأمر...»[4] فيفهم من كلام سيبويه ضمنا أنه لا يجيز عمل «عليكم» فى «كتاب الله» وتابع الفراء البصريين فى عدم إجازة تقديم معمول اسم الفعل عليه، فقال: «كتاب الله عليكم» كقولك: كتابًا من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النحو: معناه: كتاب الله عليكم، والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيدًا عليك»[5] .

وكذلك اختيار جمهور البصريين؛ منهم المبرد الذى جعل «كتاب الله» منصوب على المصدر [6] والذى دلَّ عليه قوله «حرمت عليكم» فهى عنده بمعنى: كتب عليكم، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿وترى الجبال... صنع الله﴾ وبقول الشاعر:

مَا إِنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلا مَنْكِبٌ مِنْه وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ [7]

وهو قول الفارسى إذ قال: «قوله تعالى: ﴿كتاب الله﴾ ليس على معنى عليكم كتاب الله، ولكن «كتاب» مصدر دلَّ على الفعل الناصب لما تقدم وذلك أن قوله «حرمت عليكم» فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، فانتصب «كتاب الله» بهذا الفعل الذى دلَّ عليه ما تقدم من الكلام، وعلى ذلك قول الشاعر... ما إن يمس الأرض إلا منكب [8]

وأيده كل من مكى بن أبى طالب [9] والزمخشرى [10] وابن الأنبارى [11] ، وهو اختيار العكبرى[12] . وقد أيَّد ابن مالك فى ألفيته مذهب البصريين فقال:

وَمَا لِمَا يَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِى فِيهِ العَمَلْ

---

[1] النمل : ٨٨ .

[2] البقرة : ١٣٨ .

[3] النساء: ١٢٢ .

[4] الكتاب (٣٨٢/١).

[5] معانى القرآن (٢٦٠/١).

[6] المقتضب (٣٠٤/٣).

[7] البيت لأبى كبير الهذلى فى الخزانة (١٩٤/٨)، التصريح (٣٣٤/١)، الكتاب (٣٥٩/١)، الإنصاف (٢٣٠/١)، المقتضب (٢٠٣/٣، ٢٣٢).

[8] ظاهرة التأويل النحوى (٢٢٢) نقلا عن: أبو على الفارسى (٥٢٧).

[9] مشكل إعراب القرآن (١٩٤/١).

[10] الكشاف (٥١٨/١).

[11] الإنصاف (١٤٠/١-١٤٣) ط٢ ١٩٩٣م، البيان فى غريب إعراب القرآن (٢٤٨/١).

[12] التبيان (٣٤٦/١) ت البجاوى .

وقد فسره ابن عقيل قائلًا: (وأشار بقوله: وأخر...» إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه، فتقول: دراكِ زيدًا، ولا يجوز تقديمه عليه»[1] .

وبعض البصريين يرون أن «كتاب الله» منصوب بفعل محذوف تقديره: الزموا، والجار والمجرور (عليكم) متعلقان إما بالمصدر «كتاب» أو بمحذوف وقع حالاً منه. فهذا إجماع بصرى مؤيد ببعض الكوفيين على عدم جواد تقدم معمول اسم الفعل عليه، فلماذا؟ لعل أثر نظرية العامل يتضح جليًا فى هذه المسألة؛ إذ من المقرر أن الفعل أصل واسم الفعل فرعٌ عليه كما تقدم [2] ، ولعلَّ ابن بابشاذ يجيب لنا عن هذا التساؤل عندما يطرح الفروق بين الأفعال وأسماء الأفعال ومنها:

١- لا يتقدم معمول أسماء الأفعال عليها. ٢- تكون مفردة ولا تثنى ولا تجمع.

٣- لا تجاب بالفاء الناصبة. ٤- لا يؤمر بها الغائب...

وعلل تفريقه بقوله، «والعلة فى امتناع جميع ما ذكرنا كون أسماء الأفعال أسماء، فضعفت عن رتبة الأفعال»[3] .

أما الكوفيون فيرون جواز تقدم معمول اسم الفعل عليه، ومنهم الكسائى الذى ذهب إلى القول بذلك وجعل «كتاب الله» معمولًا لاسم الفعل مقدمًا عليه، وهو اختيار ابن مالك فى التسهيل [4] ولعل هذه المسألة تظهر لنا أثر نظرية العامل على التفكير النحوى عند السخاوى، مما جعله يذهب مذهب البصريين فى التوجيه النحوى لنص خالف الأصل المقرر لديه والناتج عن نظرية العامل التى تمنع تقدم معمول اسم الفعل عليه على أصول البصريين.

جـ – من قضايا عمل الحرف :

والحرف أيضًا يعمل لما يتضمنه من معنى الفعل ومن ذلك: قال السخاوى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ مُّصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي﴾[5] قال: «أى: بعثت إليكم فى حال تصديقى وتبشيرى [6] ، ولا يجوز أن يعمل شيئاً لأن حروف الجرّ لا تعمل بأنفسها؛ إنما تعمل بما تضمنته من العامل الذى فيه رائحة الفعل»[7] وقبل التعليق على رأى السخاوى المتقدم ينبغى أن أورد كلام الزمخشرى هنا وذلك لأمرين:

---

[1] شرح ابن عقيل (٢/٣٠٥).

[2] الإنصاف (١/١٤٠،١٤١) وفيه تفصيل لهذا التعليل.

[3] شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت ط١ ١٩٧٧م.

[4] شرح التسهيل (٢/١٣٧).

[5] الصف : ٦ .

[6] لعل هنا كلامًا ساقطًا من الناسخ: تقديره [والعامل فيه معنى الإرسال ولا يجوز أن يعمل الجار والمجرور].

[7] تفسير السخاوى (٣٠٠ب،٣٠١أ).

الأول: استكمال النص المتقدم، ليكمل التعليق عليه.

الثاني: بيان اتفاق السخاوى مع الزمخشرى فى هذا الموضع.

قال الزمخشرى : «فإن قلت: بم انتصب مصدقاً ومبشراً؟ أبما في الرسول من معنى الإرسال أم بإليكم؟ قلت: بل بمعنى الإرسال؛ لأن (إليكم) صلة للرسول، فلا يجوز أن تعمل شيئاً؛ لأن حروف الجرّ لا تعمل بأنفسها، ولكن بما فيها من معنى الفعل؛ فإذا وقعت صلات لم تتضمن معنى فعل؛ فمن أين تعمل؟»[1] وبعد إيراد كلام الزمخشرى نعود إلى رأى السخاوى فى ناصب الحال «مصدقا» و«مبشراً» ليقرر أن ناصب الحال هو ما تضمنه الإرسال من معنى، ولا يصح أن يكون الناصب «إليكم»، والسبب فى ذلك أن «إليكم» صلة، أى متعلقة، برسول، فلم تتضمن معنى الفعل ولذلك لم تعمل.

ومن هنا نجد أن السخاوى يقرر أن العامل فى الحروف هو تضمنها معنى الفعل، وهو بذلك متأثر بنظرية العامل والتى يُسْأَلُ – طبقاً لقواعدها – عن العلة فى عمل العامل؛ فإن وُجِدَتْ عَمِلَ العاملُ وظهر أثره على المعمول، وإلاّ فلا.

وأيضاً نجد أن السخاوى قدر عاملاً معنوياً هنا؛ فالعوامل قد تكون لفظية، وقد تكون معنوية، وقد اتفق السخاوى فى رأيه هذا مع الزمخشرى فكلاهما قدَّر عاملاً معنوياً فى الحال التى معنا، وكلاهما لم يجز عمل الجار والمجرور لوقوعه صلة.

ولكن ابن السراج يرى أن العامل فى الحروف هو اختصاصها يقول ابن السراج: «الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول منها ما يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال، فما كان كذلك فهو عوامل فى الاسم. والقسم الثانى: ما يدخل على الأفعال فقط ولا يدخل على الأسماء، وهى التى تعمل فى الأفعال فتنصبها وتجزمها. والقسم الثالث: ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال، ولا الأفعال دون الأسماء، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل فى اسم ولا فعل، نحو ألف الاستفهام...»[2] .

وابن السراج يشترط فى المختص ألاّ يكون كالجزء من المختص به، فيعلل بذلك عدم عمل (أل) فى الاسم مع أنها مختصة به [3] .

ونقل السيوطى اعتراضاً على شرط ابن السراج هذا، فيقول: قال النِّيْلى: الحق أن يقال: الحرف يعمل فيما يختص به، و لم يكن مخصِّصاً له،

---

[1] الكشاف (٤/٥٢٥).

[2] الأصول فى النحو ابن السراج (١/٥٤).

[3] السابق (٢/٥٦) بتصرف.

كـ«لام» التعريف، و (قد) و (السين) و (سوف)؛ لأن المخصِّصَ للشيء كالوصف له، والوصف لا يعمل فى الموصوف، وهذا أوْلى من قولهم: و لم ينزل منزلة الجزء منه؛ لأن (أنْ) المصدرية تعمل فى الفعل المضارع، وهى بمنزلة الجزء منه؛ لأنها موصولة»[1] .

فالمتفق عليه حتى الآن فيما سبق من آراء ابن السراج والسيوطى أن العامل فى الحروف هو الاختصاص، وأصرح من هذا نَقْلُ السيوطى عن أبى الحسين بن أبى الربيع فى «شرح الإيضاح» قوله: «اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختص به، فإن لم يكن لها اختصاص بالاسم أو بالفعل، فالقياس ألاّ تعمل، فمتى وجدت مختصًا لا يعمل، أو غير مختص يعمل، فسبيلك أن تسأل عن العِلّة فى ذلك، فإن لم تجد، فيكون ذلك خارجاً عن القياس»[2] ويقرر أبو الحسن الأبذى حقيقة أخرى تحتاج إلى وقفة، وهى أن الاختصاص هو العلة فى عمل الحروف، وليس تضمنها معنى الفعل، جاء فى الأشباه والنظائر ما نصه: «والصواب أن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل؛ إذ لو كانت كذلك لعملت الهمزة التى للاستفهام؛ لأنها بمعنى أستفهم، و(ما) النافية؛ لأنها بمعنى أنفى، و(لا) بالنيابة منـاب الفعل...» [3] بينما نرى ابن يعيش يقرر أن الاختصاص هو علة عمل الحروف؛ فيقول: «لم عمل حروف العطف جرّاً ولا غيره؛ لأنها لا اختصاص لها بالأسماء. والحروف التى تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة؛ إذ العامل لا يكون إلا مختصّاً بما يعمل فيه»[4] .

٤ – لا يجتمع عاملان فأكثر على معمول واحد :

عرض السخاوى لمسألة التنازع فى العمل فى بعض المواضع من التفسير بما يجعلنا نجزم أنه تابع البصريين فى هذه المسألة؛ والخلاف بين النحاة إذا اجتمع عاملان على معمول واحد أيهما يعمل فيه – خلاف مشهور مذكور فى كتب الخلاف [5] اختار البصريون إعمال الثانى لقربه، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ولاقتضاء العمل فيه.

والسخاوى قد اختار رأى البصريين فى هذه المسألة – كما تقدم – فنراه يقول بذلك مصرِّحاً عندما يتعرض لآية فيها تنازُعُ عاملين، ومن ذلك عند عرضه لقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِى الْكَلَالَةِ﴾[6] فيقول: «تنازع العاملان على المجرور «فى الكلالة»، والتقدير: يستفتونك

---

[1] الأشباه والنظائر (٢٤٦/٢) للسيوطى تحقيق عبد العال سالم مكرم . ط الرسالة/ بيروت.

[2] الأشباه والنظائر (٢٤٨/٢،٢٤٩).

[3] السابق (٢٤٨/٢).

[4] نقلا عن الأشباه والنظائر (٢٤٨/٢).

[5] الإنصاف، المسألة رقم ١٣ .

[6] النساء : ١٧٦ .

فى الكلالة، قل الله يفتيكم فيها، فجاءت حجة البصريين فى إعمال الثانى، ولو عمل الأول لقال: يستفتونك فى الكلالة قل الله يفتيكم فيها فى الكلالة»[1] فهنا تصريح من السخاوى بالاحتجاج للبصريين فيما ذهبوا إليه.

وقال عند قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾[2] : « «هاء» لفظٌ يصوَّت به فيفهم منه: خذ، أو: حَدِّث، فعمل فيه: اقرؤوا؛ لأنه أقرب العاملين، وأصله: هاؤم كتابى اقرؤوا كتابي؛ كقوله: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾، ولو أعمل الأول لكان التقدير آتونى قطراً أفرغه عليه...»[3] فهذه الآيات الثلاث عرض لها السخاوى فى هذين الموضعين مختاراً إعمال الثانى وهو فى ذلك يتابع البصريين وكذلك يقوى اختياره الاستعمال القرآنى كما يبدو من حديثه فى المواضع المذكورة.

وقد عرض السخاوى لهذه القضية تفصيلاً فى كتابه المفضل شرح المفصل وعرض حجج كل من الفريقين وردَّ حجج الكوفيين، فقال: «وإعمال الثانى الوجه المختار الذى ورد به التنزيل فى قوله عز وجل: ﴿آتونى أفرغ عليه قطراً﴾ فأعمل «أفرغ» ونصب به «قطراً»، ولو أعمل الأول وهو «آتوني» لقال: «أفرغه عليه»؛ لأن التقدير كان يكون: آتونى «قطراً أفرغه عليه، ويجوز أن يكون أعمل الأول، وحذف ضمير المفعول من «أفرغه عليه»[4] وإجازة الوجه الثانى هنا منقولة عن الفراء فى الآية السابقة، وكذلك فى قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾، والسخاوى يذكر الرأيين فيقول: وكذلك قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرءوا كتابيه﴾ يجوز أن يُحْمل على هذين الوجهين، يقصد إعمال أحد العاملين والإضمار فى الثانى [5] . وكما سبق فإن هذا الكلام هو رأى الفراء كما نقله السخاوى عنه، وقد ردَّ السخاوى على حجج الكوفيين الذين احتجوا فى اختيارهم إعمال الأول بأن فى ذلك استيفاء جميع المعمولات، ولا يكون ذلك فى إعمال الثانى، كما احتجوا بأن إعمال الأول إضمار قبل الذكر، فردَّ السخاوى على هذه الحجج؛ حيث قال: «قال الكوفيون: إنما قلنا الاكتفاء بالأول؛ لأن فى ذلك استيفاء جميع المعمولات ، بخلاف الاكتفاء بالثانى. وجواب هذا: أن استيفاء المعمولات ليس بواجب. واحتج الكوفيون بأن الاكتفاء بالأول إضمار قبل الذكر يوجب المنع؛ فقد

---

[1] عبارة السخاوى فى التفسير: ولو أعمل الأول لقال: «يستفتونك فى الكلالة قل الله يفتيكم فيها» وهو خطأ، والصواب هو المثبت، وهو من المفضل شرح المفصل للسخاوى. ينظر: تفسير السخاوى (٤٢ب، المفضل شرح المفصل (١/٥١ظ).

[2] الحاقة : ١٩ .

[3] الكهف : ٩٦ . تفسير السخاوى (٣١١ب) ، وهذا الموضع مما يمكن الاستدلال به على توثيق نسبة التفسير؛ إذ لم يتعرض السخاوى لهذا الموضع فى سورة الكهف، ولو عرض له لأحال عليه هنا مكتفيًا بذلك؛ كما هى السمة الغالبة على منهجه.

[4] المفضل للسخاوى (١/٥٠و).

[5] ينظر السابق.

قلتم به فى المسألة [1] ، وإن كان الإضمار قبل الذكر ههنا جائزاً باتفاق؛ لدلالة ما بعده عليه فلا أثر له مع جوازه فى اختيار غيره عليه»[2] .

ففى إعمال أحد العاملين خلاف على الوجه المذكور، إلا أن فى قولنا: «قام وقعد زيد» فإن الفراء لا يجيز إعمال الثانى لما سيؤدى إليه من إضمار قبل الذكر على ما يراه الكوفيون بينما يرى الكسائى أنه جائز على حذف الفاعل، بينما يرى البصريون جوازه على الإضمار للحاجة فى هذه المسألة، وجدير بالذكر أنَّ ابن مضاء قد اختار رأى الكسائى فى هذه المسألة وهى الاتفاق فى طلب الفاعل واستدل له بقول الشاعر:

تعفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَّت نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ [3]

وإن كان قد اختار رأى الكسائى فى هذه المسألة؛ فإنه اختار رأى البصريين فى إعمالهم الثانى _ على اختلاف معهم فى وجه ذلك؛ حيث يراه تعليقاً وليس تنازعاً، فهو خلاف فى المصطلح على ما أرى – وعلل ذلك بأنه أسهل، قال: «ومذهب البصريين أظهر؛ لأنه أسهل، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر فى الثانى، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلاً.

قال: والتعليق بالأول فيه إضمار كلٍّ ما تكرَّر من متعلقات الأول فى الثانى، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني»[4] .

وقد بين الأستاذ الدكتور شوقى ضيف هذه العبارة لما يبدو فيها من غموض، وبين مقصد ابن مضاء وسبب اختياره لرأى البصريين، فقال: «رجح المؤلف اختيار البصريين إعمال الفعل الثانى دون الأول، لسببين هما، كثرة الضمائر إذا أعملنا الأول، ثم تأخير المتعلقات بالأول بعد الثانى، أى: الفصل بين العامل وهو الفعل الأول ومعمولاته بالفعل الثاني»[5] .

ثم أيد الدكتور شوقى ضيف كلام ابن مضاء بما لاحظه أبوحيان فى شرحه على التسهيل من أن إعمال الثانى – وهو اختيار البصريين – هو الأكثر فى كلام العرب ويقول: «وقد لاحظ أبوحيان فى شرحه على التسهيل أن إعمال الثانى هو الذى جاء كثيراً فى كلام العرب، واستدل على ذلك بقول سيبويه فى التنازع «لو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضربونى قومك، وإنما

---

[1] يقصد أن الكوفيين بإعمالهم الأول يضمرون فى الثانى، وهو أيضًا إضمار قبل الذكر.

[2] المفضل للسخاوى (٤٨/١ظ،٤٩و) بتصرف.

[3] الرد على النحاة (٩٥) ت د/ شوقى ضيف دار المعارف ط٢ ١٩٨٢م والبيت: لعلقمة الفحل، ينظر: ديوانه (٣٨) والرد على النحاة (٩٥)، التصريح (٣٢١/١)، أوضح المسالك (٢٠١/٢)، تذكرة النحاة (٣٥٧)، شرح الأشمونى (٢٠٤)، المعجم المفصل (٣٤٢/١).

[4] الرد على النحاة لابن مضاء (١٠١،١٠٢).

[5] حاشية (١) من الرد على النحاة (١٠٢) بتصرف.

كلامهم: ضربت وضربنى قومك، ويقول أبوحيان: إن إعمال الأول قليل، ومع قلته لا يكاد يوجد فى غير الشعر، بخلاف إعمال الثاني؛ فإنه كثير الاستعمال فى النثر والنظم...»[1] .

المطلب الثالث: من قضايا الرتبة بين العامل والمعمول :

حول تقدم الحال على العامل فيها إذا كان ما فيه معنى الفعل، وتقدمها على صاحبها المجرور.

١ – إذا كان العامل ما فيه معنى الفعل :

قال ابن السرَّاج: «لا يجوز أن يقدم ما عمل فيه عليه إلاَّ أن يكون ظرفاً، وذلك قولك: «فيها زيد قائماً» لا يجوز أن تقدم «قائماً» على «فيها»؛ لأنه ليس هنا فعلٌ وإنما أعملت «فيها» فى الحال لما تدل عليه من الاستقرار، وكذلك إذا قلت: «هذا زيدٌ منطلقاً» لا يجوز أن تقدم «منطلقاً» على «هذا»؛ لأن العامل هنا دلَّ على ما دلَّ عليه «هذا» وهو التنبيه، وليس بفعل ظاهر، ومن ذلك: «هو عبدا لله حقاً» لا يجوز أن تقدم «حقاً» على «هو»؛ لأن العامل هو «المعنى» فأما الظرف الذى يقدم إذا كان العامل فيه معنى، فنحو قولك: أكلٌّ يوم لك ثوبٌ» العامل فى «كلّ» معنى «لك» وهو الملك»[2] .

فعند البصريين لا يجوز أن يتقدم المعمول على العامل فى هذه الحالات وهى أن يكون العامل «معنى الفعل» وليس الفعل. ويستثنى من هذا المعمول «الظرف»؛ فإنه يتوسع فيه، ما لا يتوسع فى غيره، فيجوز أن يتقدم على عامله وإن كان العامل هو معنى الفعل.

وعند السخاوى نجد تطبيقاً لهذه القاعدة من قواعد نظرية العامل يقول السخاوى عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾[3] «وقرىء: «كلاً»[4] على التأكيد لاسم «إن». فإن قلت: أيجوز أن تنتصب «كلاً» على الحال [5] ، والعامل فيه «فيها»؟.

قلت: لا؛ لأن الجار والمجرور لا يعمل فى الحال متقدماً، تقول: «كل يوم لك ثوبٌ» ولا تقول: قائماً فى الدار زيدٌ»[6] .

فهنا السخاوى يمنع تقدم الحال على الجار والمجرور العامل فيه؛ لأن العامل هنا معنى الفعل المستقر فى الجار والمجرور متأثراً بما تقرر من أصول نظرية العامل – كما تقدم – وفى نفس الوقت

---

[1] السابق .

[2] الأصول لابن السراج (٢/٢٤٦).

[3] غافر : ٤٧ .

[4] وقرأ بالنصب ابن السميفع وعيسى بن عمر، ينظر: الدر المصون (٦/٤٦).

[5] [الزمر : ٦٧] وارتضاه ابن مالك واستشهد له بقوله تعالى: ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾، كما ذكره فى الدر المصون (٦/٤٦)، وكذا ذكر أنه مذهب الأخفش.

[6] تفسير السخاوى (٢٣٨أ).

يذكر الحالة المستثناة من هذه القاعدة، وهى إذا كان المعمول ظرفاً؛ كما تقدم تعليل ذلك بالاتساع فى الظروف، فتعمل فيها المعانى متقدمة ومتأخرة، فيمثل السخاوى فى هذا الموضع بقوله: كل يوم لك ثوب» فأجاز هنا تقدم الظرف على عامله وهو معنى الفعل الذى تضمنه الجار والمجرور، وهو نفس تمثيل ابن السَّراج فى الأصول.

وقد جاء فى بعض المواضع ما يؤكد تأثر السخاوى بهذه القاعدة من قواعد نظرية العامل ومن ذلك:

قال السخاوى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [1] قال: «إذ» منصوب بـ «أقرب»؛ لأن الظرف تعمل فيها المعانى متقدمة ومتأخرة...»[2] .

وعندما تعرض لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[3] منع أن تكون «كافة» حالاً من الجار والمجرور«للناس» انطلاقاً من هذه القاعدة التى تمنع تقدم معمول العامل عليه إذا كان العامل معنى الفعل [4] ، وهذه المسألة تحتاج إلى وقفة:

٢ - لا يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور :

عرض السخاوى لقضية العامل فى الحال باستفاضة وكذا عرض لرتبة الحال مع صاحبها ومع العامل فيها، فقال: «وأجاز أبوالحسن - يعنى الأخفش - تقديم الحال على العامل المعنوى، وأجراها فى ذلك مجرى الظرف، وقال فى قوله تعالى: ﴿خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا﴾[5] فيمن قرأ بالنصب: هو حالٌ، والعامل فيها «لذكورنا»»[6] .

هكذا بدأ السخاوى بالمجوزين ثم ذكر رأى المانعين وعلى رأسهم سيبويه وأصحابه، فقال: «وقال أصحاب سيبويه: هو حال من الضمير فى الجار والمجرور، وهو قوله عز وجل «فى بطون» وتقدير ذلك: وقالوا ماثبت واستقر فى بطون هذه الأنعام خالصة.

وتقول: زيدٌ فيها مقيماً، فيكون العامل فى الحال قولك «فيها»، والأصل: استقر فيها، أو ثبت فيها، فعمل فيها معنى الفعل؛ لأن الجار والمجرور ناب منابه، وقوله عزَّ وجل: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾. ولم يقرأ بالرفع إلا نافع، والنصب على الحال، والعامل فيها الجار والمجرور فالعامل فيها معنى الفعل؛ لأن قوله: «للذين آمنوا» يعنى: يملكها الذين آمنوا [7] .

---

[1] ق : ١٧ .

[2] تفسير السخاوى (٢٧٣ب).

[3] سبأ : ٢٨ .

[4] تفسير السخاوى (٢٠٣ب).

[5] الأنعام : ١٣٩ .

[6] معانى القرآن للأخفش (١١٣/١).

[7] ينظر: المفصل شرح المفصل (١٣٦/١ظ).

فالسخاوى يمنع تقدم الحال على العامل الجار والمجرور، ويعلل ذلك بقوله: «وإذا كان المجرور لا يتقدم على الجار – لم يجز تقديم الحال؛ لأن فى تقديمها تقديم ما هو تابع للمجرور على الجار» ثم يذكر علة المجوزين، فيقول:

وأجاز ذلك الأخفش، وأجاز أبو الحسن بن كيسان فى القياس: مررت قائمة بهند، واحتج من أجاز التقديم بأن العامل الفعل دون الجار، والفعل يتصرف فى معموله بالتقديم والتأخير لأنه متصرف فى نفسه»[1] . فحجة المجوزين:-

١ – أن العامل هو الفعل وليس الجار.

٢ – الفعل متصرف فلذلك جاز تقديم الحال هنا.

وذكر السخاوى أن هذا القول مردودٌ على أصحابه فقال: «وقد ردَّ بعضهم هذا، وقال: إن الفعل عمل فى الجار والمجرور جميعاً؛ فصارا كالشيء الواحد، فلو جاز تقديم الحال على الجار والمجرور – لوجب أن تكون حالاً منهما جميعاً، ولا يجوز ذلك؛ لأن الحرف لا تكون له الحال، فكما لا يكون للباء حال إذا انفردت؛ فكذلك لا يكون لها حال إذا انضمت إلى غيرها [2] وهو ما رآى ابن الشجرى ونصَّ عليه ردًّا على تلك الحجة، فقال: «قد أجاز بعض النحويين تقديم حال المجرور عليه، وقال: إن العامل فى الحال هو الفعل، والفعل متصرف فى نفسه؛ فينبغى أن يتصرف فى معموله؛ فيجوز تقديم الحال على صاحبها»[3] . وهو مالا يرتضيه ابن الشجرى، فتعقبه رادّاً عليه بنفس ما ردَّ به السخاوى من بعده، فقال: «وهذا الذى ذكره ليس بصحيح؛ لأن الفعل عمل فى الجار والمجرو جميعاً، وقد صارا كالشيء الواحد، فإن جاز أن يتقدم الحال عليها، وجب أن تكون لهما معاً، ومحال أن يكون للحرف حال»[4] .

واحتج المجوزون أيضاً بالسماع وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[5] .

بل إن الفراء يتعدى ما رآه المجوزون حجتهم الأولى فلا يجيز تقدم الحال على عاملها – وإن كان متصرفاً – وكان صاحب الحال اسماً ظاهراً، وقد نقل السخاوى عنه ذلك فقال: «وقال الفراء: إذا كان صاحب الحال اسماً ظاهراً لم يجز تقديمها على العامل – وإن كان متصرفاً – نحو قولك: ضاحكاً جاء زيْدٌ، وأجاز أن تتقدم إذا كانت حالاً من الضمير؛ كقولك: محسناً أعطيت.

قال: لأن فى «ضاحكاً» ضميراً يرجع إلى «زيد» فلم يجز تقديمها من أجل الضمير الذى معها».

---

[1] السابق (١٣٧و).

[2] المفضل على المفصل للسخاوى (١٣٧/١و).

[3] أمالى ابن الشجرى (٢٨١/٢).

[4] السابق.

[5] سبأ : ٢٨.

وتعقبه السخاوى بأن هذا يبطل بـ «ضرب غلامه زيد»[1] أى: حجة الفراء تبطل بتقدم المفعول على الفاعل فى مثل «ضرب غلامه زيد» مع اشتماله على ضمير يعود إلى «زيد» وهو مثله. وسيبويه رأس المانعين قد علل ذلك بقوله: «مررت قائماً برجل لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل فى الاسم، وليس بفعل والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسن: قائماً هذا رجل. فإن قال: أقول: مررت بقائماً رجلٍ؛ فهذا أخبث من قِبَلِ أنه لا يُفْصَلُ بين الجار والمجرور [2] .

وقد عرض الزنجانى هذه المسألة ملخصاً لها فقال: «واختلف النحويون فى تقديمها على صاحبها؛ فمنهم من جوَّزه فيقول: مررت راكباً بزيد؛ لأن «بزيد» فى موضع نصب بالفعل، ولهذا يجوز نصب المعطوف عليه، فلما لم يظهر فيه النصب جرى مجرى المبنى الذى لا يظهر فيه الإعراب؛ ولذلك يجوز تقديم حاله عليه، كقولك: رأيت قائمة حذام، وفى التنزيل: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾، فكافة حال من (الناس)، وقد قدمه عليه... ثم قال: والصحيح عدم الجواز؛ لأن تقديمه على المجرور وحده غير ممكن؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة، وتقديمه على الجار والمجرور أيضاً باطل؛ لأن العامل فى الاسم ظاهراً هو الجار، وهو غير متصرف وأما «كافة» فتجعله حالاً من «الكاف»؛ إذ التأنيث فيه للمبالغة؛ كعلامة ونسَّابة [3] . وهنا نرى الزنجانى من المانعين ولعلَّ فى كلامه ما يشبه كلام السخاوى إلى حدٍّ كبير.

إذن فهناك من النحاة من يمنع تقدم الحال على صاحبها المجرور وهو مذهب جمهور النحاة، ومن المانعين: الرضىّ، قال: «وإن انجرَّ ذو الحال بحرف الجرِّ، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون أيضاً» [4] وهو ما صدر به الكلام فى صدر المسألة من كلام السخاوى وتقدم كلام ابن الشجرى فى منع ذلك. ومنعه الأشمونى وعلل ذلك بقوله: «إن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه؛ فحقُّه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين؛ فجعلوا عوضاً من الاشتراك فى الواسطة الالتزام بالتأخير»[5].

ومن المانعين – أيضاً – الزمخشرى وسيأتى كلامه فيما يأتى [6] .

وقد منعه الزجاج أيضاً والكلام على رأيه وكلام الزمخشرى يأتى مع المسألة من خلال مناقشة تطبيقات السخاوى عقيب عرض آراء المجوزين؛ فنقول:

---

[1] المفضل للسخاوى (١٣٦و).

[2] الكتاب (٢٧٧/١)، أمالى ابن الشجرى (٢٨٠/٢، ٢٨١) وقد ذكر الباحث إبراهيم محمد السيد منصور العلة فى هذا المنع بإسهاب، ينظر: العلة ودورها فى إثبات الحكم النحوى أو نفيه –رسالة ماجستير– مخطوطة بكلية دار العلوم ١٩٩٨م تحت رقم (١١٢٨).

[3] ينظر: الكافى على الهادى للزنجانى (٥٢٨/٢-٥٢٩) رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية بالمركزية تحت رقم (١و٤١٥).

[4] شرح الرضى على الكافية (٣٠/٢)، وينظر (١٨٩/١).

[5] شرح الأشمونى على الألفية (٥٢٤/٢).

[6] الكشاف (٥٨٣/٣) وسيأتى فى مناقشة تطبيق السخاوى فى التفسير فى نهاية هذه المسألة.

المجوزون: تقدم أن ممن أجاز تقدم الحال على عاملها المجرور - أى أجاز تقدم الحال على صاحبها وعلى العامل فيها والعامل معنوى - ذكرنا أن منهم الأخفش وتقدم رأيه وردُّ السخاوى عليه فى هذه المسألة.

ومن المجوزين أيضاً: أبو على الفارسى، وابن كيسان، وابن برهان [1] كما ذكر ابن مالك ذلك مؤيداً لهم، قال ابن مالك:[2] «ولا أمنعه - أى تقدم الحال على صاحبها المجرور -، أى: بل أجيزه وفاقاً لأبى على وابن كيسان وابن برهان؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى؛ فلا يمنع تقديم حاله عليه، كما لا يمنع تقديم حال المفعول به، وأيضاً فقد ورد السماع به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾[3] .

إذن خلاصة موقف السخاوى - قبل التطبيق على التفسير - نجدها فى قوله: «واعلم أن العامل المتصرف قد يعرض له ما يمنع أن يعمل فى الحال إلا أن يكون متقدماً عليها، وذلك قوله: مررت راكباً بزيد، وسلمت جالساً على عمرو، فلا يكون الحال من زيد ولا عمرو لأن زيداً وعمراً مجروران؛ فلم يجز أن يعمل العامل، وإن كان متصرفاً؛ لأن حال المجرور يمتنع تقدمها عليه دون حرف الجر. وإذا امتنع تقدمها عليه امتنع تقدمها على ما عمل فيه [4] .

وقد عرض السخاوى لهذه القضية فى التفسير بما يؤكد ما تقدم من أنه يمنع تقدم الحال على صاحبها المجرور متأثراً فى ذلك بقواعد وأصول نظرية العامل كما رآها النحاة السابقون وفيما يلى أعرض لهذه المواضع:

قال السخاوى عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلاّ كافة للناس﴾ الآية : «إلا كافة للناس، الرسالة عامةٌ، وقال الزجاج: إن المعنى كافّاً للناس، والتاء للمبالغة كما تقول: علاّمة ونسابة وحماد الراوية. ومن جعله حالاً من المجرور فقد أخطأ؛ لأن معمول المجرور لا يتقدم عليه، وهو كتقديم المجرور على الجارّ»[5] .

فالسخاوى يصرح هنا بأن تقديم الحال على صاحبها المجرور خطأ، والعلة فى ذلك عنده أن الجار والمجرور كالشيء الواحد، ولا يصح الفصل بينهما، وبما أنه لا يجوز تقديم الحال على المجرور فَلأَنْ يمتنع تقديمها على الحرف أولى. ثم إن السخاوى يوجه الآية على أن:

١ - كافة صفة لمحذوف والتقدير؛ إلا إرسالة كافة.

---

[1] ذكره الرضى فى شرحه على الكافية (٢/٣٠).

[2] شرح التسهيل (٢/٣٣٧-٣٣٩).

[3] سبأ : ٢٨ ، وينظر : شرح الأشمونى (٢/٥٢٤، ٥٢٥)، التصريح (١/٣٧٨،٣٧٩).

[4] المفصل شرح المفصل (١/١٣٦و).

[5] تفسير السخاوى (٢٠٣ب).

٢ - كافة: حال من الضمير فى «أرسلناك» والهاء للمبالغة، وهو نفس كلام الزمخشرى فى الكشاف نصّاً [١] .

وقد تقدم فى حجج المجوزين أنهم احتجوا بالسماع، ومنه هذه الآية، وكذا بقول الشاعر:

حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَشْعَرَيْنِ وَزَمْزَمٍ ... يَمِينًا وَفَوْقَ الْمُقْسِمِينَ رَقِيبُ

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ [٢]

وقد أورد السخاوى هذه الحجة وردَّ عليها، فقال: وأما «كافة للناس» فقال الزجاج: هو حالٌ من الكاف فى أرسلناك .... وساق حجة الزجاج المذكورة آنفاً.

وقال الشيخ أبو القاسم الزمخشرى: «ومن جعله حالاً من المجرور متقدمة عليه فقد أخطأ؛ لأن تقدم حال المجرور عليه فى الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، ثم قال: وكم ترى ممن يرتكب هذا الخطأ، ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى (إلى)؛ لأنه لا يستوى له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني؛ فلابد له من ارتكاب الخطأين»[٣] .

وأمَّا البيت فهو ضرورة وشاذ، وإلا فهو محمول على أنَّ (حران صاديا) ليس بحال ولكنه منصوب بالمصدر، وهو برد الماء»[٤] .

وقد احتج ابن كيسان بهذه الآية وجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور، وتعقبه ابن الشجرى فى أماليه فقال: «وأما ما تعلق به ابن كيسان من قوله تعالى: ﴿إلاّ كافة للناس﴾ فإن «كافة» ليس بحال من الناس، وإنما هو على ما قاله أبو إسحاق الزجاج حال من الكاف فى «أرسلناك» والمراد: كافاً، وإنما دخلته (الهاء) للمبالغة فى الوصف، كدخولها فى علامة ونسابة وراوية، أى: أرسلناك لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر»[٥] .

وعلى الجانب الآخر نجد ابن مالك يذكر فى هذه الآية أقوالاً ثلاثة ويختار من بينها ما وافق مذهبه وهو الجواز، قال ابن مالك بعد أن ردَّ على المانعين بهذه الآية ، بل الصحيح جواز التقديم فى نحو مررت بهند جالسةً، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً؛ ففى قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ وفيه ثلاثة أقوال:

الأول: كافة: صفة لإرساله، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وهو رأى للزمخشرى.

---

[١] راجع الكشاف (٣/٥٨٣) وطابق بين النصين.

[٢] البيتان من الطويل، وهما لعروة بن حزام العذرى، فى ديوانه (٥)، الكامل (٣٧٩) ط ونسبهما المبرد إلى قيس بن ذريح (٣/٢٠٢)، ونسبهما العينى فى (٣/١٥٦) إلى كثير عزة، ينظر: ديوانه (٢/١٩٢)، وخزانة الأدب (١/٥٣٣).

[٣] المفضل شرح المفصل للسخاوى (١/١٣٨و)، والكشاف (٣/٥٨٣).

[٤] ينظر: السابق.

[٥] أمالى ابن الشجرى (٢/٢٨١).

الثانى: أنها حالٌ من الكاف، وهو رأى الزجاج، والتاء للمبالغة.

الثالث: أنها حال من الناس، وعقب ابن مالك فقال على هذا الأخير: وهذا هو الصحيح وهو مذهب أبى على، وابن كيسان، حكاه ابن برهان، وقال: وإليه نذهب، كقوله «الآية» وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب «كافة» قط إلا حالاً، كذا قال ابن برهان، وأقول - والكلام ما زال لابن مالك: ولا يلتفت إلى قول الزمخشرى ولا الزجاج [1] .

وقد أثار السخاوى هذه القضية أيضاً عند قوله تعالى: ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[2] فقال: «وقرىء : ﴿مطوياتٍ﴾؛ على نظم السموات فى حكم الأرض، ودخولها تحت القبضة، ونصب ﴿مطويات﴾ على الحال»[3] ، فالسخاوى وجَّه قراءة النصب على أن «مطويات» حال من السموات ولكنها ليست متعلقة بيمينه؛ بل بالسموات المعطوفة على الأرض الداخلة فى حكمها فى قبضته سبحانه. وهو قول الزمخشرى أيضاً [4] .

وتقدم رفضه لنصب «كلاً» على الحالية فى قوله تعالى: ﴿إنا كل فيها﴾[5] حيث قال: وقرىء : «كلاً» على التأكيد لاسم «إن»، فإن قلت. أيجوز أن تنتصب «كلاً» على الحال، والعامل فيه «فيها»؟ . قلت: لا؛ لأن الجار والمجرور لا يعمل فى الحال متقدماً، تقول: كل يوم لك ثوبٌ، ولا تقول: قائماً فى الدار زيدٌ»[6] .

٣ - يجوز تقدم خبر ليس عليها :

ومما تقرر لدى النحاة أن المعمول تابع للعامل، ولذا كان تقديم المعمول يدل على جواز تقديم العامل، وتأثراً بمثل هذه القواعد أجاز البصريون تقديم خبر «ليس» عليها كما أجازوا تقديم خبر كان عليها وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر «ليس» عليها، وإلى ذلك ذهب - أيضاً - المبرد من البصريين [7] .وذكر أبو البقاء هذه المسألة [8] ، وذكر أن حجج البصريين من أوجه منها:

---

[1] شرح التسهيل (٢/٣٣٧-٣٣٩)، وذكره أيضًا السمين الحلبى فى الدر المصون (٦/٤٦).

[2] الزمر : ٦٧ .

[3] تفسير السخاوى (٢٣٤ب) وهى قراءة الجحدرى وعيسى بن عمر ينظر: الدر المصون (٦/٢٤).

[4] راجع الكشاف (٤/١٤٤).

[5] غافر : ٤٧ وراجع الكشاف (٤/١٧١) وهى قراءة ابن السميفع وعيسى بن عمر ، الدر المصون (٦/٤٦).

[6] تفسير السخاوى (٢٣٧أ)، وقد تقدم الإشارة إلى هذا الموضع فى صدر هذه المسألة.

[7] الإنصاف (١/١٦٠) مسألة (١٨) ت محيى الدين عبد الحميد.

[8] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى (٣١٥) وما بعدها ط١ دار الغرب الإسلامى / بيروت لبنان ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ت د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين..

الأول: قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[1] فنصب «يوم» بـ «مصروفاً» خبر «ليس» وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه؛ لأن المعمول تابع للعامل، ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع... وهو ما عبر عنه الأنباري بقوله: «لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل».

الثاني: أنه - «ليس» - فعل جاز تقديم منصوبه على مرفوعه؛ فجاز تقديمه عليه «كان» وأخواتها...

وهو قريب مما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف على اختلاف في طريقة العرض فالعكبري بدأ بعرض أدلة البصريين وأورد خلالها اعتراضات الكوفيين ودفعها، فهو مؤيد للبصريين، على حين بدأ الأنباري بحجج الكوفيين ثم البصريين، وردَّ على حجج البصريين مؤيداً للكوفيين. ويتمثل الردُّ على أدلة البصريين في توجيه الآية بتوجيهات مختلفة تمنع نصب «يوم» بـ «مصروفاً»، قال الأنباري: لأنا لا نسلم أن «يوم» متعلق بـ «مصروفاً» ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل...» قال: وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دلَّ عليه قوله تعالى ﴿ليس مصروفاً عنهم﴾ وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب، لقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ﴾[2]،[3] وقد أجاب أبو البقاء عن هذه التوجيهات بأن قال على توجيه الرفع: إنه لو كان من هذا الموضع لكان مبتدأ والجملة بعده خبر عنه، فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ، فيكون الأصل: ليس مصروفاً عنهم فيه، وحذف العائد على المبتدأ من مواضع الضرورة. وأجاب أيضاً بأنه لم يقرأ في هذا الموضع بالرفع، مع أنه الأرجح.

ومن حجج البصريين التي ردَّها الأنباري، قولهم: إن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة، وردَّه بقوله: هذا يدل على جواز إعمالها؛ لأنها فعل والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم معمولها. واعترض ابن الأنباري أيضاً بأن «ليس» فعل غير متصرف وتقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، فلا يجوز تقديم معموله عليه، قال: ونحن عملنا بمقتضى الدليلين: فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية، وسلبناها وصف الفعلية وهو التصرف [4] وأجاب أبو البقاء على هذا الاعتراض، بأن «ليس» قد اتصلت بها الضمائر وهو من وجوه التصرف، فلم يُسَلَّم بالاعتراض السابق، وبأننا لو سلمنا أنها غير متصرفة ولكنها فعل، والفعل بحق الأصل عمل قوي، وإن ضعف في بعض المواضع لم يسلبه

---

[1] هود :٨ .

[2] الإنصاف (١٦٣/١)، هود : ٨ .

[3] التبين عن مذاهب النحويين (٣١٧).

[4] الإنصاف (١٦٣/١).

عمله الأصلى وعمل الفعل يقتضى أن يكون معموله متأخراً ومتوسطاً ومتقدماً..»[1] إلى غير ذلك من الأدلة التى احتج بها البصريون على جواز مذهبهم، وردها الأنبارى مناصراً الكوفيين وأجاب عنها العكبرى مناصراً البصريين مما لا أهدف إلى استقصائه هنا بقدر ما أريده من التركيز على أن الخلاف فى هذه المسألة متأثر ببعض أصول نظرية العامل مما يظهر لنا من عرض بعض أدلة المجوزين أو المانعين أو الرادِّين لحجج أحد الفريقين، ويظهر تأثر السخاوى بالمذهب البصرى هنا فى إجازته فى هذه الآية أن يكون ﴿يوم﴾ منصوبا بـ ﴿مصروفا﴾ و يستدل السخاوى بهذا الموضع - متأثراً ببعض أصول نظرية العامل ومقتضياتها - على جواز تقدم خبر ليس عليها؛ لأن معمول الخبر تقدم على الخبر، وهو هنا تقدم على «ليس» أيضاً فمن باب الأولى أن يجوز تقدم الخبر عليها، قال السخاوى: «تَقَدُّمُ الظرف على خبر ليس دَلِيْلٌ على جواز تقديم خبر ليس عليها؛ لأن العامل متقدم على المعمول»[2] .

فقد بين رأيه فى المسألة بإيجاز وهو إجازة تقدم خبر ليس عليها وأوجز دليله متأثراً بنظرية العامل ومنطلقاً من أصولها على مذهب البصريين -هنا- ودليلهم السماع.

والعجب من الكوفيين وبعض البصريين الذين لا يجيزون هذا الوجه، ويتكلفون التخريجيات والتأويلات والتى معظمها متكلف ولا يخلو تخريج من حاجته إلى تخريج، وقد كان المتوقع من الكوفيين على ما عرف من احترامهم للمسموع أن يجيزوا هذا الوجه، حتى لو أجازوه على ألاَّ يقيسوا عليه، ولْتبقَ حجية هذا النص فى ذاته دون تخريج أو تأويل. وليس أدلَّ على أثر نظرية العامل على تفكير النحاة فى مثل هذا الخلاف أن مَنْ أراد إيجاز أسباب الخلاف قصرها على هذا السبب، يقول السمين الحلبى: «... وقد استدل به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر ليس عليها، ووجه ذلك أن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، و«يوم» منصوب بـ «مصروفاً» وقد تقدم على «ليس»، فلأن يجوز تقديم الخبر بطريق الأولى؛ لأنه إذا تقدَّم الفرع فأولى أن يتقدم الأصل»[3] هذا وقد اعترض السمين هذا الدليل من وجهين أولهما: التوسع فى الظرف مالا يتوسع فى غيره،

الثانى: انخرام هذه القاعدة بوجود معمول لا يتقدم عامله عليه...[4] ونقل عن شيخه أبى حيان رفضه تقدم خبر ليس عليها متعللاً بعدم سماعه إلا فى الآية وفى قول الشاعر:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلاَّ لَجَاجَةً وَكُنْتُ أَبِيًّا فِى الخَفَا لَسْتُ أُقْدِمُ [5]

---

[1] التبيين عن مذاهب النحويين (٣١٨،٣١٩).

[2] تفسير السخاوى (٨٠ب).

[3] الدر المصون (٨١/٤).

[4] السابق.

[5] البحر المحيط (٢٠٦/٥)، روح المعانى (١٥/١٢)، الدر المصون (٨٢/٤).

وقد أجاز تقدم خبر ليس عليها قدماء البصريين والفراء، وتبعهم ابن برهان، والزمخشري والشلوبين وابن عصفور، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالباً ومنعه جمهور الكوفيين والمتأخرون من البصريين كالمبرد وابن السراج والزجاج، واختاره ابن مالك أيضاً وابن هشام وابن عقيل [1] .

المطلب الرابع: من قضايا العوامل المعنوية :

المبتدأ مرفوع بالابتداء:

قال النحاة بالعامل المعنوى فى مواضع، منها: الابتداء عامل فى المبتدأ وفى المضارع رفعاً، وفى عامل الصفة على رأى الأخفش [2] ، قال السيوطى: ((على الصحيح))[3] ، ولكن ماذا يعنى الابتداء؟ يقرر السيوطى بأن قد اختلف فى تفسيره على أقوال منها:

١ - أنه التعرى عن العوامل اللفظية. ٢ - التعرى وإسناد الفعل إليه.

٣ - أن يكون الاسم أولاً مقتضياً لثانٍ [4] .

وقد عرض كثير من النحاة للخلاف فى رافع المبتدأ ومن هؤلاء: ابن الأنبارى [5] والعكبرى [6] الذى لخص هذا الخلاف وهذه عبارته: ((واختلفوا فى العامل فى المبتدأ على خمسة أقوال:

أحدها: أنه الابتداء، وهو كون الاسم أولاً مقتضياً لثانٍ، وهذا هو القول المحقق، وإليه ذهب جمهور البصريين.

- الثانى:- أن العامل فيه تجرده عن العوامل اللفظية، وإسناد الخبر إليه، روى عن المبرد وغيره.
- الثالث:- أن العامل فيه ما فى معنى النفس من معنى الإخبار، روى عن الزجاج.
- الرابع:- أن العامل فيه الخبر.
- الخامس. أن العامل فيه العائد من الخبر، والقولان الأخيران مذهب الكوفيين [7] .

واختار العكبرى القول الأول من هذه الأقوال واحتج له فى نفس الموضع.

والمسألة مبسوطة فى مظانها، ولكن الذى يهمنى هنا تقرير رأى السخاوى وجريه على مذهب البصريين فى القول بأن العامل هنا معنوى، ويعنى به -تبعاً لسيبويه- تعريته عن العوامل والإسناد

---

(1) الأصول (١/١٠٢)، شرح المفصل (٧/١١٤)، التصريح (١/٢٢٥)، التبيين عن مذاهب النحويين (٣١٥)، الانصاف ، المسألة (١٨).

(2) ينظر أسرار العربية (٦٦،٦٧) المجمع العلمى.

(3) الأشباه والنظائر للسيوطى (٢/٢٤٠،٢٤١) تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم.

(4) ينظر السابق، اللباب (١/١٢٥).

(5) الإنصاف (١/٤٤) المسألة الخامسة ت الشيخ/ محمد محيى الدين وأسرار العربية له (٦٦) ط المجمع العلمى بدمشق.

(6) اللباب فى علل البناء والإعراب (١/١٢٦-١٢٧) تحقيق د/ غازى مختار طليمات ط١ دار الفكر المعاصر/ بيروت، ١٩٩٥م.

(7) اللباب (١/١٢٥،١٢٦) ت غازى مختار.

إليه وهذا ما قرره فى «المفضل» فقد ذكر الخلاف فى هذه المسألة وبسطه ثم قال بعد عرضه لمختلف الآراء: «فقول من قال من النحويين: الرافع له عنايتك به واهتمامك وجعلك إياه أولاً لشانٍ هو خبرٌ عنه، وقولهم: إتيانك به لتسند إليه ما بعده، كله من قول سيبويه وهذا هو أقوى ما قيل فى رافع المبتدأ وأولى»[1] ، وهو ترجيح العكبرى أيضاً، وقد قدم له ما يؤيده [2] ثم ذكر السخاوى رأى الكوفيين وردَّ عَلَيهم: بأن قولهم يستدعى أن يكون المبتدأ والخبر، كل واحد منهما عاملاً معمولاً فى آن واحد، من وجه واحد، وقال: ويلزمهم من وجوب تقدم العامل على المعمول [3] أن يكون كل واحد منهما متقدماً متأخراً، وإذا جاز هذا جاز أن تقول: زيد قام، فترفع (زيداً) بأنه فاعل، كما قال قطرب»[4] . وألزم الكوفيين أيضاً بأن يكون اسم (إن) مرفوعاً بناءً على قولهم، فالعامل فيه موجود، كما أن قولهم يوجب أن يكون المبتدأ رافعاً لاثنين فى مثل: زيد قائم، ففى (قائم) ضمير (هو) فاعل، و(قائم) عندهم قد رفع المبتدأ....»[5] .

هذا ما قرره السخاوى هنا، أما فى تفسيره فقد وجدته يختصر الأمر وكأنه يرى أنه لا داعى للخلاف فى هذه المسألة، فيكتفى فى معظم الأحيان إلى قوله «رفعٌ بالابتداء»، ومن هذه المواضع، عند عرضه لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[6] ...الآية قال: ﴿والذين كفروا﴾ تتحمل الرفع على الابتداء، والنصب بما يفسره»[7] . وكذلك عند قوله تعالى: ﴿آلم تَنْزِيلُ الكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَّبِّ العَالَمِينَ﴾[8] ففى توجيهه لقوله تعالى: ﴿آلم﴾ قال والوجه أن يرتفع ﴿آلم﴾ بالابتداء وخبره ﴿من رب العالمين﴾[9] .

وكذلك قوله عندما عرض لقوله تعالى:﴿ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾[10] ، الآية، قال:فى ﴿ما﴾فى الآية:«ويجوز أن يكون محله الرفع على الابتداء، والخبر محذوف»[11] وعندما عرض لقوله

---

[1] المفضل شرح المفصل للسخاوى (٥٥ظ).

[2] اللباب (١/١٢٦).

[3] يعنى قول الكوفيين بوجوب تقدم المبتدأ.

[4] السابق (١/٥٥ظ).

[5] المفضل (١/٥٥ظ) بمعناه، وقد بسط صاحب الإنصاف القول فى ذلك (١/٤٨)، وما بعدها.

[6] محمد : ٨ .

[7] تفسير السخاوى (٢٦٢ب).

[8] السجدة : ١، ٢ .

[9] تفسير السخاوى (١٨٥ب).

[10] الأحزاب : ٥ .

[11] تفسير السخاوى (١٨٨ أ،ب).

تعالى: {نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ}[1] قال: «أن يتقدم» مرفوع بالابتداء، {ولمن شاء} خبر مقدم عليه»[2] وغير ذلك من المواضع.

و لم يتعرض السخاوى لتفصيل ذلك فى التفسير، نظراً لما اشترطه على نفسه من الاقتضاب، ولعله أيضاً يرى أن القول بالابتداء رافعاً للمبتدأ يغنى عن التفصيل.

وبعد هذا العرض فإنه يتبين لنا بعض الحقائق منها:

١- اهتمام السخاوي وإيمانه بنظرية العامل وتأثره بها في آرائه وتوجيهاته.

٢- كما يتضح أن السخاوى قد تابع البصريين في بعض أصول هذه النظرية كما تابع الكوفيين في بعض الآخر؛ حسبما يترجح لديه وحسبما يقتضيه اجتهاده وإنصافه.

---

[1] المدثر (٣٦،٣٧).

[2] تفسير السخاوى (٣٢١ب).

المبحث الأول: موقف السخاوى من مدرسة البصرة

المطلب الأول: تأثر السخاوى بالفكر والأصول البصرية

أولا: وقبل الحديث عن موقف السخاوى من مدرسة البصرة لابد من تقرير بعض الحقائق وهى:-

- شيوع المذهب البصرى وسيطرته على تفكير النحاة وخاصة فى القرن السادس الهجرى، وعُلِّل هذا بتأثر نحاة هذا القرن بالتاج الكندى [1] وهو حلقة فى السلسلة البصرية التى اتصل بها نحاة هذا القرن ومنهم السخاوى، الذى صرح بذلك.

- مصادر النحو البصرى هى المصادر السائدة التى توارثها النحاة جيلاً بعد جيل، ويضاف إلى ذلك قوة الأسس التى قام عليها النحو البصرى.

وسلسلة السخاوى كلها بصرية تبدأ بشيخه التاج الكندى وتنتهى بسيبويه. وكذلك مصادر السخاوى كلها بصرية كما صرح بذلك وبأنه تلقى على شيخه عدداً من هذه المصادر الأساسية كما تقدم ومن هنا نجد نزعة السخاوى إلى مدرسة البصرة نزعة قوية يميل فى معظم آرائه إلى أسس البصريين وقواعدهم، ويستمد من مصادرهم ويستدل بآراء نحاتهم، وليس أدلّ على هذا من تكرار أسماء أعلام المدرسة البصرية ومؤلفاتهم فى مصنفات السخاوى النحوية وفى التفسير أيضاً على النحو التالى:-

أولاً: اعتماد السخاوى على كتاب سيبويه وآرائه:-

وهذا واضح جدّاً فى التفسير، فكثيراً ما نجد السخاوى يبدأ برأى سيبويه، بل إنه أحياناً يستدل بعدم ذكر سيبويه لرأى ما على إنكاره على نحو ما تقدم [2] . وقد يقرن السخاوى بين الخليل وسيبويه فى مناقشته للمسألة [3] .

ثانياً: النحاة البصريون الآخرون:-

تدور أسماء كثير من نحاة البصرة فى تفسير السخاوى كثيراً ، منهم:- الزجاج [4] والمبرد [5] وابن السراج [6] والمازنى [1] والرمانى [2] والأخفش [3] والجرمى [4] .

---

[1] هو أشهر شيوخ السخاوى، وذكره السخاوى كثيرًا فى مصنفاته النحوية، واللغوية، ينظر: سفر السعادة بتحقيق الدانى (١/ ١٥ئ) والمفضل شرح المفصل (١/٣ظ).

[2] يراجع تفسير السخاوى (٦١أ، ٧٥أ، ١٤١أ، ١٤٨أ، ٢٢٢ب، ٢٤٧ب، ٣٠٨ب، ١٣٤٢أ).

[3] تفسير السخاوى (٢٢٢ب).

[4] تفسير السخاوى (١٣٦ب، ١٥٣أ، ١٦٤ب، ٢٠٢أ، ٢٠٦أ، ٢١٣أ، ٢٤٠ب، ٢٤١أ، ٢٤٧ب، ٢٦٢أ، ٢٦٣ب، ٢٥٣ب...إلخ.

[5] السخاوى (٢٢٨ب).

[6] تفسير السخاوى (١١ب).

وغيرهم من نحاة البصرة الذين نقل آراءهم و لم يصرح بنسبة هذه الآراء – كثيرون.

وفى العرض السابق لموقف السخاوى من الأصول النحوية وأدلة الصناعة الأخرى تبين لى أن السخاوى قد اتفق مع البصريين فى أشياء واختلف معهم فى أشياء أخرى:-

اتفق مع البصريين فى موقفهم العام من السماع والقياس؛ حيث تشددوا فى المسموع المقيس عليه واشترطوا فيه شروطاً كالاطراد وعدم الشذوذ، وكذا نجد السخاوى من خلال تطبيقاته. ولكنه يخالف البصريين فى بعض الأمور منها:-

١ – قبوله لجميع القراءات حتى الشاذ منها – على نحو ما تقدم – وعدم طعنه فى القراءة أو صاحبها، وإن خالفت القياس، فإنه يلجأ إلى قبولها فى موضعها، وإن لم يقس عليها.

٢ – والمشهور لدى الدارسين أن البصريين لا يحتجون بالحديث، ولكن السخاوى احتج بالحديث على نحو ما تقدم مخالفاً بذلك أصول البصريين.

٣ – إكثاره من الاحتجاج بالكلام العربى على نحو واضح على غير عادة النحاة البصريين فى الإكثار من الشعر دون النثر.

ومع هذا فقد ظلَّ التفكير البصرى غالباً على عقلية السخاوى رغم عدم تصريحه ببصريته، ولذلك وجدنا السخاوى يتابع البصريين فى كثير من المسائل الخلافية متأثراً بالأصول البصرية العامة، وكذلك استخدام المصطلحات البصرية بنسبة أكبر من المصطلحات الكوفية كما سيأتى فى موضعه من البحث .

ولا يعنى هذا أن السخاوى تبع البصريين تبعية مطلقة، بل أحياناً كثيرة نجده يعرض آراء بعض النحاة البصريين، ويعترض على تلك الآراء ويناقشها ويرد عليها [١] . و لم يكن مجرد ناقل لآراء الآخرين.

– التأثر بالبصريين فى الأحكام العامة، ومن ذلك:-

– القلة والكثرة : ومما تأثر فيه السخاوى بالبصريين حكمه بالقلة والكثرة وهو شائع لدى نحاة البصرة، فقد يجوِّز السخاوى حكماً نحويّاً فى حالة معينة، ولكنه لا يجيز القياس عليها، معللاً

---

[٧] تفسير السخاوى (٣١٧ب).

[٨] راجع على سبيل المثال : تفسير السخاوى (٥٠أ، ٧٦ب).

[٩] تفسير السخاوى (١٣٥أ، ١٤١أ، ٢٥٣ب، ٢٦١أ)... إلخ.

[١٠] تفسير السخاوى (٨٠ب).

[١] ينظر: الفصل الأخر من هذا البحث .

ذلك بقلة الاستعمال أو يؤيد حكماً آخر ويعلله بأنه كثير الاستعمال أو شائع ونحوه ومن ذلك ما تقدمت الإشارة إليه من إجازته حذف ألف ما الاستفهامية إذا دخل عليها خافض [1] .

ومما استخدم فيه التعبير بـ«قلة الاستعمال» عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وكلاًّ وعد الله الحسنى﴾[2] قال: «وقريء «كل» بالرفع، مع أن الفعل لم يشتغل بضميره، وهو جائز، ولكنه قليل الاستعمال»[3] ؛ بل أحياناً يصدر المسألة بهذا الحكم من حيث القلة أو الكثرة، ومن ذلك قوله عندما عرض لدخول (لا) النافية على فعل القسم في قوله تعالى: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾ قال السخاوي: «إدخال (لا) النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم؛ قال امرؤ القيس:

فَلاَ وَأَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِيْ ... ي لاَ يَدَّعِي القَوْمُ أَنى أَفِرّ [4]

وقال غوية بن سلمى:

أَلاَ نَادَتْ أُمَامَةُ باحْتِمَالِي ... لِتَحْزُنَنِي فَلاَ بِكِ مَا أُبَالِي [5]

ومن هذه المواضع، عند عرضه لقوله تعالى ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾[6] يرى أن معنى «أرأيتم»: أخبروني، قال: كقوله: ﴿أرأيتم إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾[7] وأمثلته كثيرة»[8] .

---

(1) ينظر: كثرة الاستعمال من الفصل الخاص بموقفه من العلل ، تفسير السخاوي (٣٠٠أ، ٣٢٧أ).

(2) الحديد : ١٠ .

(3) تفسير السخاوي (٢٩١ب) .

(4) تقدم تخريجه في مبحث كلام العرب من الفصل الأول من هذا البحث، وقد عرض السخاوي هذه القضية وناقشها ودافع عن اختياره، الذي وافق فيه الزمخشري وهو القول بأن (لا) نافية، وفائدتها توكيد القسم، قال السخاوي مناقشًا: ((وقيل: هي زائدة كما في قوله «لئلا يعلم أهل الكتاب» وفي قوله: في بير لا حور سرى وما شعر واعترضوا عليه بأنها إنما ترد في وسط الكلام، لا في أوله، وأجابوا بأن القرآن في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض. والاعتراض صحيح لأنها لم تقع زائدة، والجواب غير سديد؛ ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها في مستهلّ قصيدته!! والمعنى أنّ الشيء لا يقسم عليه إلا إعظاماً له؛ يدل عليه قوله «فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم»؛ كأنه يقول: إن إعظامي لهذا القسم كَلاَ إعظام، يعني أنه يستحق فوق ذلك. وقيل إن «لا» رَدّ لأمرٍ سبق؛ لأنهم أنكروا البعث؛ فقيل لهم لا وجه لإنكاركم إيّاه، ثم قيل: أقسم بيوم القيامة. فإن قلت: فقوله تعالى:- ﴿فلا وربك لا يؤمنون﴾ والأبيات التي أنشدتها المقسم عليه فيها منفيٌّ؛ فهلاّ زعمت أن «لا» التي قبل القسم عليه المحذوف عليه وهنا منفيٌّ؛ كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا تتركون سُدىً؟ قلت: لو قصروا الأمر على النفي دونه الإثبات لكان لهذا القول وجهٌ، ولكنه لم يقصر، ألا ترى كيف لقّى ﴿ لا أقسم بهذا البلد﴾ بقوله﴿ لقد خلقنا الإنسان في كَبَد﴾، وكذلك قوله ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ﴾ أجيب بقوله:﴿ إنه لقرآن كريم﴾. وقريء «لأقسم» على أنه جعل اللام لام الابتداء، و «أقسم» خبر مبتدأ محذوف، معناه: لأنا أقسم، قالوا: وبعضده أنه في الإمام بغير ألف». ينظر تفسير السخاوي (٣٢٢ب).

(5) السابق.

(6) الأعراف : ١٠٥ .

(7) الملك : ٣٠ .

وعند عرضه لقوله تعالى ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾[1] قال: ﴿ فـأوردهم النـار﴾ أتى بالفعل الماضي؛ لأن أحوال القيامة جاء أكثرها بلفظ الماضي؛ لأنها عند الله محققة الثبوت ومنه: ﴿وَنُفِخَ فى الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِى السَّمَوَاتِ﴾[2] ، ﴿ثُـمَّ نُفِـخَ فيـه أخْـرىَ﴾ ،﴿ وَأَشْـرَقَتِ الأرض بِنُورِ رَبِّهَـا﴾ [3] ﴿وَنَـادَى أَصْحَـابُ الجَنَّـةِ ﴾[4] ﴿وَنَـادَى أَصْحَـابُ الأَعْـرَافِ﴾[5] ﴿ أَتَـى أَمْـرُ اللهِ﴾[6] وأمثلته كثيرة))[7].

ومن المواضع التى استخدم فيها السخاوى الحكم بالاطراد عندما عرض لقضايا حـذف الضمـير العائد على الموصول، فعند قوله تعالى: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[8] رأى أن الأصل: ما يؤمرون بـه، فحذف الباء، وتعدى الفعل بنفسه، فصار "ما يؤمرونه" ثم حذف الضمير المنصوب، ثم علق بقوله: "وحذفه مطرد" ومثل له بقوله تعالى: ﴿ أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾[9] .

المطلب الثانى: السخاوى وبعض أعلام مدرسة البصرة

وسأكتفى بالحديث عن موقف السخاوى من سيبويه كرمز لمدرسة البصرة:-

١ - اعتداده بسيبويه وآرائه:-

تقدمت الإشارة إلى اعتماد السخاوى على كتاب سـيبويه وآرائـه ، وقـد اعتـد السـخاوى بـآراء سيبويه فى تفسيره ومن مظاهر ذلك:-

١ - قد يقتصر السخاوى على ذكر رأى سيبويه فقـط، فعنـد توجيـه قولـه تعـالى: ﴿وَيَقُولُـونَ حِجراً مَحْجُوراً﴾[10] قال السخاوى: «قال سـيبويه:[11] "حجـراً" مـن المصـادر المـتروك إظهـار عاملها"، قال الراجز:

قَالَتْ وفِيهَا حَيْدَةٌ وَ ذُعْرُ عَوْذٌ بِرَبِّى مِنْكُمُ وَحُجْرُ [12]

---

[8] تفسير السخاوى (٨١أ).

[1] هود : ٩٨ .

[2] الزمر: ٦٧ .

[3] الزمر: ٦٨ .

[4] الأعراف : ٤٤ .

[5] الأعراف : ٤٨ .

[6] النحل : ١ .

[7] السخاوى (٨٤ب).

[8] التحريم : ٦ .

[9] الفرقان : ٤١ . وينظر السخاوى (١٠٠أ،ب).

[10] الفرقان : ٢٢ .

[11] ينظر نص كلام سيبويه فى الكتاب (٣٢٦/١) ت عبد السلام هارون ط دار القلم (١٩٦٦م).

[12] ينظر كلام السمين الحلبى على هذا الرجز فى الدر المصون (٢٥٠/٥).

٢ - قد يذكر رأى سيبويه ويبدأ به المسألة ثم يذكر رأى المخالفين وقد يردُّ هو على الاعتراضات أو ينقل ردَّ سيبويه، ومن هذه المواضع عندما عرض السخاوى لمسألة مجيء الحال من الجملة الماضوية، وعرض مذهب سيبويه فيها، ونقل ما اعترض به وهى مسألة تحتاج إلى بسط فى السطور التالية:-

هل يجوز مجيء الحال من الماضى غير المسبوق بقد؟

توقف السخاوى عند قوله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾[1] فقال: قال قوم: (حصرت) فى موضع الحال، وسيبويه يرى أنَّ الفعل الماضى لا يكون حالاً إلا مع (قد) و (الواو) أو مع (قد) وحدها، وقوله (حصرت صدورهم) ههنا دعاء عليهم، فقيل له: يحسن أن يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتالكم فإن ذلك مصلحة للمسلمين، ولا يحسن أن يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قوم؛ فإنهم إذا لم تحصر صدورهم عن قتال قوم وقعت الفتنة بين المشركين وذلك مما يوهن المشركين وينفع المؤمنين، فكيف يدعى فيهم بأن يحصر صدورهم عن قتال قومهم، قال سيبويه: إنما دعى عليهم بالضعف والوهْن، حتى لا يقدروا على قتالهم ولا قتال قومهم، ووهنهم وضعفهم مما ينتفع به المؤمنون»[2] .

فهنا يعرض لنا السخاوى رأيين فى هذه المسألة، فريق يرى جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ حالاً بدون قد أو قد والواو، والفريق الثانى يمثله سيبويه الذى يرى أن الحال لا يكون من الماضى إلا بإضمار (قد) أو (قد والواو)، فكيف خرج سيبويه الجملة هنا؟ ويجيب السخاوى بأن سيبويه يرى أن الجملة دعائية؛ فهى دعاء على الكفار وهى - حينئذٍ - لا محل لها من الإعراب.

ولكن المعترض يرى أننا إذا جوزنا ذلك فى الجزء الأول وهو إحصار صدورهم عن قتال المؤمنين، فإن المعنى يقتضى ألاّ تكون دعائية فى الجزء الثانى، وهو الدعاء بحصر صدورهم عن قتال قومهم، فكيف يكون ذلك دعاءً والمصلحة فى عكسه؟! ويجيب سيبويه مؤكداً اختياره معللاً لقاعدته بأن المقصود بالدعاء عليهم هنا الضعف والوْهن، وهو مما ينتفع به المؤمنون.

هكذا عرض السخاوى هذه القضية بين المجوزين والمانعين دون أن يصرح لنا برأيه فى هذا الموضع، وعند قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾[3] ، قال:﴿ واتبعك الأرذلون﴾ وقرىء : ﴿وَأَتْبَاعُكَ الأَرْذَلون﴾، جمع تابع والواو للحال، وقد بعدها مضمرة»[4]

---

[1] النساء : ٩٠ .

[2] تفسير السخاوى (٣٧ب،٣٨أ). وقد نسب هذا الرأى إلى المبرد، ونسب الاعتراض إلى الفارسى ى ى فى الدر المصون، وإن اختلف الجواب عنه قليلا. وقد ذكر صاحب الدر سبعة آراء فى تحرير موضع النزاع، فلتراجع. الدر المصون (٢/٤١١،٤١٢).

[3] الشعراء : ١١١.

[4] تفسير السخاوى (١٥٨ب).

والبصريون يمنعون مجيء الحال فعلاً ماضياً، إلاّ إذا كان معه (قد) مقدرة أو ظاهرة وليس أدلّ على ذلك من كلام سيبويه المتقدم فى صدر المسألة.

وهو رأى الفرّاء الذى قدر (قد) مضمرة، واستشهد على ذلك بكلام العرب حيث تقول العرب: أتانى ذهب عقله، يريدون: قد ذهب عقله»[1] .

واختار منع وقوع الحال ماضياً إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة جمعٌ من النحاة والمفسرين، منهم الزمخشرى [2] والعكبرى [3] ومكى بن أبى طالب [4] ، وابن الحاجب [5] والرضى [6] والعِلّة فى إضمار قد أنهاإذا دخلت على الماضى قربته من الحال، وهو ما نفهمه من كلام الطيرى الذى أيدَّ وجهة نظر البصريين فقال: «ذلك أن معناه: «أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم» فترك ذكر قد؛ لأن من شأن العرب فعل مثل ذلك تقول: أتانى فلان ذهب عقله، بمعنى: قد ذهب عقله، ومسموع منهم: نظرت إلى ذات التنانير، أى: قد نظرت»[7] .

ويضيف الفخر الرازى شاهداً جديداً ليستدل على أن الماضى تقترب دلالته من الحال بإضمار قد، وذلك الشاهد قوله: «قد قامت الصلاة»[8] .

- أما المبرد فقد وافق سيبويه؛ حيث جعل جملة (حصرت) جملة إنشائية فى معنى الدعاء، فهو يردُّ مذهب الكوفيين ثم يقول: «ولكن مخرجها - والله أعلم - إذا قرئت هكذا - الدعاء؛ كما تقول: قطعت أيديهم، وهو من الله إيجاب عليهم»[9] ؛ فهو يمنع وقوع الماضى حالاً إلا بإضمار قد، ولذلك نراه يصحّح قراءة الحسن البصرى «حصرةً صدورهم» وهى قراءة شاذة، وقدمها على القراءات السبعية فيقول: «فأمَّا القراءة الصحيحة فإنما هى «أو جاؤوكم حصرة صدورهم»[10] .

- وأيضاً جعل بعضهم قوله تعالى: ﴿حصرت صدورهم﴾ صفة لموصوف محذوف، وهو منسوب إلى المبرد - أيضاً، نسبه القنوى فى حاشيته على البيضاوى فقال: «حصرت صدورهم» صفةٌ محذوفٍ، وهذا المحذوف حال موطئة، مثل ﴿قرآناً عربياً﴾[11] فلا يحتاج إلى إضمار «قد»

---

[1] معانى القرآن (٢٨٢/١).

[2] المفصل (٦٤) ط دار الجيل.

[3] إملاء ما من به الرحمن (٣٧٩/١) ت البجاوى.

[4] مشكل إعراب القرآن (٢٠٥/١).

[5] الكافية (٢١٣/١).

[6] شرح الكافية (٢١٢/١).

[7] جامع البيان (٢٢/٩) ت الشيخ / محمد أحمد شاكر . مراجعة أحمد محمد شاكر ط دار المعارف ١٩٥٧م.

[8] مفاتيح الغيب (٢٢٤،٢٢٣/١٠)، الرازى ، المطبعة البهية المصرية ١٣٥٧-١٩٣٨م.

[9] المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٢٤/٤).

[10] المقتضب (١٢٥/٤) وقد ذكر الشيخ عضيمة أن هذه حرأة من المبرد، وخاصة أن القرّاء السبعة اتفقوا عليها .حاشية المقتضب (١٢٥/٤).

[11] يوسف : ٢ .

وهذا الوجه نسب إلى المبرد» [1] ، واختاره أيضاً الزجاج، وعقد له باباً فى إعراب القرآن [2] وذكره أيضاً مكى بن أبى طالب[3]. والعكبرى [4] .

وقد جعل ابن ابن ابن ابن ابن الأنبارى(حصرت صدورهم) صفة لقوم المذكورة فى الآية ﴿إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾، وقال أيضاً بصحة قراءة الحسن البصرى﴿حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾ ودافع عن اختيار المبرد فى ذلك [5] وذكر ابن هشام أن بعض النحاة جعل «حصرت صدورهم» خبراً بعد خبر [6] .

وقد نسب أبوحيان إلى الجرجانى أنه قدر الآية مسبوقة بـ (إن) ثم حذفت [7] .

فهذه أقوال البصريين ومن تبعهم ممن يمنعون وقوع الماضى حالاً إلا بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة، وذلك اعتماداً على الحجج العقلية التى ينبنى عليها القياس العقلى المانع من إجازة وقوع الماضى حالاً بدون (قد) وهو ما عرضه ابن الأنبارىفى الإنصاف عندما بسط هذه المسألة وذكر من حجج البصريين ما يأتى:-

١ - أن الفعل الماضى لا يدل على الحال؛ فينبغى ألا يقوم مقامه.

٢ - لا يصلح أن يقع حالاً إلا ما صلح أن يقال فيه: «الآيه أو الساعة» وهذا لا يصلح فى الماضى ... وغير ذلك من الحجج [8] .

أما الكوفيون فقد جاز عندهم مجيء الحال فعلاً ماضياً على الإطلاق، ولهذا فإنهم وجهوا الآية بأن جعلوا جملة «حصرت صدورهم» حالاً من الفاعل فى «جاءوكم» و لم يحتاجوا بذلك إلى تأويل أو تعليل، ووافقهم الأخفش الأوسط من البصريين وذهب مذهبهم [9] . وأجازه ابن مالك [10] وأبوحيان [11] واستدل الكوفيون بالسماع والقياس: أما السماع فممَّا ورد فى القرآن الكريم: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾، ومن الشعر قول أبى صخر الهذلى:

---

[1] حاشية القنوى على البيضاوى (٥٣/٣) إسماعيل بن محمد القنوى المطبعة العامرة ١٢٨٦هـ.

[2] إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (٢٨٦/١). ت إبراهيم الإبيارى - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. ١٩٦٤م.

[3] مشكل إعراب القرآن (٢٠٥/١).

[4] إملاء ما من به الرحمن (٣٧٩/١) ت البجاوى.

[5] الإنصاف (١٦٢/١ جـ٢ ١٩٥٣).

[6] المغنى (٥٦٢) ت مازن المبارك.

[7] البحر المحيط (٣١٧/٣).

[8] الإنصاف (١٦١/١) ط٢ ١٩٥٣م.

[9] السابق (١٦٠/١).

[10] ينظر السابق.

[11] البحر المحيط (٣١٧/٣).

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَه القَطْرُ [1]

والشاهد فى قوله «بلله القطر» حيث وقعت حالاً وهى بصيغة الماضى.

- أما القياس فمن وجوه منها:-

الأول:- قد يقع الماضى موقع المستقبل ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمواتِ﴾[2] وكذلك المستقبل قد يقع فى موقع الماضي ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾[3] ولذلك ساغ وقوع الماضى موقع المستقبل وكذلك جاز أن يأتى منه الحال.

الثانى: يقع الماضى صفة للنكرة، وبما أن الحال صفة فى الأصل، فجائز أن يأتى الحال من الماضى[4] .

ومن العلماء المعاصرين من رأى أن الرابط هنا فى هذا الشاهد القرآنى «حصرت صدورهم» هو الضمير فقط إذ يجوز أن يكون الرابط فى جملة الحال الضمير فى كلمة «صدورهم» وصاحب الحال الضمير فى «جاءوكم» وبذلك أزال كثيراً من الأسئلة والاعتراضات، وهو رأى الشيخ محمد محى الدين عبدالحميد - رحمه الله - وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾[5] فالضمير فى «يبكون» هو الرابط ، وكذلك قد يكون الرابط الواو وحدها ومنه قول الشاعر:

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَبِيطُ بِنَا عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ [6]

وقد يكون الرابط بينهما الضمير والواو معاً كقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[7] .

ومن مضمون هذا الكلام نفهم أنه إذا كان الحال فعلاً ماضياً والرابط الضمير فقط جاز حذفه كما فى الأمثلة المذكورة .

وفى ختام المسألة أقول: إن السخاوى أو شك، بل اختار مذهب الكوفيين أولاً، ولكنه غلبت عليه نزعة بصرية وسيطر سيبويه على تفكيره فاجتذبه ثانية ليقول برأى البصريين فى المسألة، ولعل الحق فى جانب من أجاز وقوع الحال من الماضى دون حاجة إلى إضمار قد أو إظهارها اعتماداً على السماع ولا داعى إلى تأويل أو توجيه ما ورد به السماع الصحيح.

---

(1) ينظر الإنصاف (٢٥٣/١)، شرح التصريح (٢٣٦/١)، وشرح شذور الذهب (٢١٦/١)، شرح ديوان الهذليين (٩٥٧/٢)، شرح قطر الندى (٢٢٨).

(2) النمل : ٨٧ .

(3) القصص : ١٥ .

(4) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبرى ت عبد الرحمن السليمانى العثيمين (٣٢٧،٣٢٦).

(5) يوسف : ١٦ .

(6) البيت لامرئ القيس فىديوانه(١١)، أوضح المسالك (٦٠٧/٢)، مقاييس اللغة(٩١/٤)، تاج العروس (عقر).

(7) البقرة : ٢٨ .

وفى اعتلال البصريين اشتراط قد قبل الماضى بحجة أنها تقربه من الحال يقول أستاذنا الدكتور/ محمد عامر: ((إذا كان البصريون يوجبون تصدير الجملة الماضوية بـ «قد» ظاهرة أو مقدرة - للعلة التى ذكرتها - تقريب الماضى من الحال - فقد لفت نظرى أن الفعل قد تتغير دلالته الزَّمنية حسب سياق الكلام فالمضارع قد يدل على الزمن الماضى، وقد يلبس الفعل الماضى ثوب المضارع فيدل على زمنه، وذلك أن المعنى العام للكلام، وهو ما يسمى بالسياق له سلطاته على المفردات (دلالة الصيغة)))، ومثل لذلك بقول الشاعر:

رُهْبَانُ مَكَّةَ وَالَّذِينَ رَأَيْتُهُمْ يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ العَذَابِ سُجُودَا
لَوْيَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُوداً

قال النحاة: إن المضارع معناه «سمعوا»، لأن الجملة الشرطية بأداة الشرط «لو» اقتضت هذا المعنى. وعكس ذلك «إن جاء محمد فأكرمه...».

ويتساءل أستاذنا فيقول: ولماذا لا نقول: إن الفعل المضارع فى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[1] أدى معنى «كذبوك» وقال: إن قبول أسلوب فى اللغة لا يرجع إلى مقاييس منطقية، وإنما مردُّه إلى استعمال أهل اللغة؛ فإن كثر استعماله كان مقبولاً عندهم؛ لأنه يتردد على أسماعهم». ويطبق أستاذنا هذا الفهم، وهو دلالة السياق وأهميته فى فرض دلالات جديدة على الكلمة - على هذا الموضع فيقول: ولما كانت الجملة الماضوية الحالية غير المصدرة بـ «قد» أقلَّ استعمالاً ذهب الجمهور إلى منع وقوعها «حالاً» فإن وقعت فى الفصيح راحوا يقرونها أو يخرجون ما ورد من نصوص تخريجات شتى، كقولهم مثلاً إن هذه الجملة - الماضوية غير المصدرة بـ «قد» دعائية، وذلك المعنى من البعد بمكان»[2] .

٢ - اختياره رأى سيبويه وترجيحه على آراء الآخرين:-

- وكثيراً ما نجد السخاوى يختار رأى سيبويه دون تصريح ومن ذلك:

١ - يرى السخاوى أن كلمة «أناسي» من قوله تعالى: ﴿وَنُسْقِيَهُ مِمَّاخَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كثيراً﴾[3] جمع إنسان، قال السخاوى: «الأناسِيّ ، أصلها: أناسين وقومٌ من العرب يقلبون النون ياء ويحذفونها تخفيفاً، فيقولون: أناسيَّ وأناسِى ، بالتشديد والتخفيف»[4] وهو عين مذهب سيبويه، كما قال السمين الحلبى[5] .

---

(١) فاطر : ٤ .

(٢) شرح القصائد السبع للأنبارى دراسة نحوية وصرفية (٣٩، ٤٠) أ د/ محمد عامر.

(٣) الفرقان : ٤٩ .

(٤) تفسير السخاوى (١٥١أ).

(٥) الدر المصون (٥/٢٥٧).

ويرى الفراء والمبرد والزجاج أن «الأناسي» جمع إنسى، قال السمين الحلبى: وفيه نظر؛ لأن «فعالِيّ» إنما يكون جمعاً لما فيه ياء مشددة لا تدل على نسب نحو كرسى وكراسى، فلو أريد به النسب لم يجز جمعه على كراسى »[1] . فهنا قدَّم السخاوى لنا رأيه معتمداً رأى سيبويه دون غيره.

- ومن المواضع التى اختار السخاوى فيها رأى سيبويه ورجحه على آراء الآخرين:

عندما عرض لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[2] قال السخاوى: « «من أبصارهم» مزيدة عند الأخفش دون سيبويه»[3] وكلامه بعد ذلك - فيما يبدو لى - يفهم اختياره رأى سيبويه الذى يقول إن «من» للتبعيض، قال السخاوى: «ومع ذلك احترز به عن أول نظرة وعن استعراض الجارية فى البيع ورؤية الوجه واليدين فى المعاملة وغير ذلك مما استثنى»[4] .

٣ - قد يرد رأياً أو توجيهاً معتمداً على ردِّ سيبويه أو استضعافه له ، ومن ذلك :

ردُّه لتوجيه الزجاج النصب بإضمار «أن» فى قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَالَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾[5] . قال السخاوى: «وأما قول الزجاج: النصب على إضمار «أن» لأن قبلها جزاء (تقول) ما تصنع أن أصنع مثله وأكرمك وإن شئت وأكرمُك على «وأنا أكرمك» وإن شئت «وأكرمْك» جزماً، ففيه نظرٌ؛ لما أورده سيبويه فى كتابه...» ،[6] .

٤ - وقد يعلل السخاوى اختياره أو اختيار غيره بأنه رأى سيبويه ومن ذلك :

تعليله لاستخدام الزمخشرى مصطلح «لام التعريف» بدلاً من الألف واللام، قال السخاوى: «وقال - يعنى الزمخشرى: حرف التعريف، ولم يقل: حرفا التعريف؛ لأن ذلك مذهب سيبويه؛ إذ حرف التعريف عنده اللام دون الألف»[7] .

وعلى مدى التفسير نجد السخاوى تطبيقياً يختار رأى سيبويه، فيقول عند عرضه لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾[8] : «واللام فى الظالم يراد به المعهود وهو عقبة أو للجنس...»[9].

---

[1] ينظر السابق .

[2] النور : ٣٠ .

[3] تفسير السخاوى (١٤١أ).

[4] تفسير السخاوى (١٤١أ). وفى توجيه (من) وجهان آخران: ١- أنها لابتداء الغاية وهو قول ابن عطية. ٢- أنها لبيان الجنس وهو قول أبى البقاء، واعترضه السمين الحلبى بعدم تقدم مبهم يكون مفسراً بمن. ينظر: الدر المصون (٥/٢١٦).

[5] الشورى : ٣٥ .

[6] تفسير السخاوى (٢٤٧ب).

[7] المفضل (١/٢٨ظ).

[8] الفرقان : ٢٧ .

[9] تفسير السخاوى (١٤٨ب).

وعندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِـي الآخِـرَةِ لَمِـنَ الصَّـالِحِينَ﴾ [1] قـال «ولا يجـوز أن يعمـل «الصالحين» فى قوله «فى الآخرة»؛ لأن اللام فى الصـالحين موصولـة...» [2] . ومـن المسـائل التـى وافق فيها سيبويه: إذا تَحَمَّلَ الفعل ضميرى مفعول جاز فى الثانى الاتصال والانفصال، قال السخاوى: «وإذا تحمل الفعل ضميرى مفعول جاز فى ثانيهما الاتصال والانفصال، ومنه: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوها﴾و ﴿إِنْ يَسْأَلْكُمُوها فَيُحْفِكُمْ﴾ [3] و ﴿زَوَّجْنَاكَهـا﴾ [4] وذلـك عنـد عرضـه لقولـه تعالى: ﴿أنلزمكموها وأنتم لها كارهون﴾ [5]، [6]

واختار رأى سيبويه فى إجازته بناء أفعل التفضيل والتعجب من الفعل الرباعى مـا لم تكـن الهمـزة فيه للنقل، أثار السخاوى هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾ [7] . قال: «أقسط» و «أقوم» جاءتا فى أفعل التفضيل من فعل رباعى من أقسط الرجل إذا عدل، وذلـك جائز إذا كان الرباعى مزيداً فيه؛ كقولهم: ما أعطاه للمائة، وفعل التعجب وأفعل التفضيل سواء فـى ذلك» [8] . وفى هذه المسألة ثلاثة مذاهب ذكرها السمين الحلبى دون تفصيل، وهى:

١ - المنع مطلقاً وهو مذهب الجرمى والمازنى والمبرد وابن السراج والفارسى.

٢ - الجواز مطلقاً، ونقل عن الأخفش واختاره ابن مالك، وأجازه الفراء.

٣ - التفصيل وهو ما يحمل عليه مذهب سيبويه بأن تكـون الهمـزة لغـير النقـل. قـال السـمين: «وعليه يؤول كلام سيبويه؛ حيث قال: «إنه يبنى من «أَفْعَل» أى: الذى همزته لغير التعدية [9] .

٤ - مخالفاته لسيبويه:

رغم اعتناء السخاوى واحتفائه بآراء سيبويه إلا أنه قد خالفه فى بعض الاختيـارات والآراء التـى سيعرض لها البحث فى مطلب مستقل فى الباب الثانى [10] .

---

[1] البقرة : ١٣٠ .

[2] تفسير السخاوى (١١ب) وتقدمت هذه المسألة، وينظر تفسير السخاوى (١٥٩ب)، (٣٤٥ب) ،وينسب إلى الخليل أن أصل الأداة ثنائى، وقد نسب العكس إليه أيضًا.

[3] محمد : ٣٧ .

[4] الأحزاب : ٣٦ .

[5] هود : ٢٨ .

[6] تفسير السخاوى (٨١ب).

[7] البقرة (٢٨٢).

[8] تفسير السخاوى (٢١أ).

[9] ينظر فى هذه المسألة شرح المفصل لابن يعيش (١٤٤/٧)، معانى الفراء (١٣٦/٢)، ارتشاف الضرب (٤٢/٣) والكشاف (٣٢٥/١) وقد جاء فى البحر المحيط أن سيبويه لم ينص على ذلك، وإنما أخذ من كلامه بالاستدلال. البحر المحيط (٣٥١/٢)، الدر المصون (٦٨١/١).

[10] ينظر: الفصل الثالث من الباب الثانى ( ) .

وهكذا كان موقف السخاوى من سيبويه كعلم للمدرسة البصرية تـأثر بـه علـى نحـو مـا تقـدم، بحيث يمكن القول إن ثقافة السخاوى النحوية ثقافة بصرية بالدرجة الأولى، أساسـها كتـاب سيبويه وآراؤه.

مخالفاته للبصريين : ومثل ما تقدم، من مخالفاته لسيبويه، فقد خالف البصريين فى مواقفهم من بعض الأصول - كما تقدم - أما فى مسائل الخلاف، فيمكن القول بأن معظـم موافقاتـه للكوفيين هى فى حقيقتها مخالفات للبصريين والعكس صحيح وهو ما أعرض له فى المبحث التالى.

المبحث الثاني

أهم القضايا التى وافق فيها البصريين

وافق السخاوى البصريين فى كثير من المسائل الخلافية كما وافق الكوفيين أيضا فى كثير منها ، وفيما يلى إجمال لأهم موافقاته للبصريين ،ثم عرض لبعضها بشىء من التفصيل ، وفى الفصل التالى عرض لأهم موافقاته للكوفيين .

أولا: إجمال لأهم موافقاته للبصريين :

١ – الابتداء هو عامل الرفع فى المبتدأ.

٢ – يجوز تقديم الخبر على المبتدأ.

٣ – يجوز تقديم خبر كان على اسمها.

٤ – العامل الأول أولى بالعمل فى التنازع.

٥ – يجوز مجيء أفعل التعجب والتفضيل من الرباعى المزيد.

٦ – يجوز تقديم خبر ليس عليها.

٧ – يجوز إعمال (إن) المخففة من الثقيلة.

٨ – لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه فى القياس .

٩ – المصدر أصل الاشتقاق.

١٠ – الجملة الماضوية لا تكون حالاً بدون (قد) ظاهرة أو مضمرة.

١١ – لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور.

١٢ – رب هى الجارة بنفسها وليس الواو.

١٣ – حرف القسم لا يعمل محذوفاً فى غير لفظ الجلالة.

١٤ – لا يجوز العطف على الضمير المرفوع بغير توكيد.

١٥ – لا يجوز العطف بـ "لكن" بعد الإيجاب.

١٦ – الاسم الواقع بعد أدوات الشرط مرفوع بفعل مضمر.

١٧ – يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مع تقدير الموصوف وكون الصفة غير مفردة.

١٨ – جواز النصب على المدح أو الذم قبل تمام الكلام.

١٩ – لا ينصب المضارع فى جواب التمنى.

٢٠ – كان لا تعمل مضمرة.

٢١ – اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى المضى.

٢٢ – الفاعل لا يكون جملة محكية.

٢٣ – (إذ) تكون للتعليل.

٢٤ – هلم لا تثنى ولا تجمع .

٢٥ – يجوز زيادة الأسماء .

٢٦ – يجوز إعمال صيغ المبالغة خلافاً للكوفيين.

٢٧ – يجب إضمار القول قبل إن (لا يغنى النداء مغنى القول الصريح؟).

٢٨ – ضمير الفصل يدخل بين معرفتين).

٢٩ – وزن سيد وميت (فيعِل).

٣٠ – أفعل التفضيل لا تنصب الظاهر بنفسها ؛بل بإضمار من جنسها .

وقد تقدمت الإشارة إلى بعض هذه القضايا وفيما يلى عرض موجز لبعضها الآخر

١– يجوز تقديم الخبر على المبتدأ

عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿سواءٌ محياهم ومماتهم﴾ [1] لم يصرح برأيه فى هذه المسألة فى التفسير، فهو فى هذه الآية قد عرض للأوجه الإعرابية المختلفة والتى يفهم منها أن ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ جملة وقعت فى محل المفرد فهى جملة من ركنين، مبتدأ وخبر، وكأنه يعتمد على معرفة القاريء وإدراكه أن سواء خبر؛ لأنها نكرة و«محياهم» مبتدأ لأنه المعرفة، هذا فى حالة أن نجعل الجملة بدلاً من الكاف فى قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الذين اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ وفى إعراب الآية وتوجيهها آراء أخرى ذكرها السخاوى فقال: «سواء محياهم ومماتهم: بدلٌ من الكاف، والجملة تقع مفعولاً ثانياً؛ فهى فى حكم المفرد، فهو كقولك: حسبت زيداً أبوه منطلق»[2] .

هذا هو الوجه الأول الذى تقدم، ثم يعرض الأوجه الأخرى فيقول: «ومن قرأ سواءً، بالنصب جعل «سواءً» بمعنى مستوياً وارتفع محياهم ومماتهم على الفاعلية، وكان مفرداً غير جملة. ومن قرأ «ومماتهم» بالنصب جعل محياهم ومماتهم ظرفين كَمَقْدَمِ الحاجِّ وخُفُوق النجم؛ أى: سواءً فى محياهم وفى مماتهم، والمعنى إنكار أن يستوى المحسنون والمسيئون محياً وأن يستووا مماتاً؛ لا فتراق أحوالهم فى الدنيا.»[3] .

---

(1) الجاثية : ٢١ .

(2) تفسير السخاوى (٢٥٧ب).

(3) السابق .

هذا ما فهمته من التفسير، ومع ذلك فالمسألة ليست واضحة لديَّ عند هذا الحدِّ، فلما رجعت إلى كلام السخاوى فى هذه المسألة فى «المفضل» وجدته يصرح بأن تقديم الخبر على المبتدأ جائز لأمن اللبس. قال السخاوى: «تقديم الخبر على المبتدأ جائز، إذا كان لم يؤد إلى لبس؛ لاحتياجهم إلى التوسع فى العبارة، كما يقدم المفعول على الفاعل لذلك»[1] .

فهاتان علتان يسوغ بهما تقدم الخبر على المبتدأ: أولاهما: أمن اللبس، والثانية: الحاجة إلى التوسع فى العبارة. ويضيف السخاوى علة أخرى يسوغ معها تقدم الخبر، وهى العناية بالخبر فيقول: «وقد تكون العناية بالخبر، فيقدم لذلك، وإن كان فيه ضمير يعود على المبتدأ؛ لأنه وإن تقدم فوضعه التأخير»[2].

وقد يفهم من كلام السخاوى المذكور أن تقديم الخبر مع أمن اللبس جائز مطلقاً، ولكن سرعان ما يحترز السخاوى عن إجازته تقديم الخبر، إذا كان المبتدأ واحداً مما له الصدارة.

وهنا تظهر علة جديدة تمنع تقدم الخبر على المبتدأ، وهى الصدارة فإن كان المبتدأ واحداً مما له الصدارة، فلا يجوز معه تقدم الخبر على المبتدأ، يقول السخاوى: «وكل مبتدأ كان استفهاماً أو تعجباً أوشرطاً أو كان خبره معرفة مثله فلا يجوز تأخيره؛ كقولك: من عندك؟،أى الرجال المهذب؟ فهذا لا يجوز تقديم خبره عليه؛ لأنه استفهام، والاستفهام له الصدر، والرتبة الأولى فى اللفظ....»[3] وقد أجاز البصريون تقدم الخبر على المبتدأ [4] واختاره بعض النحاة كالزمخشرى [5] وابن يعيش [6].

وقد عرض السخاوى حجج المعارضين وردَّ عليها، أما الكوفيون فلا يجوزون ذلك، يقول السخاوى: «وقال الكوفيون: لا يجوز؛ لأنه يؤدى إلى الإضمار قبل الذكر»[7] .

ثم يجيب السخاوى على هذه الحجة محتجاً بالسماع فيقول: «وهذا لا يمنع؛ لأنه مؤخر حكماً، وقد سمع: «تميمى أنا»، «مشنوء مَنْ يشنؤك» وقال تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[8] .

---

(1) المفضل شرح المفصل (١/٦و).

(2) ينظر السابق.

(3) المفضل شرح المفصل (١/٦و).

(4) ينظر السابق. الإنصاف (١/٦٩) ت محيى الدين عبد الحميد.

(5) نقله المفضل (١/٦و).

(6) شرح المفصل لابن يعيش (١/٩٩).

(7) الفضل (١/٦و) بتصرف.

(8) الجاثية : ٢١ .

وعرض السخاوى لما يحتمل أن يكون فيه وجهان، فقال: «وأما قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[1] وقوله ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[2] وفى قول الشاعر:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ اليَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوى بَخَرْقَاءَ أَمْ أَنْحى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ[3]

ففى ذلك وجهان: أن يكون سواءٌ خبراً مقدماً، والمبتدأ ما بعده، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذار وتركه والاستغفار وعدمه، والتقدير (الآخر): الإنذار وتركه سواءٌ، وإنما كان (سواء) خبراً، ولم يكن مبتدأ؛ لأنه نكرة، والفعل بعده محمول على المصدر، وهو (الإنذار)، والمعنى: سواءٌ الإنذار وعدمه؛ فالإنذار معرفة فى التقدير والمقدر كالملفوظ به»[4].

وقد منع ابن الحاجب جواز تقدم الخبر على المبتدأ، وردَّ كلام السخاوى والزمخشرى وابن يعيش مخالفاً إياهم، فقال: «تمثيله بذلك يعنى (تميمى أنا)يشعر بأنه عنده من قبيل الجائز - يعنى الزمخشرى - ولأنه قطعه من قوله، وقد التزم حيث ذكره قبله، والظاهر أنه التزم فيه التقديم؛ لأنه لم يسمع خلافه مع كثرته»[5].

وقد عرض السخاوى - أيضاً - فى المثال محل الخلاف أن المعارض قد يقول: «فإن قيل أين الرابط لها بالمبتدأ؟ قلنا: أما على الوجه الأول وكون (سواء) خبراً، فلا حاجة إلى الرابط؛ لأن المبتدأ هو الخبر، والتقدير: الإنذار وعدمه سواء وأما على الوجه الثانى - يعنى فى حالة تقدير الجملة بمفرد - فالجملة غنية عن العائد؛ لأن المعنى فى قولك: سواءٌ على أقمت أم قعدت: سواءٌ على القيام وعدمه، فالخبر هو المبتدأ من حيث المعنى؛ لأنه على تقدير المفرد»[6].

وقد أجاز تقديم الخبر على المبتدأ تطبيقيّاً عندما عرض لقوله تعالى: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الذين اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾[7].

والخلاف فى توجيه هذه الآية وتوجيهها مشهور فى كتب النحو والإعراب ، وليس أدلَّ على ذلك من قول الزجاج فى هذا الموضع «هذا موضع من أصعب ما فى القرآن إعراباً» ويتابعه السمين الحلبى فيقول: ولعمرى إن القول ما قالت حذام، فإن الناس قد دارت رءوسهم فى فك هذا

---

[1] المنافقون : ٦ .

[2] البقرة : ٦ .

[3] ينظر : البيت من الطويل ، لذى الرمة فى ديوانه (٨٧٣) ، المقتضب (٢٩٨/٣) ،ديوان الهذليين (٥/٣)، شرح أشعار الهذليين (٤٥١)، الإنصاف فى مسائل الخلاف (٦٦/١)، اللسان (قمح).

[4] المفصل شرح المفصل (٦/١و).

[5] الإيضاح لابن الحاجب (١٣٣/١).

[6] المفصل (٧/١ظ).

[7] المائدة : ١٠٧ .

التركيب...»[1] وتدور المسألة حول إعراب «آخران» و «الأوليان» فى الآية الكريمة، وقد ذكر السمين الحلبى [2] لـ «آخران» أربعة أوجه:

١ - الرفع على أنها خبر مبتدأ مضمر، والتقدير: فالشاهدان آخران.

٢ - أنه مرفوع بفعل مضمر تقديره: فليشهد آخران وبنسبه إلى مكى وأبى البقاء، وتعقبه بأن الفعل لا يحذف وحده إلا فى مواضع، ليس هذا منها.

٣ - أنه خبر مقدم و «الأوليان» مبتدأ مؤخر، والتقدير: فالأوليان بأمر الميت آخران يقومان ومقامها، ونسبه إلى أبى على الفارسى .

٤ - أنه مبتدأ، وفى الخبر احتمالات، وكلها يحتاج إلى مسوِّغ [3] . وعرض أيضاً لرفع «الأوليان» وذكر فيها سبعة أوجه:-

١ - مبتدأ وخبره «آخران»، وهو يقابل توجيه الفارسى الثالث فى «آخران».

٢ - أنه خبر مبتدأ مضمر، أى: هما الأوليان....

٣ - بدل من «آخران»، بدل فى معنى البيان للمبدل منه...

٤ - عطف بيان لآخران...

٥ - بدل من فاعل «يقومان»...

٦ - صفة لـ «آخران».

٧ - أنه مرفوع على ما لم يسم فاعله بـ «استحق»...

وكل هذه التوجيهات تحتاج إلى توجيه أو تخريج أو تسويغ له، ماعدا اختيار الفارسى ى القائل بأن «آخران» خبر مقدم لـ «الأوليان»، وهو اختيار السخاوى، الذى يجيز تبعاً للبصريين تقدم الخبر على المبتدأ، وهذا ما ذكره فى تفسيره عندما قدَّم لنا رأيه ببساطة ويسر وبعدٍ عن التعقيد، فقال عندما عرض لهذه الآية الكريمة: وقوله: «فآخران» خبر مقدم، و «الأوليان» تثنية الأَوْلَى، هو المبتدأ، تقديره: فالأوليان آخران يقومان مقامهما»[4] وقد أيَّد السخاوى اختياره بموافقة المعنى على هذا التوجيه للقواعد الشرعية، قال: «واعلم أن هذا الحكم موافق للقواعد الشرعية؛ فإن القول قول من يترجح جانبه مع يمينه، فإذا ادُّعِيَ عليك دين، فالقول قولك مع يمينك لأن الأصل البراءة، فإن كانت

---

[1] الدر المصون (٦٣٤/٢).

[2] راجع السابق .

[3] ذكرها فى الدر المصون (٦٣٤/٢) وله تفصيل حسن فليتنظر.

[4] السخاوى (٤٩أ).

العين فى يدك فالقول قولك مع يمينك لأن اليد مرجحة، فإن شهد بذلك شاهد واحد فالقول قولك مع يمينك؛ لأن جانبك يرجح بالشهادة، وهنا ترجح جانب الورثة...»[1] .

٢- لا يقع ضمير الفصل بين نكرتين

نقل السخاوى آراء البصريين والكوفيين فى ضمير الفصل أو العماد وبسط القول فيه [2] ، وقد نقل السيوطى عن الكوفيين تجويزهم مجيء العماد - الفصل - بين نكرتين [3] .

ولكن السخاوى يختار وجوب دخول ضمير الفصل بين معرفتين قال: «وتشترط المعرفة فى الاسمين الذين تقع هذه الضمائر فصلاً بينهما، أو ما قرب من المعرفة...»[4] ، وعلل ذلك تعليلاً حسناً [5] .

وقد عرض السخاوى لهذه المسألة فى التفسير عند عرضه لقوله تعالى: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[6] وقال: «هم: فصل [7] ، وإنما دخلت بين معرفة ونكرة؛ لأن أفعل التفضيل إذا جاءت بصيغة «من» تشبه المعرفة فى امتناع دخول لام التعريف عليه، فألحق بالمعارف»[8] وهو صريح مذهب البصريين والدليل لجوء السخاوى إلى التأويل والتعليل لما خالف القياس عنده وعند البصريين.

٣- لا يكون الفاعل جملة

يقتضى القياس عند البصريين أن الفاعل لا يكون جملة، يقول ابن هشام فى أحكام الفاعل ونائبه: الحكم الثالث: «أنهما لا يكونان جملة هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قومٌ أن ذلك جائز، واستدلوا بقوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[9] ... وذكر عدداً من استشهاداتهم ثم قال: «ولا حجة لهم فى ذلك» ثم نقض هذه الشواهد [10] . ولعله يعنى بقوله «خلافاً لقوم» أى: الكوفيين، وقد صرح السمين الحلبى بأنه - بمجيء الفاعل جملة - من أصول الكوفيين [11] .

---

[1] السابق.

[2] المفضل شرح المفصل (١٤/٣أ).

[3] الهمع (٦٨/١).

[4] المفضل (٢٤/٣أ).

[5] السابق.

[6] غافر : ٢١ .

[7] اقتصر السخاوى هنا على المصطلح البصرى، وقد جمع بين المصطلحين فى موضع آخر، ينظر: السخاوى (٦٠أ).

[8] تفسير السخاوى (٢٣٦ب).

[9] يوسف : ٣٥ .

[10] شرح شذور الذهب لابن هشام (١٩٨) ت محيى الدين عبد الحميد. ط٣ ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م.

[11] الدر المصون (١٨٣/٤).

والتزم السخاوى بالقياس البصرى عندما عرض لقوله تعالى فى الآية السابقة قال: «فاعل بدا بداء، وقوله ليسجننه تفسير لذلك البداء»[1] ، وصرح برأيه هذا أيضاً عندما عرض لقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾[2] ... الآية قال: «يهد لهم: نبين لهم كثرة إهلاكنا، وكم أهلكنا فى موضع المفعول ولا يكون فاعلاً، لا تقول: لقينى كم رجلٍ...»[3] .

وهذا تصريح من السخاوى بالتزام بالقياس الوارد عن البصريين والذى يقضى بعدم جواز ذلك، وقد لجأ السخاوى إلى تأويل هذا النص ليتفق مع القياس، فرأى أن الفاعل «بداء» يفسره ليسجننه، وهو أحد التأويلات التى قيلت فى الآية الأولى، هناك تأويلات وآراء أخرى منها:-

١ - الفاعل مضمر دل عليه الفعل (بدا) وتقديره: بدا لهم بداءٌ واختاره ابن الأنبارى[4] والعكبرى[5] وذكره صاحب الدر المصون [6] .

٢ - الفاعل فيه ضمير مستتر يعود على «السَّجْن» ودل عليه «ليسجننه» اختاره ابن هشام ورجحه أبوحيان [7] واستحسنه السمين الحلبى [8] .

٣ - رأى الكوفيين بأن الجملة «ليسجننه» هى الفاعل. قال: «وهذا من أصول الكوفيين»[9] .

وقد أجاز قلة من النحويين هذا دون قيد أو شرط ومنهم ثعلب كما ذكر فى المغنى [10] .أما سيبويه فقد أجاز إذا كان الفعل قلبيّاً ووجد مُعَلِّقٌ عن الفعل [11] .

٤- يجوز النصب على المدح أو الشتم قبل تمام الكلام

البصريون يجيزون النصب على المدح أو الذم قبل تمام الكلام، أما الكوفيون فيمنعون ذلك؛ لأن النصب عندهم لا يكون إلا بعد تمام الكلام [12] واحتج المجيزون بالسماع كما سيأتى، و تأوَّل المانعون هذه النصوص تقيداً منهم بأن النصب لا يكون إلا بعد تمام الكلام.

---

[1] تفسير السخاوى (٨٧ب).

[2] السجدة : ٢٦ .

[3] تفسير السخاوى (١٨٧ب).

[4] البيان فى غريب إعراب القرآن (٤١/٢).

[5] التبيان (٧٣٢/٢) ت البجاوى.

[6] الدر المصون (١٨١/٤)، شرح شذور الذهب (١٩٨).

[7] البحر المحيط (٣٠٧/٥).

[8] الدر المصون (١٨١/٤).

[9] السابق .

[10] المغنى (٥٥٩) ت مازن المبارك.

[11] السابق .

[12] شرح التصريح (١١٦/٢)، روح المعانى مجلد٢ (١٤/٦) والإنصاف (٤٦/٢) وما بعدها.

وقد عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿وَالمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إذا عَاهَدُوا والصَّابِرِينَ فى البَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ الآية [1] ، وتوقف عند إعراب قوله تعالى ﴿الصابرين﴾ وقال: "والصابرين" منصوب، وهو من باب عطف الصفات بالواو واقتطاعها بالرفع، والنصب جائز" [2] وقال في موضع آخر عندما عرض لقوله تعالى: ﴿لكنِ الرَّاسِخُونَ فى العلمِ منهم يؤمنون بما أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالمُؤْمِنُونَ بِا للهِ﴾ [3] قال: من باب عطف الصفات بالواو وانقطاع بعضها بالنصب بإضمار أعنى أو بالرفع بإضمار هو، كقول الشاعر:

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِى الَّذِينَ هُمُو ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ [4]

فعطف بالواو واقتطع" [5] ومن هذين الموضعين يتضح أن السخاوى يذهب مذهب البصريين فى إجازة النصب على المدح قبل تمام الكلام، وكذلك الرفع على إضمار مبتدأ، واستدل بما ورد عن العرب فى ذلك، وجعل منه البيتين المذكورين، إذ فيهما نصب "النازلين" ورفع "الطيبون" على التوجيه المذكور.

وقد ذكر الآلوسى عند عرضه للآية الثانية مذاهب النحاة فى ذلك فقال: قال سيبويه وسائر البصريين: نصب على المدح، وطعن الكسائى بأن النصب على المدح إنما يكون بعد تمام الكلام، وهنا ليس كذلك؛ لأن الخبر سيأتي" [6] هذه إحدى حجج المانعين، والجواب عنها كما ذكر الآلوسى بأنه لا دليل على عدم جواز الاعتراض بين المبتدأ والخبر.

والحجة الثانية للمانعين كما ذكر الآلوسى نقلاً عن ابن عطية وجود حرف العطف؛ وهؤلاء يقصرون القطع على النعت ولا يجيزونه فى العطف [7] .

وحاول المانعون تخريج شواهد المجوزين على وجوه شتى، أذكر بعض ما قيل فى بعضها، ولتكن الآيات: تأول المانعون قوله تعالى: ﴿لكِنِ الرَّاسِخُونَ فِى العِلْمِ مِنْهُمْ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ على النحو التالى:-

---

[1] البقرة : ١٧٧ .

[2] تفسير السخاوى (١٣ب).

[3] النساء : ١٦٢ .

[4] للحرنق بنت هفان في ديوانها، (ص٤٣)، الأشباه والنظائر (٦/٢٣١)، أمالى المرتضى (١/٢٠٥)، الإنصاف (٢/٤٦٨) رقم (٩٥)، التصريح (٢/١١٦)، أوضح المسالك (٣/٣١٤) رقم (٣٩٦)، سمط اللآلئ (٨،٩)، الأشمونى (٢/٣٩٩)، الدرر اللوامع (٦/١٤)، الكتاب (١/٢٠٢)، (٢/٥٧،٥٨)، المحتسب (٢/١٩٨)، المقاصد النحوية (٣/٦٠٢)، (٤/٧٢)، الخزانة (٥/٤١،٤٢،٤٤).

[5] تفسير السخاوى (٤١ب).

[6] روح المعاني مجلد٢/١٤ ط دار الفكر بتصرف.

[7] السابق.

الأول: العطف على الضمير فى «منهم»، كذا ذكر فى الدر [1] ولم ينسبه، ويفهم من كلام الآلوسى أنه رأى الكسائى [2] .

الثانى: العطف على الكاف فى «إليك».

الثالث: ما اختاره الطبرى ومكى بن أبى طالب وابن هشام من أن المقيمين عطفٌ على «ما» فى «بما أنزل إليك» واستبعد السابقين لما فيهما من عطف الظاهر على الضمير المجرور [3] . قال فى الدر المصون: ويعزى هذا للكسائى، واختلف فى تفسير المقيمين عند القائلين بذلك [4] .

الرابع: أن يكون معطوفاً على الكاف فى «قبلك».

الخامس: العطف على نفس الظرف «قبل»، ويكون على حذف مضاف... وغير ذلك من التأويلات والتخريجات.

وهناك من لجأ إلى قولٍ آخر هو من البُعْدِ بمكان؛ إذ قالوا بوقوع الخطإ من جهة الكتابة، وحكوا فيه قصة، واستندوا إلى قراءة سيدنا عبد الله بن مسعود بالواو فقط، وكذلك بأنها بالواو فى مصحف أُبَى رضى الله عنه، وردَّ الزمخشرى على هذا الوجه ردّاً حسناً وأبطله»[5] .

وكذلك خرج هؤلاء المانعون «والمؤتون» بأوجه مختلفة مشاكلة لما تقدم فى «والمقيمين»[6] .

وعودةٌ ثانية إلى المجيزين الذين استدلوا بالسماع على جواز النصب على إضمار الفعل أو الرفع على إضمار المبتدأ، فنقول: هو رأى سيبويه والخليل وسائر البصريين أنه منصوب على القطع - أعنى «المقيمين» قال صاحب الدر: القطع يعنى المفيد للمدح كما فى قطع النعوت، وهذا القطع مفيد لبيان فضل الصلاة فكثر الكلام فى الوصف بأن جعل فى جملة أخرى وكذلك القطع فى قوله «والمؤتون الزكاة» لبيان فضلها...» هذا كلام السمين الحلبى يبين أهمية هذا الأسلوب ولماذا تلجأ إليه العرب فى الكلام.

وقد عرض أستاذنا الدكتور محمد عامر فى دراسته التى عقدها حول هذا الأسلوب أسباب استحسان هذا الأسلوب فقال بعد عرضه وتحليله لأقوال النحاة والمفسرين حول بعض الآيات: ومن الكلام السابق نفهم أن القطع يستحسن لسبب أو لأكثر من الأسباب الأتية:-

١ - القطع لبيان فضل صفة على غيرها من الصفات.

---

[1] الدر المصون (٤٦٢/٢).

[2] روح المعانى مج٢ (١٤/٣) ط دار الفكر.

[3] جامع البيان (٣٦٥/٤) ط دار الكتب العلمية / بيروت، مشكل إعراب القرآن (٢١٢/١).

[4] راجع هذا الاختلاف فى الدر المصون (٤٦٢/٤) .

[5] ينظر الكشاف (٥٩٠/١)، الدر المصون (٤٦٣/٢).

[6] راجع السابق، وروح المعانى مج٢ (١٥/٣) ط دار الفكر.

٢ - إذا تطاول الكلام بالصفات.

٣ - إذا أرادوا أن يفردوا الممدوح بمدح مجدد[١]

إذن فاستعمال القطع ورد فى كتاب الله تعالى، وهو واردٌ أيضاً فى أشعار العرب، ومنه ما استشهد به السخاوى هنا، وهو قول الخرنق بنت هفان حيث جاء فيه ما تقدم تبيينه فى بداية المسألة، وأيضاً فإن السخاوى قد تعرض لهذه القضية فى مواضع أخرى منها: عندما عرض لقوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَّامُ الغُيُوبِ﴾[٢] قال: «علام الغيوب»: رفعٌ على إن واسمها أو المستكن فى يقذف أو خبر مبتدإ محذوف وقريء بالنصب صفة لربى أو على المدح»[٣] ومن عرضه لهذين الموضعين يتضح لنا أن السخاوى لا يشترط تعدد النعوت لمنعوت واحد فى إجازته القطع كما فى الشاهدين السابقين.

والراجح فى هذه المسألة جواز النصب على المدح قبل تمام الكلام، وكذا جواز الرفع على المدح، لما يؤيده من السماع الكثير من كتاب الله تعالى ومن كلام العرب، والعجب هنا من الكوفيين وتأويلاتهم التى لا تخلو من تكلف فى هذه المسألة وتمسكهم بالقياس مقابل كل هذه الشواهد والتى لا تعارض الاستعمال العربى الفصيح الذى لا يخلو من نكتة بلاغية كما تقدم.

بقى القول: إن النحاة كما أجازوا النصب على المدح أجازوا النصب على الشتم، وقد وجدت تطبيقاً له عند السخاوى عند عرضه لقوله تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾[٤] قال: «ملعونين: نصب على الشتم»[٥] وأيضاً: مِّما استشهد به السخاوى يبدو أنه يجيز القطع فى باب العطف فى حين اشترط كثير من النحاة قصره على باب النعت وهو ما يبدو من كلامهم وفى تحليل ذلك يقول أستاذنا الدكتور محمد عامر: لما كان عطف البيان وظيفته كوظيفة النعت فى إيضاح التابع وتخصيصه، جاز فيه ما يجوز فى النعت وهو القطع، ولكن النحاة لم يوضحوا فى باب النعت جواز القطع فى غيره وإنما سكتوا عن ذلك، فلم يثبتوا جوازه و لم ينفوه»[٦] .

ويبقى ملحظ يجدر ذكره ختاماً لهذه المسألة، وهو أن السخاوى عبر بالجواز فى هذه المواضع التى تقدمت، وهو ما عليه جمهور النحاة المجوزين، على حين يرى أستاذنا الدكتور كمال بشر فى هذا الموضع إمَّا وجوب القطع وإما وجوب الإتباع، ولا ثالث لهما، وقد قام أستاذنا الدكتور محمد

---

(١) ينظر: قطع التابع عن المتبوع (ص٤٨) د/ محمد عامر أحمد حسن ط١ مؤسسة البستانى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٢) سبأ : ٤٨ .

(٣) تفسير السخاوى (٢٠٥ب).

(٤) الأحزاب : ٦١ .

(٥) تفسير السخاوى (١٩٩أ).

(٦) قطع التابع عن المتبوع (٣٦) وما بعدها. د/ محمد عامر.

عامر بالتوفيق – لا التلفيق على حد تعبيره – بين رأى القدامى وهم الجمهور و بين رأى أستاذنا الدكتور كمال بشر، بأن كلاً منهم مصيب، وعلل ذلك بأن النحاة حكموا على النص منفصلاً عن الموقف اللغوى ؛ إذ نظر الدكتور كمال بشر على هذا الأساس الذى أغفله النحاة، يقول أستاذنا الدكتور محمد عامر: هذا خلاف ظاهرى ذلك أن الأساس الذى بنىعليه أستاذنا – يعنى د/كمال بشر – غير الأساس الذى بنى عليه النحاة رأيهم...»[1] .

٥– يجوز حذف الموصوف، ويجوز إضمار الموصول

يجوز بكثرة حذف المنعوت فى حالات منها:–

١ – إذا علم وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل.

٢ – المنعوت بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو فى ...إلخ [2]

والخلاف بين النحاة فيما إذا كانت الصفة جملة أو شبه جملة (– غير المفرد) يكمن فى تقدير المحذوف قال ابن هشام: «واختلف فى المقدر مع الجملة فى نحو «مِنّا ظعن ومِنّا أقام» فأصحابنا – يعنى البصريين – يقدرون موصوفاً أى: فريق، والكوفيون يقدرون موصولاً، أى: الذى أو مَنْ»[3] هكذا لخص ابن هشام الخلاف ورجح رأى البصريين فى تقدير الموصوف قال: «وما قدرناه أقيس؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشدَّ من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما»[4] وصرح ابن هشام فى موضع آخر من المغنى بأن حذف الموصوف مع الصفة غير المفردة ممتنع فى النثر، وأجازه فى الشعر ضرورة [5] والمسألة مبسوطة فى مظانها، ولكن الذى يعنينى هنا موقف السخاوى من هذه المسألة وهو ما أعرض له فى السطور الآتية:–

أولاً: ذهب السخاوى مذهب البصريين فى تقدير موصوف وذلك عند عرضه لقوله تعالى: ﴿ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾ [6] قال: «أى: قوم أو فريق يود أحدهم فحذف الموصوف وأقيمت الصفة – وهى فعل – مقامه كقوله:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِى [7]

---

[1] السابق (٣٤) وما بعدها.

[2] ينظر: شرح الرضى على الكافية (٣٢٤/٢)، تحقيق د/ يوسف حسن عمر. منشورات جامعة قاريونس.

[3] المغنى (٦٢٦/٢)، التصريح بمضمون التوضيح (١١٨،١١٩/٢).

[4] ينظر السابق.

[5] المغنى (١٦٠/١) ت الشيخ محمد محيى الدين.

[6] النساء : ٤٦ .

[7] البيت لسحيم بن وثيل اليربوعى فى الدرر (٩٩/١)، شرح شواهد المغنى (٤٥٩/١)، شرح المفصل (٦٢/٣)، الكتاب (٢٠٧/٣)، المقاصد النحوية (٣٥٦/٤)، الخزانة (٢٥٥/١، ٢٥٧، ٢٦٦). وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٤٥٦)، أوضح المسالك (١٢٧/٤)، الخزانة

أى: أنا ابن رجل جلا، وتقول العرب: ما منهما مات حتى جرى له كذا وكذا، أى: ما منهما رجل...»[1] وقال فى موضع آخر، عند عرضه لقوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ قال: «أى: قومٌ يحرفون، كقوله:

بِكَفَيَّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ [2]

وكقوله: أنا ابن جلا ... البيت ، والمعنى: بكفيَّ رجل كان، وأنا ابن رجل جلا، فحذف الموصوف مع أن الصفة جملة، وحكى ابن السراج عن العرب: ما منهما مات حتى جرى له كذا وكذا، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الذينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ [3] أى: قوم»[4] .

وكلام السخاوى فيه متابعة للبصريين فى تقدير المحذوف موصوفاً، ولكنه خالفهم فى إجازته فى غير الشعر [5] ، وذلك يبدو لى من استشهاده بالآيات وبكلام العرب نثراً كما حكاه عن ابن السراج. وقد كان المتوقع أن أجد السخاوى هنا يجيز إضمار الموصول خاصة وأنى قد وجدته يجيزه فى مواضع من التفسير ستأتى [6] ، وقد ذكر السمين الحلبى فى عرضه لهذه المسألة عند عرضه للتوجيهات المختلفة أن البصريين قدروا موصوفاً، وأن الكوفيين قدروا موصولاً؛ لأنهم يجيزون إضمار الموصول، فى حين لا يجيزه البصريون. والمذهب المنسوب إلى الكوفيين هو قول الفراء كماجاء فى الدر المصون [7] وذكر من حجج البصريين ما تقدم عن ابن هشام بأن الصلة والموصول كالكلمة الواحدة، لا يجوز حذف جزئها واختاره.

(٤٠٢/٩)، شرح الأشمونى (٥٣١/٢)، شرح شواهد المغنى (٧٤٩/٢)، شرح قطر الندى (٨٦)، مغنى اللبيب (١٦٠/١)، الهمع (٣٠/١).

[1] تفسير السخاوى (٩ب).

[2] الرجز بلا نسبة كما فى الإنصاف (١١٤/١، ١١٥)، الخزانة (٩٥/٥)، الخصائص (٣٦٧/٢)، الدرر اللوامع (٢٢/٦)، شرح الأشمونى (٤٠١/٢)، شرح التصريح (١١٩/٢)، شرح شواهد المغنى (٤٦١/١)، المحتسب (٢٢٧/٢)، المغنى (١٦٠/١)، المقتضب (١٣٩/٢)، الهمع (١٢٠/٢). وقبله:

مالك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

قال البغدادى: هذا الرجز قلما خلا منه كتاب نحوى، ومع ذلك لا يعرف قائله.اهـ

[3] كالسابق.

[4] تفسير السخاوى (٣٤ب، ٣٥أ).

[5] شرح الرضى على الكافية (٣٢٦/٢) ت د/ يوسف حسن عمر.

[6] راجع موقف السخاوى من مدرسة الكوفة من هذا البحث.

[7] ينظر: الدر المصون (٣٧١/٢، ٣٧٢). وفى توجيه الآية ﴿ من الذين هادوا يحرفون الكلم﴾ ذكر السمين الحلبى:

١- الجار والمجرور خبر لمبتدأ قدّره الفراء موصولا.

٢- (من الذين) خبر، و(يحرفون) جملة فى محل رفع صفة لموصوف محذوف وهو قول البصريين. راجع الدر المصون (٣٧١/٢، ٣٧٢).

٦- يجوز إعمال «إن» المخففة من الثقيلة

هذه المسألة ذكرها ابن الأنبارى فى الإنصاف وقال: «ذهب الكوفيون إلى أن «إن» المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب فى الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل»[١] وذكر حجج الفريقين، ومن أهم حجج الكوفيين:-

١ - أنهم قالوا بزوال شبه (إن) المشددة بالفعل الماضى عندما خففت وبذلك زالت علة العمل.

٢ - اختصاص المخففة بالأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل فى الأسماء.

واحتج البصريون بالسماع [٢] .

واختار السخاوى رأى البصريين بأن جعل «إن» مخففة من الثقيلة واللام هى الفارقة فى توجيهه لما عرض له من آيات، فقال عند عرضه لقول تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[٣] : « «إن» مخففة من الثقيلة، واللام فى« الفاسقين» هى الفارقة بينها وبين النافية»[٤].

وقال فى توجيه قوله تعالى:﴿وإنْ كلٌّ لما جميع لدنيا محضرون﴾[٥] : «قرىء «لـما»[٦] بتخفيف الميم على «ما» زائدة واللام هى الفارقة بين النافية والمثبتة»[٧] وعندما عرض لقولـه تعـالى: ﴿تَـاللَّهِ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ﴾[٨] قال: «إن» هى المخففة من الثقيلة، وهى تدخل على نواسخ الابتداء، والـلام هى الفارقة بين النافية والمثبتة»[٩] .

وقال فى توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[١٠] «اللام هى الفارقة بـين النافية والمخففة من الثقيلة، وقرىء[١١] «بكسر اللام أى: الذى هو متاع الحياة الدنيا، كقوله: مـا بعوضةٌ، بزيادة «ما»»[١٢] .

---

(١) الإنصاف المسألة الرابعة والعشرون (١٩٧) وما بعدها.

(٢) ينظر السابق.

(٣) الأعراف : ١٠٢ .

(٤) تفسير السخاوى (٦٠ب) ، وينظر نظير هذه الآية فى دخول إن على الفعل (ق ١٤٩ب).

(٥) يس : ٣٢ .

(٦) قراءة نافع وابن كثير (إن) و (لما) مخففتين. ينظر تفصيل القول فى أوجه القراءات المختلفة فى مثل هذه الآية فى: الدر المصون (١٣٥/٤).

(٧) تفسير السخاوى (٢١٢ب).

(٨) الصافات : ٥٦ .

(٩) تفسير السخاوى (٢١٧ب) وأجاز السمين الحلبى أن تكون (إن) فى هذه الآية نافية، واللام بمعنى (إلا) أيضًا. الدر المصون (٥٠٥/٥).

(١٠) الزخرف : ٣٥ .

(١١) قال السمين الحلبى: وقرأ أبو رجاء وأبو حيوة (لما) بكسر اللام... الدر المصون (٩٧/٦).

(١٢) تفسير السخاوى (٢٥١أ) وذكر السخاوى هذه القراءة يشير إلى إجازته فى هذه الآية أن تكون اللام للتعليل، و(ما) موصولة، وعائدها محذوف، أى: هو متاع، وقد تقدم الإشارة إلى ذلك فى احتجاج السخاوى بالقراءة الشاذة على جوازه. ينظر: موقف السخاوى من القراءات الشاذة من هذا المبحث أو يكون على زيادة (ما) وكان الوجه دخول اللام فيجتمع لامـان الأولى لام العلة والثانية هى الفـارق، و(ما) زائدة، كما تقدم. وينظر: الدر المصون (٩٧/٦).

- فى المواضع المتقدمة هنا نجد السخاوى يذهب مذهب البصريين فى القول بأن (إن) هى المخففة من الثقيلة واللام هى اللام الفارقة. و لم أتبين إجازته إعمالها فيما سبق، ولكن عندما عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿يَسْمَعُ آيَاتِ اللهِ تُتْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا﴾[1] قال: «كَأَنْ» هى المخففة من الثقيلة، والأصل: كأنه لم يسمعها، والضمير ضمير بشأن والقصة، كما فى قوله:

... ... كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى قَاصِى السَّلِم [2]

ومحل الجملة على النصب على الحال؛ أى: يُصِرُّ مثل غير السامع»[3] .

فالسخاوى هنا قد أضمر اسم كأنْ فى محل نصب، وجعل «كأن» هنا مخففة من الثقيلة، يؤكد ذلك احتجاجه بالشاهد المتقدم، وتوجيهه على هذا أن: كأنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن والقصة، والخبر: ظبية. وهذا تصريح منه بإجازته إعمال «كأنْ» المخففة من الثقيلة، وهى فرع عن «إن» وبذلك فقد ذهب مذهب البصريين واحتجاجه بالسماع كما هو فى الآية والبيت. وتوقف أمام السماع أيضاً فى قراءة مَنْ شدَّد «لَمَّا» من قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4] فقال: «من قرأ «لما»[5] مخففة؛ فإن مخففة من الثقيلة، واللام هى الفارقة، و(ما) زائدة، ومن قرأ «لَمَّا» بالتشديد، فالمعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ [6] فهو يجيز إعمال «إنْ» المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الجملة الاسمية وهو عين مذهب البصريين، ويؤيدهم السماع والقياس، وعلى قراءة التشديد يجيز كون «إن» نافية، و(لما) بمعنى «إلا» وهو قول الكوفيين [7] .

٧- وزن سيِّد وميِّت: فَيْعِل

عرض ابن الأنبارى هذه المسألة وذكر أن مذهب البصريين أن سيِّد وميِّت على وزن فَيْعِل - بكسر العين - وذهب الكوفيون إلى أن وزنه «فعيل»[8] .

---

(1) الجاثية : ٨ .

(2) وفى توجيه الشاهد فى كلمة (ظبية) ثلاثة أوجه: ١- الجر على زيادة (أن) و(الكاف) حرف جر. ٢- النصب على أنها اسم (كأن) مخففة من الثقيلة عاملة. ٣- الرفع على أن (كأن) حرف تشبيه مخفف، واسم (كأن) محذوف، و(ظبية) خبره .

(3) تفسير السخاوى (٢٥٦ب).

(4) الطارق : ٤

(5) تقدم تخريج هاتين القراءتين. وينظر مزيد وتفصيل لهذه القضية في الدر المصون (٤/١٣٥-١٤٣) عند عرض السمين الحلبى لقوله تعالى: ﴿وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾ [هود:١١١]. و لم يعرض السخاوى لهذا الموضوع. وفيما ذكره السمين الحلبى كفاية.

(6) تفسير السخاوى (٣٣٧ب). وينظر: همع الهوامع (١/١٤٣).

(7) راجع: الدر المصون (٦/٥٠٦).

(8) الإنصاف: المسألة ١١٥ (ص٧٩٥).

وذهب السخاوى مذهب البصريين، وذلك عندما عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾[1] قال: «أصله من لوى يلوى لويا، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الأولى فى الثانية، ومثله: كوى كيًّا وشوى شيًّا وحوى (حويًا)[2] وعكسه: سيدٌ وميِّت؛ أصله: سيود وميوت، سبقت الياء بالسكون، فقلبت الواو وأدغمت [3] ومفهوم كلام السخاوى أنه يرى أن سيِّد وميِّت على وزن «فيعِل» بكسر العين، وهو عين مذهب البصريين [4] .

٨- لا يجوز كسر همزة إن بعد النداء ؛بل لابد من القول الصريح

عرض السخاوى مذاهب النحاة فى هذه المسألة عند قوله تعالى:﴿فنادته الملائكة وهو قائم يصلى فى المحراب أن الله يبشرك﴾[5] قال: «مذهب البصريين أن النداء لا يغنى فيه القول؛ بل لابد من صريح القول، فالتقدير: فنادته الملائكة قائلين، وقال الكوفيون: لايحتاج إلى إضمار القول؛ لقيام النداء بمعناه، ومثله قول الشاعر:

رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا لَقِينَا رَجُلاً عُرْيَانَا [6]

فالبصرى يقول: أخبرانا فقالا، إنا لقينا، والكوفى لا يحتاج إلى ذلك»[7] .

واختيار السخاوى فى هذا الموضع غير واضح؛ بل الواضح عنده استواء المذهبين، ولكنه فى موضع آخر يختار رأى البصريين تطبيقيًا، فعند عرضه لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾[8] قال: «تقديره: قائلاً، وهذا الحال المضمر قد عمل فى قوله «إنى لكم نذير مبين»؛ فهو فى موضع نصب بالمصدر؛ أى: قائلاً بهذا القول...»[9] وبذلك يذهب مذهب البصريين.

---

[1] النساء : ٤٦ .

[2] كذا بالأصل، ولعلها: حيًّا حسبما يقتضيه المثال.

[3] تفسير السخاوى (١٣٥أ).

[4] ينظر: الإنصاف المسألة (١١٥)، شرح الأشمونى مع حاشية الصبان (٢٦٣/٤).

[5] آل عمران : ٣٩ .

[6] الرجز مجهول القائل، ينظر: الخصائص (٣٤٠/٢)، الخزانة (٨٣/٩)، شرح شواهد المغنى (٦٥٩/٢).

[7] تفسير السخاوى (٢٣أ).

[8] هود : ٢٥ .

[9] تفسير السخاوى (٨١أ).

٩- لا جرم: جرم بمعنى «حق»

عرض السخاوى لأصل تركيب «لاجرم» فى موضعين، قال فى الأول: «لا جرم: بمعنى حقاً»[١] ، وعرض فى الثانى المذهب البصريين تفصيلاً، فعند قوله تعالى: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِى إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِى الدُّنْيَا وَلاَ فِى الآخِرَةِ﴾[٢] قال: « «لا» نفى لما سبق، و«جرم» فعلٌ ماضٍ، أى: حقَّ، هذا مذهب البصريين أى: حق ووجب بطلان دعوته»[٣] وهذا الذى ذكره هو مذهب سيبويه والخليل، كما يقول المفسرون [٤] كما ذكر السخاوى أقوالاً أخرى فى ذلك، فقال: «أو بمعنى كَسْب، كقوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ﴾[٥] ، ويجوز أن يراد بقوله: لا جرم، أى: لابُدَّ من الجرم وهو القطع، أى لا ينقطع استحقاقهم للعذاب، بل هو مستمر»[٦] .

ومن عرض السخاوى وابتدائه بعرض رأى البصريين ومن تطبيقه فى الموضع الأول - هنا - يتبين اعتداده بمذهب البصريين واعتماده إياه.

١٠- المصدر هو أصل المشتقات

يرى البصريون أن المصدر أصل المشتقات ويرى الكوفيون أن الفعل هو الأصل [٧] .

والسخاوى على مدار التفسير يذهب مذهب البصريين، ومن ذلك:-

- عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾[٨] قال: «مشتق من الإحاطة»[٩] .

- وعند قوله تعالى: ﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾[١٠] قال: والبضع والبعض: القطع، والبعوض فعول من القطع؛ لأنه يشق اللحم فيمتص الدم»[١١]

وقال أيضاً: «هاروت وماروت: اسمان أعجميان، ولذلك منعا من الصرف مع العلمية، ولا وجه لاشتقاقهما من الهرت والمرت...»[١٢] .

---

(١) تفسير السخاوى (٨١أ) عند عرضه لقوله تعالى: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّهُمْ فِى الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ﴾ [هود:٢٢].

(٢) غافر : ٤٣ .

(٣) تفسير السخاوى (٢٣٧ب).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٢١٣/٥)، الدر المصون (٨٨/٦).

(٥) المائدة : ٢ . وهو رأى الزجاج كما فى الدر المصون (٨٨/٦).

(٦) تفسير السخاوى (٢٣٧ب).

(٧) الإنصاف (٢٣٩/١) وما بعدها ، الإيضاح للزجاجى (٦٠،٥٧)، والأصول (١٦٢/١).

(٨) البقرة : ١٩ .

(٩) تفسير السخاوى (٤أ) .

(١٠) البقرة : ٢٦ .

(١١) تفسير السخاوى (٥ب).

(١٢) تفسير السخاوى (١٠أ) .

وقال بعد أن فَسَّر معنى الطاغوت: «وهو مأخوذ من الطغيان»[1] وقال: «فعلوت من الطغيان»[2] .

وقال: ﴿وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا﴾[3] يقال: لويت الرَّجل إذا مطلته بحقه، وقريء: «وإن تلوا بواو واحدة؛ من الولى [4] وقال: «وله ما سكن فى الليل»[5] : من السُّكْنى [6]

وقال: «﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾[7] : وتترى مشتق من التواتر، وهو الفرد وقيل: من وتر القوس لاتصاله بمكانه، وقيل: هو من التواتر..»[8] وقال: «ذات قرار ومعين»[9] : المعين: الجارى الظاهر المرئى بالعين، وهو مشتق من الإمعان، إذا قيل إنه عبارة عن الجرى، وقيل مشتق من الماعون»[10] .

وقال:﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[11] : وروى عن عائشة - أنها كانت تقرأ: ﴿إِذْ تَلِقُونَهُ ﴾بكسر اللام وتخفيف القاف ومعناه ترددونه وهو مأخوذ من الولق، وهو الإسراع..»[12] «وقال: وتستأنسوا من الاستئناس»[13] .

وغير ذلك الكثير من المواضع التى تؤكد ذهابه مذهب البصريين فى أن المصدر أصل للمشتقات، وقد صرح بذلك فى شرحه على المفصل وردَّ حجج الكوفيين [14] .

---

[1] تفسير السخاوى (١٩أ).

[2] السخاوى (٢٣١أ).

[3] النساء : ١٣٥ .

[4] تفسير السخاوى (٤٠أ).

[5] الأنعام : ١٣ .

[6] تفسير السخاوى (٥٠أ).

[7] المومنون : ٤٤ .

[8] تفسير السخاوى (١٣٧أ).

[9] المومنون : ٥٠ .

[10] تفسير السخاوى (١٣٧ب).

[11] النور : ١٥ . وتفسير السخاوى (١٤٠أ).

[12] تفسير السخاوى (١٤٠أ) .

[13] تفسير السخاوى (١٤٠أ) .

[14] ينظر المفضل على المفصل (١/٧١ظ، ٧٢).

المبحث الأول :موقفه من مدرسة الكوفة

تأثر السخاوى بمدرسة الكوفة أيضًا واستفاد من تحاتها كما تأثر بالأصول الكوفية ويتضح مظاهر هذا التأثر فى كتابه المفضل بصورة أوضح، ولكن فى التفسير كانت مظاهر هذا التأثر أقل ويمكن تبين موقف السخاوى من مدرسة الكوفة من خلال:-

أولاً: موقفه من أصول النحو وأدلة الصناعة:

من العرض السابق فى الباب الأول يتبين إلى أى مدى تأثر السخاوى بالكوفيين وأصولهم، ومن ذلك:-

١ - موقف السخاوى من القراءات القرآنية؛ حيث كان أقرب إلى الكوفيين فى احترامه للقراءة والقراء وفى قبول القراءات المتواترة والشاذة على ما تقدم.

٢ - اعتماده بعض الأصول الكوفية كما يتبين فى عرض المسائل التى وافق فيها الكوفيين ومن ذلك:-

١ - جواز إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى شيء يوافقه فى المعنى.

٢ - جواز الفصل بين المتضايفين فى السعة والاختيار بغير الجار و المجرور أو الظرف .

٣ - جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ...الخ .

ثانيا: موقفه من بعض أعلام المدرسة الكوفية:

الحق أن نصيب أعلام مدرسة الكوفة فى تفسير السخاوى كان أقل من نصيب أعلام المدرسة البصرية، ومع ذلك فقد دارت أسماء بعض أعلام المدرسة الكوفية، منهم: الكسائى، حيث قبل السخاوى بعض قراءاته وقد اختار رأى الكسائى فى بعض المسائل دون تصريح بذلك ومن ذلك اختياره جواز مجيء الحال بعد إلاّ وهو رأى الكسائى والأخفش خلافاً للجمهور [١] واختار رأى الكسائى فى جواز إضمار كلمة الإغراء، فعند قوله تعالى: ﴿فِطْرَةَ اللهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [٢] قال: ((الزموا فطرة الله، أو: عليكم فطرة الله))[٣] ،[٤] .

---

[١] تفسير السخاوى (٢٤٥أ،ب) حيث أجاز السخاوى تقدير زمان أو حال من المصدر المنسبك فى قوله تعالى: ﴿ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ [الطلاق : ١] ينظر : الدر المصون (٥/٤٢٤) .

[٢] الروم : ٣٠ .

[٣] تفسير السخاوي (١٨١ب).

[٤] وقد صرح السمين الحلبى بأن هذا غير مذهب البصريين، وعزاه للكسائى وقال إنه اختيار الزمخشرى. الدر المصون (٥/٣٧٧)، واعترضه أبو حيان بأن كلمة الإغراء لا تضمر؛ لأنها عوض من الفعل فلو حذفها لحذف العوض والمعوض عنه، قال: وهو إجحاف. ينظر: البحر المحيط (٧/١٦٧)، وانتصف السمين لهذا الرأى بأنه على مذهب الكسائى، كما تقدم.

ومن ذلك اعتماد السخاوى صحة قول الكسائى فى المسألة المشهورة التى دارت بينه وبين سيبويه والتى عرفت بـ «المسألة الزنبورية»؛ حيث أيد صحة قول الكسائى أيضاً واحتج له بالقراءة، كما تقدم [1] ، كما اعتمد بعض آراء الفراء ؛ فوافقه فى بعض المسائل أيضًا ؛كالقول بإعمال قعد عمل كان ، والقول بخروج سوى عن الظرفية ، وجواز وقوع الواو زائدة...وغير ذلك من الآراء .

ثالثاً:- المصطلحات الكوفية:

استخدم السخاوى - أيضاً - المصطلحات الكوفية إلى جانب المصطلحات البصرية كما سيأتى[2] .

رابعاً: مسائل الخلاف:

تابع السخاوى الكوفيين فى كثير من المسائل الخلافية ولكنها أقل نسبيًّا مما تابع فيه البصريين كما سيعرض له البحث فى هذا الفصل، وبعض هذه المسائل تقدم عرضه فى ثنايا البحث، وفيما يلى عرض للمزيد منها فى ضوء التفسير.

---

[1] تفسير السخاوى (٦١أ).

[2] سيأتى فى بيان مذهبه النحوى فى آخر مباحث هذا البحث.

المبحث الثاني

أهم القضايا التى وافق فيها الكوفيين

١-يجوز خروج سوى عن الظرفية .

٢- يجوز العطف على اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر.

٣ - يجوز مجيء إلا بمعنى الواو.

٤ - لام التعليل تنصب المضارع بنفسها

٥- جواز الحمل على الموضع فى غير العطف

٦ - جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار فى السعة والاختيار.

٧ - يجوز إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى اسم يوافقه فى المعنى.

٨ - جواز مجيء الواو العاطفة زائدة.

٩ - جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض.

١٠ - جواز العطف على معمولى عاملين.

١١ - (ما) بعد (إن) المخففة نافية.

١٢ - جواز مجيء أسماء الإشارة أسماء موصولة.

١٣ - جواز حذف الموصول وبقاء صلته.

١٤ - حذف ألف ما الاستفهامية إذا دخل عليها الجار جوازاً.

١٥ - جواز مجيء (لو) مصدرية.

١٦ - جواز بناء الظرف إذا أضيف إلى متمكن.

١٧ - حروف الجر ينوب بعضها مناب بعض.

١٨- يجوز نيابة (أل) عن الضمير والإضافة.

١٩ - يجوز كسر ياء المتكلم المضاف إليها.

٢٠ - يجوز استعمال (قعد) من أخوات كان فى الاختيار وباطراد.

٢١ - وراء بمعنى أمام .

٢٢ - موضع (أن) و ما بعدها بعد (لو) رفع بالفاعلية.

٢٢ - النصب على القطع .

٢٣ - النصب بلام كى بنفسها لا بأن مضمرة.

٢٤- يجب اقتران خبر كان بـ «قد» إذا كان جملة فعلها ماضٍ.

وقد تقدم عرض بعض هذه المسائل ،وفيما يلى شيء من البسط و التفصيل لبعضها الآخر .

١-خروج "سوى" عن الظرفية [١] .

مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة، ولا تخرج عن الظرفية إلا فى الشعر، وقال الرمانى والعكبرى: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً، قال الأشمونى: "وهذا أعدل [٢] ، يعنى رأى الرمانى والعكبرى. وعند الكوفيين وجماعة أنها تخرج عن الظرفية فتكون بمعنى غير وهى عند ابن مالك والزجاجى كـ "غير" فى المعنى والتصرف ورجحه ابن هشام [٣] .

وقد مال السخاوى إلى رأى الكوفيين ومن تابعهم فى هذه المسألة، حيث جعل "إلاّ" بمعنى "سوى" كما جعل "إلاّ" بمعنى "غير" وذلك عند قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٤] قال: "قيل: إلا بمعنى سوى وهو رأى الفراء [٥] ، وقيل بمعنى الواو ..."[٦] وجعل إلا بمعنى غير فى نفس الآية فى موضع آخر، قال: "إلاّ" بمعنى غير كقوله تعالى:- ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٧] وهو تصريح من السخاوى بخروج سوى عن الظرفية على مذهب الكوفيين.

٢- يجوز مجيء إلا بمعنى الواو [٨] .

"وهذا قسم نفاه الجمهور، وأثبته الفراء والأخفش وأبو عبيدة معمر بن المثنى"[٩] .

وقد جعل السخاوى إلاّ بمنزلة الواو أو بمعنى سوى . فعند قوله تعالى:﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[١٠] قال: "قوله "إلا الله": قيل: (إلا) بمعنى سوى، وقيل: بمعنى الواو، وتقديره: لو كان فيهما آلهة إلا الله ومعهم الله لفسدتا، فعلى الأول يكون إبطالاً لاتخاذ الشريك، وعلى الثانى يكون إبطالاً لإلهية غير الله لعجزه عما يقدر الله عليه"[١١] .

---

[١] وقد ذكر ابن الأنبارى هذه المسألة فى الإنصاف (٢٩٤/١) المسألة التاسعة والثلاثون.

[٢] ينظر: شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك (٤٠٤/١) ط الحلبى.

[٣] شرح الرضى على الكافية (١٣١/٢-١٣٣) تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢ ١٩٩٦م، منشورات جامعة قاريونس، المغنى (١٤١/١) ت محيى الدين عبد الحميد.

[٤] الأنبياء : ٢٢ .

[٥] معانى القرآن للفراء (٢٠٠/٢)، مشكل إعراب القرآن (٤٧٨/٢).

[٦] تفسير السخاوى (١٢٦ب).

[٧] تفسير السخاوى (٢٥٠ب).

[٨] ذكرها الأنبارى فى الإنصاف (٢٦٦/١) المسألة الخامسة والثلاثون.

[٩] الجنى الدانى (٥١٧)، المغنى (٧٣/١)، معانى الفراء (٢٠٠/٢).

[١٠] الأنبياء : ٢٢ .

[١١] تفسير السخاوى (١٢٦ب)، (١٦٧ب)، (٢٥٠ب).

والجمهور [1] على أن «إلا» فى الآية بمعنى «غير» - وهو اختيار السخاوى كما تقدم فى المسألة السابقة [2] . ولكنه هنا صرح بجواز مجيء (إلاّ) بمعنى الواو وهو صريح قوله: أى: «ومعهم الله» وهو جنوح إلى مذهب الكوفيين.

٣- يجوز الحمل على المحل فى غير العطف.

ومن القضايا التى وافق فيها الكوفيين إجازته الحمل على المحل فى غير العطف. وذلك عند عرضه لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَّامُ الغُيُوبِ﴾ [3] قال:﴿علام الغيوب ﴾رَفْعٌ على إنَّ واسمها أو المستكن فى «يقذف» أو خبر مبتدإ محذوف، وقرىء بالنصب صفة لربى أو على المدح» [4] .

والرفع فى قوله تعالى: ﴿علامُ الغيوب﴾ فى توجيهات السخاوى:-

١ - حمل على موضع إن واسمها ومحلهما الرفع و«علامُ» نعت مرفوع على المحل.

٢ - الرفع حملاً على المستتر فى «يقذف» نعتاً أيضاً وهو رأى الكسائى.

٣ - خبر مبتدأ مضمر.

ذكر هذه التوجيهات السمين الحلبى ونسبها إلى الزمخشرى، وقال: «يعنى محمول على محل إن واسمها» يعنى به النعت إلاّ أن ذلك ليس مذهب البصريين؛ لم يعتبروا المحل إلا فى العطف بالحذف بشروط عند بعضهم، ويريد بالحمل على الضمير فى «يقذف» أنه بدل منه لا أنه نعت له؛ لأن ذلك انفرد به الكسائي» [5] . وكما يبدو من نص السمين الحلبى فالسخاوى موافق فى هذا للزمخشرى. وميله للكوفيين فى هذه المسألة بيِّن.

٤- المضارع بعد لام التعليل منصوب بها .

ذهب البصريون إلى أن ناصب المضارع بعد لام التعليل «أن» المصدرية مقدرة، وذهب الكوفيون إلى أنها تنصب المضارع بنفسها [6] وقد صرح ابن هشام [7] بأن ذلك رأى الجمهور - أى النصب بأن مضمرة - كما صرح المرادى بأن النصب بها بنفسها رأى الكوفيين [8] .

---

[1] ينظر : الدر المصون (٥/٧٨)، روح المعانى مجلد٩ (١٧/٢٣) وما بعدها.

[2] وقد نقله عنه الآلوسى فى روح المعانى مج١ (١/٢٥٠).

[3] سبأ : ٤٨ .

[4] تفسير السخاوى (٢٠٥ب)، وقرأ بالنصب زيد بن على وعيسى بن عمر وعبد الله بن أبى إسحاق. الدر المصون (٥/٤٥٣).

[5] الدر المصون (٥/٤٥٣).

[6] الإنصاف (٢/٥٧٥) المسألة التاسعة والسبعون.

[7] المغنى (١/٢١٠) وقد صرح بأن النصب باللام أصالةً مذهب الكوفيين وباللام لنيابتها عن أن مذهب ثعلب، بإضمار أن أو كى مذهب السيرافى وابن كيسان.

[8] وقال المرادى: (وهى عند الكوفيين ناصبة بنفسها) وذكر ما تقدم عن ابن هشام موافقًا البصريين. الجنى الدانى (١١٤-١٢١).

وقد صرح السخاوى بأن اللام ناصبة بنفسها، وذلك عندما عرض لقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1] فقال: «ليكون» منصوب بـ «لام كي» التى للتعليل فى مثل قوله: ضربت ابنى للتأديب»[2] .

٥- يجوز مجيء اللام بمعنى «أن»

قال المرادى: اللام التى بمعنى «أن» ذهب إلى ذلك الفراء، ونقله ابن عطية عن الكوفيين. قال الفراء: «العرب تجعل لام «كي» فى موضع «أن» فى: «أمرت»، و«أردت»...»[3] .

وقد ذهب السخاوى مذهب الكوفيين فى هذه المسألة فى مواضع من التفسير منها: عند قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[4] قال: «اللام بمعنى (أنْ)، أى: يريد الله أن يبين لكم؛ كقوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَسْلِمَ﴾ وأمرت أن أسلم، وهذا يقع بعد الأمر والإرادة كثيراً»[5] وعند قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالمين﴾[6] قال: «لنسلمُ أى: أن نسلم»[7] .

وعند قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ﴾[8] قال: «قيل: اللام بمعنى «أن» كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾[9] ، ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾[10] والمشهور أن «كي» مقدرة قبل «أن» والتقدير لأن أعدل»[11] .

وهذه النصوص يفهم منها موافقة السخاوى للكوفيين فى إجازتهم ورود اللام بمعنى «أن» وفى توجيه الآيات المتقدمة خلاف بين النحاة ، وقد عرض السمين الحلبى لهذه المسألة وآراء النحاة فيها وذكر فى توجيه مثل هذه التراكيب فى الآيات أقوالاً منها عند قوله تعالى: ﴿يريد الله ليبين لكم﴾:

١ - أن مفعول يريد محذوف تقديره «تحريم» وقال: إنه مذهب البصريين، وقد نُسِبَ إلى سيبويه، واعترضه بعدم جواز إضمار (أن) بعد اللام الزائدة.

٢ - أن يقدر الفعل الذى قبل اللام بمصدر فى محل رفع بالابتداء والجار والجرور بعده خبره فيقدر: إرادة الله التبيين وعزاه إلى بعض البصريين، واستضعفه لما فيه من تأويل مصدر بغير سابك.

---

[1] القصص : ٨ .

[2] تفسير السخاوى (١٧٠ب).

[3] الجنى الدانى (١٢٢،١٢٣) .

[4] النساء : ٢٦ .

[5] تفسير السخاوى (١٣٣أ) .

[6] الأنعام : ٧١ .

[7] تفسير السخاوى (١٥٢أ) .

[8] الشورى : ١٥ .

[9] الزمر : ١٢.

[10] المائدة : ٦ .

[11] تفسير السخاوى (٢٤٥ب).

٣- أن اللام هى الناصبة بنفسها من غير إضمار (أن) وقال إنه مذهب الكوفيين.

٤- أن اللام زائدة و (أن) مضمرة بعدها، والتبيين مفعول الإرادة ونسبه إلى الزمخشرى والعكبرى واعترضه بأنه مخالف لمذهب البصريين والكوفيين؛ لأن (أن) لا تضمر إلا بعد لامى التعليل والجحود.

٥ - اللام للعاقبة ومفعول التبيين محذوف للعلم به واستحسن السمين رأياً سادساً وهو أن الآية ومثل هذه التراكيب من باب التنازع وأعمل الثانى، ففى الآية تنازع «يبين» و «يهدي» فى «سنن»[١] وحذف الضمير من الأول...»[٢] .

وذكر مثله فى مواضع أخرى [٣] .

والقول بأن «اللام» بمعنى «أن» وتعقبهما يشهد له السماع وصعة المعنى مستقيم، فلا أدرى ما السرُّ أو ما الحاجة إلى هذه التخريجات التى لا تخلو من تكلف.

٦- يجوز الفصل بين المتضايفين فى السعة والاختيار بغير الظرف والجار والمجرور.

الخلاف فى هذه المسألة بين البصريين والكوفيين خلاف مشهور امتلأت به المصنفات [٤] وقد بسط السخاوى فى «المفضل» الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة [٥] واختار رأى الكوفيين واحتج بالسماع لما ذهب إليه، فبعد أن ذكر حجج البصريين واختيارهم بأن الفصل بين المتضايفين لا يجوز إلا فى الشعر وألا يكون بغير الظرف ومثل لذلك، ثم قال: «وقد جاء فى كتاب الله عز وجلَّ الفصل بين المضافين بالمفعول فى قوله عز وجل: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾[٦] وحكى الأنبارى عن العرب: هو غلام إن شاء الله أخيك ؛ فهذا فصل بين المضافين بغير الظرف فى الكلام، والاختيار دون الضرورة»[٧] .

فهذا تصريح من السخاوى بجواز الفصل بين المضافين فى غير الضرورة، وبغير الظرف، وقد نقل السخاوى عن أبى على الفارسى إجازة هذا أيضاً [٨] .

وفى التفسير كان المتوقع أن يطرح السخاوى هذه القضية عند قوله تعالى:﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[٩] على قراءة ابن عامر، ولكنه لم يفعل، ولكنه عند عرضه

---

[١] أى فى قوله تعالى: ﴿يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم﴾.

[٢] ينظر: الدر المصون (٢/٣٥١، ٣٥٢) .

[٣] منها السابق: (٣/٩٣ وما بعدها).

[٤] ينظر: الإنصاف المسألة (٦٠).

[٥] المفضل شرح المفصل (٢/١٨٥ظ وما بعدها).

[٦] الأنعام :١٣٧ ،وهى قراءة ابن عامر. ينظر :الدر المصون (٣/١٨٦).

[٧] المفضل (٢/١٨٥ظ) وما بعدها.

[٨] المفضل (٢/١٨٦ر) .

[٩] الأنعام : ١٣٧ .

لقوله تعالى: ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[1] عرض لرأى القائلين بأنه من بـاب القلـب، واعترض عليه، وجعله من باب قول الشاعر:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ [2]

ومعنى جعله من باب هذا البيت يحتمل أنه يراه من باب تقدم المفعول الثانى علـى الأول وحينئـذ يكون فيه روايتان:

مدخل الظِّلِّ رأسَه، بجر (الظـل) ونصـب (رأس) و(مدخـل الظـلِّ رأسِـه) بنصـب (الظـل) وجـر (رأس) والوجه الثانى غير جائز عند كثير من النحاة وهم الذين لا يجيزون الفصل بين المضافين [3]، وقد رأيت السخاوى يجيز الفصل بين المضافين كما تقدم، وعند ذكره لهذا البيت لم يشر إلى روايتـه ولم يمنع أحد وجهيها المتقدمين، ولعل ذلك راجع إلى أن الروايتين عنده جائزتان، وهو بهذا يذهـب مذهب الكوفيين فى هذه المسألة.

٧- يجوز إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى اسم يوافقه فى المعنى .

وهذه مسألة خلافية بـين البصريـين والكوفيـين أفـاض النحـاة فـى الحديـث عنهـا، وقـد ذكرهـا الأنبارى فى الإنصاف وذكر حجج الفريقين، قال: «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشـيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وذهب البصريون إلى أنـه لا يجـوز» [4]، وذكـر حجـج الكوفيـين الذيـن اعتمدوا على السماع.

أما البصريون فلم يجوزوا إضافة الشيء إلى نفسه أو إلى صفته، واحتجـوا بـأن الشـيء لا يتعـرف بنفسه، ولذلك تأوَّلوا ما استدل به الكوفيون.

واختار معظم النحويين رأى البصريين، ومنهم ابن مالك، حيث قال:

وَلاَ يُضَافُ اسْمُ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِمًا إِذَا وَرَدْ

وقد اختار الأنبارى رأى البصريين وردَّ حجج الكوفيين.

وقد عرض السخاوى هذه المسألة فى كتابه «المفضل شرح المفصل» عرضاً مفصلاً وعرض لرأى البصريين الذين لا يجوزون فنقل عنهم: «لا يجوز فى الموصوف والصفة إضافة أحدهمـا للآخـر، لأن (زيد) العاقل، وعاقل زيد، مثل: ليث الأسد، و: أسـد الليـث وإضافـة الشـيء إلى نفسـه علـى هـذا الوجه لا تصح؛ لأن الغرض بالإضافة: التخصيص، والشيء لا يخصـص نفسـه. وليـس المضـاف فـى

---

[1] إبراهيم : ٤٧ .

[2] من الطويل، مجهول القائل، ينظر: شرح أبيات سيبويه (٩٢/١)، أمالى المرتضى (٢١٦/١)، الهمع (١٢٣/٢)، الدرر (١٥٦/٢).

[3] راجع: مسالك النحاة فى وجوه الروايات عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب . د/ محمد خليفة الدناع (١٣٤) ط١ منشورات جامعة قاريونس/بنغازى ١٩٩٦م.

[4] الإنصاف مسألة (٦١) (٤٣٦/٢) ت الشيخ محمد محيى الدين ط المكتبة العصرية / بيروت.

قولك: زيد العاقل أو عاقل زيد بملك المضاف مثل: غلام زيد، ولا بمستحق كقوله تعالى: ﴿فسحقاً لأصحاب السعير﴾[1] «ولا هي إضافة جنس؛ كثوب خز وباب ساج»[2].

هكذا عبر السخاوى عن رأى البصريين ثم انتقل إلى رأى الكوفيين فقال: «وأجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى صفته ونزلوا الصفة منزلة الأجنبي من الموصوف» وقد ذكر السخاوى من حجج الكوفيين ما لم أجده فى الإنصاف قال: «والدليل على أنها غير الموصوف أنه قد تكون لغير الموصوف بها، كقولهم: مررت برجل قائم أبوه، فلما كان الاسم قد يوصف بما ليس له صار الوصف كأنه غير الموصوف وكالأجنبي منه؛ فلهذا تجوز إضافة الموصوف إلى صفته».

وعبَّر السخاوى عن ميل بعض البصريين إلى ذلك، قال: «وذهب أيضاً إلى قولهم بعض البصريين، واستدلوا بالسماع كقوله عز وجل: ﴿ولدار الآخرة خير﴾...

ومن أدلتهم على ذلك أيضاً : أنه كما جاز إضافة الاسم إلى اللقب نحو: قيس قفة، وزيد بطة، كذلك تجوز إضافة الموصوف إلى الصفة لأن الصفة كاللقب... واستدلوا بقول لبيد:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلاَمِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدْ اعْتَذَرْ [3]

وغير ذلك من شواهدهم.

ويخلص السخاوى إلى جواز الإضافة على نية حذف مُقَدَّر، قال: «... ولو جاز هذا التقدير لما جازت الإضافة»[4] فالتقدير عنده فى مثل: دار الإقامة الآخرة، مسجد الموضع الجامع... هو الذى جوز الإضافة، أما غير ذلك من أدلة المجوزين فقد ردَّها السخاوى.

وكلام السخاوى هذا - وقد آثرت نقل معظمه - يشير إلى مَيْله إلى رأى الكوفيين، ولكن وجدته فى التفسير يطبق رأى الكوفيين ويذهب إليه صراحة، فقال فى مواضع متعددة: إنه من إضافة الشيء إلى نفسه، من ذلك: عند قوله تعالى: ﴿وعد الحق﴾[5] قال: «من إضافة الشيء إلى صفته»[6] وقال عند قوله تعالى: ﴿ولدار الآخرة﴾: «من إضافة الشيء إلى صفته»[7] وقال عند

---

[1] الملك : ١١ .

[2] المفضل شرح المفصل (١٨٧/٢و) وما بعدها.

[3] راجع كلام السخاوى فى المفضل (١٨٧/٢ وما بعدها) ، والبيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه (٢١٤) ، الأشباه والنظائر (٩٦/٧) ، الخصائص(٢٩/٣) ، الدرر اللوامع(١٥/٥) ،شرح المفصل(١٤/٣).

[4] المفضل (١٨٨/٢ظ) .

[5] إبراهيم : ٢٢ .

[6] تفسير السخاوى (٩٤أ).

[7] يوسف : ١٠٩، السخاوى (٩٩ب).

قوله تعالى: ﴿ليذيقهم عذاب الخزي﴾ [1] : «من إضافة الشيء إلى صفته؛ كأنه قال: العذاب المخزي؛ كما تقول: فعل السوء، أى: الفعل السَّيِّء»[2] .

وفى المواضع السابقة احتج السخاوى بكلام العرب تقوية لما يراه. وعند تعرضه لقوله تعالى: ﴿ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾[3] قال: «وإضافة الحبل إلى الوريد يشبه إضافة الحبل إلى نفسه وجاز ذلك، كما قالوا: بعيرٌ سائبةٌ، والسائبة هو البعير أو يراد: حبل العاتق، فيضاف إلى الوريد كما يضاف إلى العاتق؛ لاجتماعهما فى عضو واحد» [4] وبهذا الموضع نتأكد من إجازة السخاوى إضافة الشيء إلى نفسه، كما تقدم إجازته إضافة الشيء إلى صفته وبذلك يذهب مذهب الكوفيين، وهو الراجح، لما يؤيده من السماع والاستعمال العربى الفصيح، كما أن إجازته تخلصنا من الحاجة إلى التقدير والتأويل.

٨ – تقع الواو زائدة .

١- قال ابن هشام : «أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة...»[5] . وجرى السخاوى على رأى الكوفيين فى إثبات هذا القسم وهو الواو الزائدة فقال عند عرضه لقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الوَعْدُ الحَقُّ﴾[6] ... الآيات قال: «قيل: الواو فى «واقترب» زائدة لأنها جواب الشرط ولا مدخل للواو فيه»[7] ومع أن السخاوى قد عبر بصيغة التمريض فإنه يرى وقوع الواو زائدة للعلة المذكورة فى الموضع المتقدم. ولعل صيغة التمريض هى من طريقة السخاوى فى التعبير طلباً للإيجاز، ويؤيد هذا أن السخاوى لم يذكر غيره هنا. وقد جعل السخاوى – أيضاً – القول بزيادة الواو أحد توجيهاته عند عرضه لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ﴾[8] قال: «قيل: الواو فى «وأجمعوا» زائدة، وقيل: هى أصل، والزائدة فى قوله: «وأوحينا» وجواب «لَمّا» محذوف، أى: لمّا كان ذلك جرى ما لا يُقْدَر قدره من الخطب الذى يعظم شرحه [9] ، ونظير هذه الآية قوله تعالى:

---

[1] يونس : ٩٨ .

[2] السخاوى (٢٤٢أ).

[3] ق : ١٦ .

[4] تفسير السخاوى (٢٧٣ب) .

[5] المغنى (٣٦٢/٢) ت الشيخ محيى الدين.

[6] الأنبياء : ٩٦،٩٧ .

[7] تفسير السخاوى (١٣٠أ).

[8] يوسف : ١٤،١٥ .

[9] راجع فى ذلك الدر المصون (١٦٢/٤) تحقيق الشيخان.

﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ﴾[1] ...الآية»[2] ورأى السخاوى هنا القول بزيادة الواو فى «وتلّه» أو «وناديناه» ظاهر من عبارته، ومع هذا فقد ذكر فى هذه الآية توجيهاً آخر فقال: «وجواب «فأما» محذوف تقديره «فلما أسلما وتله وناديناه جرى ما لا يحيط به الوصف مما لا يدرك كنهه...»»[3] و سبق أن القول بزيادة الواو قول الكوفيين والأخفش والسخاوى قد جرى على مذهبهم فى هذا [4] .

٩- يجوز العطف على معمولى عاملين .

توقف السخاوى أمام هذه القضية فى موضعين من التفسير وأثارها - أيضاً - على عجالة فى كتابه «سفر السعادة وسفير الإفادة»[5] وفيما يلى بسط لهذه المسألة.

عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ، وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[6] وقد أجاز فى إعرابه لقوله تعالى: ﴿آيات﴾ على قراءتى النصب والرفع، فى هذه الآية أن تكون من باب العطف على عاملين، وعرض الأوجه الإعرابية المختلفة فى هذه الآية، فقال: «قرىء «آياتٌ» بالنصب والرفع على قولك: إن زيداً فى الدار وعمراً فى السوق، وعمروٌ فى السوق نصبت أو رفعت؛ فالعاملان - إذا نصبت - هما «إنَّ» و «فِي» أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجرَّ فى «واختلاف الليل والنهار»، والنصب فى «آيات»، وإذا رفعت فالعاملان: «الابتداء» و«فِي»، عملت الرفع فى «آيات» والجر فى «واختلاف» [7] ونلاحظ فى هذا النص: ١-أن السخاوى وقد أجاز العطف على معمولى عاملين.

٢-أنه أجاز العطف على الموضع كما يفهم من المثال المذكور.

٣ - أما الآية فإنها عند السخاوى من باب العطف على معمولى عاملين، وقد صرح بذلك الاختيار فى كلتا القراءتين فى كلمة «لآيات» ففى قراءة الرفع: العاملان هما: الابتداء، ونفهم منه أن عامل الرفع فى المبتدأ عنده هو الابتداء على رأى البصريين، ولذلك رفعت «آيات» والعامل الثانى: «فِي» وهى جارة «واختلاف».

والعاملان فى حالة النصب هما: «إن» و «فِي»، والمنصوبان: آيات بـ «إن» و «الجر» فى «واختلاف».

---

[1] الصافات : ١٠٣، ١٠٤ .

[2] تفسير السخاوى (٨٥ب).

[3] تفسير السخاوى (٢٠٢أ).

[4] راجع فى تفصيل ذلك: الدر المصون (٥١٠/٥) تحقيق الشيخان.

[5] سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوى (٧٤٧/٢) تحقيق الدالى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨٣م.

[6] الجاثية : ٣، ٤ . قرأ الجمهور بالرفع، وبالنصب الأعمش والجحدرى وحمزة والكسائى ويعقوب. ينظر: البحر المحيط (٤٣/٨).

[7] تفسير السخاوى (٢٥٦ب).

و النحاة مجمعون على جواز العطف على معمولى عاملٍ واحد؛ نحو: إن محمداً كريم وعليّاً بخيلٌ، وكذلك أجمعوا على جواز العطف على معمولات العامل الواحد؛ نحو: أعلم محمدٌ أباه الجوَّ متعـدلاً وأخاه الدرس سهلاً. وكذلك أجمعوا على منع العطف على معمـولى أكثر مـن عـاملين، نحـو: إن زيداً ضاربٌ أبوه لعمرو، وأخاك غلامه بكرًا»[1] .

أما العطف على معمولى عاملين وهو محل النزاع فى المسألة فهو ما اختلف فيه النحاة على الوجه التالى: منعه البصريون ، وقد عبَّر ابن السراج عن رأيهم حيث قال: «اعلم أن العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغنى عن إعادتـه، فـإن قلـت: قـام زيدٌ وعمرو، فالواو أغنت عن إعادة «قام» فقد صارت ترفع كما يرفع «قام»، وكذلك إذا عطفـت بها على منصوب، وكذلك فى الخفض ، فلو عطفت على عـاملين أحدهمـا يرفـع والآخـر ينصـب لكنت قد أحلت؛ لأنها كان تكون رافعة ناصبة فى حالٍ قد أجمعوا على أنه لا يجـوز أن تقـول: مـرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ فتعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا واختلفـوا إذا جعلوا المخفوض يلـى الـواو، فأجـاز الأخفـش، ومـن ذهـب مذهبـه: مَـرَّ زيـدٌ بعمـروٍ، وخـالدٌ بكرٍ...»[2] .

فهذه عبارة ابن السراج تعبر عن موقف البصريين من هذه المسألة والذى صرح بمنع العطف علـى معمولى عاملين، وقد منعه سيبويه وأوَّل كل ما ورد مـن الشـواهد التـى احتـج بهـا القـائلون بجـواز العطف على عاملين على وجهٍ يفهم منه منعه لهذا العطف[3] وكذا وقف المـبرد مانعـاً لهـذا العطـف وقد ردَّ على الأخفش إجازته فى مثل قول الشاعر:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحاً وَلاَ مُسْتَنْكَراً أَنْ تُعَقَّرَا [4]

إذ منع المبرد الخفض فى «مستنكراً» فقال: وأما الخفض فيمتنع؛ لأنك تعطف بحرف واحد علـى عاملين، وهما (الباء) و(ليس)...، وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه. وقرأ بعض القراء: ﴿واختـلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء﴾...﴿آياتٍ لقوم يعقلون﴾[5] ، فعطف على (إن) وعلى (في) وهذا عندنا غير جائز»[6] وقد عرض المبرِّد لجميع الشواهد التى أوردها سيبويه، وأنكر عليه تخريجـه لهذه الشواهد فى حالة الخفض على إضمار حرف الجر أو على حـذف المضـاف [7] واختـار المـبرد

---

[1] يراجع فى هذا: مغنى اللبيب (٤٨٦/٢) وما بعدها ، شرح الرضى على الكافية (٣٤٨/٢) تحقيق د/ يوسف حسن عمر .

[2] الأصول لابن السراج (٩٦/٢) ت د/ عبد الحسين الفتلى.

[3] راجع الكتاب لسيبويه من (٦٤/١) وما بعدها. ت/ عبد السلام هارون ، ط دار القلم ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

[4] نسبه سيبويه إلى النابغة الجعدى، ينظرديوانه(٥٠)، المقتضب (١٩٤/٤)، جمهرة أشعار العرب (٣٠١،٣٠٧).

[5] الجاثية : ٥ .

[6] المقتضب للمبرد (١٩٥/٤) ت الشيخ عضيمة.

[7] راجع المقتضب للمبرد (١٩٤/٤ وما بعدها) ت الشيخ عضيمة.

تخريج هذه الشواهد ومنها البيت المذكور منذ قليل فى حالة الخفض - إذا أجازها - على أنها من قبيل العطف على عاملين، ولكنه لا يجيز الخفض؛ قال: «وليس يجوز الخفض عندنا إلا على عاملين فيمن أجازه»[1] وعلى هذا النهج منع البصريون العطف على معمولى عاملين، إلاّ ما سبق الإشارة إليه من موقف الأخفش الذى أجاز العطف على معمولى العاملين فى حالة أن يكون أحدهما مخفوضًاوردَّ على سيبويه منكراً، على ما ذكر المبرد وابن السراج [2] .

فماذا يصنع النحاة أمام قوله تعالى: ﴿إن فى السموات﴾... الآيات»؟ ذكر ابن الأنبارى عدة أوجه فى تخريج عامل الجر فى قوله تعالى: ﴿واختلاف﴾ والعامل النصب فى قوله «آيات» أو الرفع فيها بما يفيد عدم إجازته للعطف على عاملين؛ لضعفه، قال ابن الأنبارى بعد أن ذكر الوجه الأول من تخريجاته: «ولو لم تقدر هذا الحذف، لكنت قد عطفت بالواو على عاملين مختلفين، وهما (إن وفي) وذلك لا يجوز عند البصريين ماعدا الأخفش؛ فإنه أجاز العطف فى الآية وغيرها على عاملين، وأجاز أن يقال: إن فى الدار زيداً والقصر عمراً، فيعطف بالواو عمراً على زيد، والقصر على الدار فيقيم الواو مقام عاملين، وهما (إن وفي)، وجميع البصريين على خلافه لضعفه، لأن قصارى الواو أن تقوم مقام عامل واحد، وفى جواز قيامها مقام عامل واحد خلافٌ، فكيف يجوز أن تقوم مقام عاملين»[3] ويفهم من كلام ابن الأنبارى هنا أنه لا يجيز العطف على معمولَى عاملين، ويتضح ذلك أكثر عندما نقرأ تعقيبه على الوجوه التى ذكرها فى إعراب كلمتى «آيات» و«اختلاف» من الآيات حيث يعقب بعد كل توجيه قائلاً: «فلا يلزم من ذلك عطف على عاملين»[4] وكذلك رأى أبو البقاء العكبرى عدم جواز العطف على معمولى عاملين فقال بإضمار «إن» المحذوفة لدلالة «إن» المذكورة عليها، ولذا فهى الناصبة لآيات هنا، ثم قال: «وليست «آيات» معطوفة على آيات الأولى لما فيه من العطف على عاملين»[5] إلاّ أنه كان أخفَّ حدَّة من ابن الأنبارى حيث قال عند إعراب «واختلاف»: وأجاز قومٌ أن يكون ذلك من باب العطف على عاملين»[6] وقد ردَّ السفاقسى هذا الوجه عندما نقله عن أبى البقاء، وقول أبى البقاء بإضمار إن هو قولٌ لأبى حيان فى

---

[1] السابق .

[2] راجع المقتضب (١٩٥/٤)، الأصول (٧٣/٢).

[3] البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى (٣٦٤/٢) ونقله عنه أيضًا الرضى فى شرح الكافية (٣٤٤/٢) .

[4] السابق .

[5] التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى (١١٥٠/٢) ت البجاوى.

[6] السابق .

الارتشاف ووافقه عليه الشاطبى فى هذه الآية، كما ذكر الآلوسى [1] . واستبعده ابن هشام فى المغنى [2] .

وحاولت أن أحصر آراء النحاة ومذاهبهم فى هذه المسألة ، وقد وجدت أبا حيان قد أثار المسألة عند الآية المذكورة، ولكنه خاض فى إعرابها، واكتفى بأن ذكر أن فى المسألة أربعة مذاهب قال إنه: «ذكرها فى كتاب « التذييل والتكميل لشرح التسهيل» واقتصر على ذكر وجه العطف على معمولى عاملين حيث نقله عن الزمخشرى وتعقبه بقوله: «وليس بصحيح؛ لأن الصحيح من المذاهب أن حرف العطف لا يعمل، ومن منع العطف على مذهب الأخفش أضمر حرف الجرّفقدَّر «وفى اختلاف»، فالعمل للحرف مضمراً ونابت الواو مناب عاملٍ واحدٍ،...»[3] .

ولكن السمين الحلبى عرض لهذه القضية بالتفصيل، وذكر الأوجه الإعرابية، وتوقف عند الوجه الثالث - عنده - القائل بالعطف على معمولى عاملين وأطال التفصيل، وقال إن فى المسألة أربعة مذاهب، وأيضاً فَصَّل القول فيها على النحو التالى: المذهب الأول: المنع مطلقاً: وذكر أنه مذهب سيبويه [4] وجمهور البصريين. والعلة فى المنع عندهم:-

١ - العطف على معمولى عاملين يؤدى إلى إقامة حرف العطف مقام عاملين وهو لا يجوز؛ لأنه لو جاز فى عاملين لجاز فى ثلاثة ولا قائل به.

٢ - حرف العطف ضعيف لا يقوى أن ينوب عن عاملين.

٣ - القائل بجواز هذا العطف يستضعفه، والأحسن عنده ألا يجوز فلا ينبغى أن يحمل عليه كتاب الله.

٤ - هذا العطف بمنزلة التعديتين بمعدٍّ واحد، وهو غير جائز.

وقد مثّل لاعتراضات البصريين بما سبق ذكره من موقف ابن السراج، وذكر قوله: «العطف على عاملين خطأ فى القياس غير مسموع من العرب»[5] وذكر السمين الحلبى أن ابن السراج قد حمل ما فى الآية على التكرار للتأكيد واستحسنه الرُّمانى، ورأى أن ابن السراج قد أحسن فيما قال، وأنه لا ينبغى أن تحمل الآية على غير هذا، وتعقبه السمين الحلبى بأن هناك وجوهاً أخرى فى الآية وأن حصره هذا غير مسلّم له [6] .

---

[1] روح المعانى للآلوسى مجلد١٣ (١٤٠/٢٥) ط دار الفكر د ت .

[2] المغنى (٤٨٧/٢) ت محيى الدين .

[3] البحر المحيط لأبى حيان (٤٣/٨).

[4] على أن أبا حيان قد ذكر فى السابق (٣٧٤/٨) أن الجواز قد نسب إلى سيبويه (!!).

[5] الدر المصون (١٢٣/٦) .

[6] ينظر السابق .

وقد ردَّ السمين الحلبى تخريج سيبويه للأبيات التى جاءت فى هذا الموضع على إضمار حرف الجر، وتعقبه بأنه قد فرَّ من وجه ضعيف إلى أضعف منه، ورأى السمين أن الأبيات فيها عطف على عاملين، والأبيات المذكورة ما أنشده الزجاج: من قول الشاعر

أَكُلَّ امْرِيءٍ تَحْسَبِينَ امْرَءاً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا [1]

المذهب الثانى: التفصيل ، وذكر السمين أنه مذهب الأخفش، الذى يجوِّز هذا العطف بشرطين:

١ - أن يكون أحد العاملين جارّاً.

٢ - أن يتصل المعطوف بالعاطف، أو يفصل بـ (لا)، ومثل السمين لحالات توفر الشروط، وفقدها، أو فقد أحدها [2] .

المذهب الثالث:الجواز بشرط أن يكون أحد العاملين جارّاً وأن يكون متقدماً، كما فى الآية محل الخلاف.

المذهب الرابع: الجواز مطلقاً، وهو مذهب يعزى إلى الفرَّاء، كذا قال السمين الحلبى فى هذا الموضع، و ذكر فى موضع آخر أن الجواز يُعْزَى إلى سيبويه [3] .

وهنا يقرر السمين أن المنع مطلقاً مذهب سيبويه، ونسب الجواز مطلقاً إلى الفراء، وكذا فعل ابن الحاجب ولكن كلام الرضى فيه تصريح بغير هذا؛ حيث رأى أن المتقدمين كان لهم مذهبان :

١- الجواز مطلقاً وعزاه إلى الأخفش [4] .

٢- المنع مطلقاً وعزاه إلى سيبويه والفراء كما ذكر ابن مالك.

وقد صرح بأن نسبة الجواز إلى الفراء أمر فيه نظر؛ إذ إن الفراء يجيز حالة معينة، وكلام ابن الحاجب هنا - والسمين من قبل - يوهم بإجازته مطلقاً، قال الرضى وادًّا على ابن الحاجب قواه «خلافاً للفراء»: «يعنى أن الفراء يجيزه مطلقاً؛ وفى هذه الإحالة نظر» [5] ويبدو أن ابن الحاجب ذكر أيضاً أن بعض الكوفيين يجيزون العطف على معمولى عاملين، ولذا تعقبه الرضى بأن الكوفيين

---

[1] البيت لأبى دؤاد فى خزانة الأدب (٥٩٢/٩)، التصريح (٥٦/٢)، الكتاب (٦٦/١)، الإنصاف (٤٧٣/٢)، رصف المبانى (٣٤٨)، وشرح الأشمونى (٣٢٥/٢)، ابن يعيش (١٤٢،٧٩/٣)، (٥٢/٨)، (١٠٥/٩)، المحتسب (٢٨١/١)، المغنى (٢٩٠/١)، المعجم المفصل (٨٦/٣).

[2] الدر المصون (١٢٤/٦).

[3] ينظر السابق ، (٥٢٩/٦) نفس المصدر، شرح الرضى على الكافية (٣٤٤/٢ت) .

[4] شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٢/٣) ت د/ عبد الرحمن السيد، د/ المختون ط١ هجر ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

[5] شرح الرضى على الكافية (٣٤٨/٢) ط٢ ت يوسف حسن عمر منشورات جامعة قاريونس ١٩٩٦م.

أطبقوا على المنع [1] . على أنني قد وجدت الآلوسى قد ذكر أن بعض الكوفيين يجيزونه؛ بل إنه صرح بأنهم أكثر الكوفيين»[2] .

وقد ذكر الرضى مذهب المتأخرين متمثلاً فى الأعلم الشنتمرى والذى يشترط تقدم المجرد فى المعطوف عليه، وتأخر المنصوب أو المرفوع، وإتيان المعطوف على ذلك الترتيب؛ نحو: فى الدار زيدٌ، والحجرة عمروٌ... وهو عين مذهب ابن الحاجب كما ذكر الرضى؛ وقد اعترضه الرضى بأن هذا الشرط ليس خاصّاً بالجر؛ إذ يمكن تحققه فى غيره [3] وهو أيضاً المذهب الثالث الذى ذكره السمين الحلبى، ولكن العلة عند ابن الحاجب تختلف عنها عند الأعلم الشنتمرى، على ما قرره الرضى؛ إذ يرى أن العلة فى منع الأعلم لما لم يكن المجرور فيه متقدماً إلى جانب العاطف هي- أن ذلك ليس مما يستوى فيه آخر الكلام وأوله.

و العلة عند ابن الحاجب فى نفس الموضع أن ذلك هو الثابت من استقراء كلام العرب مما وجد من العطف على معمولى عاملين، وهو المضبوط بالضابط المذكور، ومن هنا يرى ابن الحاجب وجوب الاقتصار عليه، ولا يقاس عليه غيره، ويعلل ذلك بأن العطف على معمولى عاملين مختلفين مطلقاً خلاف الأصل، وقد استشكل الرضى ذلك فقال: «ولكن يبقى الإشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها، وإن كان العطف على عاملين مختلفين مخالفاً للأصل، فهلاّ اعتذر بإضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء، حتى لا يكون تحكماً؟»[4] ويبدو لى من عرض السمين الحلبى أنهَّ يجيز العطف على معمولى عاملين وذلك من خلال ذكره لهذا الوجه دون تعليق عليه، بل إنه ردَّ تخريجات سيبويه بإضمار الجار، وردَّ اختيار الرمَّانى لرأى ابن السَّراج القائل بأن التكرار للتأكيد، وكذا يبدو من دفاعه عن كلام الزمخشرى، والذى هو هو نص كلام السخاوى فى إجازة العطف على معمولَى عاملين [5] .

والقول بأن الزمخشرى من المجيزين للعطف على عاملين لا يحتاج إلى برهان بعد الرجوع إلى الكشاف فى كلامه عن الآية، فهو هو نص السخاوى كما تقدم منذ قليل [6] .

ولأذكر كلام الزمخشرى فى هذا المقام، يقول عند قوله تعالى: ﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾...الآية قال: «آيات» بالنصب والرفع، على قولك: إن زيداً فى الدار وعمراً فى السوق،

---

[1] شرح الرضى (٣٤٥/٢) .

[2] روح المعانى مجلد ١٣ (١٤٠/٢٥) دار الفكر د ت .

[3] شرح الرضى (٣٤٧/٢) .

[4] شرح الرضى على الكافية (٣٤٨/٢) ت يوسف حسن عمر.

[5] راجع الدر المصون (١٢٤/٦) وما بعدها، (٥٢٨/٦) وما بعدها من نفس المصدر.

[6] ينظر : الكشاف (٢٨٤/٤، ٢٨٥).

أو: عمروٌ فى السوق [1] ، وأما قوله «آيات لقوم يعقلون» فمن العطف على عاملين، سواءٌ نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما: (إن)، و(في): أقيمت الواو مقامهما فعملت الجرَّ فى (اختلاف الليل والنهار)، والنصب فى «آيات» وإذا رفعت فالعاملان (الابتداء) و(في) عملت الرفع فى «آيات»، والجرَّ فى (واختلاف)...»[2] وهنا ينبغى الإشارة إلى أن الزمخشرى يجيز العطف على معمولى عاملين مختلفين كما يبدو من كلامه هنا الذى صدَّر به توجيه قراءة «آيات» على النصب والرفع، وإن كان يراه ضعيفاً، فهذا هو موقف كل من أجاز هذا العطف على معمولى عاملين مختلفين ، ولكنه بالقياس إلى إضمار الحرف وعمله مضمراً فهو أقوى الضعيفين. على أننا يطالعنا ابن هشام بكلام غير ما ينطق به لسان الكشاف عن صاحبه؛ إذ يرى ابن هشام أن الزمخشرى لا يجيز العطف على معمولى عاملين، ودفعه إلى ذلك ما استشكل على الزمخشرى عند عرضه لقوله تعالى: ﴿والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها﴾[3] الآيات؛ فقد استشكل عليه نصب «إذا» بأى شيء هى منصوبة؟ وهذا ما دفع ابن هشام إلى القول بأنَّ الزَّمخشرى ممن يمنعون هذا العطف، قال ابن هشام- رحمه الله- «واعلم أنَّ الزمخشرى ممن منع العطف المذكور، ولهذا اتجه له أن يسأل فى قوله تعالى: ﴿والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها﴾[4] ..الآيات، فقال: فإن قلت: نصب (إذا) مُعْضِل؛ لأنك إن جعلت الواوات عاطفة وقعت فى العطف على عاملين، يعنى أنَّ: إذا عَطْفٌ: على (إذا) المنصوبة بأقسم، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم، قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعنى أنهما استكرها ذلك لئلا يحتاج كل قَسَمٍ إلى جواب يخصه، ثم أجاب- أى الزمخشرى، والكلام مازال لابن هشام- بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هى الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولى عامل واحد»[5] . فهذا النص من كلام ابن هشام تضمن معنى كلام الزمخشرى وهو عين كلام السخاوى وأورد هنا كلام السخاوى لما فيه من تقارب شديد للغاية مع كلام الزمخشرى ليتسنى لنا إبراز حقيقة موقف السخاوى وهى هى حقيقة موقف الزمخشري؛ إذا الكلام فى قول الزمخشرى يمكن توجيهه أيضاً إلى السخاوى فى هذه المسألة؛ وأهدف هنا إلى الوقوف على حقيقة الدعوى القائلة بأن السخاوى أجاز العطف المذكور مطلقاً [6] فعندما عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿والشمس

---

[1] يلاحظ أنه اعتبر هذا الموضع الأول من الآيات من قبيل العطف على الموضع، و لم يصرح بأنه من العطف على معمولى عاملين.

[2] الكشاف (٤/٢٨٤، ٢٨٥) .

[3] الشمس : ٢،١ وما بعدها .

[4] الشمس : ٢،١ .

[5] المغنى لابن هشام (٢/٤٨٨) ت الشيخ/ محيى الدين عبد الحميد، والكشاف (٤/٧٥٨) وما بعدها.

[6] أعنى ما ذكره الأستاذ/ محمد أحمد الطهراوى فى دراسته للمسائل النحوية والصرفية فى سفر السعادة.

وضحاها﴾...الآيات قال: «فإن جعلت الواوات عاطفة؛ فقد وقعت فى العطف على عاملين وإن جعلتها أقساماً، وقعت فيما أنكره الخليل وسيبويه؛ لأن واو القسم مطرح معها إبراز الفعل اطّراحاً كليّاً، ولا يكون من العطف على عاملين؛ فكانت الواو قائمة مقام الفعل سادَّةً مسدهما معاً، والواوات العواطف نائبة عن هذه الواو، فحقهن أن يَكُنَّ عوامل عمل الفعل والجارِّ جميعاً، كما تقول: ضرب زيدٌ عمراً، وبكر [1] خالداً، فترفع بالواو وتنصب؛ لقيامها مقام (ضرب) الذى هو عاملها»[2] وهذا النص الذى يمثل رأى كل من السخاوى والزمخشرى قد كان مثار جدل وخلاف بين النحاة، ما بين مؤيد ومعارض، فعلى كلٍّ لاقى كلام الزمخشرى اهتمام النحاة والمفسرين بعده، فها هو أبوحيان ينقل كلام الزمخشرى معترضاً عليه بأن قوله: «واو القسم مطرح معها إبراز الفعل اطراحاً كليًّا؛ فكان لها شأن خلاف الباء... إلخ كلام الزمخشرى فيه نظر من وجوه:-

١ - قوله «وفى واوات العطف فتنصب بها وتجر» قال أبوحيان: فليس هذا بالمختار، أعنى أن يكون حرف العاطف عاملاً لقيامه مقام العامل، واختار أبوحيان أن العامل هنا إنما هو للعامل فى المعطوف عليه، وقال: وإنا لإنشاء حجة فى ذلك [3].

وردَّ السمين الحلبى قول أبى حيان هذا بأنه لا يلزم الزمخشري؛ لأنه يختار كون حرف العطف عاملاً لقيامه مقام العامل [4]، وفى الأمر سعة، وهو أيضاً اختيار السخاوى كما يبدو مما ذكرناه.

٢ - اعترض أبوحيان على قول الزمخشرى: «فتقع فى العطف على عاملين» بأنه ليس ما فى الآية من العطف على عاملين وإنما هو من باب عطف اسمين، مجرور ومنصوب، على اسمين مجرور ومنصوب؛ فحرف العطف لم ينب مناب عاملين، وذلك نحو قولك: امرر بزيد قائماً وعمرو جالساً، وأنشد ما أنشده:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحاً وَلاَ مُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقَّرَا

فهذا من عطف مجرور ومرفوع على مجرور ومرفوع، وردَّ أبو حيان بأن العطف على عاملين فيه أربعة مذاهب، ونسب الجواز إلى سيبويه [5] وقد تعقب السمين الحلبى شيخه أبا حيان فى هذا وبيَّن أن فى الآيات عطفاً على معمولى عاملين ولكنْ فيه نوعُ غموضٍ، وبينه، وبين العوامل

---

[1] فى المخطوط: وبكرٌ، والمثبت هو الصواب وهو الموافق لنص الكشاف كما ورد فيه، وكما ورد فى البحر المحيط والدر المصون، وهو المراد فى السياق. ولعله وهم من الناسخ.

[2] تفسير السخاوى (٣٤٢أ) وكلام السخاوى المنقول عن التفسير قد وجدته بنحو لفظه فى المفضل (٣/١٧-١٩).

[3] البحر المحيط (٨/٣٧٤) بتصرف.

[4] الدر المصون (٦/٥٢٩) بتصرف.

[5] ينظر: البحر المحيط (٨/٣٧٤).

والمعمولات فى الآيات، واحتج على شيخه بأن إنشاده للبيت إقرارٌ منه بالعطف على المذكور فى هذا البيت، وإن كانت النسبة إلى سيبويه [1] .

٣ - واعترض أبو حيان على ما مَثَّلَ به الزمخشرى من قولهم: «مررت أمسِ بزيدٍ واليوم عمرو» وقال إن هذا المثال مخالف لما فى الآية، وأن وزان الآية أن يقول: «مررت بزيد أمس وعمرو اليوم»، وهنا صرح أبو حيان بأنه يجيز هذا- أى فى حالة أن يكون أحد العاملين جارّاً وكذلك أنه قدولى المجرور المعطوف عليه، ولعل هذا الموضع هو موضع الاتفاق المطلق بين النحاة. وقد أيَّد السمين الحلبى شيخه فى هذا الاعتراض، واعتذر عن الزمخشرى بأن مراده وجود معمولى عاملين، وهو ما توفر فى مثاله المذكور، بل إن السمين أورد إشكالاً آخر على الزمخشرى، وهو أن مثاله كالتكرار للمسألة [2] .

٤ - واعترض أبو حيان قول الزمخشرى: «على استكراه» فى حالة جعل الواوات للقسم، بأن كلام الخليل يدل على المنع، وذكره وتعقبه السمين بأن الاستكراه والمنع معناهما واحد عند الزمخشرى، بل فى كلام الزمخشري- كما يرى السمين الحلبي- تقوية لما قاله.

٥ - وكذلك اعترض أبو حيان على الزمخشرى فى قوله: «إن واو القسم مطرح معها إبراز الفعل اطراحاً كليّاً» بأنَّ هذا الحكم ليس مجمعاً عليه، واحتج عليه برأى ابن كيسان الذىأجاز التصريح بفعل القسم مع الواو، ومثّل لذلك بقولهم: «أقسم أو أحلف وا لله لزيد قائم».

وردَّه السمين الحلبى بأن مذهب ابن كيسان لا يُلزِم الزمخشرى.

٦ - وكذا اعترض صاحب البحر قول الزمخشرى: «والواوات العواطف نوائب عن هذه» - يعنى عن الفعل والباء معاً- بأنه مبنيٌّ على أن حرف العطف عامل لنيابته مناب العامل، وقال: إن هذا ليس بالمختار وكذا ذكر الآلوسى قريباً منه حيث قال: «ولم يقل أحد بأن الحروف العواطف عوامل»[3] . ولم يرد السمين الحلبى ذلك ولم يعلق عليه.

ولكنه- صاحب البحر- اتفق مع الزمخشرى فى أن المعضل هو تقدير العامل النصب فى (إذا) بعد الأقسام وما أشبهها؛ إذ هى ظرفٌ يمتنع أن يعمل فيه فعل القسم؛ لأنه فعل إنشائى فهو فى الحال ينافى العمل فى المستقبل، ثم ذكر أبو حيان أوجه الاعتراضات على العامل فى (إذا) وأطال فى ذلك، وكذا أطال السمين فى الردِّ عليه ومناقشته بما يطول ذكره [4] وأوجزه هنا بأنه- السمين الحلبي- أجاز أن يكون العامل هو المضاف المحذوف؛ وهو ما ارتضاه الآلوسى كما سيأتى، أو

---

[1] الدر المصون (٦/٥٢٩، ٥٣٠).

[2] الدر المصون (٦/٥٣٠).

[3] ينظر : روح المعانى مجلد١٣ (٢٦/١٨١) ط دار الفكر د ت.

[4] ينظر : البحر المحيط (٨/٤٧٤، ٤٧٥)، والدر المصون (٦/٥٣٠، ٥٣١).

محذوف قبل الظرف، يقدر بحال مقدرة، أو فعل القسم ورفضه الألوسي؛ ولا يضر كونه إنشائيا؛ لأن الحال مقدرة،...إلخ

وقد ذكر الآلوسى استصعاب الزمخشرى واستشكاله الأمر وأجاب عنه بعدة توجيهات منها:-

١ - أن هذا الإشكال يزول بالقول بجواز العطف المذكور.

٢ - أن هذا الإشكال مبنى أيضاً على قبول استكراه الجمع بين هذه الواوات وعدم إمكان التخلص من الاجتماع بتقدير جواب لكل مقسم به... وأيضاً أزال الإشكال بالقول بتجرد (إذا) عن الظرفية وحينئذٍ تكون بدلاً مما بعد (الواو).[١]

وقد علق ابن الحاجب على كلام الزمخشرى مؤيداً له، فقال: "وهذه قوة منه، واستنباط لمعنى دقيق"، ثم اعترض عليه بقوله تعالى:﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ، وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ ...الآيات فإن الجار هنا الباء، وقد صرح معه بفعل القسم؛ فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة، كذا ذكره ابن هشام فى المغنى [٢] كما ذكر أن ابن الخباز أخذ جواب الزمخشرى فجعله قولاً مستقلاً."[٣] .

وعودة أخرى إلى كلام الزمخشرى نجد أنه قد اختار القول الأول ، وهو أن الواوات عاطفة- الواو الثانية ومابعدها- ولكنه نفى ما يلزم من ذلك وهو أن تكون هذه الواوات عاطفة على عاملى معمولين مختلفين؛ بل قرَّر أن العطف هنا على معمولى عاملٍ واحد، وهو الواو التى نابت عن الباء والفعل اللذين للقسم، وكذا رأى السخاوى تبعاً لكلام الزمخشرى. فما معنى ذلك؟ أن يصرح السخاوى والزمخشرى بأن العطف على معمولى عاملين جائز وذلك عند تعرضهم لقوله تعالى: ﴿إن فى السموات والأرض لآيات للمؤمنين﴾...﴿واختلاف الليل والنهار آيات﴾...الآيات، وضمناً لا يجيزانه عندما تعرضا لقوله تعالى فى الآيات التى أطلت الوقوف معها، سؤال، إجابته تؤكد أن الزمخشري- والسخاوى تبعاً له- يجيزان العطف على معمولَى عاملين فيما ورد سماعه، ويقتصران فيه على ذلك المسموع، وليس على ماذكر بعض الباحثين من أن السخاوى أجازه مطلقاً دون شروط، وإلاّ فما معنى هذا الحوار الطويل حول هذه الآيات.

عودٌ إلى موقف السخاوى من العطف على معمولى عاملين [٤]

---

[١] روح المعانى مجلد١٣ (١٨١/٢٦) بتصرف.

[٢] المغنى (٤٨٨/٢) ت الشيخ/ محيى الدين عبد الحميد.

[٣] ينظر : السابق .

[٤] وجدير بالذكر بعد ما فصلت بعض أقوال النحاة على اختلاف مذاهبهم فى المسألة أن أذكر أن الأستاذ الطهراوى عندما تعرض لذكر هذه المسألة فى تحقيقه لكتاب سفر السعادة قد ذكر فى مقدمته للتحقيق أن السخاوى قد وفق فى إحازته العطف على معمولى عاملين إحازة مطلقة، ولكنه اعترض على السخاوى فى التعبير بـ (العطف على عاملين) ولى مع ذلك وقفة: أولا: تعبير السخاوى المذكور هو تعبير معظم النحاة، وهذا لا يعنى جهلهم جميعًا.بما ذكر الباحث من أن الأجدر أن نقول العطف على معمولى عاملين؛ إذ

أما ما ذكره الأستاذ/ الطهراوى من أن السخاوى قد وفق فى إجازته العطف على معمولى عاملين مطلقاً، فهو ما يحتاج إلى نظر؛ ولأنقل عبارة السخاوى كما جاءت فى «سفر السعادة» والتى فهم منها إجازة السخاوى المطلقة للعطف على معمولى عاملين: قال السخاوى: «إذا قلنا ليس زيد بقائم، ولا قاعدٍ عمرو، كان عطفاً على عاملين، وفى قولنا: ولا قاعدٍ أخوه، جاز ذلك باتفاق و لم يكن عطفاً على عاملين»[1] . ويبدو من كلام السخاوى إجازة العطف على معمولى عاملين، ولكنه ليس كما قال الباحث المذكور إجازة مطلقة، ويبدو أنه فهم إطلاق الجواز هنا على الحالة الثانية، والتى يبدو لى أنها المقصودة بقوله لم يكن من العطف على عاملين وهو قوله: «ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ أخوه» إذ يبدو أن العطف هنا عطف لمعمول واحد وهو «قاعد» على «قائم» بينما «أخوه» رفعٌ بـ «قاعد» وهذا جائز مطلقاً وباتفاق، فهو المقصود بالإجازة هنا. أما العطف على معمولى عاملين مختلفين فيبدو أن السخاوى أجازه بشروط وهى أن يكون أحد العاملين جاراً والمجرور مقدماً، وأن يلى المجرور المعطوف عليه، وهو لم يصرح بذلك، ولكن هذا مفهوم من المواضع والأمثلة التى تقدمت فى كلامه وكلام الزمخشرى، وهو اختيار الأعلم الشنتمرى كما تقدم، ولأنه هو المسموع، ولما فيه من تعادل المتعاطفات.

وقد منعه ابن مالك مطلقاً، وصرح بالمنع بعد أن ذكر مذاهبهم فيه، قال: «وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا، والأصح المنع مطلقاً، وما أوهم الجواز فجرُّه بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف»[2] واعتل ابن مالك لذلك بأن العطف على معمولى عاملين ضعيف، ومختلف فيه، وتأوَّل موارد من سماع صحيح على إضمار الجارِّ المماثل المحذوف، ورأى أن الحمل على هذا الإضمار أولى من الحمل على العطف المذكور، وقال: (والأكثر على منعه، وموافقة الأكثر أولى، كما اعتل أيضًا بأنه بمنزلة تعديتين بمعدٍّ واحد فلا يجوز؛ وكذلك لا يجوز ما هو بمنزلته)[3] .

والراجح فى هذه المسألة هو ما قاله ابن هشام بعد عرضه لهذه المسألة إذ قال: «فالحق جواز العطف على معمولَى عاملين فى نحو «فى الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ» ولا إشكال حينئذٍ[4] . وذلك استناداً إلى السماع وفى مقدمته الاستعمال القرآنى.

المفهوم بادئ ذى بدء أن العطف المقصود هنا هو العطف على المعمولات وليس على العوامل. وبالرجوع إلى كتب النحاة وجدت أن معظمهم يستخدم هذا التعبير؛ فلعله من قبيل التجوز، حتى إن الرضى قد جاءت عبارته تابعة لابن الحاجب فى قوله (العطف على عاملين) ثم جاء حلال شرحه ما يؤكد أنه يعنى العطف على معمول عاملين منذ اللحظة الأولى فى الشرح، وكان الواجب على الباحث أن يذكر أن ذلك مستفاد من تعبيرات النحاة ولعله نص ابن هشام، وليس على ما ظهر أن ذلك استدراك منه على السخاوى العلم (!!) يراجع مقدمة تحقيق سفر السعادة وسفير الإفادة ، المغنى (٢/٤٨٦).

[1] سفر السعادة وسفير الإفادة (٢/٧٤٧) ت محمد أحمد الدالى.

[2] شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٣) ت د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون هجر ط١ ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

[3] شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٨) ت د/ عبد الرحمن السيد ، د/ المختون ط١ هجر.

[4] المغنى (٢/٤٨٨) ت الشيخ/ محيى الدين عبد الحميد.

١٠ – (إن) الواقعة بعد (ما) نافية مؤكدة.

عرض ابن الأنبارى هذه المسألة فى الإنصاف وذكر أن الكوفيين يذهبون إلى أن (إن) الواقعة بعد (ما) نافية مؤكدة بمعنى (ما)، وأن البصريين يرونها زائدة [١] . وقد ذهب السخاوى مذهب الكوفيين فى هذه المسألة، وذكر أنه اختيار الزمخشرى، كما ذكر اختيار الأخفش بجعلها زائدة، ولكنه رجح الأول وهو رأى الكوفيين كما تقدم، فعندما عرض السخاوى لقوله تعالى: ﴿ولقد مكّناهم فيما إن مكناكم فيه﴾[٢] قال: «إن» نافية، أى: فيما ما مكّناكم فيه وأنكر الزمخشرى التمثيل بما الثانية؛ لأنه يستقبح إعادة اللفظ الواحد إلا لضرورة»[٣] واستدل السخاوى للزمخشرى على ما ذهب إليه من استكراه إعادة اللفظ الواحد بأن أصل تركيب (مهما) من (ما ما)[٤] وذكر السخاوى توجيهات أخرى يقول: إن (إنْ) صلة زائدة، ومثل لها بما أنشده الأخفش من قول الشاعر:

يُرَجِّى المَرْءُ مَا إنْ لاَ يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ [٥]

ثم اختار السخاوى كونها نافية، قال: «ومعنى الأول أظهر، ومثله قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلاَدًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلاَقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلاَقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلاَقِهِمْ﴾[٦] وكلام السخاوى نصٌّ فى اختياره مذهب الكوفيين، وهو هنا تابع للزمخشرى كما تقدم. وقد عرض السمين الحلبى لوجه ثالث فى (إن) فى هذه الآية وهو أنها شرطية، ولم ينسبه، وعرض الوجهين المتقدمين واختار رأى الزمخشرى والذى اختاره السخاوى وقال: «وهو الصحيح»[٧] .

---

[١] الإنصاف(٦٣٦/٢) ، المسألة (٨٩) ، ت الشيخ محمد محيى الدين.

[٢] الأحقاف : ٢٦ .

[٣] تفسير السخاوى (٢٦١أ).

[٤] ونص السخاوى يحتاج إلى إعادة نظر حيث قال على لسان الزمخشرى: (وكان الأحسن أن يقول «فيما لم تمكن»...) والمذكور في الكشاف (٣٠٨/٤) وما نقله صاحب البحر المحيط والدر المصون صريح فى أن اعتراض الزمخشرى على بعض الأشعار التى ورد استعمال (ماما) على أن الثانية نافية كقول المتنبى:

لعمرك ما ما بان منك لضارب بأقتل مما بان منك لعائب

فلعله وهم من السخاوى أو خطأ وتصرف من الناسخ، والثانى أرجح. ينظر: البحر المحيط (٦٥/٨)، الدر المصون (١٤٢/٦) .

[٥] البيت لجابر بن رألان الطائى أو لإياس بن الأرت، ينظر: الدر المصون (١٤٢/٦)، الخزانة (٥٦٧/٣)، الكشاف (٢٤٥/٤)، المغنى (٦٧٩،٢٥).

[٦] تفسير السخاوى (٢٦١أ)، الآية من سورة التوبة (٦٩) . وذكر السخاوى هذه الآية هنا ليؤكد معنى الوجه الأول الذى اختاره، وليس لوجه نحوى.

[٧] الدر المصون (١٤٢/٦).

١١- يجوز أن يكون اسم الاشارة اسما موصولاً.

ذهب البصريون إلى أن اسم الإشارة لا يستخدم بمعنى الاسم الموصول، واستثنوا (ذا) وأجازوا استعمالها اسماً موصولاً بعد (ما) الاستفهامية باتفاق أو بـ (ما) الاستفهامية على خلاف واختلافهم فى استعمال (ذا) بعد (من) لاختصاص (من) بالعاقل فليس فيها إبهام كالذى فى (ما) والتى صارت بالاستفهام غايةً فى الإبهام فأخرجت (ذا) من التخصيص إلى الإبهام، ولذلك لم يختلفوا فى (ما) وقد اعترض صاحب التصريح على هذه التفرقة [١] ولم يجز البصريون فى غير (ذا) من أسماء الإشارة أن تستخدم موصولة. وقد أجازه الكوفيون واستدلوا على ذلك بالسماع. وقد تأول البصريون ما احتج به الكوفيون[٢].

وقد وافق الزمخشرى الكوفيين فى هذه المسألة، ووافقه السخاوى فى موافقته للكوفيين، فوجدته يقول عند عرضه لقوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا فى سبيل الله﴾ [٣] قال: هؤلاء موصول بمعنى الذين، صلته: "تدعون" فكأنه قيل: هذا وصفكم، فقيل: وما وصفنا؟ فقال: تدعون"[٤] وهذا تصريح من السخاوى بمذهب الكوفيين، وقد اعتمده كما هو ظاهر وقد ذكر ابن الأنبارى هذا الوجه عن الكوفيين أيضاً [٥] .

وقد فصل السمين الحلبى القول فى هذه المسألة فى موضعين من تفسيره وذكر فى توجيه هذه الآيات كثيراً من آراء النحاة ومنها التوجيه على أنَّ (هؤلاء) اسم موصول وهى خبر (لأنتم) والجملة بعدها صلة لها ونسبه إلى الكوفيين والزمخشرى [٦] .

وتحصل له من هذه الأوجه فى آية مناظرة للآية محل الدراسة فى قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾[٧] سبعة أوجه وذكر أيضاً ما تقدم نسبته إلى الزمخشرى والكوفيين فمذهب السخاوى هنا هو عين مذهب الكوفيين ومعتمده السماع.

ويؤكد اعتماد السخاوى مذهب الكوفيين فى هذه المسألة قوله عند عرضه لقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك ياموسى﴾[٨] حيث قال: "وقد قيل إن (ما) اسم إشارة فى قوله: "وما تلك" وأنها موصولة، وما التى بيدك، التقدير: وما الذى بيدك"[٩] .

---

[١] ينظر: التصريح بمضمون التوضيح (١/١٣٩)، الهمع (١/١٨٤).

[٢] ينظر السابق .

[٣] محمد : ٣٨ .

[٤] تفسير السخاوى (٢٦٥أ).

[٥] البيان فى غريب إعراب القرآن (١/١٠٤).

[٦] ينظر: الدر المصون (٢/١٢٩-١٣٠)، (٥/١٣).

[٧] آل عمران : ٦٦ .

[٨] طه : ١٧ .

١٢- يجوز حذف الموصول الاسمي.

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر، وحجتهم في ذلك السماع [١] .

وقد ذهب السخاوى إلى جواز حذف الموصول، وصرح بذلك في مواضع منها: عندما عرض لقوله تعالى:﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾[٢] قال: «تقديره: مَنْ هو سارب بالنهار، ويجوز إضمار الموصول؛ كما قال حسان بن ثابت:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ [٣] ،[٤]

ويؤكد السخاوى اختياره بقوله: « لأن المستخفى بالليل لا يكون سارباً بالنهار» [٥] وهو هنا يشير إلى الرأى القائل بأن لفظة (مَنْ) تناولت شخصاً واحداً هو المستخفى والسارب وهو مذهب ابن عباس ومجاهد وذهب إليه الزمخشرى، كما ذكر السمين الحلبى [٦] والذى صرح أيضاً بأن حذف الموصول يتوافق مع مذهب الكوفيين، وهو ما يعنينى هنا وهو أن السخاوى وافق الكوفيين .

وقد أكد السخاوى مذهبه في هذه المسألة عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء﴾[٧] قال: «وقيل: «ولا مَنْ في السماء بمعجزين؛ كقول حسان:

أمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء [٨]

والراجح هنا جوازإضمار الموصول، لتناسبه مع سياق الآية وحسن تقسيمها وهو قوله تعالى: ﴿من أسر القول، ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل﴾ فإضمار الموصول الرابع مناسب للسياق، كما أنه ورد به السماع الصحيح عن العرب.

---

[١] تفسير السخاوى (١١٩أ) .

[٢] المغنى (٦٢٥/٢) بتصرف.

[٣] الرعد : ١٠ .

[٤] ينظر ديوانه (٧٦)، تذكرة النحاة (٧٠)، الدرر اللوامع (٢٩٦/١)، المغنى (٦٢٥/٢)، المقتضب (١٣٧/٢)، والبيت بلا نسبة في الأشموني (٨٢/١)، الهمع (٨٨/١).

[٥] تفسير السخاوى (٩١أ).

[٦] السابق.

[٧] الدر المصون (٢٣١/٤).

[٨] العنكبوت :٢٢.

[٩] تفسير السخاوى (١٧٦)، وتقدم تخريج البيت قريبًا برواية أخرى.

١٣- يجوز مجيء لو مصدرية .

منعه البصريون، وأجازه الكوفيون، ولم يصرح السخاوى برأيه فى هذه المسألة؛ ولكنه عندما تعرض لقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾[١] قال: « «لو يردونكم » : (لو) بمعنى (أن) كقوله: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾[٢] فيفهم من هذا أنه يرى أن (لو) حرف مصدرى.

- ومن هنا اختلفت التوجيهات والتخريجات حول (لو) فى الآية السابقة وما جاءت فيه (لو) بهذا المعنى من آيات أخرى مماثلة على النحو التالى:

ذهب بعض البصريين إلى أن (لو) فى قوله تعالى: ﴿يودُّ أحدهم لو يعمر﴾[٣] شرطية، وحذف الجواب وتقدير الآية: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسرَّه ذلك [٤] .

قال أبو حيان: «مفعول الودادة محذوف، تقديره: يود أحدهم طول العمر، و جواب لو محذوف، تقديره: لو يعمر ألف سنة لسُرَّ بذلك، فحذف مفعول يود لدلالة «لو يعمر» عليه، وحذف جواب (لو) لدلالة (يود) عليه، هذا هو الجارى على قواعد البصريين فى مثل هذا المكان»[٥] وقد نقل ابن هشام عن المانعين مجيء (لو) مصدرية: «ويقول المانعون فى: «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة» إنها شرطية، ومفعول يود وجواب (لو) محذوفات، والتقدير: يود أحدهم لو يعمر ألف سنة لسَرَّه ذلك»[٦] .

وجعل بعض المانعين (لو) هنا حرفاً للتمنى ولا جواب له وجملة «سرَّهُ» المحذوفة فى محل نصب مفعول به للفعل «يود» قال البيضاوى: «لو بمعنى ليت، وكان أصله «لو أعمر» فأجرى على الغيبة بقوله، وهو كقولك: حلف بالله ليفعلن»[٧] وهى عند الآلوسى بهذا المعنى أيضاً، ولما جاء الفعل «يود» فى صيغة الغائب، جاء الفعل «أعمر» فى صيغة الغائب، وهو ما أشار إليه بقوله: «لو بمعنى ليت، ولا يحتاج إلى جواب، والجملة محكيةٌ بـ «يود» فى موضع المفعول ، وكان أصله لو أعمر؛ إلا

---

[١] البقرة : ١٠٩ .

[٢] تفسير السخاوى (١٠أ)، سورة البقرة : ٢٦٦ .

[٣] البقرة : ٩٦ .

[٤] روح المعانى (٣٣٠/١).

[٥] البحر المحيط (٤٨٢/١) وقد ذكر أبو حيان هذه المسألة فى تذكرته، قال: « وإثبات كون (لو) مصدرية ليس من طريق البصريين، ولا ذكر ذلك عنهم أحد من أصحابنا، وإنما هو مما نقل من قول بعض الكوفيين، والمصدرية فى ﴿ودوا لو تدهن﴾، ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾، ﴿ودَّ كثير من أهل الكتاب لو يردونكم﴾... ظاهرة، وقد يؤول ذلك، والقياس يقتضى ألا يقال بمصدريتها...» التذكرة (٣٨) بتقديم وتأخير.

[٦] مغنى اللبيب (٣٥١/١).

[٧] تفسير البيضاوى (٢١٠/٢).

أنه ورد بلفظ الغيبة لأجل مناسبة يود، فإنه غائب»[1] وهو قول الزمخشرى أيضاً كما نقله أبو حيان فى البحر المحيط وتعقبه قائلاً: «وفيه بعض إبهام؛ وذلك أن «يود» فعل قلبى، وليس فعلاً قولياً ولا معناه معنى القول، وإذا كان كذلك فكيف تقول: هو حكاية لودادتهم إلا أن ذلك لا يَسُوغُ إلا على تجوُّز، وذلك أن يجرى (يود) مجرى (يقول)؛ لأن القول ينشأ عن الأمور القلبية...»[2].

أما الزجاج فقد رأى أنَّ (لو) زائدة ومفعول يود جملة «يعمر» قال: وقوله تعالى:﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ و ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[3] وقوله ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[4] وغير ذلك من الآيات ، إن قال قائل: ما مفعول (ودَّ) فى هذه الآية؟ فالقول فى ذلك: أن (ودَّ) فعل متعدٍ... وأن (لو) بعده زائدة، والتقدير فى الفعل الواقع بعد (أنْ) وحذفت (أن) ووقع الفعل موقع الاسم؛ فالفعل فى موضع المفعول»[5] وذهب بعض الكوفيين إلى أن (لو) فى مثل هذه الآيات مصدرية ولا جواب لها، وينسبك معها مصدر هو مفعول يود، كأنه قال: يود أحدهم تعمير ألف سنة، وعلى هذا القول لا يكون فى الآية حذف قاله الفراء [6] والفارسى [7] . وهو اختيار ابن مالك، حيث قال: «إن «لو» فى أثناء ذلك مصدرية لا غير» [8] ، وبه قال ابن هشام إذ قال: «تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة أنْ، إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد «ود» أو «يود» نحو: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾، ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾.

وقال ابن عقيل: «لو تستعمل استعمالين: أحدهما أن تكون مصدرية وعلامتها صحة وقوع (أن) موقعها، نحو: «وددت لو قام زيد ، أى : قيامه»[9] .

واختار كونها مصدرية الأزهرى [10] والأشمونى [11] والجمل [12] والصاوى [13] والخضرى [14] ، وتبعهم من المحدثين الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد [15] ، والأستاذ عباس حسن [16] .

---

[1] حاشية الشيخ زادة على البيضاوى (٣٥٩/١).

[2] البحر المحيط (٤٨٢/١) .

[3] القلم : ٩ .

[4] الممتحنة : ٢ .

[5] إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٤٣٨/٢-٤٣٩).

[6] نقله فى الدر المصون (٣٠٩/١) .

[7] ينظر : السابق (٣٠٩/١) .

[8] روح المعانى (٣٣٠/١). مغنى اللبيب (٣٤٩-٣٥٠) ١٩٧٢م.

[9] شرح ابن عقيل على ابن مالك (٣٨٥/٢).

[10] التصريح بمضمون التوضيح (٢٥٤/٢).

[11] شرح الأشمونى (٣٤/٢).

[12] حاشية الجمل (٨١/١).

[13] حاشية الصاوى (٤٦/١).

[14] حاشية الخضرى (١٢٦/٢).

ومن كلام السخاوى الموجز نفهم أنه يرى أن (لو) مصدرية والمصدر المنسبك منها وما بعدها فى محل نصب مفعول به لـ«يود»، وذلك عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾، قال: فإن قلت: لم رفع «فيدهنون» ولم تنصب بإضمار أنْ، وهو جواب التمنى الذى دلَّ عليه«لو»؟ قلت: تقديره: فهم مدهنون؛ كقوله: فمن يؤمن بربه فلا يخاف، أى: ودُّوا ادِّهانك فَهُمْ الآن مدهنون، أى: طامعون فى حصول الادِّهان منك، قال سيبويه: وزعم هارون أنها فى بعض المصاحف: فيدهنوا»[1] فهذا إيذان بموافقته للكوفيين فى هذه المسألة، ومنه أيضاً نفهم إجازة سيبويه- على وجه ضعيف- ويبدو ذلك من ذكره لهذه القراءة وسكوته عنها.وهو الراجح فى المسألة والأدلة على ذلك كثيرة ، منها قراءة بعض القراء «فيدهنوا» بالنصب ؛ ولذا قال ابن هشام: «ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾ بحذف النون»[2]

والقائلون بالمنع يلجأون إلى تأويل وتقدير معظمه متكلف، كما ظهر لنا من التأويلات المتعددة للبصريين، يقول ابن هشام: «ويقول المانعون: ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾ إنها شرطية والتقدير: يود أحدهم لو يعمر ألف سنة لسرَّه ذلك، ولا خفاء بما فى ذلك من التكلف»[3] .

وقال الصبَّان: «ولا يخفى ما فى ذلك من التكلف»[4] وكذا قال الخضرى: «وفيه تكلف لا يخفى»[5] . وهو كلام الشيخ محى الدين عبد الحميد عندما قال: «ولا يخفى عليك ما فى هذا الرأى من التكلف بتقدير المفعول والجواب»[6] ولكن البصريين يبقى لهم القول برأيهم من جهة المنع فيقولون: كيف صحَّ دخول (لو) على (أن) فى نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾[7] .

ويجيب عن هذا الاعتراض ابن هشام فيقول: «وجوابه أن (لو) إنما دخلت على فعل محذوف بعد لو تقديره: لو ثبت أن بينها»[8] ثم قال: «وأورد ابن مالك السؤال فى «لو أن لنا كرَّة»[9] وأجاب بما ذكرنا...» والسؤال فى الآية مرفوع من أصله؛ لأن لو فيها ليست مصدرية»[10] .

---

(١٥) هداية السالك إلى أوضح المسالك (١٩٩/٣-٢٠٠)ط٥.

(١٦) النحو الوافى (٤١٣/١).

(١) تفسير السخاوى (٣٠٨أ).

(٢) المغنى (٣٥٠).

(٣) المغنى (٣٥٠) .

(٤) حاشية الصبان (٣٥/٤) .

(٥) حاشية الخضرى (١٢٧/٢) .

(٦) هداية السالك (٢٠٠/٣) ط٥ .

(٧) آل عمران (٣٠) .

(٨) المغنى (٣٥١) ط٣ ١٩٧٢م.

(٩) البقرة : ١٦٧ .

١٤- يجب اقتران خبر كان بـ«قد» إذا كان جملة ماضوية

يتصل بمسألة وقوع الحال جملة ماضوية الكلام عن حكم اقتران خبر كان إذا كان ماضيًا بـ«قد» وهو ما يوجبه الكوفيون وسار على نهجهم السخاوى فرأيناه يقدر «قد» عند عرضه قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي﴾[١] قال: «وقد أتى بالفعل الماضى فى جواب كان، وإنما جوَّز ذلك دخول الشرط على كان» [٢] والقول فى هذه المسألة يختلف كثيرًا، إذ ينبع هذا الحكم من فهم النحاة لدور «قد» فى الجملة؛ فهى التى تفيد تقريب المضى من الحال، وبدونها يتعارضان.

يبين لنا هذا الفهم بسط ابن هشام لهذه المسألة وسابقتها فى «المغنى» فبعد أن عرض الوجه الأول لـ«قد» وهو التوقع، انتقل إلى الوجه الثانى وهو كون «قد» لتقريب الماضى من الحال، نقول: قام زيد، فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد، فإن قلت: «قد قام» اختص بالقريب. ورأى ابن هشام أن ترتب على هذا الوجه عدة أحكام منها:

وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضى الواقع حالا فإن لم تكن ظاهرة، فهى مقدرة، يقول ابن هشام: وقد خالفهم الكوفيون والأخفش؛ فقالوا: لا تحتاج لذلك؛ لكثرة وقوعها حالا بدون «قد»، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله [٣] وقريب من كلام ابن هشام ما طرحه أستاذنا الدكتور/ محمد عامر عندما عرض لرأى المبرد فى قول الشاعر:

وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَجَمْجَمِ[٤]

وذكر نقل ابن النحاس عن المبرد قوله بإضمار «قد»، ومخالفة أصحابه له بقولهم: الفعل الماضى قد ضارع أيضًا فهو يقع خبرًا لـ«كان» كما يقع الاسم والفعل المستقبل، وذكر ردَّهم أيضًا بأن كان جاءت لتوكيد المضى فى دخولها على مثل قولهم «كان زيد قام».

يقول أستاذنا: «هكذا كان ردُّ أصحاب المبرد عليه بأن «كان» تفيد توكيد الماضى. ولكن هل لنا أن نطرح رأيًا خلاصته: أننا نرى أن اللغة العربية فيها ما يسمى بالماضى البعيد والماضى القريب...»[٥] ويستمر أستاذنا ليصل فى النهاية إلى أن لغتنا ثرية بالدلالات المختلفة التى قد تبدو محرومة منها، ومنه هنا: الدلالة على المضى مطلقًا، وتخصيص هذا المضى بالمضى القريب عن طريق «قد» ومعنى هذا الكلام أنه لا حاجة إلى إضمار «قد» فى هذه المسألة وما شابهها لأن ذلك قد

---

(١٠) المغنى (٣٥١).

(١) يونس : ٧١ .

(٢) تفسير السخاوى (٧٩).

(٣) المغنى (١/١٧٢، ١٧٣) بتصرف، محيى الدين عبد الحميد.

(٤) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ص (٢٢)، الخزانة (٣/١٤)، الدرر (٢/٢٣٦)، شرح شواهد المغنى (١/٣٨٥)، وبلا نسبة فى الهمع (١/١٤٨).

(٥) راجع هذه المسألة فى: شرح القصائد السبع للأنبارى دراسة نحوية وصرفية د/ محمد عامر ص٤١ وما بعدها.

يكون مرادًا للمتكلم، أعنى الدلالة على الماضى البعيد بدون «قد» والماضى القريب بها. وأستاذنا هنا يؤكد على أهمية السياق ودوره فى الدلالة، ولو راعى النحاة مثل هذا لأراحونا من التقدير فى مثل هذه المسألة؛ وذلك لأنه مبنى على ما يفرضه الواقع اللغوى وليس ما يفرضه القياس العقلى. ولذلك فالراجح هنا رأى البصريين ومن وافقهم فى عدم وجوب إضمار قد فى الجملة الواقعة خبرًا لـ«كان» وفعلها ماضٍ.

ويبقى الإشارة إلى أنه كان المتوقع من الكوفيين الذين لم يوجبوا دخول قد على الجملة الماضوية الواقعة حالا، أن يجيزوا وقوع الماضى خبرًا لـ«كان» وهذا مما يدعو إلى العجب والدهشة(!!).

أما السخاوى فلفهمه الخاص لوظيفة «قد» وما تؤديه من معنى، فإنه يوجب دخولها فى الحالتين موافقًا البصريين فى الحالة الأولى -كما تقدم- وموافقًا الكوفيين هنا -كما يبدو من تقديره، ولعله متأثر بالمبرد فى هذه المسألة وهما معًا يوافقان الكوفيين.

١٥- يجوز بناء الظرف إذا أضيف إلى فعل معرب.

اختلف النحاة حول إعراب الظرف وبنائه إذا أضيف إلى فعل مضارع، ولكنهم أجمعوا على جواز بنائه إذا أضيف إلى فعل ماضٍ. وقد عرض السخاوى هذه القضية عرضًا وافيًا [١] ؛ حيث عرض آراء النحاة فى المسألة فنقل عن الفراء قوله : وأما قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [٢] لم يقرأ فى المشهور بالفتح »،قال السخاوى : ولشذوذ ذلك قال- أى الزمخشرى فى المفصل-: اجتمعت القراء على رفع اليوم». وقال محمد بن يزيد [المبرد]: (هذا) الوجهُ فيه: الرفعُ ابتداءً، ويوم خبره، وهو مضاف إلى الفعل. قال- أى المبرد: والفعل فى «هذا اليوم»[٣] معرب، وليس الوجه فيه إلا الرفع، ولو كان مضافًا إلى فعل ماضٍ لجاز فيه الوجهان، مثل: هذا يوم قام زيد؛ يجوز فى «يوم» الرفع والنصب. وأما: هذا يوم يقوم زيد؛ فإن الوجه فيه الرفع، قال: وإنما يجوز النصب فى هذا على معنى أنه لما قيل: ﴿إنها ترمى بشرر كالقصر﴾[٤] كان قوله هذا، أى: هذا الشيء من العذاب فى هذا اليوم»[٥] .

فالسخاوى نقل عن الفراء رأيه فى هذه القراءة بأنها شاذة، واعتراض المبرد على بناء الظرف إذا أضيف إلى فعل مضارع، وتوجيه المبرد النصب على أنه ظرف منصوب بمضمون الجملة قبله.

---

[١] المفصل شرح المفصل للسخاوى (١/٥٠ب).

[٢] المرسلات : ٣٥ .

[٣] يعنى هذا الموضع بعينه وهو ورود الظرف فى مثل هذا السياق.

[٤] المرسلات : ٣٢ .

[٥] المفصل شرح المفصل (١/٥٠ب)، المقتضب (٣/١٧٦).

وقد نقل أبو جعفر النحاس رأى المبرد فى هذه القراءة، فقال: «ورفض المبرد هذه القراءة جملة وتفصيلًا؛ لأنها لا تتفق مع قاعدته النحوية»[1] وقال فى نفس الموضع: «إن هذه القراءة لا تجوز؛ لأنه نصب خبر الابتداء، ولا يجوز فيه البناء»[2] وقد تقدم نقل السخاوى كلام الفراء والمبرد، وبعد أن ذكر السخاوى كلام كل منهما علق عليه قائلًا: «فهذا من قول الفراء والمبرد دليل على شذوذ هذه القراءة جدًّا»[3] ولكن يصعب عليه رفض هذه القراءة، فيقول: «وهى مع ذلك تعزى إلى الأعمش وابن أبى عبلة وحميد»[4] . وجاء فى المفصل -أيضًا- نقلا عن الزمخشرى: «فى هذه القراءة «هذا يوم لا ينطقون» ماذكره أبو العباس من النصب على الظرف، ولم يذكر البناء »[5] .

وقال فى قوله عز وجل فى المائدة ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[6] قرىء «هذا يوم» بالرفع والإضافة، ولم يذكر البناء ، والنصب إمَّا على أنه ظرف لقال، وإما على أن «هذا» مبتدأ والظرف خبره ومعناه: هذا الذى ذكرناه من كلام عيسى واقع يوم ينفع.

قال الزمخشرى: ولا يجوز أن يكون فتحًا كقوله «يوم لا تملك»[7] لأنه مضاف إلى متمكن.

وقال فى قوله تعالى: ﴿يوم لا تملك﴾: ومن نصب فبإضمار «تدانون»؛ لأن الدين يدل عليه، أو بإضمار «اذكر». وقال: ويجوز أن يفتح لإضافته إلى غير متمكن، وهو فى محل الرفع، فإنما يريد: الإضافة إلى (لا)[8] .

ومن هذا النص يمكن القول إن الزمخشرى بعرضه كلام المبرد وتعليقه عليه لا يجيز البناء -بناء الظرف- مع إضافته إلى الفعل المضارع، ويخشى الزمخشرى أن يتبادر إلى الذهن من كلام المبرد عند قوله تعالى: ﴿يوم لا تملك﴾ أنه يجيز البناء لإضافته إلى متمكن، فيبين الزمخشرى أن المقصود هنا (لا) وهو غير متمكن وليس (تملك).

وهو ما صرح السخاوى به على لسان المبرد، حيث قال: «وقد قال أبو العباس محمد فى قوله عزَّ وجل: ﴿يوم لا تملك﴾: الإضافة وإن كانت إلى فعل؛ فإنه بفعل معرب، فيجرى المضاف إليه فى هذا مجرى الأسماء ؛ أى : يعرب ولا يفتح هذا فى موضع رفع ولا خفضٍ . قال- أى المبرد-: ولو كان مضافًا إلى فعلٍ ماضٍ أو ما أشبهه لجاز فيه الوجهان؛ لأن الأزمنة غير ثابتة، وإنما يقوم بما

---

(1) إعراب القرآن - النحاس (٥٣٣/١) .

(2) السابق .

(3) المفصل (٣/٥ب) .

(4) السابق .

(5) الكشاف (٧١٧/٤).

(6) المائدة : ١١٩ ،وينظر : المفصل شرح المفصل (٣/٥ب).

(7) الانفطار :١٩ ، وينظر السابق .

(8) السابق.

أضيفت إليه، فإن كان معربًا أعربت، وإن كان مبنيًّا بنيت، وإن شئت أعربت؛ لما يستحقه فى نفسه دون ما أضيف إليه»[1] .

واختار الزجاج المنع، قال : «فأمَّا قوله: «هذا يوم ينفع الصادقين» فانتصابه إنما على أن يكون ظرفًا لقال، أى: قال الله هذا فى ذلك اليوم»[2] ، وهو اختيار ابن خالويه [3] ، وارتضاه مكى بن أبى طالب [4] .

هذا موقف البصريين ومن تبعهم، فماذا عن الكوفيين؟ ويبدو أن الكوفيين احتجوا بقراءة نافع ﴿هذا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ﴾ وبنوا عليها رأيهم؛ فأجازوا بناء الظرف مع إضافته إلى فعل معرب.

وقد نقل السخاوى عن الكوفيين ومن تابعهم فى هذا الرأى بعض أقوالهم، فقال: «وقال قومٌ من النحاة: إن ظرف الزمان يجوز فيه البناء إذا أضيف إلى المضارع أيضًا»[5] .

وينقل تعليلهم لذلك فيقول: «قالوا لأن حكم الاسم فى الإضافة أن يضاف إلى الاسم الواحد المفرد أو المضاف فإن أضيف إلى جملة أو فعل ماضٍ أو مستقبل، فقد خرج عن حدِّه، وهذا قول جماعة من النحاة الكوفيين»[6] .

فهذان رأيان متقابلان أحدهما يمنع بناء الظرف إذا أضيف إلى فعل معرب، والآخر يجيزه مستدلا بالسماع، والسخاوى ينقل عن الجميع ويبدو ميله إلى المجوزين، فماذا عن رأيه تطبيقيًّا؟ عند الرجوع إلى تفسير السخاوى، نجده قد تعرض لهذه القضية فى عدة مواضع، وبمجموع كلامه -مع إيجازه- يفيد أنه يجيز بناء الظرف إذا أضيف إلى فعل معرب، حيث قال عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾[7] : «قرئ بنصب يوم ورفعه، وإن أضيف الظرف إلى الفعل المضارع جاز إعرابه وبناؤه، ومثله: ﴿يومُ لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئًا﴾[8] بالرفع والنصب»[9] .

فمن مجموع كلام السخاوى نجد أنّه أجاز بناء الظرف إذا أضيف إلى فعل معرب، ولكن يبدو أنه يقدم النصب على الظرفية على البناء.

---

(1) المفضل (٣/٦آ).

(2) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٣/٨١٤).

(3) الحجة فى القراءات السبع (١٣٦).

(4) مشكل إعراب القرآن (١/٢٤٤-٢٤٥).

(5) المفضل (١/٦آ).

(6) السابق، والهمع (١/٢١٨).

(7) المائدة : ١١٩ .

(8) الانفطار : ١٩ .

(9) تفسير السخاوى (٤٩ب ، ٣٢٧آ ، ٣٣٣ب) .

ومن الكوفيين الذين صرحوا بجوازه: الكسائى [1] ، والفراء الذى أشار إلى هذا فقال: «ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: «مضى يومئذ بما فيه»[2] واختاره ابن مالك؛حيث قال:

وَابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيا وَاخْتَرْ بِنَا مَنْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ وَمَن بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

وهو ما صرح به ابن عقيل فى شرحه على الألفية، فقال: «أشار فى هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء، سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماض، أو جملة فعلية صدرت بمضارع....»[3]

١٦- يجوز أن تنوب «أل» عن الضمير وعن الظاهر .

بسط ابن هشام هذه المسألة مبينا آراء النحاة، فقال: «أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه فى مثل قولهم : «مررت برجلٍ حسنٍ الوجه» و «ضرب زيد الظهر والبطن» إذا رفع الوجه والظهر والبطن، والمانعون يقدِّرون: هى المأوى له، والوجه منه، والظهر والبطن منه، فى الأمثلة المذكورة- وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة [4] ، وقال الزمخشرى فى ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾ إن الأصل أسماء المسميات، وقال أبو شامة فى قوله:-

... ... بَدَأْتُ بِبِاسْمِ اللهِ فِى النَّظْمِ أَوَّلاً

إن الأصل «فى نظمي» فجوزا نيابتها عن الظاهر، وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب»[5] .

هذا كلام ابن هشام ومعناه واضح وهو إجازة الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين. ولكن هل كانت إجازة ذلك مطلقة؟ والإجابة بالنفى، فبعضهم خص الجواز بضمير الغائب، يقول ابن هشام: «والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب، ثم قال: إن الزمخشرى جوز نيابتها عن الظاهر، وجوز أبو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم، كما تقدم فى النص السابق.

---

[1] إعراب القرآن للنحاس (٥٣٣/١).

[2] معانى القرآن للفراء (٣٢٦/١).

[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٥٩/٢).

[4] وفى ذلك يقول العلامة الأمير فى حاشيته على المغنى: «فلا يجوز نحو جاء الذى قام الغلام، أى : غلامه». حاشية الأمير على المغنى (٥٢/١) ط الحلبى د ت .

[5] مغنى اللبيب (٥٤/١) بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين.

وإذا علمنا أن الزمخشري أستاذ السخاوي وإن لم يكن من شيوخه المباشرين، وأن أبا شامة من تلاميذه النابهين، إذا علمنا هذا فإنه ليس من الغريب أن يجيء رأي السخاوي ليقول بجواز نيابة أل عن الضمير، وعن الظاهر، وإجازته في الضمير غير مقيدة، وهذا ما يتضح لنا من آرائه من خلال التفسير: قال عند عرضه لقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾[1] الآية قال: «الألف واللام في الأنهار عوضٌ عن الإضافة، أي: أنهارها؛ كقوله: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2] ؛ أي: رأسها، وقيل: هما للعهد المذكور في سورة «القتال» يعني -يعني قوله تعالى في سورة محمد ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ ءاسِنٍ...﴾[3] الآية [4]

فقد صرح هنا بجواز نيابة «أل» عن الإضافة وجوز أيضًا أن تكون «الألف واللام» للعهد بالأنهار المشار إليها في سورة «محمد».

وقال في موضع آخر، عند قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمواتِ﴾[5] ، قال: أي: بديعة سمواته [6] وقال في موضع آخر «بديعة سمواته؛ كقولك: حسن الوجه [7] ، عندما عرض لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾[8] قال: «أي: كبراها وعظماها»[9] .

وقال في توجيهاته لإعراب قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ﴾[10] الآية: «ويجوز أن يكون المعنى، وبحرها، والضمير للأرض»[11] .

في المواضع السابقة صرح السخاوي بإجازته نيابة أل عن الضمير، ونلاحظ أنه لم يقتصر على إجازة ذلك في النيابة عن ضمير الغائب، بل أجازه في غيره، فعند قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ قال: ولم يقل رأسي؛ اكتفاء بفهم المخاطب إرادة الإضافة، وعند الكوفيين الألف واللام قامت مقام الإضافة»[12] . فههنا أجازه في النيابة عن ياء المتكلم، كما أنه صرح هنا بأن ذلك على مذهب الكوفيين، ولكنه يبين اعتماده هذا الرأي، في موضع آخر، وصرح بذلك عند عرضه لقوله

---

(1) البقرة : ٢٥ .

(2) مريم : ٤ .

(3) محمد : ١٥ .

(4) تفسير السخاوي (٥أ).

(5) البقرة : ١١٧ .

(6) تفسير السخاوي (٥٣ب).

(7) السابق (١٠ب).

(8) النجم : ١٨ .

(9) تفسير السخاوي (٢٨١أ).

(10) لقمان : ٢٧ .

(11) تفسير السخاوي (١٨٥أ).

(12) تفسير السخاوي (١١١ب).

تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[1] ، قال: «لنأخذنه بناصيته ولنسحبنه بها إلى النار، والسفع القبض على الشيء وجذبه، واكتفى بلام العهد عن الإضافة، والتقدير: لنسفعنّه بناصيته»[2] .

كما أن السخاوى جوَّز نيابة «ال» عن الظاهر أيضًا، وهو ما صرح به عند قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كلَّهَا﴾[3] الآية قال: «وعلم آدم أسماء المسميات بمنافعها...»[4] .

ومما سبق أيضًا يبدو لى أن السخاوى يجيزه مطلقًا، ويراه أحسن وأفضل إذا اقتضته الصناعة النحوية، ونفهم ذلك من توجيهه فى كلمة البحر، فقد اعترض على أحد توجيهاته، فقال: «فإن قيل : كيف جاز أن يكون قوله: «والبحر» حالا ولا ضمير فيه يعود إلى صاحب الحال؟ قلت: هو كقوله:

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِهَا ... ...[5]

وما أشبه ذلك من الأحوال التى حكمها حكم الظروف ويجوز أن يكون المعنى وبحرها، والضمير للأرض[6] . وتوجيه كلامه هنا لا يحتاج إلى تعليق، إلا القول بأن السخاوى رأى نيابة أل هنا عن الضمير يحل خلافًا بين النص والأصل النحوى. وكذلك فى معظم المواضع السابقة فهى مما يحل مشكلة الإضمار والإبهام، التى قد يقع فيها السامع. والسخاوى يعى جيدًا حقيقة هذا الوجه ولذلك نراه يبدأ به فيما يراه راجحًا يؤيده التوجيه النحوى أو المعنى أو كلاهما. وفى نفس الوقت يراه مرجوحًا إذا كان غيره من التوجيهات أفضل، من ذلك فهمه لقرينة الربط والتى سبق التمثيل لها بجعله هذا الوجه راجحًا لما تقدم، ونذكر من المواضع التى جعله مرجوحًا عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا﴾[7] قال: ولو قال الشحوم لفهم المقصود، ولكن قوله: «شحومها» لزيادة الرَّبط، ونظيره قوله تعالى: ﴿اقترب للناس حسابهم﴾[8] أى: الحساب، تقول: مِنْ زيدٍ أخذتُ مَالَه ، أى: المال»[9] ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن القول بقبول رأى المجيزين يتوقف

---

(1) العلق : ١٥.

(2) تفسير السخاوى (٣٤٥ب).

(3) البقرة : ٣١ .

(4) تفسير السخاوى (٥ب).

(5) صدر بيت لامرئ القيس وعجزه:

... ... بمنجرد قيد الأوابد هيكل

ينظر ديوانه (١٩)، إصلاح المنطق (٣٧٧)، الخزانة (٣/١٥٦،٢٤٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٦٦،٦٨)، (٣/٥١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٤١٠)، (٣/٤١)، رصف المبانى (٣٩٢)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٦٢)، شرح عمدة الحافظ (٤٨٧)، المحتسب (١/١٦٨)، (٢/٢٤٣)، المغنى (٢/٤٦٦).

(6) السخاوى (١٨٥أ).

(7) الأنعام : ١٤٦ .

(8) الأنبياء : ١ .

(9) تفسير السخاوى (٥٥ب).

استحسانا واستهجانًا على ما تقتضيه الصناعة النحوية، وهو ظاهر تطبيقات السخاوى هنا وهو ما رجحه أستاذنا الدكتور/ محمد عامر فى هذه المسألة، فبعد أن عرض آراء كل من المجوزين والمانعين وذكر من الأولين من تقدم ذكرهم، وذكر من المانعين المبرد، فيما نقله عنه أبو جعفر النحاس، أقول: رأى أستاذنا أن هذا القول يحسن إذا كان مما تقتضيه الصناعة النحوية، ولا داعى للقول به فيما لا تتطلبه الصناعة النحوية، ومثّل لذلك تفصيلا [1] .

بقى القول: بأن هذه المسألة مما تابع فيه الكوفيين رغم نزعته البصرية ولذلك حاولت استقصاء المواضع التى توضح رأيه فى هذه المسألة لأبين فيها وفى مثيلاتها استقلال السخاوى فى تفكيره النحوى، وكذا إنصافه على حد سواء.

١٧- استخدام قعد من أخوات كان.

أجاز الفراء والزمخشرى استخدام قعد من أخوات كان واستدلوا بالسماع، والبصريون لا يقيسون ذلك بل يقتصرون على المثل فى قولهم: «شحذ شفرته حتى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ» ، هكذا لخص السمين الحلبى هذه المسألة وأجاز هذا لاستعمال [2] .

وقد ذهب السخاوى إلى اختيار رأى الكوفيين هنا وصرح بذلك فى تفسيره عندما عرض لقوله تعالى: ﴿لا تجعل مع الله إلهًا آخر فتقعد مذمومًا مخذولا﴾[3] قال: «فتقعد» من أخوات كان ومذمومًا خبرها»[4] .

فهذا تصريح من السخاوى بإطلاق استعمال «قعد» من أخوات «كان» خلافًا للبصريين الذين قصروا إجازتهم على المثل المسموع.

وقد عرض أستاذنا الدكتور/ محمد عامر هذه القضية وآراء النحاة فيها مؤيدًا ما تقدم نقله عن السمين الحلبى أن كثيرًا من النحاة يقصرون استعمال «قعد» بمعنى «كان» على المثل المشهور، ونقل عن كل من: ابن الحاجب، والصبان، الذى نقل استحسان الرضى لرأى ابن الحاجب بعدم اطراد هذا الاستعمال إلا إذا كان الخبر مصدرًا بـ«كأنَّ»، ورأى الزمخشرى المتقدم، وصرح أبو حيان برفض البصريين لذلك، فقال معلقًا على رأى الزمخشرى: «وما ذهب إليه من استعمال «فتقعد» بمعنى «فتصير» لا يجوز عند أصحابنا. و«قعد» عندهم بمعنى «صار» مقصورة على المثل. وذهب الفراء إلى أنه يطرد جعل «قعد» بمعنى صار، وجعل من ذلك قول الراجز:

---

[1] ينظر: شرح القصائد السبع للأنبارى دراسة نحوية وصرفية د/ محمد عامر (٦٩) وما بعدها. وينظر أيضًا : الكشاف (٣١/١) وما بعدها، الدر المصون (١٨٢/١)، وفيه تصريح بأن المنع مذهب البصريين.

[2] الدر المصون (٣٨١/٤).

[3] الإسراء : ٢٢ .

[4] تفسير السخاوى (١٠٤أ).

لَا يُقْنِعُ الجَارِيَةَ الخِضَابُ وَلَا الوِشَاحَانِ وَلَا الجِلْبَابُ
مِنْ دُونِ أَنْ تَلْتَقِيَ الأَرْكَابُ وَيَقْعُدَ الأَيِّرُ لَهُ لُعَابُ [1]

١٨- يجوز أن تنوب حروف الجر بعضها عن بعض فى القياس.

قال ابن هشام: مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم والنصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمَّا مؤول تأويلا يقبله اللفظ، كما قيل فى:﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ إن «فى» ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ فى الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم «شربن» فى قوله: شربن بماء البحر ... معنى : «رَوين»، وإمَّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم أقل تعسفًا [2] والسخاوى يذهب مذهب الكوفيين ، ويتضح ذلك من عرضه لقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الأَرْضِ﴾[3] ... الآية، قال السخاوى: «لإخوانهم»، أى: قالوا عنهم بعد موتهم، كقوله:﴿ وَقَالَ الذين كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[4] و لم يقل: ماسبقتمونا، أى: قالوا لأجلهم وبسببهم، ولو كان القول مع إخوانهم لقال: لو أطعتمونا لما قتلتم...»[5] .

وكلام السخاوى فيه وجهان فى هذه اللام:

١- الأول أنها بمعنى عن وهو عين مذهب الكوفيين وهو رأى ابن الحاجب.

٢- الثانى أنها بمعنى لام التعليل» وهو قول ابن مالك [6] .

وفى كلا التوجيهين أخذٌ برأى الكوفيين وهو إنابة حروف الجر بعضها عن بعض وأصرح من ذلك عند عرضه لقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا﴾[7] قال: أى: عن الحق وبسببه، كقوله: وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرًا ما سبقونا إليه» وكقوله: ﴿الذين قالوا

---

[1] الرجز لبعض بنى عامر، معانى القرآن للفراء (٢٧٤/٢)، البحر المحيط (٢٢/٦)، التهذيب واللسان (ركب). وينظر فى هذه المسألة: صار وأخواتها للدكتور محمد عامر أحمد حسن (٢٠-٢٢) ط١ الأوفست الحديثة/ القاهرة ١٩٩٤م. ويراجع آراء النحاة المذكورين فى: الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب (٧٤،٧٣/٢)، حاشية الصبان على الأشمونى (٢٢٩/١)، الكشاف (٤٤/٢) ط دار المعرفة/ بيروت، البحر المحيط (٢٢/٦) ومعانى الفراء (٢٧٤/٢)، وليس فيه تصريح برأيه هذا، ويقول أستاذى الدكتور/ محمد عامر: لعله فى كتاب له يسمى «الحدود» كما فهم من الهمع وهمع الهوامع (١١٣،١١٢/١).

[2] المغنى (١١١/١) ت الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد.

[3] آل عمران : ١٥٦ .

[4] الأحقاف : ١١ .

[5] المغنى (٢١٣/١).

[6] تفسير السخاوى (٢٨ب).

[7] يونس : ٧٧ .

لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ أى: عنهم. والتقدير: أتقولون للحق لما جاءكم إنه سحر..»[1] . وهو قول السخاوى أيضًا عند عرضه لقوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرًا ما سبقونا إليه﴾[2] حيث قال: «للذين آمنوا» أى: لأجلهم...»[3] ويتأكد موقف السخاوى على مدار التفسير بذهابه مذهب الكوفيين، فعند قوله تعالى: ﴿اقترب للناس حسابهم﴾[4] قال: «أى: اقترب منهم»[5] والراجح لدى هنا ما ذهب إليه السخاوى، وذلك كما قال ابن هشام لأن هذا المذهب أقلُّ تعسفًا.

ويؤكد السخاوى ميله إلى رأى الكوفيين فى مواضع أخرى منها: قوله عند قوله تعالى: ﴿ليجمعنكم إلى يوم القيامة﴾[6] أى: ليجمعنكم فى البرزخ [7]

قال المرادى: واعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها -أى لـ«إلى»- غير معنى انتهاء الغاية، وجميع هذه الشواهد -التى ذكرها المعارضون- عندهم متأول [8] قال: وهذا قول الكوفيين والقتبى وتبعهم ابن مالك [9] .

وبعد هذا العرض السريع يتبين لى بعض الحقائق والأمور ، منها :

١-أن السخاوى قد وافق الكوفيين فى كم كبير من المسائل الخلافية ؛ مما يجعلنا نتوقف فى نسبته إلى مذهبٍ نحوى معين .

٢- بعض هذه المسائل تمثل مخالفة صريحة لأصول البصريين ، كإجازته إضافة الشىء إلى نفسه،وكذا جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى سعة الكلام بغير الظرف والجار والمجرور...إلخ .

٣- موقف السخاوى من مدرسة الكوفة وأعلامها ، وموافقته للكوفيين فى هذه المسائل يدل على إنصافه واجتهاده وتحرره من التبعية المطلقة لاتجاه نحوى بعينه .

---

[1] تفسير السخاوى (٧٩أ).

[2] الأحقاف : ١١ .

[3] تفسير السخاوى (٢٥٩ب) .

[4] الأنبياء : ١ .

[5] تفسير السخاوى (١٢٥ب).

[6] الأنعام : ١٢ . وقد ذكر ابن هشام فى هذه الآية وجهًا ثالثًا، قال: «وقيل: هى لام التبليغ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا، أى: قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى؛ وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه- يعنى تضمين الفعل معنى فعل آخر...» المغنى (٢١٣/١). وفى نفس الآية قال المرادى : بمعنى «عن»، وهى اللام الجارة اسم مَنْ غاب حقيقة أو حكمًا عن قول قائل متعلق به، نحو ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا﴾ الآية؛ أى عن الذين آمنوا. وقال: وقيل: اللام في ذلك للتعليل، أى: من أجل الذين آمنوا وقد أطلق بعضهم فى ورود اللام بمعنى (عن) و لم يخصه بأن يكون بعد القول، ومثله بقول العرب: لقيته كفّةً لكفة، أى: عن كفة». الجنى الدانى (٩٩،١٠٠).

[7] السخاوى (٥٠أ).

[8] الجنى الدانى (٣٨٩).

[9] السابق. ولعل ابن مالك متأثر بشيخه السخاوى فى رأيه هذا. وينظر: المغنى (٧٥/١).

الفصل الثالث

تمهيد:

لم يكن السخاوي مجرد ناقلٍ لآراء الآخرين، ولكنه كان يناقش ما يعرضه أحيانًا، فيؤيده أو يعارضه، وقد يرجح بين الآراء وفيما يلي بعض المواضع التي برزت فيها شخصيتة السخاوي النحوية في ضوء التفسير ، وذلك من خلال :

المبحث الأول: مخالفاته لبعض النحاة.

المبحث الثاني: اختياراته وترجيحاته.

المبحث الثالث: مذهبه النحوي.

المبحث الأول: مخالفات السخاوى لبعض النحاة.

المطلب الأول: بين السخاوى و سيبويه

تقدم بيان اعتماد السخاوي على آراء سيبويه وكتابه واحترامه له. ولكن هذا لا يمنع أن نجد السخاوي يخالف سيبويه، ولكن الملاحظ أنه إن صرح بمخالفته فبلهجة احترام وتقدير، ومن ذلك:

١- عند تعرض السخاوي لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾[١] عرض السخاوي لإعمال صيغ المبالغة وذكر أنها خمسٌ هي: فَعُول وفَعَّال ومِفْعَال وفَعِل وفَعِيل، وذكر أن الثلاث الأول متفق عليها، والرابعة أجاز إعمالها سيبويه وأبو عمر الجرمي، والخامسة لم يجز إعمالها إلا سيبويه وحده، واعترضه السخاوي فرأى أن «فعيل» تدل على ماهو ثابت كالخلقة، ونقل «فاعل» إلى «فعيل» يدل على الثبوت ويفوِّت المبالغة التي قد تكون مطلوبة في الصيغ المنقولة، قال السخاوي: «... وأما «فعيل» فلم ير إعماله إلا سيبويه وحده، وعِلَّة المنع أنَّ فعيلا مستعمل فيما هو خلقةٌ كالسمين، والهزيل أو صفة ثابتة كالشريك والنبيل، فإذا نقلنا راحمًا إلى رحيم مبالغة فقد جعلنا وصفه بالرحمة كالخلقة، والأوصاف التي بهذه المثابة لا تعمل في المفاعيل، فنقل راحم إلى رحيم يعطي هذه المبالغة، فلو أعملناه لفاتت هذه المبالغة»[٢] .ولعل كلام السخاوى يعنى أن صيغة المبالغة تعمل لدلالتها على التجدد والحدوث ، وهو يتعارض مع الثبوت و اللزوم المرادين ههنا ؛ولذلك رجح عدم إعمال هذه الصيغة .

٢- يرى سيبويه أن موضع «أن» بعد لو رفعٌ بالابتداء [٣] . وذهب السخاوي إلى أن موضع «أن» بعد لو رفع بالفاعلية، وهو قول الكوفيين والزجاج والمبرد [٤] .

وقد صرح السخاوي برأيه في مواضع من التفسير، من ذلك قوله عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[٥] قال: «لو أن، أي: لو ثبت لنا، فإن لو تطلب الفعل، و«أن» في موضع رفع بالفاعلية...»[٦] .

---

[١] هود : ١٠. و فَرِح قياس اسم الفاعل من فَرِحَ . الدر المصون (٨٢/٤) .

[٢] تفسير السخاوى (٨٠ب) .

[٣] الجنى الدانى (٣٧٧).

[٤] السابق .

٣ – ورد عن سيبويه أنه يقدر في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾... ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ﴾[١] يقدر سيبويه خبرًا، أي: فيما يتلى عليكم مثل الجنة [٢] .

واختار السخاوي [٣] توجيهًا آخر فرأى أن «مَثَلُ الجَنَّةِ» مبتدأ وخبره «كمن هو خالد» وفي الآية توجيهان آخران: القول بأن «مثل» زائدة وهو ممتنع على مذهب البصريين؛ لأنهم لا يجيزون زيادة الأسماء والأخير القول بأن «مثل الجنة» مبتدأ والخبر «فيها أنهار» وهو ممتنع أيضًا لعدم وجود عائد من الجملة «فيها أنهار» على المبتدأ «مثل» ورأى السخاوي المذكور هو رأي ابن عطية الذي قدر همزة إنكار ومضافًا ليصح التقدير [٤] .

٤ – هل يعمل حرف القسم محذوفًا بغير عوض؟

ومن مخالفاته لسيبويه أيضًا إجازته النصب على حذف حرف القسم في قوله تعالى: ﴿قال فالحقّ والحق أقول﴾[٥] ويفهم هذا من عرضه للآية حيث قال: «بنصبهما [٦] ، والأول منصوب على حذف حرف القسم، كقول الشاعر:

إِنَّ عَلَيْكَ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... ...

وجوابه: لأملأن، والحقَّ أقول معترض بين القسم والمقسم عليه. وبرفعهما [٧] على أن الأول مبتدأ محذوف الخبر كما في: لعمرك. وبجرهما [٨] على أن الأول مقسم به محذوف منه حرف القسم، كقولك: الله لأفعلن، والثاني حكاية قول المقسم، وقريء [٩] برفع الأول وجرّه مع نصب الثاني [١٠] .

(*) الإسراء : ١٠٠ .

(١) تفسير السخاوي (٥٦أ) . ولعل الموضع الإعرابي لـ «أن» وما بعدها، والتعبير بأنه لأن لعله من قبيل المجاز.

(١) محمد : ١٥ .

(٢) الكتاب (١٤٣/١) ت عبد السلام هارون ط٣ دار القلم، الدر المصون (١٥٠/٦).

(٣) ينظر: تفسير السخاوي (٢٦٣أ).

(٤) الدر المصون (١٥٠/٦).

(٥) ص : ٨٤ .

(٦) هي قراءة العامة، كما في الدر المصون (٥٤٦/٦).

(٧) قراءة ابن عباس والأعمش ومجاهد. ينظر السابق.

(٨) ذكرها الزمخشري بدون نسبة، الكشاف (١٠٨/٤)، ونسبها السمين الحلبي إلى الحسن وعيسى بن عمر. الدر (٥٤٧/٦).

(٩) قراءة عاصم وحمزة . السابق.

(١٠) تفسير السخاوي (٢٢٨ب).

والذي يعنيني هنا أن السخاوي أجاز الوجه المتقدم وهو النصب على حذف حرف القسم في كلمة «الحق» الأولى في هذه الآية.

٥ – هل يجوز النصب على حذف حرف القسم في غير لفظ الجلالة ؟

– والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز النصب على حذف حرف القسم إلاَّ مع لفظ الجلالة وبشروط، قال أبو البقاء: «إلا أن سيبويه يدفعه، لأنه لا يجوِّز حذف حرف القسم إلا مع اسم الله»[1] . وقد نقل السخاوي كلام سيبويه في هذه المسألة في شرحه على المفصل وذكر اعتراض المبرد عليه بما يفيد وقوفه على مذهب سيبويه في عدم إجازته الوجه المذكور إلا بشروط ومع ذلك فبدأ السخاوي بهذا التوجيه وهذه مخالفة صريحة لرأي سيبويه [2] .

المطلب الثاني: بين السخاوى و الفراء

١ – هل تدخل إن في خبر إن؟

نقل الطوسي [3] عن الفراء عدم إجازته ذلك قال: قال الفراء: «لا يجوز أن تقول: إن زيداً إن صائم لا تفاق الاسمين».

---

[1] التبيان فى إعراب القرآن (١١٠٧/٢) تحقيق البجاوى.

[2] وقد أجاد السخاوى فى عرضه هذه المسألة فى «المفضل» حيث عقب على كلام الزمخشرى فى حذف حروف القسم، وخاصة عند حذف الباء، وبيَّن أوهامه فى فهم كلام سيبويه وتعقبه، وذلك فيما يتصل بالشروط التى اشترطها سيبويه وذلك:

١– أن يكون للمحذوف عوض وجعله سيبويه معاقبة الألف واللام للحرف المحذوف على أن يكون هذا فى لفظ الجلالة، وقد جعله الزمخشرى قطع الهمزة فقط من لفظ الجلالة.

٢– أن الزمخشرى جعل قطع الهمزة عوضًا عن الواو فقط، وسيبويه لم يقتصر ذلك على الواو. قال السخاوى: «قال سيبويه: وقد تعاقب الألف واللام حروف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام، و «ها» فتظهر فى ذلك الموضع الذى يسقط فى جميع ما هو مثله للمعاقبة، وذلك قولهم: ألأنْ لله لتفعلن، ألا ترى أنك لو قلت: «ألو الله» لم تثبت، فقول سيبويه ليس كما قال فى «المفصل»؛ لأنه إنما جعل العوض قطع الهمزة عوضًا من «الواو»، وقال سيبويه: إن الألف واللام عاقبت حروف القسم، و لم يعين الواو، وأما قوله: «ألا ترى أنك لو قلت: «ألو الله» لم تثبت» فإنما ذلك تمثيل، وكذلك لو قلت: «ألبا لله» لم يثبت. ينظر: المفضل شرح المفصل جـ٤/٢٥ من النص وكلام السخاوى فى «المفضل» فيه تصريح بعدم إجازته إعمال حرف القسم محذوفاً بغير عوض، وآكدُ رأيه بتخريج شواهد المجوِّزين على الشذوذ فهو لا يجيز إضمار الجار، قال: «وأما إضمار الجار فهو قليل فى الاستعمال، شاذٌ فى كلام العرب، لا يقاس عليه؛ عند البصريين،... ثم ذكر أبياتا مشهورة [تراجع فى الإنصاف المسألة ٥٨] ثم قال: «وكل ذلك شاذٌ». ينظر: المفضل جـ١٨٧/٢ظ . فلعل هذا الموضع فى التفسير مما يجوز فيه بعينه، ولا يجوز القياس عليه، وإلاَّ فما معنى كلام السخاوى المتقدم فى صدر المسألة مع ما نقلته عنه فى المفضل؟! .

[3] التبيان للطوسى (٣٠١/٧) .

وقد أجازه السخاوي، فعند قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً﴾[1] قال: «وقيل: «إن الذين آمنوا مبتدأ وخبر (إن)، وقيل بجوازه، كقوله تعالى في سورة الحج: ﴿إن الذين آمنوا﴾ ثم قال: «إن الله يفصل بينهم يوم القيامة»»[2] .

وأنشدوا عليه:

إِنَّ الخَلِيفَةَ إِنَّ اللهَ سَرْبَلَهُ سِرْبَالَ عِزٍّ بِهِ تُرْجَى الخَوَاتِيمُ [3]

٢ – جازم الفعل بعد الطلب

يرى البصريون ومعهم الفراء أن جازم الفعل بعد الطلب شرط مقدَّر، فهم يرون جواز عمل حرف الشرط مع حذفه، ويعللون ذلك بأنه حذف لدلالة الطلب عليه [4] . وهو ما صرح به ابن الحاجب، وارتضاه الرضى. وصرح بأن انجزام الجواب بالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بهذه الأشياء نفسها لا بإن مقدرة – ظاهر مذهب الخليل؛ لأنه قال: «إن هذه الأوائل كلها فيها معنى «إن» فلذلك انجزم الجواب»[5] .

وصرح ابن مالك في شرح التسهيل أن هذه الأفعال جزمت لما تضمنته من معنى إن ، قال معلقاً على إعراب «يغفروا» من قوله تعالى: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا﴾[6] ، قال: «والوجه أن يكون مجزوماً بجواب الأمر على معنى: إن تقل لهم اغفروا يغفروا»[7] . ونقله عنه في الهمع، ونقل عن السيرا في والفارسى القول بأن الجزم بهذه الأشياء على أنها نابت مناب الشروط أي: حذفت جملة الشرط، وأنيب هذه منابها»[8] .

ويرى الكوفيون أن الجازم هو الطلب نفسه، كما ذكر فى الإنصاف [9] .

---

[1] الكهف : ٣٠ .

[2] الحج : ١٧ .

[3] تفسير السخاوى (١٠٨أ).

[4] الإنصاف (٢/٥٣٠) من المسألة (٧٢) ت الشيخ محمد محيى الدين .

[5] شرح الرضى على الكافية (٤/١١٦،١١٧) ت يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس.

[6] الجاثية : ١٤ .

[7] شرح التسهيل لابن مالك (٤/٦٠) ت د/عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوى المختون.

[8] الهمع (٢/١٣١) وما بعدها.

[9] الإنصاف (٢/٥٣٠) المسألة (٧٢).

ويرى أستاذنا الدكتور/محمد عامر أنه لاخلاف بين هذه الأقوال حقيقة، يقول: «وأرى أن هذه الأقوال كلها تدور في فلك واحد، وترمي في النهاية إلى معنى واحد، ولذلك أذهب إلى نفي ما قد يتوهم من خلاف بينها، فالقول بأن هذه الأشياء نابت عن الشرط، أو ضمنت معناه، أو قُدِّر الشرط وهي دليل عليه، كل ذلك إثقال للدرس النحوي بذكر خلافات متوهمة، ونكتفي بالقول بأن الجازم هو الطلب...»[1] .

ويبدو أن السخاوي أيضاً يرى أن الجازم هو الطلب نفسه، نفهم ذلك من توقفه عند قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إلى..﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾ ... الآية»[2] وقوله: «تؤمنون با لله: استئناف؛ كأنهم قالوا: كيف نعمل؟ قال: تؤمنون، وهو خبر معناه الأمر، ولهذا أجيب بقوله: «يغفر لكم» مجزوماً، وإنما جاء لفظه على الخبر و لم يأت به على الأمر إعلاناً أن هذه الإيمان والجهاد طريقٌ موصّلٌ إلى الجنة قطعاً وكذلك قول الداعي: غفر ا لله لك؛ كأنَّ الدعاء استجيب؛ فهو يخبر عن ذلك»[3] .

ونفهم من هذا النص أن اختيار السخاوي جزم الفعل «يغفر» جواباً للأمر الذي دلَّ عليه الخبر في قوله تعالى: ﴿تؤمنون﴾، وهو بذلك يذهب مذهب الكوفيين. وقد نقل السخاوي اختيار الفراء أن الجازم هنا وقوع الفعل في جواب «هل»، قال: «وقال الفراء: «يغرلكم» مجزوم بجواب قوله «هل أدلكم»»[4] فالفراء يرى أن الجازم هنا وقوع الفعل في جواب الاستفهام، وهو ما اختلف في صحته، وقد استبعده السخاوي فقال: «وهو بعيد؛ لأن (هل) حرفٌ ليس فيه معنى الفعل فلا جواب له، وتأويله أنه دالٌّ على دلالته على الأمر بذلك»[5] .

واختيار السخاوي، هو اختيار السمين الحلبي [6] . على حين ذكر اختيار الفراء واختلاف النحاة فيه، فمنهم من غلَّطه كالزجاج، ونقل عنه قوله: «ليسوا إذا دلَّهم على

---

[1] شرح القصائد السبع للأنباري دراسة نحوية وصرفية (٢٣) د/ محمد عامر أحمد حسن.

[2] الصف : ١٢،١٣ .

[3] تفسير السخاوي (٣٠١أ).

[4] تفسير السخاوي (٣٠١أ).

[5] السابق .

[6] الدر المصون (٣١٢/٦).

ما ينفعهم يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا» وذكر الخلاف حول توجيه «تؤمنون» في هذا الموضع [1].

ثم عرض للجزم في «يغفر» وذكر فيها عدة أوجه، منها:-

١ - الجزم على جواب الخبر بمعنى الأمر، وهو موافق لاختيار السخاوي.

٢ - الجزم على جواب الاستفهام، وكان قد قدَّم تأويلاً لهذا الوجه، وهو القول بأن «تؤمنون»، و «تجاهدون» عطف بيان على قوله «هل أدلكم» فكأنه قيل: هل تؤمنون، وتجاهدون؟ وهو ما نقله عن المهدوى الذي حمل الكلام على المعنى. قال: فإن لم يقدر هذا التقدير لم يصح أي: اختيار الفراء.

٣ - أنه مجزوم بشرط مقدر، أي: إن تؤمنوا يغفر لكم [2] .

ومن هنا يظهر أثر الاختلاف حول تحديد العامل في جواب الطلب، وهو ما لا يحتاج إلى الإغراق في التكلف في التخريج والتقدير والإضمار، ويكفي القول بأن الجازم للفعل هنا هو الطلب نفسه على مذهب الكوفيين والذي يبدو اختيار السخاوي إياه.

ولكني وجدت السخاوي ذهب في توجيه الجزم في بعض المواضع الشبيهة بهذا الموضع إلى قول آخر، فقال عند عرضه لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الذينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ الآية»[3] قال: «يقيموا الصلاة» حذفت النون بلام أمرٍ مقدرة، أي: ليقيموا الصلاة، كقول الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ [4]

ولكنه فيما جاء في الكتاب العزيز أبين؛ لأنه لم يأت حذف النون وإرادة لام الأمر مقدرة إلا في ثلاثة مواضع، هذا، وقوله في «سبحان»: ﴿وقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[5] ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[6] و ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمنوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾[7]

---

[1] السابق .

[2] الدر المصون (٦/٣١٢،٣١٣). بتصرف.

[3] إبراهيم : ٣١ .

[4] نسب لأبي طالب وحسان والأعشى، ينظر: الكتاب (٣/٦٢٩)، شرح شواهد المغنى(١/٥٩٧)، شرح التسهيل لابن مالك (٤/٦٠)، الدر المصون (٤/٢٦٩).

[5] الإسراء : ٥٣ .

[6] النور : ٣٠ .

[7] إبراهيم : ٣١ .

فلا ينتظم معنى الشرط فيه، فجوابه أن الأمر في هذه المواضع الثلاثة تعلق بقوم من أهل الخير والصلاح؛ فإن إضافة العباد إليه يدلُّ على ذلك، وكذلك وصف المقول لهم بأنهم يؤمنون»[1] .

فقد اختار الجزم بلام أمر مقدرة، واستشهد عليه بالبيت المتقدم، وحصر مواضعه في القرآن في أربعة مواضع، هي المذكورة هنا، واستبعد الجزم على تقدير شرط مضمر.

والاختيار عنده في آخر كلامه أن الجزم هنا لوقوع الفعل في الجواب بعد الطلب.

والخلاصة أن السخاوي ذكر رأي الفراء وجعله محوراً لإظهار رأيه، بأنْ اعترض كلام الفراء وعلل لاختياره، مما يبرز لنا شيئاً من فكره وشخصيته المستقلة.

المطلب الثالث: بين السخاوي والزجاج

تقدم القول بأن السخاوي نقل عن الزجاج كثيراً من آرائه في التفسير والإعراب ولكنه تعقبه وناقشه في مسائل منها:

١ – يرى الزجاج في قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَابِ﴾[2] أنَّ «شديد» بدل، من لفظ الجلالة في الآية السابقة [3] .

وقد اعترضه السخاوي بأن الحكم عليه بالبدلية تحكم، قال السخاوي: «و أما قوله «شديد العقاب» فمشكل؛ لأنه في معنى حدوث الفعل وقد جعله الزَّجَّاج بدلاً، والحكم عليه بالبدلية دون ما سواه من الصفات المقترنة تحكُّمٌ، والوجه أن يقال: إذا ثبت أن هذا بدل فدلَّ على أن الكل محكوم عليه بالبدلية، ولأن عذاب الله وشدَّة عقابه موصوف بالعظم، فيكون الجميع وصفاً»[4] .

ونفهم من هذا النص أن في المسألة أقوالا:

١ – رأي الزجاج أن «شديد العقاب» بدل من لفظ الجلالة، وهو ما اعترضه السخاوي هنا وحكم عليه بأنه تحكُّم، وما قبله صفات على رأي الزجاج.

---

[1] تفسير السخاوي (٩٤ب).

[2] غافر : ٣ .

[3] ذكره في الدر المصون (٦/٢٨)، البحر المحيط (٧/٤٤٨).

[4] تفسير السخاوي (٢٣٤ب).

٢ -رأي السخاوي: وهو أن الجميع صفات للفظ الجلالة، لأن السخاوي يرى أن الإضافة اللفظية هنا يجوز أن تجعل إضافة معنوية حتى في الصفة المشبهة، ولعل هذا مَيْلٌ منه إلى مذهب الكوفيين، أو يكون سوَّغ وقوع «شديد العقاب» وصفاً أن العقاب موصوف بالشدة؛ فلعله يعني أنه من قبيل النعت السببي على تقدير نيابة أل عن الضمير والتقدير: شديدٍ عقابه؛ لما وجدته من إجازة السخاوي نيابة أل عن الضمير والإضافة.

٣ - رأي الزمخشري أن الكُلَّ أبدال، لأن الإضافة غير محضة ولكنه معترض بأن مجيء البدل مشتقّاً قليل جدّاً [١] .

وقد اعترض الزمخشري أيضاً رأي الزجاج وقال: فيه نبوٌّ ظاهر، والوجه أن يقال: لَمَّا صودف بين هذه المعارف هذه النكرة الواحدة فقد آذنت بأنها كلَّها أبدال غيرَ أوصاف، قال: «ومثال ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكوم عليها أنها من الرجز، فإن وقع فيها جزء واحد على متفاعلن كانت من الكامل»[٢] وفي هذه المسألة بين أبي حيان والزمخشري جدلٌ كبير يطول ذكره هنا، كانت أهم اعتراضات أبي حيان بأن قول الزجاج جرىٌ على القواعد الأصلية [٣] وقد انتصر السمين الحلبي للزمخشري في هذه المسألة [٤] .

والذي يعنينا هنا إبراز اعتراض السخاوي على الزجاج ومناقشته له واتفاق السخاوي مع الزمخشري في الاعتراض واختلافهما في التوجيه والاختيار على ما تقدم.

٢- وقد نقل السخاوي عن الزجاج توجيهاً له في إعراب قوله تعالى: ﴿وكان بين ذلك قواماً﴾[٥] واعترض عليه، بعد أن وجه الآية كما اختار هو، قال السخاوي: «بين ذلك قواما» يجوز أن يكون خبرين لكان، وأن يجعل بين ذلك لغواً، وقواماً مستقرا، وأن يكون الظرف خبراً، و«قواماً» حال مؤكدة، وأجاز الزجاج أن يكون «بين ذلك» اسم كان على أنه مبنيٌّ لإضافته إلى غير متمكن، كقول الشاعر:

---

[١] ينظر: الدر المصون (٦/٢٨)، الكشاف (٤/١٤٨)، البحر المحيط (٧/٤٤٨).

[٢] الكشاف (٤/١٤٨).

[٣] البحر المحيط (٧/٤٤٩).

[٤] الدر المصون (٦/٢٨، ٢٩).

[٥] الفرقان : ٦٧ .

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُون ذَاتِ أَوْقَالِ[1]

وهو حَسَنٌ من جهة الإعراب، ولكن المعنى ليس بقوىٍّ؛ لأن ما بين الإسراف والتقتير قوام لا محالة، فليس في الخبر الذي هو معتمد الفائدة فائدة»[2] .

٣ – يرى الزجاج أن النصب في (وقيله) من قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3] – حملاً على موضع «الساعة»، وحمل الزجاج الجر على لفظ الساعة، بتقدير حذف المضاف، وهو اختيار الأخفش أيضاً»، يقول السخاوي: والذي قالوه ليس بقوىٍّ في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً، وأجود من هذا كله أن يكون النصب والجر على إضمار حرف القسم وحذفه...»[4]

واعتراض السخاوي هنا مصحوب بإنصاف ؛ فرأى الأخفش والزجاج حسن من جهة المعنى، ولكنه يؤدي إلى وقوع مخالفة للقياس.

٥ – ويرى الزجاج أن الناصب للمضارع في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَالَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ﴾[5] هو أن مضمرة واعترض السخاوي بأنه قول ضعيف، قال السخاوي: «وأمَّا قول الزجاج: النصب على إضمار «أن» لأن قبلها جزاء، تقول: ما تصنع اصنع مثله وأكرمك، وإن شئت: أكرمك، على وأنا أكرمك، وإن شئت: وأكرمُك، جزما– فيه نظر؛ لما أورده سيبويه في كتابه: «واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتك وأعطيك ضعيف، وهو نحو قوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي بِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

فهذا ليس بحد الكلام ولا وجهه، إلا أنه بالجر صار أقوى قليلاً لأنه ليس بواجب أن يكون من الأول فعل، فلما ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه، ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجهٍ ضعيفٍ ليس بحدٍّ في الكلام ولو

---

(1) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه (٨٥)، والدرر اللوامع (١٥٠/٣)، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه، (١٨٠/٢)، شرح شواهد المغنى (٤٥٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨٠/٣)، وبلا نسبة في الانصاف (٢٨٧/١)، التصريح (١٥/١)، المغنى (١٥٩/١)، وهمع الهوامع (٢١٩/١).

(2) تفسير السخاوى (١٥٣أ). وما نسبه السخاوى هنا إلى الزجاج هو قول الفراء، كما فى الكشاف (٢٩٣/٣)، البحر المحيط (٥١٥/٦)، والدر المصون (٢٦٤/٥)، وبذلك يمكن توجيه هذا الاعتراض إلى الفراء.

(3) تفسير السخاوى (٢٥٣ب).

(4) السابق.

(5) الشورى : ٣٥ .

كانت من هذا الباب لما أخلا سيبويه منها كتابه وقد ذكر نظائرها من الآيات المشكلة[1] والسخاوي هنا قد استحسن رأي الزجاج من جهة الإعراب واعترضه بضعف المعنى؛ لذهاب الفائدة إذا أجزنا الإخبار بالشيء عن نفسه، وهو بذلك تابعٌ للزمخشري الذي ذكر أن هذا الرأي للفراء [2] واعترضه بنفس العلة، وكذا نسب هذا الرأي إلى الفراء مكي بن أبي طالب [3] ، وكذا ذكره السمين الحلبي [4] عن الفراء ونقل اعتراض الزمخشري عليه وأيَّد الزمخشري في اعتراضه إذن فالسخاوي مسبوق باعتراضه هذا- كما تقدم.

المطلب الرابع: بين السخاوي والزمخشري

مع أن السخاوى قد تأثر بالزمخشرى تأثرًا كبيرا، ونقل عنه كثيرا من آرائه ، إلا أنه قد خالفه و تعقبه فى بعض الآراء ، وسأقتصر هنا على الآراء الإعرابية من خلال التفسير .

١ – إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى

تحت هذا العنوان قال السيوطي: إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدىء بالحمل على اللفظ، وعُلِّل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأمَّا المعنى فخفيٌّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق. وأنه لو عكس لحصل تراجع؛ لأنك أوضحت المراد أوَّلاً، ثم رجعت إلى غير المراد؛ لأن المعوَّل على المعنى فحصل الإبهام بعد التبيين»[5] وهو ما يؤكد أن الحمل على اللفظ مقدَّم على الحمل على المعنى، فإذا اجتمعا قدم الحمل على اللفظ أولاً، ولذلك نرى السخاوي يتحرر من أسر الزمخشري ويعترض على رأيه في قوله تعالى:﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَـٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾[6] فالزمخشري يرى أن تأنيث «خالصة» حملٌ على المعنى، وتذكير «ومحرم» حمل على اللفظ، وجعل الزمخشري نظيره قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ

---

[1] تفسير السخاوى (٢٤٧ب) و راجع كلام الزجاج فى المعانى (٣٩٩/٤).

[2] معانى القرآن للفراء (٢٧٣/٢).

[3] مشكل إعراب القرآن (٥٢٥/٢).

[4] الدر المصون (٢٦٣/٥، ٢٦٤).

[5] الأشباه والنظائر للسيوطى ت د/ عبد العال سالم مكرم (١١٥/٢). ط الرسالة .

[6] الأنعام : ١٣٩ .

مَّنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ﴾[1] فالآيتان عند الزمخشري من قبيل الحمل على المعنى ثم الحمل على اللفظ [2] .

وهنا نرى السخاوي بدقة متناهية وخبرة بأساليب العرب يورد كلام الزمخشري فيقول: «أنث «خالصة» حملاً على المعنى؛ لأن ما في بطون الأنعام أنعام، ثم ذكر (ومحرم) حملاً على لفظ (ما) ونظيره ﴿ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك﴾ قاله الزمخشري» [3] ثم يتعقبه السخاوي فيقول: «وفيه نظرٌ؛ لأن قوله: ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾ حمل فيه أولاً على اللفظ، وثانيا على المعنى، وهو كثير في القرآن لا يحصى ، وأما ههنا فحمل على المعنى أولاً ثم على اللفظ، وهو قليل»[4] .

وهذا ملحظ دقيق من السخاوي رحمه الله، إذ الفرق بين تقديم أحد الحملين على الآخر كبير، وفي ذلك يقول ابن جني فيما نقله عنه السيوطي: «اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ؛ لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه؛ لأنه انتكاث وتراجع، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق، وتوكيد ما حذف»[5] ثم يقول ابن جني بقلته، فيقول: على أنه قد جاء منه شيء قال:

... ... رُءُوسُ كَبِيرَيْهِنَّ يَنْتَطِحَانِ [6] .

فإذا كان تعبير السخاوي بالكثرة في الحمل على اللفظ أولاً ثم الحمل على المعنى ثانياً وبالقلة في الحمل على المعنى أولاً ثم على اللفظ ثانياً، فهل معنى ذلك أنه يجيز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى؟ ، و الظاهر أنه يجيزه ولكن على ضعف، كما يبدو من تعبيره عنه بالقلة.

- وإذا كان هذا هو موقف السخاوي، فإننا رأينا ابن جني يصرح بضعف العودة إلى الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى كما تقدم وأيضاً فابن الحاجب قد صرح بضعفه

---

[1] محمد : ١٦ .

[2] الكشاف (٢/٧١) بتصرف كبير .

[3] تفسير السخاوي (٥٥أ).

[4] السابق .

[5] ينظر: الخصائص (٢/٤٢٠، ٤٢١)، الأشباه والنظائر (٢/١١٥).

[6] الخصائص (٢/٤٢٣)، الخزانة (٢/٢٠٢)، الأشباه (٢/١١٦)، وهو عجز بيت للفرزدق، صدره:

رأوا حبلا دِقُّ الجبال إذا التقت ... ...

مثل ابن جني فقال: «إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ؛ لأن المعنى أقوى فلا يتعدى بالرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القويّ الرجوع إلى الأضعف»[1] وذكر السيوطي أن صاحب البسيط قد اعترض على ابن الحاجب بأن الاستقراء دلَّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد، وقد استدل بالاستعمال القرآني فقال: «وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى، فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، قال تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ا للَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾[2] فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل ليس بضعيف، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحدٍ منهما بعد الآخر من غير ضعف»[3].

ومع ذلك فصاحب البسيط هنا لم يفرق بين كثير الاستعمال وقليله، فلم ينكر ابن الحاجب ولا السخاوي الاستعمال الذي فيه عود إلى اللفظ بعد المعنى، ولكن كل ما في الأمر أنه قليل إذا ما قيس بالاستعمال الأول وهو الحمل على اللفظ أولاً ثم العود إلى المعنى، ومع ذلك فما نقله السيوطي يوجه إلى ابن الحاجب ومن حكم بضعف الاستعمال الذي فيه العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى، ولا يتوجه إلى السخاوي، لأنه لم يحكم بضعفه، وإنما حكم بقلته فقط.

والسيوطي ينقل في الأشباه والنظائر ما يدعم به رأي القائلين بضعف الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فينقل عن الإمام أبي الحسن الآمدي في «شرح الجزولية» قوله: «العرب تكره الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم؛ فكذلك يكرهونه في ألفاظهم، وأنشد:

إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكَدْإِلَيْهِ بِوَجْهٍ آخِرِ الدَّهْرِ تَرْجِعُ

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى مجموع كـ «مَنْ» وأخواتها، ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع في النعوت.

---

[1] نقلا عن الأشباه والنظائر (٢/١١٦).

[2] الطلاق : ١١ .

[3] نقلا عن الأشباه والنظائر (٢/١١٦).

وينقل السيوطي- أيضاً- عن الشلوبين قوله في شرح الجزولية- أيضاً: «الحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الأثر مع وجود العين»[1] ولذلك نرى السخاوي يرى أن الأفضل أنه إذا بدىء بالحمل على المعنى ألا يعاود اللفظ، ولذلك نراه في عرضه للآية المتقدم ذكرها من سورة فاطر ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ ، وكأنه يبرر العودة إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى يقول: «قلت: هما لغتان، الحمل على لفظ(ما)؛ لأنه مذكر، والحمل على معناها؛ لأنه بمعنى الرحمة، وقيل: لما فسَّر الرحمة كان الرجوع إلى معناها أقرب من لفظها، ولما لم يُسَمِّها في الثانية ناسب أن يحمل على لفظها»[2] والسخاوي يؤكد موقفه هذا في شرحه على المفصل فيقول: «وأما حمل الكلام على اللفظ ثم على المعنى فغير لازم»[3] . واستدل بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ثم قال: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ ثم قال:﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا﴾[4] ،[5] وعودة أخرى إلى آية سورة الأنعام؛ فهي تحتاج إلى وقفة ؛ فاعتراض السخاوي على الزمخشري- وقد تقدم تفصيل القول فيه- متوجه إلى الزمخشري في أحد توجيهاته للآية والذي حمل فيه تأنيث لفظ «خالصة» على المعنى ومن هنا وَرَدَ عليه اعتراض السخاوي المتقدم وهو عينه اعتراض صاحب «الانتصاف من الكشاف» الذي يقول بعد ذكره كلام الزمخشري: «ليسا سواء؛ لأنه في الآية الأولى رجوع إلى اللفظ بعد المعنى وفيه إجمال، وبينهما بَوْنٌ اقتضى أن أنكر جماعة من متأخرى الفن وقوعه في الكتاب العزيز، وادَّعوا أن جميع ما ورد فيه يعود على المعنى بعد اللفظ، وقد التزم غيرهم إجازة ذلك، وعدُّوا في الكتاب العزيز منه موضعين يمكن صرف الكلام فيهما إلى غير الموصول وعلى الجملة فالحمل على اللفظ بعد المعنى قليل وغيره أولى ما وجد إليه سبيل»[6] .

---

(1) الأشباه والنظائر ت د/ عبد العال سالم مكرم (2/116،117) بتصرف.

(2) تفسير السخاوى (207أ).

(3) المفصل شرح المفصل (1/199ر).

(4) لقمان : 6،7 .

(5) المفصل شرح المفصل (1/199ر) وكلامه فى التفسير والمفصل بينهما شبه تطابق ، مما يوثق من نسبة التفسير إليه .

(6) الانتصاف من الكشاف (2/71).

وكلام صاحب الانتصاف يؤكد ما اعترض به السخاوي من وجود فرق كبير بين الحملين على ما تقدم ذكره، ولكن الزمخشري قد ذكر في هذه الآية وجهين آخرين؛ إذ أجاز أن تكون التاء في (خالصة) للمبالغة، أو أن تكون مصدراً مؤكداً كالعاقبة والعافية واستدل بقراءة النصب، واحترز بمنع تقدم الحال على الجار والمجرور؛ ليؤكد أنها مصدر مؤكد وعلى هذه الوجوه ليس في الآية حمل على المعنى ثم على اللفظ»[1] .

٢ – هل يجوز تقديم خبر كان على اسمها ؟

تقدم أن الكوفيين لا يجيزون تقدم الخبر على المبتدأ، وكان المتوقع هنا ألاَّ يجيز الكوفيون تقدم خبر كان على اسمها، ولكن الحقَّ أن النحاة مجمعون على جواز تقدم خبر كان على اسمها، وهذا ما عبر عنه الأنباري متخذاً منه دليلاً يرد به رأي الكوفيين في عدم إجازتهم تقديم الخبر على المبتدأ [2] والمهم هنا أن أعرض لرأي السخاوي في توجيه قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلاَّ أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [3] حيث نقل رأي الزمخشري فقال: «قال الزمخشري: يجوز أن يكون «دعواهم» مرفوع المحل ؛ اسم كان، و «أن قالوا» الخبر في موضع نصب، ويجوز العكس على القاعدة في باب كان» [4] وكلام الزمخشري واضح فيه اعتباره بالقاعدة والقياس ولذا أجاز تقديم خبر كان في هذه الحالة، ولكن السخاوي يرى أن في ذلك لبساً لا يُؤْمَنُ الوقوع فيه ؛ نظراً لخفاء الإعراب– يعني التقديري هنا– فيقول: «وفيه نظر؛ لأنه إنما جاز في باب كان في المعرفتين تقديم الخبر لفهم المعنى بالإعراب، وأمَّا «دعواهم» و «أنْ قالوا» لا يظهر فيهما إعراب؛ فهو كمسألة: ضرب موسى عيسى»[5] .

ومراعاة السخاوي لفهم المعنى واضحة من اعتراضه على الزمخشري هنا، مما جعله يوجب الرتبة بين اسم كان وخبرها في هذا الموضع، ويجدر بالذكر القول بأن السمين الحلبي قد انتصف للزمخشري بعد أن عرض هذا الموضع، ووجه الإعراب في «دعواهم» على وجهين:–

---

[1] الكشاف وبحاشيته الانتصاف (٢/٧١) وينظر: الدر المصون (٣/١٩٧).

[2] ينظر: الإنصاف (١/٦٩) ت الشيخ/ محمد محيى الدين عبد الحميد.

[3] الأعراف : ٥ .

[4] الكشاف (٢/٨٨)، تفسير السخاوى (٥٦ب، ٥٧أ).

[5] تفسير السخاوى (٥٧أ)، يعنى وجوب تقدم الاسم على الخبر هنا.

الأول: أنها اسم كان، واعتراضه بأن الأعرف جعل خبراً وغير الأعرف جعل اسماً.

الثاني: أن تكون «دعواهم» خبراً مقدماً، و «إلا أن قالوا» اسماً مؤخراً وهو اختيار الزمخشري، وانتصف له السمين الحلبي بعد أن ذكر أنه اختيار مكي بن أبي طالب والزجاج والفراء، وقدم اعتراض النحاة على هذا الوجه وهو نص اعتراض السخاوي المتقدم، فانتصف له بما استنبطه من كلام الزجاج[1] حيث قال: «إلاَّ أن الاختيار؛ إذا كانت الدعوى في موضع رفع أن يقول﴿فما كانت دعواهم﴾فلما قال: ﴿كان دعواهم﴾ دلَّ على أنه «الدعوى» في موضع نصب، غير أنه يجوز تذكير «الدعوى» وإن كانت رفعاً» ثم بين السمين الحلبي على ذلك فقال: تذكير الفعل فيه قرينة مرجحة لإسناد الفعل إلى «أن قالوا»، ولو كان مسنداً للدعوى لكان الأرجح «كانت» .»[2] والذي يعنيني هنا اعتلال السخاوي بأن هذا التوجيه ملبس على السامع وإن كان السمين يرى- تبعاً للزجاج مستنبطاً من كلامه- أن تذكير الفعل في هذا الموضع يزيل هذا اللبس، وهو أيضاً اعتلال بأمن اللبس.

٣ - العلة في منع «مثنى وثلاث ورباع» من الصرف.

يرى الزمخشري أنه لا فرق بين «مثنى وثلاث» المكررة وبين غير المكررة في منعها من الصرف [3] ، ذكره السخاوي عندما عرض لقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلاَئِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنَحِةٍ مَّثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾[4] فقرر أن العلة في المنع من الصرف هنا هي: تكرر العدل فيها، وذكر رأي الزمخشري السابق، واعترضه بأن غير المكررة من حقها الصرف، قال السخاوي: «وإنما لم تنصرف لتكرر العدل فيها، والتقدير: أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة، وزعم الزمخشري أنه لا يفترق الحال في مثنى وثلاث بين المكررة وغير المكررة ، وفيه نظر ؛ لأن غير المكررة حقيقة بأن تنصرف ؛ لأن مثنى و ثلاث المكرَّر إنما نُقِلَ إلى هذا الوزن ليدُلَّ على التكرار؛ فالتكرار هو موجب منع صرفها، فلا تستوي المكررة وغيرها»[5] والذي ذكره السخاوي هنا معترضاً به الزمخشري- هو رأي الأخفش، نقله

(١) معاني القرآن المنسوب للزجاج (٢/٣١٩) بنحوه.

(٢) الدر المصون (٣/٢٣٥).

(٣) الكشاف (٣/٥٩٥).

(٤) فاطر : ١ .

(٥) تفسير السخاوي (٢٠٦ب).

عن بعض النحاة، وهو القائل بأن المنع في هذه الألفاظ هو تكرر العدل، وهو علة قامت مقام علتين[1] وفي المسألة آراء أخرى، منها:-

١ - مذهب سيبويه: أن هذه الألفاظ منعت الصرف للعدل والوصف.

٢ - مذهب الفراء: منعت للعدل والتعريف بنيَّة الألف واللام؛ ولذلك يمتنع إضافتها عنده لتقدير الألف واللام، وامتنع ظهور الألف واللام عنده في نية الإضافة.

٣ - مذهب أبي إسحاق الزجاج: وهو عدلها عن عدد مكرر، وعدلها عن التأنيث.

وبذلك يتحصل في سبب منع هذه الألفاظ من الصرف أربعة مذاهب ذكرها السمين الحلبي، وعلق عليها بأن لها أدلة واعتراضات، ولم يذكرها في هذا الموضع، كما ذكر رأي الزمخشري المتقدم، وذكر تعقب الشيخ أبي حيان عليه بقوله: «وما ذهب إليه من امتناعها لذلك لا أعلم أحداً قاله [2] .

٤ - كل و أجمعون للتوكيد.

يرى الزمخشري أن «كلهم» و «أجمعون» في قوله تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾[3] يفيدان الاجتماع في الوقت [4] ، ذكر السخاوي رأي الزمخشري، واعترضه، قال السخاوي: «و«كل» للإحاطة، وأجمعون للاجتماع، وقول الزمخشري: إن «كل» للإحاطة، و «أجمعون» للاجتماع في وقت السجود» فيه نظرٌ، وقد أنكره المبرد، وقال: «التوكيد يفيد أمراً زائداً على ما أكدّ به» [5] ويزيد السخاوي اعتراضه على الزمخشري بقوله « و «كل» و «أجمع» يفيد كل واحد منهما الإحاطة والعموم، وينفرد عن الآخر في التأكيد، كقولك: جاءوا كلهم، وجاءوا أجمعون، قال تعالى: ﴿فوربك لنسألنهم أجمعين﴾[6] فإذا اجتمعا وجب تقديم «كل»؛ لأنه قد يستعمل غير تابع؛ كقولك: كلهم منطلق... وقال: «كل» قد يبتدأ به فلا يكون تابعاً كان له رتبة المتبوع

---

[1] الدر المصون (٣٠١/٢).

[2] ينظر: الدر المصون (٣٠١/٢، ٣٠٢)، البحر المحيط (١٥١/٣) .

[3] الحجر : ٣٠ ، (سورة ص :٧٣).

[4] ذكره : الدر المصون (٥٤٥/٥)، (٢٩٦/٤).

[5] تفسير السخاوي (٢٢٨ب) وهو نص كلامه كما في المفضل (١٩٥/٢ينظر) مما يقوى نسبة التفسير إليه.

[6] الحجر : ٩٢.

فوجب تقديمه على «أجمعين» الذي لا يكون إلا تابعاً»[1] وعودٌ إلى رأي الزمخشري الذي رأى أن «أجمعون» تفيد الاجتماع في الوقت، فقد جنح إليه ابن عطية بعض الشيء بقوله: تأكيد فيه معنى الحال، قال السمين الحلبي: «وفيه جنوح لمن يرى اتحاد الوقت»[2] وهو عند أبي البقاء توكيد يفيد إفادة الحال، وتعقبه السمين الحلبي بأنه لا منافاة بينهما بالنسبة إلى المعنى، ونقل عن ثعلب أن «جميعاً» تفيد عدم تخلف أحد عن السجود من غير تعرض للاتحاد في الزمان[3] ، والسمين الحلبي يرى أن «أجمعون» توكيد ثانٍ[4] وهو موافق لاختيار السخاوي.

وقد ذكر السخاوي أن سيبويه يرى أن «أجمعون» توكيد بعد توكيد[5] وقد بسط السخاوي المسألة بسطاً حسناً وعلل اختياره تعليلاً جيداً في كتابه المفضل، بما يطول ذكره هنا[6] . ولكن الذي يعنيني هنا إبراز اختياره واعتراضه على الزمخشري هنا، بما لا يجعله مجرد ناقل أو تابع.

٥ – الاستثناء من الموجب.

وفي مواضع أخرى نرى السخاوي يناقش القضية ويختار رأياً مخالفاً لما اختاره الزمخشري، أو يردُّ عليه دون تصريح ومن ذلك ما نفهمه من مناقشة السخاوي للاستثناء في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[7] قال السخاوي: «من قرأ «إلا امرأتك» بالرفع فهو فاعل «يلتفت» ومن قرأ «إلا امرأتك» بالنصب؛ فهو مستثنى من قوله «فأسر» ولم يسر بها، وعلى الأول قد سرى بها، لكنها التفتت، فيلزم اختلاف القراءتين المتواترتين والواقعة واحدة»[8] ولم يذكر السخاوي أن هذا رأي الزمخشري، وبالرجوع إلى الكشاف والدر المصون والبحر المحيط وجدته رأي الزمخشري، ويتولى السخاوي دفع هذا التعارض المتوهم بين القراءتين فخطَّأ رأي

---

(1) المفضل شرح المفصل للسخاوي (٢/١٩٥ظ) تحقيق د/ كاظم وقد فصل السخاوي هذه المسألة فلتراجع .

(2) الدر المصون (٤/٢٩٧) وإن كان في موضع آخر قريب من الآية محل المسألة.

(3) الدر المصون (١/١٩٧)، (٤/٢٩٧) بتصرف.

(4) السابق، وينظر أيضًا (٥/٥٤٥).

(5) المفضل للسخاوي (٢/١٩٥و) .

(6) راجع السابق.

(7) هود : ٨١ .

(8) تفسير السخاوي (٨٣ب).

الزمخشري، قال: «والصواب أن الاستثناء على كل حالٍ من «ولا يلتفت» والاستثناء من النهي يجوز فيه الرفع على البدل، والنصب على الأولى الاستثناء»[1] .

٦ – هل يجوز منع المصروف من الصرف ؟

عرض السخاوي لقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ﴾[2] وقال: «مَن نوَّن عزيراً فلا إشكال عليه، ومن حذف التنوين منه، فقيل: هو تخفيف كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ﴾[3] ، وعن بعضهم أنه قرأ ﴿وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾[4] ، فقيل له: هلاَّ قرأت كذلك؟ قال: كان يكون أوزن، وقيل: ابن الله، أعني: المقول فيه: إنه عزير ابن الله، والخبر محذوف، أي: معبودنا أو إلهنا، كقول فرعون: إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون، والتنوين إنما يحذف إذا وقع ابن صفة، فأما إذا وقع خبراً فتقول: زيد بن عمرو»[5] .

وفي كلام السخاوي المتقدم نجده يرى أن القياس والأصل في كلمة «عزير» أنه مصروف،وعليه فقراءة من قرأ بالتنوين[6] فلا إشكال فيها لأنها موافقة للقياس، فماذا عن القراءة بغير تنوين؟ يرى السخاوي- كما يفهم من كلامه- أن هذه القراءة مخالفة للقياس،وعليه فالآية تحتاج إلى تأويل يوفق بينها وبين القياس، ولذلك ذكر السخاوي توجيهين في تخريج هذه القراءة:-

الأول: حذف التنوين لالتقاء الساكنين تخفيفا، وهو يراه جائزاً، واستدل له بقراءة التخفيف في قوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾ وقراءة ﴿ولا الليل سابق النهار﴾. وفي تعليق السخاوي على هذه القراءة إشارة مهمة إلى أن العربي قد يختار لغةً غيرها أقيس منها [7] ، وذلك في قوله: وعن بعضهم أنه قرأ«ولا الليل سابق النهار...

---

(1) السابق (٨٣ب)، تقدمت هذه المسألة تفصيلا في بيان موقف السخاوي من القراءات، وأعدت النص هنا لحاجة الشاهد إليه.

(2) التوبة : ٣٠ .

(3) الإخلاص : ١،٢ .

(4) يس :٤٠ . وهي قراءة عقيل بن بلال، كما ذكر الدر المصون (٤٥٨/٢)، الحجة (١٧٤).

(5) تفسير السخاوي (٧٠ب).

(6) قرأ عاصم والكسائي بالتنوين قراءة الباقين بالنصب.

(7) راجع في تفصيل ذلك: مدرسة البصرة النحوية د/ عبد الرحمن السيد (١٩٥) ماجستير بدار العلوم ١٩٥٤م.

فقال: كان يكون أوزن؟» أي: أقيس، فالقاريء يرى أن التنوين أقيس، ومع ذلك فهو يقرأ بالتخفيف وهو قول الفراء [1] والزجاج [2] ومكي بن أبي طالب [3] .

الثاني: أن «ابن» صفة لـ «عزير» والخبر محذوف، والقياس في هذه الحالة يجيز حذف التنوين. وذكره مكي بن أبي طالب [4] وابن يعيش [5] أيضاً.

والملاحظ هنا أن السخاوي اقتصر على هذين التوجيهين، ولم يذكر التوجيه الثالث وهو القول بأن «عزير» يجوز منعه من الصرف لأنه علم أعجمي، وبه قال بعض النحاة؛ أشار إليه في الحجة [6] واختاره أبو حاتم [7] . والسخاوي هنا يبدو مخالفاً للزمخشري في هذه المسألة؛ إذ يرى الزمخشري أن «عزير» ممنوع من الصرف؛ لأنه علم أعجمي، يقول: «عزير ابن الله، مبتدأ وخبر كقوله «المسيح ابن الله»، وعزير اسم أعجمي كعازر وعيزار، وعزرائيل، ولعجمته وتعريفه امتنع صرفه (ومن نوَّن فقد جعله عربيّاً) وأما قول من قال: سقوط التنوين لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ «أحدُ الله» أو لأن الابن وقع وصفاً والخبر محذوف، وهو معبودنا فتمحل عنه مندوحة»[8] وهو اختيار أبي حيان [9] أيضاً وذكره صاحب الدر وسكت عنه [10] ، كما أجاز الوجوه الأخرى، وأجاز أبو حيان أيضاً الحذف لالتقاء الساكنين في عرضه لقوله تعالى: ﴿ولا الليل سابق النهار﴾[11] ، ولعل عدم ذكر الوجه الثالث، يفيد اعتماد السخاوي رأي الجمهور الذي يكاد يكون إجماعاً على عربية الاسم وصرفه، وترجين الوجه الأول بالاستدلال له، وهو الحذف لالتقاء الساكنين يؤيده السماع الكثير، ومنه ما ذكره السخاوي نفسه.

---

(1) معاني القرآن للفراء (١/٤٣١).

(2) إعراب القرآن (٢/٧٤٦).

(3) مشكل إعراب القرآن (١/٣٢٧).

(4) السابق.

(5) شرح المفصل (٩/٣٥).

(6) الحجة لابن خالويه (ص١٧٤).

(7) ذكره مكي في مشكل إعراب القرآن (١/٣٢٧).

(8) الكشاف (٢/٢٦٣).

(9) الدر المصون (٢/٤٥٨).

(10) الدر المصون (٢/٤٥٨).

(11) يس : ٤٠ .

٧- واختار الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيءٍ﴾[١] أن (من) في الآية زائدة ويرى السخاوي أن الأولى والثالثة، زائدتان ولكن الثانية للتبعيض،قال:«وهو الأظهر»[٢]والذي رآه السخاوي هنا اختاره السمين الحلبي[٣].

---

[١] الروم : ٤٠ .

[٢] تفسير السخاوى (١٨٢أ).

[٣] الدر المصون (٦/٣٨٠).

المبحث الثاني: ترجيحاته واختياراته

من عرض السخاوى لبعض المسائل ومناقشته لها يتبين أن له بعض الترجيحات و الاختيارات ، وفيما يلى عرض لبعضها .

١ – هل تكون «أن» بمعنى «لعل» ؟

– اختار رأي الخليل وسيبويه في توجيه «أنَّ»– بالفتح– من قوله تعالى: ﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾[١] وقال: «ولا في «لا يؤمنون» زائدة، وقريء: «إنها» بالكسر، ويكون خبراً مستأنفاً من جهة الله تعالى بذلك، وقيل: «لا» زائدة في قوله بالفتح، و«أن» بمعنى «لعل»، تقول العرب: اذهب إلى السوق أنك تشتري لنا لحماً، أي: لعلك»[٢] ، فمن كلام السخاوي يتضح لنا موافقته للخليل وسيبويه [٣] في القول بأن «أن» بمعنى «لعل» ولكنه اختار رأي الفراء [٤] مخالفاً لهما في القول بأن «لا» زائدة وهو ما أيده أبو على الفارسى [٥] ، في حين نسبه الزجاج [٦] إلى الغلط. وخالف الزمخشري [٧] أيضاً في القول بأن «ما» نافية، و«لا» أصلية. وقد فصل السمين الحلبي القول في هذه المسألة تفصيلاً حسنا، وذكر في المسألة في توجيه قراءة «أن» بالفتح ستة أوجه:–

١ – الأول: أن بمعنى لعل وهو رأي الخليل وسيبويه وأبي جعفر النحاس وتابعهم الفراء والزجاج، وضعفه أبو على الفارسى.

الثاني: أن «لا» مزيدة وهو رأي الفراء، وردَّه الزجاج وقواه الفارسى.

الثالث: أن الفتح على تقدير لام العلة، والتقدير: إنما الآيات التي يقترحونها عند الله؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، وهو رأي الفارسى.

---

(١) الأنعام : ١٠٩ ، كذا ذكر الزجاج فى المعانى (٢/٢٨٢) ، وصرح به السخاوى فى التفسير/٥٣ ب .

(٢) تفسير السخاوى : ٥٣ ب. قراءة الفتح نسبها الزجاج إلى أهل المدينة، وقال السمين الحلبى: هى قراءة الكوفيين والشاميين أيضًا، وفى قراءات هذه الآية تفصيل فى البحر المحيط (٤/٢٠١)، الدر المصون (٣/١٥٥) فليراجع.

(٣) ذكره فى الدر المصون وذكر شواهد الخليل وسيبويه على ما ذهبوا إليه (٣/١٥٤).

(٤) الدر المصون (٣/١٥٥).

(٥) ذكره فى الدر المصون (٣/١٥٥).

(٦) معانى القرآن (٢/٢٨٣)

(٧) الدر المصون (٣/١٥٦).

الرابع: أن في الكلام حذف معطوف على ما تقدم، والتقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون أو لا يؤمنون. وهو اختيار أبي جعفر النحاس.

الخامس: أن «لا» غير مزيدة وليس في الكلام حذف، وهو رأي الزمخشري.

السادس: أن «ما» نافية، وأضمر فاعل يشعركم عائداً على لفظ الجلالة وفيه تكلف كما قال السمين الحلبي، وهو رأي أبي شامة [1] .

٢ – هل يجوز زيادة الباء في الإيجاب ؟

عرض السخاوي لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[2] ثم قال السخاوي: «والباء في «بإلحاد» زائدة كزيادتها في قوله «تنبت بالدهن»، وقيل: ومن خواص الحرم أنه يؤاخذ الإنسان بما يريد أن يفعله من المعاصي، فيؤاخذ بإرادتها»[3] وهو يشير هنا إلى القول بأن الباء إمَّا زائدة وإما سببية واختار الأول، قال: «وظاهر الآية الأول، قال الشاعر:

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الفَلَجْ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَ نَرْجُو بالفَرَجْ [4]

أي: نرجو الفرج» [5] .

٣ – باء الثمنية تدخل على المثمن.

ومن القضايا التي ظهرت فيها شخصيته النحوية، عند عرضه لقوله تعالى: ﴿اشتروا بآيات الله ثمناً قليلاً﴾[6] قال: «اشتروا: استبدلوا بآيات الله ثمناً، فيه ردٌ على من زعم أنَّ الثمن ما دخلت عليه باء الثمنية؛ فإذا قلت اشتريت عبداً بجارية، فالجارية الثمن والعبد مثمن وإن قلت : جارية بعبدٍ فبالعكس، وهاهنا دخلت الباء على المثمن» [7] .

---

[1] ينظر في هذه المسألة: البحر المحيط (٤/٢٠٠ وما بعدها) الدر المصون (٣/١٥٤ وما بعدها) ، معاني القرآن للزجاج (٢/٢٨٢).

[2] الحج : ٢٥ .

[3] تفسير السخاوي (١٣٢أ).

[4] من الرجز للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه (٢١٦)، وبلا نسبة في اللسان (الباء)، الإنصاف (١/٢٨٤)، الخزانة (٩/٥٠٢، ٥٢١)، رصف المباني (١٤٣)، شرح شواهد المغني (١/٣٣٢)، المغني (١/١٠٨)، ويروى في البيت : (الفلج)مكان (القلم).

[5] تفسير السخاوي (١٣٢أ).

[6] التوبة : ٩ .

[7] ويرى ابن هشام أنها باء المقابلة، قال: وهي الداخلة على الأعواض، نحو: اشتريت بألف، وكافأت إحسانه بضعف ... المغني (١/١٠٤) ونقل المرادي عن ابن مالك قوله: هي الباء الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعف، وقد تسمى باء العوض. الجنى الداني (٤١). تحقيق فخر الدين قباوة.

فالمشهور بين النحاة والبلاغيين أن الباء تدخل على الثمن، وخالفهم السخاوي هنا معتمداً على فهمه للنص القرآني.

٤ – هل تدخل الفاء في خبرى المبتدأ ، و (إن)؟

وعند عرضه لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾[1] الآية قال: «دخلت الفاء في قوله «فإنه ملاقيكم» لأن الكلام فيه معنى الشرط، وهو كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[2] ،حاصله أنَّ دخول (إن) لا يمنع دخول الفاء في الخبر بخلاف (ليت)و(لعل)[3] .

فالسخاوي هنا يجيز دخول الفاء على خبر (إن) ويقرر أن هذا جائز مع إن وأخواتها باستثناء (ليت) و(لعل)؛ ولعل ذلك لأن معنى الجملة لا يزول بدخول هذه النواسخ المؤكدة، بخلاف (لعل)و(ليت) التي تفيد معنى خاصاً يخرج الجملة عن معناها الأساسي وفي هذه المسألة كلام طويل للنحاة، يهمنا منه هنا ما ذكره النحاة من الخلاف بين سيبويه والأخفش حول دخول الفاء في خبر المبتدأ و(إن)، فيعتبرون سيبويه صاحب المذهب المجوز، والأخفش صاحب المذهب المانع لدخول الفاء على خبر (إن)[4] .

وقد عرض هذه المسألة [5] وذكر كلام سيبويه والأخفش فيها، ثم ذهب إلى أنه لا تعارض بينهما. قال السخاوي: «وأقول: إن الأخفش وسيبويه لا خلاف بينهما في هذه المسألة؛ لأن سيبويه قال في قوله عز وجل ﴿فإنه ملاقيكم﴾ : « سألته عن (الذى يأتينى فله درهمان)، والذى يأتينى بمنزلة (عبد الله) ، وأنت لا تقول : عبد الله فمنطلق ؟ فقال : إنما يحسن فى (الذى) ؛ لأنه جعل الآخر جوابا للأول ،وجعل الأول به يجب له الدرهمان ؛ فدخلت الفاء كما دخلت فىالجزاء ، إذا قال : إن يأتنى فله درهمان ، وإن شاء قال : الذى يأتينى له درهمان ...» . ثم علق عليه فقال: «وقول سيبويه فيها لا يحتاج معه إلى غيره في الدلالة على أن مذهبه أن الفاء تدخل مع (إن) وقد قال الله عز وجلَّ: ﴿إن الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم﴾ الآية.

---

[1] الجمعة : ٨ .

[2] البروج : ١٠ .

[3] تفسير السخاوى (٣٠١ب).

[4] ينظر –مثلا– الدر المصون (٥٢١/٢)، والبيان للأنبارى (١٩٦/١، ٢٩٠)، التبيان للعكبرى (٢٤٩/١)، المغنى (١٦٥/١).

[5] المفضل شرح المفصل (٦٥/٢ر).

وقد فصل وأطال في بيان أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ أو خبر (إن)، و-فيما أعلم- لم يسبقه أحد من النحاة إلى ذلك. بل كان النحاة غالباً ما يرجحون بناءً على وجود هذا الخلاف.

وقد احتج السخاوي لما ذهب إليه بالسماع ومن أدلته الآيات السالف ذكرها، واحتج أيضاً بالحديث الشريف على رأيه، فاحتج بقوله صلى الله عليه وسلم: «أَلاَ إِنَّ كُلَّ دَمٍ وَمَكْرُمَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهِيَ تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ»[1] .

وقد قال السخاوي بدخول الفاء في خبر المبتدأ عند عرضه لقوله تعالى: ﴿وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا﴾[2] وقال: «ضمنت(ما) معنى الشرط، فدخلت الفاء لذلك»[3]

وأخيراً فإن موقف الأخفش يتلخص في أنه يجيز دخول الفاء على الخبر وإن لم يكن المبتدأ فيه معنى الشرط وهذا ثابت عنه [4] ، وروى عنه عدم إجازته دخول الفاء في خبر (إن)، وهذا ما دفع الأشموني إلى القول بأن هذا عجيب من الأخفش، وعلّق على ذلك بالشك في ثبوت ما نسب إلى الأخفش. وبذلك يقترب الأشموني مما قاله السخاوي. كما نص الأشموني على جواز دخول الفاء في خبر إن ،ونسبه إلى سيبويه وصححه [5] .

٥ - واو الثمانية .

ومن المسائل التي ناقشها السخاوي: هل يوجد للثمانية واو في العربية؟ وقد ذهب بعض النحاة والأدباء إلى إثبات هذه الواو منهم ابن خالويه والحريري [6] وجماعة من ضعفة النحاة- على حد تعبير المرادي [7] وابن هشام- ومن المفسرين كالثعلبي [8] . ونسب القول بوجودها إلى أبي البقاء، كما ذكر في المغنى والدر المصون [9] كما نسبه السمين الحلبي إلى أبي بكر راوي عاصم.

---

[1] ينظر : المفصل شرح المفصل (٢/٦٥ر) والحديث رواه مسلم في خطبة الوداع (١٤٧-١٢١٨) ، وأبو داود (٣٣٣٤) .

[2] الشورى : ١٠ .

[3] تفسير السخاوي (٢٤٧ب)، وينظر أيضًا (٢٧٤أ).

[4] شرح الأشموني على الألفية (١/٣٠٢، ٣٠٣) تحقيق د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد ط المكتبة الأزهرية د ت.

[5] ذكر هذا السمين الحلبي في الدر المصون (٣/٤٠٥) عند قوله تعالى «فذلكم فذوقوه» [الأنفال:١٤].

[6] ينظر : الدر المصون (٤/٤٤٦)، المغنى (٢/٣٦٢).

[7] الجنى الداني في حروف المعاني (١٦٧).

[8] المغنى (٢/٣٦٢).

[9] السابق، الدر المصون (٤/٤٤٦)، و لم أجد هذا القول في الموضع المشار إليه في التبيان، فلعله ذكره في مصنف آخر.

وقد قال المثبتون لهذه الواو: إن من خصائص كلام العرب إذا عدُّوا قالوا: واحد اثنان... وثمانية ؛ إشعاراً بأن السبعة عندهم عدد كامل. واستدلوا ببعض الآيات منها: ﴿سبعة وثامنهم كلبهم﴾[1] و ﴿وفتحت أبوابها﴾[2] و ﴿ثيِّباتٍ وأبكاراً﴾[3] وغير ذلك من الآيات.

وقد عرض لهذه القضية بعض المحققين وأنكروا وجود هذه الواو وردُّوا على ما احتج المثبتون به ، ومن هؤلاء الفارسى كما ذكر المرادي [4] وابن هشام [5] والسمين الحلبي [6] وغيرهم.

وقد عرض ابن القيم لهذه المسألة وافتتحها بقوله: «قولهم إن الواو تأتي للثمانية ليس عليه دليل مستقيم»[7] .

أمَّا السخاوي فقد أثار هذه المسألة عند عرضه لقوله تعالى: ﴿سبعة وثامنهم كلبهم﴾ وقوله تعالى: ﴿وفتحت أبوابها﴾ وردَّ على القائلين بوجود واو الثمانية ووجَّه الواو في بعض الآيات التي احتجوا بها. وجهها هو على أن الأولى لابد من دخولها لصحة المعنى، والثانية على أنها واو الحال، وفي ذلك يقول: «وزعم قوم أن هذه واو الثمانية، وليس عند العرب للثمانية واو. وأما سورة التحريم قوله: «ثيبات وأبكاراً»[8] فتلك الواو واجبة الدخول سواء كان ثالثة أو رابعة أو ما سوى ذلك؟ لأنه لو قال: ثيبات أبكاراً لاجتمع الضدان، وقد كان القاضي الفاضل يعتقدها واو ثمانية، فرد عليه أبو الجود بما ذكرته، فقال: أرشدك الله يا أبا الجود، وأما سورة الزمر وقوله: «وفتحت أبوابها»[9] في صفة أهل الجنة فليس ذلك لأن أبواب الجنة ثمانية كما زعموا، فإنه لم يسبق ذكر عدد، وإنما

---

[1] الكهف : ٢٢ .

[2] الزمر : ٧٣ .

[3] التحريم : ٥ .

[4] الجنى الدانى : ١٦٨ .

[5] المغنى (٣٦٦٢/٢) وما بعدها.

[6] الدر المصون (٥٠٨/٣) وقد ذكر قول أبي البقاء هنا وقال: وهذا قولٌ ضعيف جدًا .

[7] بدائع الفوائد لابن القيم (٥١/٣) ط دار الكتاب العربي/ بيروت دت . قد فصل الردَّ على المثبتين تفصيلا حسنًا، فلينظر.

[8] التحريم : ٥ .

[9] الزمر :٧٣ .

هذه الواو واو الحال، والتقدير: جاءوها وقد فتحت أبوابها. كما تعد الدار نزلاً للضيف وتكنس وتفتح أبوابها.»[1]

٦ - هل يؤكد المضارع في جواب الأمر بالنون؟

جمهور النحاة لا يجيزون توكيد المضارع في جواب الأمر في الاختيار [2] ولكن السخاوي- فيما يبدو لي- خالف الجمهور في ذلك، حيث عرض لقوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [3] ثم قال: «يجوز أن يكون جواباً للأمر وأن يكون نهياً» فقد أجاز السخاوي وجهين:-

الأول: أن «لا يحطمنكم» جواب للأمر «ادخلوا»، وهذا يعني أنه جعل «لا» نافية. وبذلك فهو يجيز توكيد المضارع في جواب الأمر وهذا بالنون والحق أنه تبع الزمخشري في هذا، فقد قال: «فإن قلت: «لا يحطمنكم» ما هو؟ قلت: يحتمل أن يكون جواباً للأمر، وأن يكون نهياً بدلاً من الأمر...»[4] . وقد اعترض أبو حيان على كلام الزمخشري الأول بقوله: «أما تخريجه على أنه جواب الأمر فلا يكون ذلك إلا على قراءة الأعمش؛ فإنه مجزوم مع أنه يحتمل أن يكون استئناف نهي»[5] وصرح أبو حيان بعدم جواز هذا الوجه مع بقاء النون وجعل ذلك خاصّاً بالشعر واحتج بأن توكيد المضارع بالنون لا يجوز إلا في جواب الشرط في ضرورة الشعر، وعليه فإنه من باب الأولى ألاّ يجوز في جواب الأمر، ثم إنه لم يسلّم بكون «لا يحطمنكم» واقعة في جواب الأمر، وختم اعتراضه على هذا

---

[1] تفسير السخاوي (١٠٧ب). ، وينظر أيضًا الورقة (٢٣٤ب).

وكلام السخاوي ظاهر في رفضه لواو الثمانية ولكنه تجدر الإشارة إلى إشارة السخاوي إلى رجوع شيخه القاضي الفاضل عن رأيه لمّا ذكره أبو الجود وهو شيخ السخاوي أيضًا، ولكن مع هذا فقد وجدت ابن هشام يقول في «المغني» عند عرضه لقوله تعالى: ﴿ثيبات وأبكارا﴾ : ذكرها القاضي الفاضل وتبجح باستخراجها، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي...» المغني (٣٦٤/٢) ولا أدري هل اطلع ابن هشام على تفسير السخاوي أم لا؟ مع أنه قد نقل عن السخاوي -كما تقدم- في موضعين من المغني، وعبارة ابن هشام التي نسب فيها «التبجح» إلى القاضي الفاضل تثير العجب من أسلوب هذا الفاضل وروقوعه فيما عابه على الآخرين كأبي حيان وتدعو إلى الدهشة. وما هكذا يجب أن يكون النقاش بين العلماء فرحمة الله عليهم أجمعين.

[2] حاشية الصبان (٢١٩/٣)، الدر المصون (٣٠٢،٣٠٣)، الكتاب (٥/٥/٣).

[3] النمل : ١٨ .

[4] الكشاف (٣٥٦/٣).

[5] البحر المحيط (٦٢/٧). ويعني بذلك قراءة الأعمش ﴿ لا يحطمكم﴾ بتسكين الميم دون نون التوكيد . الدر المصون (٣٠٢/٥).

التوجيه بكلام سيبويه الذي يمنع مجيء النون في جواب الشرط؛ حيث قال: «وهو قليل في الشعر، شبهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير واجب»[1]

الثاني- من توجيهات السخاوي- : أن «لا يحطمنكم» نهيٌ.

ولم يفصل السخاوي أكثر من هذا، ولكن السمين الحلبي وجه النهي بتوجيهين:

١ - أنه نهي مستأنف لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب، وإنما هو نهيٌ للجنود في اللفظ، والمعنى للنمل، أي: لا تكونوا بحيث يحطمونكم، كقولهم لا أرينك ههنا.

وقد حمل السخاوي موضعاً آخر بمثل ما وجهه السمين الحلبي به هنا عند قوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾، قال: «... وهو كقول سيبويه: لا أرينك ههنا، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾[2] ،﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾[3]،[4] وعلى هذا الوجه- فيما يبدو- حمل السخاوي النهي هنا؛ على أنه نهي مستأنف.

والذي أجازه السخاوي في الوجه الأول مخالف لإجماع الجمهور، كما تقدم رأي سيبويه ضمن اعتراض أبي حيان، وقد استضعفه أبو البقاء بقوله: «وهو ضعيف، لأن جواب الشرط لا يؤكد بالنون في الاختيار»[5] .

ورجح أبو البقاء الوجه الثاني عند السخاوي- حيث ذكره أولاً ولم يعلق عليه [6] ولكن الفراء أجاز في هذا الموضع أن تكون «لا يحطمنكم» جواباً للأمر، أي: إن تدخلوا لا يحطمنكم، قال: فدخلت النون لما فيه من معنى الجزاء»[7] .

---

[1] البحر المحيط (٦٢/٧) ملخصًا. ولعله يشير إلى الخلاف في جازم الفعل في جواب الطلب هل هو شرط مقدر على رأي البصريين أم الطلب نفسه على رأي الكوفيين وكلام أبي حيان عندما اعترض على الفراء بتحويزه ذلك يفهم منه أنه يجيزه وذلك عندما جعل الفراء قوله تعالى: ﴿لا تصيبن﴾ جوابًا للأمر «اتقوا فتنة» وجعل منه قوله تعالى في الآية محل النزاع، وكل اعتراض أبي حيان أن الآية ليست من قبيل المثال، ومعنى هذا أنه يوافقه في الآية. فما معنى هذا؟ البحر (٤٨٣/٤).

[2] السجدة : ٣٣ .

[3] الأعراف : ٢٧ .

[4] السخاوي (٧٥أ).

[5] التبيان (١٠٠٦/٢) ت البجاوي وفيه تقرير أبي البقاء أن جازم الفعل في جواب الطلب شرط مقدر على مذهب البصريين.

[6] السابق.

[7] ينظر معاني الفراء (٤٠٧/١).

واحتجاج السخاوي هنا بما ورد في هذه الآية ومعنى الآية معه مستقيم فلم لا يجوز توكيد المضارع في جواب الأمر؟ وخاصة أنه مسموع.

ويتصل بالمسألة السابقة أيضاً مسألة أخرى:

٧ – هل يجوز توكيد المضارع المسبوق بلا النافية بالنون؟

الجمهور يمنعون توكيد المضارع في غير القسم أو الطلب أو الشرط على خلاف [١]. والمتبادر إلى الذهن من كلام السخاوي- على إيجازه الشديد- أنه يجيز هذا- أيضاً- على خلاف الجمهور وذلك مفهوم من جعله «لا يحطمنكم»[٢] جواب أمر- كما تقدم [٣] - حيث تكون «لا» هنا «نافية» ودخلت معها النون المؤكدة. ولكن السخاوي عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[٤] كان المتوقع أن يجعل قوله تعالى: ﴿لا تصيبن﴾ صفة لقوله تعالى «فتنة» بغير إضمار القول بناءً على ما تقدم من توجيهه الأول في الآية «لا يحطمنكم» بجعلها جواباً للأمر، ولكنه ذكر توجيهاً واحداً؛ قال: «واتقوا فتنة مقولاً فيها: لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة بل تعم» [٥] فأضمر السخاوي القول، و «لا» ناهية، والجملة حينئذٍ طلبية، والجمهور [٦] يمنعون وقوعها نعتاً، قال ابن مالك:

وَمَنَعُوا وُقُوعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

وهو رأي الزمخشري [٧] وابن هشام [٨].

وقد استضعف الصبَّان هذا الوجه، قال: «ولا يخفي أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم... فهذا الوجه عندي شديد الضعف» [٩] ومن هنا فإن اختيار السخاوي لهذا التوجيه في هذه الآية إشارة إلى عدم إجازته توكيد المضارع

---

(١) حاشية الصبان (٣/٢١٩، ٢٢٠)، شرح ابن عقيل (٢/٣٠٨)، المغنى (١/٤٦).

(٢) النمل : ١٨ .

(٣) المسألة السابقة.

(٤) الأنفال : ٢٥ .

(٥) تفسير السخاوى (٦٦ب).

(٦) ينظر: حاشية الصبان (٣/٢١٩).

(٧) الكشاف (٢/٢١٠).

(٨) المغنى (١/٢٤٦) ت محيى الدين.

(٩) حاشية الصبان (٣/٢١٩).

المسبوق بـ «لا» النافية بالنون، فما معنى ما تقدم في المسألة السابقة من إجازته كون «لا» نافية وبذلك أكد المضارع معها بالنون، وكيف يتفق مع إضمار القول هنا؟

والذي يبدو لي أن السخاوي يجيز أيضاً أن تكون لا نافية، أو ناهية، على أنه يجوز تشبيه لا النافية بلا الناهية، وعليه فدخول النون جائزة، والذي يدفعني إلى هذا القول، قول السخاوي: «بل تعم» فالإصابة عامة لا خاصة بالظالمين لأنها وصفت بأنها لا تصيب الظالمين، فكيف تكون خاصة بهم؟

وهذا ما قاله ابن هشام [1] وهو كلام جيد، وأيضاً فإن السخاوي قد جعل الجملة في الآية الأولى «لا يحطمنكم» جواب الأمر، وقد أجاز هذا الوجه ابن هشام في هذه الآية، قال: نعم، يصح الجواب في قوله:﴿ ادخلوا مساكنكم ﴾الآية؛ إذ يصح إن تدخلوا لا يحطمنكم [2] ؛ كما أجاز الوجه الثاني الذي ذكره السخاوي هناك، قال: ويصح أيضاً النهي على حد «لا أرينك ههنا»[3] وهو عين ما رآه السخاوي وعليه فإن التوكيد بالنون على الوجه الأول- أنها جواب أمر- سماعي، وذلك في حالة جعل «لا» نافية فالسخاوي اعتمد على السماع، وفي الحالة الثانية- على النهي- فالنون قياسية.

وفي الآية الثانية: لايصح الوجهان المتقدمان في الآية الأولى من قبل فساد المعنى [4] ولذلك عدل السخاوي عن هذين التوجيهين إلى رأيه المختار على ما تقدم وعليه فإنه جعل (لا) ناهية ودخول النون حينئذٍ جائز لاقتران الفعل بأداة الطلب، وهو ما ألجأه إلى إضمار القول سيراً منه على إجماع النحاة، وعليه فلا تعارض بين إجازته توكيد المضارع في جواب الأمر- خلافاً للجمهور- وبين إضمار القول قبل الجملة الواقعة نعتاً للنكرة اتفاقاً معهم[5] .

وفي إجازة توكيد المضارع في جواب الأمر مسبوقًا بلا النافية شذوذ وخروج على القياس كما قال ابن هشام [6] وقد أجاز ابن جني [7] وابن الحاجب [8] وابن مالك[9]

---

(1) المغني (٢٤٧/١) ت محيي الدين عبد الحميد.

(2) السابق.

(3) السابق.

(4) وهو معنى كلام ابن هشام في المغني (٢٤٧/١).

(5) راجع المغني (٢٤٧/١).

(6) المغني (٢٤٧/١).

وأبو حيان [1] ولست أرى مانعًا يجعل النحاة يمنعون توكيد المضارع المسبوق بلا النافية، فقد أجازوه قياسًا إذا كان هناك فاصل بينهما، فإجازته مع عدم وجود الفاصل أولى، كما أن السماع يؤيده، ومنه الآية المذكورة.

٨ – هل يجوز زيادة الأسماء ؟

البصريون لا يجيزون زيادة الاسم، وأجازه الأخفش. وقد عرض السخاوي لهذه المسألة في موضعين من التفسير ؛ أجاز الزيادة في الموضع الأول، واستبعده في الثاني !!، فعند قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾[2] قال: «إذا آمنوا بمثل ما آمنا به لكفروا؛ فنحن آمنا بالله وليس لله مثل يؤمن به؛ بل لفظة «مثل» زائدة، والتقدير: فإن دخلوا في الإيمان بمثل ما دخلتم فيه من الثبات على الحق وعدم [الريبة][3] والشك»[4] وعند قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا مِنْهُمْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ﴾[5] قال: أي: أعاليها، وقيل: اضربوا الرءوس؛ كقول الشاعر:

... ... وَأَضْرِبُ هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ [6]

وقيل: فوق زائدة، وهو بعيد؛ لأن الأسماء لا تزاد غالباً»[7] وموقف السخاوي يبدو مضطرباً في هذه المسألة؛ إذ صرح بجواز زيادة الأسماء فبدأ به توجيه الآية واختاره، وفي الآية الثانية اختار القول بأن «فوق» مفعول به على الاتساع؛ والسخاوي تابع للزمخشري الذي قال: فوق الأعناق: أراد أعالي الأعناق التي هي المذابح التي هي مفاصل» ومضمون

---

(1) حاشية الصبان (٢١٩/٣).

(2) الكافية (٤٠٢/٢) ط٢ دار الكتب العلمية/ بيروت ١٣٩٩هـ.

(3) شرح ابن عقيل (٣٠٨/٢).

(4) البحر المحيط (٦٢/٧).

(5) البقرة : ١٣٧ .

(6) غير واضحة في التفسير، والمثبت مناسب للسياق.

(7) تفسير السخاوى (١١ب).

(8) الأنفال : ١٢ .

(9) عجز بيت لعمرو بن الإطنابة، وصدره:

وإقحامى على المكروه نفسى ... ...

ينظر: الشذور (٣٤٥)، العمدة لابن رشيق (٢٩/١) ،الدر المصون (٤٠٤/٣).

(10) تفسير السخاوى (٦٦أ).

كلام الزمخشري القول بتصرف الظرف، ذكره السمين [1] وقال: «ليس بجيد؛ لأنه لا يتصرف»[2] والتوجيه الثاني الذي ذكره السخاوي هو التوجيه على زيادة «فوق» واستبعده السخاوي للعلة المذكورة.

فماذا يعني هذا مع أن الموضعين متقاربين في بداية الجزء الأول؟ والذي يبدو للباحث أن السخاوي اندفع للقول بالزيادة في الموضع الأول تأثراً عقديّاً؛ لأنه رأي في القول بالزيادة مخرجاً سريعاً للمسألة عقديّاً، والدليل عليه أنه لم يقطع بمنع الزيادة في الموضع الثاني بل قال «غالباً» أي: يمكن أن تزاد الأسماء، وبذلك يزول التعارض بين الموضعين- فيما يرى الباحث- والله تعالى أعلم.

٩ - هل يجوز استثناء الأكثر؟

قال العكبري: «ولا يجوز عند جمهور النحويين أن يكون المستثنى أكثر الجملة مثل: له عليَّ عشرة إلا ستة» وعلل ذلك بما يلي:-

١ - الاستثناء دخل الكلام في الأصل للاختصار أو للجهل بالعدد.

٢ - أن التعبير بالكل عن الأكثر جائز، فدخل الاستثناء لرفع الاحتمال وتعيينه للأكثر وهو عكس التوكيد؛ لأنه يعينه للكل ويمنع من حمله على الأكثر»[3].

وقد اختلف النحاة في الاستثناء من العدد على مذاهب:

الأول: الجواز مطلقاً واختاره ابن الصائغ.

الثاني: المنع مطلقاً واختاره ابن عصفور.

الثالث: المنع إن كان عقداً والجواز في غيره [4].

ومنعه أبو حيان [5] - أيضاً- فقال: واعلم أن الاستثناء لا يكون أكثر من المستثنى منه، فإن كان أكثر كان لا حكم له، وكان ملغىً بمنزلة ما لم ينطق به.... وفيه خلاف» وقد أجاز السخاوي استثناء الأكثر، وذلك عند عرضه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ

---

[1] ينظر : الدر المصون (٤٠٤/٣)، الكشاف (٢٠٤/٢).

[2] الدر المصون (٤٠٤/٣) وقد ذكر السمين الحلبي خمسة أوجه في توجيه كلمة فوق، وعلق على وجه الزيادة بقوله: «وهو قول أبي الحسن، وهذا عند الجمهور خطأ؛ لأن زيادة الأسماء لا تجوز».

[3] اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (٣٠٦/١) تحقيق غازي مختار طليمات.

[4] الهمع (٢٢٨/١) وينظر حاشية (٢) من اللباب (٣٠٦/١).

[5] تذكرة النحاة (٦٠٢/).

عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَ﴾ [1] قال: «قيل: إنه استثناء منقطع.... وإن كان متصلاً ففيه استثناء الكثير وإبقاء القليل»[2] ثم أكد السخاوي جواز استثناء الكثير بأن أورد قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [4] . فهنا قد أجاز السخاوي أن يكون الاستثناء متصلاً، وهو ما منعه العكبري عند عرضه لنفس الآية حيث قال: «استثناء ليس من الجنس؛ لأن جميع العباد ليس للشيطان عليهم سلطان..»[5] وتوقف السمين الحلبي واكتفى عند هذا الموضع بالإشارة إلى أنها مسألة خلاف»[6] والذي يعنيني هنا أن السخاوي قد خالف جمهور النحاة باختياره هذا والذي أيده بالنصوص القرآنية من حيث المعنى.

١٠ – حول ظاهرة القلب في اللغة.

عرض السخاوي لقول بعض النحاة بالقلب في قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ [7] واعترض على القول بأن الآية من باب المقلوب، ومَثَّل للمقلوب في باب المفردات والمركبات.

قال: «قيل في «وعده رسله»: إنه من باب المقلوب، وتقديره: مخلف رسله وعده، وهذا ليس بمقلوب، وهو مثل قول الشاعر:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهاَ مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ ... وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ [8]

إنما المقلوب في المركبات، كقوله: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ﴾ [9] لتنهض بالمفاتح، ومعنى قوله (ناء) بمعنى (حمل)، أي: نهض مائلاً إلى أحد شقيه، ومثله قوله تعالى: ﴿وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض وناء بجانبه﴾ [10] على قراءة من قرأ كذلك [11] .

---

[1] الحجر : ٤٢ .

[2] تفسير السخاوي (٩٦ب).

[3] يوسف: ١٠٣ .

[4] الأعراف : ١٧ ، و ينظر: تفسير السخاوي (٩٦ب).

[5] التبيان (٢٨٢/٢) تحقيق البجاوي.

[6] الدر المصون (٢٩٧/٤).

[7] إبراهيم : ٤٨ .

[8] من الطويل، مجهول القائل، ينظر: شرح أبيات سيبويه (٩٢/١)، أمالي المرتضى (٢١٦/١)، الهمع (١٢٣/٢)، الدرر (١٥٦/٢).

[9] القصص : ٧٦ .

[10] الإسراء : ٨٣ .

[11] هي قراءة ابن عامر كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٧٤/٦)، وينظر: الدر المصون (٤١٦/٤).

والمقلوب في المفردات، كقولهم: شاك السلاح، بمعنى شايك، وحرف هارٍ بمعنى هاير، ومن المركب قولهم: أدخلت الخاتم في إصبعي»[1] . هذا كلام السخاوي وهو في حاجة إلى وقفة معه في السطور التالية:-

نفي السخاوي أن تكون الآية من قبيل المقلوب [2] ، و لم ينف وجود ظاهرة القلب في اللغة ، مَثَّل للقلب في المفردات والمركبات، و لم ير الآية من قبيل أي من النوعين.

- نفي السخاوي القول بالقلب في هذه الآية واضح، ولكن تمثيله بالبيت- فيما يبدو لي- مشكل؛ إذ في البيت كثير من التوجيهات، فإذا انضم إلى هذا تعدد القراءات في الآية وتوجيهاتها زاد الإبهام واستغلق الأمر، ولكن في محاولة لفهم تمثيله بالبيت أقول: في قوله تعالى: ﴿فلا تحسبن ا لله مخلف وعدِه رسله﴾: العامة على إضافة «مخلف» إلى «وعده» [3] وفيها وجهان ذكرهما السمين الحلبي واختار الأول منهما وهو:

الأول:- القول بأن «مخلف» يتعدى لاثنين كفعله، وتقدم المعمول الثاني وأضيف إليه اسم الفاعل تخفيفاً. ونُقِلَ عن قطرب والفراء: أنه لمَّا تعدى إليهما جميعاً لم يبال بالتقديم والتأخير»، ونقل عن الزمخشري- أيضا- القول بذلك وتعليله لهذا التقديم.

الثاني:- أنه متعدٍ لواحد وهو «وَعْدِهِ» و «رُسُلَهُ» منصوب بالمصدر [4] .

وتمثيل السخاوي بالبيت المتقدم يفهم منه أنه يرى أن «مخلف» متعدٍ إلى مفعولين، والثاني متقدم على الأول. هذا تخريج السخاوي للآية والذي يمثل اعتراضاً على القائلين بالقلب في الآية والرد عليهم. فهل معنى هذا أن السخاوي ينكر القلب في اللغة؟ وتقدمت الإجابة بالنفي وقد أنكر جماعة من النحاة واللغويين القلب في اللغة، ومنهم ابن درستويه وقد أنكر ابن فارس وقوعه في القرآن، ويتساءل أستاذنا الدكتور/ محمد عامر: فعلى أي أساس أنكر ابن درستويه وقوعه في اللغة؟ وأنكر أستاذنا على ابن فارس أيضاً إنكاره في

---

[1] تفسير السخاوي (٩٥أ،ب).

[2] وقد اتفق معه السمين الحلبي واعترض توجيهها بالقلب، فقال: «ولكن متى أمكن عدم القلب فهو أولى» الدر المصون(٤/٤١٦).

[3] وهناك قراءة على نصب «وعده» وجر «رسله» ذكرها في الدر المصون وقال: ((قرأ جماعة))ولم ينسبها، وقال وهي كقراءة ابن عامر «قتل أولادهم شركائهم» ونقل تضعيف الزمخشري للقراءتين» (٤/٢٨١) وأقول: يجوز أن يكون السخاوي قائلا بهذه القراءة، وخاصة أني وجدته في المفضل يجيز الفصل بين المتضايفين في الاختيار مؤيدًا الكوفيين .

[4] الدر المصون (٤/٢٨٠،٢٨١). وفي قراءات الآية توجيهات أخرى اقتصرت على ما يحتاج إليه الحديث هنا. والمسألة مبسوطة في الدر (٤/٢٨٠،٢٨١).

القرآن الكريم وعلل ذلك بأن القرآن قد نزل بلسانٍ عربيٍّ مبين، جاء على سنن العرب في لغتهم، وردَّ على ابن فارس- أيضاً- بأنه قد وقع في القرآن، واستشهد بما استشهد به السخاوي من قوله تعالى: ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ واستشهد بقوله تعالى: ﴿يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلاَفٍ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [1] والقلب في المفردات كما مثل له السخاوي يشير إلى أنه يذهب مذهب البصريين الذين يرون أن القلب الصحيح كما في الأمثلة المذكورة، أما نحو «جبذ» و «جذب» فليس بقلب عند البصريين إنما هو من تعدد اللغات»، ولكنه قلب عند الكوفيين. وهنا سؤال جيد يطرحه أستاذنا الدكتور / محمد عامر: كيف يتسنى لنا التفرقة بين القلب وبين تعدد اللغات؟

وقد نقل السيوطي في المزهر عن علم الدين السخاوي قوله في المفضل شرح المفصل»: أن العرب إذا قلبوا لم يجعلوا للفرع مصدراً؛ لئلا يلتبس بالأصل؛ بل يقتصر على مصدر الأصل؛ ليكون شاهداً للإحالة؛ نحو يئس يأساً، وأيس مقلوب منه ولا مصدر له، فإذا وجد المصدران حكم النحاة بأن كل واحدٍ من الفعلين أصل؛ نحو: جذب وجبذ، وأهل اللغة يقولون: إن ذلك كله مقلوب»[2] ويعلق أستاذنا الدكتور / محمد عامر على قول السخاوي هذا بأنه ليس من الضروري اشتراط ألاَّ يكون للفرع مصدرٌ، وعلل ذلك بأن القلب يحدث بتبادل حرفين، كل منهما يحتل موضع الآخر، ويكفي أن يكون معنى كل منهما واحداً [3] . وهو اعتراض جيد؛ إذ ليس من الضروري هذا الشرط؛ إذ المعاجم- على كثرتها- لم تحط بكل ما نطق به العرب. ويتم أستاذنا كلامه برأي في أسباب ظاهرة القلب هذه، مرجعها إلى ميل المتكلم إلى السهولة في النطق، وأقول: إذا توجه هذا إلى القلب في المفردات، فما وجه السهولة في القلب في المركبات؛ على نحو ما مثل به السخاوي؟ فلعل هذا يأتي اعتماداً من المتكلم على فهم السامع، وحملاً من الطرفين على المعنى، وذلك عند أمن اللبس ويهمني هنا الإشارة إلى اعتراض السخاوي وتحليله مما لا يجعله مجرد ناقل لآراء الآخرين كما تبين لنا في هذه المسألة.

---

[1] آل عمران : ١٢٥، راجع شرح القصائد السبع دراسة نحوية وصرفية أ د/ محمد عامر (ص١١٩).

[2] ينظر : المزهر (٤٨١/١) النوع الثالث والثلاثون. ت محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ،دار الجيل بيروت ،دت .

[3] شرح القصائد السبع للدكتور محمد عامر (١١٨،١١٧).

المبحث الثالث : مذهب السخاوى النحوي فى ضوء التفسير

تمهيد: علم الدين السخاوي من نحاة القرنين السادس والسابع الهجريين وفي هذه الفترة كان عِلْمُ النحو قد وصل إلى مرحلة نضجه واكتماله وأصبح علماً شامخ البنيان، مكتمل الأركان، مما جعل دور النحاة في هذه الفترة يقتصر على الترجيح والاختيار والشرح والتحليل والتبويب والتنظيم لمصنفات السابقين وآرائهم وتتبع أفكارهم ومحاولة استقصائها والإحاطة بجوانبها.

وليس هذا عيباً في نحاة هذه الفترة؛ إذ هو نتيجة حتمية لميراث الفترات السابقة؛ ومع ذلك فقد أبدع النحاة في هذين القرنين في جمع آراء وأقوال العلماء المتقدمين من خلال كتبهم وعرضها مع المناقشة والترجيح وتقديم الحجة على ما يرجحونه، وقد يكون لبعضهم مواقف ينفرد بها في الرَّد على هذا الرأي أو ذاك، والحق أن نحاة هذين القرنين قد امتازوا بالمنهجية في التأليف والإبداع في التنظيم والتبويب والشرح والتحليل، ومعظم هذه الدراسات دارت في فلك شروح مصنفات المتقدمين وبرز منها في هذه الفترة شروح كتابي سيبويه والزمخشري: الكتاب والمفصل.

ومع كل هذا فإننا نجد بعض النحاة تغلب عليه صبغة ما قد تكون بصرية أو كوفية أو بغدادية... فتمثل هذه النزعة معظم آرائه واتجاهاته، فنراه يدافع عنها أحياناً ضد الطاعنين، أو نجد في مصنفاته أو آرائه ما يدل على نزعةٍ معينة إلى مذهب دون غيره ولكننا نفتقد التباين الذي لا يدع مجالاً للشك في بصرية نحويٍّ أو كوفيته كما كان الأمر سابقاً، وهذه نتيجة متوقعة بعد نمو ونضج هذا العلم، واكتمال أركانه، وخاصة إذا كان النحوي منصفاً.

والسخاوي- كغيره من النحاة- تأثر بالمدرستين العظميين، كما تقدم، والحق يقتضى القول بأن السخاوي لم يصرح بمذهبه النحوي أو بانتمائه إلى مدرسة بعينها ولكن يمكن استنباط مذهبه النحوي من آرائه ومصنفاته. وقبل الحديث عن مذهبه النحوي ينبغي الإشارة إلى أن بعض الدارسين قد ترك الحديث عن مذهبه النحوي [1] وبعضهم قال إنه

---

[1] مثل الدكتور/ أحمد هريدى الذى أحال على دراسة يقوم بها د/ عبد الكريم جواد كاظم. والباحث/ أحمد عثمان الذى دار حديثه فى الاتجاه النحوى حول اهتمام السخاوى بالمعنى (!!).

ذو اتجاه بصري وخفف حدة هذا الحكم بالتفريق بين المذهب و الاتجاه [1] ولكن يمكنني القول إن علم الدين السخاوي ذو اتجاه بغدادي [2] يميل إلى البصريين، و يجيء هذا الحكم نتيجة الاطلاع على مصنفاته وآرائه مع التركيز على دراسة المسائل النحوية والصرفية التى وردت فى التفسير ، وفيما يلي مناقشة هذه القضية من خلال مطلبين: الأول: من خلال ما تقدم والثاني: من خلال المصطلح عند السخاوي

المطلب الأول: من خلال ما تقدم فى ضوء الباب الأول

من خلال العرض السابق والذي عرض لموقف السخاوي من بعض الأصول النحوية وأدلة الصناعة ولموقفه من مدرسيتي البصرة والكوفة وكذا عرض مسائل الخلاف بين النحاة يتبين لي أن السخاوي قد اعتمد على الأصول النحوية لكل من المدرستين وتأثر بموقف كل مدرسة في بعض الأصول وخالفها في البعض الآخر، وكذلك في المسائل الخلافية فقد وافق كلاً من المدرستين في بعض المسائل وخالفها في البعض الآخر، وهذا بيِّن فيما تقدم.

المطلب الثاني: المصطلح النحوي عند السخاوي

استخدم السخاوي المصطلحات النحوية المختلفة البصرية والكوفية واستخدامه للمصطلحات في كتابه: «المفضل» على النحو التالي: الغالب أنه يجمع المصطلح البصري إلى الكوفي ويظهر هذا من عناوين الأبواب النحوية كأن يُعَنْوِن للباب بـ «النعت» وهو «الصفة» ... إلى غير ذلك على مرِّ الكتاب. وأحياناً أخرى يذكر المصطلح البصري فقط.

والأمر لا يختلف في التفسير، فاستخدام السخاوي المصطلح النحوي في التفسير يجمع بين المصطلحين البصري والكوفي على النحو التالي:

أولاً: الجمع بين المصطلحات البصرية والكوفية:-

ومن ذلك استخدام السخاوي لمصطلح الجر وهو مصطلح بصري ويقابله «الخفض» عند الكوفيين [3] ، الصفة- النعت [4] ، الفصل- العماد [5] .

---

[1] تحقيق (جـ١،٢) من المفضل مقدمة التحقيق قسم الدراسة (جـ٣/١٩٥) .

[2] سواء أطلق على هذا الاتجاه الذى يقوم على الانتقاء والاختيار اسم البغدادية أو الانتقائية على خلاف فى هذه المسألة ليس هذا محله، المهم تقرير انتماء السخاوى إلى هذا الاتجاه.

[3] تفسير السخاوى (٦٩أ، ١٤٣أ، ٢٥١أ...)

[4] تفسير السخاوى (٣ب، ٥٠ب، ٢٣٦ب).

[5] تفسير السخاوى (٢٧أ، ٩٣ب، ١٤١ب، ١٥١ب، ١٥٢أ، ١٠٨ب، ٢٧٨ب، ٣٠١ب).

وأحياناً يغلب المصطلح البصري في كل ما سبق. والمصطلح البصري في التفسير هو الأغلب ومن ذلك:- التمييز، الحال، البدل، اللام الفارقة [1] وبعض المصطلحات الكوفية تنفرد عند السخاوي ومنها:

- ما لم يسم فاعله [2] .
- الرَّد [3] .
- لام العاقبة، لام الصيرورة [4] .
- القطع [5] .

وفيما يلي وقفة مع هذين المصطلحين الأخيرين.

ثانيا : السخاوى والمصطلحات الكوفية :

١ - لام العاقبة أو الصيرورة.
٢ - القطع.

ليتبين لنا تأثر السخاوي بالمصطلحات الكوفية:-

١ - لام العاقبة [الصيرورة]

قال ابن هشام: «أنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشري: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة»[6]

وقال المرادى: «لام الصيرورة وتسمى «لام العاقبة» و «لام المآل» ذكرها الكوفيون والأخفش وقوم من المتأخرين، منهم ابن مالك»[7] .

وقد صرح السخاوي بهذا المصطلح وأطلق لام الصيرورة ولا العاقبة وجعل من ذلك اللام في قوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَ اللهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ﴾[8] فقال: «لام العاقبة والصيرورة، كقوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّاً وحَزناً﴾[9] ولم يلتقطوه لذلك، صارت العاقبة إليه والله أعلم»[10] .

---

[1] تفسير السخاوى (٢٦١أ، ٢٥١أ، ٩٥أ، ١٤١ب، ١٥١ت، ١٥٢أ، ١٠٨ب، ٣٢١ب).
[2] تفسير السخاوى (١٧أ، ٨٤أ).
[3] تفسير السخاوى (١١٧أ).
[4] السخاوى (٥٥أ، ١٨١ب) وهذه اللام فيها خلاف بين النحاة.
[5] السخاوى (٥٦ب) وسيأتى تفصيل القول فيه.
[6] المغنى (٢١٤/١).
[7] الجنى الدانى (١٢١).
[8] الأحزاب (٧٣).
[9] القصص : ٨ .
[10] تفسير السخاوى (٢٠٠أ) .

وعند قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ﴾[1] قال: «واللام في «ليكفروا» لام العاقبة»[2] وفي كلامه هنا مخالفة صريحة للبصريين ومن تبعهم كالزمخشري، ولكنه في موضع آخر متقدم على هذا الموضع قال: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾: «ليكونْ منصوب بلام كي التي للتعليل في مثل قوله «ضربت ابني للتأديب»، ولكن التعليل ههنا مجازٌ، لأن الالتقاط لا ينتج العداوة، ولكن لمَّا كانت العداوة قرينةً لهذا الفعل استعير له التعليل؛ كما يستعار لفظ الأسد للشجاع...»[3].

وكلام السخاوي هذا قريب جداً من كلام الزمخشري [4] فماذا يعني موافقته للزمخشري هنا بقوله بأن اللام للتعليل المجازي ومخالفته له في الموضع الآخر والذي نصَّ فيه بأن اللام لام العاقبة والصيرورة؟!

ويمكن الجمع بين النصوص بأن السخاوي يجيز في الآية الثانية «ليكون لهم» أن اللام جاءت على الوجهين التعليل المجازي وهو ما صرح به عند عرضه لهذه الآية، وأن تكون لام العاقبة والصيرورة كما صرح به في الآية الأخرى «ليعذب الله المنافقين» والذي يعنيني هنا تقرير اعتماد السخاوي هذا المصطلح الكوفي الذي أنكره البصريون ومن تابعهم وفي هذا موافقة صريحة للكوفيين [5].

---

[1] ينظر: الكشاف (٣/٣٩٤)، (٣/٥٦٥).

[2] الروم: ٣٣.

[3] تفسير السخاوي (١٨١ب).

[4] تفسير السخاوي (١٧٠ب).

[5] وفي نص السخاوي المذكور ثانيًا: موافقة أخرى للكوفيين؛ حيث صرح بأن الفعل «ليكون» منصوب بـ«لام كي» وفي ذلك موافقة للبصريين في استخدام المصطلح، ولكنه وافق الكوفيين في أنه جعل اللام ناصبة بنفسها، وقد تقدم في المسائل التي وافق فيها الكوفيين.

٢ - النصب على القطع

عبر السخاوي بهذا المصطلح في باب النعوت كما تقدم [١] ولكن المصطلح الذي أعنيه هنا هو ذلك المصطلح الكوفي المعروف عند البصريين بالحال [٢] وفيما يلي تعرض سريع للمواضع التي دعت إلى إثارة هذه المسألة حول مصطلح القطع". عندما عرض السخاوي لبعض الآيات صرح بالنصب على الحال ومن ذلك:

١ - عند قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾ [٣] قال: "آيةً : نصب على الحال، والعامل فيه اسم الإشارة"[٤] .

٢ - وعند قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ المُبِينِ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [٥] قال: "هدى وبشرى" إما نصب على الحال، أي: هادياً ومبشراً.."[٦]

ولكنه علّق على هذا التوجيه في مواضع أخرى بما يفيد معرفته بمصطلح القطع، ومن ذلك:-

١ - عند قوله تعالى: ﴿تلك القرى نقص عليك من أنبائها﴾[٧] قال: " "تلك" مبتدأ، و "نقص" الخبر ... ويجوز أن يكون "تلك" مبتدأ و "القرى" خبر، و "نقص" حال، أي: تلك القرى مقصوصاً عليك من أنبائها، وإن كان المعنى على الحال؛ كقوله: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً" و ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾؛ لأنه ليس المقصود الإخبار بأن هذه بيوتهم، وأن هذا بعلها؛ بل الإخبار بخواء البيوت وشيخوخة البعل"[٨] .

وقال أيضاً تعليقاً على قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾: نصب "شيخاً" على الحال، و "بعلي" هو الخبر، وليس بمحط الفائدة؛ لأن العجب إنما هو من ولادتها وهي عجوز وزوجها شيخ"[٩] ومناقشة السخاوي لوقوع "بيوتهم"، و "بعلي" أخباراً وقوله إن المراد

---

(١) ينظر : موقف السخاوي من البصريين.

(٢) ينظر: قطع التابع عن المتبوع (٤٠) للدكتور/ محمد عامر، شرح القصائد السبع للأنباري (٨٥) وما بعدها له أيضًا.

(٣) الأعراف : ٧٣ ، هود: ٦٤ .

(٤) تفسير السخاوي (٥٩ب، ٨٣أ).

(٥) النمل : ٢ .

(٦) تفسير السخاوي (١٦٢أ، ١٨٢ب).

(٧) الأعراف : ١٠١ .

(٨) تفسير السخاوي (٦٠ أ،ب).

(٩) السابق (٨٣أ).

الإخبار بخواء البيوت وشيخوخة البعل تدل على أن السخاوي كان قريباً من فهم الكوفيين الذين أعربوا المنصوب هنا على القطع؛ إذ المعنى مازال محتاجاً إلى هذا المنصوب رغم استيفاء الخبر، وكذلك في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ﴾... الآية ، وقد صرح السخاوي بالنصب على القطع في موضع آخر، وذلك عند عرضه لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا﴾[1] قال: « «ديناً» نصب على القطع»[2] وهو مصطلح كوفي، وتصريح السخاوي به ظاهر في هذا الموضع، فلعله وجد المصطلح الكوفي أقرب إلى حقيقة هذا المنصوب من التعبير بالنصب على الحال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمثلة المذكورة والتي وجهها السخاوي بالنصب على الحال جميعها المبتدأ فيها اسم إشارة، وفي مثل هذا نرى بعض الكوفيين يجعلون اسم الإشارة من أخوات كان فيجعلون المرفوع اسماً للتقريب والمنصوب خبراً له، في حالتين:

١ - أن يكون ما بعد «هذا»- واحداً يؤدي عن جميع جنسه، مثل: هذا الأسد مخوفاً.

٢ - أن يكون ما بعد «هذا» واحداً لا نظير له مثل: هذه الشمس طالعةً [3] ولكن تعليق السخاوي- كما تقدم- يفيد إدراكه لمعنى التقريب ولا أستطيع الجزم بمعرفته لهذا المصطلح، ولكن استخدامه لمصطلح القطع يجعلني أقول إنه يرى- مثل كثير من الكوفيين- أن القطع أشمل من التقريب فيطلقه عليه أيضاً. وقد طرح هذه القضية أستاذنا الدكتور/محمد عامر وتوصل إلى أن مصطلح القطع لا يقابل مصطلح الحال واستدل على ذلك بعرض المنصوب على الحال بعد المنصوب على القطع أو التقريب في كتب بعض الكوفيين [4] . إذن فقد اقترب السخاوي من المفهوم الكوفي في المواضع التي جعل النصب فيها على الحال وصرح بمصطلحهم في الموضع المذكور، وقد أجاد السخاوي وأحسن في ذلك؛ لأن مصطلح الكوفيين أقرب إلى المعنى المراد، في مثل هذه الأمثلة، يقول أستاذنا الدكتور/محمد عامر: ومن هنا نرى أن الكوفيين قد يكون لهم من الآراء ما

---

[1] الأنعام : ١٦١ .

[2] تفسير السخاوى (٥٦ب).

[3] ينظر : تفصيل ذلك فى شرح القصائد السبع دراسة نحوية وصرفية د/ محمد عامر (٨٧) وما بعدها، وهمع الهوامع (١/١١٣)، ومعانى الفراء (١/١٢،١٣).

[4] مثل كتاب الجمل المنسوب للخليل وهو لأبى بكر بن شقير، معانى الفراء، وينظر: شرح القصائد السبع دراسة نحوية وصرفية (٩٤،٩٥).

يفيد في توضيح معنى عن آخر. وعلينا في الدرس النحوي أن نبرز فكرهم في مثل هذه المسألة؛ فقد تفوقوا على البصريين فيها؛ لأن البصريين يعربون كل المنصوبات - في الأمثلة المذكورة - حالاً غير مفرقين بين المعاني التي عرضها علينا الكوفيون»[1] .

ثالثا السخاوى وبعض المصطلحات البصرية :

بين عطف عطف البيان و البدل .

واستخدام السخاوي للمصطلح الذي يختاره يدل على فهم دقيق لهذا المصطلح، فقد ذكر السخاوي عطف البيان في مواضع من التفسير منها: عند قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾[2] قال: «القرى» عطف بيان أو صفة ...»[3] .

وعند قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ﴾[4] قال: «... ويجوز أن يكون اسم الله عز وجل عطف بيان لذلك، ويجوز أن يكون صفة [5] وقد منع الزمخشري في الآية الثانية هذين الوجهين وقال: «... إلاّ أن المعنى يأباه»[6] .

ومن هذه المواضع عند قوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ﴾[7] قال: «أيوب» عطف بيان»[8] .

ومما يبين فهم السخاوي لوظيفة عطف البيان وأنه للبيان والإيضاح عند عرضه لقوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ﴾[9] قال: «فإن قلت: ما موقع﴿ ملك الناس، إله الناس﴾؟ قلت : هو عطف بيان لربِّ الناس؛ كقولك: اذكر عمر أبا حفص الفاروق، بَيَّنَ بـ «ملك الناس» ثم زيد بياناً بـ «إله الناس»؛ لأنه قد يقال لغير رب الناس؛ كقوله ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ﴾[10] وقد يقال: ملك الناس، فقد يطلق على

---

[1] السابق (٩٥).

[2] الكهف : ٥٩ .

[3] تفسير السخاوى (١٠٩ب).

[4] فاطر : ١٣ .

[5] تفسير السخاوى (٢٠٨ب).

[6] الكشاف (٦٠٥/٣).

[7] الأنبياء : ٨٣ .

[8] تفسير السخاوى (٢٢٧أ).

[9] الناس : ٢ ، ٣ .

[10] التوبة : ٣١ .

الآدميين، وأما: إله الناس فلا ينطلق إلا على الله وحده وإنما كرر «الناس» مع أن الفهم كافٍ بإثباته في الأول فلو قال: أعوذ برب الناس ملكهم إلههم؟ وإنما جاء مكرراً لأن عطف البيان للبيان فكان مظنَّةٍ للإظهار دون الإضمار [1] وفهمه لهذا المصطلح وحقيقته ظاهر جليٌّ في تعليله المتقدم، وقد عرض السخاوي هذه القضية وبين الفرق بين عطف البيان والصفة وبينه وبين البدل، فقال: اعلم أن جماعة من النحاة أسقطوا عطف البيان؛ لأنه أشبه البدل؛ لأن من المواضع ما يصلح أن يكون بدلاً، وعطف بيان وصفة وتأكيداً، فإذا قلت: رأيت زيداً أبا عمروٍ جاز أن يكون الثاني صفة على تأويل والد عمرو وجاز أن يكون بدلاً، وجاز أن يكون عطف بيان إذا كانت الكنية أشهر من الاسم، وإذا قلت: رأيت زيداً زيداً جاز أن يكون الثاني تأكيداً، وجاز أن يكون عطف بيان على حسب مراد المتكلم.

وإذا قلت: مررت بالضارب الرجل زيد لم يكن إلا عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل يقدر في موضع الأول، وإذا قدرت في موضع الأول قلت: مررت بالضارب زيدًا، وذلك لا يجوز؛ لأنك لا تفيد بهذه الإضافة خفة.

وأنشد سيبويه للمرار الأسدي:

أَنَا ابْنُ التَّارِكَ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا [2]

وإنما جرَّ (بشراً) لأنه عطف بيان، وعطف البيان كالصفة، فكما يجوز يا زيدُ الظريفُ، ولا يجوز: يا الظريفُ كذلك يقال في عطف البيان: هذا التارك البكري بشرٍ، ولا يجوز: هذا التارك بشرٍ. وغلطه محمد بن يزيد في هذا، وقال: الرواية بشراً- بالنصب- وقال: إنما جاز (التارك البكري) لأنه كالضارب الرجل فلما جئت ببشرٍ وجعلته بدلاً صار مثل: أنا الضارب زيداً، الذي لا يجوز فيه إلا النصب.

وقال أبو علي: يجوز أن يكون (بشر) بدلاً من التارك لأن البدل ليس من حدِّه أن يقدر في موضع المبدل منه، ألست تقول: الذي مررت به أبي محمد، بإجماع؟، ولو أحللته محل الهاء المبدل منها لخلت الصلة من عائد.

---

[1] تفسير السخاوي (٣٥١ب).

[2] الخزانة (١٩٣/٢، ١٩٤)، شرح الكافية (٣٨٠/٢)، المغني (٥٠٧/٢)، ابن يعيش (٧٣/٣)، المعجم المفصل (٢٤٥/٤، ٢٤٦).

وإذا قلت: لقيت قومك زيداً وعمراً وبكراً- جاز أن يكون بدلاً وأن يكون عطف بيان، وإنما يفترقان في المعنى؛ لأنك في البدل كأنك قلت: لقيت زيداً وعمراً وبكراً، وفي عطف البيان إنما أردت بيان القوم وكشفهم؛ لأن الأول في باب عطف البيان هو الذي يعتمده الحديث كالقوم، والذي بعده جاء ليوضح أمره ولم يكن معتمد الحديث وهو قولك: زيداً وعمراً وبكراً، فهذا فرق في المعنى بين حقيقة البدل وعطف البيان وكذلك إذا قلت مررت بالغلام هذا، هو عطف بيان ولم يكن بدلاً؛ لأن الألف واللام في (الغلام) للعهد والمعهود هو (هذا). ومن عطف البيان قوله عز وجل ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾[1] ﴿وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ﴾[2] ﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾[3] ونظائره ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي﴾[4] فهارون عطف بيان لـ (وزيراً) وأجاز أبو القاسم أن يكون (أخي) أيضاً عطف بيان (لهارون)[5].

وقد اعترض بعض النحاة على هذا المصطلح وأنكره ومن ذلك ما قال الرضي: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليٌّ بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان؛ بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه؛ فإنه لم يذكر عطف البيان؛ بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل عبدالله، كأنه قيل له: بمن مررت، أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه، ومثل ذلك قوله عزَّ وجلَّ ذكره ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[6] وإن شئت قلت: مررت برجل عبدالله، كأنه قيل لك: من هو؟ أو ظننت ذلك، ومن البدل أيضاً: مررت بقوم عبدالله وزيد وخالد والرفع جيد».

ونفي الفروق التي ذكرها النحاة بين عطف البيان والبدل وقال: «وهذا الذي ذكرت هو الذي يقوى لي»[7]. وقد عرض السيوطي هذه المسألة ونقل آراء النحاة فيها ونقل كلام

---

[1] البقرة : ١٠٢ .

[2] البقرة : ١٣٣ .

[3] الأعراف : ٦٥ .

[4] طه : ٣٠ .

[5] المفصل شرح المفصل (٢/٢٠٦ظ،ب).

[6] الشورى : ٥٢،٥٣ .

[7] شرح الكافية (٢/٣٨٠-٣٨٤) ت يوسف حسن عمر.

السخاوي المتقدم عن كتابة «سفر السعادة» بلفظ قريب من المذكور [1] .وكلام السخاوى المذكور فى صدر هذه المسألة بأن بعض النحاة أنكر عطف البيان ، ولعله يعنى الكوفيين كما تذكر بعض كتب المصطلح . ، وهذا ما دعانى إلى عرض موقفه من هذا المصطلح .

مصطلحات خاصة بالسخاوي:

وقد يستخدم السخاوي مصطلحاً جديداً قد يكون نادراً أو غير مستعمل أو على الأقل غير مشهور بين النحاة والدارسين، ومن ذلك:

١ – لام التأريخ:

أطلق السخاوي هذا المصطلح عند قوله تعالى: ﴿هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر﴾[2] قال: «واللام في قوله تعالى- وذكر الآية- لام التأريخ، كما في قوله تعالى: ﴿ياليتني قدمت لحياتي﴾[3] أي: في زمن حياتي، ومثله قولك: جئتك لوقت كذا...»[4] .

ولم أقف على هذا المصطلح لغير السخاوي- فيما أعلم- وإن كان بعضهم قد جعلها هنا بمعنى «في»[5] . وأطلق السمين الحلبي: لام التوقيت [6] ومن هذا القبيل أيضاً:

٢ – المصادر الموحدة:

فعند قوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللهِ الذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيءٍ﴾[7] قال: «صنع الله» من المصادر المُوَحَّدة، ومثله: «صبغة الله» و «وعد الله» و «كتاب الله»[8] .

وكأن السخاوي يتوقع أن القارىء سيسأل: ما المقصود بهذا المصطلح الجديد؟ فيقول بعد ذلك: «وهذا المصدر يقصد به المبالغة، ولهذا أتبع كل واحد منهما بما يقويه؛ «صنع الله

---

[1] راجع الأشباه والنظائر (٤/٨٦-٩٦)، وينظر فى هذه المسألة : المغنى (٢/٥٠٧)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٧٣) وما بعدها).

[2] الحشر : ٢ .

[3] الفجر : ٢٤ .

[4] تفسير السخاوى (٢٩٥ب).

[5] الجنى الدانى (٩٩).

[6] الدر المصون (٦/٢٩٢).

[7] النمل : ٨٨ .

[8] تفسير السخاوى (١٦٩أ).

الذي أتقن كل شيء»،﴿ صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً﴾[1] ، ﴿وَعْدَ اللهِ لاَ يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ﴾[2]

ومما سبق يتبين لنا أن السخاوي قد استخدم المصطلحات البصرية والكوفية على النحو المذكور من الجمع بينهما أحياناً أو إفراد المصطلح البصري وهو كثير أو إفراد المصطلح الكوفي وهو قليل، كما تبين أن للسخاوي مصطلحاته الخاصة التي تدل على فهمه الدقيق لمدلول المصطلح.

... وبعد : فقد تركت الحكم على مذهبه النحوي ليكون مبنياً على استنتاج من واقع تحليل آرائه في ضوء التفسير وكذلك المفضل بقدر الحاجة، دون تقيد بحكم الآخرين، ولذلك جاء هذا الحكم المتقدم ببغدادية السخاوي في اتجاه المدرسة البصرية، وهذا لا ينفي اجتهاد السخاوي وإنصافه، بل لعل ذلك كان وراء بغداديته مع ميله إلى البصريين على نحو ما تقدم.

---

[1] البقرة : ١٣٨ .

[2] الروم : ٦ ، ينظر تفسير السخاوي (١٦٩ أ،ب).

الخـــــاتـمـــــة

نتائج البحث

وبعد هذه الرحلة مع الإمام علم الدين السخاوي وتفسيره ومصنفاته الأخرى يمكن القول إنه عالم قد أخلص نيته لله تعالى وابتغى وجهه سبحانه، كما يتبيَّن للمنصف أن الإمام نحويٌّ يعرف قيمة هذا العلم ويدرك أهميته، وليس أدلَّ على ذلك من كلامه في بدايات مصنفاته، وأنقل هنا كلامه في بداية كتابه «المفضل» حيث قال: «... والعلم كله جليل، وللنحو درجة من التفضيل؛ لدوران العلوم عليه، ونظرها بعيون الفاقة إليه، فالذي لا يحسنه: إن كان قارئاً فهو لاحن، وإن كان مفسراً أو محدِّثاً فهو واهٍ واهن، وإن كان فقيهاً فهو فقير، وإن كان متكلماً فهو حقير، وإن كان نظاراً فذو تقصير وباعٍ قصير، وإن كان خطيباً ففي يد اللُّكنةِ أسير، فما ظنُّك بعلم استمدت العلوم من دواته، واستندت إلى أدواته، وأجمع ما وضع فيه بسيطاً كتاب سيبويه، وأنفع ما ألف وجيزاً مضبوطاً كتاب المفصل، لمن استغنى بمختصر واقتصر عليه، إلا أنه مبهم على الأفهام، مرتج عند أكثر الأنام وقد أوضحت في هذا- بعون الله- طرقه، وفتحت مستغلقه وسميته بـ «كتاب «المفضل» ورغبت إلى مَنْ أمتنُّ به وحده أن يجعله ذخيرة عنده»[1].

- وكما يدرك لهذا العلم قيمته، فإنه يدرك قيمة علمائه، فكثيراً ما يثني على العلماء، من ذلك قوله مبيناً مكانة الزمخشري: «ولم يأت بعد ابن جنٍّ أحد له بسطة في هذا الشأن يماثل بها من تقدَّم إلا صاحب المفصَّل؛ فإنه رجح المتقدمين، وفاق في طريقته الأقدمين».

- والسخاوي عالم له منهجه الواضح في مصنفاته، وغالباً ما يلتزم بمنهجيته التي يشترطها في بداية مصنفاته، وأنقل هنا منهجه في التفسير، حيث تحدث أيضاً عن مكانة هذا العلم ومنهجه في تفسيره، قال السخاوي: «أمّا بعد فالعلوم المتعلقة بالقرآن كثيرة لا تحصى، وأجلها ما يبحث فيه عن ألفاظه ومعانيه ويستقصى، والمصنفات فيه بين أمرين: طويلة لا تنضبط للآمل، وقصيرة لا يحصل منها ذو الأرب على طائل، فاستخرت الله تعالى في سلوك طريق متوسط، لا بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل، ساعياً في تهذيب الألفاظ وتحريرها وإيجازها وتسييرها، مشيراً إلى عيون القصص بأحسن إشارة، متوخياً في

---

[1] المفضل (١/٢ر).

الإعراب والأقوال وغيرها أوجز عبارة، وهو عمدة لمن اعتمد عليه، وا لله أسأل أن يجعله خالصاً لوجه، موجباً للفوز لديه، وهو حسبي ونعم الوكيل»[1] .

- والسخاوي عالم موسوعي، يتضح ذلك بنظرة سريعة إلى مصنفاته حيث تنوعت في اللغة والنحو والقراءات والأدب- كما تقدم.

- وللسخاوي شخصيته النحوية المميزة والتي حاولت إبرازها كما اتضحت لي معالمها في ضوء التفسير فوجدته مجتهداً منصفاً ناقداً، ورغم أن آراءَه- شأن علماء هذه الفترة- لم تَعْدُ ترجيحاً لرأي على آخر، أو اختيار لتوجيه معين، إلا أنه اتسم بالاجتهاد والإنصاف معاً، ويتضح ذلك من هذا الكم الهائل من المسائل الخلافية التي وردت في التفسير والتي تم عرض بعضها من خلال هذا البحث واتضح من خلالها إنصاف السخاوي واجتهاده حيث اختار آراء البصريين في بعض المسائل وآراء الكوفيين في البعض الآخر، وليس معنى ذلك أنه كان مجرد ناقل لآراء الآخرين، بل تبين أنه له شخصيته النحوية؛ حيث يعرض المسألة ويناقشها وقد يعترض ويحلل، والتفسير- ومصنفاته- مليئة بالملاحظ الدقيقة التي تنم عن شخصية نحوية مجتهدة منصفة.

كما تبين أن السخاوي ذو موقف مميز عن النحاة في بعض الأصول النحوية كقبوله لجميع القراءات واحترامها، واحتجاجه بالشاذّ فيه، واحتجاجه بالحديث الشريف وتوسعه في ذلك، وهو موقف يحمد للسخاوي.

وكذا في احتجاجه بكلام العرب، وقد عادل السخاوي بين احترامه للقياس والسماع معاً، واختياره السهولة واليسر والبعد عن التعقيد والجدل العقيم ويظهر ذلك جليّاً في تعليلاته ومناقشاته التي كانت نتيجة تفكيره النحوي القويم.

ونصوص التفسير والتي نقلت بعضها فيما تقدم تؤكد نسبة النصف الثاني من التفسير إلى الإمام السخاوي، أي أن التفسير كاملاً للسخاوي، بحيث يمكن مراجعة بعض هذه النصوص على مصنفاته فنجد نصوصاً بعينها [2] وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه.

---

[1] تفسير السخاوى (٢أ).

[2] وهذا الدليل لم يذكره الأستاذ أحمد عثمان ضمن أدلته التى أوردها فى تأكيد نسبة التفسير وتوثيقها. راجع: « الاتجاهات الأدبية فى تفسير السخاوى» للباحث المشار إليه مع أنه قدّم أدلة جيدة ومقنعة ينظر: (١٢٢) وما بعدها. وراجع من هذه المواضع -

كما رجحت وجود تفسيرين للسخاوى، وتفسيره الـذى بين يـدى واحـدٌ منهمـا ولعـل المستقبل يكشف النقاب عن الآخر .

ومن أهم نتائج هذا البحث أنه تأكد لدى مدى أهمية الدراسات التطبيقية عامـة وأهميـة هذه الدراسة خاصةً؛ لأنها كشفت عن التوافق شبه التام بين آراء السخاوى فى مصنفاتـه النظرية وبين آرائة التطبيقية التى وجدتها فى التفسير وإن كان ثم خلاف فليـس جوهريًـا وربما كان سببه اقتضاب السخاوى الذى شرطه فى مقدمـة التفسـير كمـا تبـين لى أيضًـا مدى تأثر السخاوى بعلماء البصرة وخاصة سيبويه واعتماده على آرائه وكتابه.

وكذلك فإن تأثر السخاوى بالزمخشرى واضح، ولكنه تـأير النـاقد المجتهـد المنصـف؛ أمـا تأثره فليس أدل على ذلك من اهتمامه بالزمخشرى من خلال:

١- مصنفاته شرحًا وتعليقًا.

٢- هذا الكم الهائل من الآراء التى نقلها عنه واختارها ، وابتدائه بهـا غالبـا ، والاقتصـار عليها أحيانا .

أما أن تأثره تأثر الناقد المجتهد، فإنه يتبين من خلال هذا الكم الكبـير -أيضًـا- مـن النقـد والاعتراض على ما يراه مخالفًا، ومستنده فـى ذلـك الدليـل والبرهـان وذلـك فـى مختلـف الاتجاهات، ولعل أبرزها الاتجاه العقدى حيث اعترض كثيرًا من آرائه على مـرِّ التفسـير، كقضية الرؤية وغيرها من مسائل الاعتقاد، والآراء النحوية أيضًا كمـا تقـدم فـى الفصـل الأخير من هذا البحث ؛ مما يكشف لنا عن إنصاف السخاوى واجتهاده.

وأخيرًا فيما يتصل بمذهبه النحوى فقد تبين لى أنـه بغـدادى المذهـب وليـس بصريًـا كمـا ذكرت الدراسات السابقة، واعتمدت فى ذلك على التفسـير وآرائـه النحويـة فيـه وفـى مصنفاته الأخرى واستخدامه للمصطلحـات النحويـة كذلـك إضافـة إلى مـا تبـين لى مـن موقفه من الأصول النحوية وأدلة الصناعة ومسائل الخلاف.

مثلا- التفسير ق(٣٣٤أ) مع جمال القراء وكمال الاقراء له (٦٣٤/٢)، التفسير (٢٥٦ب) مع «المفضـل» وسـفر السـعادة (١٧) من النص المحقق ت د/الطهراوى ...وقد أشرت إلى كثير من هذه النصوص فى مواضع متفرقة على مدى فصول هذا البحث .

توصيات البحث

وفي ختام هذا البحث يمكن القول إن توصياته تتمثل في جذب الانتباه إلى ضرورة محاولة استكمال مصنفات هذا الإمام العلم والتي مازالت في حاجة إلى جهود المخلصين من الباحثين ومن ذلك:-

١ - الأجزاء الناقصة من كتاب المفضل والتي تقدمت الإشارة إليها فيما سبق [١] .

٢ - شرحه على رائية الشاطبي وهو مخطوط، وكذلك مصنفاته في القراءات مثل عمدة المفيد، وغيرها [٢] .

٣ - تحقيق التفسير وإخراجه إلى عالم الوجود، وخاصة أنه يمثل صورة مصغرة «للكشاف» على مذهب أهل السنة والجماعة، ولذلك فإن لتحقيقه أهمية كبرى.

٤ - الاهتمام بالدراسات التطبيقية لما لها من كبير فائدة فى إرساء وترسيخ قواعد العلوم المختلفة وقوانينها عن طريق التطبيق، كما أن آراء العالم التطبيقية تمثل الصورة النهائية والحقيقية لاختياراته.

وختاماً... فهذه محاولتى لإلقاء الضوء على علم الدين السخاوى ومحاولة إبراز جهوده النحوية من خلال تفسيره للقرآن العظيم وهذا جهد المقل، فإن أكن أحسنت فمن الله تعالى، وإن أكن قصَّرت فمن نفسي والتقصير طبع البشر والكمال لله تعالى وحده.

ولا أملك إلا أن أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الباحث

---

[١] راجع الجزء الخاص بالدراسات السابقة من هذا البحث.

[٢] " " " بمصنفات السخاوى " " " .

أهم المصادر والمراجع

أهم المصادر والمراجع

أولاً : المصادر:

١ – القرآن الكريم .

٢ – تفسير القرآن العظيم : علم الدين السخاوي مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٩) تفسير .

٣ – المفضل في شرح المفصل : علم الدين السخاوي مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٤٩٥٤) نحو ، ميكروفيلم رقم (١٨٥٢١) .

٤ – سفر السعادة وسفير الإفادة : علم الدين السخاوي – تحقيق أ / محمد أحمد الدالي . مطبوعات مجمع اللغة العربية / دمشق ط١ ١٩٨٣ م .

ثانياً : المراجع :

أ – المراجع المخطوطة :

* الاتجاهات الأدبية في تفسير السخاوي : رسالة ماجستير بكلية الدراسات العربية - جامعة المنيا للباحث / أحمد عثمان أحمد . ١٩٩٣م تحت رقم (٦٠١) .

* تحقيق الجزء الثالث من كتاب المفضل شرح المفصل للسخاوي رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر .. للدكتور / يوسف محمد محمود عبد الغني - ١٩٨١م تحت رقم (٢٦٧٨) .

* تحقيق الجزء الرابع من المفضل شرح المفصل للسخاوي : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر . للدكتور / محمود السيد الدريني - ١٩٩٢م تحت رقم (٢٨٥٥) .

* تنوير الدياجي في تفسير الأحاجي : علم الدين السخاوي مخطوط ، نسخة مصورة بمعهد المخطوطات تحت رقم (١٦٠) أدب . ١٨٦ ورقة .

* التوهم عند النحاة : رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة للباحث / عبد الله أحمد جاد الكريم - ١٩٩٨م تحت رقم (١١٢٧) .

• جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات النحوية : رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة للدكتور / عبد الرحمن شاهين - ١٩٦٩م تحت رقم (١٠٨) .

• دراسة المسائل النحوية والصرفية في سفر السعادة وسفير الإفادة : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر للدكتور / محمد أحمد الطهراوي - ١٩٩٠م تحت رقم (٢٦٧٨) .

• سفر السعادة وسفير الإفادة ، دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراه بكلية الآداب - جامعة القاهرة للدكتور / أحمد عبد المجيد هريدي - ١٩٧٨م ، بالمركزية تحت رقم (٢٧٧١) .

• ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية : رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم جامعة القاهرة للدكتور / محمد أشرف مبروك - ١٩٩٤م تحت رقم (٩٧٩) .

• العلة ودورها في إثبات الحكم النحوى أو نفيه : رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - للباحث / إبراهيم محمد السيد منصور - ١٩٩٨م تحت رقم (١١٢٨) .

• الكافي شرح الهادي للزنجاني ، دراسة وتحقيق : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية للدكتور/ أحمد فجال - ١٩٧٦م تحت رقم (٤١٥,١) نحو .

• مدرسة البصرة النحوية : رسالة ماجستير بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة للدكتور / عبد الرحمن السيد - ١٩٥٨م تحت رقم (١٩) .

• المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجريين : رسالة دكتوراه بدار العلوم - القاهرة للدكتور / عبد العال سالم مكرم - ١٩٦٢م تحت رقم (٣٢) .

• المفضل وأثره في الدراسات النحوية في القرن السابع الهجري : رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر للدكتور / عبد الكريم جواد كاظم - ١٩٧٩م تحت رقم (١٤٠٧) .

• مناهج البحث عند النحاة العرب : رسالة دكتوراه بكليـــة دار العلـــوم - جامعة القاهرة للدكتور / علي محمد أبو المكارم - ١٩٦٧م تحـــت رقـــم (٦٥١) .
• نظم الضوابط النحوية :المنسوب خطأ إلى السخاوي وهو لـــ (المهلبي) وسماه السيوطي : نظم الفرائد نسخة مصورة عن دار الكتـــب المصريـــة بمعهد المخطوطات تحت رقم (١٧٧) نحو .

المراجع المطبوعة :

• أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة د / أحمد مكي الأنصـــاري - القاهرة ١٩٦٤م .
• أبو علي الفارسي د / عبد الفتاح شلبي - القاهرة ١٩٥٨م .
• إحياء النحو: الأستاذ / إبراهيم مصطفى - طـــ دار المعارف ١٩٦٥م .
• الأدب المفرد : محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق الشيـــخ / محمـــد ناصر الدين الألباني طـــ١ ابن تيمية ١٩٦٤م .
• الأزهية في الحروف : علي بن محمد الهروي - تحقيق أ / عبد المعيـــن الملوحي ، طـــ مجمع اللغة العربية - دمشق ١٩٧١م .
• أسرار العربية : ابن الأنباري . تحقيق أ / محمد بهجت البيطار . طـــــ مطبعة الترقي - دمشق ١٩٥٧م .
• الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي - طـــ١ - ت د / عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م طـــ١ تحقيق مجموعـــة مـــن الأساتذة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١ م .
• الأصول في النحو : محمد بن سهل بن السراج - تحقيق د / عبد الحسين الفتلي - طـــ٣ مؤسسة الرسالة / بيروت ١٩٨٨م .
• الأصول : دراسة أبستمولوجية ، د / تمـــام حســـان - طـــــ١ الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م .
• أصول النحو العربي : د / محمد عيد - ط عالم الكتب ١٩٨٩م .

* أصول النحو العربي : د / محمود أحمد نحلة - ط دار العلوم العربية - بيروت ، د ت .

* الأعلام : خير الدين الزركلي - ط٧ دار العلم للملايين / بيروت ١٩٨٦م .

* الاقتراح في أصول النحو : السيوطي - تحقيق د / أحمد محمد قاسم - وآخر ، ط١ السعادة ١٩٧٦م .

* أمالى ابن الشجري : علي بن محمد بن حمزة - تحقيق د / محمود محمد الطناحي - ط١ الخانجي ١٩٩٢م .

* إنباه الرواة على أنباء النحاة : أبو الحسن علي بن يوسف القفطي - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار الكتب المصرية ١٩٧٣م .

* الإنصاف في مسائل الخلاف : ابن الأنباري - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - ط المكتبة العصرية - بيروت ١٩٩٣م .

* الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، مطبوع بحاشية الكشاف: الشيخ أحمد الإسكندري - ط دارة المعرفة / بيروت د ت.

* الانتصاف من الإنصاف ، بحاشية الإنصاف : الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد - ط المكتبة العصرية / بيروت ١٩٩٣م .

* الأنموذج : جار الله الزمخشري - ط دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٨١م .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري : تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد ط٣ دار الجيل ١٩٧٩م .

* الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي : تحقيق د / مازن المبارك - ط٤ دار النفائس - بيروت ١٩٨٢م .

* الإيضاح في شرح المفصل : عثمان بن عمر -المعروف بابن الحاجب ، تحقيق د/ موسى بناي العليلي - ط وزارة الأوقاف العراقية (مطبعة العاني - بغداد) ١٩٨٢ م .

* البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي - تحقيق الشيخين / علي محمد معوض - وعادل أحمد عبد الموجود - ط دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٩٣م .
* بدائع الفوائد : ابن قيم الجوزية - ط دارالكتاب العربي – بيروت د ت .
* برنامج التجيبي : القاسم بن يوسف التجيبي السبتي - تحقيق وإعداد/ عبد الحفيظ منصور - ط الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس ١٩٨١م .
* البرهان في علوم القرآن : للزركشي - تحقيق / يوسف عبد الرحمن المرعشلي - وآخرين ، ط١ دار المعرفة - بيروت ١٩٩٠م .
* البسيط في شرح الجمل للزجاجي : عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله السبتي - تحقيق د / عياد بن عيد الثبيتي - ط دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٨٦م .
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين السيوطي - ط الحلبي ١٩٦٤م .
* البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري – تحقيق د / طه عبد الحميد السقا - ط دار الكاتب العربي القاهرة ١٩٦٩م .
* تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان – ترجمة أ / عبد الحليم النجار - ط دارالمعارف / مصر ١٩٦٢م .
* تاريخ الإسلام : محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق / عمر عبد السلام تدمري - ط١ دار الكتاب العربي / بيروت ١٩٩٠م .
* التبيان : للطوسي - تحقيق وتصحيح / أحمد حبيب قصير - مطبعة النعمان ١٩٦٦م .
* التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري - تحقيق / علي محمد البجاوي - ط دار الشام للتراث / بيروت ١٩٧٦م .
* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : للعكبري - تحقيق د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - ط١ دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٨٦م .

* تذكرة النحاة : أبو حيان محمد يوسف الأندلسي - تحقيق د / عفيف عبد الرحمن - طـ١ مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٦م .
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : جمال الدين ، محمد بن عبد الله بن مالك - تحقيق / محمد كامل البيطار - ط دار الكاتب العربي ١٩٦٧م .
* التصريح بمضمون التوضيح : الشيخ خالد الأزهري - ط الحلبي د ت .
* تفسير القرآن العظيم : ابن كثير - ط الحلبي ، د ت .
* التفسير الكبير ((مفاتيح الغيب)) : الفخر الرازي - ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٠م .
* تقويم الفكر النحوي : أ د / علي محمد أبو المكارم - ط دار الثقافة - بيروت ١٩٦٠م .
* تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : ابن حجر العسقلاني - طـ١ مؤسسة قرطبة / القاهرة ١٩٩٥م .
* جامع البيان عن تأويل آي القرآن : محمد بن جرير الطبري - تحقيق وتعليق / محمود أحمد شاكر - ط دار المعارف ١٩٥٧م ، و طـ١ دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٢م .
* الجامع لأحكام القرآن : القرطبي - ط دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧م .
* جمال القراء وكمال الإقراء : علم الدين السخاوي - تحقيق د / حسين علي البواب - طـ١ مطبعة المدني / مكة المكرمة ١٩٨٧م .
* الجني الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي - تحقيق د / فخر الدين قباوة - وآخرين ، طـ٢ دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٨٣م .
* حاشية الأمير على مغنى اللبيب : العلاّمة الأمير - ط الحلبي د ت .
* حاشية الجمل المسماة بـ ((الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية)) سليمان بن عمر العجيلي - الشهير بـ " الجمل " ط البابي الحلبي د ت .
* حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : ط دار صادر- بيروت ، د ت .

* حاشية الصاوي على تفسير الجلالين : الشيخ / أحمد الصاوي - ط المكتبة التجارية الكبرى ١٩٣٤م .
* حاشية الصبان على شرح الأشموني : الصبان - ط الحلبي د ت .
* حاشية القنوي على تفسير البيضاوي : محمد بن إسماعيل القنوي - ط المطبعة العامرة ١٢٨٦هـ .
* الحجة في القراءات السبع : ابن خالويه - تحقيق د / عبد العال سالم مكرم - ط٢ دار الشروق ١٩٧٧م .
* الحجة للقراء السبعة ، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام : أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي - تحقيق د / بدر الدين قهوجي وآخرين ، ط١ دار المأمون للتراث - دمشق ، بيروت ١٩٩٣م .
* حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة : السيوطي - المطبعة الشرفية - القاهرة د ت .
* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق أ / عبد السلام هارون - ط٣ مكتبة الخانجي ١٩٨٩ م .
* الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : د / فاضل السامرائي - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٧١م .
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أبو العباس بن يوسف بن محمد المعروف بـ " السمين الحلبي " تحقيق الشيخين / علي محمد معوض - وعادل أحمد عبد الموجود وآخرين - ط١ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٤م .
* الدر المنثور في التفسير بالمأثور : السيوطي - ط دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٩٥م .
* الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : أحمد بن الأمين الشنقيطي - مطبعة الجمالية - القاهرة ١٣٢٨هـ .
* درة الغواص في أوهام الخواص : القاسم بن علي الحريري - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط دار نهضة مصر / القاهرة ، د ت .

* ديوان الأعشى : ميمون بن قيس - تحقيق / محمد محمد حسين - طـ٧ مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٩٨٣م .
* ديوان جران العود النميري : عامر بن الحارث - تحقيق / حمُودي القيسي - طـ١ منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٩٨٢م .
* ديوان جرير بن عطية : تحقيق / نعمان أمين طه - طـ٣ دار المعارف/مصر، د ت .
* ديوان حسان بن ثابت : تحقيق / سيد حنفي حسنين - ط دار المعارف مصر ١٩٧٧م .
* ديوان الخرنق بنت بدر : رواية أبي عمرو بن العلاء - تحقيق / يسري عبد الغني عبد الله - دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٩٠م .
* ديوان طرفة بن العبد : دار صادر - بيروت ١٩٨٠م ، د ت .
* ديوان طفيل الغنوي : تحقيق / محمد عبد القادر أحمد - طـ١ دار الكتاب الجديد / بيروت ١٩٦٨م .
* ديوان العجاج : رواية عبد الملك بن قريب ، وشرحه ، تحقيق / عبد الحفيظ السطلي - مكتبة أطلس / دمشق د ت .
* ديوان الفرزدق : دار صادر - بيروت ، د ت .
* ديوان كثير عزة : تحقيق إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت طـ١ ١٩٧٢م .
* ديوان لبيد بن ربيعة : تحقيق إحسان عباس -الكويت طـ٢ ١٩٨٤م .
* ديوان مجنون ليلى : تحقيق / عبد الستار أحمد فراج - مكتبة مصر/ القاهرة د ت .
* الرد على النحاة : أحمد بن عبد الرحمن ، ابن مضاء القرطبي - تحقيق د / شوقي ضيف - طـ دار المعارف - مصر ١٩٨٢م .
* رصف المباني في شرح حروف المعاني : أحمد بن عبد النور المالقي - تحقيق د / أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية / دمشق طـ١ ١٩٧٥م .

• روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني : الألوسي - طـ دار الفكر / بيروت ١٩٨٧م .
• سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني - دراسة وتحقيق / حسن هنداوي - طـ١ دار القلم / دمشق ١٩٨٥م .
• سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي : أبو عبيد ، عبد الله بن عبد العزيز البكري - تحقيق/عبد العزيز الميمني - طـ٢ دار الحديث / بيروت ١٩٨٤م .
• سنن أبي داود : ط دار الحنان / بيروت ١٩٨٨م .
• سنن الترمذي : ط دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٨٧م .
• سنن الدار قطني : طـ٤ عالم الكتب / بيروت ١٩٨٦م .
• سنن الدارمي : ط دار الفكر / بيروت ١٩٧٨م .
• السنن الكبرى للبيهقي : ط دار المعرفة / بيروت د ت .
• سنن ابن ماجه : تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي - ط الحلبي د ت .
• سيبويه والقراءات : د / أحمد مكي الأنصاري - ط دار الاتحاد العربي، توزيع دار المعارف ١٩٧٢م .
• سير أعلام النبلاء : محمد بن أحمد الذهبي - تحقيق / شعيب الأرنؤوط وآخر - طـ١ مؤسسة الرسالة ١٩٨٢م.
• الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : د / خديجة الحديثي - طـ١ الكويت ١٩٧٤م .
• شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ابن العماد الحنبلي - ط مكتبة حسام الدين القدسي / القاهرة ١٣٥٠هـ
• شرح أبيات سيبويه : أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي - تحقيق / محمد علي الرَّيَّح هاشم : ط دار الفكر / بيروت ١٩٧٤م .
• شرح أشعار الهذليين : الحسن بن الحسين السكري - تحقيق / عبد الستار أحمد فرَّاج - مكتبة دار العروبة - القاهرة د ت .

* شرح أبيات مغنى اللبيب : عبد القادر بن عمر البغدادي - تحقيق / عبد العزيز رباح وآخر - ط دار المأمون للتراث دمشق - بيروت ١٩٧٣م .
* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى : " منهج السالك إلى الفية ابن مالك " : علي بن محمد الأشموني - تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد - ط١ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥٥م ، و ط دار إحياء الكتب العربية - الحلبي - د ت .
* شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : أبو العباس ثعلب - نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية ١٩٤٤م .
* شرح التسهيل : ابن مالك - تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، د / محمد بدوي المختون - ط١ هجر / القاهرة ١٩٩٠م .
* شرح الرضى على كافية ابن الحاجب : رضى الدين الاستراباذي - تحقيق د / يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قار يونس / بنغازي ط٢ ١٩٩٦م .
* شرح السنة : الحسين بن مسعود البغوي - تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود - ط١ دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٩٣م .
* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري - تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد - ط٣ ١٩٤٦م و ط الاستقامة / القاهرة د ت .
* شرح شواهد المغنى : السيوطي - منشورات دار مكتبة الحياة / بيروت د ت .
* شرح القصائد السبع للأنباري ، دراسة نحوية وصرفية : د / محمد عامر أحمد حسن - ط دار الكتب المصرية ١٩٩١م .
* شرح المقدمة المحسبة : ابن بابشاذ - تحقيق / خالد عبد الكريم - ط المطبعة العصرية / الكويت ١٩٧٧م .
* شرح المفصل : ابن يعيش - ط عالم الكتب/بيروت د ت ، ط المتنبي / القاهرة ، د ت .

• صار وأخواتها : د / محمد عامر - مطبعة الأوفست الحديثة / القـــاهرة ١٩٩٤م .
• صحيح البخاري مع فتح الباري لابن حجـــر العســقلاني : ط المكتبــة التجارية - مكة المكرمة ١٩٨٣م .
• صحيح ابن خزيمة : تحقيق / محمد مصطفى الأعظمي - طـــ١ المكتب الإسلامي / بيروت ١٩٧٥م .
• صحيح مسلم مع شرح النووي : تحقيق / عصام الصبابطي وآخريـــن - ط دار الحديث القاهرة / ١٩٩٤م .
• طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي : تحقيق / عبد الفتاح الحلو وآخر - ط الحلبي ١٩٧٥م .
• ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم : د / محمد عبد القادر هنادي - ط مكتبة الطالب الجامعي / مكة المكرمة ١٩٨٨م .
• غاية النهاية في طبقات القراء : شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري - شرح " برجستراسر ، و أوتو ترتزل " ط الخانجي / القاهرة ١٩٣٥م .
• فتح الوهاب في تخريج مسند الشهاب : للغمـــاري - تحقيــق / حمــدي السلفي - ط عالم الكتب / بيروت ١٩٨٨م .
• قطع التابع عن المتبوع : د / محمد عامر - طـــ١ مؤسســـة البســتاني للطباعة / القاهرة ١٩٨٨م .
• الكافية في النحو : ابن الحاجب - طـــ٢ دار الكتب العلميـــة / بــيروت ١٣٩٩هـــ .
• الكامل في اللغة والأدب : محمد بن يزيد المبرد - تحقيق / محمـــد أبـــو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة د ت .
• الكتاب : أبو بشر عمرو بن قنبر (سيبويه) تحقيق / عبد السلام هارون - ط دار القلم ١٩٦٦ [الجزءان الأول والثـــاني] و طـــ٣ الخــانجي / القاهرة ١٩٨٨م .
• الكشاف عن حقائق التنزيل :الزمخشري - ط دار المعرفة - بيروت د ت.

*كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس : إسماعيل بن محمد العجلوني - ط مكتبة التراث الإسلامي / حلب د ت .
* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة - ط دار الفكر / بيروت ١٩٨٢م .
* كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : المتقي الهندي - تحقيق / بكري حياني ، وصفوت السقا - ط مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩م .
* لمع الأدلة في أصول النحو : ابن الأنباري - تحقيق أ / سعيد الأفغاني - ط الجامعة السورية ١٩٥٧م وتحقيق آخر : د / عطية عامر - بيروت ١٩٦٣م .
* اللباب في علل البناء والإعراب : العكبري - تحقيق د / غازي طليمات طـ١ دار الفكر / بيروت ١٩٩٥م [ظهر منه جزء واحد] .
* المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين نصر الله بن محمد ابن الأثير - مطبعة حجازي - القاهرة ١٩٣٥م .
* مجمع الأمثال : أحمد بن محمد بن أحمد الميداني - تحقيق / محمد محيى الدين عبد الحميد - طـ٢ المكتبة التجارية / القاهرة ١٩٥٩م .
* مجمع البيان في تفسير القرآن : الطبرسي - مكتبة الحياة / بيروت ١٩٦١م .
* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد : نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - مؤسسة دار المعارف / بيروت ١٩٨٦م .
* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ابن جني - تحقيق د / عبد الحليم النجار وآخرين - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٩٣٤م .
* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي - تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد - طـ١ دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٩٣م .

* مختصر في شواذ القرآن من كتـــاب البديـــع لابـــن خالويـــه : نشـــر " ج براجستر " مكتبة المتنبي - القاهرة ١٩٣٤م .
* المدارس النحوية : د / شوقي ضيف - طـــ٧ دار المعارف / القـــاهرة ١٩٩٢م .
* مدرسة الكوفة ونهجها في دراسة النحو واللغة : د / مهدي المخزومي - طـــ٢ الحلبي ١٩٥٨م .
* المزهر في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي - تحقيق / محمد أحمد جاد المولى وآخرين - ط دار الحيل – بيروت ، د ت.
* مسالك النحاة في وجوه الروايات ، عرض ودارسة لشروح أبيات الكتاب : د / محمد خليفة الدناع - منشورات جامعة قار يونس / بنغازي ١٩٩٦م .
*المستدرك على الصحيحين : أبو عبد الله الحاكم - ط دار الكتاب العربـــي / بيروت د ت .
*مسند الإمام أحمد بن حنبل : طـــ١ المكتب الإسلامي د ت .
* مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق د / حـــاتم صـــالح الضامن - طـــ٢ مؤسسة الرسالة / بيروت ١٩٨٤م .
* مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : البوصيري - ط دار الكتب الإسلامية / القاهرة ١٩٨٥م .
* معاني القرآن الكريم وإعرابه : أبو جعفر النحـــاس - تحقيـــق / محمـــد علـــي الصابوني - ط مركز إحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة ١٩٨٨م .
* معاني القرآن : سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط - تحقيق / عبد الأمير محمـــد أمين الورد - طـــ١ عالم الكتب ١٩٨٥م .
* معاني القرآن وإعرابه : الزجاج - تحقيق / عبد الجليل عبده شلبي - ط عـــالم الكتب ١٩٨٨م .
* معاني القرآن للفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء - تحقيق / محمد علـــي النجار وآخرين - مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٧٢م .

* معجم الأدباء : ياقوت الحموي - نشر " د س مرجليوث " المطبعة الهندية - القاهرة ١٩٢٥م .
* معجم القراءات القرآنية : إعداد د / أحمد مختار عمر وآخرين - انتشارات أسوة ١٩٩١م .
* المعجم الكبير : الطبراني - ط مكتبة ابن تيمية – القاهرة د ت .
* المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : إعداد د / إميل بديع يعقوب - ط دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٦م .
* المعجم المفصل في علوم البلاغة : د/ إنعام فوال عكاوي - ط١ دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٢م .
* معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : شمس الدين الذهبي - تحقيق / محمد سيد جاد الحق - ط مطبعة التأليف - مصر د ت .
* مفتاح الإعراب : محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي الحازمي - تحقيق د / محمد عامر أحمد حسن - ط مكتبة الإيمان/ القاهرة ١٩٨٥م .
* المفصل في علم العربية : الزمخشري - مراجعة / محمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة حجازي / القاهرة و ط٢ بيروت .
* المقتضب : محمد بن يزيد المبرد - تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / القاهرة ١٩٩٤م .
* موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان : علي بن أبي بكر الهيثمي - ط١ دار الثقافة / سوريا ١٩٩٠م .
* موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : د / خديجة الحديثي - منشورات وزارة الثقافة والإعلام / العراق ١٩٨١م .
* نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي - تحقيق / علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود - ط١ دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٩٢م .

• النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : ابن تغري بردي - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية د ت .
• النحو الوافي : عباس حسن - ط دار المعارف - القاهرة ١٩٦٠م .
• نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : الشيخ / محمد الطنطاوي - ط دار المعارف ١٩٩٥م .
• النشر في القراءات العشر : ابن الجزري - ط التجارية الكبرى - القاهرة د ت .
• النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير الجزري - تحقيق / طاهر الزاوي ومحمود محمد الطناحي - ط٢ دار الفكر – بيروت ١٩٧٨ م .
• هدى البرية لما فيه الخلاف بين حفص ودوري وأبي عمرو من طريق الشاطبية : أ / عبد الرءوف سالم - مطبعة صبيح - القاهرة ، د ت .
• هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادي - وكالة المعارف - استانبول ١٩٥٥م .
• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي - تحقيق / عبد العال سالم مكرم - وعبد السلام هارون - ط دار البحوث العلمية - الكويت ١٩٧٥م و ط الحلبي د ت .
• وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان - المطبعة الميمنية / القاهرة ١٣١٠هـ .

ثالثا : الدوريات :

• مجلة مجمع اللغة العربية جـ٣ – بحث الاستشهاد بالحديث للشيخ محمد الخضر حسين .
• القرآن الكريم والنحو ، نظرة على مراحل العلاقة التاريخية أ د / علي محمد أبو المكارم - مجلة الدراسات العربية الإسلامية - العدد ١٧ .

* في أصول العربية : أد / أحمد علم الدين الجندي - محاضرات مصورة ألقيت على طلاب السنة التمهيدية للماجستير بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم ١٩٩٨م .

فهرس الآيات القرآنية

١ - سورة البقرة

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	٦	٢٥٣
والله محيط بالكافرين	١٩	٢٦٥
وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار	٢٥	٣٠٠
مثلا ما بعوضة	٢٦	٥٧ ، ٢٦٥
كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم	٢٨	٢٥٠
وعلم آدم الأسماء كلها	٣١	٣٠٦
إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض	٧١	٢٣
يود أحدهم لو يعمر	٩٦	٢٩٢
وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت	١٠٢	٣٤٩
ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق	١٠٢	٢١٤
ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم	١٠٩	٢٩٢
والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء	١٠٦، ١٧٧	٢٥٧
بديع السماوات والأرض	١١٧	٣٠٠
وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون	١١٧	١٢٤
وإنه في الآخرة لمن الصالحين	١٣٠	٢١٤ ، ٢٤٨
وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل	١٣٣	٣٤٩
فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا	١٣٧	٣٣٦
صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة	١٣٨	٢١٣، ٣٥١
قد نرى تقلب وجهك في السماء	١٤٤	٨٥
والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين	١٧٧	٢٥٧
كتب عليكم الصيام ... أياما معدودات	١٨٣	٣١، ٢١٧
وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر	٢٧١	٤٦، ٥٨، ١٩٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
لا يسألون الناس إلحافا	٢٧٣	٨٠
ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة	٢٨٢	٢٤٨
يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء	٢٨٤	١١٦
سورة آل عمران		
زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير	١٤	١٧٥
تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا	٣٠	٢٩٤
ذرية بعضها من بعض	٣٤	٧٦
والله أعلم بما وضعت	٣٦	٥٦
فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتا حسن وكفلها زكريا	٣٧	٥٧
فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك	٣٩	٢٦٤
إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون	٤٧	١١٩
ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم	٦٦	٢٩٠
ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا	٩٧	٨٨
فيه آيات بينات مقام إبراهيم	٩٧	١٥٣
ولهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه	١٠٥،١٠٦	١٤٢
يمددكم ربكم بخمسة آلآف من الملائكة مسومين	١٢٥	٣٤٠
وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير	١٤٦	٤٨،١٣
لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم	١٥٦	٣٠٣
سورة النساء		
واتقو الله الذي تساءلون به والأرحام	١	١٥٤،٤١
كتاب الله عليكم	٢٤	٢١٧
من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه	٤٦	٢٦٤،٢٦٠،٨٧
ما فعلوه إلا قليل منهم	٦٦	٥٣
إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية	٧٧	١١٢

الآيـــة	رقمها	الصفحة
وعد الله حقا	١٢٢	٢١٨
يريد الله ليبين لكم	٢٦	٢٧٣
ومن الذي أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة	٤٦	٢٦٠
ليا بألسنتهم	٤٦	٤٦٤
أو جاءوكم حصرت صدورهم	٩٠	٢٤٢
إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما	١٣٥	٢٦٦،٩٩
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم	١٤٨	٢١١،٣٠
فقالوا أرنا الله جهرة	١٥٣	١٧٨
والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة	١٦٢	٢٥٧
انتهوا خيرا لكم	١٧١	٢٠٦
فسيحشرهم إليه جميعا	١٧٢	٩٩
يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم	١٧٤	٩٩
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة	١٧٦	٢٢١
المائدة		
ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا	٢	٢٦٥
ولكن يريد ليطهركم	٦	٢٧٣،٢٠٤
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما	٣٨	٥٩
فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين	٥٤	٣٠
الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون	٥٥	٧٥
إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى	٦٩	١٣٣،١٢٤
ثم عموا وصموا كثير منهم	٧١	٩١
ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين	٨٤	١١٣
ومن عاد فينتقم الله منه	٩٥	٥٨،٤٦
يأيها الذين آمنوا شهادة بينكم	١٠٦	٢٣،٢٢
فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان	١٠٧	٢٥٣
ونكون عليها من الشاهدين	١١٣	٢١٣،١٤٢
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	١١٩	٢٩٨،٢٩٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأنعام		
ليجمعنكم إلى يوم القيامة	١٢	٣٠٤
وله ما سكن في الليل	١٣	٢٦٦
قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم	٤٦	٩٩
وأمرنا لنسلم لرب العالمين	٧١	٢٧٣
فبهداهم اقتده	٩٠	١٨٨
وهذا كتاب مبارك أنزلناه	٩٢	٣٠
فالق الإصباح وجعل الليل سكنا	٩٤	١٦٩
إن الله فالق الحب والنوى	٩٥	١٧١
وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون	١٠٩	٣٢٧،٨٨
إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله	١١٧	٢١٧،١١٠
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه	١٢١	٢٢
وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم	١٢١	١٠٩
وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم	١٣٧	٥٨
وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا	١٣٩	٢٧٤
ومن الغنم حرمنا عليهم شحومهما	١٤٦	٣١٦،٢٢٥
قل هلم شهداءكم	١٥٠	٣٠١
تماما على الذي أحسن	١٥٤	٧٦ب
دينا قيما ملة إبراهيم حنيفا	١٦١	٦١
سورة الأعراف		
وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا	٤	١٠١
فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا	٥	٣٢٠
ولا تجد أكثرهم شاكرين	١٧	٣٣٨
وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين	٢٣	١١٠
يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان	٢٧	٣٣٣
ونادى أصحاب الجنة	٤٤	١٥٣ ، ٢٤١

الآيـــة	رقمها	الصفحة
ونادى أصحاب الأعراف	٤٨	٢٤١،١٥٣
وهو الذي يرسل الرياح بشرى بين يدي رحمته	٥٧	١٧٨
وإلى عاد أخاهم هودا	٦٥	٣٤٩
هذه ناقة الله لكم آية	٧٣	٣٤٥
وتنحتون الجبال بيوتا	٧٤	٨٨
تلك القرى نقص عليك من أنبائها	١٠١	٣٤٥
وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين	١٠٢	٢٦٢
أرأيتم إن كنت على بينة من ربي	١٠٥	٢٤٠،٨٨
فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين	١٠٧	٣١
ويذرك وآلهتك	١٢٧	١٨
قالواجعل لنا إلها كما لهم آلهة	١٣٨	٢٠٩
قال لن تراني	١٤٣	٥٧٦
للذين هم لربهم يرهبون	١٥٤	٢١٠
وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم	١٧٢	٧٤
ولله الأسماء الحسنى	١٨٠	١٠١
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم	١٨٦	١٥٩،٥٨،٤٦
سورة الأنفال		
فاضربوا فوق الأعناق	١٢	٣٣٦
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة	٢٥	٣٣٤
فإن حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين	٦٤	٤٥
سورة التوبة		
وإن أحد من المشركين استجارك	٦	١٨٦،١٨٥
اشتروا بآيات الله ثمنا قليلا	٩	٣٢٨
لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين	٢٥	١٧٥

الآيـــة	رقم	الصفحة
وقالت اليهود عزيرابن الله	٣٠	٣٢٤
اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله	٣١	٣٤٧
والله ورسوله أحق أن يرضوه	٦٢	١٦١
وخضتم كالذي خاضوا	٦٩	٨١
سورة يونس		
أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدى إلا أن يهدى	٣٥	١٧٩
قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا	٥٨	٧٦ب
قل آلله أذن لكم	٥٩	١٨٠
ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا	٦٥	١٧
إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري	٧١	٢٩٥،١٧٢
فأجمعوا أمركم وشركاءكم	٧١	١٧٢
أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا	٧٧	٣٠٣
ليذيقهم عذاب الخزي	٩٨	٢٧٧
سورة هود		
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم	٨	٢٣١
إنه لفرح فخور	١٠	٣٠٧،٢١٦
ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه إني لكم نذير مبين	٢٥	٢٦٤
قل أرأيتم إن كنت على بينة من ربي	٢٨	٢٤٨،١٣٩
أنلزمكموها وأنتم لها كارهون	٢٨	٨٧
وهذا بعلي شيخا	٧٢	٣٤٥،١٨٧
فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك	٨١	٣٢٣،٥٢
يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار	٩٨	٢٤١،١٥٢

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة يوسف		
قرآنا عربيا	٢	٢٤٣
والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين	٤	٢١٠
لئن أكله الذئب ونحن عصبة	١٤	٢٧٧،٣٣
فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابت الجب	١٥	١٧٩
وجاءوا أباهم عشاء يبكون	١٦	٢٤٥
وكانوا فيه من الزاهدين	٢٠	٢١٣
ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه	٣٥	٢٥٥
إن كنتم للرؤيا تعبرون	٤٣	٢١٠
وكذلك مكنا ليوسف في الأرض ولنعلمه من تأويل الأحاديث	٥٦	١٧٤
لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض	٧٣	٢٠٩
إنه من يتق ويصبر	٩٠	١٨٤،١٨١
وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين	١٠٣	٣٣٨
ولدار الآخرة خير	١٠٩	٢٧٦
سورة الرعد		
ومن هو سارب بالنهار	١٠	٢٩١،٧٥
هوالذى يريكم البرق خوفا وطمعا	١٢	١٠٢
سورة إبراهيم		
ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي	٢٢	٢٧٦،١٠٥،٦١
قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة	٣١	٣١٢
وآتاكم من كل ما سألتموه	٣٤	٥٩
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله	٤٧	٣٣٨،٢٧٥
سورة الحجر		
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	٢	٢١٠

الآيـــة	رقم	الصفحة
إلا ولها كتاب معلوم	٤	١٦٦،١٠٣
وأنبتنا فيها من كل شيء موزون	٢٠	٤٥
فسجد الملائكة كلهم أجمعمون	٣٠	٣٢٢
إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين	٤٢	٣٣٨
أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين	٦٦	١٣٧
فوربك لنسألنهم أجمعين	٩٢	٣٢٢

سورة النحل		
أتى أمر الله فلا تستعجلوه	١	٢٤١،١٥٣
ومنه شجر فيه تسيمون	١٠	أ٧٦
إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون	٤٠	١١٩
فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا	٥٢	١٨٧
ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا	٥٩	١٥٤،١٤٨
سورة الإسراء		
لا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك فتقعد مذموما مخذولا	٢٢	٣٠٢
قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن	٥٣	٣١٢
وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونئا بجانبه	٨٣	٣٣٨
قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي	١٠٠	٣٠٧
لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السماوات والأرض	١٠٢	٤٨
سورة الكهف		
وكلبهم باسط ذراعية بالوصيد	١٨	٢١١
ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم	٢٢	٣٣١
وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل	٢٩	٧٦
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا	٣٠	٣١٠،٨٢

الآية	رقمها	الصفحة
وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا	٥٩	١٨٧،٣٤٧
آتوني أفرغ عليه قطرا	٩٦	٢٢٢
سيقولون سبعة وثامنهم كلبهم	١١٢	٣٣١
سورة مريم		
واشتعل الرأس شيبا	٤	٣٠٠
قال إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا	١٩	١٨٩
ولم أك بغيا	٢٠	١٠٢
ولنجعله آية للناس	٢١	١٧٤
إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون	٣٥	١١٩
إنه كان صديقا نبيا	٤١	١٠٠
وإذا تتلى عليه آياتنا بينات	٧٣	٤٧
فليمدد له الرحمن مدا	٧٥	٧٦
كلا سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدا	٧٩	١٤١
إن كل من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا	٩٣	١٤١
هل تحس منهم من أحد	٩٨	٤٧
سورة طه		
طه	١	٨٤
الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى	٨	١٠١
وهل أتاك حديث موسى	٩	٧٦د
وأقم الصلاة لذكرى	١٤	٧٦ج
وما تلك بيمينك يا موسى	١٧	٢٩٠
فإذا هي حية تسعى	٢٠	٣٣
لنريك من آياتنا الكبرى	٢٣	١٠١
واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي	٣٠	٣٤٩

الآيـــة	رقم	الصفحة
ولتصنع على عيني	٣٩	١٦٤
إنا رسولا ربك	٤٧	١٦٢،٨٣
لا تخاف دركا ولا تخشى	٧٧	١٨٤
فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى	١١٧	١٩٢،٦٧
سورة الأنبياء		
اقترب للناس حسابهم	١	٣٠٤،٣٠١
وأسروا النجوى الذين ظلموا	٣	٩١
وما جعلناهم جسدا لا يأكلون الطعام	٨	١٦٢
إن الله يفصل بينهم يوم القيامة	١٧	٣١٠ ، ٨٢
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	٢٢	٢٧١،٢٣
وأيوب إذ نادي ربه	٨٣	٣٤٧
واقترب الوعد الحق	٩٧	٢٧٧
سورة الحج		
ومن يرد فيه بإلحاد بظلم	٢٥	٣٢٨
ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة	٦٣	١٧١
سورة المؤمنون		
أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون	٣٥	٢١٠
ثم أرسلنا رسلنا تترى	٤٤	٢٦٦
وآويناهما إلى ربوة ذات قرار ومعين	٥٠	٢٦٦
سورة النور		
سورة أنزلناها	١	٥٩
ويدرؤ عنها العذاب	٨	٥٩
إذ تلقونه بألسنتكم	١٥	٢٦٦،٦٠
قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم	٣٠	٣١٢،٢٤٧

الآيـــة	رقمها	الصفحة
وليضربن بخمرهن على جيوبهن	٣١	١٨٠
المصباح في زجاجة	٣٥	٥٩
يسبح له فيها بالغدو والآصال	٣٥	٥٩
وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم	٤٨	٨٩
ثلاث عورات	٥٨	٦٠
سورة الفرقان		
وقالوا أساطير الأولين اكتتبها	٥	٨٠
وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام	٧	١٨٩
إذا رأتهم من مكان بعيد	١٢	٧٦ب
ويقولون حجرا محجورا	٢٢	٢٤١،٢٠٣
ليتني لم أتخذ فلانا خليلا	٢٨	٢٤٧،٧٤
أهذا الذي بعث الله رسولا	٤١	٢٤١
ونسقيه مما خلقنا أنعاما وأناسى كثيرا	٤٩	٢٤٦
وكان بين ذلك قواما	٦٧	٣١٤،١٨٧
واجعلنا للمتقين إماما	٧٤	١٦٣
سورة الشعراء		
إنا رسول رب العالمين	١٦	١٦٢
أنومن لك واتبعك الأرذلون	١١١	٢٤٢
قال إني لعملكم من القالين	١٦٨	٢١٤
وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون	٢٠٨	١٦٦،١٠٢
والشعراء يتبعهم الغاوون	٢٢٤	٥٩
سورة النمل		
تلك آيات الكتاب المبين هدى وبشرى للمؤمنين	٢	٣٤٥،٤٧
فلما جاءها نودي أن بورك من في النار	٩	١٨٧

الآية	رقم	الصفحة
لا يحطمنكم سليمان وجنوده	١٨	٣٣٢،٣٣٤
ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء	٢٥	٤٧
والأمر إليك فانظري	٣٣	١٥
نكروا لها عرشها	٤١	٤٧
فانظر كيف كان عاقبة أمرهم أنّا دمّرناهم	٥١	٤٧
فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا	٥٢	٣٤٥
أإله مع الله	٦٠	١٤١
قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله	٦٥	٣٥،١٤٠
يوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات	٨٧	٢٤٥
صنع الله الذي أتقن كل شيء	٨٨	٢١٨،٣٥٠
وأمرت لأن أكون أول المسلمين	٩١	٢٠٤
سورة القصص		
ليكون لهم عدوّاً وحزنا	٨	٢٧٣،٣٤٣
فوجد فيها رجلين يقتتلان	١٥	٢٤٥
فاخرج إني لك من الناصحين	٢٠	٢١٤
فخسفنا به وبداره الأرض	٢٨	٤٢
وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها	٥٨	٢٠٢
ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة	٧٦	٣٣٨
ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الذي عملوا السيئات إلا ما كانوا يعملون	٨٤	١٤٠
قل ربي أعلم من جاء بالهدى	٨٥	١١٠
سورة العنكبوت		
وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء	٢٢	٢٩١
إنا مهلكوا أهل هذه القرية	٣١	٢١٢
سورة الروم		
وعد الله لا يخلف الله وعده	٦	٣٥١

الآيـــة	رقم	الصفحة
ومن آياته أن خلقكم من تراب	٢٠	٢٠٤
ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً	٢٤	٢٠٤
فطرة الله التي فطر الناس عليها	٣٠	٢٦٨
ليكفروا بما آتيناهم	٣٣	٣٤٤
قل هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء	٤٠	٣٢٦
ولتجري الفلك بأمره	٤٦	١٨٨
سورة لقمان		
ومن الناس من يشتري لهو الحديث	٦ ، ٧	٣١٩
إنها إن تك مثقال حبة من خردل	١٦	١٦١
وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة	٢٠	١٤٠
... والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله	٢٧	١٢٦، ٣٠٠
ألم تر أن الفلك تجري في البحر بنعمة الله	٣١	١٤٢
سورة السجدة		
آلم تنزيل الكتاب لا ريب فيه	١ ، ٢	٢٣٤
أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا	١٨	١٦٤
أولم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون	٢٦	١٤٠، ٢٥٦
فلا تغرنكم الحياة الدنيا	٣٣	٣٣٣
سورة الأحزاب		
ولكن ما تعمدت قلوبكم	٥	٢٣٤
وأزواجه أمهاتهم	٦	١٧
وتظنون بالله الظنونا	١٠	٦٧، ٨٢
والقائلين لإخوانهم هلم إلينا	١٨	٧٦ب
وما كان لمؤمن ولا مؤمنة ... أن يكون لهم الخيرة	٣٦	١٦٤، ٢٤٨
فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها	٣٧	١٣٩

الآيـــة	رقم الصفحة	
فما لكم عليهن من عدة تعتدونها	٤٩	٨٥
غير ناظرين إناه	٥٣	٢٠٩،١٣٧
إن الله وملائكته يصلون على النبي	٥٦	١٣٣،١٢٧
ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلاً ملعونين	٦٠	٢٥٩،٢٠٨،١٣٧
إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال	٧٢	٨٦
ليعذب الله المنافقين والمنافقات	٧٣	٣٤٣
سورة سبأ		
ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد	٧	٢٠٨،١٨٠
أفترى على الله كذبا	٨	١٨٠
وشئ من سدر قليل	١٦	١٧٥
وما أرسلناك إلا كافة للناس	٢٨	٢٢٨،٢٢٦،٢٢٥
قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب	٤٨	٢٧٢
قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي	٥٠	٢٥٩،١٠١
سورة فاطر		
أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع	١	٣٢١،١٩٤
ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها	٢	١٦٤
وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك	٤	٢٤٦
ذلكم الله ربكم له الملك	١٣	٣٤٧
ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها	٢٧	١١٤
سورة يس		
يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي	٢٧	١٧٦
ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون	٣١	٢٠٩
وإن كل لما جميع لدينا محضرون	٣٢	٢٦٢
ولا الليل سابق النهار	٤٠	٣٢٥،٣٢٤
فلا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون	٧٦	٧٦،١٧ب
إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون	٨٢	١١٩

الآيـــة		رقم الصفحة
سورة الصافات		
والصافات صفاً فالزاجرات زجرا	١ ، ٢	٧٦د
وحفظاً من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملأ الأعلى	٧ ، ٨	١٠٥،٤٩
تا لله إن كدت لتردين	٥٦	٢٦٢
فلما بلغ معه السعى	١٠٢	٢٠٣
فلما أسلما وتله للجبين وناديناه	١٠٣،١٠٤	٢٧٨
سلام على إلياسين	١٣٠	١٤٨
سورة ص		
ص والقرآن ذي الذكر	١	٨٧
حتى توارت بالحجاب	٣٢	١٥٤
قال فالحق والحق أقول	٨٤	٣٠٨
سورة الزمر		
والذين اتخذوا من دونه أولياء	٢	٣٣
وأمرت لأن أكون أول المسلمين	١٢	٢٧٣
هل هن كاشفات ضره	٣٨	٢١٣
وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة	٤٥	٢٠٣
بل الله فاعبد وكن من الشاكرين	٦٦	١٨٨
والسماوات مطويات بيمينه	٦٧	٢٢٤،٢٣٠،٢٤١
ونفخ في الصور فصعق من في السماوات	٦٨	١٥٢،٢٤١
وفتحت أبوابها	٧٣	٣٣١
سورة غافر		
غافر الذنب وقابل التوب	٣	٣١٣
ربنا وسعت كل شئ رحمة وعلما	٧	١٧٩

الآيـــة	رقم الآية	رقم الصفحة
إذ تدعون إلى الإيمان	١٠	٢٠٢
كانوا هم أشد منهم قوة	٢١	٢٥٥
لا جرم أنما تدعونني إليه ليس له دعوة في الدنيا	٤٣	٢٦٥
إنا كل فيها	٤٧	٢٢٤،٢٣٠
ثم يخرجكم طفلا	٦٧	١٦٢
فإنما يقول له كن فيكون	٦٨	١٢٠
إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون	٦٩ ، ٧١	١٥٤
سورة فصلت		
قالتا أتينا طائعين	١١	١٦٤
سورة الشورى		
كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم	٣	٥٨
وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا	١٠	٣٣٠
وأمرت لأعدل بينكم	١٥	٢٠٤،٢٧٣
أو يوبقهن بما كسبوا	٣٥	٤٨،٢٤٧،٣١٥
وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله	٥٢ ، ٥٣	٣٤٩
سورة الزخرف		
وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا	٣٥	٢٦٢
ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك	٧٧	٧٦ج
وقيله يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون	٨٨	٤٩،٥٠
سورة الجاثية		
وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات	٤	٤٣،٢٧٨،٢٧٩
يسمع آيات الله تتلى عليه ثم يصر مستكبراً كأن لم يسمعها	٨	٢٦٣
قل للذين آمنوا يغفروا	١٤	٣١٠
سواء محياهم ومماتهم	٢١	٢٥١،٢٥٢
وخلق الله السماوات والأرض بالحق	٢٢	١٤٨

الآية		رقم الصفحة
سورة الأحقاف		
وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه	١١	٣٠٤،١٧٩
وإذ لم يهتدوا به	١١	٣٠٣،٢٠٢
فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم	٢٤	٢١٣
ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه	٢٦	٢٨٩
سورة محمد		
والذين كفروا فتعساً لهم	٨	٢٣٤
مثل الجنة التي وعد المتقون	١٥	٣٠٨،٣٠٠
ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك	١٦	٣١٧
الشيطان سوّل لهم	٢٥	١١٤
إن يسألكموها فيحفكم	٣٧	٢٤٨
ها أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا	٣٨	٢٩٠
سورة الفتح		
وأخرى لم تقدروا عليها	٢١	٢٠٥
سورة الحجرات		
ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم	٥	٨٨
ولكن الله حبب إليكم الإيمان	٧	١٠٢،١٠١
وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا	٩	١٦٤
سورة ق		
ونحن أقرب إليه من حبل الوريد	١٦	٢٧٧
إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد	١٧	٢٢٥
وجاءت سكرة الموت بالحق	١٩	٥٧
ألقيا في جهنم كل كفار عنيد	٢٤	١٨٨،٨٧

الآيـــة	رقم	الصفحة
سورة الذاريات		
إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون	٢٣	٨٧
وفي موسى إذ أرسلناه إلى فرعون	٣٨	١٦٥
سورة النجم		
فكان قاب قوسين أو أدنى	٩	٧٥
لقد رأى من آيات ربه الكبرى	١٨	٣٠٠
سورة القمر		
تجرى بأعيننا	١٤	١٦٤
سيهزم الجمع ويولون الدبر	٤٥	٧٦ب
سورة الرحمن		
الرحمن	١	٨٩
يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان	٢٢	١٦٣
فيهن خيرات حسان	٧٠	٥٨
سورة الحديد		
وكلاً وعد الله الحسنى	١٠	١٧٨،٢٤٠
هي مولاكم	١٥	٧٦
إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله	١٨	١٦٧
سورة المجادلة		
وللكافرين عذاب مهين يوم يبعثهم الله	٤ ، ٥	٢٠٣
سورة الحشر		
هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر	٢	٣٥٠
ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة	٥	١٦٠
سورة الممتحنة		
إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ... ودوا لو تكفرون	٢	١٤٨/،٢٩٣

الآيـــة		رقمها الصفحة
سورة الصف		
وقد تعلمون أني رسول الله إليكم	٥	١٣٩
ومبشرا برسول يأتي من بعدي	٦	١٩٤،٢١٩
هل أدلكم على تجارة تنجيكم .. تؤمنون بالله	١٢ ، ١٣	٣١١
سورة الجمعة		
الملك القدوس العزيز الحكيم	١	٨٦
ويعلمهم الكتاب والحكمة	٢	١٣٩
وآخرين منهم لما يلحقوا بهم	٣	١٣٩
قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم	٨	٣٢٩
سورة المنافقون		
سواء عليهم أستغفرت لهم	٦	٢٥٣
فأصدق وأكن من الصالحين	١٠	١٥٨،١٨١
سورة التغابن		
قل بلى وربي لتبعثن	٩	١٩٤،٢٠٣
سورة الطلاق		
إلا أن يأتين بفاحشة مبينة	١	١٦٦
واللائى لم يحضن	٤	١٥٣
سورة التحريم		
ثيبات وأبكارا	٥	١٦٢،٢٤١،٣٣١
خالدين فيها قد أحسن الله له رزقا	١١	٣١٨
سورة الملك		
ثم ارجع البصر كرتين	٤	١٦٣
فسحقا لأصحاب السعير	١١	٢٧٦
أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن	١٩	١٦٩
أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا	٣٠	٢٤٠

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة القلم		
ودوا لو تدهن فيدهنون	٩	٢٩٣
إذا تتلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين	١٥	٢٠٨
سورة الحاقة		
هاؤم اقرءوا كتابيه	١٩	٢٢٢
هلك عني سلطانية	٢٩	١٨٨
سورة الجن		
قل أوحي إلي انه استمع	١	١٦٦
سورة المزمل		
وتبتل إليه تبتيلا	٨	١٠٢
سورة المدثر		
نذيرا للبشر	٣٦	٢٣٥
إلا أصحاب اليمين في جنات يتساءلون عن المجرمين	٣٩ ، ٤٠	١٨٩
كلا إنه تذكرة	٥٤	١٦١
سورة القيامة		
لا أقسم بيوم القيامة	١	١٨٩،١٥٣
كلا إذا بلغت التراقي	٢٦	١٥٤
سورة الإنسان		
هل أتى على الإنسان حين من الدهر	١	٧٦ د
إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا	٤	١٩٢،٦٥
عينا يشرب بها عباد الله	٦	٨٦
وأكواب كانت قوارير قوارير من فضة	١٥ ، ١٦	٦٧
عاليهم ثياب سندس خضر وإستبرق	٢٢	٦٠

الآيـــة	رقمها	الصفحة
سورة المرسلات		
وإذا الرسل أقتت	١١	١٦٦
إنها ترمي بشرر كالقصر	٣٢	٢٩٦
هذا يوم لا ينطقون	٣٥	٢٩٦
سورة النبأ		
عم يتساءلون	١	١٧٦
وأنزلنا من المعصرات ماء ثجاجا	١٤	٧٥
فذوقوا فلن نزيدكم إلا عذابا	٣٠	٥٧٦
سورة التكوير		
إذا الشمس كورت	١	١٨٥
وما هو على الغيب بضنين	٢٤	١٤٠
سورة الانفطار		
إذا السماء انفطرت	١	١٨٥
يوم لا تملك نفس لنفس شيئا	١٩	٢٩٨،٢٩٧
سورة المطففين		
ويل للمطففين .. يخسرون	١ ، ٣	١٨٩
سورة الانشقاق		
إذا السماء انشقت	١	١٨٦،١٨٥
سورة البروج		
إن الذين فتنوا ... فلهم عذاب جهنم	١٠	٣٢٩
سورة الطارق		
إن كل نفس لما عليها حافظ	٤	٢٦٣
فلينظر الإنسان مم خلق ، خلق من ماء دافق	٥ ، ٦	١٧٦
سورة الفجر		

الآية	رقمها	الصفحة
يا ليتني قدمت لحياتي	٢٤	٣٥٠
سورة البلد		
عليهم نار مؤصدة	٢٠	٦١
سورة الشمس		
والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها	١ ، ٢	٢٨٤
سورة العلق		
لنسفعا بالناصية	١٥	٣٠١،١٤١
سورة العاديات		
والعاديات ضبحا فالمغيرات صبحا	١ ، ٢	١٧٠،١٦٧،٧٦
فأثرن به نقعا	٣	١٧٠،١٦٧
سورة القارعة		
وما أدراك ما هيه	١٠	١٨٨
سورة المسد		
وامرأته حمالة الحطب	٤	٥٩
سورة الإخلاص		
قل هو الله أحد الله الصمد	١ ، ٢	٣٢٤
سورة الناس		
إله الناس	٣	٣٤٧

فهرس الأحاديث و الآثار

الحديث	الصفحة
أَحَدٌ أَحَدٌ	٧٣
اخشو شنوا وتمعددوا	٧٤
إذا أذنت فترسل	٧٣
إذا مشت أمتي المطيطاء	٧٦أ
ارجعن مأزورات غير مأجورات	٧٣،٦٥
أشرق ثبير كيما نغير	٧٦
أفضل الحج العج والثج	٧٥
ألا إن كل دم ومكرمة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين	٣٣٠
ألم ترى إلى مجزز المدلجي	٧٦د
اللهم إنا نستعينك	٧٦أ
اللهم عافني في سمعي وبصري ما أبقيتني	٧٣
إن طول صلاة الرجل مئنة من فقهه	٧٦
أن الله أقسم بالإبل التى يحج عليها	٧٥
إن عذابك الجد بالكفار ملحق	٧٢
أن عليا تصدق في الصلاة بخاتمه	٧٥
إن مما أدرك الناس من كلام النبوة	٧٦
إنكن لأنتن صواحبات يوسف	٦٦
إنها خب	٧٣
إني أخذت وأوثقت ووضع اللج على قفى	٧٣
إياى وأن يحذف أحدكم الأرنب	٧٣
بئس خطيب القوم أنت	٣٦

الحديث	الصفحة
الرؤيا لأول عابر	٧٦أ
رحم الله المحلقين فالمقصرين	٧٦د
سيهزم الجمع ويولون الدبر	٧٦ب
فإن ذاك ... لعل ذاك	٧٤
لا ألقاك خارجا من مكة إلا علوت رأسك بالسيف	٧٤
لا تتراءى ناراهما	٧٦أ
لا تحلفوا بآبائكم	٤٤
لا يغلق الرهن من راهنة	٨٤
لبيك إن الحمد لك	٧٦ج
لتأتينا بالغدايا والعشايا	٦٥
لتأخذوا مصافكم	٧٦ب
لقاب قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها	٧٥
ليذادن أقوام عن حوضي فأناديهم ألا هلم	٧٦ج
ليس من امبر امصيام في امسفر	٧٣
ما أشغل أهل النار عن الترخيم	٧٦ج
المؤمنون هينون لينون	٧٦أ
من أصبح معافى فى بدنه	٧٥
من غشنا فليس منا	٧٦
هذه الآية أشد ما في القرآن على أهل النار	٧٦ه
وأقم الصلاة للذكرى	٧٦ج
وفي سائمة النعم الزكاة	٧٦أ

فهرس الأشعار

	البيت	البحر	الصفحة
-	فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء	الوافر	٨١،١٦٩،٢٩١
-	طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء	الخفيف	١٨٨
-	أقل اللوم عاذل والعتابا وقل لي إن أصبت لقد أصابا	الوافر	٦٧،٨٢
-	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها	الطويل	١٠٤،١٥٥
-	من دون أن تلتقي الأركاب ويقعد الأير له لعاب	الرجز	٣٠٣
-	يرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب	الوافر	٢٨٩
-	لئن كان برد الماء هيمان صاديا إلى حبيبا إنها لحبيب	الطويل	٢٢٩
-	حلفت لها بالمشعرين وزمزم يمينا وفوق المقسمين رقيب	الطويل	٢٢٩
-	تعفق بالأرضى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب	الطويل	٢٢٣
-	ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب	الطويل	٣٥
-	لعمرك ما ما بان منك لضارب بأقتل مما بان منك لعائب	الطويل	٢٨٩

	البيت	البحر	الصفحة
-	فاليوم أنشأت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب	البسيط	٤٥،٤١
-	نحن بنو جعدة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج	الرجز	٣٢٨
-	سأترك منزلي ببني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا	الوافر	٣١٥،١١٦
-	كأن القلب ليلة قيل يغدي بليلي العامرية أو يراح	الوافر	٨٤
-	قطاة عزها شرك فباتت تجاذبه وقد علق الجناح	الوافر	٨٤
-	من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح	الكامل	١٤٣
-	صبرا بني قيس لها حتى تزيحوا أو تزاحوا	الكامل	١٤٣
-	سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بخرقاء أم أنحى لك السيف ذابح	الطويل	٢٥٣
-	لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة ركعا وسجودا	الكامل	٢٤٦
-	أعد نظرا يا عبد شمس فربما أضاءت لك النار الحمار المقيدا	الطويل	٨٢
-	قد أترك القرن مصفرا أنا مله كأن أثوابه مجت بفرساد	البسيط	٨٣
-	على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد	الوافر	١٧٦،٨١

	البيت	البحر	الصفحة
-	ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد	الوافر	١٨٤
-	ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى	الطويل	٢٠٤
-	ألكني إليها وخير الرسو ل أعلمهم بنواحي الخبر	المتقارب	١٦٢،٨٤
-	إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر	الطويل	٢٧٦
-	فلا وأبيك ابنة العامري ي لا يدعى القوم أني أفر	المتقارب	٢٤٠،١٥٣
-	أكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا	المتقارب	٢٨٢
-	فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا	الطويل	٢٨٥،٢٧٩
-	لا تتركني فيهم أسيرا إني إذن أهلك أو أطيرا	الرجز	٢١
-	قالت وفيها حيدة وذعر عوذ بربى منكم وحجر	الرجز	٢٤١،٢٠٣
-	أماوي ما يغني الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر	الطويل	١٥٤
-	وإني لتعروني لذاكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر	الطويل	٢٤٥
-	وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبصار	الكامل	٦٦

	البيت	البحر	الصفحة
-	ولقد جنيتك أكموءا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر	الكامل	١٩٠،١٦
-	لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر	الكامل	٢٥٧
-	النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر	الكامل	٢٥٧
-	أكر وأحمي للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا	الطويل	١١٠
-	وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس	الرجز	٣٤
-	ياليتني وأنت يا لميس في بلدة ليس بها أنيس	الرجز	١٢٥،٣٥
-	كلوا في بعض بطنكمو تعفو فإن زمانكم زمن خميص	الوافر	١٦٣
-	داينت أروي والديون تقضن فمطلت بعضا وأدت بعضا	الرجز	٦٦
-	أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا	الوافر	٣٤٨
-	إذا انصرفت نفس عن الشيء لم تكد إليه بوجه آخر الدهر ترجع	الطويل	٣١٨
-	يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع	الطويل	١٩
-	ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه وسائر باد إلى الشمس أجمع	الطويل	٣٣٨،٢٧٥

البيت	البحر	الصفحة
وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع	الوافر	٣٤
هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع	البسيط	١٨٤
يا صاح ما هاج الدموع الذرفن	الرجز	٦٦
إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق	الرجز	١٨٤
هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخاعون بن مخراق	البسيط	٢١٦
وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق	الوافر	١٢٤
يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا	الرجز	٢١٧
تعيرنا أننا عالة ونحن صعاليك أنتم ملوكا	المتقارب	١٧
محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا	الوافر	٣١٢
أفرح أن أرزأ الكرام وأن أرزق ذودا شصائصا نبلا	المنسرح	٨٠
أجدك لن ترى بثعيلبات ولا بيداء ناجية زمولا	الوافر	١٥٧
ولا متدارك والليل طفل ببعض نواشغ الوادي حمولا	الوافر	١٥٧

البيت		البحر	الصفحة
–	يلومونني في اشتراء النخيـ ـل قومي فكلهم يعذل	المتقارب	٩١
–	قد نحصب العقر من مكنون قائله وقد يشيط على أرماحنا البطل	البسيط	٨٣
–	لمية موحش طلل يلوح كأنه خلل	مجزوء الوافر	١٨
–	ألا نادت أمامة باحتمالي لتحزنني فلا بك ما أبالي	الوافر	١٥٣،٢٤٠
–	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال	البسيط	٣١٥
–	تقول وقد مال الغبيط بنا عقرت بعيرى يا امرأ القيس فانزل	الطويل	٢٤٥
–	ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق طى المحمل	الكامل	٢١٨
–	لقد كذب الواشون ما فهت عندهم بسر ولا أرسلتهم برسول	الطويل	٨٤،١٦٢
–	حتى إذا ألقت يدا في كافر وأجن عورات الثغور ظلامها	الكامل	١٥٤
–	فيأبى فما يزداد إلا لجاجة وكنت أبيا فى الخفا لست أقدم	الطويل	٢٣٢
–	إن الخليفة إن الله سربله سربال عز به تزجي الخواتيم	البسيط	٨٢،٣١٠
–	إلى من تقول النائحات إلا مه ألا فاندبا أهل الندى والكرامه	الطويل	١٧٧

البيت	البحر	الصفحة
وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتجمجم	الطويل	٢٩٥
ولقد شفا نفس وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم	الكامل	٨٣
رجلان من ضبة أخبرانا إنا لقينا رجلا عريان	الرجز	٢٦٤
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني	الوافر	٢٦٠
بأني قد لقيت الغول تسعى بشهب كالصحيفة صحصحان	الوافر	١٥٣،١٧٢
فأضربها فأقتلها فخرت صريعا لليدين وللجران	الوافر	١٥٣،١٧٢
إن الثمانين وقد بلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان	الكامل	١٦٨
إن السفاهة طه في خلائقكم لا قدس الله أرواح الملاعين	البسيط	٨٤
أكر على الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها	الوافر	٤٥
كانت حنيفة أثلاثا فثلثهم من العبيد وثلث من مواليها	البسيط	١٥٣
بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	الطويل	١٠٤،١٥٨
أراني إذا مابت بت على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غاديا	الطويل	١٣

	البيت	البحر	الصفحة
-	أتانا فلم نعدل سواه بغيره نبى بدا فى ظلمة الليل هاديا	الطويل	٢٠
-	تقول ابنتي إن انطلاقك واحدا إلى الروع يوما تاركي لا أباليا	الطويل	١٣٧
-	قال لها هل لك يا تافي قالت له ما أنت بالمرضى	الرجز	٦٣
-	ماض إذا ما هم بالمضى قال لها هل لك ياتا فى		٦٤
	أنصاف الأبيات		
	أ - صدور الأبيات :		
-	إن عليك الله أن تبايعا	الرجز	٣٠٨
-	بالله يا ظبيات الحى قلن لنا	البسيط	٢٠
-	عجبت من نفس ومن إشفاقها	الرجز	٨٩
-	على لا حب لا يهتدي بمناره	الطويل	٨٠
-	علفتها تبنا وماء باردا	الرجز	١٦٥
-	فإن الذي حانت بفلج دماؤهم	الطويل	٨١
-	قد يدرك المتأنى بعض حاجته	البسيط	٨٣
-	لها متنتان خظاتا	المتقارب	٢١
-	وأهلة ود قد تبريت ودهم	الطويل	١٩
-	وقد أغتدى والطير في وكناتها	الطويل	٣٠١،٨٣
-	ويوما شهدناه سليما وعامرا	الطويل	٨٥
-	ياما أميلح غزلان شدن لنا	البسيط	٢٠
	ب - أعجاز الأبيات		
-	وأضرب هامة البطل المشيح	الوافر	٣٣٦
-	فذاك أمانة الله الثريد	الوافر	٥١

	البيت	البحر	الصفحة
-	ولأقبلن الخيل لابة ضرغد	الكامل	١٨
-	بكفي كان من أرمى البشر	الرجز	٢٦١
-	عوذ بربي منكم وحجر	الرجز	٢٤١،٣٠٣
-	كما شرقت صدر القناة من الدم	الطويل	١٦١
-	كأن ظبية تعطو إلى قاصى السلم	الطويل	٢٦٣
-	وزججن الحواجب والعيونا	الوافر	١٦٥
-	رءوس كبير يهن ينتطحان	الطويل	٣١٧
-	وكوني بالمكارم ذكريني	الوافر	١٩

فهرس الأمثال

	المثل	الصفحة
	تسمع المعيدي لا أن تراه	٢٠٣
	تقلدها طوق الحمامة	٨٦
	شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة	٣٠٢
	من عز بز	٨٥
	هو كالقرلا إن رأى خيرا تدلى	٨٦

((فهرس الموضوعات))

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
المقدمة	أ - ن
التمهيد : علم الدين السخاوي حياته وآثاره	١ - ٢٣
المبحث الأول : حياته	٢
المبحث الثاني : آثاره	٨
الباب الأول : موقف السخاوي من الأصول النحوية وأدلة الصناعة	**٢٤ - ٢٣٥**
الفصل الأول : موقف السخاوي من السماع	**٢٧ - ٩٣**
المبحث الأول : موقف السخاوي من القرآن الكريم والقراءات	٣٨
المبحث الثاني : موقف السخاوي من الاحتجاج بالحديث	٧٠
المبحث الثالث : موقف السخاوي من الاحتجاج بكلام العرب	٧٧
الفصل الثاني : موقف السخاوي من القياس	**٩٤ - ١٤٣**
المبحث الأول : موقف النحاة من القياس	٩٥
المبحث الثاني : موقف السخاوي من القياس	٩٨
المبحث الثالث : موقفه من النصوص المخالفة للقياس	١٠٦
المبحث الرابع : تطبيقات على موقف السخاوي من القياس	١١٥

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث : موقف السخاوي من العلل النحوية	**١٤٤ - ٩٥**
المبحث الأول : موقف النحاة من العلل النحوية	١٤٥
المبحث الثاني : موقف السخاوي من العلة النحوية	١٤٨
المبحث الثالث : العلل النحوية عند السخاوي في ضوء التفسير	١٥٢
الفصل الرابع : موقف السخاوي من نظرية العامل	**١٩٦- ٢٣٥**
المبحث الأول : نظرية العامل عند النحاة	١٩٧
المبحث الثاني : موقف السخاوي من نظرية العامل	١٩٩
المبحث الثالث : آثار نظرية العامل على آراء السخاوي	١٩٩
الباب الثاني : موقف السخاوي من المدارس النحوية ومسائل الخلاف	**٢٣٦-٣٥١**
الفصل الأول : موقف السخاوي من مدرسة البصرة وأهم القضايا التي وافق فيها البصريين	**٢٣٧-٣٦٦**
المبحث الأول : موقف السخاوي من مدرسة البصرة	٢٣٨
المبحث الثاني : أهم القضايا التي وافق فيها البصريين	٢٥٠
الفصل الثاني : موقف السخاوي من مدرسة الكوفة وأهم القضايا التي وافق فيها الكوفيين	**٢٦٧-٣٠٤**
المبحث الأول : موقفه من مدرسة الكوفة	٢٦٨
المبحث الثاني : أهم القضايا التي وافق فيها الكوفيين	٢٧٠

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث : شخصيته النحوية في ضوء التفسير	**٣٠٥**
المبحث الأول : مخالفات السخاوي لبعض النحاة	٣٠٧
المبحث الثاني : ترجيحاته واختياراته	٣٢٧
المبحث الثالث : مذهب السخاوي النحوي في ضوء التفسير	٣٤١
خاتمة	٣٥٢
أهم المصادر والمراجع	٣٥٧
الفهارس التوضيحية	٣٧٥
موجز البحث باللغة الإنجليزية	٤١٣